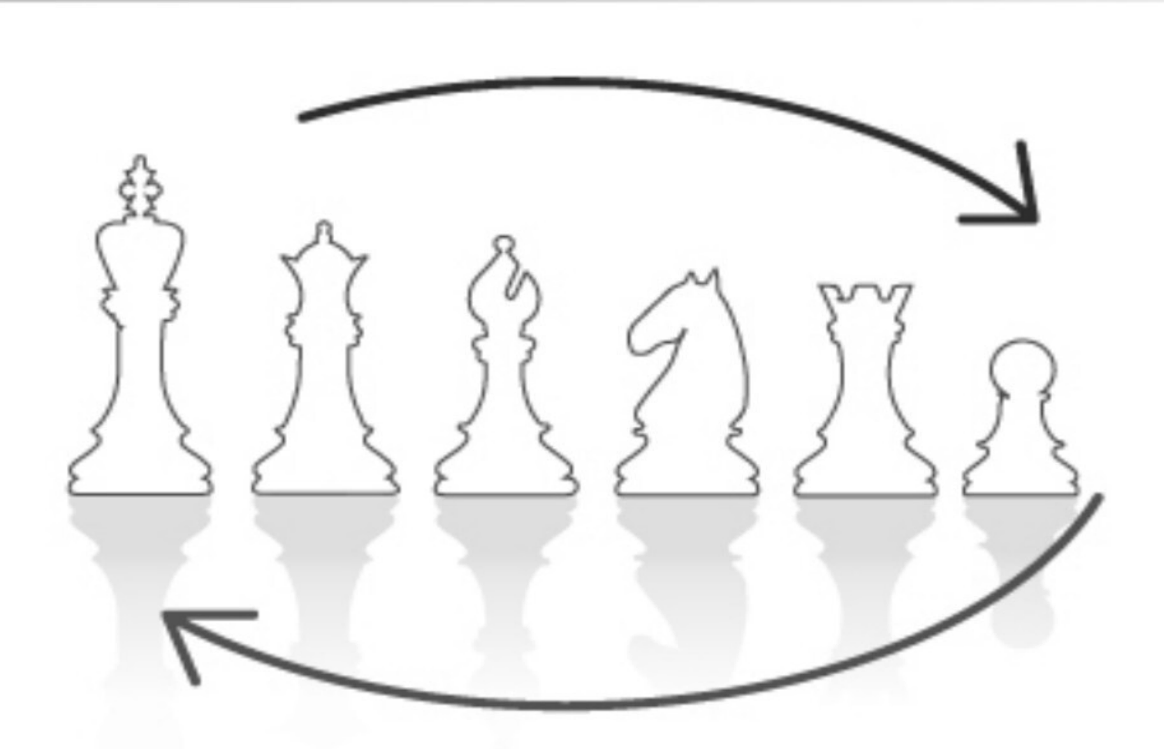
ترجمان

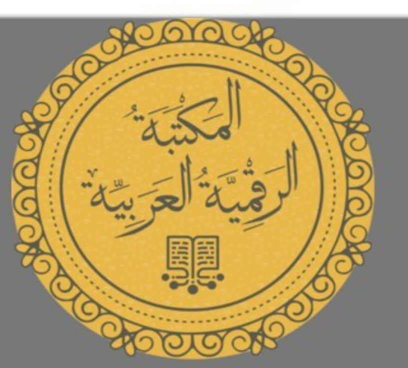
ألكسندر دوغين

الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة

عصر الإمبراطوريات الجديدة
الخطوط العامة للجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين

ترجمة: إبراهيم إستنبولي







المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة

عصر الإمبراطوريات الجديدة

الخطوط العامة للجغرافيا السياسية

في القرن الحادي والعشرين

==========================

ألكسندر دوغين

==========================

ترجمة: إبراهيم إستنبولي مراجعة: إسكندر الكفوري

==========================

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديدة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

==

دوغين، ألكسندر

الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة: عصر الإمبراطوريات الجديدة: الخطوط العامة للجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين/ألكسندر دوغين؛ ترجمة إبراهيم إستنبولي؛ مراجعة إسكندر الكفوري.

(سلسلة ترجمان)

يشتمل على فهرس عام.

ISBN 978-614-445-468-8

1. الجغرافيا السياسية. 2. الجغرافيا البشرية. 3. الحدود السياسية. 4. الدولة. 5. العلاقات الخارجية. 6. السياسة الدولية. أ. إستنبولي، إبراهيم. ب. الكفوري، إسكندر. ج. العنوان. د. السلسلة.

320.12

==

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من المؤلف لكتاب

ГЕОПОЛИТИКА ПОСТМОДЕРНА

Времена новых империй.

Очерки геополитики XXI века

by Александр Дугин

عن دار النشر

АМФОРА 2007

==

==

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، **قطر**

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 **لبنان**

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى: بيروت، حزيران/يونيو 2022

المحتويات

بدلًا من المقدمة: الجغرافيا السياسية لِما بعد الحداثة
عصر الإمبراطوريات الجديدة خارطة "العالم الجديد"

1. الجغرافيا السياسية كتحليل للجزء الثابت من العملية التاريخية

تعتمد الجغرافيا السياسية باعتبارها منهجًا على المقربة المكانية. والمكان في حدِ ذاته ثابت ولا يتغيّر. لذلك نجد أنَّ المقاربة الجيوسياسية تتعامل مع تلك الحقائق التي تُعدُّ من ناحية نظرية بحتة مستقرة وثابتة غير مرتبطة بالتقلبات التاريخية. وكما هو الحال في الروزنامة الفلكية، حيث يوجد قسم ثابت وآخر متبدّل، وبينما يشير الأول إلى موقع النجوم التي لا تتحرك في قبة السماء، يؤشر الثاني إلى دينامية الانتقال الذي تخضع له النجوم المتحركة، كذلك هو الأمر في التحليل السياسي الكامل للعلاقات الدولية، إذ يمكن تصويره مكوَّنًا من جزأين: ثابت ومتحوِّل. والجزء الثابت فيه هو الجغرافيا السياسية. وهي تنطلق من مبدأ يقول إنَّ الدول والحضارات تعكس في أساسياتها خصوصية المشهد الطبيعي الذي نشأت وتطورت في إطاره.

وكان الباحث الجغرافي والخبير في الشؤون الأوراسية بيتر سافيتسكي قد اقترح من أجل فهم الجوهر الفلسفي لتلك المقاربة الجيوسياسية مصطلحًا رائعًا جدًّا هو "التنمية المحلية". وهو يصف، من ناحية، ذلك "المكان" أو ذلك "الفضاء المحدّد"، بما في ذلك بنيته والمشهد الطبيعي الذي ينطوي عليه، وخصوصيات الاقتصاد القائم هناك إلى جانب المزايا النوعية، الذي نشأت فيه الدولة أو الثقافة عند هذا الشعب أو ذاك، وتلك المناطق التي تطورت فيها هذه الدولة وهذه الثقافة لاحقًا، مع إعادة النظر إلى ذلك الفضاء الأصلي نفسه، إضافةً إلى الدخول في حوار مع الفضاءات المحيطة أو تغيير الموقع الأصلي. هذا يشكِّل إجمالًا إلى حدٍ ما تلك الخلفية الدائمة التي ينعكس فيها ويتكشّف تاريخ الشعوب والدول، وإنَّ هذه الخلفية تفرض بشكل تلقائي - بحسب تقدير خبراء الجغرافيا السياسية - منطقها العميق على ما يجري للشعوب، وما يحدث مع سياستها واقتصادها، مع علاقتها الدولية ومع منظومة القيم والمعتقدات.

أما الجزء المتحوّل من التاريخ السياسي فسوف يكون هو التاريخ بحدّ ذاته، حيث تنخرط فيه قوى متحرّكة وقابلة للتبدّل بطريقة دينامية: قرارات الشخصيات التاريخية، وخصائص التنمية الاجتماعية، اعتناق أو سحق طوائف دينية وعقائد معينة، وكذلك حقائق الصدام التاريخي مع شعوب وثقافات أخرى.

كانت العلوم الإنسانية في أوروبا الغربية حتى وقت قريب تولي اهتمامها بشكل حصري لدراسة ذلك الجزء المتحوّل وحسب، أي التاريخ فقط. ذلك أنَّ الأوروبيين كانوا يوظفون الواقع بأكمله في تطوير الأحداث ضمن سياقها الزمني، من دون أن يعيروا أدنى اهتمام للجانب الثابت،

للخلفية أو "الأنموذجي" في العملية. لكن الباحثين بدأوا بعد تطور علم الاجتماع والجغرافيا السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (على يد كل من [فريدريك] راسِل و[يوهان رودولف] تشيلّن و[فرديناند] تونيز وآخرين) يمنحون بالتدريج اهتمامًا متزايدًا لموضوع المكان الذي يجد هذا الحدث التاريخي أو ذاك تعبيرًا عن نفسه فيه، وكيف يمارس السياق الجغرافي تأثيره عليه. من هنا ولدت نظرية الدولة "كشكل من أشكال الحياة" (ف. راسِل) والدولة "باعتبارها كائنًا مكانيًا ثلاثي الأبعاد" (رودولف كيلين). على هذا النحو، بدأ الجزء "الثابت" يدخل بالتدريج ومن باب أخذ السياق الجغرافي بالحسبان في منظومة التحليل السياسي، ثم أصبح تدريجًا، بحلول القرن العشرين، ولو أنَّ ذلك لم يجرِ بسهولة وبالرغم من مقاومة علماء السياسة والمؤرخين من الصنف التقليدي، مكوِّنًا راسخًا في بنية أي تحليل سياسي واستراتيجي وتاريخي كامل الفائدة.

2. بر وبحر، غابة وسهوب

كان التصنيف المتفق عليه والذي قام في أساس المقاربة الجيوسياسية، مبنيًّا على ذلك التصوّر الذي اقترحه العالم الإنكليزي [هالفورد] ماكيندر بخصوص التمييز بين شكلين أساسيين وأصيلين للفضاء "بر وبحر". ثم قام الحقوقي الألماني كارل شميت في وقت لاحق بوضع الأساس الجدلي [الديالكتيكي] فلسفيًا وثقافيًا في أبحاثه لذلك الثنائي من المفاهيم. وقد تحوّل ذلك إلى حيّز متعارف عليه وشائع في الجغرافيا السياسية، بما أنَّ الحدود ما بين البر والبحر لا تتغيّر وتبقى ثابتة على مدى آلاف السنين، وبالتالي فإنَّ تحليل تاريخ الشعوب والدول من خلال علاقتها مع البحار (وبشكل أوسع: مع الموارد المائية بما فيها البحيرات والأنهار، وهذا ما أدى إلى نشوء النظرية المائية لنشوء الحضارات، ومفادها أنّ الدول والثقافات تنشأ على وجه الحصر هناك، حيث تكون الشرايين المائية متوفرة وفق نظام محدد - تصالبي) يمكن أن يتمدد ليشمل الماضي البعيد.

أما الصيغة الأخرى للمقاربة الجيوسياسية فتمثِّلها النظريات المتعلقة بمثنوية الشعوب من البدو الرحَّل والشعوب الحضرية، التي تتعامل من حيث المبدأ بطريقة مختلفة مع المكان أو الفضاء ولذلك تضيف إلى نماذجها الثقافية والدينية والسياسية توجيهات وإرشادات متناقضة بشأن سلّم القيم، وهذا ما يرسم ويحدِّد مسبقًا تاريخها السياسي. وقد كان العلماء السلافوفيل[1] الروس أوّل مَن أشاروا إلى هذا الاتجاه في ما يخص التاريخ الروسي، حيث قاموا ببلورة تصوّر خاص بهم بشأن الغابة والسهوب، واصفين التناقضات الديالكتيكية القائمة بينهما وكاشفين عن الدور المتبادل في عملية قيام الدولة الروسية. وكان الباحث والمؤرخ الروسي فلاديمير فيرنادسكي قد قدّم تحليلًا منهجيًا لمثل هذه المقاربة في عمله الرئيس "الإطار العام للتاريخ الروسي".

يمكننا أن نشير إلى وجود تقليد أوروبي غالبًا ما يضع كلًّا من الغابة والصحراء في موقع متعارض، وقد اختاروا ذلك التعارض ليقوم في أساس الاختلاف بين الثقافة الهندو-أوروبية (الغابة) والثقافة السامية (الصحراء)، وحيث إنّ الحضارة المسيحية الغربية كانت هي التخليق أو الجمع الديالكتيكي بينهما (من وجهة نظر بعض خبراء الجغرافيا السياسية الأوروبيين).

يمكن من الناحية النظرية أن توجد نماذج إقليمية أكثر محدودية أو ضِيقًا، مثل الجغرافيا السياسية للجبال والجغرافيا السياسية للمناطق الجليدية وهكذا دواليك.

تمنح المقاربة الجيوسياسية من حيث المبدأ حريّةً أوسع عند شرح وتفسير المهام الأساسية التي تمارس تأثيرها على هذا النمط أو ذاك من بناء الدولة أو الثقافة. أما ما هو أكثر أهمية هنا فهو عامل مراعاة التأثير الأساسي أو الجوهري للفضاء النوعي الذي يتم العثور عليه في البدايات الأولى للحضارة.

3. ثلاث دورات رئيسية من التاريخ

لم يعرف القرن العشرون إثراءً للتحليل السياسي من طريق البُعد الجيوسياسي وحسب، بل وحدث فيه تصنيف جديد للعمليات التاريخية. ففي حال كان المؤرخون في ما مضى يميلون لإضفاء طابع فرداني على العملية التاريخية، حيث كانوا في أغلب الحالات يقومون بربطها مع أفعال ومآثر شخصيات تاريخية بعينها ([توماس] كارلايل) أو فئات اجتماعية محددة (وبشكل خاص، النخب عند فيلفريدو باريتو، والطبقات عند كارل ماركس وهكذا دواليك)، نجد أن مع نهاية القرن العشرين استقر الأمر لتصنيف يميز في كلِّ مجتمع بين ثلاث مراحل نظرية تُعد عميقة بدرجة العامل المكاني نفسها، ولكنها هذه المرة تقوم من عمق الزمن بالذات بتحديد مسبق للنسب الرئيسة في عملية التطور التاريخي. وإذا كانت الثنائيات من مثل: بحر وبر، غابات وسهوب... وهلم جرًا، قد حاولت تلمّس "الأنموذج الأولّي للمكان أو للفضاء"، فإنَّ تحليل القوانين الزمانية للتاريخ كان ينطوي على بحث عن "نماذج زمنية".

وقد قامت ثلاثة نماذج للمجتمع بدور تلك "النماذج الزمنية" التي تمَّ تطبيقها على النظم المجتمعية، وهي: "الأنموذج التقليدي" (أو "المجتمع ما قبل الحداثي")، و"الأنموذج المعاصر" (أو "المجتمع المودِرن - الحداثي") و"المجتمع ما بعد الحداثي". ويقابلها في المصطلحات الاقتصادية "المجتمع ما قبل الصناعي" (أو "الزراعي")، و"المجتمع الصناعي" و"المجتمع ما بعد الصناعي" ("مجتمع المعلومات").

يمكن تتبع الأنماط الثلاثة من النظام الاجتماعي بصورتها الكاملة في تاريخ أوروبا وأميركا الشمالية، في حين أنَّنا لا نعرف في بقية الثقافات الأخرى سوى النمطين الأول والثاني من تنظيم المجتمع، وأحيانًا النمط الأول فقط (كما هو الحال في "البلدان النامية" من العالم الثالث أو عند بعض المجموعات البشرية القديمة جدًّا التي تمارس أشكالًا معزولة من النشاط الاقتصادي في إطار دول أكثر تقدمًا). ولما كانت ظاهرة العولمة قد بدأت بالانتشار بوتيرة متزايدة اعتبارًا من نهاية القرن العشرين، فقد راحت عناصر مجتمع ما بعد الحداثة في الغرب تنتشر بطريقة تصاعدية لتشمل باقي البلدان والشعوب في العالم، خالقة في كلِّ مكان "مجتمعًا ثلاثي الطبقات"، حيث توجد النماذج الثلاثة معًا حتى ولو بشكل مجتزأ ومتفرّق. إذ إنه توجد مراكز لتقنيات الكمبيوتر وفروع للمؤسسات المالية العالمية حتى في أكثر البلدان تخلّفًا، أي إنه توجد هناك عناصر "ما بعد الحداثة" و"الاقتصاد ما بعد الصناعي". بيدَ أنَّ العكسَ صحيح أيضًا ذلك أن تنامي الهجرة العالمية يؤدي إلى نشوء جيوب للمجتمعات التقليدية - القديمة داخل المجتمعات المتطورة جدًّا بالذات، حيث يمكن أن نصادف وسط المشهد ما بعد الحداثي، كما هو الحال في فرنسا، أحياء مكتظة إما بإسلاميين متشددين مع مآذن تنطلق منها بانتظام دعوات المؤذِّن للصلاة، أو بوثنيين أفارقة لا يكفّون عن قرع طبولهم الطقوسية لا في النهار ولا في الليل، مرغمين بذلك الفرنسيين "ما بعد الحداثيين" وذوي الثقافة العالية على الانكماش والارتجاف.

4. المبارزة الكونية بين الولايات المتحدة الأميركية الأطلسية وروسيا - وأوراسيا

لقد جرى تجسيد مثنوية البر والبحر في القرن الحادي والعشرين بشكل واضح في فضاءين كوكبيين مهمّين جدًّا - في أميركا الشمالية (وحيث إننا نحصل على المجموعة الأطلسية عند إضافة أوروبا الغربية) وفي أوراسيا الشمالية-الشرقية. وإذا كان علماء الجغرافيا السياسية الأوائل قد اعترفوا بأوراسيا الشمالية التي كانت تشغل الإمبراطورية الروسية القسم الأعظم من مساحتها (ثم الاتحاد السوفياتي في ما بعد وروسيا الاتحادية اليوم ولو كان ذلك بشكل مختصر نوعًا ما) على أنها تمثِّل نواة لا ريب فيها للحضارة القائمة على اليابسة، وكانوا يعدّونها المكافئ للقطب البرّي العالمي (أي لمركز القوة)، والذي كانت السيطرة عليه تضمن لصاحبها الجبروت العالمي أو صفة القوة العظمى، بحسب تعبير ماكيندر، فإنَّ قطب البحر خلال القرن العشرين بأكمله انتقل من إنكلترا "سيّدة البحار" إلى الولايات المتحدة الأميركية التي استلمت زمام السيطرة العالمية على البحار والمحيطات. علمًا أنَّ الخبراء الأميركيين الأوائل في الجغرافيا السياسية - من أمثال الأدميرال [ألفريد ثاير] ماهان، كانوا قد تنبأوا بمثل هذا الانعطاف للأحداث منذ القرن التاسع عشر، عندما كتب ماهان نفسه عملًا متميزًا في مجال الاستراتيجية العسكرية تحت عنوان **القوة البحرية** (Sea Power) حيث ربط فيه بين الصعود الكوني المرتقب للولايات المتحدة الأميركية وتطوير الأسطول البحري العسكري والفكر الاستراتيجي في المحيطات.

بهذه الطريقة تكون المثنوية الجيوسياسية التي تم اقتفاء آثارها من قبل خبراء الجغرافيا السياسية ابتداءً من منتصف القرن العشرين ووصولًا حتى الصراعات التاريخية القديمة بين أثينا وإسبرطة، وبين روما وقرطاج وهلم جرًا، قد تبلورت بشكل نهائي في المجابهة بين العالم الغربي (الولايات المتحدة الأميركية + بلدان أوروبا الغربية) من جهة والاتحاد السوفياتي وحلفائه في كلّ من أوروبا وآسيا من جهة أخرى. لقد أصبحت "الحرب الباردة" والحدود بين القوى المنخرطة فيها توضيحًا مثاليًا لنظرية "الحرب العظمى بين القارات" حيث تسعى فيها حضارة البحار للاستيلاء على الفضاء الأوراسي من خلال "طوق الأناكوندا"، وبالتالي منع الخصم من الوصول إلى "البحار الدافئة" ومن ثم يجري خنق الخصم داخل حالة من الجمود الداخلي من طريق الهيمنة على المناطق الساحلية والتحكم بها (عبر مضاعفة مساحتها باتجاه المركز أو القلب القارّي). لم تكن المواجهة بين الحلفين في أوروبا الشرقية، وحول كوبا، وأوسع من ذلك، مع حركات التحرر في أميركا اللاتينية والحرب الفيتنامية، وتقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين، وأخيرًا الحرب بين القوات السوفياتية والإسلاميين المتطرفين المدعومين من قبل الولايات المتحدة الأميركية في أفغانستان، سوى حلقات أو مراحل من حرب الخنادق الجيوسياسية، حيث كانت الأيديولوجيا تؤدي دورًا ثانويًا مشكِّلة غطاء لتلك الآليات الجوهرية والعميقة التي كانت تعمل أيضًا في مرحلة "اللعبة الكبرى" بين بريطانيا العظمى والإمبراطورية الروسية حتى عقد العشرينات من القرن العشرين. ففي القرنين التاسع عشر والعشرين لم يكن يوجد لدى بريطانيا العظمى أي تناقضات أيديولوجية أساسية مع الإمبراطورية الروسية، إلّا أنَّ المضمون الجيوسياسي للمبارزة بينهما في أوروبا والبحر الأسود (حروب القرم)، وفي القوقاز وآسيا الوسطى، إضافةً إلى الشرق الأقصى، كان مطابقًا إلى حدٍّ ما لِما شهدناه في حقبة "الحرب

الباردة". في ما بعد حلّت الولايات المتحدة محلّ إنكلترا، وتم تحميل المجابهة بينهما عبئًا أيديولوجيًا على شكل منافسة بين منظومتين. بيدَ أنّ خبراء الجغرافيا السياسية يميلون أيضًا إلى تفسير ذلك الاختلاف الأيديولوجي على أنه تعبير عن نزعات أو اتجاهات ذات طابع مكاني. من الممكن أن نرصد بسهولة في المجتمع السوفياتي كافة علامات إسبرطة "البريّة"، في حين أنه يمكن بوضوح رصد السمات الديمقراطية لأثنيا "البحرية أو "الساحلية" في المجتمع الرأسمالي.

على أي حال، لقد تمَّ اكتشاف رجحان كفة الجغرافيا السياسية على كفة الأيديولوجيا بصورة جليّة في تسعينيات القرن العشرين، عندما انهار الاتحاد السوفياتي وتخلّت روسيا الاتحادية عن الأيديولوجيا الشيوعية معلنة نفسها دولة "ديمقراطية"، لتندفع بأذرع مفتوحة نحو الغرب على أمل أن تندمج في "البيت العولمي" الواحد فتصبح أحد ساكنيه (نظرية "البيت الأوروبي المشترك" في عهد غورباتشوف وظاهرة "الانبطاحية أو التذلّل المفضوح" تجاه الغرب من قبل يلتسين والزمرة الإصلاحية التي كانت تحيط به). إلّا أنه لم يحصل أي اندماج، بل على العكس، لم يقم حلف الناتو بحلِّ نفسه بعد أن اختفى حلف وارسو من الوجود، بل وأكثر من ذلك راح حلف الناتو يتوسّع باتجاه الشرق حيث راح يشغل بصورة منتظمة تلك المواقع التي كانت تنسحب موسكو منها. كان الغرب ينطلق في سلوكه ذاك من مبدأ واحد - مصالح الجغرافيا السياسية. لم يكن واردًا الحديث هنا عن الأيديولوجيا على الإطلاق. وقد كان الغرب يبرر ذلك السلوك في الفترة الأولى "بمخاوف الانتقام الشيوعي"، وعندما انتفت هذه الحجّة وأصبحت مثيرة للسخرية وسخيفة، استمر حلف الناتو بالتوسّع شرقًا بكل بساطة ومن دون البحث عن أي تبريرات.

وهكذا نشأت الحالة التي هي قائمة اليوم. ما زال الهجوم الجيوسياسي الذي تشنّه حضارة البحار على حضارة اليابسة مستمرًا. وقد راحت تظهر بصورة منتظمة ومتتالية في محيط الاتحاد الروسي وعند أطرافه قواعد ومنشآت لوجستية ومرافق عسكرية تابعة للناتو غايتها هي محاصرة روسيا استراتيجيًا. وما زالت هذه العملية متواصلة وتكتسب المزيد من الزخم.

لا توضِّح الجغرافيا السياسية ولا يفسِّر المنهج الجيوسياسي تلك الأحداث والعمليات بطريقة حاسمة فحسب، بل ويمكنهما التنبؤ بصورة أكيدة بمنطق التطور اللاحق للأحداث، مثل توقع حدوث "حرب القارات العظمى" مستقبلًا، في عصر العولمة.

5. ما هو الخطأ المفاهيمي القاتل الذي ارتكبه كل من غورباتشوف ويلتسين؟

لقد أرغم التغليب الحصري للمقاربة التاريخية إلى جانب الثقة العمياء وغير القابلة للمراجعة والانتقاد بوجود تقدّم أحادي الجانب من دون الأخذ بالاعتبار "النماذج التاريخية"، وخصوصًا حالة الاستقرار لأنموذج "المجتمع التقليدي" - رجال السياسة على استخدام مصطلح "التحديث" بصورة استثنائية في تحليل المنافسة بين الدول خلال فترة زمنية طويلة. كان ثمة اعتقاد يفيد بأن تلك المجتمعات التي تنتقل بسرعة من المستوى الزراعي إلى المستوى الصناعي من التطور، ومن ثم إلى المستوى ما بعد الصناعي، سوف تحصل على تفوّق شامل وكامل على تلك التي سوف تتأخر عنها. وبالتالي، سيكون "التحديث": وفق مبدأ "سوف يفوز مَن هو أكثر تحديثًا" - هو المجال الوحيد المتاح للمنافسة. وإذ تبنّى الاتحاد السوفياتي هذه النظرية الصحيحة (ولكن ليس بشكل مطلق) فقد كان يسعى "للحاق بالغرب وتجاوزه" مهما كلّف ذلك، وعندما تبين

أنَّ هذا مستحيل، أصيبت "موسكو" باليأس فرفعت يديها معلنة استسلامها وذهبت إلى الغرب لكي تقدّم فروض الطاعة وتطلب منه المساعدة في تحديث البلاد. بات واضحًا اليوم أنَّ الأمر لم ينجح لا على المستوى النظري ولا على المستوى العملي. ولو أنَّ القيادة السوفياتية أَوْلت اهتمامًا أكبر منذ عقد الثمانينيات [من القرن العشرين] للمنهج الجيوسياسي حين كانت لا تزال توجد فرصة من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه، لكان من الممكن عندئذ التنبؤ بفشل وبانهيار تلك المساعي، وبالتالي كان ممكنًا ربما تحاشي بعض الصفحات المخزية في تاريخنا الحديث.
لقد كان لانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية مبرراته المفاهيمية الخاصة. كانت القيادة السوفياتية ومن بعدها وبدرجة أكبر الليبراليون - الإصلاحيون في محيط يلتسين، يحللون الوضع بصورة حصرية ضمن مفاهيم "المجابهة الأيديولوجية" و"التحديث"، متجاهلين بشكل كامل الحتمية الجيوسياسية للمجتمعات إلى جانب عدم إدراك الطبيعة البريّة للاتحاد السوفياتي، فضلًا عن التقاعس في كل الأحوال عن حل التناقضات القائمة مع حضارة البحار (مع الولايات المتحدة الأميركية في حالتنا هذه). كانوا يتخيلون أنه يكفي أن يقضوا على "الأيديولوجيا" وسوف تزول عندئذ كافة العراقيل من طريق "التحديث". إلّا أنَّ الجغرافيا السياسية التي كانوا يجهلونها تمامًا كانت تقف لهم بالمرصاد، وكانت تغيّر اللوحة بشكل جذري. في حين أنَّ "الأيديولوجيا" لم تكن بالنسبة إلى الغرب في حدِّ ذاته سوى تعبير عن المثنوية الجيوسياسية، وهذا ما شرحه ماكيندِر بوضوح في كتابه **المُثُل الديمقراطية والواقع**، حيث شدّد على أنَّ الأيديولوجيا الرأسمالية تتجسّد ضمن ظروف جيوسياسية محدّدة تؤطِّر مسبقًا العمليات الأيديولوجية إلى درجة كبيرة. لذلك لم تكن النخب في الغرب تتصرف بطريقة عمياء، كما كان يفعل كل من غورباتشوف ويلتسين، وحتى بعد إلغاء المواجهة "الأيديولوجية" من طرف واحد (وهذا ما رحبوا فيه وشجّعوا عليه في الغرب لأن أيديولوجيتهم هي التي انتصرت، في حين أنَّ الأيديولوجيا المعادية دمرت نفسها بنفسها)، لم يكن الغرب مستعجلًا من أجل "تحديث" روسيا، بل فضّل الاستمرار في هجومه الجيوسياسي على الخصم المهزوم وذلك بقصد القضاء عليه نهائيًا. بدلًا من "التحديث" جرى هجوم نشط من قبل حلف الناتو باتجاه الشرق إلى جانب القيام بمحاولات من أجل زعزعة الاستقرار في روسيا بالذات (وهذا هو الغرض من وراء دعم الغرب للانفصاليين الشيشان). علاوة على ذلك، لم تأخذ القيادة السوفياتية (والروسية لاحقًا) بعين الاعتبار تلك اللحظة المتعلقة بالانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي، إذ إنَّ ذلك لا يشكِّل استمرارية كميّة وحسب للتنمية، وإنما يمثِّل مرحلة جديدة مع خصوصيتها النوعية. كما أنَّ مجتمع ما بعد الحداثة يمثِّل في جانب كبير منه ما هو عكس ما يقوم عليه مجتمع الحداثة. والانتقال إلى المرحلة ما بعد الصناعية لا يعني ببساطة مرحلة صناعية تالية أكثر تطورًا وازدهارًا. بل إنه خروج إلى ما بعد حدود التصوّر المألوف عن المجتمع والاقتصاد، عن بناء الدولة والإنسان الذي اعتاد الناس من عصر الحداثة أن يتعاملوا معه. لذلك نجد أن المرحلة ما بعد الصناعية تمضي في جانب محدد في اتجاه مختلف تمامًا عمّا هو الحال في المرحلة الصناعية، وعلى وجه الخصوص، لا يتطور الإنتاج الصناعي بل على العكس يجري تقليصه أو يتم نقله إلى بلدان العالم الثالث، بعيدًا عن بلدان "الشمال الغني". من ناحية أخرى، تضع ما بعد الحداثة هدفًا لها تفتيتًا كاملًا وجذريًا لأي مجتمعات وكيانات إلى

الوحدات الذريّة المكوِّنة لها وصولًا حتى إلغاء الدول والقوميات والإدارات الوطنية والحدود، مع تحويل كوكب الأرض إلى "مجتمع أهلي" موحّد تشرف عليه وتديره "حكومة عالمية". وهذا يعني أنَّ روسيا، وإذ قررت السير في طريق "ما بعد الحداثة"، سوف تتعرّض لخطر فقدان الهوية الخاصة بها، واضمحلال الدولة واختلاط السكان مع العالم المفتوح على جميع الاتجاهات، وهذا بدوره سوف يقود إلى نشوء حالة من "البداوة المعولمة " (حسب تعبير جاك أتالي). بكلمات أخرى، في حال تمَّ إنجاز ما بعد الحداثة من دون أخذ الجغرافيا السياسية بالحسبان، فإنّها سوف تؤدي لا محالة حتى ولو كانت ناجحة إلى اختفاء روسيا كظاهرة تاريخية.

6. مخطط موجز للنماذج الرئيسة من العلوم السياسية العالمية في القرن الحادي والعشرين

إذا ما جمعنا النماذج التاريخية والمبادئ الجيوسياسية معًا في مخطط واحد، سوف نحصل على لوحة يمكن اعتبارها الخريطة المكانية-الزمنية الرئيسة للعلوم السياسية في القرن الحادي والعشرين. ما يسمح لنا بمساعدتها بأن نتنبأ بالاتجاهات الأساسية وبالتيارات الجوهرية، وأن نتتبع ديناميات التطور والتغيرات التي تطرأ على توازن الأحداث الرئيسة، إضافةً لفكِّ مدلولاتها وأهميتها.

يظهر الرسم البياني اللوحة المختصرة للنماذج التاريخية والأقطاب الجيوسياسية، وكأنها أشبه بطريقة ما بمصفوفة زمكانية متميزة توصِّف التوازن القائم بين القوى في بداية القرن الحادي والعشرين. نلاحظ كيف أن المثنوية الجيوسياسية للبر والبحر، بخلاف المَشاهد المبسّطة للمجابهة الأيديولوجية أو اختصار كل شيء بعملية "التحديث"، تزيد من تعقيدات المشهد بشكل جوهري، كاشفة عن احتمال مرور خطوط التوتر من خلال جميع النماذج التاريخية الثلاثة في آن واحد، وأنه يمكن للنزاعات في بعض الأحيان أن تندلع في اتجاهات متشابكة أو متقاطعة.

إنَّ القطب الأطلسي ممثَّلًا بالولايات المتحدة الأميركية يترسخّ اليوم بشكل نشط في جميع النماذج الثلاثة. فالديانة البروتستانتية باعتبارها أساسية بالنسبة إلى الدولة الأميركية وإلى المجتمع الأميركي تتوافق مع "المجتمع التقليدي"، حيث يمكن النظر إلى عملية انتشار الفرق البروتستانتية مع مقرات رئيسية ومكاتب قيادة لها في الولايات المتحدة الأميركية على أنها واحدة من أدوات التوسع الجيوسياسي.

يُعد المذهب البروتستانتي الأميركي في بعض الحالات عاملًا مهمًا جدًّا من أجل تعزيز النفوذ الأميركي، عندما يدور الحديث عن المجتمعات التقليدية. وقد اجتاحت روسيا وبلدان الفضاء ما بعد السوفياتي في عقد التسعينيات [من القرن العشرين] موجة من المبشرين والوعّاظ البروتستانت، كما قام البروتستانت بهجوم شامل في السنوات الأخيرة على بلدان الشرق الأقصى. ففي كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، أصبحت البروتستانتية عقيدة الأغلبية من السكان، وها هي اليوم تجري عملية انتشار شامل للبروتستانتية في الصين. وبما أنَّ الأخلاق البروتستانتية ومنظومة القيم البروتستانتية هي التي تقوم في أساس المجتمعات الأوروبية الحديثة، فإنَّه لمن الممكن النظر إلى توسّع مناطق التأثير وتعاظم النفوذ للطائفة البروتستانتية على أنها عملية تحضيرية لهجوم الأطلنطية باعتبارها ظاهرة جيوسياسية، على الرغم من أنّ

الحديث في هذه الحالة يدور حول استبدال ديانة بأخرى أو حلول دين محل آخر، وليس حول "تحديث" مباشر وبرنامج تنويري يراهن بالدرجة الأولى على قيم الإلحاد والفردانية.
يبيِّن المخطّط بوضوح كيف إن الطوائف التقليدية للشعوب الأصلية تجابه وتقاوم الهجوم البروتستانتي، ولكن يمكننا أن نرى في الوقت نفسه كيف أنّ انتشار البروتستانتية يتلقى دعمًا غير مباشر من قبل الدولة الأميركية والصناديق العولمية، ومن قبل منظمات المجتمع المدني ومؤسسات مختلفة للدفاع عن حقوق الإنسان. غالبًا ما تقوم الأديان التقليدية بمقاومة الهجوم المباشر للمبشرين البروتستانت بهذه الدرجة أو تلك، إلّا أنها عاجزة بالتوازي مع ذلك عن التأثير على الدولة الأميركية أو شبكة الأنشطة العولمية (في حال لم نأخذ بالحسبان هجوم 11 أيلول/سبتمبر 2001 على برجي التجارة العالمي في نيويورك الذي يُنسَب إلى تنظيم القاعدة).
كما أننا نرى في المخطط على مستوى التشكيلات النمطية للحداثة تلك المجابهة والتعارض بين مصالح الولايات المتحدة الأميركية كدولة وبين المصالح القومية للدول الأخرى التي تلعب سيادتها واستقلاليتها إلى جانب نفوذها الإقليمي دورًا في الحدِّ من منطقة النفوذ للولايات المتحدة الأميركية بصورة طبيعية وتلقائية. ولهذه الغاية تلجأ العقيدة الأطلنطية إلى حرمان الدول الوطنية من سيادتها بشكل تدريجي. وتجري هذه العملية بهدف نزع السيادة في اتجاهين يشار إليهما على الرسم التخطيطي بأسهم. من ناحية، تسعى الولايات المتحدة الأميركية من أجل بسط سيطرتها المباشرة على المناطق المضطربة (العراق، وأفغانستان، وجزئيًا على صربيا)، وهنا تجري المواجهة على الخط بين دولة (الولايات المتحدة الأميركية) ودولة (جميع الدول الباقية). يدور الحديث هنا عن توتر في إطار أنموذج الحداثة. أما في حالات أخرى فتجري عملية نزع السيادة تحت راية العولمة، وعندئذ تتصرف الولايات المتحدة الأميركية لا بصفتها دولة وطنية، وإنما باعتبارها قاطرة فوق وطنية للعولمة، فتقوم بفرض شروط "ما بعد الحداثة" على المستوى الدولي من دون مراعاة للحدود القومية والإدارية.
كما نرى على الرسم التخطيطي، تواجه العولمة نوعين من المقاومة، فعلى خط الحداثة تعارضها (ووفق مبدأ العطالة جزئيًا) الدول ذات السيادة، وأما على المستوى العولمي فإنَّ العالم أحادي القطب يصطدم مع عالم متعدد الأقطاب، أو مشروع "كوكبة الإمبراطوريات الجديدة"، و"الفضاءات الكبيرة"، وهذا يمثّل ردّة فعل على مستوى ما بعد الحداثة. وفي نهاية المطاف، يمر الخط الأخير للتوتر بين مشروع عالم متعدد الأقطاب (ما بعد الحداثة الأوراسية) والمصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية باعتبارها دولة.
لا يجوز النظر إلى الاتجاهات التي يشار لها بأسهم مزدوجة على أنها متكافئة بصورة كلية، لأنّ الفعل وردّة الفعل في الجغرافيا السياسية بخلاف علم الفيزياء، لا يكونان متطابقيَن. وفي ظروفنا نجد أنّ جميع العوامل الأطلسية (البحرية) تتمتع بوزن أكبر وأنشط، وهي أكثر قوة بالمقارنة مع ردّات الفعل الأوراسية (البريّة). بيدَ أن الحالة في بداية القرن الحادي والعشرين تقوم على هذا النحو، حيث إنَّ عواقب ونتائج تلك الهزيمة وذلك الفشل غير المسبوقين اللذين تعرضت لهما حضارة البر في عقد التسعينيات من القرن العشرين ما زالت تعبّر عن نفسها.
بوسعنا أن نتنبأ في المستقبل بدقة كبيرة بذلك التبدّل الذي سيطرأ على هذا التوازن، إلّا أنّ خطوط القوى والمعايير الأساسية للمشهد السياسي العالمي سوف تبقى من حيث المبدأ كما هي الآن تقريبًا.

يمكن استخدام ذلك الرسم البياني بنجاح عند إجراء تحليل نزاعات إقليمية أو بؤرية محددة كما وعند دراسة عمليات ذات طابع دولي شامل.

7. المشروع الأطلنطي بمواجهة المشروع الأوراسي

من الضروري أن نفهم مصادر هذا التوزّع الجيوسياسي للقوى القائم حاليًا وذلك بهدف التصرف في الحالة المعنية بصورة مناسبة وعقلانية. لقد عبّر المفكر السياسي الأميركي صموئيل هنتنغتون بمنتهى الصراحة عن الميزان العام للقوى في السياسة الدولية بالعبارة التالية "the West against the rest" أي "الغرب ضد البقية". وهذا يعني في مخططنا أن الأطلنطية بمواجهة الأوراسية، أو البحر ضد البر. بيدَ أنَّ هذه الصياغة يتم اعتمادها في عالمنا من قبل جهة واحدة فقط هي البحر. ينشأ انطباع كما لو أنَّ الغرب العولمي يعمل على إرساء نظام كوني على مقاسه هو بالذات، في حين أنَّ البقية الباقية (the Rest) تقف حجر عثرة في طريقه وتعوقه عن تحقيق مخططاته ونياته. أما الأوراسية كنهج فتقترح النظر إلى الوضع من زاوية نظر "جميع الباقين"، أي بأعين the Rest. وعندئذ سوف نرى أنه بدلًا من مقاومة "ما هو جديد" ومحاربته بطريقة العطالة من قبل "ما هو قديم"، سوف يشهد العالم مواجهة واعية ومتوترة بين مشروعين مختلفين، بين نظامين مختلفين: بري وبحري، حيث إنَّ كل واحد منهما يملك هيكليته وقيمه الخاصة، وأيضًا مُثُله وأدواته المنهجية الخاصة به. وكلّ واحد منهما يمضي نحو أهدافه التي تراعي كل الجوانب التي تشكِّل أساس الحضارة التاريخية - بما في ذلك حضارة المجتمع التقليدي، والدولة في حقبة ما بعد الحداثة، ومشروع المستقبل ما بعد الحداثي.

يتبين في المحصلة أنَّ الوضع لا يبدو على الإطلاق وكأنه مواجهة "الفوضى في العالم من قبل النظام الأطلنطي". كلا، بل ثمة نظامٌ أوراسيٌّ بديلٌ ومنافس يواجه النظامَ الأطلسيَّ، وليست الفوضى على الإطلاق. لم يلتقِ في الصراع كلٌّ من الماضي والمستقبل، وإنما تقاطعت تصورات واحتمالات مختلفة للمستقبل، نابعة من الماضي المختلف والمتنوع.

وعلى هذا الخط المشدود من الصراع يقف جيلنا الحالي وسوف تعيش عليه الأجيال اللاحقة التي ستحلّ مكانه. وسوف تستمر طويلًا - إلى فترة طويلة جدًّا لا يمكن التكهن بها - الحرب بين الإمبراطورية الكونية الواحدة (التي يعبّر عنها المشروع الأطلنطي) وكوكبة الإمبراطوريات الكثيرة (المشروع الأوراسي) والتي سوف تقرر جوهر العمليات السياسية الدولية.

(1) من المنادين بأن تقوم أسس الإمبراطورية الروسية على القيم والمؤسسات المستمدة من تاريخها المبكر. (المترجم)

القسم الأول: المنظومة الأنموذجية للإحداثيات
(ما قبل الحداثة - الحداثة - ما بعد الحداثة)

الفصل الأول: إعادة تصميم النماذج (نظرة من القرن الحادي والعشرين)

تجري في عالمنا عملية هدم جذري للنماذج يمكن مقارنته بذلك الهدم الذي جرى في العصر الحديث. فقد حلّ العصر الحديث ["الحداثة"] محلّ "المجتمع التقليدي" (ما قبل الحداثي)، وأقرَّ برنامجًا من أجل القضاء المبرم والكامل عليه ومن ثم انتقل لتنفيذ هذا البرنامج. كانت تلك ثورة حقيقية في ميدان النماذج. وها هو أنموذج جديد يتبلور أمام أعيننا ويطلق عليه "ما بعد الحداثة". ويمكن اختصار معنى هذا المفهوم بأنه يؤشر إلى واقع جديد للحضارة وللثقافة، للأيديولوجيات والسياسة والاقتصاد في تلك الحالة التي تصبح مصادر الطاقة الأساسية والاستراتيجية للحداثة، أي للعصر الحديث، إمّا مستنفدة أو أنها تتغير إلى درجة لا تعود معروفة معها. إن الإضافة "بعد" تحيلنا إلى حالة تالية لما قبلها؛ أي إنَّ عصر ما بعد الحداثة يبدأ بعد انتهاء الحداثة فقط.

لقد كانت الحداثة، كأنموذج وليد في أوروبا الغربية في العصر الحديث، عملية نفي للمجتمع التقليدي. نشأت الحداثة باعتبارها سياقًا بديلًا على أنقاض المجتمع التقليدي والمضاد لما هو تقليدي، ذلك المجتمع الذي ابتكر منظومة معايير تقوم على العلوم والتجربة، والتطور التقني إضافةً للعقلانية والتفكير الرشيد معطوفًا ذلك كلّه على قابلية النقد والفردانية، وحيث إن هذه المنظومة من المعايير حلّت محل اللاهوت، والجماعية، والعقيدة، ومكان الدوغمائية (الجمود العقائدي) والكلّانية، والحدْس، والمعرفة الجامعة (الأنطولوجيا) للعالم التقليدي. كان برنامج الحداثة يتغذى على طاقة النفي والإنكار، مقتلعًا جذور ما كان يبدو حقيقة مطلقة لا جدال حولها منذ آلاف السنين. راحت الحداثة الغربية تنتشر وتتنامى وتتعزز من خلال النضال مع ما هو غير حداثي، وغير معاصر، مع ما هو "سابق للحداثي، وأيضًا عبر النضال مع ما هو ليس غربًا (مع الشرق أو مع العالم الثالث). وقد صاغ أرنولد توينبي هذه العملية عبر مقولة "the West and the Rest"، لتصبح عند هنتنغتون على النحو "the West against the Rest". كان برنامج الحداثة والحماسة الأساسي فيها ينطوي على نسف بداهيات المجتمع التقليدي وإسقاطها، وفي لَبرلة وتحرير الإنسان من كلِّ ما كان يدّعي القيام بدور هويته الجماعية بشكل دوغمائي وجامد.

كانت الليبرالية في البداية تجسيدًا صرفًا للحداثة التي تنكر بصورة منهجية ومنتظمة أنطولوجيا ما قبل الحداثة. راحت الليبرالية (الديمقراطية البرجوازية) تهزم في البداية بشكل ثابت وباستمرار المجتمعات الملكية والإقطاعية. وقد تمّ، في حقيقة الأمر، من خلال تلك العملية المتواصلة من الإصلاحات والثورات البرجوازية بلورة وصوغ البرنامج الأساسي للحداثة: حيث إنَّ أعمال وأقوال فرانسيس بيكون وآدم سميث تبدو اليوم عصرية جدًّا وبالكامل. راحت الليبرالية تتقدم وهي تنسف الأسس التي يقوم عليها المجتمع التقليدي بالتدريج خطوة بعد خطوة، و"تُحرّر" أوروبا من معايير ذلك المجتمع على طريق العدمية الواسع. كان الصدى الأول لذلك التحرير جليًّا: انهارت البنى الشكلية للمجتمع التقليدي التي كانت معروضة بشكل صريح من دون أدنى غموض. وانتهت هذه المرحلة مع نهاية القرن التاسع عشر، عندما لم تعد الأنظمة

الإقطاعية قائمة في الغرب الأوروبي. من الآن فصاعدًا تصبح الأيديولوجيات غير الليبرالية مضطرة لقبول وتبنّي المصطلحات الحداثية، وأن تضفي على أفكارها وأطروحاتها لغة عصرية حتى ولو كانت شكلية. وهكذا، إلى جانب الليبراليين الذين يمثّلون في حقيقتهم الحداثة من حيث الشكل والمضمون، نشأت تيارات الثوريين المحافظين والشيوعيين.

حاول الثوريون المحافظون، ممثلو عقيدة "الطريق الثالثة" وبطريقة شفافة وواعية إلى حدٍّ كبير أن يعيدوا الأساس الجوهري المحافظ (قيم المجتمع التقليدي) مغلّفة بقشور الحداثة، من دون أن يتنكروا للحداثة بشكل فظ وبسيط باعتبارهم محافظين أصوليين، وإنما من خلال سعيهم لإعادة تفسيرها. نذكر كمثال كلاسيكي على ذلك لويس دي بونالد الذي راح يؤكد أنه "بعد أن وطدت الثورة الفرنسية [حقوق الإنسان] في المجتمع، بات من واجب المحافظين أن يؤكدوا [حقوق الرب] فيه". وتظاهر بأنه لم يكن على علم بالعداء المتعمد لبرنامج الحداثة الإلحادي ... مجرّد مكر ساذج ("بات من واجبنا") ولكنه مع ذلك ترك تأثيره الواضح، ما دفع بالكثير من الأنظمة الأوروبية في عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين لأن يخضعوا للاستراتيجية الثورية المحافظة.

بيدَ أنه نشأ في أواسط القرن التاسع عشر أيضًا تيار آخر كان يُنظَر إليه حتى وقت معين على أنه شكل "متقدم أكثر" من أشكال الحداثة، وأنه "حداثي أكثر" في إطار الحداثة. يدور الحديث عن الديمقراطية الثورية، وعن الاشتراكية والشيوعية. بدا الأمر هنا وكأن العدمية (نفي كامل للمجتمع التقليدي) كانت أكثر وضوحًا مما في الليبرالية، حيث إنّ كثيرين نظروا صادقين إلى ذلك الاتجاه على أنه يمثِّل مستقبل المرحلة البرجوازية الديمقراطية. وقد سار كلا التيارين من الحداثة (الليبرالية والاشتراكية) جنبًا إلى جنب لمدة محددة، في الأقل بما يتعلق بالكفاح ضد التقاليد في صيغتها الصريحة (المحافظة) أو المموهّة (المحافظة الثورية). إلّا أنهما وطردًا مع تحقيق النجاح في نضالهما المشترك راحت التناقضات في ما بين هذين الاتجاهين تتعمّق وتصبح أكثر حدّةً.

بهذه الطريقة، راح التحديث يسير مع بداية القرن العشرين عبر ثلاثة مسارات، إذ بدأت ثلاث أيديولوجيات تتنافس وتطمح للتعبير [الأرثوذكسي] عن تلك العملية (أي التحديث): أيديولوجية الحداثة أو التحديث الوطني (الفاشية ونظيراتها)، وأيديولوجية التحديث الاشتراكي (الماركسية) وأيديولوجية التحديث الليبرالي (الرأسمالية الأنكلوسكسونية). وقد تقدمت كلٌّ منها بمسارها الخاص وراحت تفسِّر على طريقتها الدافع الأولي للعصر الحديث، كما كانت جميعها تتجه نحو تحقيق نوع من حالة ختامية للتحديث، حين تبلغ كافة عملياته أعلى مراحلها. بعبارة أخرى، كانت تتلألأ ثلاث طوباويات عند أفق جميع النسخ الثلاث للحداثة، أو ثلاث نسخ لـ "نهاية التاريخ" باعتبارها خاتمة لعملية التحديث.

كان المشروع الفاشي (خصوصًا وأنه وجد تجسيدًا على نطاق واسع في أساطير النازية) يفترض تأسيس "الرايخ الكوني" حيث سيكون العرق الألماني العنصري بمثابة تاج وموضوع للتطور التقني. واللافت هنا هو أنّ المطالبة والدعوة إلى موضوع "الرايخ"، أي "الممالك" أو "الإمبراطوريات"، كانتا مباشرتين، وكانتا تكشفان من حيث الجوهر عن هدف غير مُدرَك بشكل كامل - إعادة إحياء أو ترميم شروط ما قبل الحداثة على المستوى العالمي مع هيمنة العنصر

الألماني العنصري. كان التحديث في النازية وسيلة جدلية من أجل التنفيذ العملي "للعودة الأبدية"، وهذا ما كانت تتحدث عنه الأساطير النازية بشكل علني مكشوف.
انهار "الرايخ الكوكبي" الألماني أوّلًا. وبذلك أحبِطت هذه الخطّة "للتحديث بقصد محاكاة ما هو قديم ومهجور".
أما المشروع الثاني السوفياتي، فقد كان أكثر دقّة وكان يفضِّل استخدام مفاهيم الحداثة فقط، من دون دعوة مباشرة ومطالبة بقيام "إمبراطورية". الخصوم وحدهم فقط كانوا يطلقون على الاتحاد السوفياتي اسم "إمبراطورية" ("الإمبراطورية الحمراء") لأغراض جدلية وبمعنى الازدراء والتهكم. بيدَ أنَّ التحديث هنا أيضًا كان يفترَض به أن يبلغ ذروته عند الانتقال إلى مستوى جديد نوعيًا. وقد كانت الشيوعية هي ذلك الحد النهائي. توصّل الكثير من الليبراليين الدهاة والفطنين (مثل كارل بوبِّر، ون. كون، وفريدريك فون هايك، ور. آرون وغيرهم)، وبعد أن قاموا بدراسة التجربة السوفياتية في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، إلى نتيجة مفادها أنَّ الشيوعية والاشتراكية هما من حيث الجوهر وجهان للثورة المحافظة الأصولية. لكن محاكاة القديم وما هو مُقدَّس وتقليدي هنا كان محدّدًا وذا خصوصية معينة، كما كان مموّهًا بشكل عميق جدًّا لدرجة أنه لم يكن مفهومًا وواضحًا حتى بالنسبة لمعظم الشيوعيين والاشتراكيين. كان الحديث يدور، من وجهة نظرهم، عن نسخة أخروية[2] للتقاليد تضفي صفة المطلق على علم الوجود المستقبلي. أي إنَّ الشيوعية، في جوهرها، عبارة عن ما بعد حداثة بنسخة تحديث سوفياتية، تمامًا كما كان "الرايخ الكوني" عبارة عن ما بعد حداثة في المشروع النازي. لكن هذا الأنموذج أيضًا قد أُخفِق ولم ينجح تنفيذه.
والمشروع الثالث للتحديث - المشروع الليبرالي الديمقراطي، فقد كان الوحيد الذي وصل إلى خط النهاية وبذلك حقق الفوز وربح الجائزة بأن يرث الحداثة بأكملها. ثم بدأت بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة تالية لتنقية الحداثة من التقاليد، ولكن هذه المرة من عناصرها تلك التي توغلت في الحداثة بصورة عميقة ومستترة. كان هذا هو الجوهر الأنموذجي للصراع الجيوسياسي والأيديولوجي بين المعسكرين السوفياتي والرأسمالي في فترة ما بعد الحرب ("مرحلة الحرب الباردة"). كان مجتمع ما بعد الحداثة (مجتمع المعلومات) هو الأنموذج الوحيد الذي اختتم برنامج التحديث والانتقال إلى مرحلة تالية من التطوير والتنمية بنجاح.
كان يمكن لفلسفة التاريخ الهيغلية التي أطّرت وحددت منطق التحديث في كل احتمالاته، أن تقود نظريًا إلى واحدة من النسخ البديلة الثلاث لـ "نهاية التاريخ"، أي لما بعد الحداثة. وقد شهد كل من القرنين التاسع عشر والعشرين جدالًا طويلًا وكبيرًا بهذا الشأن. وكان أ. كوجيف أوّلَ مَن طرح فرضية تقول بأن "نهاية التاريخ" تلك لن تكون الشيوعية ولا الرايخ الكوني النازي على وجه الخصوص، وإنما ستكون الأنموذج الليبرالي الديمقراطي بالتحديد. كان يمكن لما بعد الحداثة نظريًا أن تكون نازية، أو شيوعية، أو ليبرالية. ولكنها أصبحت ليبرالية فقط، ويجب النظر إلى الأنموذج الليبرالي وحسب على أنه مثال لما بعد الحداثة. ذلك أنَّ الانتقال من الحداثة إلى مرحلة أو عتبة تالية تاريخيًا لم يتحقق إلّا في السياق الليبرالي، ونحن لا نعرف أي صيغة أو شكل للمجتمع ما بعد الصناعي سوى المجتمع الليبرالي. كل ما عدا ذلك - يبقى في إطار الفعل الشرطي. لقد تسرّع فوكوياما إلى حدٍّ ما، بطبيعة الحال، في إعلانه عن نهاية التاريخ.

ولكنه كان على حق بصورة عامة. بقيت الليبرالية وحدها بعد أن فازت في المنافسة مع النازية والشيوعية وبعد أن نجحت أوّلًا في تحقيق الانتقال الناجح من الحداثة والنمط الصناعي للمجتمع إلى العصر التالي، ما بعد الصناعي.

وقد أجرى فرانسيس فوكوياما مؤخرًا تعديلًا على مقولته بشأن "نهاية التاريخ"، ذلك لأن تحقيق وإنجاز "إمبراطورية ما بعد الحداثة" يواجهان صعوبات جديدة، مثل صعود على سبيل المثال، "قارات" دلالية ونفسية لما قبل الحداثة سبق وتمّ إغراقها وتجاهلها في ما مضى في كل من العالم الثالث، وفي آسيا وغير ذلك، بيدَ أنَّ مناقشات واستنتاجات الخبير الأميركي في علوم المستقبل لا غبار عليها من الناحية النظرية. طالما أنَّ المشاريع البديلة للتحديث قد فشلت وأصابها الإخفاق من دون أن تبلغ المرحلة التالية (لم يكن صدفة أنّ نيكيتا خروشوف حدّد بناء الشيوعية بحلول عام 1980 لأنّ التأخير في موعد تحقيق وإنجاز "ما بعد الحداثة السوفياتية" كان محفوفًا بنشوء خطر حقيقي لانتصار الغرب، وهذا ما حصل)، فإنَّ "نهاية التاريخ" أكّدت ذاتها في صيغة الليبرالية الكونية.

لقد أنهى انتصار الليبرالية الاختلافات القائمة بين المشاريع السابقة التي كانت تسعى لأن تكون بديلة ومنافسة لها. وهذا يعني أنَّ الاختلافات بين النهج المحافظ الكلاسيكي، والخيار أو المسار الثالث، والشيوعية باتت عمليًا بحكم المتلاشية مع بداية القرن الحادي والعشرين، وأنَّ هذا سوف يطاول الديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية في المرحلة التالية. كل ما تبين أنه "ليس حداثيًا" من حيث الشكل أو حتى من ناحية المحتوى العميق واللاشعوري، جرى تصنيفه على أنه غير صحيح وغير صالح سياسيًا، وأنه "يعود إلى عالم الأمس بصورة أبدية"، وأنه "تمَّ تجاوزه".

(2) من الإسخاتولوجيا أو علم الأخرويات أو علم آخر الزمان، جزء من اللاهوت والفلسفة يهتم بما يعتقد أنه الأحداث الأخيرة قبل نهاية العالم. (المترجم)

الفصل الثاني: ما بعد الحداثة: الغرب والشرق وروسيا

تمّت استعارة الصيغة المذكورة أعلاه (ما قبل الحداثة - الحداثة - ما بعد الحداثة)، بالمناسبة، على أساس سابقة لها (بالمعنى الحقوقي): هكذا كان أو قريبًا من ذلك، حال ذلك الجزء من البشرية الذي كان يعيش خلال الألفي سنة الأخيرة في أوروبا الغربية أو أنه كان بطريقة ما مرتبطًا معها وراثيًا (كالثقافات الاستعمارية في كلتا الأميركتيَن، وبدرجة أقل - في أفريقيا وحوض المحيط الهادئ). وعلى الرغم من أنّ هذا الأنموذج في أوروبا الغربية بالذات عانى مجموعة من الانحرافات والتناقضات، لكنه مع ذلك يمكن الجزم بأن "النهاية أو الغائية" بالنسبة إلى التاريخ الأوروبي الغربي كانت على النحو التالي بالتحديد: من المجتمع التقليدي نحو المجتمع المعاصر، ومن ما قبل الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

بيدَ أنَّ الوعي الأوروبي أو الأوروبي المركزي يمتاز "بعنصرية معرفية" ويسعى باستمرار للقيام بالمطابقة والتماهي بين ما هو "أوروبي غربي" وما هو "أوروبي" و"عالمي أو كوني". لذلك يتم اعتماد "النهاية" الأوروبية الغربية للتاريخ على أنها "نهاية-تيلوس" شاملة لتاريخ البشرية جمعاء، ويتم على أساسها تطوير منظومة "عالمية" للتقييم والمعايير والقوالب. أي إنّ الطريق الذي سلكه الغرب من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المعاصر (ونحو "المجتمع ما بعد المعاصر") والذي ما زال يواصل سيره فيه، يراد اعتباره طريقًا شاملًا وصالحًا لجميع البلدان ولكل الثقافات والشعوب. وبالتالي، يجري النظر إلى تاريخها [الشعوب] على أنه مجرد عملية "تحديث" و"تغريب" فقط.

بيدَ أنَّ مصطلحي "التغريب" و"التحديث" غير متكافئيَن، ولكنهما في الوقت نفسه مترابطان في ما بينهما مفاهيميًا بشكل وثيق. ولا يتم تقويم "المعاصرة أو الحداثة" إيجابيًا إلّا من منظور الأنموذج الغربي التقدمي فقط، ولذلك يحمل هذا المصطلح في طياته مسبقًا بصمة الأنموذج الغربي. إنَّ "التحديث" (بالمعنى الواسع للكلمة) يفترض ضمنيًا شمولية "التيلوس التاريخي" الذي يمكن اعتباره صورة طبق الأصل [نسخ لصق] عن "تيلوس" التاريخ الأوروبي.

من الواضح أنَّ تاريخ المجتمعات التقليدية (وتنتمي إلى هذه الفئة حتى الآن الأغلبية الساحقة من سكان الكرة الأرضية!) يقع خارج هذا الأنموذج الغائي، ويتحرّك في مسار مغاير تمامًا. هذا يعني، تاليًا، أنَّ الغرب يتجاهل "تاريخ" أغلبية البشرية في بُعده الجوهري، ولا يتم التركيز سوى على أجزاء أو مقاطع منه، حيث تظهر علامات "التيلوس الأوروبي" فيها، أي "عناصر التحديث".

يُعَد هذا النهج مناسبًا جدًّا من أجل تأليف كتب تعليمية في التاريخ العام: يجري تصنيف كافة المجتمعات والثقافات والبلدان وفق مخطط تاريخي مبسّط يتم إنشاؤه وفقًا لمهمة غائية محدّدة سلفًا. ثم تكتسب المهمة في ما بعد طابعًا تقنيًا بحتًا - يتم إضافة تفاصيل دقيقة إلى الرسوم التوضيحية بهذا المقدار أو ذاك، طبقًا لمستوى الكتاب التعليمي (والغريب في الأمر هو أنَّ الماركسية تُعدُّ إلى درجة لا بأس بها وريثة "للعنصرية المعرفية" الأوروبية الغربية).

هكذا، لا معنى للحديث عن "ما بعد الحداثة" (كما عن "الحداثة") خارج هذا الأنموذج التاريخاني. هناك "حداثة" خارج الحضارة الغربية سبق وتم نقلها إلى هناك من الغرب (بحسب منطق الأنموذج الاستعماري)، ومن ثم تنتقل هذه الظاهرة المغروسة في لحظة تاريخية معينة (يمكنها أن تنتقل، وتنتقل) إلى مرحلة جديدة - إلى تلك المرحلة التي ينتقل إليها المجتمع الغربي بحدِّ ذاته تدريجًا، ملتحقًا "بالتيلوس" الخاص به. وإذا ما ناقشنا سياقًا ثقافيًا - حضاريًا مختلفًا عن الغربي، فسوف نجد أن ميزة وجودة الحداثة غير الغربية تنطويان على غموض صريح.
سارت عملية "تحديث" روسيا في القرن العشرين بطريقة ("ماركسية - لينينية") مبتكرة واستثنائية تمامًا، وما زال مطلوبًا منا أن نعرف ماذا كانت تمثِّل تلك "الحقبة السوفياتية" في حقيقتها. أين كانت "الظاهرة السوفياتية" تجسيدًا "لتحديث" حقيقي وأين كانت "تحديثًا زائفًا"، وأين كانت تمثِّل "مناهضة للتحديث"؟ بكلمات أخرى، ما زالت "الحداثة السوفياتية" موضوعًا مفتوحًا للنقاش. ولكن، إذا كانت نشأت في روسيا "حداثة" مشكوك فيها ومريبة، فإنَّ "ما بعد الحداثة" فيها سوف تبدو أكثر غرابة بكثير.
تتأسس ما بعد الحداثة على فرضية أنّ تحديث المجتمع التقليدي انتهى بنجاح، وأنه لم يعد ثمة وجود لبُعد المقدَّس في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. هذا هو واقع الحال في الغرب أو قريب من ذلك (في الأقل، تلك هي التصريحات الأساسية للسلطات الغربية والنخب الفكرية والثقافية، وهذه هي سمات النمط الحضاري السائد). لقد بلغت هيمنة الغرب على كوكب الأرض حدًّا كبيرًا اليوم أكثر من أي وقت مضى، ونحن أمام وَهْمٍ كامل بأنه جرى دمج ناجح لكل النخب الإقليمية من البشرية غير الغربية في سياق "الحداثة". وقد تمّ رصد ظاهرة مثيرة للاهتمام في هذه الظروف: يقوم الغرب بالتدريج بتفويض الأخبار المتعلقة بـ "ما بعد الحداثة" إلى النخب غير الغربية. وهذا يعني تحديد مساحة أنموذجية جديدة مدعوّة لأن تحلّ تدريجًا مكان القواعد والأنظمة "الحداثية"، وذلك بعد أن يتم حرمان المجتمعات غير الحديثة بدرجة كافية من ملامحها التقليدية بصورة فعالة ونهائية. تُعدُّ "ما بعد الحداثة" شكلًا أو نوعًا من "الماسونية" في القرن الحادي والعشرين، التي تستخدم في بيئة شبه مغلقة نماذج خالصة من المواقف السياسية والتنظيمية ومن ثم تقوم ببثها على جرعات مدروسة (ضمن أشكال مناسبة ومتكيفة) إلى النخب غير الغربية.
وإذا ما أسقطنا الاتجاهات المشار إليها على روسيا، يمكننا أن نلاحظ أن بلادنا وجدت نفسها في عقد التسعينيات (من القرن العشرين) عند حلقة جديدة من الاستعمار. كان واضحًا أن المجتمع الذي لم ينجح حتى النهاية في إجراء "عملية التحديث"، قد تلقى أوامر بضرورة تعلّم وإتقان الأنموذج الليبرالي في شكله المكرَّر والمصفّى، وليس الأنموذج الليبرالي العادي ببساطة. ففي روسيا لم يكن كل شيء واضحًا بما يتعلق بالحداثة، وإذ بما بعد الحداثة تأتي على حين غرّة ومن دون تمهيد. لقد أدى ذلك إلى نشوء حالة ارتباك مفاهيمي جدّي وخطير.
يمكن التمييز بين خطيّن رئيسين في "ما بعد الحداثة" الروسية. الخط الأول "استعماري" بحت، مجرّد "ما بعد حداثة" غربية جرى تطبيقها في روسيا بواسطة نخب فكرية "كمبرادورية"[(3)]، وكان مطلوبًا منها أن تخلق شعاعًا أو ناقلًا صريحًا لعملية التحديث المتسارع، حيث يتم تفكيك كل ما كان في جوهره "غير حداثي" في "الحداثة الروسية الزائفة" بوتيرة سريعة. بهذا الشكل

قامت ما بعد الحداثة بدور المؤشر والناظم لصحّة المسار التحديثي. راح علم النفس التقليدي عند الروس يحاول خلال القرن العشرين بأكمله أن يعيد تفسير «التحديث» بطريقة قديمة (من طريق إعادة تحويل الماركسية، على سبيل المثال، إلى علم أخرويات في الألفية المسيحية[4])، وبطبيعة الحال، كان من الصعب جدًّا إيقاف هذه الاتجاهات بطريقة فورية. لذلك قامت "ما بعد الحداثة"، والأدق، "ما بعد التحديث" بأداء دور مهم وفعال في هذه المرحلة من التحديث الليبرالي. إذ جرت الإصلاحات الاقتصادية في روح الرأسمالية التقليدية (الرأسمالية الصناعية، وفي بعض الأحيان، الرأسمالية ما قبل الصناعية) وكانت مقرونة بإعادة تشكيل الوعي في روح الرأسمالية ما بعد التقليدية وما بعد الصناعية (ما بعد الرأسمالية). كانت ما بعد الحداثة في روسيا من حيث وظيفتها في تسعينيات القرن العشرين شكلًا من الكولونيالية المفرطة. وقام هذا الاستعمار المفرط بفرض «نهاية التاريخ المُنجزَة» في الغرب بالقوة وبطريقة عنيفة على البلاد التي كان تاريخها بمجمله موجّهًا من أجل التخلّص والهروب من هذا المنطق (بل وربما دحضه). لذلك نشأت تلك الريبة الطبيعية وعدم الثقة المبررة تجاه ما بعد الحداثة لدى النخب الفكرية الروسية ذات التوجه المحافظ. لكن وظيفة ما بعد الحداثة في روسيا لم تنجز حتى الآن بصورة نهائية.

كما يجب أن نأخذ ظرفًا آخر بعين الاعتبار. تقوم ما بعد الحداثة في السياق الأوروبي الغربي بتخفيض الحماسة التدميرية والهدامة «للحداثة» تجاه «بقايا» المجتمع التقليدي، وذلك لأنَّه يُنظَر إلى هذه البقايا على أنه تم تجاوزها. وما هو تقليدي في ما بعد الحداثة لم يعد يثير الحقد والكراهية، ولا حتى السخرية أو الازدراء غير المبالي، بل إنه يثير اهتمامًا مؤقتًا منزوع الدلالة وترفيهيًا «زائفًا». كان «الرايخ الثالث» وستالين (في معرض الفن التوتاليتاري «موسكو - برلين») يسيران على خطى واحدة وعلى نفس واحد، جنبًا إلى جنب مع تاريخ أول زي لعارضة الأزياء [ليسلي لوسون] تويغي، ومع تقلبات النجمة السينمائية مارلين مونرو أو مادونا صعودًا وهبوطًا (مثال ما بعد الحداثة في ذروتها)، حيث قامت بتمثيل دور إيفيتا بيرون (زوجة الدكتاتور النازي من أميركا اللاتينية) في فيلم موسيقي جماهيري وبتكاليف إنتاج عالية جدًّا. انتصرت الحداثة على ما هو قديم (تقليدي)، في ما بعد الحداثة إلى حدّ أنها لا تعود ترى أي مضمون في التقليد، فتلهو به (بالتقليد) إلى جانب البقية الباقية. لم يعد التقليد عدوًّا أو خصمًا، وإنما تحوّل إلى عنصر للفرجة والتشويق على قدم المساواة مع أي شيء آخر. لم يعد ثمة فرق بالنسبة إلى ما بعد الحداثة، فقد أصبح كل شيء سواء بسواء. فهي على استعداد لهضم وإعادة تدوير كل شيء بلا استثناء: لا يمكن لأي شيء في الظروف الجديدة أن يقوم بدور النقيض أو الخصم لها، لا على المستوى الاقتصادي ولا الاجتماعي ولا النفسي ولا الحضاري. حتى أنَّه جرى إشراك وإدماج «الشرير» بن لادن في المسرحية: ابنة أخته نجمة بوب واعدة مع نجاح وشهرة مضمونين.

أمّا أدولف هتلر فقام بدور «دي. جي.» (منسّق موسيقي) مثالي. بينما كان غوبلز يقوم بدور مقدّم برنامج حواري «توك شو». وكان ستالين علامة تجارية رائعة لبيع التبغ والنبيذ الجورجي. في حين أنّ تشي غيفارا كان يقوم بالدعاية للهواتف النقالة. كان التقليد والثورة مدموجين في مسرحية ما بعد الحداثة من دون أي مشاكل أو تبعات. وكانا موجودين بشكل افتراضي تحديدًا لأنهما كانا مستحيلين وغير واردين على أرض الواقع. بالمناسبة، كل شيء في أنموذج ما بعد الحداثة هو افتراضي: الأموال واللذة، والعبادة، والعمل والمجتمع والسلطة...

عندما يتم تقل ذلك الأنموذج إلى روسيا "ما قبل الحادثة"، فإنه يحشد النخب المؤيدة للاستعمار ويمنحها مفاتيح الأنموذج وشيفرات الرقابة الأسلوبية. بيدَ أنه يوجد لدى الحداثة الروسية جانب آخر مختلف تمامًا. ذلك أنَّ المجتمع الروسي في مستواه السياسي اللاشعوري لم يقبل "التيلوس" الغربي، بل كان يسعى باستمرار لأن يعيد تفسير نماذج "الحداثة" المفروضة عليه من منطلق "ما قبل الحداثة". تلك هي عملية دقيقة وترتبط ببنية اللاشعور الجماعي عند الروس. من الصعب جدًّا توصيف هذه العملية بشكل مفصّل لأنها تحاذر العقلانية الخارجية وتراوغها. إذ إنَّ هذه الطبقة من اللاشعور الجمعي تمثِّل طاقات نفسية هائلة، أو نوعًا من آلية نشطة لاستراتيجيات إعادة تفسير وإعادة تحديد الدلالات، أو جهاز لإعادة التفسير.
ويختلف جهاز إعادة التفسير عند الروس عن حالات مماثلة له في الثقافات التقليدية الأخرى (الآسيوية، على سبيل المثال) بأنه يقوم على مقربة أكبر من سطح الوعي، وأنه يطرق أبواب الإدراك أو العقل محاولًا الخروج إلى السطح. فالثقافات الآسيوية تتنكر في أثناء عملية تحديثها للنماذج الجذرية في تلك العملية، فتختفي الأشكال القديمة في أعماق النفس أو الشعور. ولهذا نجد أنَّه بإمكان الفيلسوف الياباني - الكانطي أن يبقى بمنتهى السهولة بوذيًا خالصًا وكاملًا من دون أن يخالجه أدنى شك ولو للحظة بأنَّ كانط كان يقصد أمرًا مختلفًا تمامًا. وذلك لأنَّ طبقات الجهاز القديم عند الياباني عميقة وأساسية أشبه بركيزة في قبو من الغرانيت. فالآسيويون وهم يخضعون "للحداثة" ظاهريًا ومن الخارج وحسب، لا يكترثون بها في واقع الأمر، بل يحافظون على ما هم عليه تمامًا. في حين أنَّ الروس يحاولون بطريقة غامضة والتفافية، أن يخلقوا أساسًا مفاهيميًا لموقفهم الداخلي. وهذا ما ينقل آلية إعادة تحديد الدلالات إلى أساس الخلاص الوطني، أي إلى "المسيانية الوطنية".
أشار الخبير في شؤون أوراسيا بيتر سافيتسكي في مراجعته لكتاب نيكولاي تروبتسكوي **أوروبا والبشرية** إلى أنَّ الروس فقط قادرون على تعميم المخزون القديم للمجتمعات التقليدية في آسيا وتحويله إلى أيديولوجيا مضادة نشطة، وإلى أنموذج بديل. وقد اعترف الأوراسيون بقدرة الروس على تنظيم مجابهة فعالة للحداثة، للتحديث وللتغريب. إنَّ مناهضة الحداثة النشطة تحديدًا، هي التي أدّت بدورها إلى عملية "تحديث" من دون "تغريب"، أي إنها قادت إلى ذلك التحديث الذي كان موجّهًا لمجابهة الأنموذج الغربي، و"التيلوس" الخاص به. ويمكن للحقبة السوفياتية بأكملها من التاريخ أن تشكِّل مثالًا توضيحيًا على تلك الظاهرة (تلك الحقبة التاريخية التي تمَّ إدراكها، على خطى ميخائيل آغورسكي، في روحية "البلشفية الوطنية"[(5)])، وأما درجة الترشيد الأكبر لهذه الظاهرة فيمكن العثور عليها في حدْس الأوراسيين. يدور الحديث هنا كيف أنّه لم يكن لدى روسيا جهاز تصريف قديم من اللاشعور الجماعي ببساطة وحسب (وهو ما زال موجودًا بصورة جزئية)، بل وأنَّه كان ثمة عامل ترشيد في برنامج "مناهضة الحداثة" أو قيام "حداثة أخرى مغايرة".
ها هنا بالضبط يكمن ما هو أكثر أهمية وأكثر إثارة. إنَّ الإدخال الاستعماري المصطنع لأنموذج ما بعد الحداثة إلى روسيا المعاصرة، من خلال عدم الاكتراث والتعامل اللهوي "التسالي" والاستعراضي (الزائف) من قبل الغرب مع المحرمات، يفتح أمام الروس فرصًا جديدة. ذلك أنَّ ما بعد الحداثة لا ترى أي خطورة عليها في ما قبل الحداثة، لأنها تعتبر نفسها "تيلوس منجز

ومتحقق" (وليس "قيد التحقق والإنجاز"!) للحداثة، وأنه ينشأ حيث تكون كل البدائل عن الحداثة قد أزيلت بالفعل. وإذا ما تمَّ استخدامها في بيئة مفاهيمية مغايرة، فإنَّ ذلك قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة ولم يكن واردًا أخذها بالحسبان نهائيًا...
إنَّ ما بعد الحداثة في سياقها الغربي تقلِّص من مرونة الاستراتيجية التحديثية، وذلك لأنَّه لم يعد ثمة ما يشكِّل تهديدًا "للتيلوس". أما في آسيا ففي كل الأحوال لن يفهموا ما بعد الحداثة كما أنهم لم يفهموا الحداثة، وسوف يقومون بتفسير ما بعد الحداثة على طريقتهم (لكنها غير مؤذية عمومًا). في حين أنَّ الروحانية أو الباطنية بعد الحداثية في روسيا، وإذا ما خرجت إلى الشارع، فإنها تهدِّد بأن تتحوّل إلى خرق في ظاهرة "التيلوس" الغربي، إلى "نقيض" له، وإلى "نسخة قاتمة ومظلمة" عنه. وإذا ما كانت النخب الكومبرادورية الموالية للغرب ترى في تشي غيفارا علامة تجارية للهواتف النقالة، فإنَّ الجماهير الأوراسية المعادية للغرب، وبعد أن تلتقط خيط اللعبة بشكل ساخر وتهكمي، قادرة على أن تحوِّل الهاتف النقّال إلى أدوات للثورة (ذلك لأنه لم يعد هناك، طبقًا لما بعد الحداثة، ما هو للدلالة والتعبير، وإنما يوجد رموز وإشارات فقط).
وبالطريقة نفسها تمامًا، لا يعود ستالين بالنسبة إلى الحشود، وبخلاف النخب، علامة تجارية "للنبيذ الأحمر"، بل سوف ينشأ حنين جبار وعظيم إلى ستالين بعد "جرعة من النبيذ الأحمر".
أي إنَّ بإمكان ما بعد الحداثة الشعبية والحاشدة أو الجماهيرية في روسيا أن تخلق إلى حدٍّ ما "نقيضًا وخصمًا مناهضًا تمامًا للتيلوس"، وأن تصبح وقودًا لقفزة جديدة أو نهضة مباغتة لعقيدة الخلاص الأوراسية "المسيانية الأوراسية" وأن تحوِّل إعادة تدوير الشيفرات والرموز الأليتورية (Aleatoric) للسيطرة الثعبانية إلى ممارسة إمبراطورية منتشية للعودة الأبدية والخالدة...

(3) مصطلح سياسي يكثر استعماله من قبل التيارات الاشتراكية واليسارية ويعني طبقة البرجوازية التي سرعان ما تتحالف مع رأس المال الأجنبي تحقيقًا لمصالحها وللاستيلاء على السوق الوطنية. (المترجم)

(4) الألفية (أو الحكم الألفي) في المسيحية هي معتقد يقوم على فكرة أن المسيح سيعود إلى عالمنا هذا مع ملائكته والقديسين ليحكم الأرض كملك مدة ألف عام ومن هنا جاءت تسمية الألفية. (المترجم)

(5) البلشفية الوطنية - حركة سياسية تدمج القومية (خاصة القومية الروسية) بالبلشفية. (المترجم)

الفصل الثالث: تطور الهويات الاجتماعية - السياسية في منظومة إحداثيات أنموذجية

أيًّا كانت الظاهرة الاجتماعية التي نقوم بمناقشتها، يجب علينا أن نضعها بصورة دقيقة ومحدّدة ضمن نماذج العملية التاريخية على خط "ما قبل الحداثة" ("المجتمع التقليدي") - "الحداثة" (العصر الحديث") - "ما بعد الحداثة". من الواضح أنّ تبدّل النماذج لا يجري على الفور وبسرعة كبيرة، وإنما يستغرق مدة طويلة جدًّا من المسيرة التاريخية. وفي هذا تكمن الحمولة النوعية وذات المضمون الغني للعملية التاريخية: إنَّ الحداثة، مع أجندتها الثورية، ومع إزالة الميتافيزيقا وتحرير الفرد، إلى جانب تحطيم البنى والأشكال الاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية القديمة، تطرد بالتدريج ما قبل الحداثة، وأما هذه الأخيرة ("المجتمع التقليدي") فتقوم بدورها بالممانعة وبالرفض باحثةً عن تجليات جديدة، لذلك تسعى لأن تقاوم الحداثة بصورة مباشرة من ناحية ولأن تتسلل في الوقت نفسه إلى داخلها من خلال محاكاة "التحديث". تكون لوحة تبدّل النماذج مصحوبة بتعقيد شديد للغاية لدرجة أنه لا يسمح على الإطلاق بتحديد دقيق وواضح لتلك اللحظة التي تمَّ فيها انتصار الحداثة واختفى فيها أنموذج ما قبل الحداثة. لا يجوز الاستعجال مع النتائج: ذلك لأنَّ نمط ما قبل الحداثة يتحلّى بالاستقرار وقابلية الحياة، وهو عميق وقادر على النمو واختراق البرنامج العقلاني للحداثة، كما يشق العشب الأسفلت. أي إنَّ كلَّ ما هو غير عقلاني وأسطوري، إلى جانب الأحاسيس والأحلام والحدْس، تقود مع بعضها بعض عملًا خفيًّا مناهضًا ومعاديًا للحداثة، من دون أن يتوقف للحظة عن ذلك.

هيا بنا نتتبع سلاسل التطورات الأنموذجية على مثال التحولات الهوياتية - الهوية الاجتماعية والسياسية والفردية.

لقد عرف أنموذج ما قبل الحداثة الهويات الأساسية التالية:

- الإمبراطورية؛
- العرق؛
- الدين؛
- التسلسل الهرمي (الطائفة أو الفئة والقبيلة).

تحشد الإمبراطورية عددًا من المجموعات العرقية في مشروع عقلاني مشترك، فتخلق نمطًا ثقافيًا معيّنًا شاملًا وسائدًا، حيث إنه يقوم في أساس استنباط منظومة من عقلانية إمبراطورية خاصة تخضع على الدوام لهدف علوي، مفرط في عقلانيته، متسام ومتعال (Imperium sacrum). والإمبراطوريات، كقاعدة، منفتحة على عملية استيعاب وهضم عناصر ثقافية معينة من مختلف المجموعات العرقية التي تستولي عليها، وهذا ما يجعل الآلية الإمبراطورية فوق عرقية في معظم الحالات. ينطبق هذا على الإمبراطوريات التقليدية: الفارسية والإغريقية والرومانية، كما على إمبراطوريات البدو والقبائل الرحّل من الهون[6] والأتراك وإمبراطورية جنكيز خان. ينظر مواطنو الإمبراطورية إلى الهوية الإمبراطورية على أنها مساهمة في

المشروع العام الواحد وفي المصير المشترك. وإذ يسمو الإنسان القادم من ما قبل الحداثة على العرق سياسيًا، فإنه ينتمي إلى الإمبراطورية ويدخل في تفاعل متبادل نشط مع "التراث أو الإرث الإمبراطوري (legacy of empire)". أي إنَّ الإمبراطورية بالنسبة إلى الفرد من المجتمع التقليدي لا تُعتبَر مُعطى وإنما مَهمّة أو تكليفًا.

أما العرق فعلى العكس يعتبر معطى. إنه مصفوفة ثقافية ولغوية وسيكولوجية وقبلية ودموية، بل واجتماعية لطبائع الإنسان. فالإنسان بعد أن يولَد في مجتمع ما قبل الحداثة، ينتمي إلى العرق وغالبًا ما يبقى فيه حتى وفاته. أي إن العرق يشكِّل هوية مباشرة للفرد في المجتمع التقليدي الذي يغرف منه كلَّ شيء: اللغة والعادات، القواعد النفسية والمبادئ الثقافية، الموقف أو البرنامج الحياتي، إضافةً لمنظومة الميزات العمرية والتماهي الاجتماعي وغير ذلك. كما أنَّ العرق يمتلك عقلانية، ولكنها عقلانية محدّدة وبؤرية، بخلاف العقلانية الإمبراطورية، أي إنها تتميز بنطاق محدد لاستخدامها. كما أنَّ التفكير العرقي يرتبط بشكل وثيق لا ينفصم مع اللغة. إذ إنَّه يتم إدماج الفرد في العرق بواسطة اللغة، ويكتسب اسمًا ويحدِّد مكانه في العالم. وهذا التماهي أو المطابقة العضوية في المجتمع التقليدي تتفوق على المبدأ الفردي بكثير: فالشخص العرقي عبارة عن عنصر في كلٍّ واحد موحّد ومُدرَك (كلياني) باعتباره وحدة لا تتجزأ وجهازًا أساسيًا للأنطولوجيا لا يمكن زعزعته. فالمرء في "المجتمع التقليدي" موجود بتلك الدرجة نفسها التي يكون فيها روسيًا ويونانيًا، تتريًا وألمانيًا وهكذا دواليك.

الدين - شكل خاص للهوية في مجتمع ما قبل الحداثة. وقد يتطابق في بعض الحالات مع العرق (كما هو الحال في اليهودية).

أمّا في حالات أخرى فهو يعتمد على المخزون الاستراتيجي للإمبراطورية (كما هو الحال مع الوثنية الرومانية، ومن ثم المسيحية في بيزنطة لاحقًا). وقد يكون الدين في حدِّ ذاته قادرًا على توحيد ودمج مجموعات عرقية مختلفة، محوِّلًا إياها إلى كلّ استراتيجي موحّد (كما هو الحال مع الخلافة الإسلامية). وأخيرًا، يمكن للدين أن يشكِّل هوية جامعة فوق عرقية ومنفصلة عن العرق كما عن الإمبراطورية (البوذية في الصين، واليابان وغير ذلك). كما أنَّ الدين يشكِّل آلية تصريف للهوية وللأنطولوجيا، حيث إنه يعلن عن ميزته، بالطبع، بشكل يختلف عن البيئة الطبيعية للعرق أو حتى بمعزل عن التعليمات الصارمة والعنيفة للإمبراطورية. فالدين يخاطب الفرد بصورة مباشرة، جاعلًا منه مشاركًا على مستوى خاص من الكينونة، حيث يصبح عنصرًا في عملية روحانية مميزة يتم تحديدها في مختلف الديانات بصورة مغايرة (الخلاص في المسيحية، والتحرر أو الانعتاق في الهندوسية، والنيرفانا في البوذية وهلم جرًا).

أمّا المبدأ الفئوي (أو الطبقي بشكل ألطف) فيميّز أغلبية الأنماط في المجتمع التقليدي. وهي جميعًا تقوم على أساس التسلسل الهرمي، حيث الطبقات العليا توافق الروح، بينما تتوافق الطبقات الدنيا مع المادة. فالفرد في المجتمع التقليدي يماهي بين نفسه وطبقته التي تمنحه القاعدة لحياته الاجتماعية ومن أجل تحديد الموقع الخاص به أو مكانته. إنَّ التسلسل الهرمي - حرفيًا "السلطة المقدّسة" - يمثِّل ملمحًا أساسيًا وسِمةً أصيلة في المجتمع التقليدي.

تهدف الحداثة بصورة واعية إلى القضاء على الهويات ما قبل الحداثية وتحطيمها. ويقوم برنامجها على قلب مدروس ومنهجي للنِسَب الموجودة في "المجتمع التقليدي". والحداثة تقترح منظومة هوياتية خاصة بها:

- الدولة [7](Etat-nation) - بدلًا من الإمبراطورية؛
- الأمة - بدلًا من العرق؛
- المجتمع المدني - بدلًا من الدين؛
- المساواة بين الأفراد والمواطنين (حقوق الإنسان) - بدلًا من التسلسل الهرمي.

تنظر الحداثة إلى الدولة على أنها مناهضة للإمبراطورية. وأكثر ما كان ذلك جليًّا على نحوٍ خاص في نظريات مكيافيلّي وبودان وهوبز.

إنهم ينتقدون في الإمبراطورية مبدأ التعالي والغائية التي تتجاوز المنطق، إلى جانب ما يعرف بخط المصير العظيم. فالدولة، في الفكر المعاصر، تمثِّل نوعًا من جهاز عقلاني محض، لا يمتلك حمولة إيجابية (مسيانية) بقدر ما هي مَهمّة تقنية تهدف إلى منع وقوع "حروب الجميع ضد الجميع" (هوبز)، وتعمل على إقامة التوازن بين الدوافع الأنانية والفوضوية والمتناقضة "لأفراد مستقلّين". وقد أدت التعاليم البروتستانتية دورًا كبيرًا في تطوير مفهوم الدولة، تلك التعاليم مع تمتاز به من تفرّد حاد وعميق للعنصر الروحاني، وانتقاد التقاليد الكاثوليكية وشتى المؤسسات الكنسية.

ففي الحداثة تحلُّ الأمّة باعتبارها تكتّلًا أو خليطًا غير متجانس ومنظّمًا بشكل مصطنع لمواطنين من الدولة المعنية محل علاقات القرابة العضوية الدموية - الثقافية. إنَّ قيام الأمم والدول يقضي على الانتماءات العرقية، ويعيد ترتيبها حيث تنسجم مع القالب الموحّد الشكلي. وهكذا تتحلل وتنتهي الروابط العضوية القائمة على قرابة الدم والعائلة والثقافة في الأمّة، ويتم استبدالها آليًا بمنظومة جرى تصميمها بصورة رسمية. وعلى إثر ذلك تجري عملية توحيد المواطنين وفق قالب الدولة.

تم تهميش مؤسسة الأديان التقليدية، إذ تقوم الحداثة بتعزيز وتوطيد "قيم المدنية" والعلمانية. تُمنح الأديان مكانًا هامشيًا في المجتمع، وتتحوّل من عامل فعّال في تنظيم الهوية الجمعية إلى مسألة شخصية بالنسبة إلى كلِّ فرد من دون أن يكون لها أدنى تأثير على بنية الكلّ المجتمعي. وهذا ما تصرُّ وتؤكده العلمانية أو الدنيوية بمنتهى الصراحة والوضوح.

كما ترفض الحداثة الأنموذج الهرمي لتنظيم المجتمع، ويصبح المواطنون متساويين من حيث المبدأ، ينقسمون إلى طبقات بفعل مشيئة وتعسّف المصير الشخصي للمرء وحسب. يتم وضع الحكام والمواطنين العاديين في مستوى أنطولوجي وأنثروبولوجي واحد، ذلك لأنَّ الديمقراطية تفرض مبدأ النسبية على أنظمة السلطة - يصبح من حق كل فرد في المجتمع أن يشغل نظريًا أي منصب في المجتمع والدولة. يتم قطع ورفض أي علاقة بين السلطة والأنطولوجيا، وتصبح السلطة منزوعة القداسة.

تمثِّل هويات الحداثة نقيضًا للهويات في "المجتمع التقليدي". ويشكِّل الانتقال من منظومة الهويات القديمة إلى منظومة هويات جديدة الجوهر الأساسي للتاريخ الأوروبي المعاصر.

لقد نجحت الحداثة مع ذلك البرنامج بحلول نهاية القرن العشرين، حيث إنَّ هويات الحداثة استطاعت أن تطرد هويات ما قبل الحداثة وأن تحلّ مكانها. وبمقدار ما كانت هذه العملية تقترب من نهايتها في الغرب، راح الغرب يحرز لنفسه المزيد من مواقع الهيمنة والسيطرة في بقية العالم فارضًا هيمنة أيديولوجية على المستوى العالمي وذلك من خلال استعمار ثقافي

واستراتيجي واقتصادي أو سياسي. يصبح الغرب سيّدَ الخطاب، قاضيًا بذلك على العالم الباقي بأن يكون ضحية للهمس والصراخ والعويل. والغرب يساوي (من منطلق عنصري تمامًا) بين عملية تطوره وتطور حضارته (من ما قبل الحداثة إلى الحداثة ثم ما بعد الحداثة) والمسار العام للتاريخ الإنساني. بيدَ أنَّ الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، والذي كان منطقيًا بكل تأكيد في الغرب، يخلق غموضًا معيّنًا إلى حدٍّ ما في ما يتعلق بباقي البشرية، من دون أن يكلّف الفلاسفة الغربيون المعاصرون أنفسهم محاولة توضيحه، بالمناسبة.

لقد كشف الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة عن ظاهرة مثيرة للاهتمام: بعد أن انتهت عملية التحديث على العموم، بدأت هويات الحداثة في حدِّ ذاتها بتغيير مواصفاتها بشكل واضح وأمام أعيننا، ما جعلها تفقد علّة وجودها (بالفرنسية raison d’être[8]). ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن نجد فلاسفة كثيرين يطابقون بين عملية الحداثة من جهة، و"عملية النقد" (بطبيعة الحال، يُقصَد بذلك نقد المجتمع التقليدي ومخلفاته) من جهة ثانية. عندما يغيب موضوع النقد، يطرأ تحوّل ما على النزعة النقدية بالذات. وهذا هي حالة ما بعد الحداثة التي تمنحنا بشكل مباغت مروحة كاملة من الهويات.

تطرح ما بعد الحداثة المشاريع التالية:

- العولمة - ضد الدول البرجوازية الكلاسيكية؛

- الكوسموبوليتية الكوكبية - ضد الأمم؛

- لامبالاة كاملة أو خلق أسطورة فردية في سياق الروحانية الجديدة وذلك بمواجهة الموقف الصارم ضد العلمانية؛

- منح الفرد المطلق حرية كاملة وتعسفية في تأكيد موقفه من "الآخرين" بمواجهة الاستراتيجية ذات النزعة الإنسانية "لحقوق الإنسان".

تذيب العولمة الدول وتصهرها؛ "البداوة الجديدة والكوسموبوليتية الكوكبية تقودان إلى خلخلة الأمّة؛ تصبح كل من العلمانية والديانات التقليدية والعبادات غريبة الأطوار والشاذة متساوية من حيث الدور والمكانة، فاتحة الطريق أمام البنى شبه الدينية التعسفية والفردية ('العصر الجديد')؛ فضلًا عن تزويد 'الأنا' بسمات تعسفية افتراضية يتم إسقاطها على الاستنساخ الافتراضي للفضاء السيبراني، ما يخلق فردانية مفرطة.

تظهر هوية جديدة هي الهوية الإنسانية. وبما أنَّ أي هوية تفترض وتشترط وجود ثنائية "خاص-وآخر" (من حقل السيكولوجيا)، وثنائية "صديق - عدو" (كارل شميت)، فإنَّ البشرية في عصر العولمة تخلق خصومها الداخليين والخارجيين الخاصين بها: "شياطين - إرهابيين" ("متوحشين") في الداخل، و"غرباء أو كائنات من كوكب آخر (aliens)" في الخارج. وتعتبر حالات الرهاب ("فوبيا") من الصحون الطائرة والكائنات الفضائية شائعة جدًّا، بالمناسبة، في الولايات المتحدة الأميركية - البلد الطليعي والرائد في مشروع أو مسيرة العولمة، لدرجة أنها تشغل اهتمام ووعي الجماهير خالقة بذلك حبكات ومادة ثقافية مثيرة ورائجة، أي نوعًا من "أنماط أولية من ما بعد الحداثة".

وفي الوقت نفسه تظهر "فئة أو طبقة" جديدة من "الثنائيات": المهاجرون الذين تمّ جرّهم إلى تيار "البداوة الجديدة"، وتلك الحشود المحرومة والمهجّرة من "بلدان العالم الثالث"، من أوراسيا

وأوروبا الشرقية. إنهم مختلفون بصورة جذرية عن الجماعات التقليدية: يبهت انتماؤهم الثقافي والديني والعرقي، وأما وظيفتهم أو دورهم الاقتصادي فيصبح نسبيًا (بخلاف المراحل السابقة من تطور الرأسمالية التي كانت تجد مصلحة في الانتقال إلى منطقة التنمية الصناعية ذات العمالة الرخيصة). يقوم المهاجرون بتشكيل طائفة خاصة مع هوية جمعية ما زالت في مرحلة التشكل والتبلور.

تقوم الروحانية الجديدة والطوائف غير المألوفة ومختلف العبادات والأجزاء الفوضوية من الأديان التقليدية (الشرقية والغربية) تدريجًا بإنتاج مزاج خاص بها خالٍ من صرامة اليقينيات والأفكار الدوغمائية لما قبل الحداثة ومن الإلحاد الثابت والمستمر فضلًا عن العلمانية القادمة من عصر التنوير. فالإنسان في مرحلة ما بعد الحداثة يستخدم بمنتهى الحرية مقاطع عشوائية من تعاليم ومعتقدات كونية وخطابات وتوليفات غير منسجمة ولا تتفق مع بعضها. لا يوجد أي قيود في مجال الروح، كما أنه لا يوجد في الوقت نفسه أي إرشادات ومبادئ توجيهية أو معالم رئيسة. بل إنَّ كلّ فرد حرٌّ بأن يؤمن بما يشاء وأن يقوِّم نفسه والآخرين كما يحلو له وأن يعلن عمّا يشاء ويدعو إلى ما يحب.

تبلغ الفردية في مرحلة ما بعد الحداثة نهايتها المنطقية. يصبح المرء مستقلًّا، ويتحرّر من المجتمع وكل أشكال الهوية الجماعية لدرجة يغيب معها "الآخر" من حقل نظره بالتدريج. وإذ يمضي الناس في عمر ما بعد الحداثة مزيدًا من الوقت في العوالم الافتراضية للكمبيوتر، وفي شبكة الإنترنت وألعاب الكمبيوتر، كما يقومون بنقل أعمالهم ووسائل ترفيههم إلى هناك بمرور الوقت وبالتدريج، حيث إنهم يعتادون على اكتساب هوية اللهو والتسلية ما يدفعهم لأن يختاروا أقنعة وألقابًا وأدوارًا واستراتيجيات خاصة بهم. شيئًا فشيئًا تتبخّر "الأنا" عندهم وتذوب في الدوافع الغامضة وغير الواضحة لكينونتهم المتشظية بالكامل، وهذا ما يتعمق ويتعزز بالتدريج من خلال الشغف المتزايد بالمخدرات التي تدعم الأسلوب الوجودي بشكل كبير. وفي نهاية المطاف يتم استبدال استراتيجية التكافل الاجتماعي - الهرمي أو الأهلي، باستراتيجية الهلوسة الفردية.

لا يوجد برنامج لدى ما بعد الحداثة، بخلاف الحداثة، وهي لا تسعى لتجاوز الحداثة أو هدمها وتدميرها. بل إنَّ ما بعد الحداثة لا تكترث ولا تبالي على الإطلاق بكل قيم الحداثة وبمجمل الحماسة في النقد التي توجهه لها الحداثة، ولا بكامل التوتر في "روح التنوير". أي إنَّ ما بعد الحداثة غير نشطة، بل إنها سلبية.

والأمر المثير للاهتمام هو التالي: تطفو إلى السطح عند انزياح النماذج من الحداثة نحو ما بعد الحداثة، قارات "المجتمع التقليدي" التي سبق وتمَّ إغراقها وتلك النظم والبنى التي كان يسود اعتقاد بأنه تمَّ تجاوزها والقضاء عليها منذ زمن طويل. إن ما قبل الحداثة وعلى نحو خاص في العالم الثالث، ولكن ليس فيه وحسب، تستخدم الفترة الحرجة من الانتقال من أجل التذكير بنفسها من جديد. وسوف تعلن عن نفسها بوتيرة أكبر ومهما بدا ذلك وكأنه مفارقة، تلك الهويات القديمة والبالية: سوف يُستعمل في لغة العلوم السياسية مصطلح "الإمبراطورية" أو "الإمبراطوريات" (في صيغة الجمع) من جديد؛ وسوف تصبح واضحة الانتماءات العرقية بعد مرور مئات السنين من قمعها واضطهادها من قبل الدولة الوطنية؛ وسوف تصبح الأديان (بشكل خاص الإسلام) مرّة أخرى عاملًا مهمًّا في السياسة الدولية الحقيقية، في حين أنَّ

الطوائف والتنظيمات السياسية الراديكالية ستعيد إنتاج معايير التسلسلات الهرمية القديمة. هكذا تبدو المنظومة الفسيفسائية المعقّدة للهويات في عالمنا الحالي. يمكننا اليوم أن نكتشف بسهولة وفي المستوى نفسه بالمناسبة، بقايا أو تركة لجميع الحقب الأنموذجية التي أشرنا إليها. يعيش جزء من البشرية في عصر ما بعد الحداثة، وجزء في حقبة الحداثة، وجزء ثالث في مرحلة ما قبل الحداثة، علمًا أنَّ معالم تلك الحقب مرسومة في الفضاء الكوني بصورة غير واضحة المعالم بما فيه الكفاية: تصادف عناصر الحداثة وما قبل الحداثة حتى في الفضاء بعد الحداثي في الغرب، كما أنّ ما بعد الحداثة بدورها تتسلل وتنفذ إلى عمق المناطق الهرمية القديمة للشرق والعالم الثالث. وهنا تكمن فرادة عصرنا: يسمح الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة بالظهور لأي هويات لا ترتبط مع بعضها من الناحية المنطقية بل وتتناقض مع بعضها مفاهيميًا. بهذه الطريقة تحديدًا، وبصورة مباغتة تمامًا بالنسبة إلى الكثيرين، ظهر مفهوم "الإمبراطورية" في خطاب العلوم السياسية من جديد.

---

(6) شعب بدوي عاش في آسيا الوسطى، والقوقاز، وأوروبا الشرقية، بين القرنين الرابع والسادس الميلادي. (المترجم)

(7) وردت كلمة Etanation خطأ في النص الأصلي والأصح Etat-nation، عن الفرنسية وتعني الدولة - القومية. (المراجع)

(8) هكذا وردت في النص. (المراجع)

الفصل الرابع: الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة "الإمبراطورية" كمفهوم ما بعد حداثي

صنّفت العلوم السياسية للعصر الحديث مفهوم الإمبراطورية ضمن فئة مقولات أو تصنيفات المجتمع التقليدي "السابق لأوانه" (ما قبل الحداثي). لم يكن ثمة مكان "للإمبراطورية" في العلم السياسي للحداثة، بل حلّت مكانها "الدولة - الأمّة" كنتاج لتفكك وانهيار أو إعادة تنظيم الإمبراطوريات السالفة على أساس ظروف جديدة كلّيًا. كانت نظريات كل من بودان ولوك ومكيافيلّي، مبتكري مفاهيم الدولة الحديثة، قد رفضت "الإمبراطورية" وعلم الوجود الخاص بها "الأنطولوجيا الإمبراطورية". لأنَّ المنطق السياسي للحداثة كان موجّهًا من أجل "التغلّب على الإمبراطورية" بمضمونها النظري والعملي: شكّل انهيار وتحطيم كلٍّ من الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية والروسية والعثمانية، نقطة تحوّل على طريق الدخول النهائي للمجتمعات الأوروبية في الحداثة السياسية.

بات التعاطي الجديد مع مفهوم "الإمبراطورية"، وللعلم من دون ذلك السياق الازدرائي التقليدي أو التدويني التاريخي الصرف، ممكنًا في ظروف ما بعد الحداثة فقط حين أصبح برنامج أعمال الحداثة مستنفدًا وبعد أن اختفت جميع ملامح "المجتمع التقليدي" بشكل نهائي. كما أنَّ التوجه إلى المخزون الاصطلاحي الذي سبق وتم رفضه على أعتاب الدخول في الحداثة، بات بدوره ممكنًا بعد أن ختم عملية الحداثة بالكامل فحسب؛ وقد اكتسب ذلك التوجّه في الوقت الحالي معنًى "ساخرًا" لا أكثر. تم اكتساب حرية التعامل مع مَن كان خصمًا رئيسيًا في المرحلة السابقة، على حساب تقليص الصفة المطلقة لذلك الانتصار والحدِّ منه. كان من الضروري أن يكون "التأخر" عن وتيرة تطور العملية السياسية في سياقها الغربي كبيرًا، لكي يتم تطبيق مفهوم "الإمبراطورية" المنتشر اليوم على ظواهر معاصرة وحديثة، كما وعلى أشكال سياسية ما قبل حداثية...

لا تؤكد ما بعد الحداثة كما لو أنَّ أحدًا ما "أغفل" الحداثة، بل على أنَّ الحداثة قامت بمهمتها على أكمل وجه وأن خصمها السابق ما قبل الحداثة لم يعد يمثِّل من الآن فصاعدًا سوى خطر صغير يعادل الخطر الذي يشكِّله الفأر للهر. وألا يفهم المرء ذلك يعادل أن يقوم بتفسير وجود صورة لتشي غيفارا على لوحة دعاية للهواتف النقالة على أنها "دعوة للثورة الاجتماعية". إنّ تشي غيفارا هنا يقوم بالوظيفة نفسها التي يقوم بها التوجه إلى "الإمبراطورية" في العلم السياسي الحديث: تشير الإرشادات عنها في قسم التسويق إلى عمق وجذرية الانتصار الذي حققته كل من السوق ورأس المال على الاشتراكية والثورة البروليتارية. من الآن فصاعدًا سوف يشعر رأس المال بثقة بالنفس لدرجة أنه سيقوم بتقديم نفسه بطريقة ساخرة من خلال ما هو نقيض له، أصبح قادرًا الآن أن يسمح لنفسه بذلك. لن يكون سذاجة ببساطة، بل من الغباء الاعتقاد بأنّ رأس المال يخطئ بهذه الطريقة الضربة وأنه يقوم بتشكيل بديل له رغمًا عنه. إنه يقوم، على الأرجح، بما هو مناقض تمامًا، وذلك من خلال إفساد وفضح الطابع الزائف لأي بديل كاشفًا عن غروره هو

وطبعة اللاهي وسطوته المرحة. إنَّ تشي غيفارا في أي شركة دعائية للتسويق التجاري للهواتف النقالة مجرّد تأكيد واستعراض لحقيقة أنّه لم يعد ثمة وجود لتشي غيفارا وأنه لن يكون بعد الآن، وأنه في حقيقة الأمر لم يكن موجودًا على الإطلاق. إنه نوع من تفكيك لتشي غيفارا، وحرمانه ما بعد حداثيًا من دلالاته السيميائية.

وهذا ينطبق على "الإمبراطورية" أيضًا. إذ إنَّ التعاطي معها في السياق ما بعد الحداثي لا يعني بكل تأكيد أنه ثمة إعادة نظر في موقع الحداثة في العلوم السياسية بما يخص تقويض هذه "الإمبراطورية" مع أسسها العقائدية. فالإمبراطورية بالمعنى الملح (ما بعد الحداثي) تمثِّل تجسيدًا مركّزًا لإنكار محتوى الإمبراطورية بمعناها التاريخي باعتبارها منظومة تكافل للمجتمع ما قبل الحداثي. لذلك عندما نتكلم عن "الإمبراطورية" انطلاقًا من حقائق الوقت الحالي وليس من حقب ومراحل تاريخية تتعلق بما قبل الحداثة، كان ينبغي علينا أن نفهم بمنتهى الوضوح أنَّ الحديث يدور عن واقع جديد كلّيًا تم ترتيبه طبقًا لمثال خاص ويخضع لقوانين مختلفة تمامًا.

تُعدّ "الإمبراطورية" في سياق ما بعد الحداثة بنية شبكية (وليست فضاء ثلاثي الأبعاد). ومثل هذه "الإمبراطورية" لا تتناقض البتة مع "المجتمع الأهلي" بل إنها تتطابق معه فعليًا. وهي تتأسس على جعل قيم الليبرالية ومُثُلها ومبادئها مطلقة، وليس على بنى بالية من التسلسل الهرمي. إنها استمرار للحداثة من دون أن تتنكر لها أو تنبذها، وإنما تقوم بنقلها إلى مستوى جديد عال بشكل نوعي، من دون أن تطرح بديلًا ما عنها. إنَّ مثل هذه "الإمبراطورية" تمثِّل في حقيقة الأمر مرادفًا عمليًا للعولمة.

لا تتناقض "الإمبراطورية" في معناها المعاصر وبشكل مباشر مع إمبراطوريات المجتمع التقليدي وحسب، بل وتتناقض أيضًا مع "الإمبراطورية الحمراء" أو "إمبراطورية الشر". وقد وجّه الليبراليون في هذا السجال الجدلي انتقادات إلى وجود عناصر قديمة بالية (أي إرث خفي لما قبل الحداثة) في الاتحاد السوفياتي، كما كانت نظرتهم إلى مثل هذه الظاهرة خالية من أي سخرية أو تعاطف، وإنما كانت مصحوبة بكراهية مستنفرة أو محتشدة. لا يمكن أن يتم إنعاش "الإمبراطورية السوفياتية" في ظروف ما بعد الحداثة، لأنها كانت بديلًا عنيفًا وفظًّا لما يدعى اليوم "إمبراطورية". وطالما كانت "الإمبراطورية السوفياتية" قائمة، لم تكن مرحلة ما بعد الحداثة قد بدأت ولم يكن بإمكانها أن تبدأ. كانت تلك "الإمبراطورية السوفياتية" هي العائق أمامها. ولذلك لم يكن أحد يستعمل قبل عام 1991 مصطلح "الإمبراطورية" تجاه الغرب والولايات المتحدة الأميركية. إلّا أن زوال الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية جعل نشوء "إمبراطورية" بمعناها ما بعد الحداثي أمرًا ممكنًا. أي إنَّه لا يمكن "للإمبراطورية" أن توجد في هذا السياق إلّا بصيغة المفرد. وحدها صيغة المفرد لهذا المصطلح تُعَدّ صالحة من الناحية السياسية وتنطبق على اللغة التعاقدية لما بعد الحداثة. بكلمة أخرى، لا يجوز نطق مصطلح "الإمبراطورية" بصيغة الجمع.

الجغرافيا الجديدة: "النواة" و"الفشل" عند ت. بارنِت

يقود قيام "إمبراطورية ما بعد الحداثة" إلى إعادة تشكيل وصياغة الفضاء السياسي الكوني. يتحول هذا الفضاء بكامله إلى فضاء داخلي بالنسبة إلى "الإمبراطورية". ومن هنا أهمية موضوع العولمة، و"الحكومة العالمية" ...إلخ. تنشأ جغرافيا سياسية جديدة - خارطة العولمة.

وقد قام الباحث السياسي الأميركي توماس بارنِت بتوصيف هذه الخريطة بنيويًا. فالعالم المُعولَم، من وجهة نظره، ينقسم إلى "نواة" عولمية ("the Core") وإلى "منطقة الاتصال" ومنطقة "الفشل"، وإلى "منطقة عدم القابلية للاتصال أو خارج التغطية" ("the Gap", "the zone of disconnectedness").
تُجسّد "The Core" في ذاتها مركزًا لإعادة بث النماذج المعرفية والاقتصادية والأنطولوجية التي تمثِّل الجانب المفيد والموضوعي للمعلومات العولمية.
لكن المعلومات في ظروف ما بعد الحداثة لا تعود منقسمة إلى شكل ومضمون، وإنما يتم نقلها وبثّها باعتبارها طريقة منهجية، أي إنَّ المحتوى الرئيس لما يتلقاه الأفراد في "منطقة الاتصال" هو حالة الاتصال بحدِّ ذاتها إلى جانب منهجية الاتصال. أما "the global Core" فلا تبث الخطاب وحسب بقدر ما تنقل اللغة، أي إنها تنقل المصل أو بلازما ما بعد الحداثة المعممة التي لا تخضع للاصطفاء إلى حقل الانتاج والاستهلاك. يكمن لغز "الإمبراطورية" في أنها تتمثّل وتستوعب في ذاتها تلك العناصر الدينامية التي يتم "ربطها بها" كما لو أنها من لدنها، حيث إنّ هذه العناصر تصبح مشاركة في لعبة المعلومات المشتركة، وليس مجرّد مستهلكة بسيطة للمعلومة، كما كانت تفعل الدعاية في حقبة الحداثة. ذلك أنَّ حالة "متصل" توفِّر معلومات بشأن كل شيء معًا وفي نفس الوقت تمتص في ذاتها المعلومات من "المتصل" بطريقة تفاعلية. ففي "الإمبراطورية" تصبح كل الهويات والتعريفات غير واضحة، كما أنّه يجري ذوبان جميع العناصر. إنَّ وضعية "المتصل" تضع القواعد ولكنها في الوقت نفسه تمنح فرصة لتغييرها بشكل تعسفي. الشبكة هي حياة "الإمبراطورية". وتكمن مهمتها في أن تتعزز وتتوطد كحقيقة كونية وحيدة وكمحتوى وحيد للحياة. ففي الإمبراطورية ينتقل الواقع بأكمله، من حيث الجوهر، مع البنى الموجودة فيه إلى حالة افتراضية، ويصبح الافتراضي بدوره هو الحقيقة الوحيدة.
في مثل هذه الحالة تصبح "The Gap"، أي "الفجوة"، هي المعارضة الوحيدة للإمبراطورية، أي تلك المناطق التي ترفض "الاتصال" وبالتالي ترفض العالم الافتراضي وقواعد اللعبة. هذه عبارة عن جزر صغيرة متعثرة في ظروف الحداثة غير المنجزة أو حتى ما قبل ذلك، في مجتمع ما قبل الحداثة، وهي لا تزال متمسكة برفضها. وهذه معضلة بالنسبة إلى "النواة أو المركز"، ذلك لأنَّ مثل هذا السلوك يخلق اضطرابًا أو صراعًا في عمل الشبكة بمجملها، بل وفي عمل "الإمبراطورية" بالكامل. من هنا يصبح جدول الأعمال الرئيس بالنسبة إلى "الإمبراطورية" هو السعي لتضييق مساحة "الفشل" والعمل على "ربط" كل ما هو ممكن. ففي نهاية المطاف، لا بد من إزالة "الفجوة" باعتبارها حقيقة واقعة.
ولذلك يشكِّل القضاء على "الفجوة" تناقضًا مفاهيميًا يميِّز التفاؤل المبكر عند فوكوياما عن تشاؤم هنتنغتون؛ فحسب التنبؤات المتفائلة، سوف تزول "منطقة عدم الاتصال" من تلقاء ذاتها، وسوف "تضمحل وتختفي" وتصبح "ضمن النطاق المتصل": سوف تصبح "نهاية التاريخ" حقيقة منجزة. أما التوقعات المتشائمة (هنتنغتون) فتقول كما لو أنّ "الفجوة" سوف تصبح أكثر قوّة مما يُخيَّل، وأنها سوف تحضِّر مفاجآت غير سارّة البتة بالنسبة إلى "الإمبراطورية"، حيث ستتظاهر في هويات لم يتم القضاء عليها بشكل مبرم "للحضارات" غير الغربية، وفي بقايا قديمة وبالية لإمبراطوريات سابقة لم يتم سحقها بشكل كامل، وأيضًا في تلك العناصر الداخلية في الإمبراطورية التي لم يتم هضمها وتمثّلها بصورة كاملة (كرّس هنتنغتون آخر كتاب له "للخطر"

الذي تمثِّله هوية الكاثوليك اللاتين داخل الولايات المتحدة الأميركية بالذات). بيدَ أنَّ هذا الجدال ليس جوهريًا أو مبدئيًا، وإنما هو سجال تكتيكي. إنه حوار داخل الإمبراطورية يجري بين أنصارها الأوفياء والمدافعين عنها بلا قيد أو شرط وبُناتِها المتحمسين لها.

أنموذج ف. باريتو عند تطبيقه على النظام العالمي

يمكننا من خلال توسيع منطق البحث في الجغرافيا الأنموذجية للعالم المعولم، أن نستخدم عند تحليلها المخطط الذي وضعه ف. باريتو من أجل دراسة البنية الشاملة للعمليات السياسية. تتكرر عند باريتو مفاهيم "النخب" و"النخب المضادة"، "مناهضي النخب" و"غير النخب" (الحشود). تلك هي مفاهيم ذرائعية أو تقنية بحتة لا تحمل أي إشارة إلى المضمون الأيديولوجي لكلّ واحد من هذه العناصر. ويمكن التعرف إليها وتمييزها بسهولة في مختلف المجتمعات، إلّا أنها تعبّر عن نفسها وتظهر في كلِّ حالة محدّدة على حِدة تحت شعارات ورايات مختلفة تمامًا.

تمثِّل النخب مجموعة من الأشخاص أصحاب الإرادة والفاعلين، النشطين والمتحمسين، الحصيفين وبعيدي النظر والقادرين على القيام بمهمات وبوظائف قيادية إلى جانب كونهم يرغبون بتنفيذها ولكنهم محرومون من هذا الإمكان لسبب من الأسباب. أما النخب المضادة فتلتزم موقفًا مضادًا للنخب القائمة في حال أنّ هذه الأخيرة لم تفلح في الاندماج معها بطريقة التطور. أما في حال أنَّ عملية التناوب والتبدّل جرت بشكل سلس وآمِن، وأنَّ النخب الحاكمة كانت منفتحة بما فيه الكفاية، فإنَّ مثل ذلك الاحتجاج لن ينشأ ولن يبصر النور.

أمّا أضداد النخب، بحسب باريتو، فتتألف من أشخاص مبدعين ومتميزين واستثنائيين، يتخذون موقفًا مناهضًا للنخب ولقواعدها ومبادئها انطلاقًا من مبدأ العصيان الفردي الفوضوي والعشوائي. و"ضد النخب" لا تجد مكانًا لها في أي مجتمع من المجتمعات، فضلًا عن أنها لا تكون جاهزة لاستلام السلطة نهائيًا، وذلك على الرغم من حماستها وشغفها إلى جانب الموهبة والفاعلية العالية. وهذه الميزة من سمات المبدعين البوهيميين وعالم الجريمة المنظمة إضافةً للجماعات ذات التوجه الفوضوي "الأناركي". تختلف جماعات ضد النخب عن النخب المضادة التي تتضامن معها في أثناء الهبّات الثورية، بأنها لا تتحلّى بالمسؤولية ولا توجد لديها أجندة إيجابية.

وأخيرًا، إن غير النخب أو الجماهير أو الحشود - هي عبارة عن نمط اجتماعي عاجز من حيث المبدأ عن القيام بوظائف السلطة والقيادة، ويتمتع بمستوى منخفض من التصميم والإرادة والعقلانية في اتخاذ القرارات، فضلًا عن أنه مطواع وسهل الانقياد ويمكنه أن يتكيّف مع أي شكل من أشكال الرقابة الحاسمة، إضافةً إلى أنه يمتلك مستوًى منخفضًا من العاطفية وضيق الأفق لا يسمح بالتعميمات أو باتخاذ قرارات شاملة ومسؤولة.

يوافق النخب من منظور باريتو في العلوم السياسية لهذا العالم المعولم مفهوم "الإمبراطورية". إنها "النواة" المعولمة، يمكن أن يستخدم كمرادف لها مصطلح "الشمال الغني"، و"المليار الذهبي"، و"الغرب" و"الأطلنطية"، وأيضًا "العالم أحادي القطب"، والولايات المتحدة الأميركية، و"ما بعد الحداثة". بيدَ أنَّ المركز بحدِّ ذاته في النظام العالمي غير مرتبط بقوة وبشكل صلب بالجغرافيا الحقيقية. بل إنَّ هذا المفهوم الافتراضي، مثله مثل "الغرب" و"الأمْرَكة" تمامًا، لا يشكِّل اليوم مفهومًا جغرافيًا، وإنما يشكِّل أسلوبًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا - ثقافيًا محدّدًا.

عندئذ يُولَد مصطلح متناظر مثير للاهتمام - "إمبراطورية مضادة"، وهو ما زال قيد الدرس ومن الصعب فكّ رموزه بعد، ولكنه مطالب، على غرار أنموذج باريتو "للنخب المضادة"، بأن يوصِّف الظاهرة التي توازي تصميم وبنية "النواة"، أي أن يكون قادرًا على استيعاب وفهم الظروف الصعبة "لما بعد الحداثة" وأن يمتلك الإرادة من أجل تنصيب أو تثبيت اللغة الكوكبية للأنموذج بنسب مماثلة لاستراتيجيات "الإمبراطورية". سوف يصبح هذا المصطلح مناسبًا تمامًا في إطار العلم السياسي الجديد، لأنه يصف ظاهرة تنتمي إلى المرحلة التشكيلية البنيوية والزمنية نفسها التي تنتمي إليها "ما بعد الحداثة الليبرالية". وفي الوقت نفسه، ليس من السهل عزل هذه الظاهرة وتحديدها، كما أنَّ عزل وتحديد "النخب المضادة" في مجتمع بعينه يشكِّل على الدوام صعوبة محددة (النخب الحاكمة تسعى دائمًا لطمس هذه الظاهرة). عندئذ تكون النخب المضادة مختلطة مع "غير النخب" إلى درجة التماهي معها، وهذا ما يجعل الفصل والاختيار عندئذ ممكنين في حال أنَّ الثورة توِّجت بالنجاح فحسب، وتاليًا تنفصل القوى القادرة على الاستمرار في السلطة عن تلك التي تميل للتمرد وحسب. تتفق "الإمبراطورية المضادة" بصورة أساسية مع نظرية الأوراسية الحديثة التي تطمح، بالمناسبة، للقيام بهذا الدور تحديدًا في المنظومة العالمية للإحداثيات. وإنَّ ذلك الغموض في الفكرة الأوراسية الذي يشير إليه بعض الباحثين يؤكد أنها، كما هي ظاهرة النخب المضادة، تتحاشى أي تعريف واضح ودقيق وذلك بسبب مساعي "النخب" ("الإمبراطورية")، الموجهة نحو تمويهها وطمس ملامحها، وأيضًا بسبب الاختلاط مع اتجاهات متشابهة معها من حيث الشكل ولكنها مختلفة معها من حيث الجوهر.

كما يقابل مصطلح "معاداة أو مناهضة النخب" مصطلح "معاداة الإمبراطورية"، وهو مصطلح ملائم وصالح تمامًا يوصِّف الظاهرة المعاصرة من العداء للعولمة، بدءًا من اليساريين وجمعيات حماية البيئة ووصولًا حتى التنظيمات الإرهابية الإسلامية الراديكالية من أمثال تنظيم بن لادن. إنَّ إنكار "الإمبراطورية" هنا، الصادق والحاذق في بعض الأحيان، يترافق مع غياب الكفاءات الداخلية من أجل تنفيذ مشروع بديل. إنَّ "معاداة الإمبراطورية" تنكر وترفض "الإمبراطورية" بشكل نشط ومنهجي ومنتظم، ولكنها تطرح بديلًا لها مشاريع هدّامة وحسب أو غير قابلة للتحقيق مسبقًا. كما أنَّ "معاداة الإمبراطورية"، لا تفهم "الإمبراطورية" في العمق وتعتبرها غريبة تمامًا عنها، مثلما أن "أضداد النخب" لا تفهم النخب بفعل الاختلاف الجوهري بينهما من حيث هيكلية الغريزة السلطوية والبنية السيكولوجية العقلانية. يمكن لمناهضة الإمبراطورية أن تتداخل وتتضافر مع الإمبراطورية المضادة، لكن الفرق بينهما سوف يبقى قائمًا بصورة دائمة، وفي حال نجحت الثورة التي تدمج عادة جميع العناصر الموجودة في حالة احتجاج مع بعضها فإن تلك المجموعات تفترق بشكل جوهري وتنتقل معاداة الإمبراطورية إلى موقع المعارضة الفوضوية "الأناركية" من جديد.

أما "الحشود" عند باريتو فيقابلها ما يمكن أن ندعوه بـ "لاإمبراطورية عالمية". ليس بالضرورة أن تكون "اللاإمبراطورية" في هذه الحالة "فشلًا" بالمعنى الجغرافي، أي البلدان التي ترفض العولمة عن وعي. بل يمكن لـ "اللاإمبراطورية" في السياق العولمي لما بعد الحداثة أن تتعايش إلى جنب "الإمبراطورية" في فضاء سياسي وفيزيائي واحد. لكنَّ شكل العلاقة مع الأنموذج الافتراضي سوف يكون مختلفًا بصورة نوعية. مثلما أنَّ الجماهير تنظر إلى السلطة في مجتمع قائم على أساس هرمي سياسيًا كما لو أنها شيء ما خارجي بالنسبة إليهم، كذلك هو الأمر مع

"اللاإمبراطورية" التي ستبقى في الجانب الخارجي أو الهامشي من العالم الافتراضي، مجرّد موضوع لمجتمع المعلومات، حتى ولو تم ضمها إلى منظومة ما بعد الحداثة، ومن دون أن تصبح عنصرًا ذاتيًا أو نسيجًا فيه. تقوم ما بعد الحداثة بمعالجة "اللاإمبراطورية" كما هو الحال مع الموارد الطبيعية: تسحب منها الطاقة الحيوية والدوافع الحياتية فضلًا عن الانفعالات والتركيز، بينما يتم طرح كل ما عدا ذلك على شكل نفايات صلبة. يُعَد ذلك شكلًا "رخيصًا من ما بعد الحداثة"، نوعًا من تقليب عبثي لمقترحات دعائية من قبل مستهلك لديه قدرة شراء صفرية، أو نوعًا من التسكع العشوائي لمواقع إباحية في الشبكة العنكبوتية مع قفز من وقت إلى آخر بشكل عابر وغير مدروس إلى شبكة ارتباطات تعسفية للموارد. ثمة حاجة لأن تشارك "اللاإمبراطورية" بصورة مبدئية في نشاط "الإمبراطورية"، ولكن هذه المشاركة يمكن أن تمتد لفترة زمنية طويلة. ولذلك تكمن المهمة في جعل الشخصية الرئيسة في فيديو كليب أو في برنامج تلفزيوني قابلة للتبادل بصورة كاملة مع مشاهد عادي، ذلك لأن كاميرات التصوير وعروض الواقع والربط مع الشبكة العنكبوتية، كل هذا بطحن الجميع في إطار ما بعد الحداثة الافتراضية.

بيدَ أنّ "الإمبراطورية" تحتفظ على الدوام بمسافة أمان عن "اللاإمبراطورية"، وتتلاعب وفق قوانين محددة وخاصة، كما أنها تمارس عليها أنواعًا مختلفة من الضغوط التي لا تختلف عن التصرفات الطائشة عند الطغاة القدماء وحماقاتهم. وتعتبر الزي من الأدوات التي تستخدم في إطار استراتيجية فحص وجس درجة الهيمنة على عقول الأتباع، على غرار اقتراح الإمبراطور كاليغولا بأن يتم تأليه وعبادة حصانه. إنَّ ظاهرة الموضة تمثِّل ذلك الحاجز المائي الذي يفصل بين "الإمبراطورية" و"اللاإمبراطورية". ذلك أنَّ "الإمبراطورية" لا تخضع للموضة، في حين أنَّ "اللاإمبراطورية" لا تخضع لأي شيء آخر باستثناء الموضة. وهنا يمر الحد الجديد لما بعد الحداثة: "الإمبراطورية"، و"الإمبراطورية المضادة"؛ و"معاداة الإمبراطورية" غير حساسة للموضة بدرجة متساوية، وتبقى محافظة على وجود فجوة أنطولوجية ومعرفية تسمح لها بأن ترتِّب هياكل السلطة والإدارة في ظروف ما بعد الحداثة، وأن تتعرّف إلى الاستراتيجيات والعناصر الحقيقية "للنظام الإمبراطوري".

يقول العميل السري للنظام في الرواية - الديسوتبيا **1984** لجورج أورويل مخاطبًا البطل الرئيس: "لا تعتمد على الحثالة، يا وينستون!". يمكن أن نقول الشيء نفسه بخصوص "اللاإمبراطورية". فهي وإن كانت تختلف نوعيًا عن "الإمبراطورية"، لا تمتلك في ذاتها مَبيضًا لكي ينتج بديلًا ولن تكون في أي يوم من الأيام أساسًا "لنواة" جديدة. يجب البحث عن هذا المخزون الثوري الحقيقي بأكمله لمثل هكذا علم سياسي جديد في ظاهرة "الإمبراطورية المضادة" المعقدة والهاربة من أي محاولة للتثبيت أو للدراسة المباشرة.

الفصل الخامس: "الإمبراطورية": خطر عالمي

"الإمبراطورية" كدافع ثقافي

تحوّل كتاب **الإمبراطورية** الذي أصدره الباحثان أنطونيو نيغري ومايكل هارت عام 2000 بسرعة فائقة إلى مفهوم سياسي مستقل في القرن الحادي والعشرين (وذلك إلى جانب نصوص كل من هنتنغتون **صدام الحضارات** وفوكوياما **نهاية التاريخ)**. يدور الحديث في تلك الحالات الثلاث عن تعميم الاتجاهات الرئيسة في تطور التاريخ العالمي، وعن مضمون ومصير "النظام العالمي الجديد"، وأيضًا عن "صورة المستقبل". وقد امتازت الأعمال الثلاثة بالإيجاز وبالحكمة في القول وبالطابع البرنامجي، وهذا ما جعل منها منجزات فكرية بارزة ومميزة في العالم المعولم الجديد. ولكن، إذا كان فوكوياما يؤدي دور المتفائل بشأن المشروع الليبرالي العالمي، وكان هنتنغتون يقوم بدور المتشائم، فإنَّ نيغري وهارت يؤديان دور الخصم الأيديولوجي لهذا المشروع، لكنهما يقرّان بالرغم من ذلك بكونه مشروعًا رئيسًا وصالحًا من الناحية التاريخية. لقد أصبحت أسماء كل من هنتنغتون وفوكوياما ونيغري، في حقيقة الأمر، علامات فارقة في النقاش الفكري في مطلع القرن الجديد: إنها أسماء - مفاهيم، ولذلك يشكِّل التعرف إليها والإلمام بها ضرورة حتمية وأمرًا قطعيًا.

مؤلِّفا كتاب "الإمبراطورية"

يُعدّ نيغري الأكثر شهرة بين الاثنين اللذين قاما بتأليف كتاب **الإمبراطورية**: إنه ناشط قديم في الجناح "اليساري" الأكثر تطرّفًا للحركة الشيوعية - الفوضوية، وقد تعاون بشكل فعال في فترة من الفترات مع منظمة "الألوية الحمراء"، حيث كان يقوم بدور المنظِّر الأيديولوجي بالنسبة إليها؛ نشر الكثير من الكتب والمقالات، كما ربطته علاقة متينة مع حركة اليساريين الفرنسية ومع "اليساريين الجدد". تكتسب السيرة الذاتية في مثل هذه الحالة أهمية كبيرة: فهي تؤسِّس لموقف الكاتب وتؤكد عليه وتضفي على آرائه النقدية تجاه "الدورة الجديدة من الرأسمالية" صفة الجديّة والمرجعية. وقد دفع نيغري ثمنًا باهظًا لذلك. أما زميله في تأليف الكتاب هارت فَأقلّ شهرة: إنه فيلسوف وباحث أكاديمي، بروفيسور وخبير في الفلسفة ما بعد البنيوية. وإليه تعود، على الأرجح، تلك المقاطع التاريخية والفلسفية في ذلك العمل المشترك، وهي بالمناسبة الأكثر صعوبة، بالنسبة للقارئ.

بغض النظر، إنَّ صاحبيَ كتاب **الإمبراطورية** يحدِّدان لنفسيهما موقفًا صارمًا "كناقديَن" و"كخصمين للنظام". وهما يتوجهان في كتابهما إلى أشباههما من "المحرومين"، و"الجماهير"، و"الفقراء"، و"البروليتاريا الجديدة"، أي إلى أولئك المُستَغلين والمُضطَهدين من قبل "النظام الرأسمالي الجديد"، إلى أولئك الذين "جرى حرمانهم من الإرث" فيه. استقبل اليساريون كتاب نيغري وهارت بابتهاج كبير وسارعوا إلى تعميده على أنه "نسخة بعد حداثية للبيان الشيوعي". أما مؤلفا كتاب **الإمبراطورية** فكانا يتخيلان عملهما، كما يبدو، باعتباره أطروحات قصيرة للنظرية المعادية للرأسمالية في حقبة ما بعد الحداثة.

ما هي "الإمبراطورية"؟

يقدّم الكتاب عرضًا مسهبًا وتفصيليًا لمفهوم "الإمبراطورية"، يعكس تصوّر الكاتبيَن عن سمات الحقبة الجديدة المرتبطة بالمجتمع ما بعد الصناعي وما بعد الحداثي. يعلن كل من نيغري وهارت عن مواقف بعد حداثية بصورة كاملة وكلّية، منطلقيَن في ذلك من اعتقادهما بأنَّ نفاد المخزون الأيديولوجي والاقتصادي والحقوقي والفلسفي والاجتماعي "للحداثة" هو حقيقة واقعة لا ريب ولا رجعةَ فيها. لقد انتهت الحداثة وجاء دور "ما بعد الحداثة".

يقوم الباحثان، في إطار عام وموجز، بدراسة الأنموذج الماركسي لفهم التاريخ باعتباره صراعًا بين العمل ورأس المال، لكنهما مقتنعان أنّ كلًّا من العمل ورأس المال يتغير ويتحوّر في ظروف ما بعد الحداثة إلى درجة كبيرة جدًا تجعله مختلفًا تمامًا. يصبح رأس المال قويًّا وجبارًا ومنتصرًا إلى درجة أنه يكتسب ملامح عالمية، وأنه يصبح من الآن فصاعدًا ظاهرة شمولية، يحوز كلّ شيء. إنه "الإمبراطورية" بحد ذاته. وهكذا، "الإمبراطورية" هي، من منظور نيغري وهارت، عبارة عن طور جديد (لعلّه الأخير والأعلى) في مسيرة تطور الرأسمالية، ويمتاز بأن الرأسمالية خلاله تصبح شاملة وعالمية بلا حدود تقيّدها، وتهيمن في كلِّ مكان بشكل مطلق.

فالعمل الذي كان في المرحلة الصناعية ميزة من مزايا البروليتاريا الصناعية، أصبح اليوم منتشرًا وموزّعًا ومنزوعًا من أي مركزية، بات متسرِّبًا في وحدات لا تنتهي من أولئك الذين يقومون في موقع الخاضع أمام رقابة كلّية وشاملة ودقيقة من قبل "الإمبراطورية". ذلك أنَّ "الجموع" تصبح هي الحامل للعمل في الحقبة بعد الحداثية، وليست الطبقة العاملة. وهنا ينشأ السيناريو الأساسي للمواجهة بين "الإمبراطورية" و"الجموع". لقد تبدّل كلُّ شيء في عصر ما بعد الحداثة: رأس المال يقوم بدور جديد ومختلف، والعمل أيضًا، ولذلك تصبح المواجهة بينهما مختلفة وتتخذ شكلًا مغايرًا. نجد أنَّ رأس المال يستخدم "السيطرة أو الرقابة" بدلًا من "الانضباط"، ويستخدم "السياسة الحيوية" بدلًا من السياسة التقليدية، ويستخدم الشبكات الكونية أو الكوكبية بدلًا من "الدولة". تصبح الرأسمالية في عصر ما بعد الحداثة مموّهة ومحررة من تلك السمات التي كانت تعتبَر جوهرية في المرحلة الصناعية. تتحلّل الدولة - الأمّة، وتُلغى "هرمية العمل" الصارمة، تزول الحدود الواضحة وتختفي الحروب بين الدول وهكذا دواليك... ومع ذلك، تبقى الإمبراطورية مُحْكمة السيطرة على كلِّ شيء وتستمر في الاستيلاء على منتجات الإبداع عند "الجموع". تتميز تلك السيطرة بأنَّ حدودها عالمية وأنها تطاول كامل الكوكب والجميع بلا استثناء.

يجزم نيغري وهارت بأن "الإمبراطورية" لا تمت بأي صلة إلى "الإمبريالية". ذلك أنَّ "الإمبريالية" الكلاسيكية، كما قام لينين بتوصيفها، تعني توسع واستيلاء الدول الوطنية البرجوازية على البلدان والمناطق المتخلفة اقتصاديًا. إنَّ مثل هذه "الإمبريالية" التي تضم المزيد من الأراضي التي تقع تحت سيطرتها، لا تغيِّر من صفات المتروبول في حدّ ذاته: فالدولة البرجوازية بالتحديد تستغل المستعمَرة وحسب كما لو أنّها شيء ما "غريب أو حيادي"، أو "خارجي" بالنسبة إليها. عدا ذلك، إنَّ "إمبريالية" دولة ما لا بدَّ وأن تصطدم مع "إمبريالية" دولة أخرى وهذا ما رأيناه في التاريخ الدرامي للحربين العالميتين في القرن العشرين.

إنَّ "الإمبراطورية" بالمعنى ما بعد الحداثي أمر مختلف إلى حدٍّ ما. أي إنّ بنيتها تسمح بضمِّ أي منطقة تصبح تحت سيطرة "الإمبراطورية"، إلى جانب مساحات أخرى. بمعنى، أنَّ "الإمبراطورية" منزوعة من أي مركزية، وهي لا تمتلك مستعمرات ولا متروبولات، فهي

كونية وشمولية من حيث الجوهر بالأساس ومسبقًا. و"الإمبراطورية" لا تعرف أي حدود، بل تشكِّل ظاهرة عالمية. وتعتبر العولمة تأكيدًا على "الإمبراطورية". وهي، أي "الإمبراطورية"، تحتفظ في الوقت نفسه بعلاقة وراثية وتاريخية مع "الحداثة": ولكنها تضفي طابع المطلق على الطاقات الكامنة في النظام البرجوازي بالأصل، وتذهب بها إلى نهايتها المنطقية.
تمتلك "الإمبراطورية" في وقت واحد ثلاثة مستويات من السيطرة والتحكم، تقابل أشكال الحكم الملكي والأرستقراطي والديمقراطي. أمّا الشكل الملكي فيقابله تركيز "السلاح النووي" الذي يبقى سيفًا مسلطًا فوق رأس "الحشد أو الجموع"، وذلك في مركز واحد. وأما أرستقراطية الإمبراطورية فتتمثّل بمالكي الشركات العابرة للحدود وللقوميات. بينما يتم استبدال الديمقراطية بمسرحية كونية يتم تجسيدها من خلال منظومة الإعلام الجماهيري.
يرى نيغري وهارت أنَّ "الإمبراطورية" اليوم، بخلاف الرأسمالية الكلاسيكية، لا تستحوذ على "القيمة الفائضة"، أي نتائج "العمل المنتج"، بقدر ما تقوم بنهب "الطاقة الحيوية" في حدِّ ذاتها "للكثرة". ويعتقد الباحثان أنّ الحدود بين العمل المنتِج وغير المنتِج وإعادة الإنتاج بسيطة، وقد تلاشت وامحّت في الظروف الجديدة من التطور التقني. واليوم تتعرض للاستغلال حتى الطاقة الحيوية التي لا تملك بنية منظمّة، والتي تتوزّع بصورة متساوية على أفراد المجموعة البشرية وتعبّر عن نفسها بطريقة حرّة في ظواهر الرغبة والحب والإبداع.
يكمن جوهر "الإمبراطورية" في الفساد. والفساد (التدمير) كمبدأ يمثّل نقيضًا "للتوالد أو التكاثر" (تخليق). "الحشد أو الجموع" يخلق ويتوالد، في حين أنَّ "الإمبراطورية" تمارس الفساد والإفساد. "الإمبراطورية" عبارة عن أزمة أبدية، وهي تحلِّل الحياة وتخرّبها، تخفِّف وتبرِّد من غليانها، وهي تتسلط من أجل قيامها بوظيفتها على نزوع "الجموع" إلى الحرية وعلى رغبتها وطموحها وسعيها الخلاق وذلك بوساطة منظومة دقيقة من السيطرة والتحكم.
ولما كان العمل الذهني اليوم يقوم بدور محوري وأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، فقد طرأ تحوّل كبير وجوهري على دور أدوات الإنتاج. وهكذا يصبح الدماغ البشري الأداة الرئيسة في عملية الإنتاج، أي إنه يتحوّل إلى آلة تعمل بالتكامل مع الجسد البشري. من ناحية أخرى، تصبح وسائل الإنتاج الأخرى مثل أجهزة الكمبيوتر، جزءًا ضروريًا من الجسم البشري ومن ثم تصبح مندمجة معه في أقرب وقت ممكن. ومن هنا جاءت نظرية "السيبورغ" باعتبارها العنصر الرئيس في "الإمبراطورية". ويعتبر "السيبورغ"، من وجهة نظر نيغري وهارت، ذلك الكائن الذي يجمع بين عنصر الإنتاج (الإنسان) وأداة أو وسيلة الإنتاج، حيث إنهما يصبحان مدمجين ومتحدين فيه إلى حدِّ غير معقول. ولذلك لا يكتفي رأس المال الحديث بامتلاك وسائل الإنتاج، في حين أنَّ الأدوات الزجرية والرقابية المباشرة للسيطرة الكلاسيكية بواسطة قوة البوليس وإجراءات الاقتصاد لا تعود مجدية وفعالة. يجب على "الإمبراطورية" أن تفرض سيطرتها على كامل الشبكة التي تتألف عناصرها من أشخاص ممثلين "للكثرة".

أميركا الكونية

يرتبط نشوء "الإمبراطورية" بشكل وثيق مع تاريخ الولايات المتحدة الأميركية ومع نظامها السياسي. يرى نيغري وهارت أنَّ البنية السياسية للولايات المتحدة الأميركية، النظام الفدرالي والديمقراطية الأميركية، كانت بادئ ذي بدء عبارة عن مصفوفة لذلك الأنموذج الاجتماعي -

الاقتصادي الذي يتحوّل اليوم (بل أصبح) إلى ظاهرة عالمية. لقد تم وضع المبدأ ما بعد الحداثي "للإمبراطورية" سلفًا في أساس "العلم السياسي" الأميركي. وهذا ما يتوقف عنده نيغري وهارت بالتفصيل.

أشار الباحثان بالقول: "استلهم توماس جيفرسون، ومؤلفو مجلة **فدراليست**، وغيرهم من المؤسسين العقائديين للولايات المتحدة الأميركية، الأنموذج القديم للإمبراطورية؛ وكانوا يؤمنون بأنهم إنما يشيدون إمبراطورية جديدة على الجانب الآخر من الأطلسي مع حدود مفتوحة وقابلة للتوسع، حيث سيتم إنشاء السلطة وفق مبدأ الشبكة. وقد صممت هذه الفكرة الإمبراطورية ونضجت ليتم التعبير عنها في الدستور الأميركي، وها هي اليوم تجد تجسيدًا لها على المستوى الكوني في صيغة متحققة على أرض الواقع بصورة كاملة". يجب التنويه إلى مفهوم "حدود قابلة للتوسع". كان جيفرسون قد تحدّث عن "إمبراطورية مترامية الأطراف" (extensive empire). وكان الإيمان في شمولية منظومتهم للقيم يقوم في أساس التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأميركية.

يتوقف نيغري وهارت بالتفصيل عند فرادة التجربة التاريخية للولايات المتحدة الأميركية التي جعلت من تلك البلاد بالتحديد مصفوفة يتم إعادة إنتاجها ونسخها اليوم في نطاق العالم بأكمله.

في حين أنَّ الدول الأوروبية التي راحت تتطور في نفس ذلك الاتجاه "للحداثة" مع ما رافقها من تطور للفردية الشخصية، ومن ازدهار صناعي وتكنولوجي، ومع الرأسمالية وغير ذلك، كانت مقيّدة بتاريخها وبفضائها. كانت حركتها باتجاه الحداثة في صيغتها "المثلى" تصطدم باستمرار بعوائق داخلية اجتماعية وطبقية وعرقية واقتصادية، وهذا ما كان يتعمق بسبب العداء والمنافسة من قبل الدول المجاورة. وهكذا نجد أنّ الوقت والفضاء لدى البلدان الأوروبية في حركتها نحو تحقيق مسيرة التنوير كانا محدوديَن ومكتظيَن بالعوائق وبالعقبات. أما مؤسسو الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارهم كانوا حاملين للمشروع الأوروبي في صيغته الخالصة (البروتستانتية المسيانية أو الخلاصية والديمقراطية الليبرالية)، فقد وجدوا أنفسهم في وضع مختلف جذريًا: انطلقوا في مشروعهم من الصفر (كان التاريخ قد بقي في العالم القديم) وفي فضاء فارغ.

يؤكد نيغري وهارت أنَّ الفضاء الأميركي الشمالي لم يكن فارغًا قط - بل كانت توجد فيه حضارة هندية قديمة وعريقة. لكن حماسة المستعمرين وعزمهم وتصميمهم على تحقيق مشروع مخبري "حداثي خالص" للمجتمع جعلهم يتغلبون بسهولة على العائق: قاموا بوضع الهنود الحمر في مستوى "كائنات أدنى من البشر"، واعتبروهم نوعًا من "ظاهرة طبيعية"، مجرّد "أشواك" وراحوا يتصرفون كما لو أن أولئك غير موجودين (كانوا في بعض الحالات يلجأون إلى الإبادة الجماعية المباشرة لهم). وهنا يكمن منطق "الإمبراطورية" بعد الحداثية: لا تستطيع النشوء والقيام إلّا في "مكان فارغ"، أن تنطلق "من الصفر" لتوسِّع حدودها في كافة الاتجاهات.

عندما قرر الأميركيون استعادة كل من كاليفورنيا ونيومكسيكو، فقد أعلنوا عن "Manifest Destiny" أي "القدر المتجلي أو المصير الواضح" الذي يعني "الاضطلاع بحمل القيم العامة للحرية والتقدمّ إلى الشعوب المتوحشة".

يميّز نيغري وهارت بين أربعٍ من مراحل تطور واكتمال مفهوم "الإمبراطورية" في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية:

-1 الفترة الممتدة من إعلان الاستقلال وحتى الحرب الأهلية.
-2 ما يقال لها مرحلة التنمية، وخاصة ذلك الانتقال المتدرّج من نظرية تيودور روزفلت عن الإمبريالية "الكلاسيكية" (من النمط الأوروبي) إلى نظرية وودرو ويلسون حول الإصلاحية الأممية أو العالمية.
-3 من عصر "New Deal" والحرب العالمية الثانية حتى أواسط الستينيات من القرن العشرين (ذروة الحرب الباردة).
-4 من التحولات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأميركية في ستينيات القرن العشرين وحتى انهيار المعسكر الشرقي والاتحاد السوفياتي.
ويخلص الباحثان إلى أنَّ "كلَّ مرحلة من تلك المراحل الأساسية في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية تشكِّل خطوة في اتجاه تحقيق الإمبراطورية".
إنَّ الصيغة الأميركية من البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تمثّل تجسيدًا للملامح الرئيسة لما بعد الحداثة. ولذلك لم يكن من باب الصدفة أن تصبح الولايات المتحدة الأميركية بالتحديد قائدًا تاريخيًا للعالم الرأسمالي بالكامل، تاركةً وراءها كلًّا من أوروبا والبلدان الأخرى على مسافة بعيدة من اللحاق بها. لقد أنشأت الولايات المتحدة الأميركية مجتمعًا توجد فيه "الحداثة" بنسختها الخالصة - تكاد تكون طوباوية، إنها تحقيق مختبري مثالي للعصر الحديث إنها الرأسمالية في أكثر مراحلها نقاوة. لذلك ترتبط "الإمبراطورية"، بحكم أنها كونية وشبكية تعريفًا، مع الولايات المتحدة الأميركية بشكل وثيق. بمعنى آخر، تمثِّل الولايات المتحدة الأميركية من حيث الجوهر مصفوفة وراثية "للإمبراطورية".
يؤكد نيغري وهارت تلك الصلة المتبادلة الوطيدة بين الأسس السياسية للولايات المتحدة الأميركية وفكرة "التوسّع" و"الحدود المفتوحة". فالولايات المتحدة الأميركية لا تستطيع إلّا أن توسّع من حدود سيطرتها، وذلك لأنَّ التصوّر بشأن "الحدود المفتوحة" و"شمولية" القيم الخاصة بها يشكِّل علامة مهمة وأساسية في مجمل المنظومة. بعد أن تمَّ استعمار الفضاء الأميركي الشمالي وإحكام السيطرة عليه، ظهرت معضلة جدّية أمام سلطات الولايات المتحدة الأميركية: إمّا أن تتصرف كدولة إمبراطورية (موقف روزفلت والحزب الجمهوري اليميني)، أو - وهذا ما هو أكثر إثارة للاهتمام! - أن تتعامل مع العالم باعتباره "مكانًا فارغًا" يجب دمجه في البنية الموحّدة للسلطة الشبكية (وقد قام الرئيس وودرو ويلسون ببلورة هذه الأفكار ولاقت دعمًا من قبل الحزب الديمقراطي). لا تضع السلطة الشبكية الكوكبية نصب أعينها مهمة الاستيلاء الكولونيالي المباشر، بل يتم بكل بساطة ضم مختلف المناطق إلى منظومة الأمن النووي العام، وإلى منظومة السوق الحرّة والتبادل الحر للمعلومات من دون أي عوائق. ففي مثل هذه الحالة لا تخوض "الإمبراطورية" أي صراع مع "الآخر" ولا تقوم بتحطيم منظومة القيم عند الآخرين، كما أنها لا تقمع المقاومة ولا تعيد تشكيل ولا تعيد تربية "المهزوم"، وإنما تتعامل معه كما فعلت مع الهنود الحمر - "تتجاهل بمنتهى اللطف" خصوصيتهم ومزاياهم واختلافهم. "تقوم 'الإمبراطورية' بضم وبهضم مختلف شعوب العالم من خلال أداة التجاهل الفظ والجهل التام لخصوصيات البنى القومية، والعرقية والدينية والاجتماعية لتلك الشعوب". لقد أهانت المقاربة الإمبريالية للحداثة الخصم (الشعوب التي تمَّ استعمارها)، ولكنها كانت مع ذلك تعترف بحقيقة وجوده. أما الإمبراطورية ما بعد الحداثية فلا تكترث حتى بتلك الحقيقة، وهي لا تعيرها أدنى

اهتمام: الفضاء الكوني بالكامل يمثِّل فضاء مفتوحًا وبالتالي فإن خيار "الإمبراطورية: جبروت نووي وسوق حرّة ووسائل إعلام جماهيرية معولمة، هو الخيار الذي يبدو منطقيًا. لكي يتم ضم بلد ما أو شعب ما أو منطقة ما إلى إطار "الإمبراطورية"، لا يتطلب الأمر احتلالها أو إقناعها، بل يكفي بكلِّ بساطة التأكيد أن البلد أو الشعب قد بات بالفعل جزءًا منها وفي داخلها، وذلك لأنَّ "الإمبراطورية" أمر بداهي وكوني وموضوعي ولا بديل عنه.

لقد أدت الولايات المتحدة الأميركية دورًا مزدوجًا، مؤلّفًا من شقين، في نشوء "الإمبراطورية". فمن ناحية، تم خلق "الإمبراطورية" من قبل الولايات المتحدة الأميركية وتأسست على مصفوفتها. يساعد في ذلك أنَّ أسس السياسة الوطنية للولايات المتحدة الأميركية منذ لحظة تأسيسها تتطابق تمامًا مع ذلك الأنموذج الذي يتم ترسيخه اليوم باعتباره أنموذجًا كونيًا. لكن "الإمبراطورية"، من ناحية أخرى، تتجاوز مع ذلك الأطر الوطنية الأميركية، وتخرج إلى ما بعد حدود "الإمبريالية الكلاسيكية". فالولايات المتحدة الأميركية تتعزز وتتوطّد كمشروع، وتتوسع في الوقت نفسه إلى ما هو أبعد من حدود الدولة الوطنية. أي إنَّ أميركا تتجاوز أميركا وتتفوق عليها وتصبح دولة كونية أو كوكبية.

يتحوّل العالم بأكمله إلى أميركا عولمية. وهنا يمكننا أن نشير إلى الموضوع (الذي لم يسلّط مؤلفا كتاب **الإمبراطورية** الضوء عليه) بشأن التناقضات القائمة في المؤسسة الحاكمة الأميركية بين أنصار "الإمبريالية" وأنصار "الإمبراطورية" في الظروف الجديدة (وأكثر ما تجلّت الحدّة في تلك التناقضات بشكل خاص في عهد الرئيس جورج بوش الابن).

تمرّد "الأكثرية"

ماذا يطرح نيغري وهارت بمواجهة "الإمبراطورية"؟ ماذا يقترحان لمجابهتها؟ يمكن تقسيم مقترحهما إلى مكوّنيَن اثنين. إنهما يسيران على خطى اليساريين الجدد الآخرين - من أمثال جان بودريار وجيل دولوز وغيرهما - ويشددان على أنّ طابع التبدلات التي طبعت حقبة ما بعد الحداثة، موضوعي وغير قابل للتراجع. إنَّ كلًّا من "الإمبراطورية" وجبروتها ليسا مصادفة ولا عشوائيين، بل يرتبطان بمنطق التطور الذي شهدته البشرية. وهما لا يشكلان انحرافًا في عملية التقدّم، وإنما يمثّلان ذروة هذا التقدم وتتويجًا له. لم يكن بإمكان المجموعة البشرية في أوروبا الغربية التي راحت تمضي وتتقدم في طريق خاص بها من التطور الفلسفي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلّا أن تصل إلى مرحلة التنوير، إلى الرأسمالية وإلى الإمبريالية، وفي نهاية المطاف، إلى ما بعد الحداثة وإلى "الإمبراطورية". بالتالي، تعتبر "نهاية التاريخ" في السوق العالمية أمرًا منطقيًا وطبيعيًا تمامًا، وأنها نتاج هيكلية التاريخ في حدِّ ذاتها. أما أولئك الذين يصابون بالهلع من تلك الآفاق المرعبة والفظيعة للسيطرة الكونية الشاملة وللأشكال الجديدة من الاستغلال، فإنَّ نيغري وهارت ينصحانهم بأن يركزوا على الحاضر والماضي: كما لو أنَّ الرأسمالية كانت، كذا، أكثر إنسانيةً وعدالة في مراحلها الأخرى. والنتيجة الرئيسة: يستحيل الهروب من "الإمبراطورية" أو تحاشيها، أو إيقاف عجلة تقدمها وترسيخها، أو الاختباء في ما هو "محدود ومحلّي". فالدولة البرجوازية - الأمّة لا تشكّل بديلًا "للإمبراطورية"، بل إنها، أي الدولة الوطنية - الأمة مجرّد مرحلة سابقة من مراحل الإمبراطورية. بالتالي، يجب على خصوم "الإمبراطورية" أن يتخّلوا عن الألقاب أو الكليشيهات المعتادة، وأن يرموا بعيدًا عنهم

الأدوات المفاهيمية البالية وأن يودّعوا الحنين عندهم إلى الماضي. إنَّ الطفرة التي نقلت الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وتلك التغيرات النوعية التي طرأت على العمل ورأس المال - حقيقة منجزة لا يجوز تجاهلها بأي شكل من الأشكال، أي إنَّ "الإمبراطورية" أمر واقع. بهذا المعنى لا يمكن الجدال مع نيغري وهارت حتى ولو أنهما كانا يبدوان مستعجلين للذهاب إلى الأمام أكثر مما ينبغي. فما لن يحدث اليوم، لا بد سوف يحدث في يوم غد.

بيدَ أن الباحثَين يبدوان أكثر تواضعًا في ما يخص البديل الإيجابي. فقد قاما بتوصيف هذا البديل بصورة تقريبية جدًّا، فضلًا عن أنَّ الباحثين يعربان باستمرار عن تحفظهما بشأن معرفتهما للجواب هنا. فمن وجهة نظرهما، يمثِّل الناس العاديون، أي "الأغلبية"، اليوم نظيرًا للطبقة العاملة باعتبارها موضوع الاستغلال وموضوع الثورة في الماركسية الكلاسيكية. ذلك لأنّ الفرق بين العمل المنتِج والعمل غير المنتِج في ظروف التقدم التكنولوجي بات هلاميًا وغير واضح، وهذا يقودنا إلى اعتبار الحياة بحد ذاتها عملًا مع ما يصحبه من دوافع فيزيائية، من رغبات وإنتاج وإبداع وهوايات عابرة. أي إنه يحدث تلاشٍ تدرجي للفروقات بين العمل والراحة، بين ما هو مفيد وما هو غير مفيد، بين العمل من جهة والتسلية والترفيه من جهة أخرى: لا يعود يوجد سوى أناس أحياء بمواجهة منظومة فاسدة. بكلمة أخرى، تصبح "الجموع" أو "الحشد" هو العمل في هذه الأيام. و"الإمبراطورية" هي رأس المال.

أما الوسائل التي يقترحها نيغري وهارت لمكافحة "الإمبراطورية" فمثيرة للسخرية: التخلّي عن آخر "التابوهات" (المحرمات) في العلاقات الجنسية، وابتكار إبداعي لصور فاحشة وفاضحة، إلى جانب ثقب الجسد، والموهوك (قصة الشعر)، وعمليات تغيير أو تحويل الجنس، ونشر ثقافة الهجرات والكوسموبوليتية، فضلًا عن مطالبة "الإمبراطورية" بدفع أجور لا العمل وإنما العيش البسيط لكل مواطن على سطح الأرض، وحيث يمكن اعتبار جميع أفراد تلك "الجموع" من مواطني هذه الكرة الأرضية. ويشير صاحبا كتاب **الإمبراطورية** إلى أنّ موقف "الجموع" يتطابق في ظروف ما بعد الحداثة مع موقف "الإمبراطورية" من حيث الجوهر، ذلك لأن "الإمبراطورية" على وجه التحديد هي التي تمنح "الجموع" فرصة أن تكون هي هي ذاتها، و"الإمبراطورية" تستغل "الجموع" من جهة، ولكنها من جهة أخرى تخلقها وتدعمها، وتساعدها في تحقيق المزيد من التحرر. أي إنَّ "الجموع"، بهذه الطريقة، تجد في "الإمبراطورية" الكثير من الميزات الإيجابية والكثير من "الفرص" التي يجب على "الجموع" أن تستخدمها من أجل خدمة مصالحها. ويورد الباحثان كنوع من المقارنة مع هذا الانعطاف في مسار التفكير، ذلك الموقف الذي اتخذه كارل ماركس من الرأسمالية حين اعترف بتقدميتها مقارنة مع النظام الإقطاعي ونظام العبودية، ولكنه في الوقت نفسه كان يتحدث باسم الطبقة العاملة باعتبارها خصمًا لدودًا لا يساوم للرأسمالية. وقد عبّر نيغري وهارت عن موقفهما من **الإمبراطورية** على النحو التالي: ["إنهما يكشفان عن جوانبها "التقدمية"] بالمقارنة مع الرأسمالية الصناعية الكلاسيكية، ولكنهما يفترضان أنها تحمل في طياتها حتفها الخاص.

بكلمة أخرى، يمكن تلخيص جوهر مشروعهما بأنه لا يجوز عرقلة "الإمبراطورية"، بل على العكس، يجب دفعها نحو الأمام لكي تصبح بأسرع وقت ممكن شاهدًا ومشاركًا في تحولها أو انتفائها النهائي. ولا يمكن لذلك التحوّل أن يتم إلّا من خلال الوعي الذاتي والشعور الذاتي

الجديد، ومن خلال إضفاء وضع أنطولوجي وأنثروبولوجي وحقوقي جديد على الفوضى الحياتية والخلاقة للجماهير العالمية المتحررة من قيودها، تلك "الأغلبية" التي ستكون مطالبة بالإفلات من معركة الفساد الدقيقة والقاسية "للإمبراطورية" الكونية.

عالَمٌ لا وجود لنا فيه

يُعدّ التعرّف إلى دراسة مثل كتاب **الإمبراطورية** (ونصوص هنتنغتون وفوكوياما وبريجينسكي ووولفويتز وآخرين أيضًا) بالنسبة إلى المواطن الروسي شيئًا شبيهًا بحمّام منعش. تلك هي قراءة صحيّة وعلاجية. ذلك لأنه عندما نقرأ عن العالم الذي بات قائمًا أو على وشك أن يقوم، فإننا نصاب بنوع من الذهول السليم. مهلًا، مهلًا، عمَّ هم يتحدثون؟ وعمَّ نحن نتحدث؟ وماذا عنا؟ وماذا عن مشاكلنا؟

نعم، إنَّ الفكر العالمي المسؤول المشغول بقضايا وبعمليات حقيقية وجدّية، ينسى بصورة متزايدة أكثر فأكثر، حقًّا، أن يقوم بحركات مجاملة واحترام نحو السكان "المحليين" الغارقين في مشاكلهم الخاصة والذين راحوا يختلقون بداهيات للحقب التاريخية الماضية، فضلًا عن أنهم يستخدمون مصطلحات فاقدة لأي توافق مع الحقيقة التاريخية القائمة. يخصِّص مؤلفا كتاب **الإمبراطورية** بضعة أسطر فقط للاتحاد السوفياتي، أما اسم الاتحاد الروسي فلا يأتيان على ذكره نهائيًا. لم نعد نحظى بأي اهتمام من قبل مناهضي "الإمبراطورية"، ونثير اهتمام مناصريها والمدافعين عنها بدرجة أقل بكثير.

وفي الوقت نفسه، ثمة عالم معولم ينشأ أمام أعيننا مباشرة وهو عالم حقيقي وجدّي بصورة كاملة. وهذا العالم، كما يشير نيغري وهارت بصورة صائبة، يتشكل "كما لو في فضاء فارغ". أما "المحلّية"، و"الخصوصية"، والفرادة "القومية والعرقية والثقافية" - فيتم تجاهلها كلها بمنتهى اللطف، أو يتم النظر إليها باعتبارها نوعًا من الفولكلور، أو يجري وضعها في محميات، أو تتعرض للإبادة بكل بساطة، للأسف. أجل، تنشأ "الإمبراطورية" في فضاء فارغ، ومن ثم يُضمُّ إلى شبكتها فقط أولئك الذين تقوم هي فقط بالاعتراف وبالتسليم بهم. بكلمات أخرى، لا تتعامل "الإمبراطورية" مع الدول والشعوب، بل إنها تقوم مسبقًا بتحطيمها وبتفتيتها حتى درجة "الجموع" النوعية، ومن ثم تقوم بإدراجها في تيارات الهجرة. يسعى المدافعون عن "الإمبراطورية" لتنظيم الهجرة وترشيدها، في حين أن أعداء "الإمبراطورية"، من أمثال نيغري وهارت، يحاولون أن يجعلوها حرّة بصورة مطلقة. أما الإنسان الروسي فلا يجد ما يثير اهتمامه لا في هذا الخيار ولا في ذاك...

وهكذا، نجد أنفسنا بطريقة ما وبالتدريج في فضاء جديد بالكامل وفي زمن جديد تمامًا بالنسبة إلينا، من دون أن نأخذ ذلك بالحسبان. والسيبورغ في "الإمبراطورية" ليس من عالم الخيال، وإنما حقيقة من حقائق الأنثروبولوجيا الجديدة، والحكومة العالمية ليست خرافة سرّية من عالم المؤامرات، وإنما مؤسسة حقوقية معترف بها وهكذا دواليك.

"لا تأتي 'الإمبراطورية' من الخارج، بل إنها تنمو وتترعرع من الداخل، وهي تكشف عن عُقَدِها الشبكية من تلقاء ذاتها، أما نحن فنجد أنفسنا منخرطين فيها ومندمجين معها ثقافيًا وفكريًا ومعلوماتيًا، واقتصاديًا وحقوقيًا ونفسيًا. بيدَ أنَّ ذلك الاندماج يعني فقدانًا كاملًا للهوية. وقد أشار نيغري وهارت بشكل واضح ومحدد إلى أنَّ مشروع "الإمبراطورية" يعني فقدانًا تدريجيًا للهوية

الإثنية والاجتماعية والثقافية والعرقية والدينية. لكن "الإمبراطورية"، من وجهة نظرهما، لا تساعد في تسريع هذه العملية بدرجة كافية: ذلك أنَّ "المشروع الثوري" يحتاج إلى عملية تحوّل "الشعوب" و"الأمم" إلى أغلبية كوسموبوليتية أكثر سرعة بكثير. وحتى إذا ما تغاضينا عن هذا الموقف "الثوري"، فإن "الإمبراطورية" تبقى قائمة بحدِّ ذاتها على أنها لا تعترف بحق أي كيان جماعي في السيادة السياسية، سواء كان ذلك الكيان عرقًا أو طبقة أو شعبًا أو أمّة. إذ إنها "إمبراطورية" ولذلك فهي لا تسلّم سوى بشمولية سلطتها وبلا محدودية هذه السلطة.

من ناحية أخرى، إنَّ نيغري وهارت محقّان في أنّ الحنين البسيط نحو الماضي لن يؤدي إلى أي نتيجة. نعم، نحن الروس نعيش اليوم في روسيا. ما زلنا من الروس وما زلنا في روسيا إلى حين. ولكن كم سيطول ذلك؟

ذلك أنَّ "الإمبراطورية" باتت ها هنا. هنا والآن. لأن شبكاتها تخترق مجتمعنا، كما أن أشعتها تقوم بمسح دوري ومنتظم لنا، فضلًا عن أن أجهزة الإرسال الخاصة بها تقوم بالبث بشكل منتظم ومتواصل.

من الواضح أنَّ المشروع الثوري لنيغري وهارت، والبديل الذي يقترحانه وموقفهما الرافض، كل ذلك لا يناسبنا. نحن في حاجة إلى نوع آخر من الرفض أو الإنكار، رفض عظيم، ونحن في حاجة إلى بديل آخر، بديل جبار وجدّي يوافق روحنا وفضاءاتنا المترامية. نحن في حاجة إلى إمبراطورية أخرى مغايرة، لا أقل ولا أكثر. إمبراطورية خاصة بنا. نحن لسنا في حاجة إلى أي شيء من دونها... لا شيء، لا شيء، على الإطلاق...

الفصل السادس: روسيا إمبراطورية ديمقراطية (إيماءة بعد حداثية)

ترغمنا ما بعد الحداثة أن ننظر إلى كلِّ شيء بطريقة جديدة، بما في ذلك إلى السياسة الدولية. ففي الأمس فقط كنا نستخدم مفاهيم مثل "التقدم" و"سيادة الدولة"، "منطق التاريخ" و"التطور التصاعدي" وغير ذلك. وها نحن نرى في مطلع القرن الحادي والعشرين كيف أنَّ التقدم في مجال واحد يمكنه أن يسير جنبًا إلى جنب مع التراجع والتأخّر في مجال آخر، وفي إطار المجتمع الواحد نفسه، وأنه توجد دول من دون سيادة، وأنَّ التاريخ قد ينحرف عن مساره الذي يبدو وكأنه شديد الوضوح بمقدار 180 درجة. أي إنه تنشأ ضرورة لإعادة النظر في مجمل ما كان حتى يوم أمس واضحًا ومعروفًا. لذلك من المنطقي أن نطرح السؤال التالي: كيف ستكون روسيا، وماذا ستمثِّل في القرن الجديد؟ وهل ستكون موجودة على العموم؟ بل حتى: ما هي الحاجة إليها، وفي حال كان ثمة حاجة إليها، ففي أي صفة ولمن؟

كانت روسيا في الأساس أشبه بإمبراطورية. إذ كانت تجمع تحت سلطتها كدولة مختلف القبائل والشعوب التي لم تتحول في أي يوم من الأيام إلى سكان مدنيين متجانسين. فمنذ الأيام الأولى لروريك[9] وحتى وقتنا الحالي: كانت كلٌّ من روس[10] - وروسيا - والاتحاد السوفياتي - والآن روسيا الاتحادية تحتفظ بتعدد الأعراق فيها. كان الشعب الروسي يعيش ضمن دولته على الدوام إلى جانب شعوب أخرى. وهكذا لم نتحول إلى "أمّة" واحدة على الإطلاق، أي إننا لم نصبح كائنًا ثقافيًا وسياسيًا ولسانيًا ومدنيًا متجانسًا. وهذا المبدأ هو أساس في كل الإمبراطوريات - فضاء استراتيجي واحد، تكامل في الأعلى وتنوع عرقي وثقافي في الأسفل.

لقد أرغمنا منطق الحداثة على إدراك تلك الميزة على النحو التالي: تتفق الإمبراطوريات مع أكثر أشكال المجتمع التقليدي قدمًا. وعندما تنهار وتتحلل، فإنها تؤدي إلى نشوء الدول القومية أو الدولة - الأمّة، حيث تجري عملية طحن الأعراق فيها ليظهر في المحصلة مواطنون متجانسون. وفي وقت لاحق تتحرر هذه الدول القومية من الطبقات والمؤسسات الدينية وتتحول (بالتدريج أو بشكل حاد) إلى دول برجوازية. ثم تقوم الدول البرجوازية تدريجًا بنقل التركيز أو الأولوية من مؤسسة الدولة إلى المجتمع. وأخيرًا، تتلاشى الدولة كمؤسسة بصورة كاملة وتذوب في المجتمع الأهلي - أي في "مجتمع مفتوح". وقد أضاف كل من الشيوعيين والاشتراكيين إلى هذا المخطط مأساوية الانتقال من الدولة البرجوازية إلى الدولة الاجتماعية، أي مرحلة الثورة. لقد كانوا في عجلة كبيرة من أمرهم بشأن الانتقال إلى المجتمع المفتوح وتوقعوا اضمحلال ومن ثم غياب الدولة البرجوازية بصورة سريعة جدًّا. وقد تمَّ خلال السنوات الأخيرة نزع التصحيحات عن النظرية الاشتراكية، كما تم الاعتراف بأنّ التجربة السوفياتية كانت مجرّد انحراف مسدود الأفق عن السياق العام.

هكذا، وانطلاقًا من منطق الحداثة، يُفترَض بروسيا أن تتفكك إلى مكوِّناتها، وأن تتحوّل إلى دولة - أمّة، أن تفقد هويتها العرقية وأن تطوِّر العقلانية وفنّ الخدمات اللوجستية والاقتصاد، ومن ثم سيتم دمج ما يتبقى منها في مجتمع "العالم الموحّد" المفتوح. إذا ما نظرنا إلى الحقبة السوفياتية

على أنها ضلال ضمن دائرة أو مراوحة في المكان وأنها نسخة جديدة من الإمبراطورية، فسوف نكون مضطرين لأن نعبر التاريخ من جديد: أن نبني بعد انهيار الاتحاد السوفياتي دولة - أمة على أساس روسيا الاتحادية، ومن ثم نقوم بتحديثها وبتشكيلها من الروس "مجتمعًا أهليًا"، ليتم في ما بعد الذوبان في الحضارة الإنسانية بشكل ناجح. هذا هو منطق الحداثة، وهو غير ملائم بالنسبة إلينا على الإطلاق وغير جذاب: لكي نقترب ولو إلى حدٍّ ما من بلدان "الشمال الغني"، يجب علينا أن نبدأ وأن ننهي، أن نبني ما هو غير مسبوق (دولة وطنية) وأن نبني ذلك فقط من أجل أن نقوم بعملية الانحلال بنجاح. لكن شركاءنا الغربيين سوف يتهكمون قائلين: لن تنجحوا، يا شباب، في ذلك، والأفضل ألا تحاولوا. إنَّ "البلقان الأوراسية" بحسب تعبير بريجينسكي، عبارة عن مساحات هائلة من التفكك، وعلى هذا النحو ينظر إلينا المتشائمون والأعداء. في حين أنَّ المتفائلين يشدّون من عضدنا ويشجعوننا: هيا، قوموا ببناء روسيا بأسرع ما يمكن وذلك لكي يتم تقسيمها في ما بعد بسرعة أكبر إلى وحدات صغيرة جدًّا من "مجتمعات أهلية". تلك هي حدود روسيا في إطار منطق الحداثة، وعندئذ لن يبقى ثمة أي شيء، للأسف. لكي ننطلق في درب آخر، يجب علينا أن نتخلّى عن الحداثة بحدِّ ذاتها. قد يبدو هذا استفزازيًا وتحديًّا، لو لم يكن ثمة ما بعد حداثة. فهي تأتي لنجدتنا.

ليس من الضروري أبدًا أن تتطور روسيا من منظور ما بعد الحداثة وفق مسارات مُحدّدة تاريخيًا بشكل صارم. بل إنها تملك الحرية إلى حدٍّ ما بأن تسير في أي اتجاه - في اتجاه المستقبل كما في اتجاه الماضي، أو ألا تمضي إلى أي مكان. يمكنها أن تبقى إمبراطورية وأن تستوعب التكنولوجيات العالية والدقيقة، كما يمكنها أن تحيا وفق قوانين المجتمع التقليدي وأن تُدرِج المؤسسات الديمقراطية، ويمكنها أن تجمع النظام الاستبدادي مع الحرية، الهوية الإثنية مع الشبكة العنكبوتية. أما ما بعد الحداثة فيمكنها أن تختار لنفسها دروبًا أخرى هناك حيث لم يسبق أن كانت موجودة من قبل، ذلك لأنَّ القانون الرئيس في مثل هكذا نمط هو "خلط ما لا يمكن خلطه"، إنها المفارقة الدقيقة مع مسافة للتكرار المباشر. إنَّ تشي غيفارا الذي يقوم بالدعاية لأجهزة الموبايل هو شكل من أشكال ما بعد الحداثة. كما أنَّ الاتحاد الأوراسي أيضًا وباعتباره "إمبراطورية مضادة عالمية" (إذا ما استخدمنا اصطلاح بارنت - باريتو) يمثِّل شكلًا من أشكال ما بعد الحداثة بالمعنى الجيوسياسي.

إنَّ الاتحاد الأوراسي عبارة عن عملية التفاف رشيقة لمنظومة العوائق التاريخية التي تكاد تكون غير قابلة للتجاوز، وهو أيضًا رفض مدروس وصحيح للمشاركة في المباراة والتنافس. إنَّ روسيا، وإذ لا ترغب بأن تسير وفق منطق مرسوم لها وعلى الخصوص باتجاه هدف غير جذاب، سوف تقترح في مثل هذه الحالة منطقها الخاص بها. وسوف يكون حاضرًا في ذلك المنطق، كما هو الحال في كلِّ مكان، الخرافة والأسطورة إلى جانب العقلانية، والأساليب المعتادة والمألوفة في الحساب والتحليل إلى جانب الابتكار الخلاق والإبداعي، وأيضًا أخذ الشروط الموضوعية بالحسبان مع نوع من التعسف والعشوائية. يجب علينا أن نستثمر فرصتنا التاريخية في حدودها القصوى وبشكل صحيح.

لم تدخلْ روسيا إلى المعاصرة أو الحداثة بصورة فعلية حتى الآن، بل بقيت تراوح عند أعتابها وهي تحلم وتخمِّن وتتظاهر بأنها سوف تدخل وتسعى لذلك، ولكنها استمرت في الوقوف هناك حيث كانت تقف في مكانها الأوراسي الثابت. وإذ راحت روسيا توسّع من حدودها، فإنها لم

تتغير من حيث الجوهر، وإنما بسطت غياب اليقين الداخلي، وترويها إلى جانب استفساراتها الجيوسياسية على تلك الشعوب والمساحات التي كانت ضمن دائرة النفوذ الروسي. رحنا نردّ على استفزازات وتحديات الغرب القاسية لنا من خلال محاكاة معاييره وتقليدها ولكن مع بقائنا على ما نحن عليه تمامًا من دون أي تغيير.

تتيح ما بعد الحداثة لروسيا فرصة فريدة من نوعها: يمكننا أن نغرق فيها وأن نقف في مقدمة "الغرب الأوروبي المتحضِّر" الذي وصل إلى هناك للتو فقط بعد عناء كبير وهو يلهث، وقام ببناء الاتحاد الأوروبي. إذ يمكننا، وبعد أن نتخطى المراحل الوسيطة، القيام بقفزة حادة ومباغتة - وللعلم في ذلك الاتجاه حيث ما زالت الطرق غير ممهدة وغير سالكة، حيث ما زالت أعمال البناء تجري على قدمٍ وساق. إذا ما نظرنا إلى التاريخ على أنه رحلة بواسطة السكك الحديد، فسوف نجد أنَّ روسيا في وضع صعب وغير ملائم، ولكنها وعلى مثال سيارة دفع رباعي، تملك كافة الفرص لأن تفوز. هذا مخالف للقواعد، بيدَ أنَّ الرغبة بالفوز أكثر أهمية هنا.

كنا قد تصرفنا، بالمناسبة، في بداية القرن الماضي العشرين بطريقة مماثلة: لكي لا نضيّع الوقت على الطريق الطويل من أجل بناء مقيت ومرهق للرأسمالية، قمنا بالسير إلى الشيوعية، متجاوزين بذلك التشكيلة الاجتماعية للرأسمالية برمتها. كانت تلك الخطوة في حدِّ ذاتها تنطوي على عنصر ما بعد الحداثة. وأسفرت على العموم عن نتائج مهمة. يكمن المغزى من الاتحاد الأوراسي في تكرار تلك التجربة نفسها عند منعطف تاريخي جديد. والمفتاح إلى ذلك، هو السير في اتجاه "إمبراطورية ديمقراطية"، ديمقراطية، على غرار الاتحاد الأوروبي، ولكنها في الوقت نفسه تولي الاهتمام للمحافظة على الذاتية الجيوسياسية وتتعامل بمنتهى الحرص مع هوية الجماعات العرقية، كما هو حال بيزنطة أو مسكونية جنكيز خان.

لقد جمّدت ما بعد الحداثة الزمن التاريخي. لم يكن عبثًا أنَّ فوكوياما أعلن عن "نهاية التاريخ"، وأنَّ الفرنسي جان بودريار أعلن عن بداية "ما بعد التاريخ". كان ذلك بمناسبة نتيجة للانتصار والإجهاد الحضاري في الوقت نفسه. أما بالنسبة إلينا، فقد كان ذلك دعوة إلى استراتيجيات جديدة واختراقات إبداعية. ففي الإمبراطورية أيضًا لا يوجد تاريخ، والإمبراطورية مقدّسة، ولذلك فهي خالدة أو أبدية بمعنى ما. إنَّ الفضاء فيها أكثر أهمية من الزمن.

الإمبراطورية الديمقراطية عبارة عن اتحاد ودمج للمتناقضات. وهذا ينطوي على واقعية جيوسياسية باردة من التقويم الاستراتيجي المتوازن للفضاء ما بعد السوفياتي، وعلى رومانسية الإرادة القارّية؛ وهنا شركاء في الغرب والشرق واعتماد على التجربة الخاصة؛ إلى جانب مشروع تعبئة ومراعاة الخصوصيات الروسية البحتة التي تجعلنا على هذا النحو الذي نحن عليه. لكي تصبح روسيا "إمبراطورية ديمقراطية" يجب عليها ببساطة أن تقول لنفسها "نعم". سوف يكون ذلك بمثابة التفاتة أو إيماءة هي الأكثر ما بعد حداثية والتي يمكن اختراعها. وتشكِّل الفكرة الأوراسية في هذا الاتجاه الأمل الوحيد...

(9) روريك أحد الأمراء الفارانخانيين ومؤسس الإمارة الروسية. (المترجم)
(10) الاسم التاريخي القديم لروسيا. (المترجم)

الفصل السابع: النسخة الأوراسية لما بعد الحداثة تحدٍّ آخروي (إسخاتولوجي)

كتب الناشط الثوري الألماني المحافظ آرثر مولر فان دِن بروك في حينه كلمات ذات معنى عميق للغاية: "الخلود إلى جانب المحافظين". الأبدية إلى جانبنا. تمثّل أقطاب الصدامات العالمية العظيمة بين الشعوب والثقافات والحضارات والأديان والأيديولوجيات إسقاطًا لحالة أنموذجية رفيعة - معركة الملائكة. إنها جيش الخير السماوي الذي يخوض معركة مع شياطين الشر. هذا محور شاقولي، خالد وعابر للزمن ولتلك الدراما العظيمة. إنَّ معركة الملائكة تقع خارج الزمن، وهي تخاض دائمًا. إنها معركة مطبوعة بالأبدية كأنموذج تكويني.

يسقط الظل من تلك المعركة العظيمة على التاريخ مانحًا الزمن معنى ومضمونًا واتجاهًا. بهذا الشكل يصبح التاريخ مقدّسًا - التاريخ المقدس. هناك رموز وعلامات كثيرة تشير إلى أننا نقترب اليوم من التُخم الحاسم في هذه الدراما العظيمة. كما أنَّ الأسطورة أيضًا تقول بأنه سوف تندلع معركة الملائكة "في آخر الزمن" وسوف ينخرط فيها البشر، شعوبًا وممالك في الأرض، وسوف تكون قوية جدًّا حيث إنها ستبلغ أبعادًا هائلة، لدرجة أنها ستقترب كثيرًا من خاتمتها.

البشر - هم رفاق السلاح (حسب علم أصول الكلام "أولئك الذين يحاربون معًا") بالنسبة إلى الملائكة. وقد جاء في أيرموس الليتورجية الأرثوذكسية التقليدية ما يلي: "... انقصت الإنسان قليلًا عن الملائكة...".

إنَّ معظم ديانات العالم وتقاليده تضع لحضارتنا اليوم تشخيصًا واحدًا لا لبسَ فيه. العولمة، والعالمية، و"النظام العالمي الجديد"، و"العالم أحادي القطب"، و"الحكومة العالمية" الوشيكة - كل هذا ليس سوى تكشيرة واضحة "لأمير هذا الكون"، وبناءٍ استراتيجي "لأعداء الله".

تطلق الأديان المختلفة تسميات مختلفة على العولمة والعالمية: المسيحيون يطابقون بين "النظام العالمي الجديد" و"المسيح الدجال"، والمسلمون - مع "النبي الكذّاب أو الدجال"، أما اليهود الأرثوذكس أو الأصوليون فينظرون إلى النظام العالمي الجديد على أنه شبيه "بالخروج العظيم". وبالنسبة إلى الهندوس - عبارة عن جحافل من كالي يوغا[11]. أما البوذيون فيعتبرونه شيطان [الموت والتدمير والإغواء] مارا والوهم.

ويوجد في الجانب الآخر من الاختلاف بين العقائد الجامدة "الدوغمائية" والمذاهب والطقوس، تقليد خاص - إنه تقليد رئيس الملائكة ميكائيل الذي يلعب دورًا حاسمًا في تاريخ التقاليد التوحيدية. إنه قائد جيش الملائكة. ملاك الرحمة. وهذا التقليد عبارة عن نور "ميخائيل" الباطني والسرّي. إنه انتماء دقيق وشفاف للإنسان إلى التاريخ المقدّس، وهو حق (وواجب أيضًا) بأن يشغل مكانه المحدد في جيش إحدى الجهات المتصارعة. إنه "استدعاء أو استنفار عسكري" تحت قيادة زعيم الملائكة السماوي. أي إنّ أولئك الذين يسمعونه سوف يسرعون لتنفيذ ما يطلبه منهم.

إنَّ الفكرة الأوراسية في بُعدِها الروحي الأعلى مجرّد إسقاط لعنصر ميخائيل، لذلك العمود من النور، الشاقولي والعابر للزمن التاريخي في مرحلته الختامية، مرحلة العودة والخلاص.

غالبًا ما يتم تصوير رئيس جند الملائكة ميكائيل في فن الأيقونات وهو يحمل السيف في إحدى يديه، بينما يحمل باليد الأخرى ميزانًا. الميزان هو رمز العدالة.
ثمة تحليل مهم جدًّا بالنسبة إلينا قام به الفيلسوف الألماني مارتن هايدِغر في كتابه **طُرق الحطب** (Holzwege) لإحدى قصائد الشاعر راينِر ماريا ريلكه. يجري الحديث هناك حول عملية نقل الميزان من يدي تاجر إلى يدي ملاك.
يفترض بنا أن نأخذ من تلك الصيغة مفتاحًا لشعار الفكرة الأوراسية. "نقل الميزان من يد تاجر إلى يدِ ملاك". "النظام العالمي الجديد"، والعولمة، و"العالم أحادي القطب" - عبارة عن نظام أو بناء تجاري تسود فيه قيم السوق والسوق العالمية. إنه نظام التجار الذين يحددون فيه النغمة والإيقاع، وهم الذين يحددون المعايير والنماذج.
نحن نعيش في عصر ما بعد الحداثة. هذا يعني أنَّ العصر الحديث، عصر الحداثة[(12)] (modernity)، انتهى. لقد استنفد نفسه كل ما سبق وكان موجودًا في عصر التنوير من أنماط أو نماذج اجتماعية وثقافية وأيديولوجية وسياسية، علمية واقتصادية. لقد دخلنا إلى عالم مختلف، إلى حقبة ما بعد الحداثة، وهذه عملية لا رجعة فيها.
ما بعد الحداثة هي العولمة، والليبرالية المفرطة أو المتطرفة، هيمنة القطب الواحد، سيادة الشبكات وإلغاء لجميع أشكال الهويات التقليدية، من دول وأديان، من أمم وجماعات عرقية، وحتى الأسرة والجنس. بدلًا من الدولة يحلّ "المجتمع المفتوح"، وبدلًا من الطوائف والمعتقدات التقليدية، تأتي الفرق على اختلافها ومنها الحيادية، وبدلًا من الشعوب، يظهر الأفراد، وبدلًا من الفروقات الجنسية، يظهر الاستنساخ والسيبورغ ومنتجات العمليات الجراحية لتغيير الجنس.
حققت ما بعد الحداثة اليوم انتصارًا تاريخيًا. وهذه المرة لم يقتصر انتصارها على المجتمع التقليدي، بل وعلى الحداثة بحدِّ ذاتها أيضًا. ومرة أخرى، كما حصل في عصر التنوير، يمكن تنظيم مقاومة لما بعد الحداثة. بيدَ أنَّ كلًّا من الأيديولوجيات المحافظة البالية وأيديولوجية الحداثة تقف هذه المرة، والحق يقال، مع بعضها في جانب واحد من المتراس. وتجد هذه المجابهة تجسيدًا لها على أرض الواقع في التمسك بـ:
- الدولة الوطنية ضد العولمة.
- ثنائية البر والبحر الجيوسياسية ضد "الطوفان العالمي" على شكل انتصار شامل وكلّي للمذهب الأطلنطي؛
- المحافظة على الأسرة التقليدية والتكاثر الطبيعي أو إنتاج الأطفال بصورة طبيعية بمواجهة حرية العمليات الجراحية بهدف تغيير الجنس وزواج المثليين والاستنساخ؛
- الهوية الاجتماعية ضد انحلال شامل ومطلق للأفراد؛
- عالَم الأشياء والأفعال بمواجهة عالم "الصور" و"التزييف على الشاشات"؛
- اقتصاد حقيقي ("شكل الاقتصاد القديم") ضد طغيان المال، والعالم الافتراضي، والاقتصاد الجديد وهلم جرًا ...إلخ.
تبيّن أنَّ تلك الجوانب من الحداثة التي لم تدخل في مرحلة ما بعد الحداثة، تمثِّل استمرارًا للتقاليد وهي اليوم بمجملها في الجهة نفسها من المتراس. وهذا يجعل ممكنًا، بالمناسبة، نشوء تحالف

بين المحافظين والاشتراكيين وغير ذلك.
والآن دعونا نتذكّر تلك النزعات والاتجاهات التي كانت تفضِّل عند فجر الحداثة أن تستثمر طاقتها الداخلية في أيديولوجيات، حداثية من حيث الشكل ولكنها في مضمونها غير حداثية. وهذه الاستثمارات بالتحديد هي التي شكّلت العصب الرئيس للتاريخ السياسي والاجتماعي المعاصر، ولمحتوى العصر الحديث بأكمله.
ونحن نشهد اليوم شيئًا من هذا القبيل. تبين أنَّ بقايا المجتمع التقليدي (الطوائف الدينية التقليدية، على سبيل المثال) وعناصر الحداثة (مثل الاشتراكية، والصناعة الحقيقية، والدولة الوطنية) تقوم في جانب واحد من مواجهة ما بعد الحداثة كنقيض شكلي لهذه العملية بعد الحداثية. إنَّ هذه الحالة المستجدة للأوضاع تتطلب تفكيرًا جديًّا ومتأنيًّا. لا يبقى شيء واضحًا على السطح سوى أمر واحد - الدافع البسيط لمقاومة ما بعد الحداثة. مجرّد ردّة فعل صرف، ونوع من الرفض. هذا ليس بالأمر السيئ أو القليل، ولكنه ليس كافيًا.
تكمن فرادة الفكرة الأوراسية كفلسفة سياسية (من صنف الفلسفات المحافظة - الثورية) في أنها تدرك فرادة الوضع المستجد بسرعة أكبر من النظريات الأخرى ولا تكتفي (وهذا هو الأكثر أهمية!) بالمقاومة، بل إنها تقترح استثمار الطاقة الداخلية في مشروع جديد مع قبولها للتحدّي الذي تفرضه ما بعد الحداثة، ساعية لأن تتقن البنية الشكلية لما بعد الحداثة، حيث إنها على استعداد لأن تضيف إلى لغة العولمة الفظيعة مضمونًا مغايرًا بصورة جذرية يغوص بجذوره في أعماق ما قبل الحداثة، نحو التقليد. وهذا لا يعني التمسك بما هو قديم وحسب، بل والتمسك بما هو أبدي.
كتب فان دِن بروك، المنظّر الشهير للثورة المحافظة، صديق [ديمتري سيرجيفيتش] ميرجكوفسكي[13] ومترجم أعمال فيودور دوستويفسكي إلى اللغة الألمانية، في كتابه **المملكة الثالثة**: "كان المحافظون في ما مضى يقفون بوجه الثورة، في حين أنه يجب علينا أن نتزعّم الثورة وأن نقودها في اتجاه مختلف".
بالطريقة نفسها تمامًا، يجب علينا نحن أنصار الفكرة الأوراسية، أن نتصرف إزاء ما بعد الحداثة. يدعمنا في ذلك التقليد الذي انتصرت عليه الحداثة إضافةً لتلك الجوانب التي منيت بالهزيمة من الحداثة ذاتها. فهي بحدِّ ذاتها ليست في حاجة إلى الحماية والدفاع عنها. بل يجب علينا أن نحافظ على الوفاء للمعنى السرّي، للخلود وللنور الميكائيلي. ويمكننا أن نضحّي بالشكل في سبيل ذلك. لكي نصون وننقذ المضمون.
بالتالي إنَّ الفكرة الأوراسية هي ما بعد حداثة، ولكن مع محتوى مختلف بشكل جذري.
نحن نقبل التحدي الذي تفرضه علينا العولمة، و"النظام العالمي الجديد"، وموافقون مع أنّه ثمة قواعد جديدة للعبة قد نضجت وباتت حتمية. نحن لا نتشبث بالقديم - لا في السياسة ولا في الاقتصاد، ولا في الثقافة. لكننا نمتلك سيناريو أصيلًا وفريدًا للمستقبل: للمستقبل بالتحديد، وليس للماضي.
أما مبادئ ما بعد الحداثة الأوراسية فهي على النحو التالي:
- دعِ الدولة الوطنية تموت، ولكن بشرط ألّا تحلّ محلّها "إمبراطورية معولمة" موحدة، وإنما بضعَ إمبراطوريات قارّية أو إقليمية (كوكبة من "الإمبراطوريات" بمواجهة "إمبراطورية"

واحدة)؛
- دعِ العنصر البرّي ينفصل عن حدود معينة ومحدّدة وليصبح عالميًا بالدرجة نفسها التي هي عليها "القيم الأطلنطية"، ومع طموح نحو الشمولية والكونية (هذا يعني أنه تفرض علينا مواجهة لا على المستوى المحلي بل الدولي العالمي)، وذلك بدلًا من الطوفان البحري أو المائي - "حريق"[14] هرقليطس يجفّف المياه الكونية.
- دع أخلاق الجنسين، بشرط أن يكون ذلك عبر العودة إلى الأشكال القديمة جدًّا ومن خلال تجربة خلاقة ومقدّسة من جديد؛
- دع الفردَ يسمو ويقفز إلى الجوانب العليا من "الأنا" الداخلية عبر صيغة متطرفة لتجربة الوحدة والانعزال أو بطريقة طوعية ترسّخ أشكالًا جديدة من الهوية الجماعية - أشكالًا وجدانية وإمبراطورية (يعمل هنا مبدأ "إمبراطورية النشوة")؛
- دع "الرموز" والظلال المسطحة للشاشات تحلّ محلّ الأشياء، يجب علينا أن نصبح أسياد المشهد، وأن نستولي على السلطة على العلاقة التبادلية للإشارات، فنخضع لسلطتنا إدارة مسرحية ما بعد الحداثة؛
- دعِ الاقتصاد الافتراضي يحل محل الاقتصاد الحقيقي الواقعي - يجب علينا أن نحقق النجاح وأن نتقدّم في قدس أقداس الأدمغة الإلكترونية للبورصة العالمية ومن ثم نقوم بإغلاق تلك الأسلاك على وجه التحديد التي لا ينصح بإغلاقها على الإطلاق ولا في أي حال من الأحوال (عملية "سوروس على الطريقة الأوراسية"، انهيار للعملات العالمية، ولكن ليس لأغراض الربح، وإنما لخدمة الفكرة العظيمة)...
يجب علينا أن نخترق ما بعد الحداثة، كما ينمو العشب مخترقًا الأسفلت عديم الحياة. هذا هو مشروع الجذمور الأوراسي، ومنظومة الجذور والدرنات الأوراسية. نحن نعيش في ألفية مختلفة. وقد وجدنا أنفسنا بصورة غريبة خلف حاجز مسدود من الألفية، وها نحن الآن نتعلّم بمنتهى الفرح الزهدي الثقيل لغة هذه الألفية. إنها لغة فظيعة، ولكننا نريد أن نقول بهذه اللغة كلمة تجعل نظام التشغيل يعمل بطريقة مناقضة للمنطق وحيث إنَّ الكمبيوتر العالمي يتوقف عن العمل إلى غير رجعة.
الأوراسية عبارة عن تيارات ضوئية ميكائيلية، ووجهة نظر مختلفة جذريًا إلى مصير العالم، وإلى مغزاه ورسالته. الأوراسية هي إعادة تقويم لكل المُثل والقيم، "نقل الميزان من يد التاجر إلى يد زعيم الملائكة"، إلى "الملاك الأرجواني" (بحسب تعبير السهروردي)". الأوراسية - تعني استبدال الأنموذج المعاصر بالأنموذج الميكائيلي للروح وللخلود. إنَّ الغمغمة الأوراسية للشعوب والثقافات والتقاليد هي حفيف أجنحة الملائكة.

(11) المرحلة الرابعة والأخيرة من مراحل يمر بها العالم كجزء من دورة يوغا التي وصفتها الكتب المقدسة الهندية. وهي تتسم بتراجع الأخلاق. (المترجم)
(12) هكذا وردت في النص الأصلي. (المراجع)
(13) روائي وشاعر ومفكر ديني وناقد أدبي روسي. (المترجم)
(14) وردت في النص الأصلي كلمة يونانية الأصل بأحرف روسية معناها الاحتراق. (المترجم)

الفصل الثامن: الأوراسية باعتبارها شبكة بديلة في منظومة ما بعد الحداثة

المثقفون

تنظر العلوم السياسية في مرحلة ما بعد الحداثة إلى شخصية المثقف باعتبارها العنصر الرئيس للواقع السياسي. وعلى الرغم من أنه يبدو واقعًا واضحًا ومفهومًا، لكنه في الحقيقة واقع سياسي واجتماعي جديد كليًّا. فالمثقف أو المفكر في عصر ما بعد الحداثة مختلف بصورة نوعية عن أسلافه في حقبة الحداثة - مختلف عن المثقف وعن العالِم. فالمثقف منشغل بالبحث عن مغزى الحياة، والوجود والمجتمع. لديه شغف في حلِّ لغزِ المسائل الأخلاقية والروحية، الأنطولوجية والجمالية. فهذه المسائل تثقل كاهله وتشكِّل جوهر كينونته وسلوكه وأفعاله.

في حين أنَّ المفكّر في مرحلة ما بعد الحداثة، بخلاف المثقف، متحرّر من تلك الإشكالية: فهو لا يبحث عن المعنى، بل إنه يستخدم المعاني ويعمل عليها. وهو متحرّر من الدلالات الأخلاقية والجمالية. إنه، على غرار "دي. جي." (منسق موسيقي)، يدمج نماذج دلالية مختلفة، نظريات وفرضيات متباينة في إيقاع فكري عام. وهو يهتم بمختلف النظم الدلالية، ولكنه في الوقت نفسه منفصل عن كلّ واحد منها. وهو بخلاف المثقف الحداثي، غير مبال بتلك الحماسة في المنظومة الفكرية، لأنه يدرك وبصورة عمومية نماذج فكرية مختلفة وربما متناقضة في بعض الأحيان، من دون أن يعلن عن حكمٍ تفضيلي تجاه محتوى أيّ منها. أي إنه على إطلاع أكثر مما هو مدعو للمشاركة، وعلى الأرجح "على دراية وعلم" أكثر من أنه "يثق".

يكمن الفرق بين المفكّر والعالِم في التالي: العالِم يبحث عن الحقيقة، ويستثمر طاقته الحياتية في إدراك الحقيقة كما هي. في حين أنَّ المفكّر في حقبة ما بعد الحداثة ينظر إلى "الحقيقة" على أنها شيء زائد، ولذلك يقوم بوضعها خارج القوسين، بمعنى أنه يخرجها من اللوحة. إنها مجرّد عائق، عثرة وإنتروبيا[15]. لا تعود الحقيقة والبحث عنها أمرًا فاعلاً وذا قيمة، بل إنهما يصرفان الانتباه عمّا هو أساسي. فالحقيقة العلمية لا تعني المفكر ما بعد الحداثي. وهو يتعامل معها بطريقة "السخرية" فقط. كتب فريدريك نيتشه يقول إنَّ "آخر البشر" ترمش أعينهم عند لفظ كلمة "الحقيقة" ويقولون: "ما هي هذه الحقيقة؟". هذا يخص المفكرين. لا بدَّ أنهم يتثاءبون، على الأغلب.

يمتاز المفكرون ما بعد الحداثيين بالصفات الأساسية التالية: إنهم مشتتون ومتشظون ومتكاثرون من ناحية، كما أنهم متفرّدون أو معزولون، من ناحية أخرى. وأما التشتت عندهم فيعني أنهم غير مندمجين في أي بنى. يمكن للمفكّر أن يشغل منصبًا إداريًا عاليًا جدًّا، ويمكنه ألا يشغل مثل ذلك المنصب قط. يمكنه أن يكون مدمجًا في بنى اجتماعية معينة، وقد يكون موجودًا على أطرافها وهامشيًا بالنسبة إليها. لكن هذا لا يغيّر من وظيفته: فهو يبقى الصانع الرئيس للقرار في ما بعد الحداثة في كلا الحالين. وهو يمثِّل الفردية في المنظومة، بينما على الأطراف، يمثل المنظومة ككل.

يرتبط تفرّد المفكّر في ما بعد الحداثة بأنه لا يعتبَر ممثّلًا لأحد آخر باستثناء نفسه هو. إنه "لهذا الغرض" (Ad hoc) مخصص لأن يكون كائنًا عقلانيًا و"منسق موسيقي" يتلاعب بالمعاني. لا يوجد خلفه طبقة ولا مصالح ولا قواعد. إنه بناء فوقي مستقل تمامًا، وخالٍ من أي أصل أو أساس، مثله مثل "السعر" في سوق الأسهم، ذلك السعر الذي كما نعرف [16]("discounts everything"). وهو لا يأخذ بعين الاعتبار سوى اتجاهات السوق، ولكنه في الوقت نفسه يقوم بخلقها. فإذا ما قمنا بإزالته (بشكل نظري محض)، فسوف نفصل الضوء والصوت عن التاريخ السياسي (عن ما بعد التاريخ).

الجماهير التلفزيونية

إذا كان المثقفون ذاتًا في ما بعد الحداثة، فإنَّ الجماهير التلفزيونية هي موضوع بالنسبة إليها. تنتقل الجماهير في مرحلة ما بعد الحداثة إلى مستوى جديد، ففي المجتمع التقليدي لم يكن ثمة وجود للجماهير، بل كانت توجد نخب فقط. وفي مجتمعات الحداثة كانت الجماهير موجودة وكانت تقوم بدور العنصر الذاتي. لقد وُجِدت الحداثة من أجل الجماهير.

دعونا نتذكّر [17]"Société des masses" وخوسيه أورتيغا إي غاسيت.

أما في حقبة ما بعد الحداثة فتوجد جماهير، ولكنها غير موجودة. وهي كلّ شيء ولا شيء. فالجماهير تنتقل إلى واقع جديد وتصبح جماهير افتراضية. والجمهور الافتراضي يتألف من مشاهدين للتلفزيون. وكلّ ما يعيشه هؤلاء يبقى محصورًا بسطح الشاشة التلفزيونية. في ذلك السطح يوجد الاستهلاك والأحداث والرغبات والشهوة وخيبة الأمل أو الإحباط، والمتعة والإشباع، النضال، الانتصار والهزيمة أو الإخفاق. أي إنَّ حياتهم تقوم في ذلك السطح. "التلفزيون هو القدر" - تقول الجماهير (ويقولون للجماهير!). وكل ما تفعله الجماهير يقوم التلفزيون به بالنيابة عنها. إنها لعبة عن بُعد. لم يحدث في التاريخ قط أن كانت الجماهير مرادفا دقيقًا للتعريف الفيزيائي للكتلة التي تتميز بصفة واحدة وحيدة - العطالة. يعتبر الجماهير التلفزيونية بهذا المعنى مثالًا أنموذجيًا، إذ إنه ما مِن شيء آخر لديها سوى هذه العطالة. وبدلًا من المصلحة الطبقية للقاعدة أو بقايا اللاوعي الجماعي والمرتبط بالثقافة وبالتقاليد، لا يوجد لدى الجماهير التلفزيونية سوى آثار لآخر برنامج تمّ بثه مؤخرًا. هؤلاء مكبّلون إلى شاشة التلفاز، كما عبّر عن ذلك غي ديبور، بشكل أوثق مما يكون عليه المحكوم بالأشغال الشاقة مقيّدًا بالأغلال. حتى أنهم يستهلكون افتراضيًا: "كوكا كولا" أو "بيبسي كولا"؟ هذا يعادل: "أن أكون أو لا أكون؟" بالنسبة إلى الجماهير التلفزيونية. والمسألة تطاول العمق: فالجماهير التلفزيونية، حتى ولو أنها لم يسبق لها أن جرّبت في أي يوم من الأيام أيًّا من تلك المشروبات، تمضي حياتها بالكامل في حالة اختيار دائم ومستمر. أواه، كلا، لن يسمحوا لأنفسهم بأن يدخلوا في حالة تجفاف! فالأشعة التلفزيونية تبعث النشاط فيهم.

تشكِّل الجماهير التلفزيونية هدفًا أو موضوعًا صرفًا. وهي ستفعل كل ما يرغب فيه المثقفون الـ "دي. جي."، بيدَ أنّ أولئك لا يريدون أيَّ شيء. فهم يقومون بتركيب الرغبات وحسب، وينتجون ريمِكس[18] بصورة دائمة من الشهوة السياسية. إنهم يقومون بتدوير "الأغاني القديمة حول ما هو أساسي" من دون أن يكونوا قادرين على ما هو أكثر من ذلك أو أن يرغبوا بما هو أكثر من

ذلك. إنَّ الجماهير التلفزيونية تفتح الحدقات الحارّة والمتعطشة وإذ بها تبصر لا شيء. لا وجود للجماهير التلفزيونية.

شبكات الاتصال

توجد في العلوم السياسية لما بعد الحداثة مرجعية وسيطة بين المثقفين والجماهير التلفزيونية. إنها شبكات الاتصال. شبكة الإنترنت هي مجرّد أداة لنزع صفة التفرّد الافتراضية عن فئة المثقفين ومن أجل إضفاء الفرادة على الجماهير التلفزيونية. عندما تنتقل الجماهير التلفزيونية من التلقّي السلبي للمسرحية إلى التفاعل التبادلي، فإنها تصبح مسوّقة شبكية. والمسوّقون للشبكية هم مشاهدون يسعون باستمرار لأن يتفاعلوا بشكل نشط وفعال مع تدفق المعلومات التي يتم تلقّيها. كما لو أنهم يعلنون للمركز التلفزيوني: الجو بارد، حار، أصابتنا، بمحاذاتنا، نعم - نعم، كلا - كلا، وهكذا دواليك. المسوّق الشبكي هو مشاهد تلفزيوني نشط، وهو يرفع من شأن سلبيته إلى مستوى "رأي". المسوّق الشبكي عبارة عن نكتة دائمة، وهو يبحث بصورة دائمة عن قنوات أكثر إثارة، عن إباحية أكثر وضوحًا وصارخة أكثر، عن مفردات أكثر خشونة وفظاظة. وهو لا يتصوّر كما يتصور المثقفون، ولكنه لا يلتزم الصمت كما تفعل الجماهير التلفزيونية. بل إنه يطلق هسيسًا شبكيًا يعبّر عن طريقة هضم جسمه للصور.

وكمثال على ذلك live journal. إنه جوهر "الشبكات". كل منشور في live journal هو أمر وسط ما بين الوقاحة الفردية لصانع مقاطع الفيديو (المثقف) وقابلية مبرمجة للتكهن عند الجماهير التلفزيونية. الشبكة (وفي المستقبل القريب - Web TV) عبارة عن عدد لا نهائي من القنوات، باعتبارها احتمالات لا حصر لها ولا تنضب من الأوضاع الإباحية.

يمكن للعنصر الشبكي أن يطرح سؤالًا على المفكرين: من أمثال بريجينسكي وفوكوياما وبافلوفسكي. وسوف يجيبونه عن سؤاله، على الأرجح. إنها الديمقراطية.

العولمة كمشروع ما بعد حداثي

تعتبَر العولمة حقيقية بالقدر نفسه الذي تعتبر فيه ما بعد الحداثة حقيقية. والعولمة حقيقة واقعية تمامًا عند مستوى الاحتكاك بين المفكرين العلميين. لماذا؟ لأن عددهم قليل جدًّا. المفكرون - هم الطبقة المفكِّرة (وقد أصبحوا أقلية على المستوى الكوني)، التي طرحوا منها المثقفين (الأشخاص أصحاب الضمير) والعلماء (الأشخاص الذين يميلون للبحث عن الحقيقة، أي "المهووسون بها" [(19)]).لا يبقى منهم سوى حفنة صغيرة في كل بلد، حيث إنه يمكن جمعهم في مساحة ضيقة جدًّا، وهم في حقيقتهم كوسموبوليتيون، لأنهم لا يمثِّلون أي أحد آخر سوى أنفسهم. يمكن جمع كافة الشخصيات المتفرّدة في العالم بسهولة في قاعة تتسع لألف شخص في أي عاصمة من عواصم العالم - بدءًا من نيويورك أو لندن وحتى تل أبيب أو باريس أو بانكوك، أو بكين أو بيشكيك. يكفي أن تدعوهم.

والعولمة على مستوى الجماهير التلفزيونية حقيقية بصورة كاملة أيضًا، ذلك لأنّ مسرحية وسائل الإعلام الجماهيري تصبح عالمية بمنتهى السهولة: CNN, BBC, MTV واقعية وتتلقاها الجماهير التلفزيونية بواقعية في أي زاوية من الكرة الأرضية. وهي تدندن بالأغنية نفسها كما أنها تستهلك الماركات نفسها من الشامبو، وتشاهد المباريات نفسها، كما تقدّم التعازي

للعصابات نفسها. تبقى الحشود مختلفة، ولكن جماهير التلفزيون - تندمج معها. لقد أصبحت العولمة هنا حقيقة واقعة.
ولا حاجة إلى الحديث عن الشبكة. تمَّ تصميم الشبكة لكي تكون عملية تفاعلية على مستوى الكرة الأرضية، وهذا ما هي عليه اليوم، إذ إنّ الشبكة تعرَّف بأنها [20]world wide.
أمّا كون الواقع لم يصبح معولمًا البتة ولا يريد أن يصبح كذلك، فهذا أمر لا قيمة له على الإطلاق: الواقع هو من بقايا الحداثة. في حين أنّ ما بعد الحداثة تتعامل مع أداوت افتراضية. من الآن فصاعدًا سوف يكون واقعًا ما يعرضه التلفزيون فقط. أما ما لا يقوم التلفزيون بعرضه، لن يكون موجودًا بكلِّ بساطة.

السُمّ في الدواء: ما بعد الحداثة في خدمة الفكرة الأوراسية

كيف يمكن استخدام ما بعد الحداثة من أجل تحقيق مشاريع التكامل الأوراسي؟ إن مسألة الاندماج الحقيقي لبلدان رابطة الدول المستقلة في أنموذج سياسي جديد مسألة في غاية الصعوبة. كلّ ما نملكه إنما يقوم على أساس اتجاه الطرد المركزي. إلّا أن هذا كله من قبيل الحداثة، وهو من اختصاصها. الدول - الأمم و"القوميات" [21](ressentiment)، ومختلف النظم الاقتصادية، والعملات واللغات وهكذا دواليك، حيث يتم إخراج كل ذلك إلى خارج المشهد أو وضعه خارج القوسين.
بيدَ أنَّنا سوف ننجح في تحقيق الاندماج الأوراسي بمنتهى السهولة ومن دون أي متاعب وصعوبات، إذا ما طبقنا منهج ما بعد الحداثة.

وهذا يتطلب:

- دمج المفكرين في بلدان رابطة الدول المستقلة (أورو آسيا)؛

- إطلاق "قناة تكاملية" موحّدة (حيث ستتأمل الجماهير التلفزيونية في أوراسيا "مسرحية الاندماج" بشكل مستمر وبلا انقطاع)؛

- تسجيل النطاق؛ (أوروبا - آسيا) (.Eur-As) على غرار .U.S (الاتحاد السوفياتي). (إذ إنّ النطاق su الذي يرمز إلى الاتحاد السوفياتي ما زال قائمًا، في حين أنَّ الاتحاد السوفياتي في حدِّ ذاته لم يعد موجودًا).

وهكذا، يكون المشروع على ذلك النحو. نقوم بجمع المفكرين والمثقفين الأوراسيين في مكان واحد، ليكن مثلًا في آستانا، ثم نضعهم في سفينة واحدة تشق عباب نهر إيشيم، ونرغمهم كأفراد أن يتكاملوا وأن يندمجوا. إنهم مجرّد حفنة...
سوف ندمج القناة الأولى في التلفزيون الروسي مع قناة "خبر، وتلفزيون أوكرانيا وهكذا دواليك. سوف ينتج عن ذلك "مجتمع الاستعراض الأوراسي". سوف تكون القناة الأولى - قناة أوراسيا، كما هو الحال الآن في كازاخستان.
وأخيرًا، live journal في المنطقة الافتراضية e-a. إطرحْ سؤالًا على بافلوفسكي أو داريغا نازاربايفا أو بوتين أو دوغين. وسوف تحصل على الجواب. عاجلًا أو آجلًا، ولكنك سوف تحصل عليه...

(15) تبدد الطاقة، أو درجة قلة التنظيم. (المترجم)
(16) هكذا وردت في النص وتعني: يحسم كل شيء. (المراجع)
(17) هكذا وردت في النص وتعني مجتمع الجماهير. (المراجع)
(18) إعادة توزيع أو إعادة ترتيب. (المترجم)
(19) للمصطلح هنا معنى مجازي - يقصَد هنا الشخص الذي يهتم بمعلومات مدرسية على حساب الواقع. (المترجم)
(20) هكذا وردت في النص الأصلي وتعني عالمية الانتشار. (المراجع)
(21) هكذا وردت في النص وتعني مركّب الكراهية أو العدوانية المقيتة بحسب نيتشه. تخلق عند صاحبها منظومة قيم تنكر على العدو نظام القيم الخاص به. (المترجم)

"GEOPOLITICS ON-LINE"(22)

الملحق (1): البيئة المسحورة للإمبراطوريات الجديدة

مقابلة صحفية أجراها ألكسندر دوغين مع رئيس تحرير **المجلة الفنّية** ف. ميزيانو عدد 54 - حزيران/يونيو 2004.

المجلة الفنية: يبدي العالم الفكري والفني في الآونة الأخيرة اهتمامًا بالغًا بموضوع الإمبراطورية. يمكن القول إن هذا الموضوع بات تقليدًا أو عادة شائعة سيئة. نحن نريد أن نفهم بشكل أفضل وجهة نظرك بخصوص هذه الإشكالية. لقد كنتَ أوّل مَن تطرّق إلى هذا الموضوع قبل سنوات طويلة!

ألكسندر دوغين: أرى أنّه من غير الممكن الإحاطة بمسألة الإمبراطورية خارج إطار موضوع ما بعد الحداثة. ومن المفيد هنا أن نأخذ بالاعتبار أنّ ما بعد الحداثة، التي أصبحت ظاهرة راهنة وملحّة منذ أواخر عقد السبعينيات (من القرن العشرين - المترجم) لم تستنفد إمكانياتها حتى الآن. وهذا على الرغم من أنها ليست السنة الأولى التي يتحدث فيها البعض عن دفن ما بعد الحداثة منذ مدة لا بأس بها. عندما يعلن بعض النقّاد عن نهاية ما بعد الحداثة، فإنهم لا يدركون، كما يبدو لي، ما الذي يعلنون وفاته على وجه التحديد. وأمّا ما يعلنونه فلا يقلّ ببساطة عن نهاية الكون. ذلك لأنَّ الحداثة باعتبارها أسلوبًا، أو خيارًا تاريخيًا، قد استوعبت في ذاتها مجمل التاريخ. لقد جسّدت الحداثة، بما في ذلك الفن التشكيلي، نوعًا من خلاصة كل الماضي في شكله الذي تم تجاوزه وتصويره. وقد ساد بحلول عقد السبعينيات، من وجهة نظري، شعور بأن التاريخانية التي تعنيها الحداثة لتطور الحضارة البشرية، وصلت إلى ذروتها، إلى مرحلتها العليا، من دون أن تتوقع مع ذلك أيَّ "خريف ذهبي"، أو انزلاقًا سلسًا نحو الأسفل، باتجاه عتهٍ مريح للشيخوخة. أما عملية ما بعد الحداثة فهي عملية إدراك حالة النفاد التي وصلت إليه الحداثة بحدِّ ذاتها. من حيث الجوهر، كانت الحداثة قد أعلنت عن نفسها وريثًا وحيدًا لمجمل التاريخ البشري بمجرّد أنها أبصرت النور، وقد خلفت وراءها (في الماضي) أرضًا محروقة، لأنها كانت تعتبر أنها تحمل في طياتها كل ما هو ثمين وذو قيمة. كان العصر الحديث شموليًا وعالميًا، وذلك بالرغم من رفعه شعار الفردية، وقد نجحت الحداثة باعتبارها أسلوبًا جديدًا بأن تستوعب كلَّ ذلك في ذاتها. وعندما بدأت تظهر أزمة النوع في الحداثة، وعندما أصبحت محرومة من المعنى الدلالي باعتباره عملية فنية أدبية، لم يتم القيام (وربما، لم يكن ممكنًا الاختيار حينئذٍ) باختيار أنموذج في الاتجاه الآخر. بل ذهب النقاش بشأن ما بعد الحداثة في اتجاهات مختلفة كما يحدث عند إطلاق الخرطوش على العصافير. لقد بقي الأساس في القارة الدلالية التي كانت الحداثة تنوي استبداله، كما هو من دون أي تغيير.

أعتقد أن ثمة اتجاهين في عملية ما بعد الحداثة. الأول - "حداثة مفرطة"، أي إطالة عمر الحداثة التي تبقى على حالها، وعند حدودها الخاصة بها، من دون أن يتم تجاوزها. تتخذ الحداثة المفرطة أشكال العدمية الشاملة ونزع المعنى الدلالي بالكامل للعملية التاريخية المفيدة والهادفة، وذلك عندما يتم إلغاء الإنسان بحدِّ ذاته من دون أن يتم استبداله بأي شيء آخر، وإنما يتحوّل إلى قِناعٍ بالٍ من الأفكار المنتهية صلاحيتها.
أما الاتجاه الثاني في ما بعد الحداثة فيطوِّر ما سبق وجرى رميه على أعتاب العصر الحديث، أي ما قبل الحداثة بعد أن تمّ تحويلها ومنحها وجهًا جديدًا. هذه نظرة ساذجة ومقدّسة وهي تشكِّل خلفية للوجود البشري، لمنطقة اللاوعي لديه، ولطبيعته المادية، ولما هو قديم جدًّا بصورة عامة. وفي الجوهر، يدور الحديث حول أنه بنتيجة عملية من نوع "التنظيف بالفراغ" (nettoyage par le vide) (يعود هذا المصطلح لجان بارفوليسكو)، أساس الثقافة البشرية، تبدأ بالظهور ملامح قديمة رئيسية. هذا يحمل في طياته احتمال أن يدعى ذلك (le retour des Grands Temps) (المصطلح يعود لجان بارفوليسكو أيضًا وهو عنوان روايته الأخيرة) ومعنى العبارة "عودة العصور العظيمة"، أي العودة إلى ما قبل الحداثة وإلى إعادة تقويم كل ما سبق وجرى التخلّص منه ورميه عند أعتاب الحداثة. وهنا نحن نقترب بشكل حثيث من موضوع الإمبراطورية. ذلك أنَّ فكرة الإمبراطورية سبق وتم تجاهلها على أعتاب العصر الحديث بالتحديد مع البدء في تأسيس الدولة البرجوازية - الأمة (Etats-Nations). فالإمبراطورية من حيث الجوهر تنتمي إلى ما قبل الحداثة، وهي تَبْسط توازنها بين الفردية والشمولية، وحيث إن هذا التوازن يقوم على موقف قديم جدًّا من علم الوجود ومن المجتمع ومن الثقافة.
وهكذا، إنَّ ما بعد الحداثة هي عملية ختامية للحداثة من ناحية وتؤكد وتْرها الأخير كحادثة عدمية مفرطة، ومن ناحية أخرى، تفترض إدخال عناصر قديمة جدًّا في المنطقة التي سبق وأحرقتها الحداثة، كما أنّ ما بعد الحداثة تطرح أسئلة كانت خلال مرحلة العصر الحديث برمّته غير صالحة سياسيًا. لكن ما بعد الحداثة لم تُستنفد: لقد اقتربت ما بعد الحداثة خلال الحلقة الجديدة من التفكير والتمحيص من معضلة ما قبل الحداثة حاملة علامة جديدة كليًّا. إذا كانت الحداثة هي عملية نزع المعاني الدلالية وإزالة العلم الوجودي من منظومة القيم التقليدية، فإنَّ ما بعد الحداثة هي مسألة عمل متوتر وتهكّمي أو مثير للسخرية ولو أنه غامض، ومع ذلك يعيد تقويم كل ما سبق وتم تجاهله والتخلّي عنه على أعتاب العصر الحديث، وبصورة خاصة ما كان قد أصبح غير علني وغير مشروع في العصر الحديث. أي إنها إعادة تقويم ما هو مكبوت ومنبوذ وما جرت إزالته بطريقة محرجة، أي ما هو مخفي...
بهذا المعنى تصبح ما بعد الحداثة واقتحامها حدثًا ذا أهمية عظيمة جدًّا: إنها عملية مشبعة إلى أقصى درجة وتجرّ خلفها تحولات في بنى المعاني التي تغيب وتختفي. نحن نقف على أعتاب ثورة محافظة عالمية، عند أعتاب بشرية متجددة، عند تبدّل الشيفرة الأنثروبولوجية في حدِّ ذاتها. ما زالت هذه العملية يجري تصويرها بطريقة اللعب والضحك. ولكن، دعونا نتذكّر ماذا كانت تمثّل أولى خلايا الشيوعيين والاشتراكيين أو الفاشيين، عندما كانت السياسة ممزوجة مع الفن، ومع المستقبليين وأنصار المفارقات، والشعراء وفناني الانحطاط، من أمثال فاليري بريوسوف، وشتيفان جورجي، وغوتفريد بِن، ومارينيتي، وماياكوفسكي، وخليبنيكوف... بلى،

لقد بدأ كلُّ ذلك بطريقة مضحكة، بيدَ أنّه انتهى بطريقة غير مضحكة البتة. هذا أمر غير مثير للسخرية أبدًا، بل إنه في منتهى الجدّية - "عودة العصور العظيمة".
لذلك لم يكن صدفة على الإطلاق ذلك الاهتمام الذي يوليه الفنانون المعاصرون لما قبل الحداثة بصورة عامة وللمشروع الإمبراطوري على نحو خاص. إنَّ طبيعة الاهتمام بما هو قديم تنتقل اليوم من مرحلة التهكم والسخرية التي تمتاز بها مرحلة الحداثة المفرطة، إلى مرحلة جديدة من الجدّية. وقد كان صديقي المرحوم تيمور نوفيكوف يستشعر بصورة جيدة تلك الجدية. تعتبر الأكاديمية التي أسسها حلقة وسيطة انتقالية من الحداثة إلى إشكالية جديدة لما بعد الحداثة باعتبارها أفاتارا[23] جديدة لما بعد الحداثة.
المجلة الفنية: إذا ما نظرنا إلى الإمبراطورية على أنها من مشتقات النكوص نحو ظروف ما قبل الحداثة، فإنَّ هذا يعني أننا نربط مع الإمبراطورية قيم التسلسل الهرمي وخضوع ما هو خاص وشخصي لما هو عام وكلّي. في حين أنّ المنظّر الفكري المعروف للإمبراطورية الجديدة طوني نيغري يقول بما هو عكس ذلك. فهو يتحدث عن الإمبراطورية المعاصرة كما لو أنها بنية شبكية، وأنها آخر مرحلة من الرأسمالية، وأنّ هذه الإمبراطورية محرومة من المركز الموحّد وتقوم على أساس التوازن المعقّد بين مراكز مختلفة للسلطة. وتعترض أو تحتج على مثل هكذا إمبراطورية بنية شبكية أخرى تُدعى "العددية أو الكثرة". ومن هنا، حسب رأيه، حتمية انهيار الإمبراطورية - لأنها لن تتمكن من إخضاع التعددية لأنها هي بحدِّ ذاتها تمتلك بنية شبكية.
أ. دوغين: ولكن ما هو التسلسل الهرمي؟ لقد فهِم فوكو بعد نيتشه، تاريخ المجتمع البشري بمجمله على أنه توازن أو لعبة السلطة. وفي الوقت نفسه، كلّ خطاب إنما يُبنى وفق قوانين الإكراه. كلّ عبارة، حتى مثل هذه "سوف أذهب اليوم إلى السينما" أو "هل تريد أن تشرب قهوة؟"، إنما تحمل في طياتها تسلسلًا هرميًا من العلاقات، إخضاعًا ذاتيًا - موضوعيًا وهكذا دواليك. والطبيعة البشرية بحدِّ ذاتها هرمية - لدينا عينان وليس خمس عشرة عينًا، ونحن نقف منتصبين عموديًا وليس أفقيًا. كما أنّ الهيكلية البشرية بدورها تنعكس من خلال مجمل الثقافة الإنسانية. أما ما يتعلق بمحاولة جيل دولوز العبثية والفوضوية زعزعة وتدمير المجتمع بواسطة الجذامير والشبكات، فإنَّ مثل هكذا استراتيجيات لا تخلق في نهاية المطاف، على أرض الواقع سوى أنموذج تسلسلي هرمي جديد، أي تنشأ منظومة مضادة تقوم بإعادة تنظيم وترتيب وظائف السلطة. كلّ سعي للحرية المطلقة سوف يؤدي بكل تأكيد ودائمًا إلى نشوء تسلسل هرمي مطلق، وإلى السعي من أجل تحرير كل شيء بلا استثناء وسوف تنتهي بظهور معسكرات "غولاغ" (معسكرات أشغال شاقة) وحلول نخبة جديدة في السلطة مكان النخبة القديمة. وهذه ليست ظاهرة سياسية فقط، بل وثقافية ودينية ...إلخ.
أما ما يخصّ نيغري على وجه التحديد، فإنَّ "الإمبراطورية" التي يقوم بتوصيفها عبارة عن عالم معولم، أحادي القطب، مع منظومة قيم أميركية في دور أيديولوجيا رئيسة ومهيمنة، مصحوبة برأسمالية متطرفة كأنموذج اقتصادي - فلسفي. "إن إمبراطورية نيغري هي ذروة الحداثة المفرطة وتبجيل لها"، وأما الجانب الخفي "للجمع" فيها فهو جانب عدمي من الحداثة المتطرفة، إنه جانبها المظلم وليس بديلًا على الإطلاق. هل يمكننا أن نقول الشيء نفسه

بخصوص "شيوعية" ماركس؟ لا أعرف... لست جاهزًا لأن أعطي إجابة واحدة حاسمة بهذا الشأن. نحن، ما بعد الحداثيين الحقيقيين، نقرأ ماركس بطريقة مغايرة، "من موقف اليمين"، إذا شئت وإذا صحَّ التعبير: فهو بالنسبة إلينا نبيُّ إمبراطورية النشوة في القرن الذهبي...
إنَّ "الإمبراطورية" و"الطبقة الثورية للحشد" عند نيغري، مجرّد هياكل أو بنى شبكية في جوهرها، تكمل كلٌّ منهما اتجاهات الحداثة العادية على طريقتها، وقد بلغتا النهاية المنطقية في احتمالين أو نسختين - بنسخة النظام والانضباط (رأسمالية توربينية للحكومة العالمية) وبنسخة الفوضى (طفيليين مخنثين مخروقين ومهاجرين شبه معتوهين لطوني نيغري). هذا وذاك هما شهقة الحداثة الأخيرة. وهذا كلّه ما زال في القرن العشرين، مع محاولات لإسقاطه على القرن الحادي والعشرين وإلى الأبد. سوف تكون الإمبراطوريات في القرن الحادي والعشرين مختلفة. ستكون أقرب إلى ما قبل الحداثة. وسوف تنشأ في أفريقيا السوداء وفي أميركا اللاتينية، وحتى في أوروبا، حيث يوجد في الأقل تاريخ بخلاف الولايات المتحدة الأميركية، التي تمثِّل تجربة مختبرية وحداثوية مفرطة. لعلّها ستكون تلك إمبراطورية أوراسية، مع مشعوذين وكنائس، أو إمبراطورية إسلامية، أو صينية. أنا واثق من أنَّ ذروة الإمبراطوريات سوف تأتي بعد غروب "الإمبراطورية". إنَّ الإمبراطورية مع محاولة لإنشاء حكومة عالمية ومع جمعية أو مجلس حرج من الشبكيين مجرّد تعبير عن حشرجات الموت عند الحداثة المتطرفة. وهذه الحشرجات بدأت تلقي أنظارها إلى عالم آخر حيث لن تكون موجودة، ومن هنا يظهر عنصر "المقبرة" [رقصة الموت] في هيئة بن لادِن، وانقطاع التيار الكهربائي في نيويورك، وفي الحدس الجمالي الذي يحدث "للنظام العالمي الجديد" إلى جانب نقيضه الحرج، ذانك الحدْسان اللذان يهتزان بطريقة تقطع نياط القلب على أعتاب ما لن يكون متاحًا لهما أن يذهبا إليه. لقد بدأ بالبزوغ خلف حدود ما بعد التاريخ (le retour des Grand Temps)، و"زمن الإمبراطوريات الجديدة".
وما هي الإمبراطورية التي نفكّر ونحلم بها؟ الإمبراطورية - عبارة عن اتحاد نوعي خاص بين ما هو شامل وعام وما هو خاص. كان يوجد في داخل الإمبراطورية البيزنطية العديد من الممالك. وأما فكرة الإمبراطورية فهي عقلانية شاملة نسبيًا. سوف تتحول البنى والهياكل الشبكية في الإمبراطوريات الجديدة إلى عرقيات تقوم على أساس تجمع الميزات الفيزيائية والعقلية الأنموذجية: على سبيل المثال، يمكن أن ينشأ عِرق من راكبي الدراجات الآلية ولاعبي كرة القدم، والفنانين أو الخبراء في الكمبيوتر. مثل هذه الجماعات العرقية الجديدة، إلى جانب تلك القديمة، سوف تدخل في تكوين الإمبراطوريات الجديدة وفق المبدأ الألسني أو الجغرافي، كما كانت من قبل تقوم وفق المبدأ الديني. وسوف تحمل معها نوعًا جديدًا مميزًا من العقلانية. بهذه الطريقة، سوف يكون ثمة المزيد من العقلانية في الإمبراطوريات الجديدة لما بعد الحداثة الحقيقية على النقيض من "الإمبراطورية" ذات العقلانية الأحادية للحداثة المفرطة. وبهذا الشكل سوف يتحقق الأثر ما قبل الحداثوي عندما سيقوم عالم متعدد الأقطاب مع عقلانيات مختلفة في أساس الحضارات الكبرى. أما الآن فليس من الضروري أن تكون ثمة عقلانية دينية - سوف يكون بمقدور أحد ما (في حال أراد بالطبع) أن يقدّس وأن يعبد كانط، كما هو الحال اليوم في واحدة من "الديانات الحديثة" في البرازيل حيث يقدسون فولتير وروسّو.
يمكننا أن نشعر بأنفاس ما قبل الحداثة في عودة مصطلح "الإمبراطورية" بحدِّ ذاته. وهذه العودة لما قبل الحداثة بعد مرحلة الحداثة يخلق نوعًا خاصًّا من السخرية التي يسمعها الأشخاص

الأكثر فطنة وتميّزًا في الادعّاء الذي يقول بقيام "نظام عالمي جديد". إذ يمكننا أن نلتقط شيئًا مثيرًا للسخرية وفاشيًا في قول [جورج بوش الابن] بوش: [24]"- The God said me strike Iraq". لا يمكن القول بأن ذلك أمر إيجابي، ولكنه مما هو معروف بصورة جيدة من مرحلة ما قبل العصر الحديث. نعم، ما زال هذا كله مجرّد محاكاة تهكّمية مموّهة بشعارات من نوع "الحرية" و"الديمقراطية"، بروحية إمبراطورية جيفرسون مترامية الأطراف (وهذا ما كتب عنه نيغري). لكن هذا بات من الماضي البعيد بشكل واضح لا ريب فيه. إنَّ بوش الابن، الظريف، شخصية مميزة لما بعد الحداثة، وهو يشبه في تطرفه الليبرالي بن لادن، إذ يوجد فيه بعض من الجنون واللطافة. يُقال إنه رجل أحمق و"ابن شوارع" مشقّر ومدمن على الكحول... وربما ينضم بعد تقاعده إلى مشروعنا... فأنا أتخيّله يتجوّل في أروقة "أوراسيا"، وهو ثمل جدًّا من جديد...

المجلة الفنية: ولكن، إلى أي درجة يمكن أن تتوافق "الإمبراطورية" والإمبراطوريات؟ ذلك أنَّ "الإمبراطورية" تفترض على الدوام وجود أمّة إمبراطورية. هكذا نجد، أنَّ الإمبراطورية الرومانية كان يقطن فيها شعب روماني (populus romanum). وفي أيامنا هذه تعلن الأيديولوجيا المهيمنة أو الحاكمة عن عولمة كافة العمليات، وثمة رأي سائد في الأوساط الفنية يحظى بالتقدير ويقول بأن الفن الحديث هو اختراع غربي وأنه لا وجود لأي فن آخر على الإطلاق.

أ. دوغين: أعتقد أنَّ "الإمبراطورية" كعولمة، تحتاج إلى نوع من شمولية الأسلوب. ففي "الإمبراطورية" التي يتم بناؤها الآن، أي في الإمبراطورية العالمية ذات المركزية الأوروبية، توجد أيديولوجيا واضحة جدًّا ويمكن بلورتها، كما عبّر عن ذلك السفير الأميركي في موسكو فيرشبو بحضوري في أثناء حفل استقبال رسمي في الكرملين، خلال 60 ثانية: "عالم معولم"، "كلُّ شيء من أجل خدمة الفردية"، "الحرية باعتبارها قيمة شاملة"، "الإدارات الوطنية مصيرها الهدم"، وهكذا دواليك. (أحسنت، حضرة السفير فيرشبو، بدأ هذا يثير إعجابي...). أما الوسائل لبناء مثل هذه الإمبراطورية فلا تقتصر على الاحتكارات النفطية أو القوات المسلحة الأميركية، بل وتضم أيضًا MTV والثقافة العالمية بصورة عامة. لذلك كانت مشاركة الفنانين الروس في العملية العالمية للفن المعاصر حتى وقت قريب، نوعًا من التعاون مع الإدارة الاستعمارية: العاملون في ميدان الفن أشبه بعناصر الشرطة المساعدة[25]... هذه مساعدة للمحتلّين في عملية الاستعمار، وفي السيطرة على فضائنا الثقافي. ذلك لأن في عالم أحادي القطب، يصبح الاندماج في السياق الفني العالمي، من حيث الجوهر، مجرّد عملية إخضاع الأقطاب الأخرى، وتذويبها. وأما التعاون مع الشرطة العميلة فيكون مختلفًا، إذ لا يركض الجميع مع الكلاب في الغابات لكي يلقوا القبض على الأنصار ورجال المقاومة السرية، بل يوجد هناك من يقوم برسم لوحات دعائية وتحريضية. والمشاركة، أكرر، المشاركة بالتحديد في العالم الفني المعاصر، عبارة عن تعاون مع المحتل وخيانة للهوية الشخصية أو الخاصة.

هنا تنشأ نقطة مثيرة للفضول. كان دانييل بِل قد عبّر في أحد كتبه عن فكرة مثيرة للاهتمام: يجب على الثقافة أن تموت في الإمبراطورية الحالية، وذلك لأن هذا المشروع البديل، من حيث الجوهر، يتناقض مع التطور التقني. فمن المعروف أنَّ الثقافة والفن هما من عناصر ما قبل

الحداثة المموهة التي تقوم على تلك الجوانب غير العقلانية لروح الإنسان، والتي لا تدخل في "قائمة فيرشبو" بكل تأكيد. ففي الإمبراطورية توجد فقط "حرية من" (liberty)، من دون أن يكون ثمة حرية بحدِّ ذاتها على الإطلاق، من دون "حرية لأجل" (freedom). في حين أنّ الفن ينطوي على هذه وعلى تلك. أي إنَّ الحرية باعتبارها مفهومًا جامعًا، بمعنى freedom هي قيمة من قيم ما قبل الحداثة، بينما الحرية بالمعنى السلبي، أي liberty هي مفهوم حداثي.
من هذا المنطلق، يرى بناة الإمبراطورية أنه يجب القضاء على الثقافة، وهذا ينطبق بالمناسبة على الجنس أيضًا. لذلك لم يكن عبثًا أنّ جان بودريار كان يقول بأن وجود عنصرين اثنين في العملية الجنسية [الجِماع] بات أمرًا قديمًا وأنّ هذا لم يعد مقبولًا. ففي العالم العقيم للعولمة يجب أن يكون الجميع من منشأ أحادي الجنس، يجب أن يتكاثروا بطريقة الانقسام البسيط، بطريقة الاستنساخ أو الكائنات الهدبية أو الخلايا السرطانية. وذلك بالرغم من أنَّ كلّ شيء كان في البداية بعكس ذلك؛ كانت الحرية الأخلاقية حداثة بالمقارنة مع الأسرة التقليدية. أما اليوم فقد أصبح الفعل الجنسي بين كائنين - خصوصًا من جنسين مختلفين - "ثورة محافظة" حقيقية، نوعًا من فعل أقرب إلى سلوك "المائة السود"[26]... لم يعد يصنّف على أنه صالح سياسيًا سوى الشذوذ الجنسي والنعجة دوللي، والملياردير بيل غيتس ذي البياض الباهت والذي يعاني من قصور في النمو ومن عجز جنسي وهكذا دواليك.
ولذلك لا يعتبر دفع ممثلي روسيا الفنية للمشاركة في البيئة الفنية العالمية مجرد إشراكهم في العملية الاستعمارية وحسب. بل يمكنهم، إذا ما أدركوا حيثيات المسألة، أن يشاركوا في العملية الثورية أيضًا. إنّ تمسّكهم باللاعقلانية، وبالإباحية أو بالنشاط الجنسي وبما هو قديم، هو طريق عودتهم إلى مشروع ما قبل الحداثة. بيدَ أنّ الفنان بحاجة من أجل ذلك أن يقوم بإجراءٍ بالغ التعقيد، أن يلقي نظرة إلى ما وراء الستار، أن يرى شيئًا ما هنالك، حيث لا يوجد شيء، كما نعتقد جميعًا. وقد يكون في جانب الفنانين الروس تلك الحقيقة وهي أنهم إذ ينخرطون في مجتمع الحداثة المفرطة، يمتلكون جميعًا جذورًا محافظة، وإنَّ مثل هذا التآلف قد يغيّرهم ويحوّلهم من مساعدي الاحتلال والاستعمار إلى شخصيات مهمة جدًّا في الحركة الثورية. لكن هذه العملية دقيقة ومعقدة جدًّا، ويجب أن يؤخذ هنا بعين الاعتبار تبدّل المفاهيم بمرور الوقت. وإذا كانت الإباحية الجنسية بين شخصين من جنسين مختلفين في يوم من الأيام فعلًا "يساريًا"، فإنها وبعد جميع الثورات الجنسية قد تحوّلت إلى فعل "يميني" بل و"محافظ" بالمقارنة مع الشذوذ الجنسي الكلي والتام. أما العدوّان السابقان اللذان لم يهادن واحدهما الآخر واللذان يتناقضان مع بعضهما - الشيوعية والفاشية - فقد اتحدا مع بعضهما بعد أن انتصر التحديث عليهما. وقد أصبح التمييز بينهما اليوم أمرًا في غاية الصعوبة: ها هو حكيم باي[27]، على سبيل المثال، مَن يكون - هل هو متعصب قومي متطرف أم فوضوي يساري راديكالي؟ ولهذا السبب نجد أنَّ الفرصة الثورية "لعودة الأزمنة العظيمة" كبيرة جدًّا - يمكن أن نضم إلى اللائحة المزيد والمزيد من العناصر التي سبق و"تجاوزتها الحداثة".
المجلة الفنية: كيف تتصور لنفسك الفن الإمبراطوري الجديد؟ وليس المقصود الفن في "الإمبراطورية" الموحّدة وإنما الفنون في الإمبراطوريات الجديدة التي تقف بمواجهتها. هل

يمكن إعادة خلق شاعريتها؟ وهل ستكون هذه الفنون متفقة ومنسجمة مع السمات التقليدية للفن الإمبراطوري؟

أ. دوغين: أعتقد أنّ المبدأ الرئيس سوف يكمن في غياب السخرية والتهكّم، أي إنه ستكون ثمة جدّية ورصانة جديدة. سيكون بدلًا من الابتسامة - تكشيرة، وبدلًا من النكتة المثيرة للضحك، ستكون ثمة نكتة رهيبة. سوف تظهر نزعة تأسيسية وعميقة في كلّ شيء، وذلك على الرغم من أنَّ الأساسيات لا تعني بالضرورة الضخامة من حيث الحجم. حتى أنه سيكون من الأفضل استخدام مصطلح "الثقل" لأن الإمبراطورية التقليدية (وليست "إمبراطورية" نيغري) مصحوبة على الدوام بالثقل، بالأعباء. بدلًا من التلاعب بالمعاني سوف يظهر إدراج رمزي لتلك المعاني في علم الوجود (الأنطولوجيا) الذي سوف يعود من جديد. سوف يضم الفن في الإمبراطورية تلك الأنواع من الفنون التي لم تكن في ما مضى تتفق مع بضعها أو أنها كانت تنسجم ولكن بشكل ساخر، كما هو الحال، على سبيل المثال، مع الطبيعة الصامتة وفن الأداء. سوف تظهر انتقائية شاملة: سوف يكون ثمة مكان لأجهزة التلغراف وأقنعة الشامان، للقطارات عالية السرعة [(Train à Grande Vitesse) TGV]، للإرهاب الياباني الصاخب، فضلًا عن تقليلية[28] روسّو والغناء الحلقي. لكن هذه الانتقائية لن تكون مثيرة للسخرية، بل على العكس، سوف تكون مفرطة في جدّيتها وسوف تنطوي في جذورها على غنوصية[29] إمبراطورية جديدة. علمًا أنه لن يكون ثمة إمكان لإدراج الأشياء الجدية فقط في "الجدّية الجديدة" وحسب، بل وعند ظواهر كان يمكن أن تبدو غريبة وحتى غبيّة، كما هو الحال مع برنامج "الببغاء الأبيض" على سبيل المثال. يجب على الفن في الإمبراطورية الجديدة أن يستوعب في ذاته كلَّ شيء، ويجب أن يعكس عدم وجود بديل له. سوف يحدث هنا أيضًا ذلك الهضم نفسه للتاريخ كما جرى في الحداثة المفرطة، ولكن مع علامة زائد هنا.

المجلّة الفنية: تحدّث بوريس غرويس في أحد الأعداد الأخيرة من المجلة الفنية عن الطوباوية الأخيرة التي ما زالت قائمة في العالم النيوليبرالي - طوباوية المال. فهو يرى أنّ النقود بالتحديد تمثِّل العنصر أو المبدأ الشامل الأخير المرادف الشامل الذي يضمن وحدة هذا العالم المعاصر الذي بدأ بالانشطار والتشظي أكثر فأكثر إلى أجزاء صغيرة. يطرح نفسه سؤال: إلى أي حد يمكن هذه "الإمبراطوريات الجديدة" أن تقيم حوارًا فيما بينها؟ وعلى أي أسس؟ هل يوجد لديها شيء ما مشترك وعام بينها؟ بطبيعة الحال، باستثناء المواجهة المشتركة معًا ضد "الإمبراطورية".

أ. دوغين: كما قال هيغل "لا يجوز لنا أن نقلِّل من شأن القوة العظيمة للإنكار". عندما ننكر شيئًا ما، نحن بذلك نقوم بصياغة شيءٍ ما آخر. لذلك، إنَّ حقيقة مواجهة "الإمبراطوريات الجديدة" الموعودة لهذه "الإمبراطورية" الحالية الملحة هي أمر تأسيسي: إنه من الواضح والمفهوم ما تنكره هي في الأقل. وهي تنكر ذلك الفهم الحداثوي المتطرف للفن، كما أنها تنكر "الحرية من" بدلًا من "الحرية لأجل" وهكذا دواليك. سوف تكون الخرافة الجامعة والداعمة لـ "الإمبراطوريات الجديدة" قائمة بالتحديد على ذلك الصراع مع "الإمبراطورية" النيوليبرالية - على الطريقة التي توحد المسيحيين لمحاربة الخطيئة في أسطورة الشيطان. بلى، سوف يفترض الإنكار إنشاء بديل في لحظة محددة. في حال كان الجميع ضد اقتصاد السوق الحرّة، فسوف

ينشأ في كل إمبراطورية شيء ما خاص بكل تأكيد، حيث إنه سيكون ممكنًا تغيير علاقات السوق. حتى أنّ ذلك لن يكون معناه اختراع أو اختلاق شيء ما جديد، وإنما إعادة إحياء ما كان موجودًا لدينا في ما مضى. لنفرض، أنّ النقود سوف تبقى في روسيا، ولكن الباليه الروسي سوف يكتسب قيمة شاملة عالمية من جديد.
المجلّة الفنية: سوف يؤدي ذلك عندئذ إلى جعل "الإمبراطوريات الجديدة" محرومة من هوياتها الخاصة بها، وسوف تتغذى على السلبية فقط، تلك السلبية التي تضمن المبدأ وتؤسِّس له. ستكون المحصلة، من حيث الجوهر، كما لو أنَّ "الإمبراطوريات الجديدة" دخلت في اتفاق تآمري مع "الإمبراطورية".
أ. دوغين: نعم... مثلما أنّ الشيطان في الإلياذة يتعاطف في سرّه مع الله... علمًا أنّ الحديث هناك لا يدور حول شيطان صغير وتافه، وإنما عن شيطان كوني وتاريخي، يتطلب الانتصار عليه في كلِّ حالة محدّدة استنباط طرق خاصة للخلاص. التحدي مشترك وعام، لكن الجواب خاص ومحدد. كما حدث في حينه مع تشييد برج بابل المثير للإغراء باعتباره تأسيسًا لنشوء الشعوب. نعم، كانت توجد لغة واحدة عند الجميع، ولكن الشعوب لم تعد تفهم ما تقوله بتلك اللغة في لحظة من لحظات التاريخ. تم تشتيت الجميع، وظهرت لغات مختلفة بدلًا من لغة واحدة. وعندما سيتم التغلب على "الإمبراطورية" الحالية باعتبارها تحدّيًا وجوديًا، سوف تصبح محورًا لتأسيس "إمبراطوريات جديدة". بيدَ أنّ ذلك لن يكون مجموعة من "التفرّدات" المنفصلة والمعزولة (حيث استلهم نيغري فكرته بخصوص أنّ الفرد ينزع بصورة آلية نحو "التضامن"، يا له من أحمق!)، التي تشكِّل مكوِّنًا شبكيًا في "الإمبراطورية" الحالية التي تتمتع بقدرات ثورية وهمية. سوف يكون ذلك عقلانية محلية، عقلانية محدّدة بـ "فضاء كبير" معين. سوف تكون ثمة لغة مشتركة في أراضي كل واحدة من "الإمبراطوريات الجديدة"، إلّا أنها ستوجد لهجات عديدة داخل كل لغة.
المجلة الفنية: ألا توجد هنا نية سريّة مبيّتة "للإمبراطورية"؟ إذ إنّ "الإمبراطورية" كانت طوال عقد التسعينيات تتحدث عن "الصلاحية السياسية"، وعن "حقوق الأقليات" وعن "قبول الآخر". وقد تبين أنه خلف ذلك كانت تقف حسابات دقيقة، كان الاقتصاد السياسي للرأسمالية في مراحلها الأخيرة يتطلب علامات تجارية جديدة، بما في ذلك علامات عرقية؟
أ. دوغين: هذا صحيح إلى حدٍ ما. ففي مرحلة من المراحل لا تعود "الإمبراطورية" بحاجة إلى جامعات عرقية مختلفة وحسب، بل وإلى إمبراطوريات كاذبة صغيرة. و"الإمبراطورية" قادرة ضمن شروط معينة أن تهضم ما هو محلي: ففي المعارض الباريسية ثمة بدوي يقيم الصلاة خلف الزجاج، وابنة أخي أسامة بن لادن - عازفة منفردة في فرقة روك إسلامية.
إنَّ سلطة "الإمبراطورية" ليست براغماتية وحسب، بل إنها مؤدلجة أيضًا وهي تقوم بتفكيك أي فرق أو مجموعات كلّانية لا على التعيين. لذلك، يتم دعم ما هو عرقي باعتباره أمرًا حقيقيًا، ولكن إلى درجة معينة، باعتباره عطالة. وفي لحظة محددة، عاجلًا أو آجلًا، يخرج ما هو عرقي من تحت سيطرة "الإمبراطورية". إذ إنّ ما هو عرقي لا يمكن أبدًا أن يتم دمجه في "الإمبراطورية"، لأنه لا ينسجم مع عقلانيتها. لأنَّ العرقي عبارة عن "إمبراطورية مضادة". ويشكِّل مصير الفن الروسي - السوفياتي في الغرب خير مثال أو دليل على ذلك. ففي البداية

رحّب الغرب بعودة تيار مكافحة الالتزام السابق[30]، لأنه كان يرى فيه "طابورًا خامسًا" في داخل الاتحاد السوفياتي، أو جزءًا من الفن "الإمبراطوري" المشترك المعولم. لكن في ما بعد لم يمنح الفن الروسي الفرصة لأن ينخرط في التبادل الثقافي الدولي على قدم المساواة، لأنه راحت تبرز الإثنية من خلال لغته المعمّمة والشاملة. وهكذا قاموا بإرسال الفنانين الروس... إلى الشيطان، أين هم الآن وماذا يفعلون؟ لا شيء! لقد انتهى دورهم... وسوف يصبحون الآن في صفوفنا، لأنه لم يعد أحد في حاجة إليهم...

المجلة الفنية: كان اهتمام الغرب بالفن السوفياتي غير الرسمي في وقت من الأوقات مرتبطًا بشكل واضح تمامًا بالصراع الجيوسياسي بين "الإمبراطورية" والاتحاد السوفياتي. ويمكننا الآن أن نلمس وجود علامات اهتمام جديد في أوروبا مرتبط، على ما يبدو، بالمواجهة العامة التي تخوضها كل من فرنسا وألمانيا وروسيا مع الولايات المتحدة الأميركية.

أ. دوغين: طبعًا وبكل تأكيد. تريد أوروبا أن تعرف اليوم ما الذي نمثّله في المشهد الثقافي العرقي. وهنا يمكن للعنصر الأوراسي أن يؤدي دورًا خاصًّا به ففي نهاية المطاف، جاء الفرنجة من سهوبنا. وها نحن نعيد إنتاج قطعة من الأرض التي سار فيها أسلافهم من القرم. يمكننا أن نعيد لهم المرحلة السابقة من تكوينهم الإثني، ومن أساسهم المفقود. ولذلك يجب على الفن الأوراسي الحقيقي أو المحافظ أن يولَد وسطَ الاتجاه الطليعي...

المجلّة الفنية: بمناسبة الحديث عن الطليعة. كيف تفهم العلاقة بين الفن الجاد الجديد، أي الفنون في "الإمبراطوريات الجديدة"، والابتكار أو التجديد؟ فقد خاطبت الطليعة الروسية وليست الروسية وحسب العِرق وتوجهت إلى الجذور الأصلية، وفي الوقت نفسه، كانت تواقة لتحقيق اختراق ابتكاري، وإلى التخلّي عن الشرائع والقوانين. في حين أنَّ الفن الإمبراطوري بحكم تعريفه، جامد وذو ميول تقليدية.

أ. دوغين: وبماذا يمكن أن يتلخص الابتكار بالنسبة إلى الحداثة؟ الابتكارية بالنسبة إلى الحداثة مجرّد شكل للتغلّب أو للتجاوز، أي إنها ليست شيئًا خلّاقًا. إنّ اكتشاف آفاق جديدة هو في حقيقة الأمر الإطاحة بالرموز أو السلطات القديمة وبالتغلب على المحرمات. جميع مشاريع الحداثة هي مشاريع "الحرية من". لذلك انتقلوا من الابتكار في الحداثة المتطرفة إلى التنميط، إلى الصورة النمطية. أصبح ما هو متسلسل ومكوّن من حلقات، وليس ما هو فردي، هو الذي يشكِّل القيمة الأساسية. لا يمكن الحديث عن إبداع خلاق حقيقي بشأن الحداثة الرفيعة والعالية - لأن ذلك مجرّد إعادة تدوير للقوالب العدمية. لا يمكن للذهاب إلى "القديم الجديد" أن يكون فعلًا أو سلوكًا محافظًا بفعل العطالة؛ وهو قابل للتحقيق من خلال إدراك الجوهر العدمي للحداثة المفرطة وحسب. كل ما هو محافظ لم يدرك الحداثة، يكون ملوثًا بها من الداخل. هيا نتذكّر كلمات نيتشه بشأن "التعافي"... ليس "السليم" ذا قيمة، لأنه بكل بساطة "لا يعتبر مريضًا بعد"، وإنما "المريض" الذي "تعافى" هو ذو القيمة... أي "المريض سابقًا". كلّ شيء يتعرّض لنزع المعنى الدلالي عنه من الداخل تحت تأثير الحداثة. والنزعة المحافظة البسيطة بقوة العطالة تسير على الدوام جنبًا إلى جنب الحداثة، وحيث إنَّ الحداثة تفوز هنا لا محالة، إنها تسير في المقدمة، على الأقل في عصرنا الحالي. فالحداثيون بالذات يملكون فرصة كبيرة جدًّا لأن ينجحوا بالدخول إلى "عودة العصور العظيمة" (le retour des Grands Temps) لأنهم أقرب إلى

الهاوية، وهم يعرفون أنّ الطريق لا يذهب أبعد من ذلك وأنه لا بد من التحليق. أما المحافظ فهو متأكد على الدوام من أنه ما زالت توجد أرضية صلبة، وهو لا يرغب بالذهاب إلى الهاوية. بيدَ أنَّ الحداثوي يجرّ معه المحافظَ باستمرار نحو تلك الهاوية، ولكن المحافظ يتمنّع ويرفض... ومن هنا نجد أنّ مسألة إبداع الفنون في "الإمبراطوريات الجديدة" هي من اختصاص الفنانين الحداثيين الذين عايشوا فعليًا وبصورة حقيقية التجربة الدراماتيكية للهاوية. وإنه لأمر مهم جدًّا هنا أن يكون كل من اليابانيين والروس والعرب منخرطين اليوم في عملية المعاصرة، أي تلك الأعراق التي تنتمي عضويًا إلى المجتمعات التقليدية. يجب على العدمية أن تزيل الأحكام المسبقة كافة، وذلك لكي يتم الكشف عن الأصولية العالمية والشمولية. سوف نبني "إمبراطوريات النشوة"، إذ إنه لا يمكننا أن نواجه "الإمبراطورية" التكنوقراطية والبيروقراطية إلّا بمساعدة النشوة. سوف تنشأ "الإمبراطوريات الجديدة" من جراء قفزة حادة ونوعية نحو الأمام، وليس بنتيجة المحاولات للتمسك بشيء ما من طريق العطالة...

المجلة الفنية: إنّ الفن في "الإمبراطوريات الجديدة"، كما قمت بتوصيفه، أي ذلك الفن الممتلئ بالجدية التامة الجديدة والذي يتحاشى النمطية الحداثوية، فن النشوة، هو فن لا ينسجم، كما يبدو، مع الإنتاج الجماهيري الغزير. ذلك أنَّ الموضوع المتعلق بالنشوة يجب أن يكون فريدًا. ولكن، كيف يمكن لمثل هكذا فن، عندئذ، أن يقوم بوظيفته؟ كيف سيتمكن من السيطرة على الحشود وقيادتها؟

أ. دوغين: أعتقد أنه كان ثمة بعض الباطنية والغموض في الفن بصورة دائمة، وأنه موجود الآن أيضًا. وذلك بغض النظر عمّا إذا كان هذا الفن يصل إلى الجماهير أو لا. المسألة الأخرى هي أنَّ حجم وشكل هذه العلاقات يتغيران مع ظهور "جدية جديدة". يجب على الفنان أن يكون اليوم داعية، ويجب عليه أن يدمج المشاهد في سياقه الخاص. لأن الوقت في حاجة إلى الخبير في علم التأويل، وللمعلّق وللراوي الذي يشرح للجماهير معنى المنتَج، الذي يمكن أن يكون لوحة فنية أو فيديو كليب أو أغنية أو سيمفونية أو مسرحية... ولكن يجب القيام بذلك بصورة جدية، مع خلق أساطير جديدة. يجب على الجماهير أن تنخرط في "الحلم الإمبراطوري الجديد"، وفي نمط الحياة ما قبل الحداثية وما بعد الحداثية، وأن تشعر بثقة بالنفس هناك. أما الآن فلا يوجد لدينا سوى محاكاة أو تزييف لفكرة الثقافة - قناة "الثقافة". وحتى هذه ترغم المرء لأن يتساءل ولأن يبدي اهتمامه بهذا المجال من الحياة.

أعتقد أنه كان يجري حوار معقد بين الفنان والمادة خلال مرحلة الحداثة، وهذه عملية غير سهلة البتة. كما تذكرون، كان هايدغر قد كتب حول ذلك ما يلي: "عندما يخلق الرب الكون، فإنه يسلّط الضوء على الأرض (Wann der Schoepfer ein Welt aufsteht, stellt er die Erde hervor)". وقد كان هذا بمثابة تفسير عنده لوجود الحذاء في لوحة فان غوغ على الأرض. ثمة مادة لدى الخالق بصورة دائمة لكي يعمل عليها. وبالتوازي مع الحركة نحو العالم المعاصر كانت تجري عملية سحر تدريجي (desenchantement) للبيئة المحيطة، وصولًا حتى اختفائها الكامل. أما "إمبراطورية" نيغري فلا وجود للبيئة فيها، توجد فقط وسائل تواصل، ونقود وتكنولوجيا. هنا لا يوجد مشاهد ولا جمهور، بل إنهم مجرّد متلقين لا قيمة لهم، لأن العمل فقَدَ قيمته منذ زمن بعيد. يمكن للرأسمالية أن توجد من دون استغلال ومن دون دافعي

ضرائب، إذ سوف يكون ثمة تايوان على الدوام، حيث سيقومون بكل شيء بشكل أرخص وسوف يدفعون هم أنفسهم سعرًا أغلى لقاء ما ينتجونه من قاذورات وأشياء تافهة مع علامة تجارية أوروبية يجري لصقها على ذلك المنتَج. ولذلك لا يوجد طلب حقيقي، بل يوجد تظاهر بالطلب، "حياة مُثارة بالتحريض" (das provozierte Leben) (غوتفريد بِن). لم يعد المشاهد (المستهلك) ضروريًا. مؤشرات الشعبية والنجاح هي عبارة عن لعبة بإشراف رأس المال. بهذه الطريقة يصبح سكان "الإمبراطورية" بطبيعتها الشمولية - التكنولوجية في حكم الملغيين من حيث الجوهر، أي إن السكان باتوا محرومين من الأنطولوجيا - علم الوجود. وطالما أنه لا توجد أنطولوجيا، فهذا يعني أنه لا توجد بيئة، بل يوجد ما هو فردي، لكنه ليس إنسانيًا. أما ممثلو فن الأداء في عقد التسعينيات، فقد عبّروا بشكل واضح عن ذلك الغياب للبيئة، وذلك لأنه لم يكن يوجد لدى الفنان مادة ولا عالم داخلي، فلا يبقى له سوى أن يقفز وأن يزعق ويطلق الفقاعات... الفنان الوحيد فقط (الفرداني)، والذي لا يوجد لديه ما يقوله، هذا هو المحتوى الأساس للعالم الفني للحداثة المفرطة أو المتطرفة، إذ إن البيئة باتت مسحورة، وهذا يعني محرومة من معناها الدلالي وغير صالحة للحياة.

يجب على الفن في الإمبراطورية الجديدة أن يكتشف بيئة مسحورة جديدة. ليكن الفنان مصابًا بصدمة نفسية، ولكنه لن يتوجه إلى المحلل النفسي أو إلى جمعية المدمنين المغفلين على الكحول، وإنما حيث سيكون بإمكانه أن يكتسب "بيئة مسحورة". وليس من الضرورة أن تقوم الطبيعة بدور مثل هكذا بيئة، بل يمكن أن تكون بيئة اجتماعية، كما يمكن أن يكون ذلك شخص آخر. سوف تعيد الإمبراطورية الجديدة الحشود، وسوف ترغمهم على اكتساب لاعقلاني آخر، وعلى فهم جديد للمادة، وعلى اكتساب ذاتية جديدة - نبوية، وعلاجية، وتأويلية. يمكن مواجهة "الإمبراطورية" المشبعة تكنوقراطيًا والموجهّة إلى أقصى درجة نحو النفعية، بواسطة المذهب الحيوي، وبالنزعة غير النفعية ظاهريًا وبمذهب اللاضية[31]. لكن يجب أن تكون اللاضية مختارة أو انتقائية، إذ سوف تُبقي على كل ما هو إيجابي. ليكن أنّ ذلك سوف يبدو غريبًا - كوخ وفيه إنترنت، ولكن ذلك سوف يكون متسقًا مع البيئة. أما السيارات فسنقوم بإحراقها ولتذهب إلى الجحيم! ولن يكون ثمة نفط! ولا غاز! الإنترنت فقط! وسوف تعمل الطاقة الشمسية... وسوف نزرع الأرز، وسوف يقوم اليابانيون... والصينيون ببناء البيوت لنا، أما الأتراك فسوف يقومون بطلائها وبتزيينها، في حين أنّ الصرب سوف يأتون وسيصنعون قرميدًا رائعًا للأسطح... سوف يتم استبدال الأنموذج التقني، كما ستتغير طبيعة الحرب، وكل ذلك بسبب تغيير الموقف من المادة. وهذا لا يعني العودة إلى الماضي، بل على الأرجح، يعني حسب ليفي شتراوس، أن نقوم بعرض أنفسنا للآخر. الفنانون هم فرسان الفراغ ويجب عليهم أن يعثروا على الكأس المقدّسة للبيئة، وأن يدركوا الديالكتيك الجديد. وبعد مرور ثلاثة قرون من العيش في صحراء نيتشه سوف يحدث مثل هذا الوصول إلى واحة خضراء. مع أن هذه الواحة ما زالت حتى الآن غير واقعية، ومجرّد سراب، ذلك لأنّ ظهور واحة حقيقية يتطلب القيام بثورة جيوسياسية.

---

(22) هكذا وردت في نص الأصل. (المراجع)
(23) في الفلسفة الهندوسية يشير إلى تجسد كائن علوي أو الإله الأعلى على كوكب الأرض. (المترجم)
(24) هكذا وردت في النص وتعني: قال الرب لي: أضرب العراق. (المراجع)
(25) المقصود هنا قوات الشرطة التي كانت ألمانيا الفاشية تعمل على تشكيلها في الأراضي التي تحتلها من أناس موالين لها من السكان المحليين. (المترجم)
(26) اسم عام كان يطلق على مختلف التنظيمات والقوى اليمينية المتطرفة جدًّا في روسيا في الفترة بين عامي 1905 و1917، التي كانت تنشط تحت شعارات الحكم المطلق والعداء للسامية. (المترجم)
(27) هو بيتر لامبورن ويلسون كاتب سياسي أميركي، وشاعر، يعرف بمفهومه عن الشبكة المستقلة ذاتيًا، الذي تجلى في قراءته التاريخية لـ "يوتوبيا القراصنة". حكيم باي هو لا سلطوي تجمع أفكاره بين لا سلطوية ما بعد اليسار واللا سلطوية الفردية. (المترجم)
(28) أي نزعة الحد الأدنى. (المراجع)
(29) ما معناه انبثاق. (المراجع)
(30) مرادف لـ "الانفصال" عن الجماهير. (المراجع)
(31) حركة اجتماعية ثورية نشأت في إنكلترا تدافع عن العمال الذين خسروا عملهم بسبب إدخال الآلات في الإنتاج. (المترجم)

الملحق (2): الحداثة المتطرفة، عصر الإمبراطوريات، غروب الدول

مقابلة صحفية أجراها أ. دوغين مع ف. تيموشينكو لمصلحة مجلة **الأعمال والاستثمارات**. حزيران/يونيو 2003.

ف. تيموشينكو: هل يدخل العالم المعاصر، ألكسندر غيليبيفيتش، في نقطة التشعّب التي يمكن أن تأتي بعدها مرحلة من الازدهار والاستقرار، وأن تشهد الانضباط أو الفوضى مع عدم الاستقرار ونشوء حالة من الخلل؟

أ. دوغين: أنا أنظر إلى الوضع الدولي الحالي على أنه منطقي جدًّا ومفهوم إلى أقصى درجة. أما نقطة التشعّب فهي مجرّد فرصة لكي تجري عمليات نشوء المستقبل في اتجاهين اثنين. تتسم هذه العمليات بمنطق خاص بها حيث إنه يمكن التكهن بها بشكل رائع بوساطة المنهجيات الرياضية الحديثة. ففي نظرية الفوضى بالذات، المليئة بالغموض، في حال كان يوجد عنصر من عدم القدرة على التنبؤ، فهذا يعني أن الشروط المحايثة له تصبح معروفة. تعتبر نظرية الفوضى أحد النماذج العلمية والموثوقة من أجل فهم الواقع. ذلك أنَّ الفوضى في الفهم العادي المألوف تمثِّل شيئًا ما عفويًا وتلقائيًا بصورة كاملة، ولكن الفوضى ومن موقع العلوم الدقيقة قابلة للتنبؤ والوصف. لكنه من غير المعروف في أي اتجاه من الاتجاهين سوف يمضي التطور، بعد أن يجتاز نقطة التشعّب تلك.

ما الذي يحدث، إذًا، في عالمنا المعاصر إذا ما حاولنا أن نوصِّف المنظومة بواسطة مصطلحات الفيزياء الحديثة؟ لقد اقترب العالم من نقطة التشعّب بالفعل. ونحن أمام احتمالين للتنمية الاجتماعية في إطار المجتمع الدولي. لقد انهار النظام العالمي القديم، ولم يعد بإمكان العملية أن تستمر أبعد من ذلك وفي المعايير نفسها والمنحى نفسه الذي تسير فيه حتى الآن. ولذلك تنشأ ضرورة ملحة جدًّا لاختيار الطريق اللاحق لتطور البشرية (بشكل تشعّبي تحديدًا) لأنَّ بات من المستحيل الاستمرار في المسار السابق للتطور بحكم العطالة.

لقد حدّد تطور العالم الثنائي القطب في النصف الثاني من القرن العشرين سلفًا هيكلية المؤسسات الدولية، والأحلاف وتكتلات الدول - مثل الناتو وحلف وارسو، وهيئة الأمم المتحدة وهكذا دواليك. استمر النظام الدولي القائم على اتفاقيات يالطا حتى بداية عقد التسعينيات (من القرن العشرين). ومن ثمّ حدث أنّ إحدى البنيتيَن في ذلك النظام العالمي ثنائي القطب (ممثلة بالاتحاد السوفياتي) انهارت من جراء الضغوط الخارجية وبسبب النخر والانحلال الداخلي.

وقد شكّل الاحتلال الأميركي للعراق آخر مرحلة في عملية انتهاء النظام القائم على اتفاقيات يالطا. لم تعد اليوم تلك المؤسسات الدولية الرئيسة للنظام العالمي السابق - الأمم المتحدة، وحلف الناتو، واليونسكو ومختلف المنظمات الإقليمية، عامل استقرار في السياسة الدولية، بل فقدَتْ معناها ودورها.

بات العالم قادرًا من الآن فصاعدًا على التطور وفق سيناريويَن متعادلين ومتساويين من حيث احتمال حدوث كلٍّ منهما.
السيناريو الأول: عالم أحادي القطب تسود فيه هيمنة غير محدودة وبلا أي قيود للولايات المتحدة الأميركية. في مثل هذه الحالة، تتحوّل مختلف المؤسسات الدولية إلى ما يشبه مخدّمين أو مقدّمي خدمات للهيمنة الأميركية على العالم. إن مثل هكذا تطور سوف يجعل كوكب الأرض بالكامل يتحوّل إلى "الولايات المتحدة العالمية"، وسوف يتم إسقاط منظومة القيم الأميركية على البشرية بأكملها، وأما غير الموافقين على مثل هكذا ناظم للأمور فسوف يتعرضون للتدمير، وهذا ما شهده العالم على مثال العراق.
بيدَ أنه ثمة سيناريو آخر للتطور العالمي. يمكن أن ينشأ بعد تجاوز نقطة التشعّب عالم متعدد الأقطاب، حيث ستكون الأقطاب مشكلة من الاتحاد الأوروبي، والبرازيل، وأوراسيا والعالم الإسلامي، إضافةً للسيادة المشتركة اليابانية - الصينية في منطقة المحيط الهادئ، ومن ثمّ لاحقًا في المستقبل، أفريقيا العابرة للصحراء وهكذا دواليك. إنَّ عالمًا متعدد الأقطاب، ومكوَّنًا من "فضاءات كبيرة" متعاونة و"متخادمة" ومندمجة هو الخيار الثاني لتطور البشرية.
يستحيل في ظل النظام العالمي الحالي الاستمرار بالمحافظة على النظام الدولي "بروحيته القديمة". لم تعد هيئة الأمم المتحدة اليوم قادرة أن تقوم بتلك الوظائف الموكلة عليها من قبل ميثاقها هي بالذات. لم يعد النظام العالمي القديم موجودًا، ولكن الصراع جارٍ على أشدِّه أمام أعيننا من أجل بلورة الصورة التي سوف يكون عليها النظام الدولي الجديد.
وحتى إنَّ ما ينهار ليس النظام القائم على اتفاقيات يالطا، بقدر ما أنّ أنموذج الدول - الأمم في حدِّ ذاته هو الذي ينهار. واليوم لا يوجد أدنى أمل بالحفاظ على دول سيادية لأنها تعتبر عنصرًا من المرحلة السابقة للتطور الاجتماعي السياسي. ما هو ممكن ومقبول في عالم اليوم: إمّا عالَم معولم من دون دول على الإطلاق أو دول متحدة في تحالفات كبيرة ("فضاءات كبيرة") في إطار عالم متعدد الأقطاب. يجب التخلّي عن فكرة السيادة ومجمل السمات السياسية الخاصة بالدولة البرجوازية.
سوف تخضع تلك الكيانات السياسية الجماعية التي كانت قائمة في التاريخ على أنها دول ذات سيادة، لعملية تحوّل جوهرية، ومن المحتمل جدًّا أنها سوف تتعرض للذوبان والاختفاء. ففي العالم الذي سوف ينشأ مستقبلًا، وفي كلا الاحتمالين الأول والثاني، لن يكون ثمة وجود لدولة روسيا ولا لدولة فرنسا، ولا لدولة أوكرانيا ولا لدولة ألمانيا، بل ستكون ثمة تحالفات وتكتلات جيوسياسية متحضّرة تقوم على أسس ومبادئ أخرى، مختلفة عن معايير الدولة الكلاسيكية (كما تصوَّرَها كل من بودان ومكيافيلّي ومونتسكيو). وسوف تكون مثل هذه التكتلات الجيوسياسية على وجه التحديد أي إمبراطوريات من النوع الجديد، هي الحامل للسيادة. أو سيكون هناك "حكومة عالمية موحّدة" ممثلة بالإدارة الأميركية.
ف. تيموشينكو: تكمن أسباب مثل هكذا عمليات افتراضية إما في المستوى الموضوعي أو أنها تُحدَّد سلفًا بعناصر ذاتية، حيث يتم فرض إرادة معينة على إرادة أخرى. هل سيحدِّد "المليار الذهبي" المستقبل وسيرغم باقي العالم على العمل لمصلحته ومن أجل خدمته؟

أ. دوغين: يتحرّك منطق التاريخ العالمي من المجتمع التقليدي نحو المجتمع الحديث، ومن النظرة الدينية للعالم إلى العلمانية أو المادية، والأدق، إلى البراغماتية. يمتاز تبدّل التشكيلات الاجتماعية المختلفة وتطور النماذج السياسية للبشرية بتوجّه محوري واضح، مما يجعل ما يجري اليوم غير قابل للاختزال "بالإرادة الشريرة" للشمال الغني أو على أنه مجرّد عاقبة للتطور الثوري لتكنولوجيا المعلومات. تعدُّ العولمة عملية ختامية بشكل منطقي لطريق التطور الذي اجتازه المجتمع الأوروبي بدءًا من العصر الحديث، من عصر الأنوار. وسواء كان ذلك يروق أو لا يروق لأحد، فإنَّ الولايات المتحدة الأميركية، وبتعبير أوسع، الديمقراطية الليبرالية، تمثِّل اليوم نتيجة منطقية وطبيعية لاستخدام مبادئ "العالم الحديث"، "الحداثة" تجاه التاريخ. إنه أمر آخر كون شعاع نزع القداسة وإضفاء النزعة المادية على البشرية يمكن تلقّيه بابتهاج، وربما كان يمكن رفضه بشكل قاطع. العولمة هي أيديولوجيا مثلها مثل الماركسية أو النازية تمامًا. ويجب على المرء أن يؤمن بها، وأن يتضامن معها أخلاقيًا. نعم، إنها ذروة الحداثة، ولكن يمكننا أن نقول "لا" حاسمة للحداثة وللمعاصرة أيضًا. فالسؤال اليوم مطروح بقوة على النحو التالي: إما العولمة باعتبارها المرحلة الأكثر تقدّمًا نحو الأمام من "الحداثة"، وإما تعددية الأقطاب التي تعني في جوهرها إعادة تقويم جذرية لمنظومة القيم، وانقلابًا في الرؤى والمعتقدات العالمية، وثورة كونية محافظة، نظرًا إلى أن أنصار العالم متعدد الأقطاب يجدون أنفسهم، إلى هذا الحدّ أو ذاك، في معسكر المدافعين عن المجتمع التقليدي، وعن الثقافة الدينية، وعن التقاليد الإثنية والقومية، في مواجهة بوتقة الانصهار (melting pot) الأميركية، والتوحيد والصقل العام والشامل.

ف. تيموشينكو: وليس نحو المؤامرة الصهيونية...

أ. دوغين: لعلمِك، سبق وقمتُ بدراسة شتى احتمالات المؤامرة - "نظرية المؤامرة"، كما أني كتبت بحثًا معمقًا في هذا الموضوع. وقد توصلت في نهاية المطاف إلى استنتاج أن ذلك لا يعدو عن كونه شكلًا مبسّطًا لتفسير ظواهر معقدة بطريقة مبالغ بها. إنَّ دمغات الوعي التآمري مثيرة للاهتمام من وجهة نظر علم الاجتماع ونظرية المعرفة، وغالبًا - من وجهة نظر علم النفس المرَضي، بيدَ أنّ ذلك موضوع خاص للحديث. إنّ شرح محطات مفصلية ومعقدة من التاريخ بواسطة نظرية "مؤامرة الأشرار" أو "الأوغاد"، و"الماسونية"، و"الصهاينة" أو "الفاشيين الجدد" لا يمثِّل أسلوبًا ذا قيمة أو مغزى في دراسة التاريخ، علمًا أنه، أكرِّر، يشكِّل مادة مثيرة للاهتمام بالنسبة إلى عالم الاجتماع.

أمامنا اليوم اختيار جدّي إلى أقصى درجة، وهو مطروح على طبيعة الإنسان بالذات، وعلى هويته التاريخية. راح الأوروبيون (ومن بعدهم بقية البشرية، حتى ولو أنها فعلت ذلك على مضض، ومع نوع من الإكراه) بدءًا من عصر التنوير يستثمرون كينونتهم في التقدم وفي التشكّل والتنمية. قطعوا مع التقاليد، وراحوا يسخرون من كافة معطياتها الثابتة ومن طابعها الميتافيزيقي. قال الإنسان كلمة "نعم" للتقدّم وللحداثة. لم تبقَ أي شكوك عند أحد بخصوص سلامة الاختيار وذلك بعد مرور بضعة قرون على ذلك.

نحن نصطدم اليوم مع العواقب التي بلغت مداها المنطقي لذلك الاختيار: إضفاء طابع افتراضي على الفضاء، وتدمير الأسرة، عولمة التكنولوجيات ووسائل الاتصال الجماهيرية، انتشار ظاهرة

اللواط المشرعَن والجراحة الهادفة لتغيير الجنس، موجة هائلة من الإدمان على المخدرات، كوارث بيئية وهندسة وراثية، وكنغمة ختامية بشكل منطقي، ظهور "الإنسان الجديد"، العنصر المثالي للمجتمع المعولم - نتاج الاستنساخ البشري. كل هذا وجد تجسيدًا له في الولايات المتحدة الأميركية، وفي الليبرالية والأطلنطية.

هنا يطرح نفسه سؤال عميق لدى الكثيرين. وهل الحداثة جيّدة وإيجابية إلى هذه الدرجة طالما أنها تؤدي إلى مثل هكذا نتائج؟ وهل يكون التخلّي عن التقاليد وعن الدين أمرًا حسنًا إلى هذا الحد، عندئذٍ؟ وهل من الضروري أن يتخلى الإنسان عن جذوره وعن هويته العرقية، عن لغته وعن ثقافته؟ سوف يختار كثيرون التمسك بالتقاليد بمواجهة جورج بوش الابن وجنوده المدججين بالسلاح وهم يرقصون باستهزاء على أنغام موسيقى الراب فوق دباباتهم أمام أعين الأطفال العراقيين الذين قام الجنود للتو بقتل أهاليهم بدم بارد. وإذا كنا نرغب بأن نكون مبدئيين، كان يجب علينا ونحن نرفض ونستنكر دكتاتورية الولايات المتحدة الأميركية على العالم، أن نعيد النظر في موقفنا من "الحداثة" بصورة عامة، وهذا يعني بالعصر الحديث تاليًا، وبطروحاته النظرية والفلسفية تجاه العالم. ما نملكه اليوم بين أيدينا لا يمت بصلة لتشويه التقدم، بل إنه نتيجة مباشرة ومنطقية له.

ف. تيموشينكو: إلّا أنه من الصعب التخلّي عن التقاليد الدولتية أو الدولانية. ذلك أنَّ الدولة كانت على الدوام القيمة الأعلى للتنظيم الذاتي للمجتمع البشري. واليوم توجد دول هائلة وكبيرة جدًّا لن ترضى بهيمنة بلد واحد مهما كان جبّارًا.

أ. دوغين: تمثِّل الولايات المتحدة الأميركية رمزًا وراية للتطور العالمي بلا أدنى جدال، وهي لا تعتبر دولة محظوظة أو شعبًا حاذقًا وحسب، وإنما تجسّد ذروة التنمية والازدهار في العالم المعاصر، وأساس "المليار الذهبي". بيدَ أنّ أغلبية سكان الكرة الأرضية ما زالت تعيش وفق قيم تقليدية. إنّ كلًّا من الحضارة الهندوسية والإسلامية، والسلافية، والصينية والأوراسية ترفض العمل في خدمة المشروع الأميركي، بل إنَّ العالم بمجمله على العموم غير مستعد لأن يقوم بتحويل طاقاته التاريخية في مصلحة منظومة "الحداثة المتطرفة" ("العصرنة المفرطة") التي تجسِّدها الولايات المتحدة الأميركية و"نظامها العالمي الجديد".

وحتى إنّ المسألة لا تتعلق بمن سيبقى خارج السفينة، ومن سيدخل إلى "المليار الذهبي". بمجرّد أن نبدأ التفكير في مثل هذه المقولات، سوف نسقط في الفخ المفاهيمي. ذلك أنّ معايير الجودة المادية للحياة والنجاح والازدهار الاقتصادي وغير ذلك، مفروضة علينا سلفًا من قبل مجتمع "المليار الذهبي"، وإنّ هذه المعايير تنطوي على المعنى الأخلاقي الإيجابي لها بصورة غير واضحة. وهكذا، بينما نناقش قضايا كما لو أنها تقنية وبراغماتية، نكون ضحية التأثير الشبيه بالتنويم المغناطيسي للمعالجة الأيديولوجية.

ففي المجتمع التقليدي لا يقبل "الفقراء" على الدوام أن يبقوا فقراء، ولكنهم لا يثمّنون الثروة باعتبارها معيارًا أدبيًا أو أخلاقيًا مطلقًا، وهم قادرون على الاختيار ما بين الثروة والشرف، ما بين الثراء والوفاء أو الصدق، ما بين الثروة والكرامة. أما في المجتمع الليبرالي - الرأسمالي "الفقر هو عيب ونقيصة" بينما "الثراء هو قداسة"؛ وهذا ينبع من "الأخلاق البروتستانتية" كما سبق وبرهن ماكس فيبر على ذلك. وهذه الأخلاق هي التي تقوم في أساس "المليار الذهبي".

بالتالي، إنَّ المجتمع الذي يتفق مع ذلك من بين المجتمعات التقليدية يتحوَّل إلى "عميل النفوذ" بالنسبة إلى الليبرالية والعولمة. بيدَ أن الأغلبية الساحقة من البشرية غير مستعدة لأداء مثل هكذا دور. ولهذا كانت لنا ردّة فعل قوية، ومن قبل الاتحاد الأوروبي أيضًا، تجاه ما حدث في العراق. كانت الحرب على العراق بمثابة هجوم نهائي للحداثة المتطرفة وللمعاصرة المفرطة ضد بقايا التقاليد. لا يشكِّل الإسلام ولا الأصولية تحديًّا أو تهديدًا للولايات المتحدة الأميركية، بل إنَّ البشرية التقليدية بأكملها غير موافقة مع ذلك النهج الذي تسلكه الولايات المتحدة الأميركية، أو في الأقل، مع الوتيرة التي تسير بها.

ف. تيموشينكو: لعلّ الأصح أن نقول: ليس الإسلام هو الذي يشكِّل تحدّيًا للولايات المتحدة الأميركية، وإنما العكس.

أ. دوغين: وهذا ما أنا أؤكده. لم يكن ثمة إسلاموية أصولية في العراق. وقد توجّه صدام حسين بخطاب إلى جميع حلفائه، بمن في ذلك المسلمون، رافعًا شعارات التصدي للولايات المتحدة الأميركية ومحاربتها، لكنه لم يحظَ بالدعم.

وقد أصبح الوضع اليوم أكثر تعقيدًا وذلك بسبب عدم قيام الرئيس جورج بوش الابن بالتمييز بين الأجواء في داخل المجتمع الأميركي، حيث يوجد الكثير من الداعمين لموقفه، وبين الأحداث السياسية الخارجية في العالم. إنه رئيس محلي وضيق الأفق جدًّا، وهو رجل عولمي من الصنف المحلي.

إن جورج بوش الابن واثق من أن فرض القيم الأميركية في جميع أنحاء العالم حقيقة واقعة لا مفرَّ منها. بحكم البلاهة العقلية التي يتميز بها أهالي تكساس، راح يطابق بين القيم الليبرالية الأميركية والقيم الإنسانية العامة من دون أن يكلِّف نفسه أن يبذل أدنى جهد وتفكير بذلك. وهو من حيث الجوهر على حق، كما أنّ أيّ شخص معولم يفكِّر بنفس هذه الطريقة، ولكنه من حيث الشكل كان يقوم بتنفيذ هذه السياسة بطريقة خرقاء وبغيضة، حيث إنه كان يقوم بفضح المغزى الرهيب لما يجري وكان ينزع ورقة التوت عن الحشمة العولمية، كاشفًا عن أنياب الهيمنة الأميركية في أبشع صورها وأكثرها وقاحة. إنها متلازمة "المسيانية الأميركية" المبالغ بها وحتى الساذجة إلى حدٍّ ما عند جورج بوش الابن.

لقد تصرّف بوش الابن في العراق كما كان سيتصرف ضد المعارضة الداخلية له، مثلًا، في حين أنَّ كلًّا من بيل كلينتون وألبرت غور كانا سيتصرفان بطريقة مغايرة، وكانا سيحصلان بطريقة خبيثة على دعم معين من الأمم المتحدة وهكذا دواليك. لم يكن جورج بوش الابن يشكِّل نقيضًا لبيل كلينتون وللديمقراطيين، إنه يفضح الجوهر الموحّد للسياسة العالمية الأميركية بطريقة مباشِرة وفظّة.

لم يكن بوش الابن قادرًا على إثارة أي مشاعر متعاطفة، ولكن يجب الاعتراف بأنه ساعد البشرية في الوقوف "على حقيقة الأمر"، لأنه كان ينزع الأقنعة وكان يشوِّه بشكل نشط صورة الليبرالية والأمركة والعولمة في أعين الشعوب، وهذا في حدِّ ذاته أمر جيّد. كان بوش الابن يجسِّد في ذاته الشر الأميركي بشكل واضح وصريح.

ف. تيموشينكو: لا توجد جهة قادرة على تحدّي القيادة الأميركية في العالم المعاصر؟

أ. دوغين: لا يمكن لأي جهة بمفردها أن تتحدّى الولايات المتحدة الأميركية اليوم. لا الصين لوحدها ولا أوروبا، ولا روسيا أو العالم الإسلامي على وجه الخصوص. وإذا ما أردنا أن نتصوّر عالمًا ثنائي القطب افتراضيًا على غرار ما كان في الماضي، فإننا لن نحصل عندئذ على أي نتيجة، إذ إنّ أميركا تستخدم التناقضات الإقليمية. سوف يكون ثمة نزاع بين الصين وكل من الهند وفيتنام، وسوف تتحارب أوروبا مع روسيا ومع العالم الإسلامي. إنه مبدأ قديم: فرّق تسُد. لا يمكن إيقاف أميركا إلا من طريق موقف متضامن وموحّد للبشرية جمعاء، حيث تطالب بقيام عالم متعدد الأقطاب. لا يمكن مواجهة الولايات المتحدة الأميركية سوى بشكل جماعي، وكل محاولات أخرى غير هذه لمحاربة أميركا سوف تُمنى بالفشل.
يجب على روسيا أن تصبح اليوم داعمًا فاعلًا ومواظبًا لعمليات العولمة الإقليمية. وأنا أرحِّب بتوحيد أوروبا، وخاصة فرنسا وألمانيا، وأعتقد أنه يجب إيلاء اهتمام أكبر لرابطة الدول المستقلة. لن يكون ثمة دول بكل بساطة بالمعنى القديم المتعارف عليه، لا في عالم أحادي القطب ولا في عالم متعدد الأقطاب. سوف تبقى بعض العناصر من الهيكلية الإدارية، ولكنه لن يكون ثمة وجود لإدارة الدولة الوطنية. لا يمكن محاربة الولايات المتحدة الأميركية إلّا من خلال تكتلات أو تحالفات حضارية. بهذه الطريقة فقط يمكن محاصرة طموحات الهيمنة لدى الولايات المتحدة الأميركية. للحضارة الأميركية الحق بالوجود وبالازدهار، وبالسعي لشغل مواقع رائدة وقيادية في العالم، ولكن بشرط أن يتم ذلك إلى جانب الحضارات الأخرى. لذلك تكمن المهمة اليوم في تقييد التوسع الأميركي حيث يبقى في إطار الفضاء الأطلسي والمحيط الهادئ، وحيث يتم إغلاق المنافذ على الولايات المتحدة الأميركية ضمن حدود المحيطات والعودة بها إلى عقيدة مونرو. وهذه ليست مهمة استراتيجية خاصة بنا، بل ومهمة كل من الصين وأوروبا والعالم الإسلامي.
ف. تيموشينكو: في حال انتصر المسار الأميركي للتطور العالمي وأصبح حاسمًا ومسيطرًا، هل ستنهار عندئذ منظومة الدول الوطنية والثقافات القومية واللغات القومية؟
أ. دوغين: أنت تعرف أن أميركا نشأت وقامت باعتبارها بلدًا خاليًا من أي ثقافات وطنية أو قومية، وهذه الأخيرة لم تجد تعبيرًا عنها في التشريعات والقوانين الأميركية. كما أنه تمّ بناء الولايات المتحدة الأميركية على أساس غياب الهوية الجمعية. وهذا منطق الليبرالية، ونتيجة طبيعية لتطور الفلسفة الأنكلوسكسونية الاسمانية، وللروح البروتستانتية الأنكلوسكسونية. هذه الاتجاهات هي التي صاغت فلسفة المعاصرة وبنية الحداثة. وبهذا المعنى لا يدرك الأميركيون حتى إنَّه يمكنهم تدمير شيء ما بعينه هنا. فهم يعتقدون صادقين بأنه في حال كان شخص ما يرفض منظومة القيم الخاصة بهم ومبادئهم على أنها خير عميم أعلى، فهذا يعني من وجهة نظرهم أنّ هذا الشخص يعاني من تخلّف عقلي وقصور في النمو. والأميركيون لا يقبلون البناء الآخر، البديل، على أنه أمر واقع موجود، وأنه يمكن مجادلته ويجب دحضه وانتقاده وهلم جرًا. بل إنهم بكلّ بساطة سوف يجرفون ذلك عن وجه الكرة الأرضية وسيفرضون مكانه ما هو قريب إليهم ومفهوم من قبلهم. لا يقف الأميركيون أمام خيار أخلاقي: هل توجد حاجة إلى قمع وتدمير الآخر والقضاء عليه. لا يوجد أمر آخر بالنسبة إليهم، لأنه لا يوجد على العموم، أمر خاص بهم. فهم يقولون: "نشر الحضارة"، و"تطوير" و"دمج في المجتمع الحديث"، و"إدخال

الديمقراطية»، "منح حرية الوصول إلى المعلومات". إنها عنصرية أميركية أنموذجية بامتياز. فالأميركيون يعتبرون أنفسهم بمنتهى الصدق والأمانة مثالًا يُحتذى وقمة التطور الذي بلغته البشرية. أما البشرية الباقية - فهي بكل بساطة أدنى من أميركا بكثير.

في ظل النظام العالمي القائم ينشأ تهديد وخطر لا على الثقافات واللغات الوطنية فضلًا عن الأديان والجماعات العرقية فحسب، بل أكثر ما يطاول الخطر بالدرجة الأولى الإنسان ذاته، فالإنسان من دون مواصفات خاصة به لا يعود إنسانًا. إن القاطن في العالم الأميركي الأحادي القطب المزمع بناؤه هو شخص محروم من اللاشعور، وهو بلا ثقافة ومن دون خصائص نفسية. إنه شخص غير طبيعي بل مصطنع أو جرى تخليقه. ومن هنا انطلقت فكرة استنساخ البشر، هذه الطريقة التقنية لإنشاء "بشر بلا مواصفات" (بحسب روبرت ميوزيل)، وتعتبر تلك الطريقة نتيجة منطقية لتطور الحداثة المتطرفة.

يصبح المخلوق المستنسخ هو المخلوق الحقيقي المحروم من الصفات ومن اللاشعور، من الضمير ومن أي جذور تاريخية. ولأنه منتج اصطناعي، فإنه يحصل على برنامج السلوك من الخارج بشكل كامل.

وهذه الفكرة ليست جديدة. كان جون لوك قد اعتبر أنَّ جوهر الإنسان ليس سوى "صفحة بيضاء أو ورقة نظيفة" (tabula rasa). بيدَ أنَّ الصفحة البيضاء (tabula rasa) للبشرية في حقيقة الأمر تمتلئ باستمرار بمحتوى عفوي خارج عن السيطرة باللغة وبالثقافة، بالمعارف وبالجينات. وسوف تقوم الهندسة الوراثية بقطع الصلة بينه وبين ثقافته، ومع مصفوفته الأنثروبولوجية الإنسانية. إنّ النظام الأميركي سيتطلب في القريب العاجل، طردًا مع انتشاره عالميًا، القيام بقفزة أنثروبولوجية، وسوف يصبح قدوم "الإنسان الجديد" أمرًا حتميًا. إنَّ الكائن المستنسخ هو "الإنسان الجديد" في العالم المعولم، والعنصر المثالي فيه.

تلوح من خلف كل ما هو أميركي من دمى وألاعيب وشتى الأجهزة التكنولوجية، وأفخاذ الدجاج الرخيصة التي يقوم العاملون في سلسلة مطاعم ماكدونالد بالتعامل معها بسرعة، والبث التلفزيوني المنتشر في جميع الأنحاء، والمقاتلين الذين يتم تصويرهم بطريقة تقنية رائعة، والثقافة الجماهيرية التي يتم إنتاجها بإسراف شديد، من خلف كل ذلك تلوح فكرة قدوم "الإنسان الاصطناعي"، "الآلة المثالية"، الكائن المستنسخ. كنت قد رأيتُ في مكان ما رسمًا كاريكاتوريًا ظريفًا: تم تصوير إنسان يحمل على كتفيه تلفزيونًا بدلًا من الرأس، وراح يتابع باهتمام بالغ ما يعرضون في تلفزيون آخر.

كثيرًا ما يتحدث العديد من الباحثين والمفكرين بصورة مباشرة عن النزاع بين التكنولوجيا والثقافة في المجتمع ما بعد الصناعي، كما فعل دانييل بِل. فقد راح يؤكد أنَّ الثقافة وفي حال أنها تحوّلت إلى مجرّد خزان لما هو غير عقلاني ولما هو تقليدي وروحاني، فإنها ستتحول إلى عائق أمام التطور الدينامي للتقنيات. بحسب بِل، ينشأ المجتمع التكنولوجي الحقيقي عندما يتم القضاء على الثقافة، الدينية والوطنية وحتى العلمانية، قضاء مبرمًا، وعندما تتعرض لنوع من "الإبادة والتطهير".

مع العلم أنَّ بِل لم يكن ينوي أو يخطط لكي يخيف أحدًا ما بمثل هكذا احتمال لتطور الأمور، بل كان يقول ذلك بنبرة هادئة وحصيفة جدًّا، على أنها حقيقة ثابتة. الثقافة تعرقلنا، ويجب علينا أن نُعقلنَ الحياة المجتمعية وأن نعمل على ترشيدها. يجب البدء من اللغات. إنَّ تنوع اللغات وتعددها

يخلق صعوبات أمام التواصل ويعيق النشاط الاقتصادي. تعالوا نلغِ اللغات، وليتكلم الجميع باللغة الإنكليزية فقط، كما يقترح أنصار العولمة...

ف. تيموشينكو: بيد أنّ أرسطو كان يقول: الوحدة في التنوع...

أ. دوغين: الوحدة في التنوع، يشكل اليوم شعارًا ثوريًا بالنسبة إلى أنصار عالم متعدد الأقطاب. إنه شعار معاد ومضاد بقوة للطرح الأميركي والعولمي، مثله مثل أرسطو نفسه الذي وضعه الليبرالي كارل بوبِّر منذ زمن طويل في خانة "أعداء المجتمع المفتوح". يقف أرسطو بالنسبة إلى أنصار العولمة إلى جانب كل من بن لادن وصدام حسين.

يجب على البشرية أن تدافع عن نفسها بوجه النظام العالمي الجديد وأفراده المستنسخين. بيدَ أنّ الكثيرين من معاصرينا باتوا اليوم، للأسف، "بروتوكلونات". لقد فرضوا على البشرية باعتبارها أنموذجًا على الوحدة في التنوع تحديًا كبيرًا. إن الأنموذج الأميركي هو رتابة في الوحدة، مجرد توحيد ونسخة رسمية موحدة في الإدارة لجزيئات مستقلة ومنفردة، وللناس الذين دُفِع بهم إلى مرحلة مستوى الذرّات. وهذه هي وحدة الشبيه أو وحدة الواحد.

ف. تيموشينكو: كيف يمكن لروسيا أن تجد مكانا مناسبًا لها في عالم متعدد الأقطاب أو أحادي القطب؟ فمن المعروف كلاسيكيًا أنّ المجتمع لا يمكنه أن ينظِّم ذاته إلّا في إطار الدولة، وحيث تحصل الثقافة على التطور.

أ. دوغين: لا يجوز النظر إلى روسيا خارج عالم متعدد الأقطاب أو أحادي القطب، لأن كلّ شيء بات اليوم مترابطًا بصورة متبادلة وبشكل وثيق. لا يمكن لروسيا اليوم أن تتابع سيرها في النهج نفسه والطريق نفسها كما هي تسير اليوم. يجب عليها أن تقوم بالاختيار في نقطة التشعب الحالية؛ أن تختار هذا المسار أو ذاك، ولكنها ملزمة بأن تختار. إما أن نقبل المشروع الأميركي ونظام العولمة أحادية القطب، وبالتالي أن نختفي إلى الأبد كدولة وطنية، وثقافة خاصة، وأن نصبح كوكبة من الجماعات العرقية والطوائف والأديان، أو أن نجد لأنفسنا مكانًا في عالم متعدد الأقطاب كقطب سيادي إلى جانب الأقطاب السيادية الأخرى. ثمة مكان لروسيا في عالم متعدد الأقطاب، وهناك درجة معينة من الحرية، كما أنها توجد فرصة للدفاع عن خيارها وللتمسك به، لكن روسيا مطالبة بأن تصبح أكبر مما هي عليه في حدِّ ذاتها، أن تصبح ما فوق روسيا، روسيا الأوراسية ونواة للإمبراطورية الأوراسية.

إن العالم متعدد الأقطاب هو شرط ضروري لوجود ولتطور روسيا. أما العالم أحادي القطب لا مكان لروسيا فيه (وهذا ما أعلنه بكل وضوح زبيغنيو بريجينسكي - أشهر المنظّرين والمروّجين لعالم أحادي القطب). سوف يكون من المفيد والأكثر جدوى اقتصاديًا، حسب وجهة نظره، أن تختفي روسيا من الوجود نهائيًا ككيان واحد موحد.

إن النظام متعدد الأقطاب ليس سؤالًا وحسب، بل إنه جواب أيضًا. ويعتبر الدفاع عن مثل هكذا عالم أكبر مهمة تقع على عاتق روسيا. ويجب أن يتم تكريس كل ما يلزم من أجل حلِّ هذه المسألة ومن أجل تحقيق تلك المهمة: من طاقات، وأيديولوجيا، وهيكلية السياسة الخارجية والداخلية بالإجمال، إضافةً للاستراتيجية الاجتماعية والاقتصاد والعلاقات مع الشركاء لناحية تقديم موارد الطاقة لهم وما إلى ذلك. إنّ عالمًا متعدد الأقطاب هو أساس الاستراتيجية في مجال السياسة الخارجية والداخلية للتنمية في روسيا. وفي حال أننا قمنا بهذا الاختيار، سوف نقع في

سياق معين تلقائيًا. أما إذا وافقنا على عالم أحادي القطب، فسوف نقع في سياق آخر. وإذا ما قررنا تأجيل الاختيار، فإننا لن نقع في أيٍّ من السياقين الاثنين، كما هو حاصل الآن. نحن لا نستطيع أن نعمل على حلّ أي معضلة ملحة في داخل روسيا، لا لناحية إصلاح نظام الحكم والإدارة، ولا في ميدان الاقتصاد والخدمات، ولا في خصخصة شركة الطاقة الروسية(32)، وذلك قبل أن نحدّد موقفنا بخصوص نقطة التشعب التي تحدثنا عنها. كل شيء يتعلق بهذا الاختيار: إذا ما سيقوم تحالف مع أوروبا، ومع الصين، مع الولايات المتحدة الأميركية أو مع اليابان؛ وهل يجب علينا تطوير قدراتنا العسكرية أم يجب علينا التخلص منها بشكل نهائي وكامل، وفي حال كان يجب تطوير قواتنا المسلحة، فأي أصناف منها؛ علام يجب علينا أن نركِّز في تطوير النظام الحزبي السياسي وما هو ثانوي وإلى آخره.
يعتمد كلٌّ ذلك بصورة مباشرة على الاختيار المبدئي. وبعد أن نحّل هذه المسألة بهذا الشكل أو ذاك، سوف نحصل على تلك الشروط الحدّية التي سيكون علينا أن نعمل بها وأن نعيش عليها، على مدى عقود كثيرة، وقد يكون لقرون.
لن يكون ثمة أي وجود لروسيا بكلِّ بساطة في عالم أحادي القطب، إلّا أنه وبالرغم من ذلك يوجد أشخاص في الدائرة المحيطة بالرئيس وضمن النخب الروسية يواصلون إصرارهم على ضرورة التقارب مع الولايات المتحدة الأميركية. هؤلاء هم عملاء النفوذ الذين يمثّلون "حزب المستنسخين".
في حين أنَّ اختيار عالم متعدد الأقطاب باعتباره مسارًا للتطور العالمي سوف يقود إلى ضرورة الذهاب نحو التكامل في الفضاء ما بعد السوفياتي بغض النظر عن أي تكاليف. وعندئذ سيكون النقاش الذي بدأت تجريه روسيا من موقع القوة تارة مع جورجيا وتارة مع أوكرانيا، غير مقبول ومرفوضًا بشكل قاطع. إنَّ روسيا هي أكبر المستفيدين من نشوء عالم متعدد الأقطاب ويجب عليها أن توضِح بطريقة سلمية وبأسلوب طيب ونية حسنة للبلدان الأخرى الفتية في رابطة الدول المستقلة، أنها هي الأخرى لن يكون لها مكان في عالم أحادي القطب. لذلك يمكننا أن ننجو معًا فقط، ولكن قبل أن نشرح أيَّ شيءٍ للآخرين، يجب علينا أن نفهم نحن بالذات ما هو مطلوب منا.
ف. تيموشينكو: بيدَ أنَّ الجماعات العرقية سوف تذوب ويتم تمثّلها وابتلاعها بسرعة ما لم يكن لديها دول خاصة بها...
أ. دوغين: تعيش الجماعات العرقية ضمن الإمبراطوريات منذ قرون وآلاف السنين، وكأمثلة على ذلك - الإمبراطورية القيصرية ثم السوفياتية. وفي فرنسا كان يعيش قبل ثلاثمئة سنة حوالى 120 قومية وجماعة عرقية، أما اليوم فلم يبقَ أي أثر لتلك المجموعات الإثنية. في حين أنّ عددًا كبيرًا من الجماعات العرقية يعيش في روسيا منذ آلاف السنين. هذه السياسة القومية "للفضاءات الكبيرة" تعتبر ميزة للإمبراطورية.
على سبيل المثال، يجدر بالأوكرانيين أن يدركوا أن عملية التكامل مع روسيا ليست رَوْسنة ولا فقدانًا للقيم القومية، بل على العكس. إنها الفرصة الوحيدة الممكنة للمحافظة على أوكرانيا كمجموعة دينية وإثنو- ثقافية نوعية موحدة، وكشعب واحد وفضاء موحّد. هذا أمر يصعب شرحه وتوضيحه ولكن لا بد من القيام بذلك.

ف. تيموشينكو: لطالما كان السلاح النووي، تقليديًا، ضمانة للوضع الدولي القائم وبالتالي ضمانة للسلام في العالم.

أ. دوغين: يمكن للسلاح النووي أن يحافظ على السلام العالمي ولكن ليس كسلاح في حدِّ ذاته. فالسلاح النووي مجرّد أداة ومجرّد استمرار للسياسة. أمّا جوهر الحرب فيبقى ثابتًا لا يتزعزع، كما صاغه كلاوزفيتز - "الحرب هي استمرار للسياسة". وقد ظهر السلاح النووي باعتباره استمرارًا "للحرب الباردة" وهو ما زال يشكِّل استمرارًا لسياسة تلك المرحلة. والسلاح النووي ما زال إلى اليوم يمثّل عطالة للسياسة التي كانت سائدة في العالم الثنائي القطب والذي انهار.

اليوم، وفي حال أننا وافقنا على عالم أحادي القطب، سوف ينحصر امتلاك السلاح النووي بالولايات المتحدة الأميركية، وسوف يتم تدمير الصواريخ والأسلحة النووية الأخرى تحت شعار المساعدة الإنسانية - على أنغام الموسيقى المرحة لبوريس مويسييف[33] كمكافأة وذلك لقاء التدمير الذاتي أو الانتحار. سيكون السلاح النووي عندئذ استمرارًا للسياسة في عالم أحادي القطب، بينما نحن نتحدث في حقيقة الأمر عن حيازة متعددة للسلاح النووي. سوف يكون السلاح النووي العالمي بمواجهة القدرات النووية للولايات المتحدة الأميركية.

وبالتالي، يجب على روسيا ألّا تحافظ على قدراتها النووية فحسب، بل وأن تعزّز هذه القدرات. يجب على روسيا أن تنخرط في عملية انتشار السلاح النووي في بلدان أوراسية أخرى. يجب أن تنقل التكنولوجيا النووية إلى كل من إيران والهند والعالم العربي، وإلى أوروبا أيضًا. إنّ التعددية في حيازة السلاح النووي هي الأساس في ضمان أمننا القومي، وعندئذ سوف يمتلك السلاح النووي عدد من الدول الكبرى أو التكتلات الحضارية - "فضاءات كبيرة"، وهذا سيجعلها تبني سياسة خارجية وداخلية مستلقة وخاصة بها، وهذا بدوره سيشكِّل رادعًا لأي نوايا عدوانية من قبل الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول التي تمتلك أسلحة نووية بقدراتها الذاتية. أوروبا نووية وآسيا نووية، إلى جانب الصين النووية ويابان حرّة وتمتلك سلاحًا نوويًا - هذا ما سوف يشكل ضمانة للسياسة النووية الجديدة ونواة لمنظومة الأمن في عالم متعدد الأقطاب. يمثّل السلاح النووي استمرارًا لمنظومة القيم ولنظامنا السياسي. سوف ندافع عن قيمنا الروحية والمقدّسة بالسلاح النووي أو بأسلحة من الجيل الجديد. وسوف يكون عبدًا كلُّ مَن لا يولي اهتمامًا لأمن بلاده النووي ولا ينفق ما يلزم من طاقات ومن موارد من أجل تعزيزها في لحظة تاريخية حرجة. يجب علينا أن نُحسِن الدفاع عن أنفسنا. ويجب عليك أن تستعدَّ للحرب، إذا كنتَ تنشد السلم.

ف. تيموشينكو: إلّا أنَّ التفكير الجديد عند غورباتشوف يركِّز تحديدًا على استحالة حل المشاكل السياسية بواسطة السلاح النووي.

أ. دوغين: غورباتشوف، خائن ومرتد، وقد قام بتدمير دولة عظيمة. لقد أدت تصريحاته غير المسؤولة وأفعاله الإجرامية إلى جعل العالم بأكمله تحت نعال الدكتاتورية الأميركية. غورباتشوف شخصية بارزة مضادة بجميع الأحوال، وهو شخص نذل يجلب الخزي والعار.

ف. تيموشينكو: يجب على روسيا ألا تنخرط في العمليات العولمية، وإنما أن تنضم إلى أعداء ومناهضي العولمة؟

أ. دوغين: يجري من حولنا اقتسام العالم. يجدر بنا أن نكون ذاتًا مشاركة وليس موضوعًا للسياسة الدولية، وإلّا فإنهم سيفرضون علينا، عاجلًا أو آجلًا، شروطًا لا يمكننا الموافقة عليها على الإطلاق. يجب على روسيا أن تشارك في عمليات العولمة. ولكن هذا ممكن في إطار عالم متعدد الأقطاب فقط. والعالم متعدد الأقطاب أيضًا يفترض العولمة، ولكنها عولمة إقليمية بالنسبة إلينا، كأن تكون على مستوى بلدان رابطة الدول المستقلة، على سبيل المثال. أكرّر، لن يكون ثمة وجود لروسيا أو لأوكرانيا أو لبيلاروسيا بشكل منفرد في عالم متعدد الأقطاب. ففي عالم متعدد الأقطاب يوجد الاتحاد الأوراسي وأوروبا الموحّدة، وآسيا الموحّدة وهكذا دواليك. التغيرات في خارطة العالم حتمية. تغيرات وحشية ومؤلمة، قاسية وصارمة، حاسمة وكارثية. أشدِّد: إنها حتمية. يجب على روسيا أن تختار هذا الأنموذج أو ذاك. ففي عالم متعدد الأقطاب سوف ننجح في المحافظة على صيرورتنا التاريخية وعلى الهوية في صيغتها الأوراسية الجديدة؛ في حين أنّ مصيرنا في عالم أحادي القطب سوف يكون محكومًا بالإبادة وبالزوال عن الخريطة الجيوسياسية.

ف. تيموشينكو: ما هو مقدار الوقت الاجتماعي الذي سيستغرقه حدوث تلك التغيرات التي تحدّثت عنها في العالم؟

أ. دوغين: إن الدورات الجيوسياسية طويلة جدًّا. وقد تم رصدها على مدى مئات السنين. ما يمكن أن أراه كباحث جيوسياسي كما لو أنه حدث يوم أمس، قد يبدو بالنسبة إلى كثيرين كما لو أنه جرى منذ زمن قديم جدًّا. بيدَ أنّ البشرية اليوم لا تمتلك احتياطيًا كبيرًا من الوقت الجيوسياسي الذي يمكنه أن يستمر لعقد أو لعقدَين من الزمن. فالأحداث التي تحدثنا عنها تجري الآن أمام أعيننا مباشرة. إننا نراها ونلمسها على جلدنا نحن بالذات. إن مفهوم "اليوم" أو "الأمس" من وجهة نظر الجغرافيا السياسية لا قيمة له نهائيًا. متى حدث تحطيم العالم الثنائي القطب؟ في عام 1989 مع انهيار جدار برلين، أم في عام 1991 مع انهيار الاتحاد السوفياتي أم في عام 2003 بعد غزو العراق؟ وعندئذ، وبعد ذلك، وثم بعد ذلك...

من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، ذلك هو حدث واحد فقط، مجرّد لحظة تاريخية واحدة. لم يعد يوجد لدينا المزيد من الوقت كاحتياطي، نهائيًا. كلما قمنا بتأجيل الحل للمسألة العالمية، كان وضعنا أسوأ. لقد حان وقت الاختيار.

(32) شركة مساهمة روسية تسيطر على 95 في المئة من كمية الطاقة التي يتم إنتاجها في البلاد. قامت الدولة بوضع يدها على الشركة في عام 2008 وتحولت إلى مجموعة من الشركات الحكومية. (المترجم)

(33) مطرب وملحن روسي من أصول بيلاروسية، عرف بأغانيه الهابطة. (المترجم)

الملحق (3): عصور قروسطية جديدة؟

حوار صحفي أجراه أ. دوغين مع بوابة المعلومات والتحليل (OPEC.RU). في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

س: ألكسندر غيليبيفيتش، لا يمكن ألّا تثير القلق تلك الأحداث التي شهدتها فرنسا مؤخرًا، وقد بدأت المشكلة تنتشر في البلدان المجاورة لفرنسا، ويصبح القلق أكبر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنَّ البنية الاجتماعية العرقية القائمة في فرنسا موجودة في روسيا أيضًا. ما هو رأيك بالمشاكل التي شهدتها أوروبا، وهل يمكن تلك الأحداث أن تتكرر على الأراضي الروسية؟

أ. دوغين: ثمة جوانب عديدة للمشاكل في أوروبا.

أولًا، ثمة تصوّر ليبرالي شامل وشرير بشأن الإنسان كفرد. تكمن المعضلة الرئيسة لأوروبا في الأنثروبولوجيا السياسية التي تساوي بين الإنسان والفرد وتنظر إلى الإنسان من منظور لوك على أنه ورقة بيضاء يمكن أن ينقل إليها كلّ شيء بواسطة التربية الاجتماعية. وهذا ينطوي على إنكار كامل للهوية الإثنية والدينية والثقافية والعرقية وغير ذلك من أنواع الهويات التي يتم اعتبارها أمرًا ثانويًا. وبالتالي، تصبح الأنثروبولوجيا السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه بنية المجتمع، ومن هذا المنطلق يتم اعتماد المفهوم الرئيس "مواطن"، الذي يمثِّل تعبيرًا سياسيًا عن تلك الأنثروبولوجيا.

المواطن هو فرد يحصل على عدد من الأوراق والثبوتيات التي تسمح له بالعيش في هذا البلد أو ذاك، في هذا المجتمع أو ذاك. هذا التصور بشأن المواطن أو بشأن المجتمع الأهلي، هذا المفهوم الأنثروبولوجي القائم على المذهب الفردي، سوف يصاب بخلل بنيوي عاجلًا أو آجلًا.

وقد بدأ يعاني من مثل ذلك الخلل في الفترة الحالية. هذا ما يجري بالضبط في فرنسا ويتكرر حدوثه في بلدان أوروبية أخرى. إنها تعاليم كاذبة بالمطلق وهي لن تحمل أيَّ شيءٍ جيّد، وها هي تعبّر الآن بمنتهى الوضوح عن فشلها وعن عدم جدواها. طبقًا لذلك الأنموذج من الأنثروبولوجيا السياسية، يمكن لأي شخص يدخل إلى المجتمع الغربي أن يصبح عنصرًا عاديًا فيه، وذلك بغض النظر عن لون بشرته وعن ثقافته ولغته، وأنه سوف يصبح مثله مثل جميع الأفراد الآخرين في ذلك المجتمع. والقاعدة التشريعية برمّتها في البلدان الأوروبية ترتبط مع هذه الأنثروبولوجيا السياسية. أي إنّ كافة الادعاءات بحق الفرد توجّه له كمواطن، وعلى أنه شخصية مذرّاة لا على التعيين وبمعزل عمّا يمثّله هذا المواطن، وما هي ديانته، وإلى أي عرق ينتمي. والتصوّر الفرنسي عن الانتماء الوطني هو تصوّر عن المواطنة. فالشخص الأفريقي والعربي والروسي، وأي شخص آخر - جميعهم سوف يكونون "فرنسيين"، أي إن جنسيتهم[34] سوف تكون فرنسية[35] في جواز السفر الخاص بكلٍّ منهم وعلى أرض الواقع. هذا هو التصور عن الأنثروبولوجيا السياسية.

بيدَ أنَّ ذلك ينطبق على المجتمع الغربي فقط. أما بالنسبة إلى المجتمع "غير الغربي" - ليكن بالنسبة إلى الإنسان الشرقي، على سبيل المثال، فإنَّ الأمر يبدو على نحو آخر مغاير. فمن الناحية النظرية نستنتج أن ممثلي العالم العربي أو الأفريقي أو الصيني أو الياباني، يصبحون

مواطنين فرنسيين، "فرنسيين" من وجهة نظر حقوقية، إذا ما وقعوا في بيئة وظروف أوروبية، أي أنهم يصبحون فرنسيين لا غبار عليهم، فرنسيين بلا أدنى شك أو جدال، حيث إنه لا يمكن تمييزهم من الفرنسيين الآخرين الذين يعيشون في فرنسا منذ قرون طويلة. بمعنى أنه لا يوجد أدنى اختلاف قانوني مهما كان شكليًا في ما بينهم، تلك هي الطريقة التي يتم بناء المجتمع الغربي على أساسها. لكنهم لن يكونوا "فرنسيين" على الإطلاق بالمعنى الثقافي والتاريخي والسيكولوجي، ومن الناحية العقلية، بل سوف يبقون كما كانوا مسلمين أو أفارقة، أو صينيين وغير ذلك. وهم يعيشون وفق قوانين الهوية الثقافية الخاصة بهم، وليس بحسب قوانين المجتمع الأوروبي الأهلي بصورة عامة، وذلك لأنَّ الهوية الثقافية والدينية أكثر جدّية بكثير وتأسيسية أكثر وأعمق من معايير وشيفرات المجتمع المدني. بدأ التشريع الأوروبي القائم على إنكار تلك الهوية الثقافية بالانهيار، وهو يتعرض للتأكّل والانحلال من جذوره بسبب تراكم كتلة حرجة من المهاجرين من بلدان أخرى، أولئك المهاجرين الذين لم ينجحوا في عملية الاندماج في المجتمع الأوروبي على الإطلاق أو أنهم اندمجوا بشكل سطحي فقط. وهم إذ يحتفظون بالهوية الثقافية الخاصة بهم، يصبحون خارجين عن السيطرة في مثل هذه الحالة. كما أنهم ينشئون جيوبًا لها كينونة أصيلة ومتميزة، قادرة على التنكّر بكل سهولة لكافة الدوافع الاجتماعية غير الشكلية التي تعبّر عن تجربة الفرنسيين الأصليين. إذ إنه توجد على الدوام عناصر تاريخية، غير شكلية، من القانون والمبادئ العامة والأعراف إلى جانب المطالب الشكلية. والفرنسيون الأصلاء الحقيقيون، إضافةً إلى الأنموذج الاجتماعي الذي تمّ توصيفه وتوضيحه في القوانين الرسمية، يحملون في أنفسهم جانبًا غير رسمي هو أوسع بكثير. في حين أنَّ العرب لا يحملون مثل هذا الجزء غير الرسمي نهائيًا، وذلك لأنّ تجربتهم التاريخية ولأن منطلقاتهم العامة مختلفة تمامًا. وهكذا، عندما تبلغ الكتلة الحرجة للعناصر من ذوي الثقافة الغريبة ذروة معينة، يحدث مثل ذلك الخلل في المنظومة ككل.

إنَّ ما يحدث في أوروبا اليوم هو تعثّر وفشل أساسي للأنثروبولوجيا السياسية الأوروبية بمجملها. هذه هي نهايتها. ولن يكون ممكنًا الخروج من هذه اللحظة من طريق قمع أصوات العرب الهائجين أو محاولة استرضائهم بعد أن خرجوا عن السيطرة. ما نشأ هو عبارة عن خلل على مستوى الصيغة أو الأنموذج. وقد حدث عندنا الشيء نفسه في نهاية الثمانينيات - أوائل التسعينيات (من القرن الفائت)، في نهاية السلطة السوفياتية، حيث أصبح واضحًا بصورة مفاجئة أن الأنموذج السوفياتي لم يعد صالحًا، وأنه بات غير فاعل ونقطة على السطر. كان بالإمكان ترقيعه أو محاولة المحافظة عليه، ولكن نهايته أصبحت أمرًا حتميًا في الإطار العام. وهذا ما يحصل أمام أعيننا تمامًا في أوروبا الحالية، حيث بدأت تقترب نهاية الأنثروبولوجيا السياسية في أوروبا الغربية. وقد بدأت تتكشف من جديد تلك العوامل التي كانت مستترة في العمق ومنذ زمن طويل. إذ راح يطفو على السطح ما كان يُعتقَد أنه تمّ التغلب عليه وتجاوزه، وأنه بات بائدًا ومقضيًا عليه عند فجر العصر الحديث، وتحديدًا عامل العرق وعامل الثقافة وعامل الدين. ففي فرنسا العلمانية لا يمكن للعرق أو للدين أن يعيشا إلّا كتفضيل وخيار فردي للمواطن، من دون أي بُعد جماعي أو اجتماعي. فالدين غير موجود باعتباره ظاهرة اجتماعية أو هوية جماعية،

بل إنّ التاريخ الفرنسي خلال القرون الأخيرة بالكامل هو عبارة عن تجسيد لانتصار "العلمانية" [(36)].

وإذ بفرنسا تعود إلى تلك الحالة التي سبق للفرنسيين أن تجاوزوها وتغلّبوا عليها، حالة سبق وبصقوا عليها وباتت بالنسبة إليهم أمرًا منسيًا، أي إلى الهوية الدينية، ولكن ليس بسبب اندفاع وزخم الديانة الخاصة بهم، سواء أكانت كاثوليكية أم بروتستانتية، وإنما بسبب وجود الهجرة الإسلامية. بدأ ذلك من منع البنات المسلمات من ارتداء الحجاب في المدارس. وقد أدرك الفرنسيون من خلال تلك الفضيحة أن ثمة أمرًا فظيعًا ورهيبًا يحدث داخل الأنموذج الخاص بهم، لأنّ عددًا هائلًا من مواطنيهم على استعداد لأن يرسلوا إلى الشيطان كل من الذهنية المجتمعية، والأشكال الثقافية والمعايير العلمانية للفرنسيين الأصليين وليسوا مستعدين للتمسك بها والمحافظة عليها.

بدأت الأنثروبولوجيا السياسية في أوروبا العلمانية تتصدّع وتنهار، ويمكن القول بصورة عامة إن تلك هي نهايتها. بناءً على ذلك، بات من الضروري لأوروبا أن تنتقل إلى أشكال وصيغ جديدة، إلى علم أنثروبولوجي جديد، من دون أن يكون معروفًا أو واضحًا بعدُ إلى أي نوع من الأنثروبولوجيا، لأنَّ الهوية الأوروبية تمَّ صقلها خلال العقود الأخيرة، ولا سيما خلال آخر نصف قرن، من خلال انتقاد الأشكال الأخرى للأنثروبولوجيا السياسية عند الآخرين على وجه خاص، وبشكل محدّد انتقاد الهوية العرقية التي ساووا بينها وبين التجربة المؤلمة والمحزنة للقومية الاشتراكية (النازية). والآن يتم تقديم تلك الهوية العرقية لأوروبا ولكن ليس على أساس قومي، وإنما على أساس نمط السلوك عند المهاجرين الذين لم يأخذوا في الحسبان تجربة "اجتثاث النازية"، تلك التجربة التي لم يمرّوا بها وتُعتبر ظاهرة غريبة بالنسبة إليهم. يمكن المهاجرين بالتحديد، في حقيقة الأمر، أن يتهموا الدول الأوروبية بـ "التطرف القومي أو بالنازية"، وذلك على الرغم من أنَّ تلك الدول تنام وتحلم بأن تتخلّص من آخر العناصر التي تشبه، ولو بصورة بعيدة، التطرف القومي المتأصل الخاص فيها، أي النازية الأوروبية التي أصبحت عارًا بالكامل وذات سمعة سيئة ومدانة في أوروبا. وها هي أوروبا الآن تصطدم بالتطرف القومي عند المهاجرين؛ تطرف لا يمكن "انتزاعه وتفكيكه" تلقائيًا من خلال التركيز على التجربة الهتلرية. وهنا بالضبط ينشأ فشل الأنموذج الأوروبي وانهياره التام.

بعبارة أخرى، أعتقد أنّ نهاية أوروبا التي نعرفها على مدى بضعة قرون ماضية، باتت وشيكة. ويجري النقاش الآن حول أوروبا الجديدة التي سوف تظهر وما إذا كانت ستكون قائمة أصلًا. سوف يحدث ما هو عظيم ولا يصدّق على مرأى منا تمامًا. فقد تمّ توجيه الضربة إلى قلب المنظومة تمامًا، كما حدث في حينه مع الاتحاد السوفياتي، حيث وُجِّهت الضربة إلى الحزب الشيوعي الذي راح أعضاؤه يحرقون بطاقاتهم الحزبية بسبب الهلع الذي سيطر عليهم. بالطريقة نفسها تمامًا، وُجِّهت الضربة اليوم إلى أساس الوعي الذاتي الأوروبي، وهو يشكّل قدس الأقداس بالنسبة إلى الهوية الأوروبية، وإذ به يكشف فجأة أنه عنصر غير معافى وسقيم، وأنه يحتضر. إنَّ أوروبا اليوم في حالة موت سريري.

هذه هي الإشارة الأخيرة بالنسبة إلينا. الحمد لله أننا لا نشبه دولة أوروبية مثل فرنسا أو ألمانيا. ولذلك يُعتبَر تخلّفنا اليوم عن أوروبا ميزة وورقة رابحة بالنسبة إلينا. لا شك في أنه إذا ما

مضينا في طريق أوروبا، فسوف نصل بأسرع وقت إلى حالة شبيهة. ولكن لبّ القضية هو أنّ الوقت لم يفت بالنسبة إلى روسيا لكي تستخلص الدرس اللازم والمناسب من التجربة الأوروبية. يجب علينا أن "نبصق" على الغرب وأن نعلن: "يا لها من سعادة وحسن حظ لأننا لم نقم ببضع خطوات في هذا الاتجاه نفسه". يجب أن ننسى الكابوس الرهيب الذي يدعى "حضارة غربية"، و"عولمة"، و"الصواب السياسي أو الصلاحية السياسية"، وبشأن "الليبرالية" و"حقوق الإنسان". يتعين علينا أن ننسى مجمل هذا الهراء والهذيان المرعب. يجب أن نبني دولتنا الروسية وأن نعظِّم هويتنا القومية وأن نتحمّس لها، ولكن ليس بهدف دفع الشباب إلى مسيرات فاشية، بل يجب أن ننهض بالبلاد بأسرها، وأن نرفع من شأن الأمة بالكامل بهدف تعزيز هويتنا الخاصة، العرقية والإثنوثقافية على وجه السرعة وعلى الفور، الهوية الأرثوذكسية والهوية الوطنية الروسية، في حال أننا كنا نريد أن نصون أنفسنا من التأكُّل والتفسخ. يجب علينا أن نعتمد معايير السلامة والوقاية الإثنوثقافية فورًا، وانطلاقًا من تجربة أوروبا على وجه التحديد، لأن تجربة أوروبا هي النهاية لأوروبا.
سوف يتم إطفاء كل ذلك، وسوف يتوقف عاجلًا أو آجلًا، إلّا أن ذلك بالنسبة إلى الخبراء في علوم السياسة وبالنسبة إلى الناس الذين يفهمون في مسائل الفلسفة السياسية، هذا بمجمله مجرّد إشارة لا يمكنهم ارتكاب الخطأ بشأنها. لقد عاصرنا أزمة النظام السوفياتي، وكل مَن كان يتمتع بمحاكمة عقلية سليمة لا بدَّ من أنه يتذكّر كيف جرى ذلك، إنها تجربة رهيبة ولا تُقدَّر بثمن من تجارب سقوط الحضارة. وما يحدث اليوم في أوروبا هو أيضًا سقوط حضارة. ولذلك يجب علينا فورًا أن ندير ظهرنا إلى الغرب وأن "نبصق" عليه بصورة جدية إلى أبعد حد، وأن نطرد إلى ضواحي باريس بقايا أولئك الموالين لمذهب الأطلنطية والمدافعين عن حقوق الإنسان، أولئك الليبراليين الذين يميلون للغرب ويهللون له، وليقوموا هناك بمناقشة "حقوق الإنسان" وقضية أولئك "الذين يتم قمعهم في روسيا". وبالطبع، يجب إزالة أي شكل من أشكال المحرمات على النهوض الوطني في روسيا. كما يجب أن تتم إزالة هذا المحظور بأسرع ما يمكن، ذلك لأنه ما زالت توضع حتى الآن أنواع مختلفة من العقبات على طريق أي تعبير عن التطرف القومي الروسي، بل وتتم شيطنته لينطلق على الفور عواء وصراخ، صرير ونباح، مع انبعاث رائحة نتنة، حيث إنه يبدأ نوع من الهلع في أروقة السلطة العليا وتبدأ الصحافة بالصياح بطريقة هستيرية. وهذا ما شهدناه على مثال "مسيرة اليمين" في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر 2005 التي كانت منضبطة وهادئة ومتواضعة، بالمقارنة مع مسيرات أوروبية مشابهة، ومع ما يجري في ألمانيا أو في هولندا حين ينطلق عشرات الآلاف من الناس إلى الشارع تلهبهم المشاعر العرقية ويبدأون بتحطيم كل شيء يصادفونه في طريقهم.
أي أنَّ ذلك الصراخ أو تلك الصدمة التي أثارتها "مسيرة اليمين" المتواضعة عندنا في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر، لدى السلطة ووسائل الإعلام الجماهيرية، لا تمثِّل ردَّة فعل مكافئةً على الإطلاق على خلفية ما يحدث في فرنسا.
لقد التزموا في فرنسا حقوق الإنسان وقمعوا هويتهم العرقية الخاصة بهم. وها هم قد حصدوا نتائج ما فعلوه من المبالغة بالتزامهم وبقمعهم للهوية. ما يجري في فرنسا يعني حربًا أهلية. وقد نالوا ما يستحقونه. وسوف نحصل نحن أيضًا على الشيء نفسه، في حال قمنا بخطوة واحدة إضافية باتجاه أوروبا، باتجاه الغرب. سوف يبدأ شيء مشابه عندنا أيضًا.

بالتأكيد، كانت ثمة يدٌ لأميركا في ما حدث هناك، لأنّ أميركا تريد أن تنتقم من أوروبا بسبب موقفها المتردد وغير الداعم لمغامرات واشنطن، أي إن لأميركا دورًا في ذلك. وسوف يكون لها تأثير ودور لدينا أيضًا! هل تعتقد أنَّ مجموعات الشتات والجماعات العرقية لدينا التي تزخر بها مدننا وبلداتنا، تتمتع بالمناعة ضد تأثير الصناديق الأميركية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية ومجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان والمنح المختلفة؟ لا شيء من هذا القبيل، بل هي تحت السيطرة الأميركية، وقد رسمت منذ زمن طويل آليات التلاعب بها والتأثير فيها.
لذلك، هذا كلّه يشكِّل تهديدًا بالنسبة إلينا وبدرجة ليست قليلة، وها هو جرس الإنذار يقرع لآخر مرّة بالنسبة إلى الدولة الروسية: يمكننا أن نمثِّل انفجار لغم ليبرالي أو أن نصعِّر وجهنا تعبيرًا عن إعجابنا بالديمقراطية، على أمل أنَّ يكون ذلك كافيًا لأن تُحلّ المشكلة، ولكن ذلك لن ينجح، بل يتعين علينا أن نعيد النظر في موقفنا من المسألة العرقية برمتها في روسيا.
س: ولكن، ألا يشكِّل الوعي الذاتي العرقي والديني، باعتباره بديلًا للنمط الغربي من الحضارة، نوعًا من العودة إلى القرون الوسطى؟
أ. دوغين: بلى، إنه كذلك، على الأرجح! إنَّ أزمة المجتمع الغربي الحديث واستنفاد أنموذج التنوير لإمكاناته هي في حدِّ ذاتها دعوة للعودة إلى القروسطية. نعم، نحن في حاجة إلى أن نبني مرحلة قروسطية جديدة، لأن الحداثة قد استنفدت جدول أعمالها اليومي. يصبح أنموذج الحداثة من الماضي، وإلى غير رجعة. وهل نحن لا نعود يا تُرى، بعد انهيار النظام السوفياتي، إلى مرحلة القرون الوسطى؟! ألا يُشكِّل تنشيط دور الكنيسة في مجتمعنا وإعلاء الفكرة القومية، نوعًا من الدعوة للعودة إلى القروسطية؟! إننا نغادر أنموذج الحداثة بسرعة كبيرة جدًّا، مع العلم أنَّ أنموذج الحداثة بالتحديد هو الذي قدّم لنا في حينه تقويمًا سلبيًا ومنحازًا أو غير موضوعي للعصور الوسطى باعتبارها مرحلة من "الهمجية"، و"البربرية" و"الظلامية"، و"الجهالة". بيدَ أنَّ ذلك لم يكن سوى نوع من الدعاية السياسية، مجرّد "علاقات عامة سوداء". لقد تعرّضت مرحلة العصور الوسطى لحملة تشويه وعلاقات عامة سوداء في عصر النهضة وبشكل أكبر وعلى نحو خاص في عصر التنوير. في حين أن العصور الوسطى في حقيقة الأمر كانت، إذا ما نظرنا إليها من زاوية أخرى وبأعين مغايرة، قرنًا ذهبيًا رائعًا وبارزًا في الثقافة العالمية، إنها مرحلة ازدهار فريد وأصيل للأنثروبولوجيا السياسية التقليدية. كان ثمة إيمان وعقيدة، وكان ثمة فروسية، وشجاعة وقوة، كان الناس في ذلك العصر جبابرة، وكانت النساء رائعات، فضلًا عن المغامرات المذهلة. العصور الوسطى هي القرن الذهبي للبشرية. كان الفن باذخًا، وكانت الروح الإنسانية مفعمة وطموح، كان ثمة نطاق واسع من البطولات والمآثر، وكان هناك مثل ذلك التوتر الكامل للدراما البشرية وامتلاء للروح في العصور الوسطى، حيث إنّه ما مِن حقبة في التاريخ البشري عرفت مثل ذلك الازدهار للدين وللثقافة الروحية على الإطلاق. ولهذا فإنَّ العودة إلى العصور الوسطى سوف يكون أمرًا رائعًا! وفي حقيقة الأمر، سوف يشهد العالم المعاصر إمّا عودة إلى القروسطية، بشرط أن تكون عودة طوعية وواعية وإلى القروسطية الخاصة به الآن، وإما أننا سوف نذهب إلى عصور وسطى أخرى، غريبة، كأن تكون عصور وسطى إسلامية، على سبيل المثال. وهذا قريب جدًّا من الواقع. ولا يقوم السؤال في ذلك نحو القروسطية أو لا (الجواب واحد فقط - إلى القروسطية - نعم، نهاية الحداثة - بلى). ولكن إلى

أي قروسطية - إلى قروسطية خاصة بنا أم غريبة؟ هذا هو السؤال المطروح بالنسبة إلى روسيا.
لدينا قروسطية خاصة بنا، قروسطية رائعة في مملكة موسكو تحت حكم إيفان الرهيب، وأوبريتشنينا[37]، ومبدأ موسكو - روما الثالثة، سيمفونية السلطات ونقل الرسالة الأرثوذكسية لإنقاذ العالم من الإمبراطورية البيزنطية إلى موسكو. تلك هي القروسطية الخاصة بنا، وإليها يجب أن نعود، وإلّا فإننا سوف نجد أنفسنا على هامش الخلافة أو في المزبلة العالمية بكل بساطة، لأنه في الحالة الأخرى سوف يخصص لنا مكان على شكل نفايات القروسطية وذلك كشعوب مستعبدة، ومكبات للنفايات وصحارى شبه مقفرة وخالية من الناس مع سكان أصليين متوحشين... إما أن تكون لدينا مرحلة قروسطية جديدة وحرّة خاصة بنا مع إمبراطورية روسية جديدة، وإما أن نتحول ببساطة إلى نفايات قروسطية أخرى غريبة عنا.
كأن تكون قروسطية أميركية، على سبيل المثال، لأنَّ أميركا أيضًا تبني عصورًا وسطى خاصة بها، مع العلم أنه لم يسبق أن كان لدى تلك البلاد أي عصور وسطى أبدًا، ولهذا السبب سوف يحدث هذا الأمر لأول مرّة. قامت أميركا ونشأت بعد العصور الوسطى، وها هم الأميركيون اليوم يشيدون إمبراطورية عالمية تشبه تمامًا الحملات الصليبية في العصور الوسطى، وهذا ما أعلن عنه جورج بوش الابن صراحة. هؤلاء الرجال يقومون ببناء عصور وسطى خاصة بهم، حيث خصصوا لنا فيها دورًا بعيدًا جدًّا عن أن يكون في المقدمة. وعلى العموم، لا يوجد بديل للقروسطية، ولذلك تعتبر العودة إلى القروسطية هي المغزى لما بعد الحداثة، إنها الإلغاء والتغلّب، واستنفاد أنموذج الحداثة مع كل ما فيها من إيجابيات وأشياء جيدة. وما يجري اليوم في فرنسا هو خطوة أخيرة في مسيرة الحداثة. وهذا ليس صدامًا بين الحضارات، بل إنها نهاية إحدى الحضارات، نهاية الحضارة الغربية الحديثة. وهي ما زالت موجودة، بالطبع، وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة، ولكني أعتقد أنّ آخر الحمَلَة لذلك الوهم والألم الباطل من هذه الحداثة سوف يتحولون عاجلًا إلى باحثين مسنين في معاهد أبحاث سوفياتية، كانوا في ما مضى في سنوات شبابهم يقومون بتحضير الشاي في قوارير مخبرية وما زالوا حتى الآن يصوّتون لمصلحة بيتروشكا[38] الدمية - [غريغوري ألكسييفيتش] يافلينسكي[39]. هذه هي الحداثة، من دون أن يكون ثمة حداثة أخرى أكثر جدية، بل بات كل شيء ومنذ مدة بعيدة في مرحلة قروسطية جديدة.
س: ألا يُعتبَر ما يجري الآن بداية لحرب عالمية ثالثة؟ هناك من يتداول أفكارًا كهذه.
أ. دوغين: كلا، فالحرب العالمية الثالثة تفترض وجود عناصر معينة. إذ إنَّ الحديث لا يدور حول نهوض الإسلام، لا على المستوى الأوروبي ولا العالمي، وإنما الأمر يتعلق بكل بساطة بتأكّل وتفسّخ يجريان في الحضارة الغربية الحديثة، وهما انحلال وتفسخ فائقا السرعة على غرار الانحلال الذي أصاب المنظومة السوفياتية. هذه ليست حربًا، لأنه لا توجد هنا عناصر. الإسلام ليس عنصرًا أو ذاتًا فاعلة، بل إنه يلتقط كلّ ما هو رديء وما تمّ رميه. إنه بيئة حيّة وواسطة عبور مرنة يمكن أن تسير فيها تيارات جيوسياسية لاتجاهات مختلفة تمامًا عن بعضها. لكنه لا يقوم هو بالذات بتوليد تيار خاص به، بل إنه منظومة قادرة في ظروف العالم المعاصر على البقاء أطول فترة ممكنة من دون أن تتحلل بالسرعة نفسها التي تتفسّخ بها وحداته

الأخرى المكونة له، وذلك من طريق استغلال نقاط الضعف فيه، ويمكن أن تجري في مثل تلك البيئة أكثر التيارات تنوعًا، بما في ذلك البهيجة والحزينة، القاسية والإرهابية. إلّا أنَّ الإسلام في حدِّ ذاته لا يمتلك جدول أعمال خاصًّا به، ولا يمثِّل عنصرًا مستقلًا وفاعلًا، كما أنه لا يشكِّل حضارة عدوانية تزداد قوة وجبروتًا، وذلك على الرغم من وجود عناصر متفرقة من هذه الناحية. وهو مندمج ومتكامل في جزء منه مع الحداثة المتحللة، لكنه أكثر ثباتًا ومتانة من هذه الحداثة. وهذا كل ما في الأمر. الإسلام لا يقدّم برنامج عمل، وإنما تنتقل من خلال الإسلام بكل بساطة اهتزازات تعمل على انهيار المنظومة الأوروبية الغربية. أنا أعتقد أنه يمكن للحرب العالمية الثالثة أن تندلع، وأنها ستبدأ بكل تأكيد، على الأرجح، ولعلها لن تبدأ، إلّا أنها ما زالت حتى الآن غائبة عن الأفق القريب.

لا يجوز أن نعتبر أي نزاع ينشب وكأنه حرب عالمية، وأنا ضد صياغات كهذه. كانت ثمة حربان عالميتان في القرن العشرين، وهما مميزتان للقرن العشرين. نحن نعيش في القرن الحادي والعشرين حيث لن تنشب فيه حروب عالمية، وإنما سيكون هناك شيء آخر مختلف - مثلًا، حروب ما بعد عالمية أو حروب أهلية معولمة، وبالمناسبة مع مشاركين كثر غير محددين فيها، حيث يمكن لبلدان معينة أن تقوم بدور جيوش متمردة مع قادة ميدانيين، نوعًا من "أمراء حرب". أنا أعتقد أننا انتهينا من القرن العشرين، وأننا انتهينا من الحداثة. الحروب العالمية - من صفات الحداثة. أما نحن فنعيش في حقبة ما بعد الحداثة، وهذا يعني أنه سوف تكون لدينا ما بعد حروب. لذلك كانت هناك حرب عالمية أولى وثانية، ولا توجد بعدهما حرب عالمية ولن تكون ثمة أي حروب عالمية بعدهما، لا ثالثة ولا خامسة عشرة. لقد انتهى القرن العشرون من دون حرب عالمية ثالثة - هذا يعني أنها لن تنشب بعد الآن.

أنا أعتقد أنه ستكون هناك حقبة من الحروب الصليبية الجديدة، وحملات استعمارية جديدة، وقراصنة جدد. أرجو أن تلاحظوا: هاجم قراصنة قبل مدة قصيرة سفينة سياحية أميركية بالقرب من سواحل كينيا. قام قراصنة حقيقيون مسلحون برشاشات "كلاشنيكوف" بإطلاق النار على أميركيين وهم يلتهمون الهامبرغبر، هذه هي القروسطية. لم يكن ثمة حروب عالمية في العصور الوسطى - بل كانت ثمة حروب أو حملات صليبية، كما كان يوجد استيلاء وانهيار إمبراطوريات، وكان هناك برابرة. وما يحدث في باريس، هو تمرّد البرابرة. هذا عصيان البرابرة في داخل النظام الضعيف الآيل للسقوط. وقد تبين أنّ الحضارة الأوروبية التي كانت تعتبر نفسها حضارة حداثوية، ليست سوى إمبراطورية متعفنة. تتبدّل النماذج بسرعة البرق؛ تكفي لمحة بصر واحدة وإذ بنا نوجد في فضاء آخر. ما يحدث اليوم في أوروبا هو بمثابة تأكيد ودليل على ذلك.

(34) وردت كلمة nationalité بالفرنسية في النص. (المراجع)
(35) وردت كلمة français في النص. (المراجع)
(36) وردت كلمة lacite بالفرنسية في النص الأصلي. والأرجح أنها وردت مع خطأ مطبعي إذ إن laïcité هي المرادف الفرنسي للعلمانية. (المراجع)
(37) سميت أوبريتشنيكي الشرطة السياسية التي تولت تنفيذ سياسة القيصر إيفان الرهيب وتولت الاضطهاد الجماعي وحالات الإعدام ومصادرة أراضي طبقة النبلاء الروس في حقبة بين عامي 1565-1572، وينطبق مصطلح أوبريتشنينا أيضًا على تنظيم البوليس السري وعلى الإقليم الذي حكمه القيصر مباشرة خلال تلك الفترة. (المترجم)
(38) في إشارة إلى مسرح روسي شعبي قديم يعود نشاطه إلى القرن الثامن عشر. (المترجم)
(39) سياسي وعالم اقتصاد روسي، شارك في قيادة روسيا ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. (المترجم)

القسم الثاني: من منطق الأنموذج إلى منطق القارات عولمة أحادية القطب بمواجهة التكامل بين "الفضاءات الكبيرة"

الفصل التاسع: العولمة وخياراتها

العولمة الفعلية

تعني العولمة عادة شيئين مختلفين، ولذلك ينشأ مثل ذلك الخلط بالمفاهيم. التعريف الأول للعولمة - العولمة الفعلية أو الحقيقية - هو أنها عملية تجري على أرض الواقع من أجل فرض الصيغة الاقتصادية والسياسية والثقافية، والتكنولوجية والمعلوماتية الغربية على جميع دول وبلدان العالم. يشرف على تحقيق هذه العولمة "الشمال الغني" (بلدان الناتو) و"المليار الذهبي"، وهي موجهة من أجل تعزيز سيطرتهم على العالم. إنها شكل من "الاستعمار الجديد". "الأثرياء" يتحكمون "بالفقراء"، والأكثر تطورًا" - "بمن هم أقل تطورًا". وهذا يؤدي إلى فقدان الشعوب والبلدان النامية لما تبقى لها من "سيادة" وبالتالي لا يبقى أمامها سوى أحد خيارين: إما أن تندمج في النظام العولمي، أو أنها تصبح بلدانًا "منبوذة"، بلدانًا مارقة، "محور الشر".

تصرّ هذه العولمة من الناحية الاقتصادية على ضرورة تبني النمط الليبرالي للاقتصاد في كلّ مكان، إلى جانب سياسة نقدية راديكالية، واعتماد المذهب المالي (تطوير سوق الأوراق النقدية وشركات رأس المال الاستثماري وغير ذلك).

أما من الناحية السياسية فتؤكد العولمة الحقيقية ضرورة ترسيخ نظام ليبرالي ديمقراطي وعلماني على نطاق واسع وشامل، وسيطرة أيديولوجيا "حقوق الإنسان" و"المجتمع المفتوح"، و"المجتمع المدني". وهذا ما يقود بالتدريج إلى إلغاء مؤسسة الدولة وإدارات السلطة في مختلف البلدان.

وتعني هذه العولمة على المستوى الاستراتيجي بسط سيطرة مباشرة من قبل القوات المسلحة للولايات المتحدة الأميركية وشركائها (الدول التابعة والتي تدور في فلكها) في عملية العولمة (إنكلترا) على كامل الفضاء الكوني.

يمكننا أن نطلق على هذه العولمة اسم "عولمة عالمية" (لأنها تنطوي على الانتقال من نظام دول مستقلة ذات سيادة إلى دولة عالمية واحدة مع حكومة عالمية في رئاستها) و"عولمة أحادية القطبية" (لأن الغرب الحديث باعتباره أحد القطبين في النظام العالمي السابق والذي انتصر في "الحرب الباردة" وما زال محتفظًا بجبروته، هو الذي يمثّل المرجعية الرئيسة فيها).

من المفروض أن يتم في سياق هذه العولمة تخلّص أو تحرّر تدريجي من الأنماط السابقة في التشريع الدولي: سوف يتم القضاء على المؤسسات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة، وحلف الناتو وغير ذلك. وفي هذه المرحلة يجب أن يجري العمل من أجل إنشاء هياكل ومؤسسات جديدة تفترض تركيزًا أكبر للسلطة (الاقتصادية والسياسية والعسكرية) في أيدي "النخب المعولمة" (ولاحقًا في أيدي "الحكومة العالمية"). وبخلاف المؤسسات الدولية الموجودة اليوم والقائمة على الأخذ بالاعتبار قدرات الكثير من البلدان، سوف تفترض هياكل السلطة المعولمة قيام حكم فردي مطلق بصورة واضحة أكثر وبصراحة أكبر. إنّ المخططين الاستراتيجيين الأميركيين يضعون نصب أعينهم مثل هكذا نظام عالمي من طريق تعميم النظام الاقتصادي

والسياسي والثقافي الأميركي ليشمل الكرة الأرضية بأكملها. وهذه الفكرة هي الأساس في مبدأ "الولايات المتحدة العالمية".

العولمة المرتقبة

أما التعريف الثاني للعولمة فهو العولمة المرتقبة أو المحتملَة أو "الإنسانية" - عبارة عن مشروع نظري بحت ينتشر في الدوائر الإنسانية (غالبًا "اليسارية"، والبيئية والعِلمَوية وغير ذلك) في البلدان المتطورة. يُنظَر إلى العولمة الإنسانية على أنها تطوير للحوار بين الثقافات والحضارات بعد انتهاء الصدام في عالم ثنائي القطب. ففي هذا المعنى يمكن أن تُفهَم "العولمة" على أنها "تبادل عالمي للخبرة" وحوار مكثّف بين أطراف فاعلة مختلفة وليس على أنها فرض لنمط اقتصادي وثقافي وسياسي ومعلوماتي وقيمي من قبل الغرب على بقية شعوب وبلدان العالم. وإنَّ مثل هكذا عولمة تفترض سلفًا التخلّي عن النهج "الكولونيالي" ("العنصري") واستئصاله، وهي تسعى لأن تمنح مختلف الشعوب الحرية في اختيار طريق تطورها التاريخي والثقافي.
كما أنّ العولمة الإنسانية تتيح التنوع في النظم الاجتماعية - السياسية والاقتصادية، وهي ذات طابع سلمي وتقود إلى إزالة السلاح النووي في البلدان كافة بما فيها الولايات المتحدة الأميركية، أو أنها تسمح (كمرحلة انتقالية) بنشوء عدد من الأقطاب النووية التي تقوم بالحدِّ من بعضها، وربما يمكن تسميتها بعولمة متعددة الأقطاب، بخلاف العولمة أحادية القطب.
ويمكن اعتبار "العولمة الجزئية" أو "الإقليمية" أو "عولمة فضاءات كبيرة" أحد أشكال العولمة، حيث ينشأ هنا تقارب اقتصادي وسياسي واجتماعي مكثّف بين عدد من البلدان التي تتميز بشيفرة حضارية واحدة (أي عولمة لا على مستوى العالم، وإنما في إطار حضارة واحدة). يمكننا أن نضرب مثلًا على "العولمة الإقليمية" الاتحاد الأوروبي القائم أو بلدان المجموعة الاقتصادية الأوراسية والمعروفة بالاسم المختصر Eurasec.
يجب التنويه إلى أنَّ "العولمة متعددة الأقطاب" تمثِّل مشروعًا للنخب الفكرية والثقافية (الإنتليجنسيا) ذات النزعة الإنسانية، فضلًا عن كونها صيغة نظرية بحتة تستجيب لمصالح تلك البلدان أو تكتلات البلدان التي تجد نفسها في وضع غير مناسب لها في حال تحقيق ناجح للعولمة الأخرى "أحادية القطب" أو "العولمة العالمية" أو "العولمة ذات المركزية الأميركية".
يُنظَر إلى العولمة الاحتمالية (أي تلك العولمة التي لا وجود لها على أرض الواقع، ولكن يمكنها أن تنشأ) على أنها بديل للعولمة الحقيقية (أي لتلك العولمة التي تجري اليوم والتي كان يمكن لها ألا تكون).
وهناك معنيان، من حيث المعايير الأساسية، لمصطلح "العولمة" لا يختلفان عن بعضهما وحسب، بل وهما متناقضان أيضًا.

مناهضة العولمة

تمثِّل مناهضة العولمة مجموعة من الآراء التي تنفي موضوعية وحتمية العمليات المصاحبة للعولمة وتنكر عليها محتواها الإيجابي.
ومناهضة العولمة موجهة بالدرجة الأولى ضد "العولمة الفعلية والحقيقية"، ضد "عولمة أحادية القطب" و"عولمة ذات مركزية أميركية".
مناهضة العولمة ترفض:

- دكتاتورية الاقتصاد الليبرالي (آخذة بعين الاعتبار بدائل اشتراكية عديدة ومتنوعة)؛
- سياسة الاستعمار الجديد للغرب (الولايات المتحدة الأميركية) تجاه بلدان "الجنوب الفقير"؛
- هيمنة "الديمقراطية الليبرالية"، معتبرةً أنَّ للنظم السياسية الأخرى (مثل، الاشتراكية الديمقراطية أو الجمهورية - المحافظة) كامل الحق في الوجود وفي الحياة؛
- الطروحات القائلة بتفوق منظومة القيم الغربية (الأميركية) على كل المنظومات الأخرى؛
- وضع التكنولوجيا فوق الأخلاق، والفرد أعلى من المجتمع، و"الثروة" فوق "الفقر"؛
- موقف اللامبالاة تجاه البيئة من قبل "التقدم التقني".

بهذه الطريقة، تكون مناهضة العولمة مناقضة للعولمة بصورة كاملة بالمعنى الأول للمصطلح، ولكنها تكون محايدة ومتعايشة بدرجة تامة مع "النمط الثاني للعولمة" - "العولمة المحتملة"، أو "الإنسانية" أو "متعددة الأقطاب".

موقف روسيا من العولمة

ينبغي على روسيا أن تحدِّد موقفها، في الدرجة الأولى، من تلك العولمة التي تقوم بالفعل على أرض الواقع، أي تجاه العولمة أحادية القطب من النمط الأول.

إنّ انخراط روسيا في هذه العملية سوف يؤدي على المدى الطويل إلى اندثار روسيا وغيابها كبلاد عظيمة وباعتبارها نواة لحضارة أرثوذكسية خاصة.

أما على المدى المتوسط، فإنَّ جزءًا من النخب الروسية سوف ينجح في الاندماج في النخب العالمية المعولمة وسوف يصبح أداة "للتحكّم الخارجي" بالفضاء الروسي خلال مرحلة انتقالية على طريق القضاء التدريجي على الدولة الروسية. وهذا يتعلق في المقام الأول بالنخب الاقتصادية. بما أنَّ روسيا تشكِّل موضوعًا للعولمة، فإنها ستقوم بتحقيق مهمات تقنية على نطاق إقليمي - سوف تجذب إلى العولمة مجتمعات تقليدية متخلفة داخل روسيا بالذات وفي إطار بلدان رابطة الدول المستقلة، إضافةً لقيامها بمهمات استراتيجية ذات طابع إقليمي بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأميركية (مثل التصدي للتعاضد الإسلاموي ولتوطيد الإسلاموية، ولمواجهة ظهور حركات تحرّر وطني وغير ذلك).

وفي المدى القصير المنظور، سوف تنسف مشاركة روسيا في العولمة بقايا السيادة في الاتحاد الروسي، كما أنها سوف تستدعي انفجار احتجاجات اجتماعية جدية وخطيرة، وستعقِّد الوضع مع أقرب البلدان المجاورة جيوسياسيًا - بما في ذلك أوروبا وعدد من بلدان آسيا.

من الأفضل والأجدى بكثير بالنسبة إلى روسيا أن تشغل موقعًا مناهضًا للعولمة من خلال مخففة من "العولمة الإنسانية" وليس من خلال موقف راديكالي ومتطرف. وما هو أكثر جدوى هو أن تعلن روسيا عن دعمها وعن التزامها "بعولمة متعددة الأقطاب أو إقليمية". سوف يتيح لها ذلك أن تصبح وسيطًا بين الاتجاهات المناهضة للعولمة التي راحت تكتسب مزيدًا من القوة والتأثير، وقطب العولمة الحقيقية بالذات.

سوف تشغل روسيا في هذه الحالة موقعًا لائقًا ومفيدًا لها "كمعارضة معتدلة"، أو نوعًا من "يسار الوسط".

الفصل العاشر: دروس براتيسلافا التحالف الأوراسي وحده كفيل بأن يحمينا من أميركا

كانت التعليقات الرسمية بشأن القمة التي انعقدت في مدينة براتيسلافا[40] في عام 2005 من باب الواجب وشحيحة من ناحية المضمون. أما المحللون المستقلون الذين لم يروا في نتائج اللقاء أيَّ شيءٍ مميز، فقد تفاعلوا معه بطريقة ضعيفة. لم يكن ثمة أي ضجة إعلامية. قام الأميركيون في آخر لحظة بالتخفيف من جدول الأعمال الأصلي بصورة جوهرية، وتخلّوا عن إصرارهم على إثارة موضوع الرقابة الخارجية على السلاح النووي الروسي وعن توجيه الانتقاد الحاد ضد بوتين بسبب "تراجعه عن أعراف وتقاليد الديمقراطية". في الحقيقة، كان بوش قد تحدث عن كل ذلك في أثناء لقاء القمة، ولكنه قيل بطريقة تركت مجالًا أو فرصة للرئيس الروسي لكي يتظاهر بأنه لم يحدث شيء يستحق التوقف عنده. لكن الحقيقة هو أنَّ شيئًا ما جدّيًا قد حدث. لقد جعلوا الرئيس الروسي يعرف بكل وضوح ما هي حدود سلطاته في ما يخص الخطط في السياسة الخارجية والداخلية. لقد صرّح بوش الابن بمسؤولية رئيس الدولة العظمى الوحيدة أنّ روسيا ليست حرّة في سياساتها الإقليمية لا بشأن "البلدان الأجنبية المتاخمة" (تم انتقاد سياسات روسيا تجاه أوكرانيا ومولدوفا)، ولا بشأن البلدان المجاورة في آسيا (إيران وسورية وكوريا الشمالية)، وأنَّ روسيا مُلزَمة بأن تضبط سياستها الداخلية حيث تتناسب مع المعايير التي ترى الولايات المتحدة الأميركية أنها معيارية وقياسية. بكلمات أخرى، تمّ في قمة براتيسلافا تحديد الموقع الجيوسياسي المخصص لروسيا بصورة صريحة لا لبس فيها: "هذه هي الأطر التي تمّ رسمها لكم، وكل محاولة للخروج عنها سوف تلقى عقابًا شديدًا". هذا يتفق تمامًا مع منطق: ("نحن الفائزون، وأنتم المهزومون، هيا وقّعوا هنا" (We win, you lose, sign here))، ذلك المنطق الذي يمتاز به الصقور من المحافظين الجدد في أميركا.

يجب على موسكو أن تفهم وأن تستوعب ما جرى. من الواضح أنَّ الصحافة الرسمية قدّمت لقاء القمة على أنه "نجاح"، وأما أولئك الذين أدركوا ما جرى، فقد حاولوا نسيان الحادثة بأسرع ما يمكن. وهنا مكمن الخطورة: هدوء الجماهير، بصورة عامة، مفيد للبلاد، في حين أنَّ هدوء النخب في بعض الحالات يمكنه أن يكون إجراميًا.

هنا ثمة سؤال يطرح نفسه: كيف أمكن لروسيا أن تنحدر إلى مستوى قمة براتيسلافا وإلى درجة أن تتلقى إملاءات من جانب الزعيم الأميركي؟ كان الاتحاد السوفياتي حتى وقت قريب دولة جبارة تمتلك حيّزًا جيوسياسيًا معيّنًا وسيادة حقيقية إلى جانب حرية فعلية تجاه القوى الخارجية. نعم، لقد أصيب المجتمع بالركود، وتباطأ النمو الاقتصادي للبلاد، وبدأت الدولة بالتدهور، ولكن الأمر كان متماسكًا بشكل ما. ثم بدأت تحت ستار "البيريسترويكا" عملية تفكيك متسارع، والآن بعد مرور خمس عشرة سنة، يجب أن نسمّي الأشياء بمسمياتها وأن نشير إلى أنَّ روسيا أصبحت خانعة وراكعة. حيث إنه بات بإمكان زعماء الغرب أن يتحدثوا مع رئيسها بنبرة متعالية، وأن يعطوا دروسًا في الديمقراطية وأن يلقوا اللوم علينا لأننا لا نفعل، بحسب رأيهم، ما يجب أن نفعله في بلادنا أو مع جيراننا. يمكننا بالطبع أن نستسلم، وأن نرفع أيادينا يائسين

ونقول: هكذا هو الحال إذًا، بلى هذا ما كان ولم ننجح، لقد خسرنا. سيكون ذلك صادقًا. بيدَ أنَّ قوى معنية سارت نحو مثل هذه النتيجة كما لو أنها منتصرة ومفعمة بالإلهام، دافعة شرائح واسعة من المجتمع من أجل العمل لإضعاف الأمّة. كم هو مثير للذهول ذلك التبجح وتلك الوقاحة عند أولئك الذين يقولون اليوم في روسيا بالذات - وهم "يفركون" أيديهم تعبيرًا عن فرحهم في السرِّ: ماذا يمكننا أن نفعل، طالما أننا ضعفاء جدًّا؟! ولكن مَن ذا الذي جعلنا ضعفاء؟ والأدق: مَن ذا الذي عارض وحارب بشتى السبل كلَّ سعي كنا نقوم به بكل ما نستطيع لكي نبقى أقوياء؟ عندما ننظر إلى الوراء، إلى بداية الإصلاحات الديمقراطية، نرى الخيانة بكل وضوح. طالما أنّ الديمقراطية أعطت مثل هذه الثمار، فلا بدَّ أن نعترف بصراحة بأنّ الديمقراطية كانت مؤذية لروسيا المعاصرة وأنه يجب أن نتخلّى عنها.
ثمة حقائق بسيطة: تكون البلاد حرّةً عندما تكون قويّةً. وما يجعل البلاد قويَّة - هو الخير، لأنه يعزِّز من حريتها. وما يجعل البلاد ضعيفة، وغير مستقلة ومعتمدة على غيرها - هو الشر. ليس مهمًّا كيف يتم تأطير ذلك: لقد جرى استعمار آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية من قبل الغرب أيضًا تحت شعارات "رسالة حضارية" و"البؤس الثقافي".
كانت الهمهمات التي راحت تقول بعد قمة براتيسلافا أنّ غورباتشوف ويلتسين كانا على حق قبل 15 عامًا، تبدو عاجزة ويائسة وغبية. قبل 15 عامًا تم ارتكاب ما لا يمكن إصلاحه وما يشكّل أمرًا سلبيًا بالمطلق. ومن هنا يجب أن نبدأ بفهم حرٍّ وباستيعاب موضوعي لدروس براتيسلافا.
لا يكمن السؤال في ما إذا كانت ديمقراطيتنا تتناسب مع المعايير الأميركية أو لا تتناسب، بل يكمن السؤال في ما إذا كنّا أحرارًا في اختيار نظامنا السياسي. في حال أننا لم نكن أحرارًا، فهذا يعني أن الديمقراطية قضية زائفة وكاذبة، فالشعب غير الحر لا يمكنه أن يحكم نفسه، بل سوف يتحكم به آخرون. باستمرارنا في هذا الخط الإصلاحي سوف نقوم بالاستمرار في إضعاف روسيا وفي حرمانها من السيادة.
أما الدرس الثاني من براتيسلافا فيرتبط بالسياسة الخارجية. بات واضحًا الآن بشكل كبير المصدر الذي ينبع منه الدافع الأساسي لحرمان روسيا من سيادتها الجيوسياسية: إنه من قطب النظام العالمي الواحد، من الولايات المتحدة الأميركية. فالأميركيون يسيرون في طريق خاص بهم، وهم يزيلون من طريقهم بشكل منهجي مختلف أنواع العراقيل. ونحن لا نمثّل بالنسبة إليهم سوى أحد تلك العراقيل. لذلك سوف يعملون على إزالتنا من طريقهم عاجلًا أو آجلًا. وليس لأنهم أشرار أو لأنهم يكرهوننا أكثر من غيرنا، وإنما ببساطة لأنهم يسيرون نحو هدفهم في السيطرة العالمية، ونحن نقف حجر عثرة في طريقهم نحو ذلك. وهذا لا يعني تحويل الأمر إلى مسألة دراماتيكية، بل الأكثر دراماتيكية بكثير هو أن نغمض أعيننا عن الحقيقة وأن نواسي أنفسنا بالأوهام. وإذ يدرك المرء أنه لن يكون ثمة أدنى شفقة نحوه، يصبح قادرًا على بعث الروح وإنهاض الهمم ومن ثم النجاة حتى في ظروف كانت تبدو بلا أدنى أمل وأكثر حلكة وميؤوسًا منها. هذا ما كان يدركه المفكرون الاستراتيجيون الصينيون القدماء: سوف يحارب الجيش المحاصر بقوة مضاعفة عشرات المرات. وها قد تمّ حشرنا في الزاوية.
كيف يمكننا تجنّب نزع السيادة؟ لن نتمكن بمفردنا أن ننجح في ذلك، وأما الأوهام الانعزالية، ناهيك المشاريع القومية المتطرفة فهي غير مسؤولة وخطيرة. فالقدرات العسكرية الروسية لا يمكن أن تقارن مع القدرات الأميركية، وأما مجتمعنا فهو في حالة رديئة جدًّا من الانحطاط

المعنوي ودرجة الاضطراب. هذا يعني أنّه لا يبقى أمام روسيا سوى أن تبحث عن حلفاء. في أي مكان باستثناء الولايات المتحدة الأميركية (بالرغم من أنه ثمة قوى في داخل الولايات المتحدة الأميركية ترفض وتستنكر الإمبريالية الأميركية الجديدة - وذلك وسط الأمميين الديمقراطيين اليساريين والجمهوريين اليمينيين ذوي النزعة الانعزالية، علمًا أنهم لا يشكلون قوة موحّدة). ترتبط حريتنا بمدى قدرتنا على تشكيل جبهة جيوسياسية جديدة بأسرع وقت ممكن، جبهة قادرة على حماية جميع المشاركين فيها من خطر الدكتاتورية الأميركية الوشيكة.
ثمة ثلاث مناطق جيوسياسية جبارة، أو ثلاثة "فضاءات جيوسياسية" أو ثلاث "حضارات" تجاور روسيا من الغرب والجنوب والشرق. إنها أوروبا الموحدة والعالم الإسلامي والصين العظيمة (أما الهند فما زالت حتى الآن غير فاعلة من الناحية الجيوسياسية، وذلك على الرغم من أنها تطمح لنشوء نظام عالمي متعدد الأقطاب وهي مفيدة جدًّا لروسيا). ينظر المخططون الاستراتيجيون الأميركيون إلى تلك القوى الثلاث جميعًا على أنها قوى منافسة محتملة أو حتى معادية للمشروع الأميركي في السيطرة والهيمنة العالمية "السلام الأميركي" (Pax Americana). وهذه القوى على اختلافها تشبه روسيا في شيء ما: سوف تصبر أميركا عليها فقط لأنها مناطق نفوذ خاضعة لها ويمكن التحكم بها. أما باعتبارها كيانات جيوسياسية ذات سيادة فهي تتناقض مع الهيمنة الأميركية. وروسيا تبدي اهتمامًا فائق الأهمية وحيويًا لكي تجعل منها حلفاء لها في عالم متعدد الأقطاب. وما من منطقة واحدة من تلك المناطق تُعتبَر "مُجامِلة" ("مكمِّلة") لروسيا، بل لدى روسيا احتكاكات ومشاكل مؤجّلة تنتظر الحلول معها كلها. بيدَ أننا جميعنا نواجه الوضع نفسه والمصير نفسه: سواء كانت تروق لنا تلك الشراكة أو لم تكن تعجبنا كثيرًا، إلّا أنها تنبع منطقيًا من السعي الطبيعي للبلدان والحضارات لأن تتجنب النير الأميركي.
ينظر بعض المخططين الاستراتيجيين الأميركيين اليوم إلى روسيا، ويشاركهم تلك النظرة مفكرون سياسيون محليون كانوا قد ترعرعوا على دعم ومساعدات الصناديق الأميركية، على أنها عامل ردع وأداة احتواء "لتلك الفضاءات الثلاثة". وأن تلك الفضاءات بدورها تقوم بردع روسيا وباحتوائها. فالصين تشكل تهديدًا ديموغرافيًا لشرق سيبيريا، والإسلام الراديكالي يندفع نحو القوقاز ومنطقة الفولغا، أما الاتحاد الأوروبي فيحتوي أوكرانيا ويصوِّب على بيلاروسيا. في حين أنَّ روسيا تحاول صدَّ هذا وذاك وثالثهم. ينتج من ذلك كما لو أنَّ "الفضاءات الكبيرة" في أوراسيا تلعب وفق السيناريو الأميركي وبما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأميركية. والولايات المتحدة الأميركية تدعم في هذه اللعبة أطرافًا متناقضة، فتقوم باللعب بالنيابة عن كلا الشريكين في رقعة الشطرنج الأوراسية.
تفترض الولايات المتحدة الأميركية أنّ الأمور سوف تستمر على ذلك المنوال، وذلك لأن أداوت نفوذها وتأثيرها بين النخب في الدول الأوراسية فاعلة جدًّا. يكفي أن نلقي نظرة إلى الطبقة السياسية في روسيا: فهي ذات ميول أطلنطية وغربية من دون قيد أو شرط وبلا أدنى شك، ولأنها مجلّلة "بوعي الحصانة المحلية "، فإنها تنظر إلى المصالح الوطنية للبلاد على أنها مسألة ثانوية جدًّا في سلّم اهتماماتها كل ما فعله بوتين من عمليات تجميل على "الأسلوب الوطني" لا يطاول جوهر الأمور بأي شكل من الأشكال. فلا يبقى لبوتين ما يفعله بعد لقاء براتيسلافا سوى أن يعمل على بناء تحالف أوراسي كبير - روسيا مع أوروبا والصين والعالم الإسلامي. إن اصطفاف القوى في النخب السياسية في تلك البلدان قريب جدًّا مما هو في روسيا: يتمتع القطاع

الموالي لأميركا بنفوذ هائل، وأما القوى التي تتحلى بتفكير وطني فهي متفرقة ومشتتة وغير متضامنة على الإطلاق. تشكل الصين استثناء، لأنهم نجحوا هناك بسبب غياب الديمقراطية، والأدق بسبب تمسكّهم بأنموذج "الديمقراطية الشعبية" في مواجهة الديمقراطية "الليبرالية" (الغربية)، في المحافظة على وحدة المجتمع ووحدة التخطيط والإدارة الاستراتيجية للبلاد. ومع ذلك، يبقى الوعي الجيوسياسي في تلك "الفضاءات الثلاثة الكبرى" في مرحلة نهوض، وها هو منطق الحرية والاستقلال بدأ يدفع أولئك للتفكير بـ "التحالف الأوراسي" وبالنادي متعدد الأقطاب باعتبارهما البديل الوحيد الواقعي للهيمنة وللدكتاتورية الأميركية الشاملة. كلّ ملامح بعيدة وغير واضحة المعالم لمثل هكذا محاور جيوسياسية تبعث في قلب واشنطن الرعب بشكل طبيعي، وذلك لأنها تجعل النجاح اللاحق في مشروع أميركا لبناء إمبراطورية عالمية موضع شكوك كبيرة.

أما الاستراتيجية الأوراسية لعالم متعدد الأقطاب فهي كالتالي: ترفض روسيا وغيرها من "الفضاءات الكبيرة" بأن تؤدي دور الدمى لدى الولايات المتحدة الأميركية، وتتوقف عن التصادم وعن الصراع فيما بينها كما تعمل على إقامة كيان قارّي جماعي ومتكامل جديد - أوراسيا، معترفة بحق بعضها بعض بأن يكون كل منها أقطابًا متساوية في الحقوق في نظام متعدد الأقطاب، وذلك على قدم المشاركين الجماعيين. سوف يكون ثمة مكان لائق في هذه اللوحة حتى للولايات المتحدة الأميركية، ولكنه لن يكون مكانًا وحيدًا ومركزيًا. مثل هذا المشروع يمثّل نسخة بديلة للعولمة الأميركية: تتحد البلدان ولكن على أساس حضاري محدد وفي فضاء معين لمناطق ثقافية كبيرة (عولمة بديلة).

إذا ما تخيّلنا عالمًا متعدد الأقطاب، فإنّ "محور الشر" ذائع الصيت والذي يشكِّل حاجة ماسة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية من أجل تبرير سعيها للسيطرة العالمية، سوف يذوب فيه تلقائيًا. أما أولئك "الأولاد الأشرار" الذين يرفضون الهيمنة الأميركية والذين يسعون لضمان أمن بلدانهم بواسطة التكنولوجيا النووية (إيران وسورية وكوريا الشمالية، والجمهوريات السوفياتية السابقة)، فسوف يكفّون عندئذ أن يكونوا "أشرارًا". تبين أنهم يتفاعلون بطريقة متطرفة وحسب على تهديد متطرف أيضًا لهم من قبل العولمة الأميركية. سوف يكتشف هؤلاء في السياق الأوراسي الأكثر اعتدالاً أنّ لديهم فرصة لسلوك طريق لطيف وفاعل، سلوك جرت صياغته بشكل سليم وصائب وأنه يقودهم نحو تحقيق أهدافهم. وهذا يعني أنّ "تطرفهم" (سواء أكان كاذبًا أو حقيقيًا) سوف يفقد مغزاه. سوف يتغير العالم، كما أنهم سوف يتغيرون هم أنفسهم، وسوف نتغير نحن أيضًا.

سوف يكون أمرًا حسنًا إذا ما علّمت قمة براتيسلافا الكرملين أساسيات الجغرافيا السياسية. لم يعد ثمة جدوى لأن نمضي في طريق الطاعة العمياء للولايات المتحدة الأميركية. كما أنّه لن يساعدنا أن ندفن رؤوسنا في الرمال. لا يبقى سوى طريق ضيق جدًّا - طريق التحالف القارّي أو البرّي. ومن الواضح أنه لا يوجد إعجاب كبير بنا ولا محبة تجاهنا لا في أوروبا ولا في الصين أو في العالم الإسلامي، ونحن بالمقابل نبادلهم الشعور نفسه. هناك حسابات أو عداوات قديمة، إضافةً إلى الاختلافات في منظومة القيم. لكن المسألة لا تكمن في العواطف وإنما في الحسابات السياسية الباردة. لا يوجد مكان لروسيا لا في المشروع الأوروبي ولا في المشروع الصيني ولا في المشروع الإسلامي، لكنها تستطيع أن تقوم بدور نقطة ارتكاز بالنسبة إلى جميع

هؤلاء، وأن تصبح رافعة جيوسياسية بالغة الأهمية. وقد يكون مقدّرًا لهذه الرافعة أن تقلب العالم رأسًا على عقب. ولكن السؤال هو: ألهذا السبب وجدت روسيا؟ لكي تقلب العالم ومن ثم تعيد بناء مستقبل أفضل لها وللآخرين، مستقبل عادل وحر؟ تلك هي رسالتنا، مهمتنا المسيانية. كانت موجودة وما زالت قائمة وسوف تبقى.

(40) المقصود لقاء القمة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأميركي جورج بوش الابن في شباط/فبراير 2005. (المترجم)

الفصل الحادي عشر: الأغلبية المعادية لأميركا

ما مِن شيء اليوم يحظى بشعبية كبيرة مثل كراهية أميركا. وقد تحول العداء لأميركا إلى شغف شامل أو إلى نوع من الهواية الكاملة. إنه أشبه بالوباء. نعم، إنَّ العداء لأميركا - ظاهرة جدية.
يشكِّل العداء لأميركا أرضية مناسبة لتوحيد كافة أطياف المجتمع الروسي على أساس ثابت وراسخ. يلتقي على تلك الأرضية كل من اليمين واليسار، الناس البسطاء والعاملون في الشأن الثقافي والفكري، المصرفيون والفنانون، الموظفون في الكرملين والمشرّدون في الشارع. أمّا أولئك الذين يشغلون موقفًا "ضد" العداء لأميركا فلا يشكلون سوى حفنة صغيرة وبائسة. أولئك الذين "مع" - هم الأغلبية؛ إنها الأغلبية المناهضة لأميركا. وهذه الأغلبية كبيرة جدًّا إلى درجة أنها تفوق الأغلبية الموالية لبوتين" (بحسب. غليب بافلوفسكي)[41]. وتضم هذه الأغلبية أولئك الصامتين أيضًا (ولذلك هي "صامتة") فضلًا عن أولئك الذين يصرخون بأعلى صوتهم (ومن هنا هي صاخبة). لا يمت بأي علاقة إلى الأغلبية المعادية لأميركا كل من فياتشيسلاف نيكونوف[42] (النقيض الأيديولوجي لجدِّه [مولوتوف] الشخصي البطل)، وإيغور غايدار[43] (وهو أيضًا نقيض أيديولوجي لجدّه - [بافل] باجوف[44] ذي النزعة السلافية)، وكونستانتين بوروفوي[45] (كان يقدّم برنامجًا تلفزيونيًا ما بالمشاركة مع أحد القردة) إضافةً إلى بضعة عاملين في إذاعة "صدى موسكو" وقناة تي. في. سي. جميع هؤلاء لا علاقة لهم بالعداء لأميركا.
يتألف العداء لأميركا في روسيا المعاصرة من عدد كبير من المكوّنات. وهي تدعم بعضها بعض وتضفي على هذه الظاهرة صفة الشمولية.
ويُعد العداء الحالي لأميركا في معناه العميق خلاصة مختصرة للتاريخ الروسي القومي: الكنسي والحكومي، الثقافي والإبداعي، الاجتماعي وفي الحقبتين القيصرية والسوفياتية. لا تعتبر الولايات المتحدة الأميركية اليوم مجرد "واحدة من البلدان"، ولا مجرّد دولة لا تضاهيها أي دولة أخرى من حيث جبروتها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري؛ بل إنها ذروة التطور الذي أحرزته المجموعة البشرية في أوروبا على امتداد النهج الذي تم اكتشافه في العصر الحديث. تم إنشاء الولايات المتحدة الأميركية بصورة مسبقة لتكون تجربة مختبرية بقصد غرس مصطنع للقيم الليبرالية المصفّاة في الحضارة الأوروبية بعد أن تمَّت تنقيتها من ضغط التقاليد - أي اعتبارًا من حلقة الصفر، من نقطة الصفر (ground zero). وقد استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تلحق بأوروبا وأن تتجاوزها منذ مدة طويلة، بل وصلت بالأنموذج الأصلي المغروس فيها إلى حدوده القصوى منطقيًا. واليوم أصبحت المسافة التي تفصل أميركا عن أوروبا كبيرة إلى درجة أنّ أوروبا بالذات أو العالم القديم، لم يعد يعرف نفسه في العصر الحديث (تنظر ردات فعل جان بودريار على أحداث 11 أيلول/سبتمبر: "أوروبا أطلقت زفرة: وأخيرًا!"). تمثِل الولايات المتحدة الأميركية مستقبل التطور الأوروبي، إنها يوم الغد الأوروبي. بدأت أوروبا تشعر بالذعر والارتباك، وقد راحت تنظر مليًّا في مرآة المحيط: إن صورتها تبعث الرعب لديها. وهذا الإدراك يغيّر أوروبا ولكنه لا يغيّر من أميركا. إنَّ أميركا أشبه بالرجل

الآلي ذي القدرات الخارقة، وهي تعمل وفق برنامجها الآلي [الأوتوماتيكي] الخاص بها، وقد جاءت إلينا من المستقبل، وهنا يكمن لغزها الرهيب.
لطالما كانت روسيا تسير في طريقها الخاص، وهي تجادل أوروبا في أثناء ذلك، تارة تبتعد منها مرعوبة على مدى قرون كثيرة، مثلما هي أوروبا الآن تبتعد من أميركا برعب. يرى الوعي المسيحي المستقبلَ بألوان مرعبة ودرامية. الغرب هو المكان الذي تغرب فيه الشمس، وحيث سقطت نجمة الصبح[46] التي تمّ رميها من السماء بواسطة رمح قائد الملائكة. أنكرت روسيا الغرب، وبحثت مطوّلًا وبطريقة مؤلمة عن دربها ونهجها الخاص بها - سواء في كييف - روس أو في مملكة موسكو، أو في إمبراطورية آل رومانوف، وفي الاتحاد السوفياتي. وقد تجسّد اليوم في الولايات المتحدة الأميركية بشكل واضح وجلي كل ما كانت روسيا تتجنبه وتتحاشاه بعناد وبإصرار على مدى قرون وقرون. إنها الفردية، والنزعة المادية (الذاتية) في الحياة اليومية، ومذهب اللذة أو المتعة بلا حدود، والأنانية المفرطة، والنزعة الاستهلاكية، والنفاق، فضلًا عن تزييف الحريات، وتذرية الكلّ الاجتماعي. كان المغزى في تاريخ روسيا يقوم على رفض هذا المركّب، وكان يكمن في تجاوزه. لم تكن الليبرالية مقبولة لا من قبل الحكم المطلق ولا من قبل البلاشفة، ولا من قبل الاشتراكيين الثوريين أو من قبل المثقفين في العصر الفضي (يُنظر ألكسندر إتكيند[47])، كما أنها كانت مرفوضة من قبل المفكرين الأرثوذكس التقليديين بالدرجة نفسها. والولايات المتحدة الأميركية هي الليبرالية في صيغتها النهائية. وطالما أنّ رفض الليبرالية كان محتوى الهوية الروسية على مدى قرون كثيرة، فهذا يعني أن تكون "روسيًّا" اليوم يعادل أن "تكون معاديًا لأميركا". يعتبر العداء لأميركا اليوم سمة مهمة إلى أبعد حد في هويتنا الوطنية. ولذلك نحن لا نحب أميركا.
العداء الجيوسياسي لأميركا: تؤكد الجغرافيا السياسية على وجود مثنوية يتعذّر تجاوزها ومحوها بين حضارة البر وحضارة البحر، بين القارة والجزيرة. تعتبر روسيا مركز اليابسة أو البر، والولايات المتحدة الأميركية تجسيدًا للجزيرة الكونية. ويمكن النظر إلى التاريخ الجيوسياسي العالمي بأكمله على أنه نزال أو صراع بين هذين القطبين - بين الكائن الخرافي المتوحش البهيموث[48] التوراتي القائم في البر (وهذا نحن) والوحش الخرافي البحري لوياثان (وهذا يعني هم، الأميركيين). إنهم يخنقوننا من طريق احتلال المنطقة الشاطئية الاستراتيجية على امتداد السواحل البحرية لأوراسيا (استراتيجية الأناكوندا)[49] - من أوروبا الغربية عبر البحر المتوسط والشرق الأدنى باتجاه الهند والهند الصينية. ونحن نسعى جاهدين لخرق هذا الحصار والوصول إلى البحار الدافئة. يستمر هذا منذ قرون كثيرة: الأنكلوسكسون (كانوا الإنكليز في البداية والآن - الأميركيون) ضد المفهوم الأوراسي للأمم (محور باريس - برلين - موسكو). وقد كانت جميع الحروب التي جرت خلال القرون الأخيرة بما في ذلك الحربان العالميتان في القرن العشرين نتيجة لهذا الصراع بين البر والبحر. وإذ فاز البحر على اليابسة في الحرب الباردة، فإن البحر يخطط للقضاء علينا بصورة نهائية. فلماذا يجب علينا أن نحبه؟ نحن نريد أن نولد من جديد وأن ننهض من بين الرماد والدمار، نريد أن نعود إلى التاريخ. لذلك نحن لا نحب أميركا.

وهناك عداء اقتصادي لأميركا: تسعى الولايات المتحدة الأميركية لأن تكون (ولأن تبقى) القوة الاقتصادية الأقوى والوحيدة في العالم. لكنها غير قادرة على أن تكون كذلك (وأن تبقى كذلك). فالاقتصاد الأميركي يعاني من مشاكل كثيرة ويعيش مرحلة صعبة جدًّا، كما أن النمو الاقتصادي هناك في معظمه نتاج التلاعب بالتقارير إضافةً للعلاقات العامة ذات الطابع العدواني على المستوى الكوني. ولكي تصمد الولايات المتحدة الأميركية، يجب عليها على الدوام أن تتظاهر بأنها دولة قوية ومزدهرة. لذلك فهم يحلّون مشاكلهم الاقتصادية بواسطة التهديدات والإنذارات السياسية إلى البلدان الأخرى ومن طريق المغامرات العسكرية. ولأن الولايات المتحدة الأميركية عاجزة عن الانتصار في المنافسة الاقتصادية على الاتحاد الأوروبي وبلدان آسيا التي راحت تتطور بوتيرة كبيرة وعاصفة (النمور الآسيوية)، فهي تتعمد إبقاء أوروبا واليابان معتمدتين بصورة كاملة على النفط العربي وذلك بواسطة أكثر الوسائل والطرق وحشية وعنفًا - من طريق مرابطة الأسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض المتوسط إلى جانب تأجيج النزاعات في الشرق الأوسط وفي أوروبا بالذات (كما حصل عندما قامت الولايات المتحدة بقصف يوغسلافيا). عدا ذلك، تعارض الولايات المتحدة الأميركية أي تطوير طبيعي لعلاقات الشراكة الاقتصادية بين بلدان آسيا: يمكن للغاز والنفط من روسيا (إلى جانب السلاح النووي) أن يجعل أوروبا بمنتهى السهولة مستقلة عن أميركا اقتصاديًا (وسياسيًا)، وسوف تكون الاستثمارات الأوروبية إلى جانب التكنولوجيا الدقيقة قادرة عندئذ على خلق نهضة سريعة في الاقتصاد الروسي (والشيء نفسه ينطبق على اليابان). الولايات المتحدة الأميركية تقف ضد ذلك بشدّة. وهي تريد أن نبقى جميعًا في حالة ركود من دون أن نزدهر ومن دون أن نحقق التنمية المستدامة. ولذلك نحن لا نحب أميركا.

لا تحب الدوائر المحافظة في روسيا أميركا، لأن الثقافة العالمية التي تنشرها غير أخلاقية وشريرة، إنها ثقافة ترعى وتشجّع الانحرافات والبلاهة العقلية عند المراهقين. سفك الدماء، والشهوة، الخداع وتمجيد المحتالين الحاذقين والقتلة القساة بلا رحمة، السقوط الإباحي والرجال الأنيقون الذين يعملون خدمًا في دعارة الذكور، كل هذا لا علاقة له بثوابت ثقافتنا الخاصة بنا وبتقاليدنا التي تم تطهيرها بالتضحية وبالبحث عن الحقيقة والعدالة. إنهم ينشرون ويدعمون "الجنس الآمن" وتغيير نوع الجنس لدى الذكور والإناث، وهذا يسيء إلى كرامتنا. إنهم يسخرون من أرفع إنجازات الروح الإنسانية ويعلنون أنها بالية و"متوحشة"، كما أنهم يقومون بإجراء تعديلات وتغييرات إصلاحية على الأديان والعبادة بما يتناسب مع احتياجات الجموع التي تم تحويلها إلى جحافل من الحمقى والأغبياء، التي تبحث عن الاستمتاع والترفيه بأي وسيلة وبمنتهى العنف والشراسة. لذلك نحن لا نحب أميركا.

يرفض اليساريون أميركا ويناصبونها العداء لأنها قلعة الرأسمالية العالمية. وهذا موروث من التربية السوفياتية من ناحية، وهو استنتاج معاصر تمامًا بشأن نوعية النظام الرأسمالي الذي اصطدمنا معه في حياتنا اليومية وليس في الكتب المدرسية وفي أثناء الرحلات السياحية فقط، من ناحية ثانية. أولئك الذين خسروا كلَّ شيء بسبب الإصلاحات الليبرالية، والذين يعيشون اليوم ظروفًا سيئة وحياة صعبة، يلقون بالمسؤولية عمّا أصابهم من مآسٍ ومتاعب على المروجين في ما وراء المحيط لكل هذا القبح والعار. ويتضامن مع هؤلاء أولئك الذين ظلموا من قبل النظام

السابق والخاسرون الجدد، أولئك الشبان والفتيات الروس الذين يموتون بسبب تعاطي المخدرات، وتلك المجموعات من العاهرات اللواتي تمّ بيعهن مثل العبيد في سوق النخاسة، والطلاب وقد أصابهم اليأس والإحباط بعد أن فقدوا أي أمل لهم بالمستقبل، وأولئك الفتيان من عائلات بسيطة وفقيرة الذين ضلّوا طريقهم والتحقوا بعالم الجريمة. "اليسار" لا يعني يوم الأمس السوفياتي وحسب، بل إنه جواب حاسم ونقدي على ما هو قائم اليوم، وعدم الاتفاق مع ما تحضّره لنا الرأسمالية ليوم غد. وبالمناسبة، لا تتناقص أعداد "اليسار" الروسي ولا تنحسر صفوفه، بل تبقى كما كانت بالحد الأدنى: بدلًا من المحارب القديم الذي يسقط (بفعل الموت) أو يموت من البرد على أرضية شقة متجلدة في إركوتسك (لأن تشوبايس الجشِع والمُتخَم لم يقم بتدفئتها) يأتي طالب يضع نظارات ويرتدي سترة جلدية خفيفة سوداء أو سائق تراكتور غير حليق الذقن دون الـ 40 من العمر. ولهذا نحن نكره أميركا.
نحن نكره أميركا، ونتمنى أن تزول عن خارطة العالم، كما أننا نريد إغلاقها من جديد، وحبسها بعيدًا في صندوق لكي لا تكون في متناول اليد، بعد أن نغلق عليها أقفال كلا المحيطين.
ولكن، إذا ما دققنا النظر، فسوف نجد أننا نكره أميركا تلك التي تتدخل في شؤوننا وتقتحم بيوتنا وحسب، تلك التي تذلُّ شعبنا وتقصف بالقنابل أصدقاءنا من الصرب، والتي تسرق مداخيلنا وتفرض نفسها علينا من خلال جميع المعابر والثغرات، ثم تبدأ بطريقة متعجرفة بتعليمنا كيف يجب أن نعيش، من دون أن تصغي بكل صلف ووقاحة؛ كما أنها تتكيف لمهاجمة العراق، وترسل لنا قوالب ثقافتها الغارقة في الابتذال لتفرضها علينا، وأفخاذ دجاجها المجلدة غير الصالحة للأكل. في حين أنّ أميركا الأخرى، تلك المكونة من طابق واحد ومن أبنية تحت أرضية، أميركا الناعسة تلك، البدينة والبيضاء، مع بقايا هوت دوغ عالقة بين أسنان شرطي والتي ترقص على ألحان من أفريقيا السوداء، مع أخاديد وتلعات وسيارات متعفنة، مع طرق سريعة ورف خاص "بثقافة نهاية العالم" في المكتبات، مع "أصحاب الأعناق الحمراء"[50] وأبناء الطوائف التي تم استنساخهم، مع طائرات هليكوبتر سوداء[51] وشياطين زرقاء - أميركا هذه لا تعنينا البتة؛ لعلّ أحدًا كان معجبًا بها وكان يحبها، وربما كان آخر لا يحبها ويمقتها، بيدَ أنّ ذلك لا قيمة له على الإطلاق. "لقد مات الغرب" (The West is dead)، كما أشار بات بوكانان، المرشح لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأميركية.
نحن لا نهتم بأميركا في حقيقة الأمر، بل ويمكننا أن نبصق عليها، كما أننا لا نكرهها على العموم وبالمطلق، ولكن طالما أنها على هذا النحو، فلا بدّ أن تبعث لدى كلّ واحد منا مشاعر غير طيبة تجاهها... لعلّني أخطأت، وربما هذه ليست كراهية.
ولكن، بجميع الأحوال: (اذهبوا إلى بيوتكم، أيها "اليانكي" "yankee","go home"). ابتعد عن الخطيئة.

---

(41) غليب بافلوفسكي كاتب وصحافي وناشط سياسي روسي. كان من "المنشقين" في العهد السوفياتي. (المترجم)

(42) كاتب ومؤرخ ورجل دولة سوفياتي وروسي. أحد قادة حزب "روسيا الموحدة" الحاكم. (المترجم)

(43) تم الانتقال في عهده من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وجرت الخصخصة في روسيا والاتحاد السوفياتي السابق تحت إشرافه. (المترجم)

(44) كاتب روسي وباحث في التراث والفولكلور. (المترجم)

(45) كونستانتين ناتانوفيتش بوروفوي رجل أعمال وسياسي روسي، نائب في الدوما الدورة الثانية (1995-2000)، الرئيس السابق لحزب الحرية الاقتصادية، رئيس الحزب السياسي "الخيار الغربي". (المترجم)

(46) وردت في النص الأصلي مفردة Dennitsa وهي في الأساطير السلافية صورة لنجمة الصباح. (المترجم)

(47) ألكسندر ماركوفيتش إتكيند. مؤرخ وناقد أدبي. (المترجم)

(48) مجازًا، أصبح الاسم مستخدمًا لأي كيان كبير جدًا أو قوي للغاية. (المترجم)

(49) تسمية غير رسمية لخطة محاربة الكونفدرالية تم اعتمادها في بداية الحرب الأهلية في الولايات المتحدة وتتضمن حصار الموانئ الجنوبية وفرض السيطرة على نهر المسيسيبي... تم اقتراح الخطة من قبل الجنرال وينفيلد سكوت الذي لم يكن يؤمن بنهاية قريبة للحرب، على عكس الكثير من معاصريه. أول ما ظهرت التسمية على لسان الصحافيين. فشبهت العملية بالطريقة التي يقبض فيها الثعبان الضخم أناكوندا على فريسته ويضغط عليها. (المترجم)

(50) في الوقت الحاضر يستخدم المصطلح لوصف البيض الفقراء أو غير المتعلمين، والمتزمتين، والبدائيين، وكارهي الحداثة، والمتعصبين، والعنصريين. (المترجم)

(51) في إشارة إلى الحكاية الخرافية الشائعة في المدن الأميركية والتي مفادها أن لسكان كواكب أخرى تابعين للاستخبارات المركزية ولمكتب التحقيقات الفدرالي والأمم المتحدة - مروحيات سوداء لا يصدر عنها أي صوت ولا تنطلق أي أضواء أثناء طيرانها. وهم يقصدون أولئك الباحثين عن "الحقيقة" البشرية ويأخذونهم إلى مكان مجهول. (المترجم)

الفصل الثاني عشر: هل يوجد لدى روسيا أصدقاء؟ محاور الصداقة ومحور الشر

الصداقة على أسس أيديولوجية

كثيرًا ما نسمع كلامًا مفاده أنّه "لا يوجد حلفاء اليوم لدى روسيا"، وأنَّ "الجميع تخلّوا وابتعدوا عنّا". ثمة أساس معقول لمثل هذه الهواجس والأفكار، لكنها تحتاج لمزيد من التحليل في الوقت ذاته.

كانت روسيا قبل انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الشيوعية، تبحث عن حلفاء من منطلق أيديولوجي. وعلى هذا الأساس كان حلفاؤها من بين تلك الدول أو الحركات والأحزاب السياسية التي تتعاطف مع الفكرة الشيوعية. خلق بناء الاشتراكية في بلد واحد بمفرده وضعًا مثيرًا للاهتمام: راحت روسيا السوفياتية باعتبارها قلعة الحركة الشيوعية العالمية وعاصمة "الأممية الثالثة"، تتصرف في كيانين أو ماهيتين اثنتين: كان تحقيق مصالحها الجيوسياسية القومية يتم بما يخدم الفكرة العابرة للقومية، أي الثورة العالمية. ولذلك كانت السمة الأيديولوجية هنا تخلق في بعض الظروف المحددة سلسلة من العقبات الجدّية أمام تعزيز نفوذ وتأثير الاتحاد السوفياتي، لا سيما في مناطق "العالم الثالث"، حيث كانت تتفوق المشاعر الدينية (كما كان الحال في كل من أفغانستان وإيران والبلدان العربية وغير ذلك)، ولكن تلك السمة بالذات كانت تساعد من ناحية أخرى في توسيع قاعدة الحلفاء المحتملين. كانت ملايين كثيرة من الناس بل وبلدان كاملة وأحزاب كبيرة تعمل لمصلحة الاتحاد السوفياتي كدولة في مختلف أنحاء العالم، لا من منطلق التعاطف مع "الروس" وإنما بفعل ولائهم لتلك الأيديولوجيا التي حققت الانتصار في بلادنا تحديدًا.

يمكن القول إنَّ الشيء نفسه ينطبق على دولة عظمى أخرى هي الولايات المتحدة الأميركية. لم تكن المحبة تجاه الولايات المتحدة الأميركية هي التي تجذب أنظار القسم الأعظم من البشرية إلى تلك البلاد بقدر ما كان يتمُّ ذلك من منطلق الإعجاب بالأنموذج الليبرالي الديمقراطي وبفاعليته، وكنوع من "الافتتان بالرأسمالية المفرطة". كانت الولايات المتحدة الأميركية تعرض باستمرار وما زالت تقدّم للعالم لا نفسها بالذات، وإنما الأنموذج الذي يطمح لأن يكون شموليًا وكونيًا ولأن يصبح مقبولًا من الناحية النظرية في أي بقعة من الكرة الأرضية.

نهاية الاتحاد السوفياتي - فقدان لغة عالمية

وجدت روسيا نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في وضع صعب للغاية: خسرت السمة العالمية (ليكن بدرجة محدودة) التي كانت تتمتع بها لغة الاتحاد السوفياتي، كما أنها اصطدمت بعقبات مماثلة عندما حاولت أن تقلّد الأنموذج الأميركي، وهذا ما دفعها لأن تبتعد عن الولايات المتحدة الأميركية على غرار الشخص الذي تلسعه النار. أما الولايات المتحدة الأميركية بدورها فلم تكن مستعجلة لأن تأخذ روسيا الجديدة الديمقراطية في أحضانها، ولهذا السبب راحت على أي حال توسّع مع بعض الريبة من حدود الناتو نحو الشرق، وهي تنوي وتخطط لأن تبتلع

روسيا ولكن بالتدريج وبالتقسيط، التي ستكفُّ بعد ذلك فقط عن أن تكون خطيرة بشكل نهائي.
في هذه الحالة وجدت روسيا نفسها وحيدة ومعزولة: خصومها في الأمس لا يريدون أن يصبحوا أصدقاء حقيقيين، وأما حلفاء الأمس فقد أدرنا لهم ظهرنا بأنفسنا مع نوع من الاشمئزاز. وقد واكبَ ذلك تخلٍّ كامل عن الفكرة الاشتراكية، من دون أن تكون الفكرة الوطنية قد نضجت بعد.
في مثل هكذا أوضاع يصبح الحديث عن الأصدقاء صعبًا حتى ولو كان من الناحية النظرية فقط: إنهم يظهرون فقط عندما تقترح البلاد للآخرين أنموذجًا واضحًا ومفهومًا، أو خطّة جيوسياسية أو حتى، في الأقل وكحدٍّ أدنى استراتيجية وطنية متماسكة وغير متناقضة، تسمح لهم بأن يحددوا موقفًا واضحًا منها. لكن للأسف، لم يكن يوجد شيء من هذا القبيل في روسيا الحديثة، ولهذا وجدنا أنفسنا معزولين ووحيدين في عالم معقّد ومتغيّر بسرعة فائقة. لكي يكون ممكنًا الحديث عن الأصدقاء أو التخلّي بصورة نهائية عن مثل هؤلاء، لا بدّ قبل كل شيء من اتخاذ قرار نهائي وأساسي بما يتعلق بنا أنفسنا بالذات. بيدَ أنه لا يوجد مثل هكذا قرار حتى الآن، مع العلم أنَّ زخم الأحداث لم يعد يسمح بالاستمرار في الطريق نفسه.
تبدأ السياسة هناك، حيث يتبلور ثنائي "صديق - عدو" بمنتهى الوضوح. وما لم نستنبط في أقصر مدة سياسة خاصة بنا، سوف يفرض علينا الآخرون سياستهم الخاصة بهم بكل قسوة.

مشروع "الإمبراطورية الأميركية" غير مقبول بالنسبة إلى روسيا على الإطلاق

فما هي الحلول المتاحة أمام روسيا نظريًا؟

يمكن روسيا إمّا أن تنضم إلى مشروع أممي أو عابر للقوميات قائم ونشط، أو أن تعزل نفسها بقوّة ضمن حدود دولة -أمّة، أو أن تبذل جهودًا جبارة وأن تقترح مشروعًا خاصًّا بها قادرًا على المنافسة على خلفية نماذج فوق وطنية أخرى.
أمّا المشاريع ما فوق الوطنية الموجودة فهي التالية:

المشروع الأول: مشروع إمبراطورية أميركية عالمية

أو ما يقال لها "إمبراطورية محبّة للخير أو حسنة النوايا" ("benevolent Empire") بحسب تعبير ر. كاغان[52] ووليام كريستول[53]. وتقوم الولايات المتحدة الأميركية بتنفيذ هذا المشروع منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وهو يفترض نظامًا عالميًا أحادي القطب تقوم أميركا بشغل المركز فيه مع هيمنة شاملة للأنموذج الليبرالي - الديمقراطي والاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الأميركي. ويُفرَد لروسيا في هذه "الإمبراطورية الأميركية العالمية" موقع هامشي جدًّا أو قد لا يُخصص لها أي موقع فيها بشكل عام.
ينظر إلى القارة الأوراسية، كما درجت العادة في المخططات الجيوسياسية للمفكرين الاستراتيجيين الأميركيين، على أنها "موضوع" للتحكم من الخارج، أو على أنها مساحة جغرافية خاضعة للسيطرة من دون أن يكون بإمكانها امتلاك حتى شبح الاستقلالية. كما تفترض الهيمنة الأميركية نزع السيادة عن الدول الإقليمية الكبرى وبسط الرقابة والإدارة الأميركية بصورة مباشرة على قدراتها الاستراتيجية. وهذا يتعلق بمجال الأسلحة الاستراتيجية والمنشآت

النووية (حيث توجد مثل هذه)، إلى جانب قطاع الاقتصاد حيث يدور الحديث عن إدارة خارجية لأكثر القطاعات أهمية بوساطة الشركات العابرة للقارات، وبشكل خاص في ميدان الموارد الطبيعية والنفط والغاز.
بطبيعة الحال، إن أغلبية السكان في روسيا ينظرون إلى مثل هذا السيناريو بشكل سلبي، حتى ولو كانت النخب السياسية على استعداد لقبول ذلك من منطلق أهدافها الأنانية، وذلك لكي تقوم بالاندماج على أساس شخصي في "المليار الذهبي"، بيدَ أنَّ الشعب يرفض مثل هذا الخيار بشكل حاسم. أكبر دليل على ذلك هو مصير حزب القوى اليمينية الذي كان برنامجه السياسي يقترح مثل هكذا سيناريو بصورة واضحة.
كان يمكن للولايات المتحدة الأميركية أن تكون الصديق الوحيد "نظريًا" في إطار مثل ذلك المشروع المفترض، لكن كلفة مثل تلك الصداقة كانت ستكون كبيرة لدرجة أنها تفترض فقدان روسيا لسيادتها السياسية وكيانها الجيوسياسي، وربما لسلامة ووحدة أراضيها. إنَّ مثل هذه الصداقة غريبة من نوعها وهي أقرب إلى "الاحتلال".
في حال اتخاذ الولايات المتحدة الأميركية صديقًا، هذا يعني إطلاق العنان لنزاع داخلي قاس ومرير في روسيا بين النخب والسكان. وقد كان كلُّ شيء في عهد يلتسين يسير في هذا الاتجاه بالتحديد، ولم يمنع هذا السيناريو سوى وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة محمولًا على موجة وطنية. لم يعد يجرؤ أحد في روسيا اليوم، باستثناء أولئك الساسة الهامشيين والمنبوذين جدًّا، أن يصنّف الولايات المتحدة الأميركية من الأصدقاء. لكن، إذا ما قررنا الذهاب مع ذلك في هذا الاتجاه، فإنَّ السلطة ستكون مضطرة لمواجهة موجة جديدة من الصراع الأهلي وتقسيم روسيا.
أعتقد أنه ما مِن أحد يفكِّر في هذا المنحى بصورة جدية.

المشروع الأوروبي: "لا أحد ينتظرنا في أوروبا"

ثمة سيناريو آخر، مختلف قليلًا، تقترحه أوروبا الموحدة. لا يعتبَر هذا المشروع عالميًا مثل المشروع الأميركي، ولكنه يتخطى إطار دولة واحدة ولو كانت أكبر دولة في أوروبا. يتقدّم هنا إلى المرتبة الأول المعيار الحضاري: ينظر هنا إلى أوروبا على أنها "فضاء كبير موحّد" مع تقاليد وبنى اقتصادية وثقافية وسياسية مميزة لها. يمكن بعض البلدان المتاخمة والتي تمتلك بنية ثقافية واجتماعية مشابهة أن تنضم إلى ذلك الفضاء، بعد أن تلتزم المعايير الأوروبية المعتمدة.
لا يعتبر المخطط الأوروبي كونيًا ولكنه في الوقت نفسه فوق وطني. وهو غير موجه إلى جميع البلدان، وتقوم أوروبا باستيعاب جيرانها ودمجهم بالتدريج وبتأنٍ وهي تراقب العملية وتتردد بشأن ضم كيانات جيوسياسية ذات إشكاليات وتعقيدات كبيرة إلى المشروع، مثل تركيا.
لا يمكن لروسيا من حيث صيغتها الجيوسياسية والحضارية، ومع حجمها وقدراتها الاستراتيجية أن تكون جزءًا من المشروع الأوروبي الحالي. يجب التسليم بذلك على أنه أمر بداهي. إلّا أنَّ ذلك لا يعني بالضرورة أنَّ أوروبا تتحول إلى "عدو" بشكل تلقائي. لا يتضمن المخطط الأوروبي نية ضم روسيا إليه، ولكنه لا يفرض عليها أيضًا مسارًا آخر معينًا. روسيا بالنسبة إلى أوروبا "شيء مستقل بذاته"، شيء هائل وغامض، ومن الأفضل البقاء بعيدًا عنها. كما أنَّ الاتحاد الأوروبي لا يخطط ولا ينوي شن أي اعتداء ضد روسيا: وعلى العموم، لا توجد لدى بروكسل أي خطط بشأن روسيا - لا خطط إيجابية تكاملية، ولا خطط سلبية تدميرية. تعترف

أوروبا بنا باعتبارنا شيئًا جيّدًا وهي على استعداد للتعاون والتعامل معنا في ظروف محددة. هنا واردة من حيث المبدأ الصداقة والعداوة، ويتوقف الكثير على الاختيار الذي تقوم به موسكو بخصوص مستقبل روسيا السياسي الخاص.

المشروع الإسلامي: خطر أسْلمة روسيا

المشروع الثالث إسلامي. وهو مشروع خاسر بكل تأكيد أمام المشروع الأميركي والأوروبي سواء من حيث الجاذبية، كما من ناحية الجدوى الاقتصادية والشمولية الاجتماعية السياسية والثقافية، لكنه من ناحية أخرى يمتلك دينامية كبيرة وطاقة وإيمانًا يصل في بعض الأحيان إلى حدود التعصب. ما زال المشروع الإسلامي ينشط حتى الآن على الهامش، ويتجلى أحيانًا في شكل إرهاب وبؤر للنزاعات. بيدَ أن ميزته تكمن في أنه يمتلك برنامجًا سلبيًا وإيجابيًا في آن - فهو ضد الهيمنة الأميركية من ناحية، ومن ناحية أخرى يضع إقامة دولة إسلامية عالمية هدفًا له. إنه مشروع ثوري إلى حدٍ ما، ويشكل قاعدة له مليار مسلم ونيف في العالم، وهم يتكاثرون بسرعة وبأعداد كبيرة، يغرقون كلًّا من أوروبا وأميركا حاملين معهم إلى تلك المناطق أسلوبًا ثقافيًا واجتماعيًا ودينيًا - سياسيًا خاصًّا بهم.

وقفت روسيا من ناحية، بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، ولكنها انضمت في الوقت نفسه إلى منظمة "المؤتمر الإسلامي" مشيرة بذلك إلى موقفين اثنين محتملين بخصوص المشروع الإسلامي - من الرفض التام والصارم وصولًا حتى الاهتمام النسبي. يمتاز الدين الإسلامي بأنه يتحول في ظروف معينة إلى أيديولوجيا سياسية بمنتهى السهولة، وهذا ما يمنحه ميزة خاصة وأهمية جديدة ومثيرة. وتثير العقيدة الإسلامية من بين جميع الأيديولوجيات المناوئة والبديلة للمشاريع الغربية، العالمية أو التي تسعى إلى العالمية، الاهتمام الأكبر ومن هنا نجد أنّ أكبر مخاوف المخططين والمنظّرين العولميين إنما هي مرتبطة بالعقيدة الإسلامية.

يمكن روسيا في هذه الحالة أيضًا أن تقوم باختيار مناسب لها: في حال أنها اختارت الإسلام لكي يكون حليفًا لها، فإنها تحصل على فضاء إضافي من أجل توسيع تأثيرها في العالم، ولكنها في الوقت نفسه تضع نفسها أمام خطورة الأسلمة السياسية: فالمشروع الإسلامي في جانب منه راديكالي بقدر ما هو عولمي، لأن العالم فيه يبدو متجانسًا سياسيًا وثقافيًا، ولكن هذه المرة تحت راية "الدولة الإسلامية" فقط. أما إذا اتخذت روسيا موقفًا معاديًا للإسلام، فإنها بذلك تساعد وتدعم الولايات المتحدة الأميركية، وهذا يقودنا من جديد إلى السيناريو الأول الذي سبق وناقشناه - الصداقة مع الولايات المتحدة الأميركية لا تحمل لروسيا أي مزايا لأنَّ هذه اللعبة تكون موجهة ضد السيادة الخاصة بروسيا.

مشروع الصين العظيمة من تايوان حتى الأورال

المشروع الرابع هو المشروع الصيني. لكنه ليس عالميًا ولا يطمح لأن يكون كذلك، بل إنه موجّه بصورة خاصة إلى الأمة الصينية ويعتمد على طاقات ديموغرافية واقتصادية وسياسية فريدة للصين الحديثة.

تشكِّل الصين عائقًا على طريق الهيمنة الأميركية على العالم، وهي لا تتناغم بأي شكل من الأشكال مع المشروع الإسلامي، ولكنها غير قادرة أن تقترح على روسيا شيئًا محدّدًا وواضحًا

بصورة مباشرة. يمكن للصداقة مع الصين أن تتحول بسهولة إلى توسع ديموغرافي سلمي للصينيين على حساب المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة في سيبيريا الشرقية. في حين أنَّ العداء مع الصين لن يجلب أي مكاسب لأن ذلك سوف يكون في صالح الولايات المتحدة الأميركية من جديد - مع كل ما سوف ينتج عن ذلك من عواقب.

لا مكان لروسيا في "المشاريع الكبرى"

وهكذا يجب الاعتراف بأنه لا يوجد مكان خاص بروسيا في "المشاريع الكبرى" القائمة. ففي كلِّ واحد منها مثل تلك الجوانب التي تعيق اندماجها الإيجابي. لكن هذا لا يعني أنَّ روسيا محكومة بالعداء مع كل "الأفكار أو المشاريع الكبيرة" في القرن الحادي والعشرين. والأدق هو القول بأنّ روسيا محرومة في هذه الحالة من وجود "صديق مطلق"، أي من ذلك المشروع الذي يتفق بالكامل مع مصالحها الوطنية. وفي الوقت نفسه لديها على الأرجح "عدو مطلق" - إنها الولايات المتحدة الأميركية والإمبريالية الأميركية الجديدة التي تعمل على تحقيق مشروعها على حساب روسيا بكل الأحوال، ذلك المشروع الموجه بشكل صارم ضد تعزيز روسيا أو حتى مجرّد الحفاظ على سيادتها وهويتها[54].

والحقيقة هي أنَّ روسيا ليست الوحيدة في مثل هذا الوضع، وأنّ أصحاب "المشاريع الكبرى" الأخرى هم أيضًا يدخلون في صراع عميق لا مفر منه مع أميركا التي تسعى بكل إصرار إلى بناء "إمبراطورية الخير" الخاصة بها. وها هي أميركا الآن تدعو إلى "نسيان أوروبا" (بحسب تعبير توماس بارنِت)، كما أنها تحارب المشروع الإسلامي في العراق وأفغانستان، وتخطط لمهاجمة إيران وسورية، فضلًا عن انشغالها وقلقها المتزايد من الصين. وهنا ينشأ ظرف موضوعي بالغ الأهمية: تحصل روسيا وهي تشغل بكل وضوح موقعًا في الجانب المعادي للولايات المتحدة الأميركية من المتراس، على أنموذج جديد تمامًا من "الصداقة" الجيوسياسية. ليست صداقة مطلقة ولكنها براغماتية.

"محاور الصداقة"

إذا ما اختارت روسيا اللعب لمصلحة عالم متعدد الأقطاب (وهذا معناه مناهضة مشروع واشنطن للهيمنة العالمية بشكل حاسم)، فإنها تحصل فورًا على وضع خاص بها وعلى مكانتها المشروعة في خارطة القوى العالمية. انطلاقًا من مثل هكذا افتراض، تنشأ بطريقة تلقائية منظومة "محاور الصداقة" وحيث إن تلك "الصداقة" تصبح أكثر أهمية بالنسبة إلى جميع المشاركين فيها، وهذا يجعل موقف روسيا أكثر استقلالية حيال "المشاريع الكبرى".

تتشكل "محاور الصداقة" هذه على النحو التالي: روسيا - أوروبا، روسيا - العالم الإسلامي، روسيا - الصين. يصبح من مصلحة روسيا أن تدعم كلّ واحد من تلك المشاريع في إطار منظومة مناوئة لطموحات الولايات المتحدة الأميركية أحادية القطب، من دون أن تنضم إلى أي واحد منها. عندئذ تتحدد الهوية الوطنية لروسيا على أساس عاملَين اثنين: مناهضة العولمة ذات المركزية الأميركية (يغذّي العداء لأميركا بالتحديد، للعلم، نشوء هوية أوروبية جديدة إلى درجة كبيرة) وموقف مستقل وخاص تجاه كافة الأقطاب الكبرى. وإذ تتخذ روسيا موقفًا معاديًا لأميركا، لا يفترَض بها أن تكون أوروبية ولا إسلامية، ولا صينية، وفي هذه الموازنة بالتحديد سوف تحصل على إمكان تطوير "مشروع كبير" خاص بها.

سوف يبقى هذا "المشروع الكبير" المحتمل في الوقت ذاته مجرّد وهمٍ أو أملًا كاذبًا، ما لم تعمل روسيا بنشاط ومنذ الآن على مساعدة الأقطاب الموجودة، مهما كانت غير متناظرة بين بعضها ولا تشبه بعضها بعضًا. ولن تتمكن روسيا من الدفاع عن استقلاليتها في المستقبل ما لم يصبح الاتحاد الأوروبي مستقلًّا ولاعبًا إقليميًا فاعلًا وقويًا مع جغرافيا سياسية خاصة به، وما لم يصبح العالم الإسلامي متحدًا ومتكاملًا بقدراته، وما لم تحافظ الصين على وتيرة النمو. يرتبط نجاح روسيا كقطب في عالم متعدد الأقطاب بشكل مباشر بنجاح عملية التنمية في جميع الأقطاب الأخرى، ويُفضَّل أن يتم ذلك وفق وتيرة متقاربة، من دون زيادة حادة وشديدة لأي منها. بيدَ أنّه يجب أن تكون لهذه الأقطاب مصلحة أيضًا في وظيفة روسيا كنقطة ارتكاز للتوازن القارّي في العملية الجيوسياسية العالمية.

لا يحتاج المهندسون الفعليون للمشروع الأوروبي، في الحقيقة، لأن تكون روسيا ضعيفة وهامشية، بل أن تكون قوية وودّية، قادرة أن تتصرف كقوة مستقلة وخصوصًا في مواجهة التوسع الأميركي. لا مصلحة لأحد في أوروبا بممارسة الضغوط على روسيا سوى لأولئك الذين يدعمون الخطط الأميركية ويروجون لها على نطاق واسع، أكثر مما هم يبدعون سياسة خاصة بأوروبا.

الشيء نفسه ينطبق على العالم الإسلامي: تتناقض المشاريع المتطرفة لأسلمة روسيا بصورة مباشرة في المقام الأول مع مصالح العالم الإسلامي الذي يناسبه أكثر أن تكون روسيا صديقة وحليفة بدلًا من دفعها لأن تقوم بدور "شرطي إقليمي" يعمل في خدمة المصالح الأميركية.

والصين تقع في الإطار نفسه: سوف تزدهر الدولة الصينية بالتعاون مع روسيا الجارة والصديقة (وبدعم استراتيجي وبالموارد من قبلها)، في حين أنّ التوسع العرقي سوف يقود إلى اندلاع صراع مع دولة نووية قوية بصورة كبيرة حتى الآن.

مناهضة حقيقية للعولمة وألاعيب مناهضة للعولمة

يجدر بنا هنا أن نتوقف بنوع من التفصيل عند بنية تلك القوى التي كانت قادرة أن تتحول إلى قاعدة فعلية لدعم جيران روسيا في "الفضاءات الكبيرة".

أولًا، يجري الحديث عن القوى في أوروبا والصين والعالم الإسلامي وبلدان أخرى تتخذ مواقف ثابتة لا تتزعزع في عدائها للعولمة. من المهم أن ندرك أن الحركة المعادية للعولمة في حدِّ ذاتها والتي أعلنت عن نفسها من خلال احتجاجات ملونة اعترتها أعمال شغب ومسحة يسارية كاذبة، لا تمثِّل سوى قمة جبل الجليد. إنها أقرب إلى نوع من الحالة المزاجية والأهواء، حيث وجدت استخدامها مجموعات "يسارية متطرفة" و"يمينة متطرفة" بعد أن فقدت أهميتها بسرعة فائقة في العالم الجديد. لا يوجد لدى الحركة المناهضة للعولمة أيديولوجيا ولا بنية تنظيمية، كما أنها تفتقد إلى الأفق السياسي. تتصرف الحركة المعادية للعولمة كما لو أنها بارومتر أو اختبار اجتماعي للرأي العام، ولا تجوز المبالغة في أهميتها الفعلية. فضلًا عن أنه من الواضح ذلك الطابع التلاعبي والاستفزازي لهذه الظاهرة التي تسمح بافتراض أنّ الكلام يدور حول استراتيجية وقائية من قبل أنصار العولمة أنفسهم، والتي تهدف إلى تشويه مسبق للعمليات الحقيقية والجدية المناهضة للعولمة. لذلك يجب البحث عن المناهضة الفعلية للعولمة التي تناسب روسيا في سياق إنشاء منظومة "محاور الصداقة" في قطاعات أخرى مغايرة.

من أجل التمييز بين المناهضة الصورية للعولمة من قبل أدعياء اليسار واليمين المتطرف ومعاداة العولمة العميقة والجدية للقوى السياسية الفاعلة، يجب الحديث عن "تعددية قطبية" و"قطبية عديدة". من حيث الجوهر، تعتبر الحركة المناهضة للعولمة وفي حال وصلنا بمطالبها إلى خاتمتها المنطقية، تعني السعي إلى التعددية القطبية، لكن التعددية القطبية تشكِّل مرحلة ثانية - إيجابية وخلاقة من البرنامج المناهض للعولمة، أما مرحلته الأولى - وهي تدميرية وسلبية - فتقترن بذاتها مع معاداة العولمة حيث يتم التأكيد بالبادئة "ضد أو مضاد".

محور باريس - برلين - موسكو

ثمة بلدان وقوى سياسية مختلفة في الاتحاد الأوروبي تميل بقوة نحو تعدد الأقطاب. وتمثّل فرنسا (سياسيًا) وألمانيا (اقتصاديًا) نواة التعددية القطبية من بين البلدان الأوروبية: وهما بالذات تقومان بدور النواة في أوروبا الموحّدة، أو المحرّك للتكامل الأوروبي إضافةً إلى كونهما مهندسين معماريين لأيديولوجيا الوحدة الأوروبية. وقد شكّل محور "باريس - برلين - موسكو" الذي لاحت تباشيره في أثناء المرحلة الأولى من العدوان الأميركي ضد العراق، أنموذجًا أوّليًا للمحور القارّي الأوروبي - الأوراسي القائم على منطق التعددية القطبية. وهذا ما يمثِّل المقدمة الأكثر أهمية لنشوء حركة حقيقية استراتيجية وسياسو-اقتصادية مناهضة للعولمة سببّت، بالمناسبة، الكثير من الإرباك والقلق للولايات المتحدة الأميركية.

قام العقل البحثي (think tank) المحافظ ذو النفوذ الكبير في مؤسسة التراث الأميركية (Heritage Foundation) قبل بعض الوقت بإصدار الوثيقة البرنامجية لجون سي هالسمان[55] تحت عنوان "قطف ثمار الكرز: منع قيام تحالف فرنسي - ألماني - روسي دائم"، حيث تم شرح المسألة برمتها بكلِّ وضوح. وها نحن نورد هنا اقتباسًا من تلك الوثيقة:

"من السهل كثيرًا أن نسخر من التحالف بين باريس وبرلين وموسكو، الذي طرح نفسه في مواجهة العملية الأميركية في العراق. كما هو الحال مع أصدقاء دوروثي في حكاية **ساحر من بلاد أوز**، حيث إن جميع تلك البلدان تعاني من نقص في شيء ما جوهري ومهم لكي تصبح دولًا عظمى. لدى روسيا مشاكل اقتصادية، ولدى ألمانيا مشكلة مع القوة العسكرية، ولدى فرنسا مشكلة مع الموارد الطبيعية والقاعدة الصناعية المتينة.

ومع ذلك يمكن هذه البلدان في هذا التحالف أن تشكِّل مجتمعة محورًا يتعدى أطر المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية في العراق. باريس من ناحيتها تحاول أن تجعل هذا التحالف طويل الأمد ويستمر إلى ما بعد الأزمة العراقية. إنّ التآلف المتشكل من اتحاد كل من فرنسا وألمانيا وروسيا يتمتع بكل السمات الضرورية لقوة عظمى قادرة على تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأميركية على المستوى العالمي. في هذه الحالة تقوم فرنسا بتأمين الغطاء السياسي والأيديولوجي، وألمانيا تضمن القوة الاقتصادية، أما روسيا فتضمن الحماية العسكرية".

تمثِّل تلك التوليفة الهيكل الرئيس لأنموذج معاد للعولمة بالنسبة إلى روسيا، وبالتالي تمثّل "محورًا للصداقة" هو في معظمه مع الغرب.

من المثير للفضول أنّ الخبراء الأميركيين يعتقدون أن من الضروري هدم مثل ذلك البنيان بالسرعة القصوى. كتب هالسمان ذاك نفسه بهذا الشأن: "لكي نمنع جنين هذا المحور من التحوّل إلى خطر حقيقي للمكانة الأميركية في العالم، يجب على إدارة الرئيس بوش الابن وعلى وزارة

الخارجية ومجلس الأمن القومي أن يستخدموا استراتيجية 'قطف ثمار الكرز'. بالتالي، يتعين على وزارة الخارجية أن تتمسك بقوة بمبدأ المصالح المشتركة بين أميركا وأوروبا وأن تبتعد عن أي تصريحات حادة وقوية ضد تلك البلدان غير الراضية عن الأداء الأميركي في الشرق الأوسط، وأن تشغل مواقع متقدمة في عملية الإصلاحات اللاحقة في حلف الناتو، مع تشديدها على تطوير الحوار الاستراتيجي مع كلِّ بلدٍ من البلدان الأوروبية على حدة، وأن تعمل وهذا هو الأهم، على خلق مرجعية من أجل اتخاذ قرارات موحدة في القضايا السياسية والعسكرية على النطاق العالمي". هذا يعني أنّ استراتيجية العولمة تقوم على تعطيل محور الشراكة الأوروبية - الروسية، ولهذا الهدف تقوم المحاولات التي تهدف إلى تعزيز التأثير الذي تمارسه الولايات المتحدة الأميركية على كل واحد من تلك البلدان على حدة.

رأينا كيف نجحت الولايات المتحدة الأميركية على أرض الواقع في تخريب العلاقة الجنينية للتحالف الفرنسي - الألماني - الروسي، لكن هذا المحور ما زال نظريًا ضمانة رئيسية من أجل نشوء عالم متعدد الأقطاب حقيقي. إذا كانت روسيا تريد أن تضمن مستقبلها الجيوسياسي، يجب عليها أن تحاول مرة بعد أخرى الدخول في دورة جديدة من تشكيل محور باريس - برلين - موسكو، وذلك بالرغم من كل العراقيل والعقبات الداخلية والخارجية.

ثمة موقف مختلف جذريًا من مسألة الدور الجيوسياسي لأوروبا لدى كل من إنكلترا وتلك الدول في أوروبا الشرقية التي تم قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي منذ فترة قصيرة، حيث إنها تدور في فلك الاستراتيجية الأميركية بشكل واضح وأكيد، وهي تقوم بشتى السبل بتفشيل أي حوار روسي - أوروبي. يجب أن نتوقع ذلك في المستقبل أيضًا، لكن الإرادة الجيوسياسية المتماسكة والثابتة لدى موسكو سوف تساعد في التغلب على هذا العائق أيضًا.

الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية والديغولية[56] الجمهورية

يمكن لأحزاب سياسية مختلفة يسارية ويمينية أن تؤدي دور الأساس السياسي في أوروبا من أجل إنشاء "محور صداقة" غربي.

كانت الأيديولوجيا الاشتراكية الديمقراطية ميالة تقليديًا نحو العداء لأميركا، رافضة الليبرالية الأميركية والفردية الأنكلوسكسونية. بهذا الشكل، يكون من شأن التقارب من الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، وتطوير الحوار السياسي معها أن يستجيب لاستراتيجية التعددية القطبية. كما أنّ تقاليد الديغولية السياسية المميزة للأحزاب السياسية من يمين الوسط ما زالت قوية في فرنسا حتى الآن في الوقت نفسه. فهم يختلفون مع الاشتراكيين بخصوص المسائل الليبرالية، ولكنهم يدعون إلى أوروبا موحّدة وإلى التقارب مع روسيا انطلاقًا من تصورات أخرى - سياسية واستراتيجية: إنهم يخططون من خلال مثل هكذا تحالف قارّي لإحياء القوة السياسية للعالم القديم، وأن يعيدوا له استقلاليته وسيادته. هذه عبارة عن نسخة جديدة لمشروع ديغول القديم "أوروبا العظمى من الأطلسي حتى الأورال".

ثمة وضع مشابه إلى حدٍّ ما مع الأحزاب السياسية في ألمانيا، إلّا أنَّ الاستقلالية السياسية المحدودة لألمانيا وتاريخها ما بعد الحرب العالمية الثانية، يجعل تلك الأحزاب أكثر ارتباطًا بالجمهوريين الأميركيين ("اليمين" الألماني) وبحزب العمال البريطاني ("اليسار" الألماني). أما "الداعمون أو المروجون" الرئيسون للتحالف الأوروبي - الروسي في ألمانيا فهم البنى

الاقتصادية: البنوك، والمجموعات الصناعية الضخمة، وشركات الطاقة التي تدرك أهمية العامل الروسي غالبًا على شكل موارد طبيعية أكثر مما هو أنموذج سياسي.
مما لا شك فيه أنه لا يجوز بأي شكل إغفال الحركة المناهضة للعولمة من القوى الأوروبية المكوّنة من "اليسار المتطرف" و"اليمين المتطرف"، والتي تعبّر عن أفكار ومواقف معادية للعولمة بشكل صريح وواضح أكثر، وذلك على الرغم من أنَّ درجة تأثيرها في المؤسسة(57) غالبًا ما تكون صغيرة جدًّا.
ومن بين الدول الأوروبية التي تميل إلى الحوار الاستراتيجي مع روسيا يمكننا أن نضيف إيطاليا وإسبانيا، بيدَ أنّه يمكن العثور على مشاركين محتملين في الحوار القارّي في جميع البلدان الأخرى - حتى بين "أنصار العولمة" بالذات، مثل إنكلترا أو بلدان أوروبا الشرقية.
وإذ إننا لا نشعر في بعض الأحيان بأي مشاعر محددة تجاه روسيا في حدِّ ذاتها، فإن جميع هذه القوى السياسية قادرة أن تصبح في ظروف معينة بمثابة نواة لتأثير أو نفوذ روسي فعلي داخل تلك البلدان، ولكن ليس بصورة مباشرة وواضحة، وإنما من خلال العداء لأميركا ومن طريق المبدأ القارّي استراتيجيًا.

أقطاب السلطة في الصين الحديثة

تختلف المسألة كلّيًا بشأن جهورية الصين الشعبية. ففي هذا البلد الهائل والذي يحقق نموًّا عاصفًا، توجد مركزية سياسية وهذا ما يجعل موسكو مضطرة للتعامل فقط مع القيادة الشيوعية التي تتحكم وتسيطر بصورة كاملة على السياسة الخارجية والداخلية. وعلى الرغم من الصلابة والتماسك الحزبي السياسي هناك، يوجد عدد من مراكز النفوذ والقوى في الصين. فَـ "الاقتصاديون الشباب" في جمهورية الصين الشعبية يعتمدون على المنطقة الساحلية ذات التنمية الاقتصادية النشطة والقوية، وترتبط مواقفهم إلى درجة كبيرة بعملية اندماج الصين في السوق العالمية، وعلى وجه الخصوص، في السوق الأميركية التي تمنح الصين نسبةً كبيرة من الإيرادات. أما القيادة السياسية بالذات فتهتدي بالأعداد الهائلة من الجماهير في داخل الصين القارية التي تعيش وفق معايير متواضعة جدًّا ومن دون أن تكون منخرطة في النمو الاقتصادي للمنطقة الساحلية في جنوب شرق البلاد. وعلى التوازن بين هذين العاملين يقوم ما يعرف بـ "العجيبة الصينية"، ذلك لأنّ أي انحراف نحو هذا الجانب أو ذاك - إلى ناحية "الديمقراطية" أو "الشمولية" - سوف يؤدي إلى عواقب كارثية لا محالة.
يمكن لروسيا أن تعثر على شركاء في فكرة التعددية القطبية في كلتا المجوعتين. لا تزال القيادة السياسية تسير على هدي ماو (تسي تونغ) إلى حدٍّ كبير، وهي تنظر بعين الريبة إلى "الجار الشمالي" المتهم بـ "التحريفية" و"الإمبريالية". ومع ذلك يبقى الشيوعيون الصينيون أكثر مَن يدرك تلك التناقضات الجيوسياسية بين بكين وواشنطن وحتمية احتدام الصراع بينهما. لا مكان للصين في نظام عالمي أحادي القطب، وتعتبر مناهضة العولمة (تعدد الأقطاب) من أهم النقاط في عقيدة الصين الشعبية في السياسة الخارجية. وإنّ وجود مثل هذه النقطة في بلد يبلغ تعداد سكانه أكثر من مليار نسمة مع الاحتفاظ بالمركزية السياسية لا يُعتبر مجرّد كلام فارغ. فإذا ما أعلنت موسكو عن توجّهٍ مُعادٍ لأميركا بشكل صريح وواضح، فإنها سوف تحصل في القيادة الشيوعية للصين على شريك استراتيجي.

وهذا عدا عن أنَّ التنمية الاقتصادية اللاحقة للصين ترتبط إلى حدٍّ كبير بالموارد الطبيعية التي يشكّل النقص الجوهري والأساسي فيها تهديدًا بكبح وتيرة النمو في الاقتصاد الصيني في السنوات القليلة القادمة. هذا يعني أنّ ثمة موضوعًا للحوار لدى روسيا والمجموعة الاقتصادية في الصين الشعبية، وذلك بالرغم من أنَّ اندماج الاقتصاد الصيني في السوق العالمية يتيح الافتراض بأنّ الحوار مع المجموعة الاقتصادية سوف يكون صعبًا وسيواجه صعوبات كثيرة، إذ إنه لا يجوز بأي شكل التقليل من شأن التأثير الأميركي على بكين.
إنّ روسيا مهمة جدًّا بالنسبة إلى الصين باعتبارها ذات قدرات نووية وكونها تمتلك ثروات وموارد طبيعية هائلة. سوف يسمح السياق المعادي للعولمة بأن يجد الطرفان في هذا التبادل تعبيرًا أقصى عن مصالحهما المشتركة (بشرط أن يلتزم الجانب الصيني بالرقابة على عمليات الهجرة إلى الأراضي الروسية).

الصداقة مع الإسلام: الجانب الحضاري

وأخيرًا، أصبح العالم الإسلامي اليوم في حاجة إلى الثقل السياسي لروسيا أكثر من أي وقت مضى. والإسلام لا يتفق ولا يمكنه أن يتعايش مع العولمة ومع الهيمنة الأميركية على مستوى منظومة القِيَم: فالأنموذج الليبرالي الديمقراطي العلماني والفرداني الذي تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى فرضه بشتى السبل وبالقوة، بما في ذلك على البلدان الإسلامية، يضرب في قلب الأيديولوجيا والثقافة والأخلاق الإسلامية، التي يمتد عمرها مئات كثيرة من السنين، كما أنه يشكِّل خطرًا حقيقيًا داهمًا على هويتها. إن العداء لأميركا من قبل العالم الإسلامي هو في المقام الأول صراع قيمي وليس صراع مصالح، إنه صراع مرير في سبيل محافظة المسلمين على هويتهم الدينية والحضارية. إن انتقال روسيا إلى موقع التعددية القطبية والعداء للعولمة، يفتح مجالًا واسعًا أمام قيام تحالف روسي -إسلامي. يمكن أن تشترك في مثل هذا التحالف قوى مختلفة من العالم الإسلامي - دول إسلامية منفصلة وحركات أو أحزاب دينية، إضافةً لمنظمات قومية وخيرية وغير ذلك. من المهم هنا أن تنطلق روسيا في هذه العملية من أسس براغماتية، من دون أن تفرض، كما تفعل الولايات المتحدة الأميركية ذلك، خياراتها بخصوص التيارات الإسلامية التي تفضِّل أن تتعاون معها ومع أي منها لا ترغب بالتعاون. يعتبر العالم الإسلامي حليفًا موضوعيًا لروسيا بمقدار ما يساهم في مواجهة الأنموذج أحادي القطب في العالم، في الأقل إلى الحد الذي لا تصبح فيه مصالح روسيا الوطنية وهويتها الثقافية - السياسية وسلامة ووحدة أراضيها تحت التهديد أو متأثرة من جراء ذلك.

ثمة كيانات من أجل حوار متعدد الأقطاب

وهكذا، لا تقوم "محاور الصداقة" في مكان فارغ - ففي كل واحد من تلك "الفضاءات الكبيرة" المتاخمة لروسيا، توجد قوى سياسية واجتماعية قادرة أن تكون هياكل حاملة لهذه المحاور. حيث إنها في كل حالة محددة تكون ذات بنية مختلفة، بدءًا ببلدان ودول كاملة مع حكوماتها وصولًا حتى أحزاب سياسية منعزلة ومؤسسات دينية ومنظمات اجتماعية. عدا ذلك، يوجد في الولايات المتحدة الأميركية نفسها عدد لا بأس به من الحركات التي ترفض العولمة والليبرالية الجديدة التي تشكل سياسة رسمية لحكومة واشنطن، وهذه الحركات مستعدة للقيام باحتجاجات نشطة وفعَّالة وجماهيرية ضد النظام العالمي أحادي القطب. وتوجد مثل هذه الجماعات في

القطاع اليساري كما في القطاع اليميني من المجتمع الأميركي، وأعدادها هائلة لا تحصى بين المنظمات الاجتماعية والدينية كما وبين مختلف الجمعيات العرقية (بالدرجة الأولى - من أميركا اللاتينية وأفريقيا). ينتج من ذلك أنه يكفي لروسيا أن تعلن بمنتهى الجدية أنَّ التعددية القطبية (المعادية للعولمة في جوهرها) هي استراتيجية رسمية للدولة الروسية، حتى تعثر على عدد هائل من الأصدقاء في العالم بأكمله.

ضرورة الفكرة الأوراسية والعدو المشترك

كي تنجح روسيا في بناء "محور صداقة" ليقوم بدور هيكل من أجل عالم متعدد الأقطاب، ينبغي عليها أن تجمع في عقيدتها الوطنية بين مبدأ الانفتاح النسبي ومبدأ الانغلاق النسبي. إذ لا يمكنها أن تكون منفتحة بالكامل على أي طرف من أطراف الجوار (وعلى الولايات المتحدة الأميركية بوجه خاص)، لأنّ ذلك سوف يؤدي إلى تقوية وتعزيز التأثير الذي سيمارسه عليها أحد "المشاريع الكبرى" النشطة، التي لا تلائم روسيا على الإطلاق، كما سبق ورأينا. ولكنها في الوقت نفسه لا تستطيع أن تنغلق خلف أبواب موصدة بإحكام، ولا يمكنها أن تحصر نفسها بالفكرة القومية، لأنها في هذه الحالة سوف تفقد الأدوات اللازمة لتطوير المحاور الاستراتيجية بشكل نشط وفعال. وأكثر من ذلك، لا يمكن لروسيا باعتبارها دولة وطنية حصرًا في إطار حدودها الحالية، أن تصبح قطبًا حتى ولو كانت الظروف مناسبة. وبما أنها بلد متعدد الأعراق والديانات، وفي حال التطوير المكثف والمركّز لـ "الأنا" القومية، فإنّ ذلك يهدد بانفجار داخلي. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن جميع القوى الخارجية لها مصلحة في مثل هذا الانفجار، فإنَّ أبعاده سوف تكون كارثية وقاتلة.

ثمة مخرج من هذه الحالة ألا وهي الفكرة الأوراسية. فهي تمنح روسيا فرصة أن تقدِّم نفسها لا كقلعة للنضال ضد العولمة والنظام العالمي أحادي القطب ببساطة، ولا كقوة رائدة وطليعية على طريق التعددية القطبية فحسب، بل وكحامل للرسالة الكونية ولمذهب "القارّية"، كثقافة مميزة وخاصة تجمع بين ملامح الغرب والشرق وتوحِّد بينهما. يمكن لروسيا أن تقترح في دور أوراسيا على بلدان رابطة الدول المستقلة سيناريو تعاونيًا وتكامليًا إيجابيًا، وأن تقيم حوارًا هادئًا وناعمًا مع القوى الموجودة في الغرب والشرق مهما كانت متباينة. تعتبر الفكرة الأوراسية بالنسبة إلى روسيا اتحادًا أو مزيجًا بين هوية وطنية قوية وبين مبدأ ديمقراطي حول "حقوق الشعوب"، بين التسامح والتناغم الديني والثقافي. كما أنَّ روسيا الأوراسية سوف تتصرف في مجال السياسة الخارجية باعتبارها حاملة للموقف المتوازن، وأنها تعمل من أجل المُصالحة بين "المشاريع الكبيرة" الأخرى وفي سبيل تطويرها، وأنها "مروِّج" للديمقراطية الحقيقية في السياسة الخارجية.

لا يبقى الآن سوى أن نقوم بالخطوة التالية وأن نعترف بأن السيناريو الأوراسي ينعش في مرحلة تاريخية جديدة، تلك الشمولية المميزة لروسيا عبر تاريخها، وذلك السمو فوق المصالح الوطنية الضيقة. تلك هي نسخة طازجة من المسيانية الروسية في صيغتها الخلاقة والديمقراطية بالكامل. أي إن الفكرة الأوراسية هي ذلك "المشروع الكبير" بالنسبة إلى روسيا المعاصرة، الذي يمكنه ويجب أن يأخذ مكانه اللائق في سلسلة "المشاريع الكبرى" العالمية الأخرى، وأن يصبح

مركزًا "لمحاور الصداقة"، ويجب أن يتحوّل إلى قلّاب أو مرجاج في نشوء وقيام عالم متعدد الأقطاب حقيقي وذي طابع إنساني مقابل خطر قيام "لفياثان جديد" داهم من جهة الأطلنطية.
يساعد العدو المشترك في تعزيز الصداقة ويقوّي من التحالف. وفي الحالة التي نحن بصددها، الصيغة العامة لجميع المخاطر هي ذلك المشروع المتطرف الذي قامت بصياغته حفنة من المثقفين الأميركيين المحافظين الجدد من ذوي الماضي التروتسكي - أي ما يعرف "بمشروع القرن الأميركي الجديد". إذا ما قامت روسيا والدول الكبرى الأخرى إلى جانب الحضارات الحديثة، بالتصرف والعمل بشكل ملائم وبالطريقة المناسبة، فإنّ ذلك "القرن الأميركي" لن يبصر النور ولن يتحقق أبدًا. بل سوف يسود بدلًا منه عالم متعدد الأقطاب، بعيد عن المثالية ولا يخلو من العيوب، ولكنه يبقى أكثر حرية وأكثر عدالة بكثير - إنه "قرن أوراسيا".

---

(52) روبرت كاغان مؤرخ وصحافي ومحلل سياسي أميركي. (المترجم)
(53) وليام كريستول صحافي وأستاذ جامعي. (المترجم)
(54) ينظر كتاب ز. بريجينسكي رقعة الشطرنج العظيمة وعقيدة بول وولفويتز.
(55) خبير في السياسة الخارجية الأميركية. اعتاد الكتابة لمؤسسة التراث، وكان كبير زملاء البحث في العلاقات الدولية هناك. (المترجم)
(56) وردت في النص الأصلي كلمة فرنسية بأحرف روسية gaullisme وهي أيديولوجيا سياسية فرنسية تستند إلى أفكار الجنرال ديغول وأفعاله. (المترجم)
(57) أي "المنظومة الحاكمة". (المترجم)

الفصل الثالث عشر: سبعة معانٍ للفكرة الأوراسية في القرن الحادي والعشرين

ثمة مفردات في الوقت الحالي تفقد معناها الأصلي بسبب استخدامها الذي يتكرر كثيرًا، وهناك ظواهر فقدت مغزاها التاريخي فقد تغيّر بصورة جذرية محتوى عدد من المفردات مثل "الاشتراكية" و"الرأسمالية"، و"الديمقراطية"، و"الفاشية"، في حين أنّ ذلك الالتباس أو الغموض الذي طال مع مرور الزمن الكثير من المصطلحات، لم يمسّ مفهوم "الأوراسية". ذلك لأنّ هذه الرؤية للعالم تمثِّل شكلًا من أشكال التعميم للعملية التاريخية. وهي لا تنتمي لمرحلة بعينها، إذ إنَّ الأيديولوجيا لا تظهر، بطبيعة الحال، سوى في لحظة تاريخية محددة، بينما نجد أن الفكرة الأوراسية باعتبارها فكرة اجتماعية سياسية، وكفلسفة قد ولدت في القرن العشرين، ثم اكتسبت في القرن الحادي والعشرين أهمية بالغة. بمعنى آخر، عدم الوضوح في هذا المفهوم، إلى جانب قابليته للتفسير الواسع، لا ينبع من كونه "ممحوًّا"، بل لأنه ما زال يقوم في مرحلة المخاض ولكنه مع ذلك يثير اهتمامًا كبيرًا لدى كثيرين. إنَّ جميع التعريفات المعروفة لمصطلح "الأوراسية" إما سطحية إلى درجة كبيرة جدًّا، أو أنها ضيقة وربما كانت غامضة وملتبسة. إلّا أنَّ الفكرة الأوراسية في الفضاء النوعي للعالم المعاصر، تحتاج لتعريفات محددة وواضحة. إنها نوع من ذلك التركيب للتصورات والأفكار بشأن الأوراسية الذي يقوم في أساس المزيد من النقاشات بخصوص تحديد مضمون المفهوم. وهكذا، ماذا تمثِّل اليوم كل من الفكرة الأوراسية وأوراسيا كمنظومة آراء ووجهات نظر؟

المستوى الأول من الفكرة الأوراسية: إذا ما استخدمنا الطريقة الاستنتاجية في العرض والشرح، أي من العام نحو الخاص، سوف نلاحظ أنّ الأوراسية كظاهرة كونية وعالمية لا ترتبط على الإطلاق بقارة أوراسيا بصورة مباشرة وباعتبارها موضوعًا جغرافيًا.

إنَّ العولمة بصفتها العملية الأساسية الأولى في العالم الحالي، هي التي تُحدِّد وجهة التاريخ الحديث. يتحول النظام الوطني للدولة إلى بنية عولمية؛ نحن على أعتاب نشوء دولة كوكبية مع منظومة إدارية واقتصادية موحدة. بيدَ أنه لا يجوز الاعتقاد كما لو أنّ جميع الشعوب والدول، وجميع التيارات الاجتماعية والطبقات والأنماط الاقتصادية التي يتكوّن منها عالمنا الشاسع، سوف تبدأ فجأة، كما لو بإشارة من عصا سحرية، بالتفاعل المتبادل وفق منطق جديد. هذا ضلال. تُعد العولمة ظاهرة ذات بُعدٍ واحد وأحادية الجانب، ولها شعاع ووجهة محددة تكمن في تعميم نهج حضاري بعينه. إنها نوع من تسوية، قسرية ومصطنعة في بعض الأحيان، تجعل مختلف البنى الاجتماعية والسياسية، والعرقية، والدينية، والطائفية، وهياكل الدولة الوطنية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية تتطابق مع قالب محدد و"مسبق الصنع". في الجوهر، إنها إرغام العالم بأسره على تبنّي أنموذج واحد بعينه يتم تصويره على أنه شامل وعالمي. إذا ما استخدمنا مصطلحات الجغرافيا السياسية التي خلقتها الحضارة الأطلسية، كان بإمكاننا أن نتصوّر العولمة مسارًا تاريخيًا لأوروبا الغربية بلغ ذروته في النظام الأميركي. بهذا الشكل، تكون العولمة مجرّد فرض للأنموذج الأطلنطي على العالم من دون مراعاة المواقف الأخرى

البديلة. تقوم الرؤية الأميركية للحالة على تصوّر منظومة القيم الأميركية في حدِّ ذاتها على أنها عالمية وصالحة للبشرية ككل. ويتم النظر إلى مبادئها في الاقتصاد والسياسة، وفي الثقافة والميدان الاجتماعي، وفي العلاقات بين الأديان، على أنها الوحيدة الصالحة والأفضل والصحيحة. يتم الإعلان عن مبدأ "التحرر من" الليبرالي على أنه الأيديولوجيا الوحيدة المقبولة والصالحة عالميًا. هذا كله يجعل من انتصار الأطلنطية أمرًا حتميًا، بحسب اعتقاد المنظّرين الاستراتيجيين للعولمة الأميركية أحادية القطب. وهذا صحيح بشكل أكيد، لأنّ المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين لا يرتكبون الأخطاء، إذ إنهم ممثلون للدولة الحاكمة التي تمتلك ما يكفي من الأسس لكي تعلن عن أفكارها بشكل صريح.

تمثِّل الفكرة الأوراسية بالمعنى العالمي موقفًا معاديًا للعولمة وذلك لأنها تشكِّل نكرانًا ورفضًا للنظام الذي تفرضه الأطلنطية، أو بعبارة أخرى، إنها عولمة بديلة. سوف يكون من الخطأ التام ونوعًا من عدم المسؤولية أن يجري الحديث عن عولمة إنسانية وعولمة محتملة ومرغوب بها، في الوقت الذي لا يوجد بين أيدينا سوى عولمة أطلسية تعبّر عن نفسها في كل بقعة من بقاع الكرة الأرضية. إنَّ الفكرة الأوراسية بالمعنى الواسع هي "اللاأطلنطية"، أو قطب جيوسياسي - حضاري مناقض للأطلنطية ويشكل ما يعرف بمناهضة العولمة. يمكن لمثل هكذا أيديولوجيا أن توجد، على سبيل المثال، في أميركا اللاتينية وفي أفريقيا السوداء أو في منطقة المحيط الهادئ التي لا تمت بأي صلة لقارة أوراسيا.

يمكن الاعتراض هنا: بأي حق يمكن اعتبار الحركة المناهضة للعولمة في جزر كايمان أو في الفليبين من ضمن الفكرة الأوراسية؟ عندما نتحدث عن الأسلوب الأوروبي وعن الثقافة الأوروبية، يمكننا أن نقصد إضافةً إلى أوروبا كل من اليابان أو أميركا اللاتينية. ذلك لأنّ أوروبا هي الأخرى مفهوم فريد تحوّل من مفهوم ضيق جغرافيًا إلى مفهوم كوني. النخب ذات الميول الأوروبية موجودة بين ممثلي كل الشعوب والفضاءات الجغرافية. بهذا الشكل نفسه يعيش جنبًا إلى جنب كل من العولميين والأطلنطيين في العالم أجمع، بما في ذلك في المحيط الهادئ. تاليًا، الفكرة الأوراسية هي الاسم الخلاق لمعاداة العولمة.

على هذا النحو، تكون الفكرة الأوراسية عداء للعولمة كما يفترض بها أن تكون، أو نوعًا من فلسفة إيجابية من دون أي ربط لها بالجغرافيا. ففي هذا المعنى تمثِّل الأوراسية مفهومًا ثوريًا عالميًا، وهي تقوم في عصرنا بوظيفة الحركات الاشتراكية الثورية في القرن الماضي، عندما كان يشارك فيها عمال من أميركا اللاتينية ومن أفريقيا، مثقفون من أوروبا وسكان اليابان أو الولايات المتحدة الأميركية.

الفكرة الأوراسية هي قاعدة للأيديولوجيا الثورية التي ترفض الشمولية والتفرّد، أو غياب البديل وهيمنة المنظومة الأطلسية للقيم.

لقد أعلن فوكوياما عن "نهاية التاريخ" وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبعد أن فقَد المعسكر الرأسمالي خصمه. لماذا؟ لأن التطور التاريخي يتطلب وجود قطبين اثنين كحدٍّ أدنى. على سبيل المثال، ثمة توتر ديالكتيكي معروف من الناحية الاجتماعية والسياسية بين الرأسمالية والاشتراكية. والصراع بينهما يمنح العملية التاريخية نوعًا من الدينامية والطاقة. بعد أن تمت هزيمة المعسكر السوفياتي الذي استسلم فعليًا أمام الغرب، فتلاشى وانتهى تلقائيًا، قام فوكوياما

بالإعلان عن نهاية التاريخ في تلك اللحظة. هذا منطقي وصحيح من وجهة نظر ديالكتيكية، لأنه لا تكون ثمة حركة للتاريخ من دون وجود قطب ثانٍ.
إذا ما قمنا بإسقاط الفكرة نفسها على المفهوم الجيوسياسي، سوف نرى أنّ نهاية التاريخ سوف تبدأ نتيجةً لانتصار الأطلنطية استراتيجيًا وبشكل نهائي على الفكرة الأوراسية، التي تمثِّل المعارضة الوحيدة هنا. فضلًا عن ذلك، لقد أعلن الأميركيون أنَّ انتصارهم حتمي وبات شبه منجز ومنتهٍ. وها هي الفكرة الأوراسية التي تجمع خصوم الانتصار الأميركي المظفر وتوحدهم، بالمعنى العالمي، تتحدى نهاية التاريخ. لذلك يعتبر شخصًا أوراسيًا كل من يعلن نفسه مناهضًا لنهاية التاريخ. نحن على استعداد لأن نناضل في سبيل مسار آخر مختلف للعملية التاريخية، معلنين عن قطب ثانٍ، أي عن الفكرة الأوراسية بأوسع معنى لها.
وهكذا، تشكِّل الفكرة الأوراسيةً على مستوى الاتجاه الكوكبي مفهومًا عالميًا، ثوريًا وحضاريًا، يتبلور بالتدريج ليتحوّل إلى منصة جديدة للتفاهم المتبادل بالنسبة إلى مختلف القوى التي ترفض العولمة الأطلنطية. مما لا شك فيه أنه يمكن الاعتراف بوجود جوانب إيجابية في منظومة القيم الأميركية، ولكن من دون أن يكون لها الحق في فرضها عالميًا. فالأميركيون وهم يؤكدون مواقفهم، لا يعلنون أنَّ منظومة القيم الأميركية فعالة وإيجابية وحسب، وهذا لا يمكن إلّا أن نتفق معه، بل يعلنون أنها شاملة وأنها صالحة في كل مكان، وتُعد قاسمًا مشتركًا لأي منظومة قيم أخرى، وبالتالي فهي أنموذج اجتماعي وسياسي واقتصادي وبناء قيمي (أكسيولوجي) صالح للكرة الأرضية إجمالًا وككل. وهذا غير مقبول على الإطلاق. للقيم الليبرالية الديمقراطية الحق بالوجود ولكن في فضاء محلّي.
يكفي أن نقرأ تصريحات الكثير من القوى في العالم على اختلافها وتنوعها: من سياسيين وفلاسفة، ومفكرين - وسوف نتأكد من أنَّ أنصار الفكرة الأوراسية يشكلون الأغلبية الساحقة. فضلًا عن أنّ ذهنية الكثير من الشعوب والدول هي أوراسية، وذلك على الرغم من أنها ضمنيًا لا تفكّر في ذلك. وإذا ما تأملنا ذلك العدد الكبير من مختلف الثقافات والأديان، الطوائف والبلدان التي لا توافق على فكرة نهاية التاريخ المفروضة علينا، سوف تتضاعف النهضة الروحية عندنا، في حين أنه قد تنشأ لدى المفكرين الاستراتيجيين في ما وراء المحيط، على الأرجح، شكوك بشأن الخطورة التي قد تنجم عن تنفيذ المفهوم الأميركي حول الأمن الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين. تعتبر الفكرة الأوراسية مجموعة من العقبات التي نضعها نحن على طريق فرض قيم الغرب. وطالما أننا نقوم بخلق تلك العقبات بشكل مجتزأ ومتفرّق، سوف يكون بإمكان الولايات المتحدة الأميركية أن تتغلب عليها منفردة. لذلك يكفي أن ننسقها وأن نجمع بينها وأن نوحّدها ونحوِّلها إلى رؤية متسقة ذات طابع عالمي، حتى تصبح حظوظنا في تحقيق الانتصار كبيرة وجدية إلى حدٍّ كبير.
بهذا الشكل، تكون الفكرة الأوراسية بأوسع معانيها مفهومًا فلسفيًا بحتًا على نطاق العالم وذات محتوى ثوري، إنها ماركسية القرن الحادي والعشرين.
المستوى الثاني من الفكرة الأوراسية. الجميع يعرف تلك المعارضة التاريخية من قبل العالم الجديد للعالم القديم. وأما مفهوم "العالم القديم" الذي يقصَد به عادة أوروبا، يمكن أن يوسّع إلى أبعد من ذلك بكثير. إنه فضاء حضاري شاسع وهائل ممتلئ بالتاريخ الذي نشأ بالتدريج،

ومسكون بالشعوب وبالدول وبالثقافات، بالمجموعات العرقية، بالمعتقدات والديانات. العالم القديم هو نتاج التطور العضوي للتاريخ الإنساني، وهو من حيث الجوهر، مرادف للثقافة.
أما ما يتعلق بالعالم الجديد، الذي يتجسّد بصورة عامة في الولايات المتحدة الأميركية، فهو ليس نتاجًا لتطور عضوي للثقافة، وإنما حضارة في شكلها الخالص. إنه مجتمع مبني مخبريًا وبطريقة مصطنعة، يقوم في أساسه استنتاج معين للاتجاه العقلاني في الفكر المستنير. لقد قامت أوروبا الغربية في سياق تفكيرها الجدلي المعقد، وخلال عملية انتقالها من الثقافة إلى الحضارة، بخلق منتوج فكري عقلاني بشكل مطلق - مشروع حضاري. إلّا أنَّ أوروبا في حدِّ ذاتها، ومعها روسيا وآسيا المتاخمتان لها، كانت جميعها بكل تأكيد ممتلئة بهوية ثقافية وتاريخية خاصة، من دون أن يكون مجموع العمليات فيها يتناسب مع ذلك المشروع الحضاري. لقد انصبَّت الروح العقلانية إلى جانب التنوير في أوروبا إضافةً إلى السعي من أجل إنتاج معايير عالمية للحضارة، بعد أن تجاوزت تاريخها الخاص، في حركة تهدف إلى انتصار الأطلنطية. دعونا نتذكر "أطلنطس الجديدة"[58] لفرانسيس بيكون، حيث يقوم بتوصيف الحضارة القائمة على مبادئ عقلانية بالمطلق، تلك الحضارة التي تمّ تجسيدها في أميركا.
كانت أميركا حاضرة في المخيلة بشكل عام، خصوصًا في وعي الاتجاهات الأنكلوسكسونية الأخروية والطوائف المسيحية الأخروية، على أنها الجنة الموعودة؛ والمكان الوحيد الذي يجب أن تشيّد فيه قلعة لحضارة مصطنعة وميكانيكية معزولة عن جذورها العضوية. ذلك أن "العالم القديم"، بحسب [أوزوالد أرنولد غوتفريد] شبينغلِر، هو ثقافة ضاربة بجذورها عميقًا في التاريخ، حيث إنه لا قدرة حتى لأوروبا أن تقطع صلتها معها. لذلك لم تنجح التجربة سوى في ما وراء المحيط. وبحسب التعبير الدقيق والصائب لآرثر كوستلر، فقد غسلت المياه المالحة للمحيط الأطلسي جذور الأوروبيين. وقد تمّ تشييد المجتمع من جديد، لكنه كان مجتمعًا بلا ثقافة. ونحن نقصد "بالعالم الجديد" الذي لا يوجد مثيل له، الولايات المتحدة الأميركية.
لطالما كانت مشاريع توحيد وتكامل "العالم القديم" قائمة. كان عدد تلك المشاريع يزداد وكانت تصبح مثيرة للاهتمام أكثر مع تزايد الطلب بممارسة الضغط على "العالم الجديد". وبدليل على ذلك يمكن ذكر مشروع شارل ديغول الذي تمتد فيه أوروبا من فلاديفستوك حتى دبلن ومن المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادئ. وتتأسس هذه النظرية من تكامل "العالم القديم" على توكيد منظومة القيم للتاريخ والثقافة، حيث يقف ما هو طبيعي في مواجهة ما هو مصطنع، وما هو ثقافي، بمواجهة ما هو حضاري. وقد انطلق ذلك المشروع الهادف لتوحيد أوروبا الكبرى من الجزء الثوري للنخب الأوروبية. وقد عرف التاريخ القديم محاولات شبيهة، وذلك عندما حاول فعل ذلك كل من الفاتح العظيم (الإسكندر المقدوني) من طريق دمج وتوحيد المساحات الأوراسية، وأيضًا جنكيزخان مؤسس أكبر مملكة عالمية عرفها التاريخ.
تمثِّل فكرة دمج العالم القديم في فضاء استراتيجي واحد المستوى الثاني من الفكرة الأوراسية - المبدأ القارّي أو القارّية[59]. لقد قامت دوائر روحية وفكرية معينة بابتكار هذه الفكرة وحاولت في بعض الأحيان أن تترجمها إلى هيكل سياسي على أرض الواقع. ولهذا الغرض نشأت مجموعة من المشاريع الاقتصادية للتكامل ذات طبيعة صوفية أو روحانية، وكاثوليكية، بروتستانتية، وأرثوذكسية. يعد هذا المستوى من تعريف الفكرة الأوراسية باعتبارها دمجًا

وتكاملًا للعالم القديم، مرتبطًا بالعامل الجغرافي، ولكنه مع ذلك أوسع بكثير مما كان يفهمه الآباء المؤسسون لفكرة الأوراسية.
المستوى الثالث للأوراسية هو دمج الفضاءات الثلاثة الكبرى أو ما يعرف بمشروع المنطقة الرابعة. نكون قد انتقلنا الآن إلى إطار السياق الجغرافي للفكرة الأوراسية. إذا ما دققنا النظر في بنية الأجزاء المختلفة من القارة الأوراسية، وفي خصائصها الحضارية والتاريخية، سوف نكتشف ثلاث مناطق أساسية منفصلة عن بعضها بخطوط طول أو بحدود زوالية، يقوم عند تقاطعها مع بعضها انقسام طبقي ثقافي جدّي.
إذا ما مشينا من الغرب، فسوف نصل إلى "الفضاء الكبير" الأوروبي الذي يطلق عليه علماء الجغرافيا السياسية اسم أورو-أفريقيا. وهو يمتد من بحر الشمال حتى الصحراء شبه الاستوائية ويضم منطقة البحر المتوسط، والعالم العربي وأفريقيا السوداء. وهو ينطوي في ذاته على مجموعة كبيرة من التدرجات، لكنه مع ذلك ينجذب باستمرار ودائمًا نحو التكامل الاقتصادي والاستراتيجي الذي يعبّر عن نفسه إمّا من خلال الاحتلالات الاستعمارية أو من طريق عملية نشوء إمبراطوريات في منطقة البحر المتوسط وتنتشر إلى الشمال وإلى الجنوب من البحر المتوسط، فتجذب إلى مدارها شعوبًا وجماعات عرقية مختلفة إضافةً لديانات وثقافات مختلفة.
أكثر ما يثير اهتمامنا هو "الفضاء الكبير" الثاني، وذلك لأنه مرتبط بروسيا. إنه القارّية الروسية - الآسيوية التي تضم على وجه التحديد كلًّا من روسيا ومساحات في آسيا الوسطى، مع جزء من شرق أوروبا، ووسط آسيا إضافةً إلى أفغانستان وجزئيًا باكستان والهند وإيران، مع احتمال أن يكون لهذا المنطقة تأثير معيّن في تركيا. والإسلام القارّي في هذه البلدان يختلف بدرجة كبيرة عن الإسلام العربي، إذ إنَّ كلًّا منهما يمتلك شيفرة أو رمزًا ثقافيًا مغايرًا، إلى جانب درجة من الشمولية أو العالمية والهوية. بطبيعة الحال، ثمة أنساق أو أنماط دينية واجتماعية - سياسية واقتصادية مختلفة بشكل جذري في هذه المنطقة، إلّا أن الشيء ذاته ينطبق على أورو-أفريقيا حيث تختلف أوروبا جذريًا عن أفريقيا، إلّا أنها تعامل من وجهة نظر المنظومة الجيوسياسية للإحداثيات باعتبارها فضاءً أوروبيًا-أفريقيًا موحدًّا.
أما المنطقة الثالثة فتدعى منطقة الباسيفيك الصينية - اليابانية، أي السيطرة المشتركة لكلتا القوتين - اليابان والصين في المحيط الهادئ. على الرغم من أنهما يبدوان في السياق الإقليمي وكأنهما نقيضان، إلّا أن تأثيرهما في كامل منطقة المحيط الهادئ كبير وفعال. تتلخص الاتجاهات الرئيسة في السياسة الخارجية لهاتين الدولتين في التقارب مع روسيا ومشروع تحقيق وظائف جيوسياسية لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية والعولمة.
تعبّر تلك الأقطاب الثلاثة عن فوالق حضارية داخل القارّة. بكل تأكيد، تلك هي فضاءات مشتركة، لأنه إذا ما تعمقنا أكثر فسوف يكون بالإمكان إجراء المزيد من التقسيمات كما والمزيد من الدمج والتعميم. تمثِّل الفكرة الأوراسية في الفضاء داخل القارّة محورًا أو تحالفًا من ثلاث مناطق عولمية، تنتمي جغرافيًا إلى القارّة الأوراسية المتكاملة وفق محور شمال-جنوب. وهذا التعريف يُعد بمثابة البُعد أو المستوى الثالث للأوراسية. والمهم هنا هو أنَّ هذا تحالف بالتحديد وليس اتحادًا. يجب على عملية التكامل بين هذه الفضاءات أن تسير وفق خطوط الطول، أي بدءًا من الشمال باتجاه الجنوب، بحسب قوانين الجغرافيا السياسية.

لننتقل الآن إلى المستوى الرابع من الأوراسية، أي إلى عملية التكامل الروسي الآسيوي. يظهر هنا الطابع الزوالي الذي سبق وأشرنا إليه. لا تطاول العملية جميع أجزاء القارة الأوراسية، وإنما بشكل خاص روسيا وبلدان آسيا الوسطى، أفغانستان وإيران والهند. يدور الحديث حول نشوء نظام المحاور. والأفضلية هنا لمحور موسكو - طهران وموسكو - دلهي؛ هذان المحوران يمثلان هياكل حاملة للتكامل الزوالي الأوراسي على المستوى الرابع. ويوجد إلى جانبهما محور أكثر ثباتًا، يثير المزيد من الاهتمام دون أن يكون أنموذجيًا، إنها العلاقات المتبادلة على خط موسكو - أنقرة. نحن نذكر كيف أن تركيا، أوراسية ومعادية لأميركا، وقفت أثناء التحضيرات الأميركية لشن عدوانها على العراق، بشكل حاسم ضد حلفائها ما وراء المحيط وذلك على الرغم من أن الأميركيين نجحوا في ما بعد بإطفاء تلك المشاعر العدائية هناك. بعبارة أخرى، توجد لدى تركيا قدرات كافية لمثل هكذا تحالف مع روسيا.

ثمة أهمية كبيرة لمنطقة القوقاز ووسط آسيا، وذلك لأنَّ هذين الفضاءين انتقاليان على المستوى الثقافي والعرقي؛ وهما قريبان من دول متاخمة لروسيا كما ولدول بعيدة عن روسيا مثل أفغانستان وإيران، وتركيا بشكل جزئي. ذلك الفضاء قريب من روسيا ومرتبط معها من خلال سكان يتحدثون اللغة الروسية. بالتالي، توجد لدينا مجموعة كبيرة من الروابط الثقافية والتاريخية والوراثية مع ذلك الجزء من الجمهوريات السوفياتية السابقة. هكذا ينشأ نظام أنصاف المحاور أو أشباه المحاور التي تتحرك باتجاه دلهي وطهران، وتكشف في الوقت نفسه عن الموقف من أنقرة وتشكّل أشباه محاور في الفضاء الآسيوي - القوقازي الوسيط.

يجب التنويه بصورة خاصة إلى أنَّه يتم النظر إلى آسيا في البُعد الرابع من الفكرة الأوراسية من منظور جغرافي قديم وتقليدي، من دون أن تضم الشرق الأقصى، أي الصين وبلدان الهند الصينية، وكوريا واليابان والفليبين، وأيضًا بلدان منطقة المحيط الهادئ ودول المحيط التي تنتمي إلى أنموذج آخر مختلف تمامًا.

تمثِّل الفكرة الأوراسية في مستواها الخامس تكاملًا للفضاء ما بعد السوفياتي. ونحن لم نعد نتحدث عن نظام محاور زوالية وإنما عن أشباه محاور فقط. ولما كان اهتمامنا منصبًّا بشكل أساسي على روسيا، وعلى مستقبلها، لن نقوم بمتابعتها لكي تشمل الأجزاء الأخرى من القارة الأوراسية، وسنكتفي بالنظر إلى هذا الأنموذج المفاهيمي من خلال تطبيقه على روسيا.

البعد الخامس للفكرة الأوراسية هو تكامل الفضاء ما بعد السوفياتي حيث يصبح أشبه باتحاد أوراسي سبق وتحدث عنه رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربابيف. ذلك السياسي البارز يدرك بصورة جيدة أهمية هذا المشروع الضخم الجديد بجنكيزخان والهادف إلى تكامل الفضاء ما بعد السوفياتي، ذلك المشروع الذي أعلن عنه باعتباره مسارًا رئيسًا في السياسة الخارجية والداخلية لدولة كازاخستان. علاوة على ذلك، قام بابتكار مشاريع وأنماط مثيرة للاهتمام وصولًا حتى اقتراح دستور للاتحاد الأوراسي. ولذلك، كل انتقاد يوجّه إلى نزاربابيف على هذا الأساس إنما ينطلق حصرًا من مصادر أطلنطية. ذلك أنَّ جنكيزخان عندما قام بتوحيد الأراضي، كان قد مسح عن وجه الأرض مدنًا وحضارات بأكملها كانت تشكِّل عقبة على طريقه. ونحن ما زلنا حتى الآن نعيش على بقايا الإمبراطورية التي قام بتشييدها. كل ما هو عظيم يحتاج للتضحية، ولا بدَّ من إغماض العين عن أمور معينة وإلّا لن يبقى سوى ثرثرة إنسانية واحدة غير مسؤولة، غالبًا ما تعمل في خدمة هياكل وبنى تاريخية معادية لنا. لا تُعد

فكرة نزاربابيف فكرة ذات خصوصية كازاخية أو تركية - أوراسية أو إسلامية، بل إنها فكرة الاتحاد الأوراسي، أي إنها تعبير عن البُعد أو المستوى الخامس للفكرة الأوراسية.
تمثِّل الفكرة الأوراسية في مستواها السادس داخل روسيا نوعًا من عقيدة حيث إن التقليدية والمركزية الاستراتيجية والفدرالية تشكل مضمون فلسفتها، ومغزاها والمعنى الأساسي لها.
أما التقليدية فتعني الإيمان في القيمة الثابتة والراسخة للماضي وفي الأهمية الكبيرة للتقاليد والجذور التاريخية. إن أصولنا هي عامل خلاق ومهم جدًّا من عوامل تاريخنا الوطني. وإذا شئنا، يمكن أن نطلق على التقليدية اسم الأصولية أو النزعة المحافظة. بمجرّد أن نتخلّى عن هذه المنظومة من النزعة المحافظة والتقليدية، فإنها ستفقد الفكرة الأوراسية أيَّ معنى لها، وذلك لأنَّ المعاصرة وما بعد المعاصرة، ما بعد الحداثة، هي نقطة الضعف لدينا. نحن لا ننوي عرقلة الحداثة، ولكننا سنحاول تصويبها إلى حدٍّ معين. بهذا الشكل، سوف يتم التعبير عن الفكرة الأوراسية داخل روسيا من طريق النزعة المحافظة والتقليدية.
المركزية الاستراتيجية تعني ضرورة المحافظة على وحدة روسيا ودعم فكرة توسيع وزيادة أحجام الكيانات الفدرالية، وخصوصًا تلك الدوائر ذات الأهمية الاستراتيجية منها. من المعروف أنَّ الدوائر الفدرالية لم تنشأ وفقًا للدستور، وإنما بناء على مرسوم صادر عن الرئيس، أي إنها لا تمتلك أي وضع قانوني. لكنها مع ذلك تقوم بوظيفة في غاية الأهمية من حيث توحيد البلاد والمحافظة على وحدة أراضيها، كما أنَّ المركزية الاستراتيجية تسعى لأن تشرعن الأجهزة الإدارية في الدوائر الفدرالية وتجعلها متوافقة مع دستور البلاد.
الفدرالية - هي مجتمع لا يقوم أصلًا على وجود المواطن الفرد أو على أساس تكتل داخل الدولة مثل جمهورية أو مقاطعة أو إقليم على أساس قومي، وإنما يكون العرق هو الأساس في نشوئها. وترتبط بالفدرالية فكرة الحقوق للجماعة العرقية وليس للأمّة، تلك الحقوق التي تقوم على أساس المكوّن الثقافي الديني وليس الجغرافي أو المساحة المحددة. تفترض الفدرالية الإثنية وحدة غير مشروطة للمناطق الجغرافية وعدم قابلتيها للتقسيم. أما العمليات العرقية، وبغض النظر عن الشكل الذي تتجلّى فيه وبغض النظر عن الاستقلالية التي تحصل عليها الجماعات العرقية عند ذلك من أجل تحقيق مصالحها (اللغة، والثقافة، والدين، والقدرات الاقتصادية)، فيجب أن تجري ضمن أطر الفضاء الأوراسي، والروسي، بشكل صارم. والجماعات العرقية في روسيا حرّة، وهي تتمتع بالإرادة الواعية في سلوكها باستثناء تأسيس جيوب على أساس كيان قومي والإعلان عن الحق في السيادة لهذه المنطقة الجغرافية أو تلك أو دائرة إدارية معينة.
لا يمكن لهذه الفكرة الثورية بالنسبة إلى السياسة الروسية أن تترجم إلى واقع إلّا في إطار عملية تكاملية: من المستحيل، على سبيل المثال، حرمان جمهورية تتارستان من كل آمالها وتلميحاتها وتوجهاتها بشأن الدولة ذات السيادة. بيدَ أنّ هذا سوف يكون ممكنًا ووارداً في إطار اتحاد أوراسي. كم هي كثيرة تلك الحواجز والعوائق الموجودة داخل روسيا الاتحادية، التي كان يمكن تجنبها في حال تم اعتماد تلك المبادئ في الدستور أو في بنية أخرى، مثل قانون السلطة العظيمة (Yassa)[(60)] للاتحاد الأوراسي. سوف تكون جميع الشعوب عندئذ، التي تدخل في هذا المشروع الجديد بصورة كليّة، وهو المشروع الثوري والقديم في الوقت نفسه، خاضعة للبناء الإثني - الفدرالي القائم على توحيد المناطق الاستراتيجية إلى جانب الحرية العرقية. كان

المفكرون الأوراسيون الأوائل يستخدمون مقولات قريبة جدًّا من ذلك، حتى ولو أنها كانت مصحوبة بنبرة من الإمبراطورية الروسية، ومع التعامل مع الشعوب الأخرى على أنها شعوب "نصف روسية" أو "نصف أرثوذكسية". أما نحن فنتمسك برأي آخر. يعتقد الأوراسيون الجدد، بحسب هردِر[61]، أنَّ كلَّ شعب هو عبارة عن فكرة الرب. والمهم هو أنه يجب أن يكون لدينا اتحاد أوراسي واحد موحّد، وسلطة موحدة تضمن لهذه الشعوب الحق بالمحافظة على هوياتها.

يتعلق المستوى الأخير، السابع، من الفكرة الأوراسية، بمختلف المناطق في روسيا. ويمكننا أن نرصد لوحة مثيرة جدًّا للاهتمام على مثال انتشار الأفكار الأوراسية في مناطق روسيا. إذ يجري التعامل مع الفكرة الأوراسية بطريقة مغايرة من مكان إلى آخر: بشكل صحيح في بعض الحالات، وبشكل خاطئ في حالات وأماكن أخرى، وفي حالات ثالثة لا يفهمون شيئًا منها على الإطلاق. فهي مفهومة وواضحة في كلِّ مكان ولكن بطريقة مختلفة دائمًا. لنأخذ على سبيل المثال الإقليم الشمالي الغربي، حيث تمثِّل الفكرة الأوراسية نوعًا من التكامل مع أوروبا من دون فقدان الهوية الذاتية والروح الوطنية. مثلًا، بالنسبة إلى سكان بطرسبورغ تشكِّل مدينتهم حدًّا فاصلًا بين أوروبا في الغرب وآسيا الكثيفة، ولكنها العزيزة والمفهومة من قبلهم في الشرق. وتُعتبر موسكو بالنسبة إلى سكان بطرسبورغ مثل قازان بالنسبة إلى سكان موسكو. وتثير الدهشة درجة الشعبية التي تحظى بها الفكرة الأوراسية في مدينة سانت بطرسبورغ، تلك "النافذة على أوروبا".

ثمة ما هو أكثر إيجابية وأكثر لطفًا في كلٍّ من بسكوف وفي منطقة كالينينغراد، إضافةً إلى مناطق شمالية غربية أخرى. من المهم هناك تحويل الفكرة الأوراسية إلى ردّة فعل مناقضة للحاجز الصحي، وهذا سيؤدي إلى إفشال الخطة الأطلسية لإعادة تنظيم هذا الفضاء.

في حين أننا سوف نشهد موقفًا مختلفًا تمامًا من الفكرة الأوراسية في الإقليم الأوسط من روسيا، حيث الناس أكثر ما يهتمّون بالمسائل الاجتماعية بالمقارنة مع القضايا الإثنية، وحيث يقطن الروس بكثافة ملحوظة. يصبح من الضروري هناك العمل بمعنى ما من أجل تنوير الجماهير، حيث تشكِّل الفكرة الأوراسية بالنسبة إلى تلك الدائرة قضية وطنية مع عنصر يساري واضح بقوة في الاقتصاد ومع موقف هادئ ورصين تجاه أبناء الجماعات العرقية الأخرى. يمكننا أن نعتبر ذلك نسخة أو صيغة من الوطنية اليسارية.

أما في الإقليم الجنوبي، فإنّ الفكرة الأوراسية لا تجد بوصفها مصطلحًا الفهم الكافي باستثناء منطقة القوقاز (Кавказа) التي يجب أن نتوقف عندها بشكل منفصل. تعد روستوف وإقليم كراسنودار أراضٍ قوزاقية إلى حدٍّ كبير، ولذلك فإنَّ الفكرة الأوراسية غير مستساغة وثقيلة على الأذن، هناك يجب تقديم الفكرة الأوراسية كما لو أنها صيغة من التركيب الخاص الذي يجمع بين النزعة الفردية عند القوزاق والمبادئ الإمبراطورية. بكلمات أخرى، يكتسب التوازن بين الفرد والدولة هناك أهمية خاصة جدًّا.

المشهد في القوقاز الشمالي مختلف بشكل كلّي. ليس نحن مَن يشرح هنا فحوى الفكرة الأوراسية، وإنما يقومون هم بشرحها وبتوضيحها لنا كما وأنهم يفهمونها بشكل صحيح تمامًا: على أنها دمج شعوب مختلفة ضمن دولة واحدة موحّدة، وتوطيد وحدة وسلامة الأراضي في

الدولة الروسية. اللافت للاهتمام هو أنّ الفكرة الأوراسية ليست في حاجة إلى أن تتكيف مع القوقاز.
أما في تتارستان وفي بشكيرستان فيوجد فهم كامل لما تعنيه الأوراسية. إلّا أنها في الوقت نفسه لا تخلو من أمزجة معادية للأوراسية الموسكوبية التي كما لو أنها تضع نصب أعينها تعزيز وتقوية موقع موسكو بطريقة ماكرة. كما أنّ الأمر لا يخلو من قدر محدود من المركزية العرقية. بيدَ أنّ فهْمَ الجوانب الرئيسة صحيح.
يحتاج السكان الروس في منطقة الفولغا، كما هو الحال مثلًا في ناحية نيجني نوفغورود، إلى مبدأ جماعي مع مسحة وطنية يسارية مميزة للمناطق المركزية في روسيا، ولكنه يميل نحو الروح الاستثمارية والريادة في الأعمال، إضافةً إلى الاقتصاد الخاص ونوع من الوطنية التي تمتاز بها الطبقة الوسطى. وأخيرًا، تتميز سيبيريا التي تقطنها إلى جانب الروس شعوب قديمة مختلفة ويتطلب اتحادها منظومة مفاهيمية معيّنة، بنزعة إقليمية متأصلة لا ريب فيها. قارّة سيبيريا، هكذا تبدو تلك المنطقة في الوعي الذاتي لسكانها. يجب على الفكرة الأوراسية أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي تمتاز بها ذهنية الناس الذين صارعوا عوامل الطبيعة على مدى قرون وهم منقطعون بالكامل عن قاعدتهم الأصلية. بهذا المعنى تصبح النزعة الإقليمية السيبيرية بعد أن يتم دمجها في السياق الروسي، تعبيرًا عن الفكرة الأوراسية. أجاب 87 في المئة من سكان سيبيريا بـ "نعم" عن سؤال: "هل ترحبون بقيام دولة روسية عظيمة، وإمبراطورية قوية؟". وعن سؤال: "هل تريدون الانفصال عن موسكو؟" - أجاب 80 في المئة منهم بالإيجاب. مهما يكن، من الصعب تأطير مثل هذه الأجوبة في إطار عقلاني، إلّا أنَّ هذا العنصر يؤشّر بدقة إلى وجود وعي ذاتي مستقل وعميق وأصيل لدى سكان سيبيريا. إنّ تفكير هؤلاء الناس المناصرين والداعمين بلا قيد أو شرط لإمبراطورية عظيمة وقوية، والمعادين بشكل صارم لموسكو ولكل ما يرتبط بها، قد يكون خطيرًا، لكن الفكرة الأوراسية لا تهاب المسائل المعقدة.
ثمة معارضة جيوسياسية في الأورال للتفضيلات الانتخابية ما بين أورال سفِردلوفسك وأورال شيلابينسك. لقد تحوّلا إلى نقيضَين داخليَّين متناحرين على غرار اليابان والصين في منطقة المحيط الهادئ. ويقوم التنافس بين نمطين من الوعي الذاتي في الأورال: بين وطنية يمينية ومغامرة، نشطة اقتصاديًا في سفِردلوفسك، ونزعة إقليمية ذات صبغة جماعية واضحة أكثر ورقيقة بنفحات أنثوية أكثر في شيلابينسك. بيدَ أن المنطقة مسكونة بعدد كبير من الجماعات العرقية المختلفة التي تتعايش مع بعضها على مدى قرون كثيرة. بالتالي، الفكرة الأوراسية هنا مفهومة بشكل كامل ومثالي.
الفكرة الأوراسية بالنسبة إلى منطقة الشرق الأقصى تعني الاندماج مع القارّة والارتباط مع روسيا. لقد ذهب الروس إلى هناك من أجل الدفاع عن حدود الإمبراطورية. توجد اليوم تهديدات حقيقية ذات طابع ديموغرافي واقتصادي وجيوسياسي لسلامة ووحدة أراضينا لا يمكننا أن نغمض أعيننا عنها. لذلك تعبِّر الأوراسية في كلٍّ من إقليم بريمورسكي وخاباروفسك وفي الشرق الأقصى بصورة عامة، عن فكرة التكامل. في الواقع، إنه الجزء الآسيوي من روسيا الذي يمتلك ضمانة للارتباط مع المركز من خلال الفكرة الأوراسية.

يصبح واضحًا من كل ما قيل أعلاه كم هو مصطلح "الأوراسية ومفاهيم أوراسية" متنوع ومتعدد الأبعاد ومتعدد التكافؤ. فضلًا عن أننا قمنا بالتمييز بين سبعة مستويات من تعريفاته، وحيث يتضح وجود اختلاف أو تمايز معيّن لهذا المفهوم داخل الدوائر الفدرالية الروسية عند المستوى الأخير. يجب علينا الآن، وقبل أن نلفظ كلمة "أوراسيا" أن نفكّر بصورة جدّية لأنه لا يجوز التعامل معها بطريقة مبسّطة وسطحية.

تتطلب الفكرة الأوراسية والعقيدة أو الأيديولوجيا الأوراسية أن نبذل الكثير من الجهد. لنتذكّر أنّ أوائل الماركسيين كانوا من المثقفين، من عامة الناس[62]، مجرّد قرّاء لهيغل ودرسوا المجلدات الصعبة لكل من ماركس وإنغلز، حيث إنهم كانوا يفهمون جميع جوانب هذه التعاليم وكل التناقضات فيها. كان من المستحيل أن نتخيل شخصًا ماركسيًا مع تفكير بائس وضعيف في القرن التاسع عشر. إلّا أنَّ هذا ما أصبح عليه الملايين وربما المليارات من الناس في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث راح هؤلاء يدّعون أنهم ماركسيون من دون أن يفهموا شيئًا من تعاليم ماركس. وقد باتت معروفة لنا النتيجة التي كانت من جراء ذلك. من هذا المنطلق، لا تحتاج الفكرة الأوراسية لأشخاص لديهم تفكير سيئ أو أنهم لا يفكرون على الإطلاق. فمن الأفضل أن يكون العدد أقل ولكن النوعية جيدة.

من الضروري أن نقوم بتحديد دقيق لفكرتنا الأوراسية ولمجمل ميزة التعددية في التكافؤ، تلك الميزة الداخلية والقيمية (الأكسيولوجية) والمفاهيمية والدلالية المعقدة لهذا المصطلح. ويجب أن نفهمه نحن أولًا قبل أن نحاول أن نشرحه لأي شخص آخر أيًا كان. وهذا يتطلب الرغبة والتصميم والإرادة والوقت وغير ذلك. من دون ذلك لن يكون بإمكاننا سوى أن نتخلّص من أيديولوجيتنا أو عقيدتنا بلا أي فائدة. الفكرة الأوراسية جدّية للغاية، لذلك لا يجوز أن نتعامل معها باستخفاف كبير.

---

(58) رواية غير مكتملة للمدينة الفاضلة للمؤلف فرانسيس بيكون نُشرت بعد وفاته في عام 1626. (المترجم)

(59) تشير القارية إلى الاتفاقات أو السياسات التي تفضل الإقليمية و/أو التعاون بين الأمم داخل القارة. يستخدم هذا المصطلح أكثر في السياقات الأوروبية وأميركا الشمالية، ولكن تم تطبيق المفهوم على قارات أخرى بما في ذلك أفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية. (المترجم)

(60) الياسا قانون صدر في عام 1206 وضعه جنكيز خان، وهو يشتمل على جانب كبير من الأحكام التي تتعلق بالجزاء والعقاب من أجل نشر الأمن في أرجاء الإمبراطورية المغولية. الياسا هي كلمة مغولية الأصل، تعني القاعدة أو القانون أو الحاكم، وقد وردت على أكثر من وجه في العربية والفارسية. استطاع جنكيز خان من خلال قانون الياسا أن يقضي على أسباب الفوضى في إمبراطوريته وينشر الأمن في كل الأنحاء الخاضعة لحكمه والممتدة عبر هضبة منغوليا، ويوضح قانون الياسا كراهية جنكيز خان للسرقة والزنا وشرب الخمر والظلم. (المترجم)

(61) يوهان غوتفريد هردر، كاتب وشاعر وفيلسوف وناقد ولاهوتي ألماني. (المترجم)

(62) فئة من السكان في روسيا القيصرية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فكان ينتمي إلى فئة "الرازنوتشينتسي" كل شخص لا ينتمي إلى واحدة من الفئات والطبقات المعروفة والمحددة في المجتمع: النبلاء أو التجار أو الإقطاعيين أو الفلاحين أو رجال الدين ...إلخ. (المترجم)

الفصل الرابع عشر: الخريطة الروسية

روسيا دولة انتقالية

تمثِّل روسيا اليوم دولة انتقالية. فهي لا تمتلك مستقبلًا تاريخيًا ضمن حدودها الحالية ومع نظامها السياسي القائم. وهي صغيرة جدًّا وكبيرة جدًّا في وقت واحد لكي تنشأ وتقوم بصورة حقيقية. وإذا ما استمرت روسيا في إصرارها على هويتها العرقية الروسية وعلى ثقافتها الأرثوذكسية، فسوف يكون مصيرها التفكك، سوف تطالب الشعوب المسلمة في كل من القوقاز ومنطقة الفولغا بالانفصال، وسوف تتبعها أقليات قومية أخرى، وعندئذ سوف يتكرر المصير المحزن للاتحاد السوفياتي. إنَّ روسيا الاتحادية دولة شاسعة جدًّا كدولة عرقية وثقافية. ولكن روسيا الحالية أو المعاصرة صغيرة جدًّا كقوة أوراسية وجيوسياسية مستقلة، كإمبراطورية، كما كانت دولتنا على مدى قرون تحت هذا الغطاء الأيديولوجي أو ذاك، ليست سوى جزء أو جدعة من الجسم الجيوسياسي بعد أن يتمّ حرمانه من كثير من نقاط الارتكاز والسيطرة الأساسية على الفضاء المحيط، على الموارد والموانئ ومختلف المرتفعات الاستراتيجية الرئيسة. بالطبع، يمكننا أن نتصوّر نظريًا كما لو أنَّ روسيا تسير على طريق تركيا الكمالية (نسبة إلى كمال أتاتورك - المترجم) وأنها ستبني على أنقاض الإمبراطورية دولة مركزية وطنية قوية وصارمة مع أنموذج قوي وفعال للحداثة، لكن هذا يحتاج لحروب ولثورات وتعبئة قصوى للطاقات الأيديولوجية - على شاكلة خلق فلسفة سياسية شبيهة بحزب "تركيا الفتاة" - وهنا يتطلب الأمر وجود قائد يتمتع بشخصية كاريزمية (نوع من أتاتورك الروسي، وهذا ما يمكن ترجمته حرفيًا "الأب الروسي") مع عملية تطهير عرقي. لا يمكن تحويل روسيا إلى دولة وطنية إلّا من خلال ثورة وطنية، ولكن لا تتوفر شروط وظروف ملائمة لذلك حتى الآن.

الأوراسية هي الخيار الأفضل

الخيار الأوراسي سيكون هو الأفضل والمثالي بالنسبة لروسيا. كان ذلك سيحدث، في حقيقة الأمر، عودةً إلى الأنموذج الإمبراطوري ولكن في ظروف جديدة وعلى أسس أيديولوجية جديدة تمامًا. من السذاجة الاعتقاد بأنَّ "الإمبراطورية" تعني وجود "إمبراطور" ونشوء "مستعمرات" وغير ذلك بصورة تلقائية. يكمن مبدأ "الإمبراطورية" وبمعزل عن أي سوابق تاريخية معيّنة في أنه يقوم هنا بنوع من انضباط استراتيجي مركزي بالنسبة إلى المساحات الشاسعة، مع احتفاظ مناطق منعزلة بدرجة لا بأس بها من الاستقلالية والإدارة الذاتية - مرتكزات حقوقية ولغوية واقتصادية ودينية أصيلة. لا تقوم "الإمبراطورية"، بخلاف الدولة الوطنية، بفدرلة وتوحيد مواطنين وإنما بشعوب وجماعات سياسية أخرى بأكملها، وصولًا حتى ممالك و"دول" منفردة بقيت محتفظة بقسط كبير من الاستقلالية والحكم الذاتي حيال المركز الإمبراطوري.

لطالما كانت روسيا إمبراطورية وحسب

كانت روسيا تتمتع طيلة تاريخها ببنية إمبراطورية. وقد سبق وانضمت قبائل وإقطاعات مختلفة إلى كيان سياسي واحد منذ عهد روسيا في حقبة كييف العاصمة. لاحقًا أصبحت روسيا جزءًا من الإمبراطورية المغولية التي كانت قائمة وفق المبدأ نفسه، ومن ثم أخذت موسكو على عاتقها

التقاليد الإمبراطورية في القرن الخامس عشر بالمعنى الإداري بالنيابة عن المغول وعن الأورطة الذهبية، ونيابة عن بيزنطة - بالمعنى الروحي والديني. وظلَّ بعض الملامح الإمبراطورية متوفرًا في فترة حكم آل رومانوف الذين أصبح يُطلق عليهم بعد بطرس الكبير لقب أباطرة بشكل رسمي، كما أنّ بإمكاننا أن نعثر على بعض السمات الإمبراطورية في حقبة الاتحاد السوفياتي أيضًا. كان المبدأ الإمبراطوري يتلقى صياغة أيديولوجية مختلفة في جميع المراحل، إلّا أن أمرًا ما أساسيًا بقي مُحتفظًا به في كل مراحل التاريخ الروسي. من هنا ذلك "الطابع الشمولي" للثقافة الروسية، وتلك السمة "الإنسانية الشاملة" للطباع السيكولوجية الروسية. كانت الفكرة الروسية بادئ الأمر فوق إثنية أو عابرة للإثنيات وتكاملية، تقوم على وحدة النمط أو الطبع وليس على وحدة الدم.

من الواضح أنَّ كل حقبة كانت تتطلب تجسيد هذه الإرادة التكاملية وذلك الدافع الإمبراطوري في أشكال جديدة. وأنّ الانتقال من الاتحاد الروسي الحالي، باعتباره مرحلة انتقالية إلى كيان جيوسياسي كامل القيمة حيث يمكن أن تبعث من جديد تلك العلائق الضرورية من أجل تعزيز السيادة الجيوسياسية الفعلية، يحتاج إلى أن يكتسب دعمًا أو ضمانة أيديولوجية جديدة. ولا يمكن أن يقوم بمثل هذه الضمانة سوى الفكرة الأوراسية والنظرية الأوراسية.

الفضاء ما بعد السوفياتي في المرآة الأوراسية

يتحدد شعاع الاهتمام الذي تبديه روسيا تجاه الفضاء ما بعد السوفياتي ككل من خلال الموضوعة الأوراسية. يدور الحديث، في واقع الأمر، حول إنشاء فضاء استراتيجي موحّد في إطار الاتحاد السوفياتي السابق مع بعض الإضافات (منغوليا) وبعض الإعفاءات (بلدان البلطيق)، ولكن على أساس رؤية مختلفة للعالم بشكل كامل. يعتبر هذا المقياس ضروريًا كحد أدنى كيما تستعيد روسيا في الصيغة الجديدة للاتحاد الأوراسي قدراتها الاستراتيجية التي ستجعلها تتحول إلى "إمبراطورية" من جديد مع الإشارة إلى أنَّ "الإمبراطورية" هذه المرة لن يكون فيها إمبراطور ولن يتم تأسيسها على أساس أيديولوجيا ماركسية جامدة. يجب أن يتم تشكيل الاتحاد الأوراسي بطريقة طوعية من خلال الإرادة الحرّة لدول تتمتع بالسيادة في الفضاء ما بعد السوفياتي. كما يجب على البنية السياسية لمثل هذا الكيان المستقبلي أن يأخذ بعين الاعتبار الدافع نحو الذاتية والاستقلالية عند كل جزء مكوِّن. يعتبَر أنموذج "الكونفدرالية"، "اتحاد الدول" (Staatesbund)، هو الصيغة الأفضل والمناسبة بشكل أمثل.

يفترض مثل هكذا اتحاد قيام مركز موحّد للقيادة العسكرية، وحدودًا مشتركة، وفضاء اقتصاديًا واحدًا مع منظومة مشتركة من الحواجز الجمركية والرسوم على النقل، إضافةً إلى عملة واحدة وحدٍ أدنى من المعايير القانونية التي تعترف بها جميع الأطراف. إلّا أنّه سوف يكون لكلِّ بلد درجة كبيرة من الحرية في اختيار السياسة الداخلية وشكل النظام السياسي والاجتماعي والنظام القضائي (بخصوص تلك المسائل التي لا تتناقض مع المعايير الاتحادية العامة) ...إلخ.

يدرك الكثير من قادة البلدان الحالية في رابطة الدول المستقلة الحاجة الماسة إلى مثل ذلك الاتحاد الأوراسي وضرورة قيامه، وكان رئيس كازاخستان نزاربابيف أول من أعلن عن المبادرة بهذا الخصوص. وهناك هياكل عديدة الآن تقوم بوظيفة مرجعيات مشتركة توحيدية. على سبيل المثال، تضم الجماعة الاقتصادية الأوراسية (EurAsEC) التي ترأسُها لجنة أممية،

خمسة من بلدان رابطة الدول المستقلة، وهذه الجماعة، إضافةً إلى الفضاء الاقتصادي الموحّد (الذي تنتمي إليه كل من روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وأوكرانيا) تمثِّل نواة المنظومة الاقتصادية الموحدة. كما أنّ منظمة معاهدة الأمن الجماعي (التي تضم أرمينيا إضافةً لبلدان جماعة EurAsEC)، تشكِّل أنموذجا أوّليًا لقيادة عسكرية مشتركة. والجمعية البرلمانية المشتركة لبلدان رابطة الدول المستقلة، نسخة مسوّدة للبرلمان الأوراسي في المستقبل وهكذا دواليك. باختصار، تثبت الممارسة السياسية لروسيا المعاصرة أنها تسير في هذا الاتجاه الأوراسي بالتحديد. وبالتالي، سوف يجذب هذا الأنموذج "الإمبراطوري" في هذه الحالة مع ما فيه من محتوى كونفدرالي - ديمقراطي واضح وقوي، موسكو بدرجة أكبر من أي آفاق مشكوك بجدواها حول "الدولة القومية"، وبدرجة أكبر من السير في طريق التفكك إلى مكوناتها العرقية.

الولايات المتحدة الأميركية لاعب فعال في الفضاء ما بعد السوفياتي

بيدَ أنّ هذه الخطة الأوراسية لا تتحقق بالنسبة إلى روسيا في فضاء خالٍ من أي عقبات أو تعقيدات. لقد عمل خصوم روسيا الجيوسياسيون في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، وشجعوا على تفكيك وانهيار الاتحاد السوفياتي. كان هذا هو جوهر اللعبة الكبرى الدائم والأبدي بين روسيا القارّية (ولاحقًا الاتحاد السوفياتي) وبين بريطانيا العظمى البحرية الأطلنطية (ولاحقًا - الولايات المتحدة الأميركية). لطالما عملت روسيا الأوراسية، في سبيل الوصول إلى "البحار الدافئة" وإلى المضائق، من أجل مضاعفة تأثيرها ونفوذها في الجهة الجنوبية الغربية من حدودها في منطقة القوقاز وأفغانستان وإيران وتركيا، وإلى الغرب من حدودها في أوروبا الشرقية، كما كانت البلدان الغربية الأطلسية (إنكلترا والولايات المتحدة الأميركية) تسعى باستمرار في الاتجاه المعاكس نحو إخراج روسيا من المناطق الساحلية ومن أجل حصرها في الفضاء داخل القاري (وهذا ما يدعى **Hinterland** في قاموس الجغرافيا السياسية، أي "الأرض الداخلية"). تعمل هنا مسلَّمة في الجغرافيا السياسية كان قد صاغها هالفورد ماكيندِر: "مَن يسيطر على أوراسيا، يبسط سيطرته على العالم".

يستخدم الخبراء الأميركيون المعاصرون في مجال الجغرافيا السياسية المفاهيم نفسها هنا. ها هو زبيغنيو بريجينسكي يصف في كتابه **رقعة الشطرنج الكبيرة** اللعبة الأوراسية - الأطلسية في مرحلتها الجديدة: "من الآن فصاعدًا يجب على الجغرافيا السياسية الأميركية، أن تدعم ابتعاد وانفصال بلدان رابطة الدول المستقلة عن روسيا، وأن تعمل قدر المستطاع على تسريع انهيار روسيا وتفكيكها".

وهكذا، ثمة اندفاعان أو اتجاهان متوازيان ولكنهما متناقضان على الخريطة الروسية بشكل واضح وصريح لا لبس فيه: اتجاه أوراسي يسمح لروسيا الأوراسية بتوسيع نفوذها في الفضاء ما بعد السوفياتي مع انتقال تدريجي نحو اتحاد أوراسي كونفدرالي، واتجاه أطلنطي يهدف إلى انفصال وابتعاد بلدان رابطة الدول المستقلة عن روسيا. من اللافت للنظر أن منظمة رابطة الدول المستقلة في حدِّ ذاتها لا تحظى بأي اعتراف قانوني من قبل المرجعيات الرسمية الدولية، وهذا بطلب من واشنطن وبإيعاز منها.

في هذا السياق بالتحديد ينبغي أن نقوّم كل ما يجري في بلدان رابطة الدول المستقلة في السنة الأخيرة وتلك الأحداث التي يُقدَّر لها أن تحدث في هذه المنطقة في المستقبل القريب. يتوقف

مستقبل روسيا على التوازن في هذه اللعبة الكبيرة كما يتوقف استقرار السيطرة الأميركية منفردة على هذا الفضاء من الكرة الأرضية، الذي أعلنته واشنطن منذ بعض الوقت "منطقة نفوذ ومصالح قومية للولايات المتحدة الأميركية".

انحسار السياسة متعددة الاتجاهات في بلدان رابطة الدول المستقلة: انطلاق الثورات المعادية لروسيا

كان الغرب في المرحلة الأولى، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مباشرة، يكتفي بالسياسة متعددة الاتجاهات التي ينتهجها رؤساء بلدان رابطة الدول المستقلة. كان هذا يعني أنَّ الأطلنطيين مستعدون لأن يصبروا على التوازن بين التيارات الغربية والعلاقات النابعة من العطالة مع روسيا والتي لم يكن من الممكن تمزيقها بين ليلة وضحاها. لم تذهب باتجاه قطع تلك العلاقات مع روسيا سوى دول البلطيق التي سعت بعد إعلان استقلالها لبذل كل ما يلزم من أجل قطع كل أشكال العلاقة مع موسكو كما ورفضت الدخول في منظمة رابطة الدول المستقلة. اعتمد معظم رؤساء البلدان في رابطة الدول المستقلة سياسة الاتجاهات المتعددة أساسًا في شرعيتهم التي اعترفت بها كل من موسكو الضعيفة والغرب الذي كان منشغلًا بعملية استيعاب ودمج بلدان أوروبا الشرقية. لكن الوضع تغيّر قليلًا بالتدريج بحلول عام 2000، وبدأت اللعبة الكبرى تتخذ منعطفًا جديدًا.

أدى وصول الرئيس بوتين إلى السلطة، الذي رفض الابتزاز وكان أكثر صلابة بخلاف سلفيه غورباتشوف ويلتسين في مسألة التنازلات السياسية للغرب، إضافةً إلى انطلاق تيارات تكاملية في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة - مثل بيلاروسيا وكازاخستان - إلى إرغام الولايات المتحدة الأميركية على تكثيف أنشطتها في الفضاء ما بعد السوفياتي. راح الغرب يشكِّل ويدعم بصورة منتظمة ومكثفة معارضات سياسية ذات توجهات معادية لروسيا في بلدان رابطة الدول المستقلة، كما بدأ بممارسة الضغوط على رؤساء تلك البلدان من أجل دفعهم للانتقال من سياسة متعددة الاتجاهات إلى نهج موال للغرب ومعاد لروسيا بشكل صريح - سواء في شكل ليبرالي أو قومي متطرف (بخلاف روسيا، كانت الليبرالية والتطرف القومي يسيران جنبًا إلى جنب في بلدان رابطة الدول المستقلة، وهذا يمكن تفسيره بسهولة من خلال ربطه بالمصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة الأميركية التي لا تعنيها "الصلاحية السياسية" المدروسة والمضبوطة و"حقوق الإنسان" و"معايير الديمقراطية"، بقدر ما تهمها فعالية ملموسة ومحددة لأفعال وتصرفات القوى السياسية المعادية لروسيا). راحت القوى الأطلسية تتدخل بشكل فاضح في العمليات السياسية في بلدان رابطة الدول المستقلة. وفي عام 2004 قامت في بلدين رئيسيين - جورجيا وأوكرانيا - "ثورتان"، "ثورة الورود" بقيادة ساكاشفيلي في تبليسي و"الثورة البرتقالية" بزعامة يوشِّينكو في كييف. كان كل من شفردنادزه وكوتشما مواليًا للغرب بدرجة كبيرة، ولم يكونا يكنّان محبة وصداقة كبيرة تجاه روسيا، لكن مشروعيتهما السياسية كانت مستمدة من مبدأ التعدد في الاتجاهات، في حين أنَّ اللعبة الكبرى أصبحت في حاجة إلى أفعال نشطة وأكثر كثافة. وقعت هذه الأفعال وكان هدفها الأساسي هو ضرب الخطط الجيوسياسية لروسيا الرامية إلى تعزيز دورها ونفوذها في الفضاء ما بعد السوفياتي، فضلًا عن إفشال تحقيق "الاتحاد الأوراسي" - وهذا هو الأهم!

إتقان الجغرافيا السياسية - ضرورة حتمية للسلطة الروسية

كيف يمكن روسيا أن تتعامل مع هذه النقلات الجديدة للغرب في لعبة الشطرنج؟ كل نقلة عبارة عن ثورة جديدة، تلتهم أحجارنا بينما دفاعاتنا مخترقة. هنا تظهر الفائدة من علم الجغرافيا السياسية بكامل الوضوح، حيث يجب البحث فيه عن ترسانة الأدوات اللازمة لتنظيم دفاع مكافئ ومن ثم الانتقال إلى هجوم مضاد. يجدر بنا ألا ننسى أن لعبة الشطرنج هي لعبة لشخصين، وأنها محكومة بمجموعة من القواعد والأنظمة، وفي حال لم يكن الأساتذة حمقى وبلهاء، سوف يجدون مخرجًا من الوضع شديد التعقيد.

وهكذا، تتطلب الخريطة الروسية أن يكون الهدف المنشود هو استعادة الحجم الإمبراطوري وإقامة "الاتحاد الأوراسي". إلّا أنه من المستحيل على روسيا أن تنجح في تحقيق ذلك بمفردها لأن انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي إنما جريا من حيث الجوهر بسبب الارتكاز على الموارد الداخلية فقط وعلى الصلابة الأيديولوجية من قبل موسكو. أما الفكرة الأوراسية فسوف تتيح لموسكو أن تتصرف بصورة أكثر دقّة وسوف تدفع بالدرجة الأولى نحو البحث عن شركاء استراتيجيين بين الجيران القريبين والبعيدين. إنّ المعيار الجيوسياسي للشراكة بسيط: يمكن لجميع بلدان العالم أن تكون حلفاء محتملين لنا، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الوثيقين والأكثر التصاقًا بها (بالمناسبة، يمكن العثور على شركاء أوراسيين لنا حتى بين هؤلاء). وبما أنَّ الولايات المتحدة الأميركية تريد، باعتبارها دولة مهيمنة عالميًا، أن تلعب لعبة الشطرنج الكبرى مع نفسها أي بمفردها، فهي غير مناسبة لهذه الأسباب أو تلك بالنسبة للكثير من الدول في أنحاء العالم. بما في ذلك خصومها السابقون وحلفاؤها أيضًا إبان "الحرب الباردة". إنَّ مستقبل كل من الصين الاشتراكية والمستقلة أو تركيا الرأسمالية (والعضو في حلف الناتو) متشابه جدًّا في "النظام العالمي الجديد" مع الهيمنة الأميركية، سوف يكون الجميع مضطرين لأن ينسِّقوا سياساتهم الداخلية والخارجية مع واشنطن تحت وطأة الخوف من عقوبات اقتصادية أو خوفًا من نشوء حركات انفصالية مدعومة من وراء المحيط بشكل دقيق وحاذق. وهذا ما ينطبق بدرجة أكبر بكثير على إيران والدول العربية. كما إن الاتحاد الأوروبي واليابان يختلفان مع الولايات المتحدة الأميركية أكثر وأكثر على أساس المصالح الجيوسياسية. هنا بالتحديد يجب على روسيا التي اختارت لنفسها الطريق الأوراسي بشكل نهائي، أن تبحث عن أوراق إضافية لتغيير الوضع في الفضاء ما بعد السوفياتي لمصلحتها.

يمكن لتركيا باعتبارها حليفًا محتملًا أن تفتح الطريق أمام روسيا من أجل الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما كان يسعى القادة العسكريون الروس إليه بقوة، ولكن بوسائل أخرى غالبًا عنيفة، كما أن إيران، وإذ تصبح عضوًا في التحالف الأوراسي، تضمن ممرًّا إلى "المياه الدافئة". أما الصين مع اقتصادها المتنامي بسرعة هائلة وبسبب النقص الحادة لديها في مصادر الطاقة، تستطيع أن تستثمر في الاقتصاد الروسي. كما يمكن لليابان في حال أتيح لها الوصول إلى الموارد في شرق سيبيريا، أن تضمن تطوير البنية التحتية في منطقة الشرق الأقصى. "يمكن بلدان منظمة أوبك وفي إطار استراتيجية مشتركة حول الطاقة مع كل من روسيا وكازاخستان، أن تضغط بشكل كبير على الولايات المتحدة الأميركية في اللحظة الحاسمة - بطبيعة الحال، مقابل دعم السياسات العربية. حتى في الاتحاد الأوروبي يوجد لدى روسيا حلفاء

محتملون مثل فرنسا وألمانيا اللتان تدركان أكثر من غيرهما ضرورة تحرّر أوروبا من الإملاءات الأميركية. جميع هؤلاء اللاعبين يمكنهم أن يلعبوا لمصلحة روسيا الأوراسية، علمًا أنهم قادرون أن يكونوا ضدها أيضًا. يتعلق كل شيء بمدى المهارة التي سوف تدير بها روسيا هذه اللعبة".

إنّ روسيا قوية تستعيد هيئتها وهيبتها الإمبراطورية ووضع "دولة عالمية عظمى"، سوف يكون مقبولًا من كل دولة من تلك الدول المهمة والضرورية من أجل تحقيق التكامل في الفضاء ما بعد السوفياتي، مع تنفيذ شروط محددة ومختلفة من دولة لأخرى من دول الجوار. يمكن تعميم هذه الشروط بمجملها ومن ثمّ وضعها مقدمًا في أساس النسخة الجديدة المعاصرة للأيديولوجيا الأوراسية. وهناك بعض المعايير التي تفرض نفسها تلقائيًا: يجب على روسيا أن تقبل بمبدأ التسامح الديني، واحترام مختلف الجماعات العرقية والقومية، إضافةً إلى مبدأ التعدد الثقافي. بعبارة أخرى، يجب على الإمبراطورية الأوراسية المزمع إنشاؤها أن تكون إمبراطورية ديمقراطية مع التزام صارم من قبلها بمبادئ حرية واستقلال الشعوب والثقافات التي تدخل في تكوينها.

نحن في حاجة ماسّة جدًّا اليوم وفي سبيل إنقاذ البلاد لبعض المهارات الخاصة، يجب أن يحكم البلاد أساتذة كبار في علم الجغرافيا السياسية وليس مجرّد بيروقراطيين وصوليين (حتى ولو كانوا الأكثر وطنية وصدقًا) ولا رجال سياسة تكنوقراط مستهترين ووقحين (حتى ولو كانوا الأوفر حظًّا). كان الوضع سيكون مختلفًا تمامًا لو أنه كان يجلس على الجانب الآخر من رقعة الشطرنج التي تمثّل اليوم الخريطة الروسية، خريطة العالم الروسي والمصالح الروسية - أشخاص هواة. بيدَ أنّ الجالسين هناك هم من الأساتذة المحترفين الذين سيعملون على تحطيم وتفتيت الفضاء ما بعد السوفياتي أكثر وأكثر، وسوف يقومون بتنظيم الثورة تلو الثورة. يوجد اليوم على جدول الأعمال كل من قيرغيزستان وكازاخستان وبيلاروسيا، وغدًا سوف يأتي دور أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان. إلى أن تطاول القضية في نهاية المطاف روسيا نفسها بشكل حثيث. نحن ملزمون بالرد والإجابة، سواء أكنّا نريد ذلك أو لا نريد. وإذا كان وطننا عزيزًا علينا بالفعل، فهذا يعني أننا ملزمون بأن نتقن وأن نتعلّم ألف باء الجغرافيا السياسية منذ الآن، على الفور وبأقصى سرعة، وإلّا في الحالة المخالفة لن يبقى ثمة أي وجود للخريطة الروسية.

"GEOPOLITICS ON-LINE"

الملحق (1): تحديات العولمة - أجوبة أوراسية

مقابلة صحفية أجرتها المجلة التركية **الحوار الأوراسي** مع أ. دوغين. في آب/أغسطس 2001.

مجلة **الحوار الأوراسي**: كيف يتم توضيح مصطلح "أوراسيا" من وجهة نظر الجغرافيا السياسية؟ ما هو الفضاء الأوراسي، بحسب رأيك، من الناحية الجغرافية والسياسية والثقافية التاريخية؟

أ. دوغين: أوراسيا بالنسبة إلي مفهوم جيوسياسي. وهو يرتبط مع توزّع القوى في اللوحة التي يقترحها خبراء الجغرافيا السياسية كمخطط أساسي. ثمة صراع بين حضارتي البحر والبر. وقد أصبحت الحضارة البحرية في القرن العشرين متطابقة أكثر وأكثر مع العالم الأنكلوسكسوني ومع العالم الأطلسي. أوراسيا هي تلك الكتلة أو الجبهة التي ترتبط مع روسيا، مع الاتحاد السوفياتي أو مع شيء آخر شبيه بهما، مع روسيا المعاصرة مضافًا إليها رابطة الدول المستقلة. يدور بين هاتين الكتلتين: البحرية (الأطلسية) والبرّية (الأوراسية)، صراع مرير بلا مهادنة ولا علاقة له بالأنظمة والحكومات القائمة. فقد كان ثمة صراع دائم بين مملكتيَن اثنتيَن - بين إنكلترا الملكية وروسيا القيصرية. ثم اكتسب هذا الصراع طابع المجابهة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

روسيا اليوم دولة ديمقراطية والغرب أيضًا ديمقراطي. كان يفترَض بالقضية أن تنتهي عند ذلك. ولكن لا شيء من هذا القبيل: حلف الناتو يتمدد شرقًا، وصندوق النقد الدولي يدمِّر الاقتصاد الروسي ويخنقه بكل بساطة. ومن جديد نجد أنفسنا من بين البلدان المنبوذة، وهذا ما لا يمكن فهمه أو تفسيره. في حين أنّ علم الجغرافيا السياسية يشرح ذلك بشكل رائع. أوراسيا - ليست مفهومًا جغرافيًا ولا قارّيًا. هذا يعبّر عن ذلك المستوى من تطور الشعب الروسي والدولة الروسية، الذي وصلت إليه روسيا الدولة منذ نشوء مملكة موسكو. أما قبل ذلك فقد كانت أوراسيا إمبراطورية جنكيز خان.

يمكن للفكرة الأوراسية أن تكون نسبية ومطلقة. أما الأوراسية المطلقة فهي إمبراطورية جنكيز خان، وقد ورثتها كل من مملكة موسكو في بداية الأمر ثم روسيا بالذات والاتحاد السوفياتي. وتمثِّل روسيا الحالية النواة الوحيدة الملائمة والصالحة لهذا الاتجاه الأوراسي.

لكن أوراسيا لا تمتلك حدودًا محدّدة بوضوح. بل إنّ أوراسيا هي بنية حضارية، إنها قطب جيوسياسي. بالتالي نحن لا نستطيع القول بأن أوراسيا وروسيا تتطابقان من حيث الحدود. كلا، بل هما تتطابقان من حيث المنحى التاريخي ومن ناحية مسار التنمية والتطور. وعلى هذا الأساس بالتحديد تقوم مجمل الفلسفة عند المفكرين الأوراسيين. وقد كان هؤلاء تقليديًا من الإثنية التركية بلا منازع، ولكن بمعنى ضيق ومحدد جدًّا، "جنيكز خانوفي"، لأنَّ الأتراك كانوا أوّل من أسسوا إمبراطورية برّية، ثم نقلوا المهمة إلى مملكة موسكو التي استخدمت لهذه الغاية إرث جنكيز خان فأقامت أنموذجًا خاصًّا بها. نحن لسنا جزءًا من الغرب، وإنما نحن عالم مستقل

مرتبط بالشرق بدرجة وطيدة أكثر، ولكنه الشرق الطوراني والشرق البربري - أولئك البدو الرحل ومع سكان الغابات، مع السلافيين.
لا يجوز المطابقة بين أوراسيا وأي دولة أخرى أو عرق آخر، مثل العرق الروسي، بالرغم من أنَّ الروس العظام أو الأوائل الذين ظهروا بنتيجة الانصهار بين القبائل السلافية الشرقية والطورانيين والأتراك، يشكلون الجماعة العرقية الأوراسية التي تحظى بالأولوية وهي الأكثر أنموذجية. وبالتالي، هم الأكثر صلاحية للقيام بتحقيق الرسالة الحضارية الجيوسياسية والتاريخية، ولكن ليس لأنهم "مختارون" وإنما لأنهم ببساطة "أكثر العناصر أوراسيةً" من بين جميع الأوراسيين الآخرين.
يجب اعتبار الفكرة الأوراسية، مع بقائها في إطار العملية التاريخية المستمرة، حركة الدولة الروسية بشكل محدد، توجّهًا نحو الشرق - نحو روسيا في عصور الأمير فلاديمير ومن ثم روسيا الموسكوبية، باتجاه إيفان الرهيب، نحو النزعة التركية [التركيوفيلية]، باتجاه موقف ودّي جدًّا من الثقافات الشرقية، وفي الوقت نفسه ومع ذلك نحو تأكيد الهوية الفريدة الخاصة، خصوصًا في مواجهة العولمة. لطالما طرح الأوراسيون على أنفسهم السؤال التالي: أيهما كان أسوأ بالنسبة لروسيا: الاجتياح المغولي أم الاحتلال البولوني الليتواني؟ الجواب واضح. نحن نرى كيف أن الروس الذين وقعوا تحت تأثير الغرب، فقدوا هويتهم وأصبحوا ريفًا شرقيًا بالنسبة إلى العالم الغربي، في حين أنّ أولئك الروس الذين تحرروا بالتدريج من السيطرة المغولية لم يصبحوا أكثر اتحادًا وتعاضدًا وحسب، بل وتلقوا دفعًا هائلًا مستمدًّا من البناء الإمبراطوري نحو الاستقلال والسيادة والهوية الحضارية.
مجلّة **الحوار الأوراسي**: سبق ونطقت كلمة "عولمة". من المثير أن نناقش هذا المفهوم في سياق الأفكار الأوراسية. إذ إنَّ العملية التي يطلق عليها اسم العولمة، تعني في الواقع نشر الحضارة "الصحيحة وحدها" والتي تطلق حضرتك عليها اسم الأطلنطية. هل يمكننا أن نستنتج من هنا أنَّ فكرة العولمة العالمية والفكرة الأوراسية متناقضتان؟
أ. دوغين: العولمة هي مصطلح ملتبس. ينشأ انطباع كما لو أنّ الحديث يدور حول صلات متنوعة ومختلفة بين شعوب العالم وحول حوار نقاش مستمر. أما في الواقع، فإنَّ الحديث يدور عمّا هو مختلف تمامًا. إنَّ الجزء الأصغر من البشرية، وتحديدًا الجزء الأميركي والأوروبي الغربي، يفرض أنموذجه على بقية شعوب العالم، ذلك الأنموذج الذي نشأ نتيجةً لتطور الولايات المتحدة الأميركية الفريد والتاريخي في فضاء خاص. وفي هذا بالتحديد تكمن ما يقال لها عولمة أحادية القطب أو أطلسية. وهي تمثِّل نوعًا من عملية نشر للأنموذج الأميركي، ولنوع من البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلى جانب الهيمنة الأميركية والجبروت الجيوسياسي الأميركي، إضافةً إلى نمط الحياة الأميركي على جميع مناطق الكرة الأرضية، وذلك لكي يتم لاحقًا وبالتدريج اقتلاع الهوية الخاص بكل شعب وليس الشعب الروسي فقط، بل والتركي والعربي والإيراني والياباني أيضًا - أي كل الشعوب بلا استثناء، ومن ثم خلق أنموذج موحّد لهذه الشعوب يكون نسخة طبق الأصل عن الأميركي. من الواضح كيف ستتعامل مع مثل هكذا حالة الفكرة الأوراسية التي تنظر تقليديًا بطريقة إيجابية إلى تمسك البلدان الشرقية باستقلالها عن الاتجاهات الشمولية والميول العالمية للغرب. لم يسبق من قبل أن كان الغرب على هذه الدرجة

من الوقاحة وعلى هذه الدرجة من الغطرسة والفجور والحسم في فرض تنفيذ مهمته المسيانية الكاذبة والزائفة، كما هو اليوم.

تُعتبَر العولمة أحادية القطب العدو الرئيس للفكرة الأوراسية. لكن الأوراسية لا تطرح بمواجهة العولمة مشروع الانغلاق التام أو الانعزالية أمام مثل هذا التهديد. بل إنّ الأوراسية تدرك هذا التحدي كما وتدرك أهميته التاريخية، أهدافه ومسبباته وتوجهه، وتقترح الانتصار عليه، وكما لو تذليل أو تجاوز هذا الدافع من خلال إجابة جديدة. يجب علينا اليوم من أجل محاربة العولمة أن تحشد الطاقات الكامنة لقارة آسيا بأكملها. وهذا لا يتطلب، لنقل، الارتكاز على الوطنية والدولة فقط، بل يجب أن نضفي على الوطنية بُعدًا جديدًا.

يقف ضد التحدي الذي تفرضه العولمة كل من الروس والتتار والأتراك، والمسلمين والبوذيين واليهود، الذين يتمسكون بتعاليمهم التقليدية، وذلك لأنَّ العولمة تمثِّل تهديدًا بالهلاك بالنسبة إلى الجميع. ينبغي على العناصر الواعية من أكثر الاتجاهات اختلافًا وتباينًا أن يتحدوا وأن يقترحوا أنموذجًا واسعًا جدًّا لتعايش مختلف الديانات والطوائف ومختلف الجماعات العرقية في إطار كتلة أو حلف استراتيجي موحّد وواسع حيث إنه يكون كافيًا للتنافس مع الأطلسية ومنفتحًا بدرجة كافية في الداخل سواء تجاه الحلفاء المباشرين أو الشركاء الاستراتيجيين في الشرق وفي الغرب.

يجب أن يدور الحديث عن مشروع عولمة قارّية أو عولمة جزئية تقف بمواجهة العولمة الشاملة أحادية القطب، أي أن يكون الحديث عن فكرة عولمة متعددة الأقطاب. نحن مستعدون لحوار الثقافات، كما أننا على استعداد تام لفتح مجتمعنا الأوراسي لتلك التيارات القادمة من الشرق والغرب، بشرط أن نبقى محتفظين بهويتنا. هذا هو لب المشروع الأوراسي. أرجو أن توافق معي بأنه لا يتطابق لا مع الأنموذج السوفياتي، بالرغم من وجود تشابه، ولا مع الأنموذج الديمقراطي (الغربي - المترجم). بل إنه شيء ما جديد لم يسبق أن كان قائمًا.

الحوار الأوراسي: هل تؤمن بأنه توجد إجابات سياسية معيّنة عن تحديات العولمة؟

أ. دوغين: بالتأكيد. أولًا، تم تضمين عقيدة الأمن القومي الروسية وبإيحاء وتأثير من قبلنا مقولة العالم متعدد الأقطاب باعتباره هدفًا رئيسًا بالنسبة لروسيا. هذا يعني عمليًا أنّ دولتنا، من وجهة نظر الأمن القومي، تتبنى الأنموذج الأوراسي لأن تصوّر العالم متعدد الأقطاب هو التسمية الأخرى للأنموذج الأوراسي لناحية التنبؤ بالمستقبل وتحقيقه. ونحن نرى كيف أنّ الرئيس الروسي يؤكد أن روسيا بلد أوراسي. ونرى كيف يجابه الضغوط الكبيرة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، ويرفض أي قروض من صندوق النقد الدولي، كما أنه يعتمد سياسة مستقلة في إطار الدولة موجّهة للحفاظ على الهوية الداخلية، ويعزّز ويقوّي جسم روسيا الذي كان على وشك الانهيار، كما أنه يحارب عملاء النفوذ للاتجاه الأطلنطي. وقد انتزع من الرحم الوطني لبلادنا اثنين من أكثر مؤيدي وداعمي العولمة أحادية القطب بطريقة مثيرة للاشمئزاز، اثنين من الأوليغارشيين المالكين لوسائل إعلام جماهيري هائلة النفوذ، تلك التي تشكل مصدرًا للفساد وتحلل روسيا أخلاقيًا وروحيًا وجيوسياسيًا، أقصد بيريزوفسكي وغوسينسكي.

نحن ننظر بتفاؤل كبير جدًّا إلى تلك العمليات التي تجري في روسيا في عهد الرئيس الحالي. لقد ارتكب الكثير من الأخطاء وثمة أشياء كثيرة تثير الإحباط لدينا، لكن التحولات الإيجابية تفوق بكثير تلك العيوب والنواقص خصوصًا وأنّ قسمًا منها يمكن ربطه بالعطالة التاريخية. نحن

نعتقد أنّ روسيا سوف تنتقل في السنوات القادمة إلى السكّة الأوراسية، لأنّ هذا هو السبيل الوحيد الذي بقي أمامها لأن تسلكه. المذهل هو أنّ أنبياء الفكرة الأوراسية كانوا قد رأوا وتنبهّوا منذ بداية القرن العشرين إلى جميع هذه الأنماط. كانوا يقولون إنّ الشيوعية سوف تسقط بسبب غياب المكوّن الروحي، وإنَّ الفضاء السوفياتي قد يصبح ضحية المحتالين الغربيين الأطلسيين، ولكنهم قالوا أيضًا إنّ الطريق الأوراسي سوف يكون السبيل الوحيد في هذه الحالة. لم يعش أولئك الأشخاص العظماء حتى أيامنا هذه للأسف، عدا عن أنهم كانوا سيشعرون بالأسى وبالحزن بكل تأكيد لما يحدث في روسيا في هذه المرحلة التاريخية. لم يتمنوا الشرَّ لوطنهم على الإطلاق، بل كانوا وطنيين روسًا وكانوا يعتقدون أنّ السلطة السوفياتية يجب أن تتطور في إطار رؤية أوراسية للعالم. كان ذلك سيكون مخرجًا من دون إراقة للدماء. إلّا أنه، للأسف، حصل عكس ذلك، ولكن هذا الاتجاه سوف يسود في نهاية المطاف.

الملحق (2): أحادية القطب وتعددية الأقطاب كم هو عدد الأقطاب التي يحتاجها العالم؟

"طاولة مستديرة" في إذاعة راديو "صدى موسكو" 25 أيلول/سبتمبر 2003

المشاركون:

ف. لوكيانوف - رئيس تحرير مجلة "روسيا في السياسة العالمية"،

أ. دوغين - زعيم الحركة الأوراسية الدولية، ورئيس مركز الاستشارات الجيوسياسية؛

أ. كونوفالوف - رئيس معهد التقييمات الاستراتيجية.

مدير الجلسة: موضوع حلقة اليوم من الطاولة المستديرة "عدد الأقطاب التي يحتاجها العالم" وسوف أتمنى من كلّ واحد منكم أن يناقش هذا الموضوع كمقولة. ما هو عدد الأقطاب التي يحتاجها العالم، وما هو موقفكم الشخصي من التعددية القطبية التي يحلو للكثيرين الحديث عنها اليوم؟

دوغين: أنا على قناعة تامة بأن العالم متعدد الأقطاب كان سيكون عالمًا عادلًا. ومعنى التعددية القطبية هو لا لأحادية القطب، وهي بديل لذلك العالم أحادي القطب الذي يتم بناؤه اليوم، وأما شكل تلك التعددية القطبية فيمكن من وجهة نظري النقاش بشأنه تمامًا. وأنا أرى أنه يوجد على الأقل ثلاثة أقطاب إضافةً إلى القطب الأميركي المهيمن الآن - القطب الأوروبي، والأوراسي وقطب المحيط الهادئ. وأنا أجد أنّ مثل هذه التعددية القطبية المكونة إذا صحّ التعبير، من أربعة أقطاب تُعتبر هي الأفضل.

مدير الجلسة: وماذا تقصد بالتعريف "عادل"؟

دوغين: أعتقد أنّ مثل هكذا تنظيم متعدد الأقطاب للعالم يفترض إتاحة فرصة أمام مختلف الخيارات الحضارية للمستقبل، في حين أنّ العولمة أحادية القطب لا تنطوي سوى على خيار وحيد عالمي للمستقبل بالنسبة إلى جميع الشعوب والدول والأمم الأخرى.

لوكيانوف: تبلور عندي بحكم عملي - أقوم بتحرير مجلة سياسية يكتب فيها محللون وخبراء في السياسة - في الآونة الأخيرة رفض قاطع وحاسم لمفهومي "التعددية القطبية" و"أحادية القطب"، وذلك لأنني أشعر ببعض الغثيان من جراء ذلك، من وجهة نظري بالطبع. لقد اندفع الجميع لمناقشة هذه المواضيع، وهذا النقاش مثير للاهتمام في بعض الأحيان، ولكنه نقاش فكري محض وعقيم. وأما ما يتعلق بالأقطاب القائمة فعليًا في العالم اليوم، فأنا أرى أنه يوجد قطبان اثنان فقط. الأول - قطب النجاح الاقتصادي والسياسي وإلى حدٍّ ما الحضاري، والثاني - قطب الفشل، أي قطب البلدان التي يتحدثون عنها اليوم كثيرًا، البلدان الفاشلة والدول غير المنجزة التي تنحدر إلى الجحيم بكل بساطة. والخيار بين هذين القطبين في حال نشأ أمامنا، لا قدّر الله، واضح تمامًا من وجهة نظري.

مدير الجلسة: وكيف تصنف، عندئذ، دولة الصين الحالية؟ إذ يمكن أن تُنسَب الصين إلى أقطاب مختلفة: فمن ناحية لا يجوز أن يقال عن تلك البلاد أنها دولة فاشلة اقتصاديًا وبالتالي أنها تنتمي

إلى قطب الفاشلين، وفي الوقت نفسه لا أعتقد أنه يمكن ضم الصين إلى القطب الذي تتربع على قمة عرشه الولايات المتحدة الأميركية مع سياستها العولمية. هذا يعني أن ثمة تناقضًا ما في كلامك.

لوكيانوف: بكل تأكيد، إذا ما تحدثنا عن هذين القطبين، فهذا لا يعني أنَّ جميع البلدان سوف تتوزع بينهما بشكل واضح ودقيق. الشيء الأساسي هو اتجاه الحركة. والصين تتحرك بشكل مؤكد في اتجاه النجاح، لأنه تجري هناك إصلاحات مختلفة وتطور ديناميكي سريع وما شابه وذلك على الرغم من كل العقبات والمشاكل.

كونوفالوف: كنت سأتفق مع السيد لوكيانوف حول أن تعددية الأقطاب وأحادية القطب باتتا مفهومين مستهلَكين ويثيران الملل. لكن النقاش مع ذلك ليس مدرسيًا. أنا على قناعة عميقة إلى أقصى درجة بأنّ العالم، أولًا، ليس أحادي القطب ولا يمكنه أن يكون على ذلك النحو، وثانيًا، أنّ العالم من حولنا ليس متعدد الأقطاب ولن يكون متعدد الأقطاب إلى ذلك الحد الذي كنا نتمناه ونحتاج إليه، يجب علينا أن نأخذ الواقع بعين الاعتبار. هذه رؤية خطيرة جدًّا وبالنسبة إلى روسيا بالدرجة الأولى. لأن منظومة متعددة الأقطاب مع تبدّل ديناميكي في الأقطاب لا تكون منظومة مستقرة. وقد انتهت كافة الفترات ذات التعددية القطبية في تاريخ البشرية بحتمية اندلاع حروب. أما في عصرنا الحالي، فإن الحرب العالمية لا تشكِّل طريقة مقبولة لتغيير الوضع. وفي الواقع، من حسن حظنا أننا شهود على تشكل نظام عالمي جديد ثنائي القطب، حيث تتكتل في أحد القطبين الدول التي تتمسك بالقانون الدولي وتعترف ببعض المعايير والقيم الحضارية في السلوك داخل البلد الواحد وفي تعاملها مع الدول الأخرى. وفي القطب الآخر تتكتل بلدان وشخصيات غير حكومية فاعلة، وهذا مهم جدًّا، تؤدي دورًا متناميًا أكثر فأكثر في السياسة العالمية. سوف ندعو ذلك «قطب الشر العالمي». علمًا أنني أدرك رمزية مثل هذه التسمية. وينشأ أمام روسيا خيار: مع مَن نحن؟ هل مع أوروبا الغربية ضد الولايات المتحدة الأميركية؟ أم مع الصين ضد العالم الغربي؟ هذه كلها أشياء غبية بقدر كاف، إنها صراع بين الدول داخل القطب الواحد، عندما نضعف أنفسنا في وجه التهديدات العالمية الخطيرة جدًّا. ويجب علينا أن نفهم أنّ التاريخ شاء أن يبتسم وأن يضعنا في قارب واحد مع الخصوم السابقين في الحرب الباردة وأن يقترح بديلًا، إمّا أننا سوف نواصل كيل الضربات بعضنا لبعض بالمجاديف على الرأس وأن نغرِق بعضنا بعضًا واحدًا إثر الآخر، أو أن نتعلّم التجديف معًا في اتجاه واحد.

دوغين: في الواقع يتطابق موقف زميليَّ مع موقف الشمال الغني، ذلك القطب الوحيد الذي يريد أن يصوِّر نفسه على أنه لا بديل له ويريد أن يماهي نجاحه الاقتصادي والتاريخي مع نوع من الانتصار لا الاقتصادي فقط، بل والانتصار الحضاري والقيمي أيضًا، ويفرض ذلك على الجميع باعتباره وصفة عالمية شاملة. هذا الموقف الذي يقدمه زميلي هنا واضح تمامًا ومعروف وهو السائد في الغرب ويتم فرضه على العالم بأكمله. بيدَ أنه تمَّت هنا إثارة السؤال حول إيجاد مسار تاريخي. لطالما قدّمت روسيا نفسها عبر تاريخها الطويل على أنها نسخة أو احتمال مختلف نوعًا ما عن أوروبا الغربية سابقًا وعن الولايات المتحدة الأميركية اليوم. إنَّ الفكرة الوطنية الخاصة بنا، ورسالتنا المسيانية، في نهاية المطاف، كانت تسير إلى هدفها التاريخي الأعلى، مستعيرة أشياء تقنية أو غير ذلك، ولكن في إطار تبادل جدلي دائم: غرب - شرق. وهذا الجدل

عميق وجوهري. لقد كانت روسيا على الدوام أوراسية، أي تربط بين العنصر الغربي والعنصر الشرقي. أنا لا أوافق نهائيًا أنه لا يوجد في القطب الثاني سوى البلدان الفاشلة، بل إنها منظومات قيم أخرى، مجتمعات تقليدية بقيت قائمة على الخريطة الحديثة للعالم. وهذه العناصر من المجتمع التقليدي لم تبقَ في روسيا فحسب، بل إنها موجودة في كل من الصين وفي اليابان، في آسيا وفي العالم العربي وحتى في داخل القارة الأوروبية بالذات. لذلك فإن أحادية القطب هي عكس ذلك، شمولية وعالمية ومحو لكل الفروقات الموجودة في العالم والتي تؤدي في النهاية إلى تدمير الشعوب. إنّ القطبية الأحادية تنطوي على إبادة جماعية للثقافات، ولذلك يجب علينا مواجهة هذا التحدي القيمي من خلال النظام متعدد الأقطاب أو ثنائي القطب.

كونوفالوف: يبدو لي أنه يجري خلط للمفاهيم هنا، عندما يقول السيد المحترم دوغين أنه تجري عملية تدمير للثقافات والحضارات في حال الانتقال نحو الأحادية القطبية... وقد ذكرت هنا اليابان باعتبارها مجتمعًا تقليديًا وفريدًا، ولكنه لم يتعرّض لأي تدمير، مع أن اليابان تنتمي اليوم بكل وضوح إلى قطب النجاح الذي أشار إليه السيد لوكيانوف. يجب علينا ألا ننسى أنه ما مِن أحد يطالبنا لا بالتخلّي عن هويتنا الثقافية ولا بالتخلي عن أيٍّ من جذرينا - أوروبا وآسيا - اللذَين سوف ترتكز عليهما حضارتنا المستقلة. لا أحد يقصد بالعالم أحادي القطب على أنه عالم ينبغي على كلّ شيءٍ فيه أن يكون على الطريقة الأميركية. إنَّ مثل هكذا تفكير سيكون أحمق وساذجًا بكلّ بساطة. ولكن يجب ألا ننسى أنّ هذه ليست أقطابًا في حقيقة الأمر، وإنما مراكز نمو ومراكز تطوّر. وهذه مسألة مختلفة تمامًا، إذ يمكن الحديث عن تعدد مراكز سلمية، ولكن ليس عن تعددية قطبية بأي شكل من الأشكال. لأنَّ الأقطاب تتعارض مع بعضها وتتصارع في ما بينها. لقد انتهت جميع النظم القطبية في التاريخ حتى الآن إلى نشوب حروب عالمية. وإذا ما دققنا النظر أين يتشكل اليوم ما نعدّه أقطابًا، فسوف نجد أنّ ذلك يجري إما عند حدود روسيا أو على مقربة من حدودها. ولكل قطب جاذبية سياسية خاصة به - مجال الجاذبية. روسيا كدولة غير مكتملة ومع هوية غير راسخة، ما زالت تبحث عن ذاتها... وفي حال أنّ تلك الأقطاب راحت تتطور بسرعة أكبر وبدينامية أكبر من روسيا، أو أنّ تلك العمليات السياسية جرت، في الحد الأدنى، بطريقة أكثر شغفًا - كما هو الحال مع العالم الإسلامي - وإذا ما طال مجال جاذبيتها روسيا، عندئذ وطبقًا لقوانين نيوتن والمنطق السياسي بشكل صارم، سوف يجري "تمزيق" روسيا بين هذه الأقطاب، ولن يكون بإمكانها أن تصمد كدولة موحّدة. كما أنه يوجد خطر التوسع العالمي من قبل أيديولوجيا راديكالية معينة. إنه تهديد مشترك.

مدير الجلسة: ألا تعتقدون أنه بعد مرور 10 - 12 عامًا سوف يكون هناك قطبان - الولايات المتحدة الأميركية والصين. مع العلم أنَّ الصين سوف تبتلع شرق روسيا، من الأورال وحتى ألاسكا؟

لوكيانوف: هذه وجهة نظر شائعة، ذلك أنّ وتيرة النمو في الصين ترغمنا على التفكير بذلك. يبدو لي أن مدة 10-12 عامًا مفعمة بالتفاؤل كثيرًا... كما أرى أن الحديث عن ابتلاع روسيا من قبل الصين سابق لأوانه. فالتاريخ الصيني لم يعرف على مدى عشرات آلاف السنين أمثلة على توسّع خارجي كبير، على ما أذكر. أولًا، ثمة بعض المبالغة في أبعاد هذا الخطر الصيني، وثانيًا، في هذه الحالة، تكون الصين قد بدأت بالتوسع لا من روسيا، لأنّه كما هو معروف يوجد

شتات صيني ضخم يتزايد باستمرار في كل من الولايات المتحدة الأميركية وكندا، ولكن هذا لا يسبب هنالك أي مشاكل جدّية حتى الآن.

دوغين: هذه المشكلة تثير مخاوف كبيرة وجدية في أستراليا أيضًا. لقد التقيت مع عدد كبير من الدبلوماسيين ورجال سياسة أستراليين. أصبح المهاجرون الصينيون يشكلون عمليًا نسبة كبيرة جدًّا من السكان في أستراليا. إنّ التوسع نحو الجنوب لذلك الفائض الديموغرافي الصيني بهذا الزخم يخلق مشاكل سكانية خطيرة في منطقة المحيط الهادئ بأكملها. أنت على حق بخصوص غياب تجربة تاريخية لدى الصين من جهة التوسع نحو الشمال، وهذه ظاهرة جديدة، بيدَ أنَّ الحضارات تتطور. نحن نعرف أنه كانت توجد نظرية شائعة في نهاية القرن التاسع عشر تتحدث عن "الخطر الأصفر"، وكانت تلك النظرية تعتمد على فرضية أن الصينيين سوف يتجاوزون بعض المحرمات الجيوسياسية، "تابو" الجغرافيا المقدسة، لأنه لم يعد يوجد اليوم الترس الحامي للبرابرة الأوراسيين، من الأتراك والمغول الذين كانوا يقومون بحماية المنطقة في الماضي. وأما منغوليا فهي درع لحماية أراضينا من التهديد الصيني. لذلك، إنّ التهديد الجدي ينشأ عندما يتم تخطي ذلك التابو، في ظل ظروف ملائمة من تحلل وعينا الذاتي وبغياب فكرة وطنية، مع وجود رؤية عالمية موجهة نحو ثقافة غربية منحطة في مرحلة ما بعد الحداثة. بالمناسبة، أصبح نصف الأسماء في إركوتسك باللغة الصينية. وهناك عملية مشابهة في كل من خاباروفسك وفلاديفوستوك، حيث يتزايد عدد السكان الصينيين بنسب كارثية. وبمجرّد أن يتم خرق تلك المحرمات الجيوسياسية، فإنَّ أراضينا القليلة السكان ستكون عاجزة عن مواجهة ذلك. بالفعل، إنَّ روسيا مهددة بالخطر، ولكن ليس لأن الصين دولة سيئة: فالصين تتطور وتنمو وفق منطقها الخاص، ولديها نمو ديموغرافي واقتصادي، ومن الطبيعي أنها سوف تطمح إلى نوع من التوسع. ليس لأنهم يتمنون لنا الشرَّ أو لأنهم يريدون احتلالنا...

كونوفالوف: يبدو لي أن مسألة ما إذا كان سينشأ قطبان في العالم - الصين والولايات المتحدة الأميركية، غير صائبة بشكل تام مع ذلك. فالصين لا تتطور اليوم، خصوصًا في الناحية السياسية، لكي تكون بديلًا من الولايات المتحدة الأميركية، ولا تخطط كبلاد لأن تشكِّل تحدّيًا جدّيًا للولايات المتحدة الأميركية في المستقبل، وفي مجال الأمن بصورة خاصة. لاحظوا أنَّ الصين اليوم تؤدي دورًا مهمًّا في المساعي من أجل إيجاد حل سياسي للقضية النووية في كوريا الشمالية. وهي تقوم بدور داعم لجهود كل من أميركا وروسيا وكوريا الجنوبية واليابان، ودور داعم للصين أيضًا لأن مصالح الأمن عند جميع هذه البلدان متطابقة. أما بشأن السياسة الديموغرافية فأنا موافق. ببساطة لا يمكن لتلك المناطق أن تبقى خالية من السكان إلى الأبد. ولكن من حسن حظ روسيا أنَّ 70 في المئة من مساحتها تقع في منطقة دائمة التجمد مع كل ما فيها من الثروات المختبئة هناك والتي لا تشكِّل إغراءً كبيرًا من أجل التوسع. ثمَّ إنَّ التوسع الصيني يجري على قدم وساق منذ أمدٍ بعيد. الاقتصاد في كل من الفليبين وسنغافورة وإندونيسيا... كم محاولة جرت في إندونيسيا من أجل قتل وذبح المهاجرين الصينين؟ ومع ذلك بقي الاقتصاد بأكمله في تلك البلدان بأيدي الصينيين. ويبقى الشتات على ما هو عليه. ولا يتعلق الأمر في الشمال بأنه لا يوجد لدى الصينيين ميول تاريخية، بل كل ما في الأمر هو أنّ المناخ

في بيركلي أفضل كما أنّ الظروف هناك ملائمة أكثر، فما هي الحاجة إلى أن يتوسعوا نحو الشمال؟

مدير الجلسة: دعونا ننتقل الآن إلى القطب الآخر - الولايات المتحدة الأميركية. ما هو رأيكم بالعلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية؟

كونوفالوف: إذا ما نظرنا إلى مفهوم الأمن القومي الروسي لعام 2000 فسوف نجد هناك إشارة إلى عدد من التهديدات التي يمكنها إذا ما تحققت أن تؤثِّر بشكل رهيب في أمننا. كان المقصود هو اقتراب الأحلاف العسكرية السياسية من حدودنا، وإقامة قواعد عسكرية بالقرب من حدودنا. اليوم أصبح كل ذلك أمرًا واقعًا، ومع ذلك إنَّ أمن روسيا اليوم أعلى مما كان عليه قبل بضع سنوات، كما أنَّ هيبتها ومكانتها أحسن وأكبر. أنا على يقين من أنَّ روسيا لا تعتمد سياسة موالية للغرب ولا لأميركا على وجه الخصوص. وأما أنّ روسيا دعمت جهود الولايات المتحدة الأميركية في أفغانستان، فقد كان ذلك نابعًا من مصالح الأمن القومي الروسي فحسب. وبالمناسبة، كانت هذه أول مرة في تاريخنا المعاصر يجري فيها ذلك بأموال دافعي الضرائب الأميركيين وليس على حساب دماء الجنود الروس. لو لم يتم سحق وتدمير معسكرات تنظيم "القاعدة" في أفغانستان، لكانت روسيا اصطدمت بمعضلة حقيقية في وادي فرغانة[63]. تلك ليست أراضي تابعة لنا، ولكن حلَّ المشكلة فيها بمعنى معين أقرب لنا وأكثر تعقيدًا. أنا لا أعتقد البتة بأن أميركا تشكِّل مثالًا يُحتذى. وهي تقترف الكثير من الأخطاء في سياستها. واحتلال العراق هو خطأ واضح لا يمت بأي صلة إلى محاربة الإرهاب الدولي. كما أنني على قناعة بأننا محكومون بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأميركية، لأنَّ روسيا، من وجهة نظر مصالح الأمن القومي الأميركي، هي اليوم الدولة الأكثر أهمية من أجل ضمان أمنهم القومي. وإذا ما فكرنا بشكل عقلاني، فإنَّ الأميركيين اليوم بأمس الحاجة إلى اقتصاد السوق وإلى بناء الديمقراطية لا في العراق وإنما في روسيا، دافعين بكل قواهم إلى هنا.

دوغين: أنا ضد هكذا موقف بشكل قاطع. فالولايات المتحدة الأميركية تعمل على تحقيق مفهومها للإمبراطورية العالمية على أرض الواقع، وهذا ما كتب عنه بكل وضوح أنطونيو نيغري ومايكل هارت في كتابهما المعروف للعالم كله **الإمبراطورية**، كما كتب عن ذلك في بداية القرن الحادي والعشرين بروكس آدامز وغيره من المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين. إنَّ فكرة العالم والقرن الأميركي - مشروع The Project for the New American Century (NAC)) - الذي يرى أعلى هرم السلطة الأميركية في البيت الأبيض أنه عالم أميركي، وقرن أميركي، يعني هيمنة أميركية استراتيجية واقتصادية وجيوسياسية وإدارية على كامل الكرة الأرضية. بطبيعة الحال، يمكن محاباة القوي ويمكن الوقوف إلى جانب المنتصر والعرضُ عليه القيامَ بوظيفة شرطي متعاون معه وسط المهزومين الضعفاء. أما أنا فأرى أنّ هذا سوف يؤدي إلى تدمير روسيا حضاريًا. لقد أظهر لي إيفان ديخوفيتشني [64](Ivan Vladimirovich Dykhovichny) تاريخًا من الدعاية النازية المثيرة: "أيها الروسي، هيا اذهب واستسلم لهتلر، سوف تحصل على الكسوة والطعام، وسوف يكون لديك مصنع جيد لن تكون قذرًا، بل سوف تكون نظيفًا". ويجب أن يكون قد تركت أثرها مثل هذه الدعاية على عدد من المرتدين...

يبدو لي أنّنا اليوم إزاء احتلال، وأننا نواجه خطر احتلال روسيا وكامل العالم من قبل أنموذج حضاري واحد. يمكن أن نقف إلى جانب القوي، لأنه توجد هناك بعض الامتيازات على الأرجح، ويمكن أن يقبل المرء بالعبودية للنازيين، ولكننا عندئذ سوف نقوم بإخصاء الروح القومية لدينا. نحن نتخلّى عن فكرتنا الوطنية وعن الطريق القومي الخاص بنا، كما أننا نفقد هويتنا الحضارية، تمامًا كما فقدت شعوب وثقافات أخرى هويتها. لذلك أعتقد أنه يجب عدم مجابهة القرن الأميركي بالقرن الروسي، إذ إنه لا يوجد لدينا ما يكفي من الموارد لأجل ذلك، وإنما يجب أن نطرح عالمًا عادلًا متعدد الأقطاب وليس عالمًا أميركيًا، حيث أميركا ستكون مجرّد جزء من هذا العالم مع ثقافتها ومع منظومة القيم الخاصة بها. وفي هذه الحالة ستكون جميع الشعوب والحضارات الباقية حلفاء لنا، حلفاء لروسيا ولأوراسيا.

لوكيانوف: يبدو لي أن مقارنة الاحتلال الأميركي، بحسب كلام ألكسندر دوغين، مع الاحتلال النازي غير صحيح وخاطئ تمامًا. كنا نتحدث عن الصين التي تمثّل، من وجهة نظري، مثالًا رائعًا بالنسبة إلى روسيا، لأنّ الصين تعلن عن موقف واضح ومحدد بشكل جيد وفي الوقت نفسه تتفاعل بصورة ناجحة مع الولايات المتحدة الأميركية حيث تجد مصلحة لها في ذلك. وتقوم الصين في أثناء ذلك بالمزيد من الإصلاحات وبالتنمية والتطور. ولكن بعد أن تصبح الصين متطورة، سوف تصبح العلاقات مع أميركا مختلفة وسوف تبنى بشكل مغاير. أما في هذه المرحلة، كما يبدو لي، وسواء كانت إمبراطورية أو لم تكن إمبراطورية، ولكن وجود علاقات ناجحة وجيدة مع الولايات المتحدة الأميركية يشكل شروطًا إطارية مناسبة بالنسبة إلى أي بلد ولتطوره الطبيعي.

دوغين: من الصعب على الإنسان العادي أن يدرك المخاوف بخصوص تهديدات الأمن القومي، وأما الشخص العادي الذي يعمل في مجال الجغرافيا السياسية فغالبًا ما يكون غير مسؤول، ولذلك يجب أن يكون الأمن القومي من اختصاص الخبراء والمحترفين. أنا على قناعة تامة بأن الخطر الحقيقي ينبع من الطموحات العالمية للولايات المتحدة الأميركية. ويمكن للصين أن تشكل بعد فترة غير طويلة تهديدًا لنا لا يقلّ خطورة، ولكنهما تهديدان من مستويات مختلفة: كلاهما موجود ويعمل الآن. قبل أن ينفجر شيء ما، يقومون عادة بوضع ألغام ويستعدون لتنفيذ هذا التفجير. نحن نرى أنه ثمة مخططات سلبية موجهة ضدنا وتهدد أمننا القومي، وهي تترجم إلى واقع من كلا الجانبين، من جانب أميركا بطريقة منتظمة ومتواصلة أكثر وبشكل أعمق، ولكن من جانب الصين يبدو ذلك وكأنه عملية طبيعية. ومع ذلك، يجب علينا أن نكون مستعدين لصد كلا الخطرين منذ الآن.

كونوفالوف: العاملون في الحقل السياسي أيضًا لم يهبطوا علينا من كوكب المريخ. وهم ينتمون إلى ذلك الشعب نفسه الذي ينتمي إليه الإنسان العادي أيضًا، وهم يأتون ويبدأون بالتحليل. لذلك لا أميل إلى إضفاء صفة المطلق على آراء المحللين السياسيين، خصوصًا في تلك الحالة عندما يكون موقفهم موجّهًا من أجل قسر الواقع على التطابق مع المخطط الذي تم حشره بين العظم الجبهي والمادة الرمادية في الدماغ. ها هي أميركا خطر فظيع. ولكن، أي أميركا التي تشكل خطورة؟ أميركا عبارة عن شرطي ورقيب عالمي يعمل على تنظيم العالم بما يتناسب مع مصالحه وأهوائه. وأميركا قامت بعمل ما في أفغانستان. علامَ يسيطرون هناك اليوم؟ إنهم

يسيطرون على نصف مدينة كابول في أوقات النهار فقط... لقد تضاعف إنتاج الخشخاش بكميات هائلة، كما ازداد تصدير المخدرات بكميات كبيرة. وأين يسيطر الأميركيون في العراق؟ إنهم يتصرفون هناك بطريقة عصبية ونزقة جدًّا وبحذر كبير، لأنهم يدركون أنّ الخطر يحيق بهم من جميع الجوانب. أنا لا أميل إلى تصوير أميركا على هذا النحو فأضع أميركا بمواجهة الصين. لا يوجد أي خطر بالنسبة إلى روسيا في المستقبل المنظور ولا يمكن أن يكون. ولا توجد خطورة توسع عسكري من قبل الصين خلال المستقبل القريب المنظور، ولكن توجد مشكلة ديموغرافية محض. هناك فضاء خال من الناس، وهناك مرجل مفصول بحاجز غشائي. يتفاقم ويتراكم الضغط من جهة ويتم تفريغ الهواء في الجهة الأخرى. هذا ليس خطرًا، وإنما عامل يجب أخذه بعين الاعتبار. وعلى العموم نحن ننتمي إلى قطب واحد، والصين تهاجر إلى القطب نفسه حيث النجاح والعقلانية.

دوغين: أنا أعتقد أنه مع نشر المعارف الجيوسياسية في المدرسة بدرجة أكبر، وهذه العملية تجري اليوم في المعاهد والجامعات، حمدًا لله، سوف يزداد عدد الناس الذين يدركون الأخطار الصادرة عن أميركا. ولكن من حيث المبدأ، ثمة حقيقة ألا وهي أنَّ كثيرين يدركون بصورة جيدة الخطر القادم من الصين أيضًا، ومن أميركا بغض النظر عن مستوى هذا التهديد.

(63) يقع في آسيا الوسطى وتتقاسمه كل من أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. (المترجم)

(64) مخرج وممثل سوفياتي وروسي. (المترجم)

الملحق (3): حقائق الجغرافيا السياسية في عصر العولمة

حوار صحفي أجراه أ. دوغين مع **المجلّة الروسية** بتاريخ 20/04/2004

المجلة الروسية: تصبح أهمية الحدود في الظروف الحديثة ملتبسة أكثر وأقلَّ وضوحًا، ويترافق ذلك مع تزايد عدد المناطق الخارجة عن السيطرة والرقابة الحقيقية، كما هو حال الشيشان على سبيل المثال. وفي الوقت نفسه توجد مناطق نفوذ حقيقية خارج حدود الدولة الروسية، كما هو الحال مع بيلاروسيا. فما هي، من وجهة نظرك، المساحات الخارجة عن النفوذ داخل الحدود ومناطق النفوذ الحقيقية خارج الحدود في روسيا؟

أ. دوغين: الجغرافيا السياسية هي علم عن الحدود المتحركة والحية، لأنها تقوم في أساس المنهج الجيوسياسي منذ نشوئه الفكرة حول "الدول باعتبارها أشكالًا للحياة" (Staat als Lebensform، وفق رودولف كيلين). تختلف "الدولة كشكل للحياة"، باعتبارها كيانًا حيًّا، "يتنفس" بطريقة دينامية ويتغيّر باستمرار بشكل مختلف جوهريًا عن ذلك الكيان الثابت والإداري الصرف الذي يتم عادة تصوير الدولة على أساسه. تنظر الجغرافيا السياسية إلى جميع الحدود الحقيقية على أنها حية وأنها أقطاب متغيّرة بصورة دينامية، يمرُّ من خلالها إشعاع جيوسياسي. وأما كون الحدود غير واضحة فهذا أمر ليس بالجيد وليس بالسيئ، كما أنَّ بناء حدود كتيمة وغير قابلة للخرق بالمطلق هو حلم مستحيل غير قابل للتحقيق يسعى إليه أولئك الذين يريدون تحويل الحياة إلى مجرّد مخطط أو تجريد ميت. الحدود أشبه بمعطف من بشرة الجلد، إنها جلد الدولة ويجب أن تكون ذات مسامات.

واليوم لا يتعلق الأمر بالحدود وبنوعيتها فحسب، بل وبجسم روسيا بالذات. لا يوجد لدينا وعي كاف ومحدد بخصوص ما هي روسيا. وبما أنَّ ذلك غير موجود، فهذا يعني أنه لا يوجد تعريفات واضحة للحدود. أما مسألة الرقابة وأبعاد ونوعية النفوذ والتأثير سواء خارج أو داخل الحدود - فهذا يرتبط مع طبيعة الدولة ومع شكل الفكرة الوطنية، مع اصطلاحات الوعي الذاتي عند الشعب.

هذا كلّه أصبح اليوم ملتبسًا بينما يعيش "الجسم الروسي حالة حمّى"... قد يكون أوسع بقليل من "جلده" الحالي الخاص به، كما نعتقد نحن الأوراسيين، ومحكوم عليه بأن ينكمش - كما يرى الأطلنطيون من أمثال وولفويتز ورامسفيلد وبريجينسكي والليبراليون عندنا في الداخل إضافةً لعملاء النفوذ... لذلك لا يوجد إجابة واحدة محددة.

إذا كانت روسيا الحالية مجرّد "بقية لم تسحق لإمبراطورية متوحشة"، كما حاول أن يصوروا الأمر الليبراليون المتطرفون الموالون للغرب، فإنّ تقليص منطقة نفوذها في الخارج، وإضعاف سيطرتها على الفضاءات الداخلية - ليس على الشيشان فقط، بل وعلى الكيانات الأخرى الشبيهة بالدولة مثل تتارستان وبشكيرستان أو تشوفاشيا، فهذه عملية إيجابية، وبالتالي يجب توجيه الانتقادات إلى "الطموحات الإمبراطورية"، واستذكار "عودة الأفكار الشوفينية للدولة العظمى"

وهلم جرًا. بالمناسبة، ما زال الفكر السياسي الغربي، خصوصًا الأميركي، حتى الآن يقوم ببلورة مسألة "النفوذ الروسي" في مثل هذه الاصطلاحات بالتحديد. ومهما حاول الليبراليون الحاليون أن يعلنوا عن دوافعهم "الوطنية"، فإنهم في نقطة معينة حرجة سوف يتم وضعهم أمام خيار - إمّا أن يعلنوا عن "ميلهم وانجذابهم نحو الغرب" مع ما يرتبط بهذا من "تدمير جيوسياسي" صريح وفاضح، وإمّا أن يقوموا بإعادة النظر في وضع الدولة وفي دورها ونوعيتها في إطار إيجابي، وهذا بدوره يوازي الانتقال إلى مواقف أوراسية مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب.

إنَّ درجات تقويم الوضع العام الجيوسياسي معكوسة من وجهة نظر الفكرة الأوراسية. فقد قُدِّر لروسيا أن تحافظ وأن توسِّع مناطق نفوذها، والسؤال هو الحاجة لصياغة قاعدة عقائدية جديدة بشكل واضح يتم تحقيق ذلك على أساسها. ومن الواضح أنه لا يكفي هنا مناشدة واستدعاء الدولتية الروسية وحسب. هذه الدولتية وفي صيغتها المعاصرة على وجه الخصوص، يمكن أن تكون لا مبالية تمامًا، بل حتى غير مرغوب بها من قبل الشيشاني والتتري والكازاخي والأوكراني، وهذا وارد جدًّا، وربما حتى من قبل البيلوروسي. كما أنه من الواضح أنَّ روسيا الحالية لا تمتلك أوراقًا مادية رابحة بما فيه الكفاية من أجل تعزيز وترسيخ مواقعها، ولذلك فإنَّ المناطق التي تسيطر عليها وتتحكم بها - داخلية وخارجية - هي فضاءات غير مستقرة إلى درجة كبيرة جدًّا. إنَّ المناطق التي تخضع للسيطرة الروسية اليوم، الخارجية (مثل منظمة أوراسيك وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة) والداخلية (الجمهوريات القومية والقوقاز وعدد من الأقاليم والمناطق التي يقطن فيها سكان روس بشكل أساسي)، هي إمّا كيانات خاملة وقابلة للإضعاف والتفكيك، كما هو الحال في مشروع بريجينسكي، أو إنها بالعكس مساحات "مرهونة جيوسياسيًا"، وفضاءات أو مساحات بور [بور مصطلح زراعي - أي تلك المساحات التي تترك في الزراعة بلا زراعة لمدة صيف واحد] تنتظر فكرة مسيانية جديدة، فكرة حديثة من أجل اتحادها، أي (manifest destiny) جديد - مع الارتكاز على الروح والإرادة، على الهيكلية والتكنولوجيا. يجب أن يتم حسم الغموض الذي يحيط بروسيا بشأن هويتها في السنوات القليلة القادمة، وبحسب النتيجة التي ستفضي إليها هذه الحالة الدراماتيكية والفريدة، سوف يكون مصير السيطرة الجيوسياسية إمّا الفشل والانهيار وفق التفاعل التسلسلي (وهذا سيطاول بالمناسبة المناطق الداخلية والخارجية)، أو أنها ستكتسب تلك السيطرة محورًا روحيًا وفكريًا وقيميًا راسخًا، وسوف تتوطّد وتتوسّع ولكن على أسس أوراسية جديدة. وفي كلتا الحالتين سوف تكون الجودة الجيوسياسية والجوهر الجيوسياسي لهذه السيطرة مختلفين: ففي الحالة الأولى سوف يكون ذلك عبارة عن عطالة وقصور ذاتي إنتروبي لطاقات "الماضي الإمبراطوري" وقد خمدت وأصبحت باردة، وفي الحالة الثانية - عملية جديدة في جوهرها من "التكامل الأوراسي".

مرّة أخرى أريد أن أشدِّد على أنَّ الوضع الجيوسياسي الحالي لروسيا هشٌّ وغير مستقر وسريع الزوال. ولا يمكن دراسته والإحاطة به بصورة جدّية، وأما الحديث عن مناطق السيطرة والرقابة فلا معنى له. هذا أشبه بأن يتعمق المرء في دراسة الحالة عند جسد يلفظ أنفاسه الأخيرة: في حال توفي سوف ينشأ واقع مختلف، واقع الجثّة، وإذا ما تعافى فإنَّ هذا يعني أننا سنتعامل مع كائن آخر. وطالما أنَّ الحديث يدور حول عملية غير مستقرة، فمن الغباء التفكير بها بطريقة جدّية كما لو أنها طويلة الأمد ودائمة أو مستقرة. نحن نرى كيف أنّ سكرات الموت

الجيوسياسية قد هدأت بعض الشيء في السنوات الأخيرة، وهناك مبررات وأسباب لأن نأمل بتعافي أوراسي، وعندئذ سوف يكون بإمكاننا الحديث عن السيطرة بصورة جدية، ولكن هذه ما زالت مجرّد محاولات خجولة وضعيفة للزحف، ولا يمكن التنظير بشأن مثل هذه الاهتزازات الصغيرة إلّا من قبل "المهووسين بكتابة التحليلات".

هناك عدد من المناطق الضعيفة من الناحية الجيوسياسية لدى روسيا داخل الحدود - القوقاز، وتتارستان، وياقوتيا، والشرق الأقصى، وسيبيريا، وإقليم كراسنودار، وعدد من الموقع القوية خارج الحدود - مثل روسيا البيضاء وأرمينيا وكازاخستان، وطاجيكستان وقيرغيزيا. ومن أجل تقوية المناطق الضعيفة والاحتفاظ بالمناطق القوية، لا بدَّ من إجراء تغيير نوعي في تحديد الهوية الجيوسياسية لروسيا في قلبها بالضبط، في المركز الإرادوي والفكري للسلطة. وكما درجت العادة دائمًا في لحظات "الوضع التاريخي" الحرج والاستثنائي (Ernstfall)، يجب أن تكون جميع القرارات طوعية، من دون أن يكون لها أي قاعدة قانونية أو سياسية أو من الموارد. في حال كان ثمة إرادة نحو الأوراسية، سوف تُوجَد عندئذ معايير حقوقية وصيغة سياسية، كما أنه سوف يجري تأمين الموارد اللازمة. أما في حال لم تتوفر الإرادة نحو الأوراسية، فإنَّ كلّ شيء سوف ينتهي ويتلاشى بالتدريج، بطريقة جيبية. ففي حالة مثل حالتنا يعمل المبدأ التالي: مَن لا يبدأ بالهجوم، سوف تتم مهاجمته. هذا قانون الحياة الطبيعية. في حال لم يكن ثمة قدرة لدى جسدنا للنمو، يجب ألا نخطئ في فهم الكائنات الأخرى المجاورة أو من الضفة الأخرى - إذ إنه توجد لدى طرف ما يكفي من القدرة للنمو. ومن الطبيعي أنّ هذا سوف يتم على حساب ذاك الذي لا توجد لديه قدرة كافية.

ومن جديد: الجغرافيا السياسية هي علم عن الحياة، وعن الموت، عن القدرات العضوية للدول وللشعوب. وأما السيطرة ليست سوى مقياس للقدرات الحيوية للأمة. تراهن الفكرة الأوراسية على حدٍّ أقصى من الطاقة الحيوية. ولعلّ هذا النهج ضروري من أجل المحافظة على ما هو موجود. أما الموقف المناقض بما في ذلك المحافظ والأصولي منه، في إطار الاتحاد الروسي، سوف يؤدي لا محالة (وللأسف، إنه يؤدي منذ الآن) إلى فقدان مواقعنا في الخارج، وهذا ما سوف ينعكس عند أقرب فرصة في الداخل أيضًا.

كلّ مَن هو ليس مع أوراسيا - يكون ضد روسيا

المجلة الروسية: ماذا يجري اليوم في آسيا الوسطى في حقيقة الأمر؟ هل يدرك الأميركيون ما الذي يواجهونه في تعاملهم مع جمهوريات آسيا الوسطى؟ هل من الممكن تحقيق ازدهار اقتصادي في دول وسط آسيا وتحويلها إلى "نمور في آسيا الوسطى"، أم أنّ هذه المناطق محكوم عليها حضاريًا أن تبقى متخلفة؟ هل كانت السلطة السوفياتية قوية بما يكفي في آسيا الوسطى ما يتيح لنا أن نتحدث اليوم عن تلك المنطقة في سياق مصالحنا الجيوسياسية القديمة والثابتة؟

أ. دوغين: سوف أجيب بالتسلسل. يجري في آسيا الوسطى توسيع النطاق الاستراتيجي للأطلنطية (تضييق حلقة "الأناكوندا") على حساب نطاق نفوذ أوراسيا الاستراتيجي لأوراسيا. من الواضح تمامًا: إنهم ينتزعون منا ما لا نريد نحن أن نحافظ عليه وحمايته.

كان لدى روسيا خلال السنوات الأخيرة قدرات استراتيجية معينة في آسيا الوسطى، كانت الجمهوريات هناك تنتظر كيف ستحدد روسيا موقفها في هذه المرة. هل ستطرح مشروعًا

تكامليًا (إعادة التكامل)؟ وفي حال أنها طرحت مثل هكذا مشروع، فعلى أي أساس عقائدي واقتصادي وجيوسياسي؟ وما هي الوسائل التي سوف تستخدمها من أجل تحقيق المشروع؟ بعبارة أخرى، كان ذلك الفضاء هو فضاء "الأوراسية المنتظرة". وقد صرّح رئيس كازاخستان بهذا الشأن بمنتهى الوضوح، عندما اقترح فكرة "الاتحاد الأوراسي" لكي يكون نوعًا من الاختبار.

لكن موسكو لم تردّ على ذلك الاقتراح بأي شكل. إلّا أنَّ الوضع بدا كما لو أنه راح يتحرك مع وصول بوتين إلى السلطة في الاتجاه الأوراسي: تمّ تأسيس منظمة التكامل الاقتصادي الأوراسي "أوراس. إيس"، كما بدأت أمور أخرى تتحرك من مكانها. ومن ثم راحوا يعوِّضون عمّا فات. إلّا أنه في لحظة محددة، من وجهة نظري، وقبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر بحوالى نصف سنة، حدث أمرٌ ما مع "الحالة" الجيوسياسية للحكّام هناك، ما جعل العملية تتوقف. وعندما ردّت الولايات المتحدة الأميركية على العملية الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر بموجة جديدة من التوسع الجيو- استراتيجي في آسيا الوسطى بذريعة "محاربة الإرهاب"، الإرهاب الذي كانوا هم أنفسهم مَن قام بخلق البنية التحتية له في أفغانستان قبل برهة من الزمن، فقد وجدت الإرادة الجيوسياسية لروسيا نفسها مشلولة بصورة عامة. هذا لا يعني "نهاية الفكرة الأوراسية"، بل إنه يعني أنهم قضموا أعضاء حيوية جدًّا بالنسبة إلينا بكل تأدب وبقوة. بحجّة أنّ شيئًا ما قد سقط لديهم...

يدرك الأميركيون جيدًا أنهم يواجهون في آسيا الوسطى مجتمعًا "تقليديًا" آسيويًا عاديًا، كانت الجغرافيا السياسية للمذهب الأطلنطي قد اعتادت أن تتعامل معه منذ بضعة قرون. فالحرب بين بريطانيا العظمى وروسيا من أجل السيطرة على آسيا الوسطى تدور منذ قرون وليس لأول مرة، وقد تمَّ رسم وتحديد كافة الأدوار في تلك الحرب بشكل واضح. الروس يحولون الفضاءات الآسيوية إلى مقاطعات ومن ثم يبدأون باستثمارها وإنهاضها بمشقة وببطء كما لو أنها جزء عضوي من روسيا. أما الأنكلوسكسون فيقومون بشراء النخب ويقيمون قواعد متقدمة، ثم يتركون للطبقات الدنيا من الشعب بأن تعيش كما يحلو لها، فيصدّرون كل ما هو ثمين ويملأون الأسواق المحلية بمختلف الخرزات اللامعة وبأغلفة الحلوى الملونة. إنّ وجود قاعدة عسكرية واحدة متكاملة في جمهوريات آسيا الوسطى يُعد نقلًا لجرثومة الأطلنطية إلى هذا الجسم. وعلى الأرجح، سوف تظهر عمّا قريب ومن عالم الغيب "حركات إسلامية راديكالية"، وسوف يشير الضيوف من وراء المحيط إلى أنَّ الحكام المحليين لا يلتزمون بشكل كاف "بحقوق الإنسان"، لينطلق سيناريو كلاسيكي من أجل الاستعمار واستعمار الكوكا كولا[(65)].

تُعد منطقة المحيط الهادئ منطقة ذات خصوصية كاملة، وإنَّ موقعها الجيوسياسي قريب من وضع أوروبا. لا يوجد هناك أي "نفوذ أوراسي"، ولا توجد قوة معارضة للأطلنطية. لذلك كانت عملية تحديثها خطيرة من الناحية الجيوسياسية وذلك على الرغم من كونها عملية غامضة. أما آسيا الوسطى فمسألة مختلفة تمامًا. هذه منطقة مسيطر عليها من أجل إمداد الولايات المتحدة الأميركية بالثروات الطبيعية مع تجاوز روسيا وهي أيضًا فضاء من أجل بناء منشآت عسكرية يمكن استخدامها عند الحاجة ضد روسيا أيضًا. لا أكثر من ذلك. وفي بعض الحالات، يصبح ممكنًا أن يجري فيها سيناريو شبيه بالسيناريو الأفغاني. ليس بالأمر الصعب أن يتم شراء النخب

وتغطية الصحراء هناك بلوحات دعاية وإعلان كبيرة دليلًا على الازدهار. لقد كانت المواقع الجيوسياسية للسلطة السوفياتية في آسيا الوسطى قوية جدًّا، وقد بذلت الأجيال السابقة من الشعب الروسي جهودًا كبيرة ودماء كثيرة من أجل تعزيزها وترسيخها. ذلك أنَّ النسخة السوفياتية من الفكرة الأوراسية جذبت قادة آسيا الوسطى إلى الطبقة الإدارية على مستوى الدولة الوطنية، وأنشأت بعد جهد جهيد، بنية تحتية صناعية واجتماعية، كما أنها قامت بتأمين الغذاء والماء للناس. أنا بعيد كل البعد عن تصوير الأمر بطريقة مثالية، إلّا أنهم قاموا بالكثير وحققوا الكثير.
لم يكن يحظى العامل الإثني والديني في روح العقيدة السوفياتية باهتمام كبير، وكانوا ينظرون إليه على أنه تم "تجاوزه". وقد كان ذلك ضلالًا استغله الانفصاليون في مرحلة البريسترويكا بمهارة عالية. بيدَ أنّ لبَّ المسألة لا يكمن في ذلك. بل إنّ الرؤية السوفياتية للعالم لم تتجذر حتى عند المواطنين الروس، وقد أصبح اليوم واضحًا اليوم أنّ تلك الرؤية كانت تخفي خلفها مشاعر قومية وسعي للتحديث الصعب إلى جانب الإرادة الجيوسياسية الفائقة. تقترح الفكرة الأوراسية أن يتم تسمية الأشياء بمسمياتها وأن يتم تصحيح الأخطاء والإخفاقات السوفياتية. أما الوضع الحالي في آسيا الوسطى فهو مثالي وملائم جدًّا الآن بالنسبة إلى الفكرة الأوراسية. ولكن في حال أنَّ روسيا اكتفت بأن تكون روسيا وحسب، "جارًا شماليًا" فقط، لن يكون ثمة مبرر رئيسي للاتجاهات الهادفة لإعادة العملية التكاملية - مبرر فلسفي وعقائدي. وسيكون الاختيار بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية بالنسبة إلى النخب المحلية خاضعًا لمعايير "الأنانية" - مَن يدفع أكثر. وفي الوقت الحالي لا توجد فرصة لدى روسيا لأن تفوز في هذه المنافسة. لذلك تبقى مسألة آسيا الوسطى - مسألة روحية.
المجلة الروسية: ما الذي يجري اليوم في جورجيا من وجهة نظر جيوسياسية؟ هل روسيا في حاجة إلى جورجيا "في حدِّ ذاتها" أم نحن بكل بساطة لا نريد أن يكون ثمة "شريك ثالث إضافي" (اقرأ أميركا أو الناتو ...إلخ)؟
أ. دوغين: تشكِّل حالة جورجيا استمرارًا للاستراتيجية الجيوسياسية الأطلسية نفسها التي سبق وتحدثت عنها عندما كنتُ أجيب عن السؤال السابق... ها هي "الأناكوندا" قد تسللت ووصلت إلى القوقاز، سوف نجد أنَّ الأمر منطقي إذا ما نظرنا إلى الخريطة بانتباه. إنَّ جورجيا ضرورة حيوية بالنسبة إلى روسيا الأوراسية. إنها دولة شقيقة أرثوذكسية، وقطب استراتيجي في القوقاز، كما أنها تمثِّل حقيقة روحية وسياسية بالغة الأهمية والقيمة، فضلًا عن أنها عنصر لا يمكن الاستغناء عنه في الفسيفساء الأوراسية. وإنَّ جورجيا في حدِّ ذاتها هي "أوراسيا مصغّرة"، حيث يوجد عدد كبير من الشعوب والأقليات القومية، وهي بنية فريدة ومعقدة ذات أبعاد عديدة، أقرب إلى صورة مجسمة للقوقاز، صورة مجسمة للقارّة. لن تصبح جورجيا دولة - أمّة أبدًا في أي يوم من الأيام، وليس بمقدورها أن تصبح كذلك - إنها إمبراطورية ذات حجم صغير جدًّا، وسوف تبقى على هذه الحال ضمن أوراسيا فحسب. أما في الحالة المعاكسة فسوف تؤدي التوترات الداخلية والخارجية إلى تمزيقها.
إنَّ إضعاف المقاربة الأوراسية في العلاقة مع جورجيا، وذلك النهج التدميري للخطة الإجرامية في عهد غورباتشوف، تلك الخطة التي واجهت الجمهوريات السوفياتية السابقة بحركات انفصالية داخلية (أبخازيا وأوسيتيا)، إلى جانب التكاسل في تطويرها في مرحلة ما بعد

غورباتشوف - هذا هو على الأرجح أسوأ سيناريو لتطور الوضع هناك، وهذا ما تحقق للأسف الشديد منذ نهاية الثمانينيات. يوجد في الجغرافيا السياسية قانون الأواني المستطرقة الخاص بها - كلما تناقصت الكمية الأوراسية، زادت الكمية الأطلسية. إنهم فاعلون هناك، حيث نحن غير فاعلين. لقد كان ظهور قوات عسكرية أميركية في جورجيا أمرًا منطقيًا، ومن غير الصحيح تحميل الجورجيين فقط المسؤولية عن ذلك. ماذا فعلت روسيا من أجل منع حدوث ذلك؟ هناك عدد كبير من الموالين للفكرة الأطلنطية في النخب الجورجية، وقد انعكس هذا الميل نحو الأطلسية في الرهاب من الروس. هذا أمر طبيعي. وهل عدد الموالين للأطلسية في النخب الروسية قليل، يا تُرى؟ وهؤلاء لا يمكن أن يجدوا مصلحة حيوية لهم في تقارب موسكو مع تبليسي - أما الحجج فقد كانوا يختارونها بحسب الحالة في لحظة محددة: تارة "لا توجد جدوى اقتصادية"، وتارة "لا ينفذون تعليمات شفردنادزه" (في ما بعد "ساكاشفيلي أكثر عدوانية")، أو "الالتزامات أمام أبخازيا لا تسمح"... كثيرًا ما تتستّر الأطلسية خلف مشاريع سياسية مختلفة، حيث يتم البحث عن "الحجج والمبررات" المختلفة جدًّا حسب الظروف.

إنَّ الشكل الذي ردّت فيه موسكو على إعلان جورجيا عن قرارها دعوة عسكريين أميركيين إلى وادي بانكيسي، وإلى "ثورة الورود" بزعامة ساكاشفيلي، وجذبهم للانخراط في توتير الوضع مع كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، يشهد على أمرين اثنين: لا يجوز بعد الآن إنكار أو تجاهل الثنائية الجيوسياسية الروسية - الأميركية، ولا بدَّ من الرد بطريقة ما. وثانيًا، ما زالت السلطة في روسيا بعيدة عن ممارسة علم الجغرافيا السياسية بصورة جدية. وهذه الملاحظة الثانية تثير القلق إلى أقصى درجة.

المجلة الروسية: هل تشكِّل تركيا لاعبًا جيوسياسيًا جدّيًا بالنسبة إلى روسيا؟ ما هي طموحاتها في روسيا في حقيقة الأمر: هل تحاول، على سبيل المثال، أن تنتزع شبه جزيرة القرم في ظل الأزمة السياسية المتفاقمة في أوكرانيا؟ ما هي مناطق النفوذ الحقيقية الأخرى لتركيا في داخل روسيا؟

أ. دوغين: تركيا لاعب جيوسياسي جدّي. ويوجد لدى تركيا حسابات قديمة مع روسيا تعود للعهد العثماني، وقد كان كل من القوقاز والقرم منطقة للتأثيرات والتجاذبات الثنائية، حيث أريقت دماء كثيرة. كانت روسيا تحاول الوصول إلى "المياه الدافئة"، ولكن تركيا لم تسمح لها بتحقيق ذلك. وعلى الرغم من أنه كانت لإنكلترا حساباتها الخاصة مع تركيا، إلّا أنّ تركيا كانت تقوم موضوعيًا بدور جيوسياسي يخدم مصالح الأطلنطيين من خلال الحدّ من الاندفاعات الأوراسية. ولذلك يعتبر جنوب روسيا، نوفوروسيا [روسيا الجديدة] نتيجة تاريخية جبارة لحالة دراماتيكية في العلاقات الروسية التركية على مدى قرون عديدة.

لا تزال تركيا اليوم، إلى حدٍّ معين، عنصرًا استراتيجيًا بالنسبة إلى العقيدة الأطلنطية، وهذا ما يجعل سمات الجغرافيا السياسية الإقليمية تتعمق وتتعزّز بفعل البعد الكوني.

حاولت تركيا في وقت من الأوقات أن تؤدي دور الراعي "للمشروع الطوراني"، وهذه نسخة خطيرة جدًّا من الأوراسية المزيفة المعادية لروسيا. تشدِّد "الطورانية الكبرى" على توحيد الشعوب التركية على أساس عنصري في نطاق يمتد من الأناضول حتى ياقوتيا[66]. إنه اتحاد نظري أو افتراضي ولكنه مفعم "بمعاداته للسلافية" و"برهاب الروس" بشكل صريح ومحدد،

وهذا ما يمكنه أن يلحق أذى حقيقيًا بروسيا. إنّ المشروع "الطوراني الكبير" يعلن نظريًا أنّ القرم والقوقاز جزء منه (أذربيجان والمجموعات ذات الأصول التركية في شمال القوقاز الروسي - مثل الكوميك والقره تشاي، والبلكار والنوغايي)، وأيضًا آسيا الوسطى والتتار والبشكير والتشوفاش وشعب ياقوتيا وغيرهم من الجماعات التركمانية في روسيا. هذه كلها منطقة محتملة لاضطرابات جيوسياسية. إنّ المشروع "الطوراني" خطير للغاية وبشكل خاص في حالة عدم الوضوح الجيوسياسي لروسيا، عندما تقوم موسكو في بعض الأحيان بأداء دور "ناقل أو جهاز إرسال للغرب" بحق المجموعات العرقية التركمانية الأصل، وليس كقطب للهوية الأوراسية. في مثل هذه الحالة يمكن تلك الشعوب أن تقوم بخيار منطقي جدًّا لمصلحة أن تؤدي تركيا القريبة منهم عرقيًا دور "الناقل للغرب"، تركيا التي تم دمجها مع الغرب ثقافيًا واستراتيجيًا. بالتالي، إن "الطورانية" تشكّل تهديدًا كبيرًا بالنسبة إلى بلدان رابطة الدول المستقلة وروسيا، نظرًا إلى أنها تمثّل حاملًا لدافع جيوسياسي مدمِّر.
يجب أن يتم طرح سيناريو إيجابي مضاعف بالنسبة لتركيا بسبب تلك الريبة وعدم الثقة الجيوسياسية من قبل روسيا تجاهها. لدى تركيا مشاكلها أيضًا مع الغرب، إذ إنّ لديها تنوعًا خاصًّا من "الميول الشرقية" فضلًا عن أنه يوجد فيها تقليدية إسلامية فائضة مع صبغة صوفية واضحة تمامًا. ويمكن لتركيا أن تكون في ظروف معينة عنصرًا محايدًا أو حتى صديقًا لروسيا من الناحية الجيوسياسية. لكي تنجح روسيا في تحويل "الطورانية" إلى عامل حليف في إطار مشروع أوراسي كامل ومن طريق استخدامها للنظام الأوراسي العملياتي، يجب أن يكون الوعي الذاتي للسلطة أكثر وضوحًا وأساسيًا من الناحية الجيوسياسية، وإلّا في الحالة المعاكسة سوف يكون الفشل هو مصير مثل هكذا عمليات مفاهيمية معقدة، ولعلّها تُفاقِم من سوء الحالة.
في الوقت نفسه يدرك أعلى هرم السلطة في تركيا أكثر فأكثر تأزّم وغياب الأفق بالنسبة إلى السيناريو الأطلسي تجاه الشرق الأوسط (وبصورة خاصة، المشروع الأميركي "الشرق الأوسط الكبير"، حيث يُفرَد فيه لتركيا دور لا تحسَد عليه وهو دور شرطي معاد للإسلام في خدمة المصالح الأميركية. يتراجع مشروع الطورانية تدريجًا إلى الوراء، في حين أنّ الاتجاهات الأوراسية تكتسب وزنًا أكبر. لقد شهدت تركيا في السنوات الماضية ازدهارًا أوراسيًا كبيرًا. لم يقتصر دعم وتأييد المشروع الأوراسي على المفكرين والقوى اليسارية، وعلى المتعصبين القوميين وبعض الحركات الإسلامية، بل وأعرب عن موقفهم الداعم أيضًا ممثلون كبار في القيادة العسكرية إضافةً لجنرالات ذوي سمعة ونفوذ كبير، وهذا يشكِّل في تركيا عادة عاملًا حاسمًا. وهذا يغيّر الوضع بصورة جذرية. في حال تخلّصت تركيا من تقليد قديم عندها هو الرهاب الروسي وبدأت تميل إلى انتهاج سياسة داعمة للسياسة الروسية، في روحية كمال أتاتورك مثلًا، يمكنها أن تصبح شريكًا إيجابيًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى روسيا سواء في القوقاز أو في الشرق الأوسط وفي قلب آسيا. ومما يدفع تركيا في هذا الاتجاه هو القضية الكردية إضافةً إلى الوضع في شمال قبرص.
المجلة الروسية: إذا ما تحدثنا عن مصالح روسيا في أوكرانيا، فهل هذا يعني أنه يجب علينا أن نتفق بشأنها مع الأوكرانيين فقط؟ أليس من الأفضل لنا أن نتفق حول أوكرانيا مع أولئك الذين لديهم نفوذ وتأثير حقيقي هناك، أي مع ألمانيا؟

أ. دوغين: هذا صحيح بصورة عامة. إلّا أنه يجب الحديث اليوم عن أوروبا ككل بدلًا من "ألمانيا" الكلاسيكية بالنسبة إلى الجغرافيا السياسية التقليدية. تمثِّل أوكرانيا كما هي اليوم بنية جيوسياسية غير مستقرة. في الأقل لأنّ الأنهار الرئيسة هناك تجري بموازاة بعضها من دون أن تتقاطع مع بعضها. هكذا، إنَّ أنصار النظرية "النهرية"، للحضارة يربطون التأخر بتوحيد ألمانيا. تمثِّل أوكرانيا بالحد الأدنى أربع مناطق جيوسياسية مع اتجاهات متباينة تمامًا. هناك أوكرانيا الشرقية وهي ترتبط عضويًا مع أوراسيا. وهناك أوكرانيا الغربية، وهذه بالعكس، تتماهى مع أوروبا. وهناك القرم، وهي أيضًا أوراسية ولكن في شكل آخر مختلف عن أوكرانيا الشرقية. كما توجد منطقة وسطى على جانبي نهر الدنيبر، وهي تمثِّل توازنًا غير مستقر لتلك المناطق الثلاث مجتمعة. وبخلاف روسيا حيث الغرب والشرق فيها متجانسان جيوسياسيًا، نجد أنّ الأقطاب المتقابلة في أوكرانيا متناقضة في ما بينها ومتصارعة. هذا نتاج قرون ولا يمكن تصحيحه بطريقة ميكانيكية.

أي انزياح جيوسياسي لأوكرانيا في هذه الاتجاه أو ذاك يعرّض سلامتها للخطر تلقائيًا. ومن جهة أخرى، إنّ دعم حالة الوضع القائم المتذبذب والغامض وغير المفهوم لا يعتبر حلًّا أو مخرجًا أيضًا. لن تتفق روسيا مع أوكرانيا أبدًا باعتبارها روسيا وحسب. لأنّ أي تحيّز أو ميلان نحو موسكو سوف يستدعي على الفور ردّة فعل كارثية في غرب أوكرانيا لدى مناطق فولين ولفوف وغاليسيا. وإذا أقدمت كييف على خطوة للتقارب مع الناتو، سوف تسبِّب تمرّد الجزء الشرقي من أوكرانيا. يمكن العثور على حلّ من طريق نقل العلاقات الثنائية إلى مستوى آخر من اللغة العملياتية. يجب على روسيا أن تتصرف لا كروسيا وإنما على أنها أوراسيا، أي على أنها مصفوفة حضارية وليس باعتبارها بلادًا أو دولة - أمّة. من ناحية أخرى، يجب على روسيا أن تصيغ وتبلور سياستها الأوروبية بوضوح ومع تركيز على المصالح المشتركة في مجال الموارد الطبيعية والطاقة، النقل والدفاع المشترك. عندئذ سوف تكون العلاقات التكاملية بين أوكرانيا وروسيا متناغمة وطبيعية. أكثر من ذلك، إنَّ الخيار الأوراسي لحل الشراكة الروسية الأوكرانية سوف يجعل أوكرانيا بالذات متناغمة ويضمن سلامة أراضيها، من خلال تحويلها إلى منطقة تعاون أوراسي-أوروبي جيو-اقتصادي وفي مجال الطاقة.

المجلة الروسية: إلى أي درجة يطبق الأميركيون نصائح بريجينسكي في مجال الجغرافيا السياسية؟ أم أنه بالنسبة إلى خبراء الجغرافيا السياسية شخصية متطرفة وغريبة الأطوار في هيئة مساعدة أيديولوجية؟

أ. دوغين: بريجينسكي مجرّد رأس لجبل الجليد وحسب. إنه ناطق باسم أكثر الدوائر الجيوسياسية تأثيرًا ونفوذًا في الولايات المتحدة الأميركية وهو يسمّي الأشياء كما هي في حين أنّ الآخرين يموهونها بأشكال ديماغوجية من الكلام. ولا يتمتع بريجينسكي بنفوذ كبير جدًّا فحسب، بل ويعبِّر عن جوهر الجغرافيا السياسية الأميركية (الأطلسية)، كما سبق وصاغها مؤسسو هذا العلم من المعرفة - ماهان وماكيندِر وسبيكمان وآخرون. وحده الجهل التام بالجغرافيا السياسية كمدرسة ونهج وعلم يمكنه أن يبرِّر الموقف التشكيكي تجاه بريجينسكي وأفكاره. ولعل "السخط أو الإحساس بالضغينة (ressentiment)" لديه كشخص بولندي بامتياز هو المسؤول عن شعوره بالشماتة أثناء قيامه بعرض المبادئ الكلاسيكية للمذهب

الأطلنطي وللرهاب الروسي الأرثوذكسي الفطري والمتأصل عنده. هيا بنا نتذكّر النكتة التي تعود إلى مرحلة "الحرب الباردة": سأل بريجينسكي جنرالًا في البنتاغون: "كم سيبلغ عدد الروس الذين سوف يسقطون قتلى عند انفجار هذه القنبلة؟" فَيدقق له الجنرال: "أنت تقصد كم هو عدد الناس الذي سوف يقتلون؟". "كلا، أنا أقصد كم هو عدد الروس...".

إنَّ مواقف المخططين الاستراتيجيين مثل ب. وولفويتز ود. رامسفيلد، ود. تشيني، وهم يشكلون أساس التخطيط الاستراتيجي في إدارة جورج بوش الابن - هي بالدرجة نفسها من الأصولية الأرثوذكسية مثلما هو الحال عند بريجينسكي. ذلك أنّ الثوابت الجيوسياسية في الولايات المتحدة الأميركية لا تتعلق بمن هو في سدّة الحكم. لأن الجغرافيا السياسية أعلى من كل الأحزاب. عدا عن ذلك، يتم تجميع وتشكيل الإدارة والتسلسل الهرمي الأعلى في كلا الحزبين من قبل الجهاز نفسه في مجلس العلاقات الخارجية ((Council on Foreign Relations (CFR)) حيث يؤدي بريجينسكي دورًا رئيسيًا فيه. للعلم، إنّ ابن "الديمقراطي" بريجينسكي يعمل مستشارًا عند الصقور المتطرفين في الحزب الجمهوري. وهذا كله منطقي وطبيعي تمامًا. أنصح الجميع بأمر واحد فقط اليوم، هو أن يدرسوا الجغرافيا السياسية.

(65) يشير المصطلح إلى عولمة الثقافة الأميركية التي تنتشر عبر المنتجات الأميركية الشهيرة مثل شركة كوكا كولا. (المترجم)

(66) أحد كيانات الشرق الأقصى الفدرالية في روسيا. (المترجم)

القسم الثالث: الاقتصاد الجغرافي في حقبة ما بعد الحداثة

الفصل الخامس عشر: ما هي العلاقة بين الجغرافيا السياسية والاقتصاد؟

خطأ جسيم إجرامي

كانت مسألة اختيار الأنموذج الاقتصادي الذي تمّت صياغته بطريقة غير صحيحة أحد الأخطاء الكارثية في مرحلة البيريسترويكا. من ناحية، كان ذلك نتيجة عدم الكفاءة في علم الاقتصاد السوفياتي الذي فشل في حماية المنهج الماركسي كما في طرح موضوعي لمجمل الطيف من المذاهب الاقتصادية القائمة، وذلك لكي يتمكن المجتمع من القيام بخياره التاريخي المناسب بصورة واعية ومدروسة. ومن ناحية أخرى، لا يجوز إغفال النشاط المتماسك والفعال لعملاء النفوذ الموالين للغرب الذين بذلوا قصارى جهدهم من أجل حرف الاهتمام الاجتماعي عن الصياغة الحقيقية للمشكلة القائمة بشكل موضوعي. بغض النظر، لقد ساعد الجهل معطوفًا على المؤامرة الأيديولوجية المفضوحة في جعل البلاد تقف أمام خيار: إما اقتصاد اشتراكي مخطّط (ماركسي)، وإمّا أنموذج السوق الليبرالية، إما كارل ماركس وإما آدم سميث. تم استبعاد أي احتمال ثالث. وقد تبين أن استبعاد الاحتمال الثالث كان قاتلًا بالنسبة إلى روسيا. وفي هذا بالتحديد يجب البحث عن جذور الكارثة الروسية على مستوى الوطن والدولة.

ولكي يصبح واضحًا أكثر معنى الاستبدال الذي حصل، من الضروري أن نقوم بتوصيف مجموعة المذاهب الاقتصادية الموجودة بصورة عامة.

الليبرالية

تُعدّ النظرية الليبرالية من أكثر تعاليم الاقتصاد السياسي شعبية وانتشارًا. وتعني الليبرالية في مجال الاقتصاد هيمنة غير مشروطة لمبدأ السوق على كل الأشكال الاجتماعية الباقية، أي "حرية كاملة للتجارة" إلى جانب المبدأ الشهير [(67)](laisser faire). يجب التنويه إلى أنّ مصطلح "الليبرالية" ملتبس وذو معنى مزدوج. فهو يعني على مستوى الاقتصاد كلًّا من "السوق" و"الحرية" التي تلمّح إليها كلمة "الليبرالية" (من الكلمة اللاتينية libertas - "حرية")، ولكنها تطبق على حرية التجارة وحرية السوق وحرية المضاربة بشكل حصري.

وتعتبر تعاليم كل من ت. هوبز وج. لوك، وج. س. مِل إلى جانب مانديفيل وآخرين من منظّري الفردية المتطرفة المصدر الفلسفي للبناء السياسي والاقتصادي الذي يضع في المقدمة مبدأ "الربح الفردي" و"الأنانية الاقتصادية" و"اليد الخفية". وقد تطورت مثل هذه الفردية السياسية، بدورها، على قاعدة مبدأ "الخلاص الفردي" الموجود في الفلسفة السكولاستية الكاثوليكية، لكنه بات مكتملًا ومنجزًا بصورة نهائية في الأخلاق البروتستانتية. وتمتاز هذه المقاربة الدينية الفلسفية بتصوير الفردانية على أنها وحدة مستقلة، ذاتية الحركة وسيّدة ومتذرّية، متروكة لذاتها بذاتها فقط وقادرة أن تتصرف كما يحلو لها. "كل إنسان مسؤول عن نفسه وحده فقط". وعلى هذا الأساس تبنى الأخلاق البروتستانتية والرؤية الفلسفية إلى العالم. إنّ إسقاط المقاربة البروتستانتية على ميدان الاقتصاد يخلق نظرية السوق أو الأنموذج الليبرالي. وأما تاريخيًا فقد تمَّ تكييف

فلسفة الفردانية في مجال الاقتصاد السياسي على يد آدم سميث، الأب الروحي للاقتصاد الرأسمالي كنظرية علمية.
على العموم، لقد بلغت الأيديولوجيا الليبرالية أقصى درجات تطورها في البلدان البروتستانتية بالتحديد، لا سيّما في إنكلترا.
إنّ نظرية السوق، الليبرالية، تنطوي على بصمة لا يمكن أن تُمحى لتلك البيئة التاريخية والجغرافية والدينية التي تطورت في رحابها لتصبح عقيدة مكتملة واكتسبت ملامح النظرية العلمية.
ويمتد خط مباشر من آدم سميث إلى المدرسة النمساوية (مدرسة فيينا) في العلوم الاقتصادية (أ. بوم فون بافِرك (E. B. von Bawerk)، ك. مينغِر (Carl Menger)، ل. فون ميزيس (Ludwing von Mises))، التي قامت بتحديث مقولات الليبرالية المعاصرة وبتطبيقها على الظروف الحديثة، بعد أن كان بعض مبادئ الليبرالية التي تعود إلى عهد آدم سميث قد أصبح قديمًا. تمتاز مدرسة فيينا الاقتصادية بتطور المبادئ الأساسية للنظرية الليبرالية، ومنها بالتحديد:
- الأفكار بشأن الأنانية باعتبارها المنظِّم الأساسي للسوق؛
- الأطروحة التي تتعلق بميكانيكية النماذج، وهي أطروحة تعتمد على مقارنة المجتمع مع آلة مصطنعة، وتتألف من عناصر قابلة للتبادل أو الحلول في ما بين بعضها؛
- مفهوم عزل الاقتصاد عن الحقيقة التاريخية؛
- معاداة علم الاجتماع؛
- معاداة الرقابة والتنظيم، وهكذا دواليك.
كان فريدريك فون هايك، أحد أبرز العلماء الذين عملوا في اتجاه تطوير تجربة المدرسة النمساوية وتعميمها، من الشخصيات البارزة في الفكر الليبرالي في القرن العشرين.
بالتوازي مع مدرسة فيينا لوحظ تطور الاتجاه في مدرسة لوزان بقيادة ليون والراس (Marie-Esprit-Léon Walras) وتلميذه الشهير فيلفريدو باريتو، حيث قاما بتطوير نظرية "التوازن". ومع أنَّ باريتو اشتهر أكثر كعالم اجتماع رائد مع مشاعر مكيافيلّية، ينبغي ألّا ننسى أنّ "نظرية التوازن" التي طوّرها تقوم على أسس ليبرالية راديكالية.
وأخيرًا، كانت المدرسة الأميركية النيوليبرالية في سانت لويس وشيكاغو والتي يمكن النظر إليها باعتبارها النظرية الأكثر أصولية (أرثوذكسية) للرأسمالية، هي آخر مرحلة في تطور المدرسة الليبرالية. كان يرأس مدرسة شيكاغو ميلتون فريدمان الشهير. وقد كان تلميذه جيفري ساكس الشخص المسؤول عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في روسيا، وكان مستشارًا ليبراليًا لكلٍّ من إيغور غايدار وأ. شوبايس.
اللافت للنظر هو أنّ الخط الليبرالي بأكمله بدءًا من لوك ووصولًا حتى "الإصلاحيين الشبّان" عندنا يقوم على الأخلاق البروتستانتية وعلى الأنموذج الأنكلوسكسوني في الاقتصاد، وهي لا تختلف عن الطرق الآسيوية أو الروسية وحسب، بل وحتى عن تقاليد الاقتصاد السياسي في أوروبا القارّية.
لقد فرضوا ذلك الأنموذج الليبرالي على مجتمعنا بالقوة وبطريقة فظة وقاسية جدًّا على أنه البديل للماركسية، وقاموا بالمناسبة بتصوير المسألة وكأنه لا يوجد أي سبيل آخر أو فرصة أخرى على الإطلاق.

الماركسية

تعتبر الماركسية أكثر نظرية شائعة في علم الاقتصاد السياسي باعتبارها النقيض المباشر تمامًا للعقيدة الليبرالية. وقد اتخذ كارل ماركس عن وعي من علماء الاقتصاد السياسي الإنكليز (آ. سميث وديفيد ريكاردو) نقطة انطلاق وقام بوضع نظرية تنقض أسس الليبرالية في جانبها الفلسفي كما في جوانبها الاقتصادي والأخلاقي والرؤيوي للعالم ...إلخ. وإذا كان الليبراليون يضعون في مركز اهتمامهم "الفرد المستقل والذاتي"، فإنَّ ماركس يعتبر المجتمع والطبقة والجماعة هي الشخصية المحورية. والمجتمع، بحسب ماركس، لا يتألف من ذرات، بل إنه هو الذي يقوم بخلق هذه الذرات، ويشرف على تربيتها وبلورة وعيها الذاتي الصريح والملموس، كما أنه يحدِّد مسبقًا مسارها الاجتماعي والحياتي ويضع معايير الاقتصاد وقوانين النشاط الاقتصادي.

والماركسية تتناقض مع الليبرالية في كلِّ شيء. إنها:

- تنكر الأنانية باعتبارها منظِّمًا اجتماعيًا؛
- تصرّ على ضرورة الإدارة والتنظيم الصارم في مجال الإنتاج والتوزيع؛
- تنظر إلى الأنموذج الاقتصادي في سياق المنطق العام للتطور التاريخي (نظرية تبدّل التشكيلات الاجتماعية)؛
- ترفض أخلاق "حرية التجارة" و"الأنانية"، وتضع بمواجهتهما أخلاق العمل والتوزيع العادل، أخلاق الجماعة؛
- تنظر إلى رأس المال وإلى قوانينه على أنهما تجسيد للشر العالمي، وأن استغلال الإنسان اقتصاديًا من قبل إنسان آخر هو أعلى درجات الظلم؛
- تنكر نظرية التوازن وتؤكد السمة الصراعية وأنَّ مبدأ الصراع (وخصوصًا الصراع الطبقي) هو القوة المحرّكة للتاريخ البشري، بما في ذلك التاريخ الاقتصادي.

لقد نوّه بعض علماء الاجتماع الفرنسيين المعاصرين بطريقة بارعة بأن ثمة جانبًا قوميًا في التناقض بين الليبرالية والماركسية. إنَّ آ. سميث وتعاليمه يمثلان نتاجًا خلّاقًا مثاليًا للروح الأنكلوسكسونية، ونوعًا من خلاصة التاريخ الاقتصادي والفلسفي لإنكلترا وللبروتستانتية. في حين أنّ ماركس، على الرغم من أصله اليهودي وادعاءاته بالصفة العالمية لتفكيره، فهو يعبِّر عن مجموعة من الأفكار التي تنشأ بشكل طبيعي من التقاليد الألمانية والتي تعكس، ليكن في شكل متطرف وراديكالي، خصوصية الروح "الجرمانية".

بالمناسبة، يؤكد كل من الليبراليين والماركسيين، كقاعدة، أن تعاليمهم الاجتماعية والاقتصادية تشكِّل وصفات موضوعية صالحة للبشرية جمعاء.

وتشدِّد كلتا الأيديولوجيتين الاقتصاديتين على الطبيعة الأممية لتعاليمهما، وأنهما تتوجهان في المستقبل نحو تلاشي الدولة وموتها، وهما كلتاهما مفعمتان بالحماسة العالمية.

إنّ تاريخ النظرية الماركسية معروف في روسيا أكثر من التقاليد الليبرالية، لذلك لا توجد حاجة لإعادة سرد المراحل الأساسية في تطورها. من المهم التأكيد فحسب أنّ انتصار الماركسية كأيديولوجيا في روسيا الزراعية وذات التقاليد الأوروبية والآسيوية، والتي تمثِّل نقيضًا مباشرًا

وصريحًا للعالم الأنكلوسكسوني بالمعنى الديني الأخلاقي والاقتصادي، لم يكن مجرّد مصادفة تاريخية بسيطة على الإطلاق.

الطريق الثالث في الاقتصاد

ثمة، إضافةً إلى هاتين النظريتين الاقتصاديتين الرئيستين والمتناقضتين مع بعضهما بعضًا، مجموعة كبيرة يطلق عليها مجتمعة "مجموعة الهرطقة". وتكمن "الهرطقة" عند هذا الاتجاه في رفضه لتلك المقولات العامة التي تقوم في أساس كل من الليبرالية، وفي النكران الكامل والثابت لها والذي يتجلّى في الماركسية.

يمكن أن نطلق على هذه العائلة من المدارس الاقتصادية اسم "النظريات الاقتصادية للطريق الثالث".

إنّ حقيقة عدم الاكتراث بهذه الاتجاه منذ بداية البيريسترويكا عمليًا، والاكتفاء بالحديث عن الاختيار بين نقيضين اثنين، يمثِّل من وجهة نظرنا جريمة ثقافية وفكرية لا تغتفر. والحق يقال إنَّ هذا الاتجاه في علم الاقتصاد السياسي ليس هامشيًا أبدًا. ويكفي أن نشير إلى تلك الحقيقة وهي أنّه ينبغي ضمّ أعمدة الفكر الاقتصادي المعاصر، من أمثال جون مينارد كينز (J. M. Keynes) أو غالبرايث (J. K. Galbraith)، إلى "الطريق الثالث" بالتحديد، أي إلى "الهراطقة". ننوِّه إلى أن تهمة "الهرطقة" لا تنقص على الإطلاق من فاعلية الوصفات والنماذج المقترحة من قبلهم. يدور الحديث عن المفهوم، عن الشرطية وعن نوع من الاتفاق الخفي للمجمع العلمي الذي يعتبر الليبرالية أو الماركسية أصولية أو أرثوذكسية اقتصادية.

وهكذا، ما هي المنطلقات الرئيسة "للنظرية الاقتصادية الثالثة؟"

إن ميزتها الأساسية هي رفضها للرأي القائل بأن الاقتصاد هو مجال مستقل ومكتف بذاته، تعمل فيه قوانين خاصة مميزة لهذا المجال بالتحديد. بعبارة أخرى، جميع خيارات "الطريق الثالث في الاقتصاد" تختلف عن بعضها بأنها تنكر على الاقتصاد بأن يكون أيديولوجيا مكتملة ومنجزة وأن يكون في مقدمة العلوم الأخرى الباقية. لا تمثِّل كل من الليبرالية والماركسية مجرد أنموذج علمي يدرس الاقتصاد والقوانين الاقتصادية، وإنما يشكِّل رؤية عالمية مع كل ما يترتب على ذلك من تبعات. أكثر من ذلك، تعتبر هذه التعاليم العالمية "وجهات نظر اقتصادية عالمية" تطمح لأن تكون مثالًا اقتصاديًا يحتذى على مستوى القيادة والشمولية. وهذا ما يشكِّل ضمانة "للأرثوذكسية فيها".

أما "الهراطقة" فعلى العكس، يعتبرون الاقتصاد جانبًا مهمًا وجوهريًا ولكنه ليس الوحيد على الإطلاق في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، بل إنه أحد العوامل إلى جانب عوامل أخرى. تاليًا، إنهم يؤكدون الطابع غير المستقل والاشتقاقي للحياة الاقتصادية بالمقارنة مع الحقائق الأخرى. وقد تباينت إلى درجة كبيرة الآراء لدى مناصري "الطريق الاقتصادي الثالث" بخصوص ما هو الشيء الرئيس في المجال الاجتماعي التاريخي. يتحدّث البعض منهم عن العامل الثقافي، بينما يتحدث بعضهم الآخر عن العامل الوطني، فريق ثالث يتحدث عن عامل الدولة، ورابع عن العامل العرقي، وفريق خامس يتحدث عن العامل الديني، وسادس عن العالم السوسيولوجي، وفريق سابع يتحدث عن العامل الجغرافي، وثامن عن العامل التاريخي وهكذا دواليك. وبالرغم من تنوع وجهات النظر حول هذه المسألة، يبقى الأكثر أهمية أمر واحد: توجد مجموعة كاملة

من النظريات الاقتصادية التي تفرد للاقتصاد دورًا ثانويًا، وذلك بغض النظر عن أي العوامل هو الرئيس في هذه الحالة أو تلك.
تعود نظريات "اقتصاد الطريق الثالث" في جانبها الأخلاقي والفلسفي بالدرجة الأولى وغالبًا إلى الفلسفة المثالية الألمانية، وبشكل خاص إلى فيخته. وقد مارس عليها تأثيرًا كبيرًا منظّرو الكاميرالية الألمانية (من أمثال فون يوستي وزونِّرفيد وآخرين) من وجهة نظر اقتصادية بحتة. وهذا الخط سوف يقودنا إلى عالم الاقتصاد الشهير والشخصية المحورية في مجمل هذا التيار، فريدريك ليست (Friedrich List). وبالتوازي مع ليست قام عملاق آخر من عمالقة الفكر الاقتصادي هو سيسموندي (Jean Charles Léonard de Sismondi) بتطوير أنموذج مشابه. قام ليست وسيسموندي بصياغة المبادئ الرئيسة "للاقتصاد المعتمِد"، معتبرين هذا الاقتصاد أحد أبعاد الحقيقة الاجتماعية الجغرافية.
وقد وجدت نظرية ليست وسيسموندي تطويرًا كاملًا لها في المدرسة التاريخية الجرمانية (ممثّلة بفلهيلم روشيه وبرونو هيلدربرانت وكارل كنيس). أما المنظّر الأبرز في هذا الاتجاه فهو غوستاف شمولر.
وبالتوازي مع عالم الاقتصاد شمولر، قام ماكس فيبر الشهير وفي الاتجاه نفسه بصياغة نظرية سوسيولوجية في الاقتصاد (تابع مسعاه في ما بعد في هذه الاتجاه تلميذه فارنر سومبارت).
أما الخط الآخر في هذا الاتجاه أيضًا وعلى الرغم من أنه نشأ على أساس واقع فلسفي وعقائدي آخر، فتمثّله نظرية "العزل الاقتصادي" للعالم الأميركي كينز. لا يتمتع العامل الثقافي التاريخي بأهمية كبيرة من وجهة نظر كينز. فهو يستخدم أدوات أو فئات براغماتية إلى حد كبير، لكنه يتوصل إلى ضرورة التنظيم المحدود للاقتصاد من قبل الدولة وإلى توجه الدولة نحو الاكتفاء الذاتي الصناعي الاقتصادي. لا يناقش كينز بشأن مصطلحات الثقافة" و"الأمة"، وإنما ينصبُّ اهتمامه بشكل حصري على تصورات الفاعلية الاقتصادية، إلّا أنه وانطلاقًا من هذه التصورات بالتحديد، يقترب إلى درجة كبيرة مع مواقف كل من ليست وسيسموندي.
تنتقل مفاهيم "اقتصاد الطريق الثالث" من شمولر وعلماء الاجتماع الألمان إلى المنظّرين البارزين جدًّا جوزف شومبيتر (Joseph Schumpeter) وتلميذه في ما بعد فرانسوا بيرو (François Perrot).
لقد مارسَ كينز بدوره تأثيرًا كبيرًا على مدرسة الاقتصاد المؤسسي التي تابعت تطوير مبادئ تورشتاين فيبلين (Thorstein Veblen). يتمسك الاقتصاد المؤسسي برفض العولمة الاقتصادية وبضرورة الربط بين دراسة النماذج الاقتصادية ومؤسسات اجتماعية محددة نشأت في هذا المجتمع أو ذاك. ويقترب من الاقتصاد المؤسسي علماء اقتصاد مرموقون مثل ويلسي ميتشيل (Wesley Clair Mitchell) وأدولف بيرلي (Adolf Berle) وجون بيرنهام (John Burnham) وجون كينيث غالبرايث نفسه.
تمثّل جميع هذه المدارس مجتمعة طيفًا كاملًا من التعاليم والنظريات، الذي يتوزع بين الليبرالية المتطرفة والماركسية الأرثوذكسية. إلّا أنه يجب التأكيد أنَّ "الطريق الثالث" في الاقتصاد لا يعتبر حلًّا وسطًا بسيطًا بين الليبرالية والماركسية، أو حلقة انتقالية أو وسيطة أو خيارًا وسطيًا. بل إنه يقوم على أسس فلسفية وعلمية ووجهات نظر عالمية مختلفة تمامًا ومكتفية بذاتها باعتبارها شيئًا ما مستقلًّا ومنجزًا بصورة نهائية.

ومع ذلك، إنّ تطبيق مبادئ "اقتصاد الطريق الثالث" على أرض الواقع يوازي إنشاء مثل ذلك النوع من النشاط الاقتصادي الذي سيشمل كلا الأنموذجين الأرثوذكسيين (الرأسمالية والاشتراكية)، ولكن في سياق منفصل عن خلفيتهما الأيديولوجية وعن مبدأ "الاقتصادوية".
ليس من الصعب صياغة المبادئ الرئيسة في "اقتصاد الطريق الثالث":
- ينبغي أن تكون البنية الاقتصادية للمجتمع منبثقة بصورة طبيعية من خصوصيته التاريخية والثقافية والإثنية والجغرافية والدينية وسلطة الدولة، وأن تكون متجذرة في مؤسساته التقليدية بشكل ملموس؛
- يجب العثور على نوع من التوازن بين مبدأ الحرية الاقتصادية للكيانات المستقلة (حرية تضمن لها دينامية اقتصادية) وأدوات التنظيم الاجتماعي، حيث إنّه يتم تحديد طبيعة وحجم ذلك التوازن انطلاقًا من شروط تاريخية وجغرافية محددة وليس بشكل تعسفي؛
- يجب النظر إلى الأنموذج الاقتصادي باعتباره وظيفة للأنموذج الاجتماعي؛
- يجب إيجاد حل وسيط بين مبدأ "الصراع" ومبدأ "التوازن": كالتوازن، مثلًا، على المستوى الاجتماعي العام (على مستوى الدولة أو المستوى الوطني) والسمة الصراعية الدينامية على مستوى الطبقات أو قطاعات اجتماعية محددة؛
- التشديد الدائم الذي لا يقع على مستوى الاقتصاد الجزئي (كما هو الحال في الليبرالية) ولا على مستوى الاقتصاد الكلّي (كما هو الحال في اشتراكية الدولة)، وإنما على مقطع الاقتصاد البيني، وهذا ما يشجِّع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة والمتنوعة التي تذهب أبعد من القطاع الخاص ولكنها لا تخضع بشكل مباشر للرقابة والتنظيم من قبل الدولة؛
- إضفاء طابع إقليمي على الاقتصاد وتكييف البنى الاقتصادية مع الشروط الطبيعية لبيئة جغرافية وقومية معينة؛
- شرط "الاكتفاء الذاتي في الفضاءات الكبيرة" (ف. ليست هو صاحب المصطلح)، والانجذاب نحو توحيد النظم الاقتصادية الوسيطة أو البينية المتعددة في إطار كتلة مكانية عامة واحدة مع بنية جمركية موحدة وعملة نقدية واحدة؛
- "اشتراكية السرعات المختلفة"، ومقياس مرن للعلاقات بين القطاع الخاص والقطاع الاجتماعي في إطار كيان الدولة الواحدة نفسها وبالارتباط مع خصائص قطاعاته.
تلك هي السمات العامة الأكثر شيوعًا "لاقتصاد الطرق الثالث". وإذا كان قانون السوق هو القانون الرئيس في كلٍّ من الليبرالية والرأسمالية، وإنَّ التخطيط هو المبدأ الرئيس في الاشتراكية، فإنَّ القانون الرئيس في "اقتصاد الطريق الثالث" هو مبدأ الاقتصاد المرتبط بالمجتمع أو قانون الاقتصاد السوسيولوجي أو الاقتصاد الاجتماعي.

"اقتصادات الفضاءات الكبرى" لفريدريك ليست

سوف نقوم باستطراد صغير لكي نكشف عن أهمية وفاعلية "اقتصاد الطريق الثالث" في سياق التاريخ الحقيقي. ولهذا الغرض سوف نتوجه إلى الشخصية البارزة في هذا الاتجاه - فريدريك ليست.
كان ليست من أصول ألمانية وكان ليبراليًا من حيث آرائه وتوجهاته الفكرية. بعد أن عاش فترة طويلة في الولايات المتحدة الأميركية، رأى بأمِّ العين ذلك النمو الهائل والسريع لعلاقات السوق

الرأسمالية في تلك البلاد عند فجر ازدهارها. كان الرئيس الأميركي جيمس مونرو قد صاغ عقيدته الشهيرة "أميركا للأميركيين" خلال فترة وجود ليست في أميركا. لم يكن ذلك الإعلان مجرّد تأكيد شوفيني يهدف بطريقة فعالة وواعية إلى مقاومة المساعي التي كانت أوروبا تحاول أن تقوم بها من أجل اعتماد سياسة مستقلة في القارة الأميركية. بل إنّ الحديث يدور حول اتحاد استراتيجي واقتصادي بين الأميركتيَن برعاية الولايات المتحدة الأميركية وحول تحويل كتلة كبيرة من الدول بالكامل إلى منظومة جيوسياسية واحدة. ومن مبدأ مونرو بالتحديد بدأ طريق الولايات المتحدة الأميركية نحو تحقيق الهيمنة العالمية. يجب أن نشيد بليست لأنه استطاع أن يمنح فكرة مونرو الجيوسياسية قدر حقّها وهي جنين. وقد تركت التجربة الأميركية تأثيرًا كبيرًا على أفكار ليست، وخصوصًا بعد أن عاد إلى وطنه الأصلي، إلى ألمانيا.
وإذ وجد ليست نفسه في وطنه الأصلي، ومع تجربة كبيرة في رصد التطور الاقتصادي والجيوسياسي للعالم الأنكلوسكسوني، اكتشف قانونًا في غاية الأهمية يربط بين نظام الدولة ومبدأ السوق الحرّة.
قام ليست بدراسة وتحليل تطبيق النظرية الليبرالية على أرض الواقع، واكتشف القانون التالي: "إنَّ التطبيق الشامل والمطلق لمبدأ التجارة الحرّة، وتخفيض الرسوم الجمركية إلى أقصى حد ودعم تحرير التجارة إلى أبعد درجة ممكنة يعزز ذلك المجتمع الذي يسير منذ زمن طويل وبنجاح على طريق السوق، لكن ذلك يضعف ويزعزع اقتصاديًا وسياسيًا ذلك المجتمع الذي يوجد لديه تاريخ اقتصادي مختلف ويدخل في علاقات عرض وطلب مع بلدان أخرى أكثر تطورًا في حين أنّ السوق الداخلية في المجتمع المعني ما زالت توجد في حالة جنينية".
مما لا شك فيه أنَّ ليست كان يقصد بملاحظاته تلك العواقب الكارثية بالنسبة إلى ألمانيا المتخلفة وشبه الإقطاعية من جراء رفضها غير المدروس للمعايير الليبرالية في تجارة السوق والتي فرضتها إنكلترا وجماعات الضغط الألمانية. قام ليست بوضع النظرية الليبرالية في سياق تاريخي ووطني محدد وتوصّل إلى استنتاج في غاية الأهمية: بالرغم من ادعاءات هذه النظرية على أنها عالمية، فهي في الواقع غير علمية تمامًا وغير نزيهة ولا تخلو من تحيّز كما يبدو: السوق - مجرّد أداة تعمل وفق مبدأ إثراء الغني وإفقار الفقير، تقوية القوي وإضعاف الضعيف.
بهذا الشكل، يكون ليستْ أول مَن أشار إلى ضرورة المقارنة بين أنموذج السوق وشروط تاريخية محددة، ناقلًا الإشكالية من حقل التجريد العلمي إلى حقل السياسة العملية والملموسة.
اقترح ليست أن تُطرح المسألة على النحو التالي: لا يجوز لنا أن نقرر "السوق أو غير السوق"، "حرية التجارة أو عدم حرية التجارة". بل يجب علينا أن نستفسر عن الطرق التي تسمح بتطوير علاقات السوق في بلد محدد بعينه وفي دولة محددة بطريقة لا تجعلها تفقد قوتها السياسية وسيادتها الصناعية والاقتصادية ولا استقلالها الوطني، إذا ما قررت أن تتعامل مع عالم أكثر تطورًا في ميدان السوق.
لقد أعطى ليست جوابه عن هذا السؤال. فكانت نظريته الشهيرة "الاكتفاء الذاتي للفضاءات الكبيرة" بمثابة تلك الإجابة. عَدَّ ليست، عن حق، أنَّ التطور الناجح للاقتصاد يشترط امتلاك الدولة والأمّة لمساحات كافية قدر المستطاع مع بنية اقتصادية مشتركة بين تلك المساحات. ففي مثل هذه الحالة فقط يمكن تحقيق الدرجة الأولى فقط من السيادة الاقتصادية. ولهذا الغرض اقترح ليست أن تتحد النمسا وألمانيا وبروسيا على أساس "اتحاد جمركي" واحد، يسمح بأن

تتطور عمليات تكاملية وعلاقات السوق في ما بينها في إطاره بسرعة كبيرة ومكثفة. وكان يصرُّ في الوقت نفسه على أن تكون القيود الداخلية على حرية التجارة داخل الاتحاد في حدودها الدنيا أو ملغاة بشكل كامل. وأما مع العالم الأنكلوسكسوني الأكثر ازدهارًا وجبروتًا فيجب أن يكون العكس، أي يجب أن يقوم نظام جمركي مرن ومدروس بشكل أكثر ذكاء، حيث لا يسمح لأن يدخل "الاتحاد" في علاقة اعتماد على المصدرين المورِّدين الأجانب، وأن يكون موجّهًا نحو أكبر تطوير ممكن لتلك القطاعات الصناعية والاقتصادية التي لا بدّ منها من أجل تأمين اكتفاء ذاتي كامل. أما موضوع التصدير فقد جعله متحررًا إلى أقصى درجة ويتفق مع مبادئ "التجارة الحرة" بشكل كامل، في حين أنّ الاستيراد كان بالعكس، خاضعًا للمصالح الاستراتيجية لبلدان "الاتحاد الجمركي" (يسمح للسلع وللموارد الثانوية التي لا تتمتع بأهمية استراتيجية بالدخول إلى السوق الداخلية بلا أي عراقيل، أما الرسوم الجمركية على كل ما مِن شأنه أن يؤدي إلى أي اعتماد على المورّد الخارجي، وحيث تنشأ ظروف منافسة صعبة بالنسبة إلى القطاعات الوطنية، فقد كانت بالعكس مرتفعة بصورة مصطنعة ومضبوطة على أساس مركزي).

أطلق على نظرية ليست اسم "القومية الاقتصادية". ومن الأهمية بمكان أنَّ مغزى عقيدة كينز يتلخص بشكل تقريبي بذلك المفهوم نفسه: إنّ نظريته حول "العزل الاقتصادي" كانت تضع في رأس أولوياتها أيضًا المصالح الاستراتيجية للدولة والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي والسيادة وليس مبدأ "حرية السوق" بصورة مطلقة ومجرّدة.

مأزق "العلمية"

يُعدُّ الجمع بين خطتين للتحليل - خطة جيوسياسية وخطة اقتصادية - عملًا محفوفًا بمخاطر كبيرة. أولًا، الاستخدام العادي والمألوف لأنموذجين اقتصاديين وليس ثلاثة، يجعل المخطط العام في العلم الاقتصادي بالذات منقوصًا وغير كامل هذا إذا لم نشأ أن نقول منحازًا. وعلى الرغم من الوضوح التاريخي والعلمي، فإنَّ مجموعة المذاهب الاقتصادية التي لا تندرج ضمن معايير "الأيديولوجيات الاقتصادية" الأساسية والتي تعتبَر "أرثوذكسية" (الليبرالية والماركسية)، تبقى مختفية وراء كواليس التطور الرئيس للنقاش الاقتصادي. هذا يؤدي إلى نشوء منظور غير دقيق في طرح الأسئلة الأساسية للنظرية الاقتصادية، ذلك لأنَّه يتم اعتماد ما هو مشوّه بالأساس على أنه قاعدة صحيحة و"علمية أرثوذكسية". ومن أجل تصحيح هذا الوضع بعد أن يتم تأكيد النماذج الاقتصادية "للطريق الثالث" على أنها شيء ما مستقل متماسك ومحكم علميًا، يجب القيام أيضًا بعمل جدي وعلى نطاق واسع. بعد ذلك فقط يصبح الأنموذج الثلاثي من الأنماط الاقتصادية الذي نتعامل معه في النص المحدد، مفهومًا ومعلّلًا حتى النهاية.

ثانيًا، ما زال شائعًا حتى اليوم رأي بخصوص الجغرافيا السياسية يقول بأن هذا العلم ليس علميًا بما فيه الكفاية ولا يمثِّل بحدِّ ذاته سوى منظومة من تفسير بمفعول رجعي لبعض ميزات السياسة الواقعية غير مرتبطة مع أي نظرية علمية محكمة أخرى. وإذا ما أضفنا إلى ذلك الجهل العام في مجال النصوص الجيوسياسية القائمة تحت حظر أيديولوجي في روسيا وحتى في الغرب والتي تخضع لدراسة معمقة وجدية في ميادين أكاديمية منذ منتصف الثمانينيات فحسب،

فإنَّ مهمتنا تصبح أكثر تعقيدًا بكثير. سوف يكون علينا أن نجمع أنموذجين الواحد فوق الآخر، حيث إن كلًّا منهما يعتبَر مثيرًا للجدل في نظر المجمع العلمي.
من ناحية أخرى، من الواضح أنّ المجمع العلمي بحدِّ ذاته وفي تلك المرحلة التي يقيم فيها اليوم، لا يستطيع أن يدّعي لا مراعاة الأصولية أو الأرثوذكسية في أي مجال من المجالات ولا التأكيد على فهمها بشكل جديد. فالنهج الماركسي الذي كان مهيمنًا في العلوم السوفياتية، تمّ نبذه بصورة نهائية مؤخرًا، كما أنَّ معايير العلمية بحدّ ذاتها كانت خاضعة للطعن بلا رحمة، خصوصًا في تلك المجالات التي كانت تتعلق بالعلوم الاجتماعية وأيضًا بالتصاميم الأيديولوجية الكلّية. من الآن فصاعدًا لن يكون ممكنًا إنكار الجغرافيا السياسية انطلاقًا من أنها علم "برجوازي". كما أنه لا يمكن الجزم بالعلمية غير المشروطة للأنموذج الشيوعي على حساب جميع النظريات الاقتصادية الأخرى. بهذا الشكل، ينشأ وضع حيث إنّ "العلمية" تصبح معيارًا خاليًا من أي مضمون تمامًا ولا تضمنها قاعدة منهجية جدية، كما أن تعددية المناهج المحتملة تستبعد فكرة "العلمية" أو "اللا علمية" بحدِّ ذاتها. كان هذا السؤال قد طرحه جون هورغان (John Horgan) في المؤتمر الدولي تحت عنوان معبِّر "نهاية العلم؟". وافق معظم العلماء مع الاستنتاج القائل بأن "العلم" بمعناه الكلاسيكي (الإيجابي) لم يعد موجودًا بشكل مستقل وأنه بدأ يتحوّل بكل سهولة إلى مجالات أخرى مشتركة معه، مثل الفنون والسياسة ومجال التواصل ...إلخ.
مهما يكن، في مثل هذه الحالة تفرض نفسها بنفسها مقاربات غير عادية وغير مسبوقة، وأما خطورة البناء أو التصميم بحد ذاته فلا تعود سمة سلبية، بل وإيجابية من سماته. من الوارد أنّ مجموعة هذه المناهج غير العادية و"غير التقليدية" هي التي ستصبح شرطًا محدِّدًا أساسيًا "للعلمية الجديدة" في هذا الوضع المتبدل بسرعة والذي نغرق فيه بشكل أعمق وأعمق.

كارل ماركس والشرق، آ. سميث والغرب

إنَّ المقارنة ما بين مبدأ الثنائية الجيوسياسية والنماذج الثلاثة في الاقتصاد تقدّم لوحةً جذابة ومغرية إلى أبعد حد. من الواضح أنّ القطب الأطلنطي أو أساس الحضارة الثالاسوقراطية (أو البحرية) في الغرب يتوافق تمامًا مع الليبرالية ومع الرأسمالية التقليدية، مع آدم سميث والخط الأكثر أصولية أو أرثوذكسية لأتباعه وصولًا حتى مدرسة شيكاغو. أما الحضارة البرية أو المجموعة القارية الأوراسية، على العكس، فتتناغم في المجال الاقتصادي مع التقاليد النقيضة المناهضة لليبرالية والمرتبطة مع الاشتراكية ومع الماركسية.
على الرغم من أنَّ مؤسسي الجغرافيا السياسية صاغوا نظرياتهم قبل ثورة أكتوبر بمدة طويلة، عندما لم يكن ممكنًا قط التنبؤ بانتصار الحركات الشيوعية في أوراسيا، فقد برهن التطور التاريخي لاحقًا على بُعد نظر مذهل وبصيرة استثنائية عند علماء الجغرافيا السياسية الذين ربطوا الغرب والثالاسوقراطيا مع "النظام التجاري"، مع نمط من الحضارة القرطاجية. وبالرغم من أنَّ القطب الحضاري الروماني كان مقترنًا في بداية القرن العشرين مع الأنظمة الملكية الرجعية مثل النظام القيصري في روسيا، أثبتت الأحداث أنّ التوجه المعادي للرأسمالية الذي للسلطة السوفياتية قد قاد إلى مجابهة أكثر جذرية وأكثر تطرّفًا بين الشرق والغرب، وبين أنصار المذهب الأطلنطي والمذهب الأوراسي، مما كانت في عهد النظام القيصري.

قام ذلك التأكيد من قبل التنبؤات الجيوسياسية في أساس الفهم الغربي للمعنى الجيوسياسي "للحرب الباردة" وحدّد مسبقًا المساحة الجغرافية لخوض تلك الحرب التي لم تكن مرتبطة مع جوانب وأبعاد استراتيجية ومحض سياسية وحسب، بل ومع الأنموذج الاقتصادي. يمكن النظر إلى الرأسمالية والليبرالية ونظريات آ. سميث في هذا المنظور باعتبارها أحد جوانب المجمع الجيوسياسي العام للمذهب الأطلنطي.

كما أنّ النقيض من ذلك صحيح هو الآخر: الشرق وخصوصًا قطبه الجيوسياسي ممثّلًا بروسيا، "مركز أو قلب الكرة الأرضية"، ومحور المجموعة الأوراسية الذي يتحول إلى قلعة للاشتراكية والماركسية، ويصبح قطبًا نقيضًا مع الليبرالية في النظرية الاقتصادية. لهذا السبب بالتحديد يصبح من المنطقي بالنسبة إلينا أن ننظر إلى الاشتراكية على أنها أحد أبعاد الفكرة الأوراسية.

إنَّ الجغرافيا السياسية تجمع معًا في مخطط واحد وغير متناقض عمومًا عقيدتيَن اقتصاديتين أصوليتين، "أرثوذكسيتين"، موضحّة بشكل مسبق جغرافيةَ كلٍّ واحدة منهما وعلاقتهما العضوية مع بنية "الفضاء النوعي". إنَّ مثل هذا التعديل أو الإضافة إلى الجغرافيا يحيل على الفور مسألة تبيان المزايا لهذا البناء الاقتصادي أو ذاك من مسألة اقتصادية بحتة إلى سياق تاريخي جغرافي محدّد. بعبارة أخرى، إنّ نجاحات أو إخفاقات الليبرالية ترتبط عضويًا بالغرب، ومع خصوصية الطرق الثقافية والحضارية لتطوره، وحيث إنه يتم تحديد صارم للسياق الذي يكون مشروعًا في إطاره الحكم على فاعلية أو عدم فاعلية هذه الصيغ أو تلك من النظرية الرئيسة لليبرالية. وهذا ينطبق أيضًا على الشرق نفسه المرتبط تاريخيًا مع أشكال متنوعة من النشاط الاقتصادي، مختلفة عن الليبرالية والرأسمالية الكلاسيكية، وهذا ما حدّد مسار الشرق الاشتراكي مسبقًا. وفي الوقت نفسه، يجب تقويم فاعلية أو عدم فاعلية الاقتصاد الاشتراكي انطلاقًا من الخصائص الحضارية للسياق الأوراسي بمجمله.

الاقتصاد "الساحلي"

ماذا تمثّل في هذه الحال نظريات "اقتصاد الطريق الثالث"؟ إنها تفصل على الخريطة الجيوسياسية بين القطب الأطلنطي (العالم الأنكلوسكسوني، الولايات المتحدة الأميركية) والقطب الأوراسي (روسيا، أوراسيا)، "منطقة ساحلية" أو فضاءات وسيطة، "تمتد" من الناحية الاستراتيجية والجيوسياسية بين الجاذبية القارّية لليابسة والتحدي الخارجي للبحر. ويؤدي دورَ هذه "المنقطة الساحلية أو الشاطئية" بالنسبة إلى أوراسيا شريط شاسع يمتد من أوروبا الغربية عبر الشرق الأوسط مرورًا بإيران والهند والصين وصولًا حتى الهند الصينية والمناطق الجنوبية من هلال المحيط الهادئ. قبل أن تبلغ الولايات المتحدة الأميركية ذروة جبروتها الاستراتيجي (مبدأ مونرو)، كان يسود مثل ذلك الوضع في القارة الأميركية أيضًا، حيث كانت فضاءات كبيرة جدًّا "ذات طبيعة ساحلية" تشكّل مستعمرات استراتيجية لعدد من الدول الأوروبية، بما في ذلك روسيا (ألاسكا، وبعض الأقاليم على ساحل المحيط الهادئ وغير ذلك). ولكن بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأميركية في فرض هيمنتها وسيطرتها على "العالم الجديد" بصورة كاملة (أي مع بداية القرن العشرين)، بات مفهوم "المناطق الساحلية" يقتصر على الحدود الغربية والجنوبية من القارة الأوراسية.

بحسب منطق مخططنا يجب أن تنشأ بالتوافق مع تلك «المناطق الساحلية» خيارات مختلفة من «اقتصاد الطريق الثالث»، وحيث إنها تتضمن جزئيًا عناصر رأسمالية (عناصر السوق) وفي جزء آخر منها عناصر اشتراكية (عناصر التخطيط). وقد أشار الباحث المعاصر في الاقتصاد ميشيل ألبير (Michel Albert) في كتابه الشهير **الرأسمالية ضد الرأسمالية** إلى الازدواجية في بنية ما يعرف «بالعالم الرأسمالي». فمن ناحية، يميز الرأسمالية الأنكلوسكسونية التي تلتزم بالأرثوذكسية الليبرالية، ويتحدث من ناحية أخرى عن خيار "الراين-نيبون" الذي يتضمن الكثير من عناصر كل من المنهج الاجتماعي والوطني ومنهج الدولة. واللافت هو أنّ م. ألبرت يتخذ من ألمانيا بالتحديد مثالًا على دور القاعدة الأوروبية للخيار «الثاني»، أي الرأسمالية غير الأنكلوسكسونية، غير الأطلسية - ألمانيا التي تشغل في أوروبا موقعًا شرقيًا جدًّا وتعتبَر حدًّا جيوسياسيًا شرقيًا «للمنطقة الساحلية» في أوراسيا الغربية.
بعبارة أخرى، يمكن للأنموذج الاقتصادي الثالث أن يتوافق مع «المناطق الساحلية» التي تشغل موقعًا وسيطًا في الخريطة الجيوسياسية، إذ تقوم بين البحر واليابسة، فتختبر على نفسها تأثيرات ودوافع متناقضة. بطبيعة الحال، لا تُعد «المناطق الساحلية» متساوية من حيث الأهمية (قد يكون تأثير الأطلنطية في بعض الحالات أكبر، وفي حالات أخرى أقل)، ومع ذلك يمكن لمثل مقارنة كهذه أن تكون مقبولة في خطوطها العامة. ليس من العسير أن نفهم كم كانت مثمرة تلك المحاولات التي جرت من أجل تطوير أكبر وأفضل لهذا الأنموذج، من خلال ربط النماذج الاقتصادية لدول مختلفة مع انتمائها إلى مناطق جيوسياسية محددة.

توضيح بعض التناقضات

شدّدنا عند الحديث عن «الطريق الثالث» على استقلالية شروطه الأيديولوجية ومقدماته الفلسفية، ونوّهنا إلى أنّ الكلام لا يدور حول جمع توفيقي بين أنموذجين أرثوذكسيين كبيرين وكلّيين، وإنما حول تطوير عضوي لخطٍّ أصيل وخاص. إنّ دمج النماذج الاقتصادية للطريق الثالث مع «المنطقة الساحلية» على الخريطة الجيوسياسية يخلق عددًا من الإشكاليات. سوف نناقشها بالتسلسل.
أولًا، يتبين في مثل ذلك الأنموذج أنّه يجب على «اقتصاد الطريق الثالث» الذي يتناسب مع «المنطقة الساحلية» أن يكون متوافقًا مع الفضاءات الوسيطة في الجغرافيا السياسية. كما أننا نرى في الوقت نفسه نسخة أميركية عنه في تصوّر كينز، وننوِّه في آن واحد وبطريقة مباشرة أو ملتوية إلى جاذبية مثل هذا التصميم بالنسبة لروسيا الأوراسية. يحتاج هذا التناقض الصريح لبعض التوضيحات. عندما سارت الولايات المتحدة الأميركية في فترة الصفقة الجديدة (New Deal)، على هدى أفكار كينز في خطوطها العامة، ابتعدت تلك البلاد عن المسار الاستراتيجي العام للأطلنطية إلى درجة كبيرة، وانغلقت على مشاكلها الداخلية وراحت تجد حلولًا لها بالتدريج وبطريقة منهجية في إطار استراتيجيات الفضاء المكتفي ذاتيًا. كان هالفورد ماكيندِر نفسه قد شكّك في الرسالة الثلاسوقراطية للولايات المتحدة الأميركية، معتبرًا أنّ هذه الدولة قد تسير على نهج «روما» وليس «قرطاجة» في الجغرافيا السياسية. كان هذا يعني على أرض الواقع والممارسة التخلّي عن التدخل في المسائل الكونية، والنظر إلى عقيدة مونرو على أنها الكلمة الأخيرة في الاستراتيجية الأميركية. كانت النظرية الكينزية بالنسبة إلى الولايات المتحدة

الأميركية بمثابة حد أقصى للتقارب الحضاري المحتمل مع المسار القارّي الأوروبي، وحتى الأوراسي، ولذلك لم تكن مصادفة أنّ أفضل العلاقات بين ألمانيا القارّية والاتحاد السوفياتي من جهة والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى، قد نشأت في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، وبشكل خاص خلال الفترة التي كانت نظرية كينز هي المهيمنة في أميركا. أما في عهد الرئيس وودرو ويلسون الذي قادت سياسته الولايات المتحدة الأميركية إلى الكساد العظيم، ومن ثم حدث العكس بعد رفض مبدأ "العزل الاقتصادي" في النصف الثاني من عقد الثلاثينيات، إذ ابتعدت الولايات المتحدة الأميركية عن النماذج الأوراسية، واقتربت من إنكلترا ومن المشاريع الجيوسياسية الليبرالية والأطلسية الراديكالية.

تجدر الإشارة هنا إلى الميزة التالية. انخرطت الولايات المتحدة من جديد في طريق الليبرالية بعد أن تخلّت عن الصفقة الجديدة (New Deal). لم تكن تفصلها عن الكساد العظيم التالي سوى فترة قصيرة من الزمن. فجاءت الحرب العالمية الثانية وأنقذت الولايات المتحدة الأميركية من الأزمة بعد أن أرغمت الاقتصاد الأميركي على تغيير طبيعته ليصبح اقتصادًا حربيًا، وهذا ما أدى من جديد إلى تعزيز مواقع القطاع الحكومي ودور التخطيط في البنية العامة للاقتصاد.

ففي أربعينيات القرن العشرين كان جميع خبراء الاقتصاد في الغرب (من أقصى الليبراليين حتى أعتى الماركسيين) يتوقعون بصوت واحد نشوء أزمة شاملة وعميقة في الاقتصاد الأميركي بعد انتهاء الحرب مباشرة، وذلك لأن "إعادة التحويل"، كانت منطقيًا ستغرِق البلاد في نوع من الفوضى والانحطاط. لكن هذه الأزمة المنتظرة لم تحدث. والسبب بسيط: غياب "إعادة التحويل أو الارتداد" التي تم تأجيلها في الولايات المتحدة الأميركية إلى أجل غير مسمى بسبب البداية السريعة "للحرب الباردة". بعبارة أخرى، إنَّ مبدأ الليبرالية الأطلسية الذي تم اعتماده عقيدةً رسمية في الغرب، جرى تخفيفه في حالة الولايات المتحدة الأميركية من منطلق حسابات الجغرافيا السياسية القائمة، التي أرغم العامل الجغرافي فيها وحيثيات المجابهة الواقعية على إدخال تعديلات معينة في روحية اقتصاد "الطريق الثالث" مقارنةً مع الاستراتيجية الاقتصادية الواقعية. لم يكن ذلك عودةً إلى الكينزية بحجمها الكامل، ولكن الحالة العامة للاستراتيجية الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب للولايات المتحدة الأميركية كانت قريبة من ذلك إلى حدٍّ كبير. بالمناسبة، هذا هو السبب الذي يفسِّر على وجه التحديد مثل ذلك الدين الخارجي الهائل للولايات المتحدة الأميركية، ذلك الدين الذي لا يمثِّل في حقيقة الأمر سوى ضريبة إلزامية تمت صياغتها على شكل قرض تدفعه الدول الأوروبية المتطورة للولايات المتحدة الأميركية مقابل تقديم هذه الأخيرة لها ضمانة عسكرية بوجه العدوان المحتمل من الشرق، أي من قبل الاتحاد السوفياتي. وثانيًا، من المفيد بالنسبة إلى أوراسيا بالذات، أي روسيا، أن تبدي اهتمامًا باقتصاد "الطريق الثالث"، ليس على أنه يشكِّل وصفة سحرية، وإنما على أنه مذهب قادر على أن يأخذ بالحسبان العوامل الأكثر أهمية والتي تبقى خارج نطاق الكفاءة الماركسية بفعل نوعية المنهج الاقتصادي الاختزالي الصرف فيها. كما أنّ الخلفية الفلسفية للنظرية الاقتصادية في هذا "الأنموذج الثالث" مهمة للغاية، حيث إن غيابها في الأرثوذكسية الماركسية الجامدة جدًّا يسمح بتقديم تفسير ولو جزئي لتلك الأزمة في هذه النظرية الاقتصادية. يمكن الحديث عن أشكال "يسارية" متطرفة من "اقتصاد الطريق الثالث" - من مثل تلك التي اقترحها منظّرو الحركة الشعبية الروسية "النارودنيك" (لافروف وميخائيلوف والإخوة سيرنو صولوفييفيتش وغيرهم،

ولاحقًا حزب الاشتراكيين الثوريين اليساري)، وفي هذه الحالة بالتحديد كان يمكن للاشتراكية الاقتصادية عند ماركس أن تندمج بشكل كامل مع الفلسفة العضوية. من ناحية أخرى، كان يمكن لمفاهيم "الاشتراكية المسيحية"، وخصوصًا تلك التي ترتبط مع وجهات نظر سيرغي بولغاكوف (Sergei Bulgakov)، أن تنسجم بشكل كبير مع الأنموذج المشار إليه.
لذلك لا يجوز النظر إلى "الأنموذج الاقتصادي الثالث" كما لو أنه عبارة عن استدارة لا واعية من قبل الشرق باتجاه الغرب وأنه ردّة تحريفية عن الراديكالية الشيوعية (علمًا أن هذا قد يبدو كذلك بالضبط من زاوية نظر معينة).

(67) وردت هكذا في نص الأصل، وهي مرادف لـ "دعه يعمل، دعه يمر". (المراجع)

الفصل السادس عشر: المال والجغرافيا اليورو مقابل الدولار

الوظيفة العالمية والوطنية للنقد

المال هو أداة تبادل. وهذه هي وظيفتها العالمية، ذلك أنّ التبادل يشمل الجميع بغض النظر عن الجنسية. وأمّا العملة الوطنية فهي ظاهرة محلية تعبر عن النظام الاقتصادي في دولة محددة بعينها. وتشكِّل جدلية كلا الدورين اللذين يقوم بهما النقد العصب الرئيس في النظام المالي الحديث للعالم وهذا هو التناقض الأساس في عصر العولمة. يتفوق الدولار في مثل هذه الحالة على العملة الوطنية ويتحول إلى عملة عالمية احتياطية، أي إنه يتحول إلى نقود في شكلها الخالص، لكي تقوم بوظيفتها العالمية. لكن بما أنّ الدولار هو عملة وطنية لدولة محددة - الولايات المتحدة الأميركية هنا، فإنه يمثِّل في الوقت نفسه تعبيرًا عن الاقتصاد الأميركي ومؤشرًا عن حالته. والجواب يكمن في عولمة مكتملة ونهائية فقط: تتجاوز الولايات المتحدة الأميركية مستوى كونها دولة وطنية وتصبح نواة للولايات المتحدة العالمية مع حكومة عالمية. فالبنك العالمي موجود، وكذلك صندوق النقد الدولي. إنّ منطق تطور المجتمع ما بعد الصناعي سوف يقود لا محالة إلى ذلك - "عالم موحّد" و"أموال موحّدة"، و"نظام سياسي واحد" (الديمقراطية)، وإلى "هيكلية اقتصادية واحدة" (الليبرالية والسوق). وكلُّ شيء في مثل هكذا مشهد قابل للتراجع: فالعملة الموحّدة تمثِّل دولة واحدة، والنظام السياسي الواحد يكفل بنية اقتصادية موحدة وبالعكس.

اليورو باعتباره ثورة

بيدَ أنَّ ظاهرة نشأت في سياق العولمة لا تنسجم مع المنطق العام للأمور، ألا وهي العملة الأوروبية، أي اليورو.

شكّل انتقال بلدان الاتحاد الأوروبي إلى اليورو خطّة طموح لسيناريو مختلف للعولمة، بل وأوسع من ذلك لسيناريو آخر في تطور التاريخ العالمي. فقد نصب الأوروبيون على الطريق الرئيس للعولمة القائمة على الدولار وما يرافقها من أمْرَكة للعالم، فخًّا في منتهى الجدية. أعلنوا أن أوروبا مع اقتصادها المزدهر والحديث تمثِّل منطقة خاصة لا تنحصر بحدود الدولة الوطنية (مع ما يترتب على ذلك من قيود اقتصادية حتمية)، كما أنها لن تندمج بشكل مباشر ضمن "عالم واحد" مع هيمنة أميركية واضحة فيه. وبذلك يكون الأوروبيون قد شكّلوا تحدّيًا لا للدولار وحسب، وإنما لـ "المسيانية الأميركية" أيضًا، وللعالم أحادي القطب ولـ "الحكومة العالمية" (حيث إنها غير قادرة على حلّ التناقض بين النطاق العالمي للتوسع الاقتصادي والسياسي وحدود الاقتصاد الوطني إلّا من خلال المطابقة بين مصالحها الوطنية الخاصة والولايات المتحدة الأميركية المهيمنة عالميًا). قدّم اليورو نفسه لكي يكون في المستقبل خيارًا بديلًا "للعملة الاحتياطية العالمية"، لكن هذا كان ينطوي على عولمة أنموذج اجتماعي وسياسي آخر مختلف عن الليبرالية المتطرفة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية، بل على الأرجح سيكون

أنموذجًا اجتماعيًا - ديمقراطيًا معتدلًا وكينزيًا في روح أوروبية تقليدية. وفي حال أنّ هذا الخيار لم يتحقق بسبب تقاطع ظروف موضوعية معينة، فإنّ مثال اليورو حتى في هذه الحالة سوف يكون بمثابة دعوة للبنى الإقليمية التكاملية الأخرى لأن تسلك دربًا مماثلة نحو إصدار عملة إقليمية قوية ومستقرة، تعبر عن القاسم المشترك لمجموعة من الدول المتجاورة وليس عن الاقتصاد الوطني لدولة محددة بعينها، حيث إنّ هذه الدول تجمع بينها الجغرافيا والحضارة ومستوى التطور الاقتصادي إضافةً للمصالح التاريخية - بكلمة أخرى، يجمع بينها "المصير المشترك". هذا يتعلق بالدرجة الأولى بمنطقة المحيط الهادئ وبالفضاء ما بعد السوفياتي، بالعالم العربي وبأميركا اللاتينية.
في مثل هذه الحالة سوف يكون التوازن في سعر صرف اليورو مقابل الدولار، من حيث الجوهر، أقرب إلى مسرحية مثيرة من التنافس بين مشروعين بديلَين للعولمة: إنهما يتضمنان الصيغة الموجزة للصراع من أجل المستقبل. إذا تراجع الدولار، سوف يتفوق العالم متعدد الأقطاب، وإذا ضعف اليورو، سوف تتعزز مواقع الهيمنة الأميركية.

اليورو والدولار: نقيضان أم متنافسان؟

بطبيعة الحال، إنَّ هذا المخطط يرسم العمليات بشكل تقريبي فظ. فاليورو والدولار مرتبطان ومتداخلان مع بعضهما بشكل وثيق، شأنهما شأن التكامل العميق بين النظامين الاقتصاديين في كل من أوروبا وأميركا. من الناحية التكتيكية اليورو والدولار يكمّلان واحدهما الآخر ويسمحان ضمن شروط معينة بتجنب الأزمات الوشيكة والتي ترتبط بالنمو السريع وبتسخين زائد عن الحد للأسواق المالية. على شاكلة ما حدث في عام 2001 حين تمّ إنقاذ سوق الأوراق النقدية الأميركي من انهيار كان يبدو حتميًا، وذلك على خلفية التسخين الفظيع في مجال التكنولوجيا الدقيقة، حيث جرى حينئذ تحويل تريليونات كثيرة من الدولارات إلى سوق العقارات الأكثر وضوحًا والأكثر دقّة وتحديدًا (ومن هنا، بالمناسبة، تلك الأسعار المبالغ فيها على البيوت في جميع أنحاء العالم)، كذلك هو اليورو أيضًا الذي يستند إلى أنموذج مستقر وموثوق من الاقتصاد الأوروبي، على استعداد دائم لأن يأخذ على عاتقه جزءًا من الأعباء الناجمة عن مغامرات جيوسياسية للدولار الذي يخضع لتقلبات الإمبريالية الأميركية: النجاح في العراق سوف يعزِّز من مكانة الدولار، أما الفشل، سوف يضعفها.

نـهاية التوازن النقدي

انتقلت العلاقة الجدلية بين اليورو والدولار إلى مرحلة جديدة بعد الاستفتاء الذي أجري في فرنسا بخصوص دستور الاتحاد الأوروبي. ذلك أنّ الفرنسيين الذين يشكلون عماد وقلعة القارّية الأوروبية، التي تمثِّل في جوهرها التيار الأوروبي المعادي لأميركا بشكل ملموس، نسفوا ذلك المشروع الذي حاولت الولايات المتحدة الأميركية العمل بشتى الوسائل من أجل تمريره. هذا يعني أنه جرى خرق بند مهم للغاية في الشراكة الأطلسية - البند الذي يقول إنّه لا يجوز للمنافسة بين العالم القديم والعالم الجديد أن تتخطى أطرًا محددة. لكن المنافسة خرجت إلى ما بعد تلك الأطر، وهذا ما انعكس على الفور في تصعيد التناقض بين اليورو والدولار. فقد برز إلى المقدمة ذلك الجانب الذي يجعل هاتين العملتَين متناقضتين ومتناحرتين مع بعضهما من حيث وظيفتهما العولمية. ثم انتقل الجدال من ازدواجية التنافس بين عملتَين إلى نوع من العداء

الصريح. سوف يتأثر اليورو، بالتأكيد، بصورة تلقائية بذلك الرفض اللطيف للفرنسيين: أصبحت عملية التكامل الأوروبية مهددة بالفشل والإخفاق، وهذا في حدِّ ذاته كافٍ لكي تتراجع قيمة العملة الأوروبية ولكي يضعف موقعها. بيدَ أنَّ ذلك مجرّد جانب سطحي وحسب. إذ إنّ فرنسا إلى جانب ألمانيا تشكلان المانحين الرئيسين في الاتحاد الأوروبي بأكمله وتؤديان دور الركيزة الاقتصادية فيه. إلّا أن فرنسا وبخلاف ألمانيا التي تعرضت للارتجاج السياسي على يد الأميركيين بعد الحرب العالمية الثانية، تعتبر أكثر تحرّرًا من الناحية السياسية وقادرة على التعبير صراحةً عمّا لا يجرؤ الألمان أن يقولوا حرفًا واحدًا بشأنه. وإذ رفض الفرنسيون ذلك الدستور الذي فرضه الأميركيون على الاتحاد الأوروبي، فإنهم لم يديروا ظهرهم لأوروبا وإنما رفضوا الشراكة الأوروبية الأطلسية. والآن أصبح على جدول الأعمال بناء "أوروبا مغايرة" - أوروبا قارّية، فرنسية ألمانية. و"أوروبا المغايرة" هذه ليست مستعجلة لأن ترى في عداد أعضائها أنقرة الموالية للأطلسية ولا تلك الجمهوريات الفقيرة والمتسولة والمصابة برهاب الروس من الجمهوريات "البرتقالية" لرابطة الدول المستقلة. أعلنت فرنسا بصورة غير مباشرة عن نهجها الهادف إلى تعزيز الهوية الأوروبية كحقيقة جيوسياسية مستقلة وذات سيادة. لا يمكن "لأوروبا المغايرة"، أوروبا القارّية، أن تُبنَى إلّا على أساس الاقتصاد الفرنسي - الألماني، وهي مستحيلة من دون الموارد الأوراسية ومن دون وصول مباشر إلى النفط العربي. إنَّ مثل هكذا أوروبا قارّية بالتحديد سوف يروقها العالم الإسلامي وروسيا.

من "اليورو القديم" إلى "اليورو الجديد"

هكذا يبدو المشهد بالكامل من زاوية نظرية بحتة. أما في الواقع فقد أدى الإخفاق في إقرار الدستور الأوروبي إلى وضع البلدان الأوروبية في ظرف حرج ومربك. وها هي إيطاليا، بل وحتى ألمانيا تدعوان للتخلي عن اليورو والعودة إلى العملة الوطنية. ذلك أنّ الفرنسيين وبالاشتراك مع الهولنديين، وبعد أن نسفوا وأفشلوا النمط الأميركي للاتحاد الأوروبي، وجهوا ضربة جدية وكبيرة إلى مشروع أوروبا القارّية أيضًا. وهذا ينعكس على التقلبات المتعلقة بمصير العملة الأوروبية. إذ إنَّ اللعب على هذه الازدواجية - التذبذب بين الوظيفة التكميلية للدولار ونقيض ومنافس الدولار - قاد اليورو إلى مأزق مسدود. وهذا الاضطراب والتردد سوف يجعلان الدولار يفوز في المستقبل المنظور وسوف يصبح أقوى، وهذه الحالة مفيدة جدًّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية وللعولمة وهي تعمل لصالحهما. بيدَ أنّ باريس كانت تضمر مشروعًا آخر سوف يكتسب ملامحه الواضحة في المستقبل القريب جدًّا. ليس مستبعدًا أن يقوم اليورو بتغيير مضمونه فيتحوّل إلى عملة فرنسية ألمانية خالية من أي ازدواجية أو غموض "أوروبي" بمعناه الأوسع.

لعلّ الأحداث سوف تتخذ منحى آخر وسوف يكون الطريق متعرّجًا باتجاه عملة أوروبية قارّية فعلية حيث سيختفي "اليورو القديم" على خلفية الأزمة الحالية للهوية، لكي يفسح المجال لظهور "اليورو الجديد"، مع آلية جديدة في الإصدار ومع وظائف جيوسياسية جديدة.

الفصل السابع عشر: العولمة وأنماط الرأسمالية

ثمة تاريخ طويل لظاهرة العولمة الاقتصادية. وهي تعكس انتشار العقلانية في نطاق عالمي طالما أنَّ الرأسمالية هي على الأرجح تجسيد للعقل المؤتمت أو المستقل. (ينظر جان بودريار وم. فيبر وف. زومبالت وغيرهم - من أجل مزيد من الاطلاع حول المساواة بين رأس المال والعقل، وعن الاقتصاد باعتباره تعبيرًا عن مفاتيح ورموز عقلية وثقافية).

تتميز الثقافات المختلفة بأنماط متباينة من العقلانية. وكل نمط من تلك الأنماط يقدِّم نسبًا كمية ونوعية متفاوتة من العلاقة الطردية بين ما هو عقلاني وما هو غير عقلاني، بين ما هو حدْسي ومقدّس. سار الغرب بثبات على طريق تطهير العقلانية مما هو غير عقلاني (يطلق الفرويديون على ذلك اسم "الإزاحة" ومن هنا تلك الحالة العُصابية في الثقافة الغربية). وقد أصبح ذلك ومنذ فجر العصر الحديث المسار الرئيس للبرنامج العلمي الغربي. فالاقتصاد الليبرالي هو تجسيد مادي للمنطق العقلاني المطهّر والمطلق بعد تحريره من "المقدّس" (من منطق "التبادل الرمزي" بحسب مارسيل موس (Marcel Mauss)). وقد جرت محاولات عديدة من أجل عولمة أنماط العقلانية، لكنها لم تنجح جميعها إلّا بشكل جزئي في إطار مناطق ثقافية معينة قادرة على ابتلاع هذا النمط بالتحديد من العقلانية. هذا هو العالم المعروف[68] الروماني واليوناني وإمبراطورية جنكيز خان ...إلخ.

لا يمكن أن تكون هناك "عولمة عالمية" حقيقية إلّا كنوع من العولمة الاقتصادية القائمة على مدوّنة "العقلانية المطلقة". وليس من قبيل المصادفة أن يكون الغرب هو القالب والإطار لمثل هذه العملية، بل إنَّ ذلك هو انتظام أو اطراد منطقي. ولم يكن واردًا ما هو عكس ذلك.

ثمة خياران أمام العولمة اليوم: تجانس اقتصادي بين "الفضاءات الكبرى" (كمرحلة انتقالية نحو عولمة كونية) و"عولمة اقتصادية" بالتحديد، أي "عولمة عالمية".

تتيح العولمة الاقتصادية لـ "الفضاءات الكبرى" فرصة من أجل مسار متفاوت ومتمايز لهذه العملية مع الأخذ بالحسبان الخصائص الاقتصادية والتاريخية والطبيعية والجيوسياسية لتلك "المساحة الكبرى" المقصودة. أما "العولمة الإقليمية أو المحلية" فيمكنها أن تقدّم نتيجة غير متوقعة لأنها تكون مُدرَجة في سياق محدد بعينه.

إذا ما تابعنا الفكرة بشأن الصلة بين العقلانية المستقلة أو اللا إرادوية والرأسمالية، يمكننا القول إنَّ "الفضاءات الكبرى" تمتلك درجة متفاوتة من العقلانية محددّة سلفًا على أساس ثقافي وجيوسياسي. على سبيل المثال: تلك الطفرة الأساسية في القانون الروماني في بيزنطة ومن ثم في روسيا. في مثل هذه الحالة تبقى ثمة فرصة كي لا تكون "العولمة الإقليمية" مرحلة انتقالية في "العولمة الكونية" وإنما عملية مغايرة تمامًا لن يكون مستبعدًا أن تكون عملية صراعية وجدلية. أما بخصوص "العولمة الإقليمية" فيمكننا القول إنها تتيح نشوء علاقة طردية مع أنماط متمايزة من العقلانية.

تنطلق العولمة الكونية من فرض شامل لرمز واحد محدد - اقتصادي (عقلاني أو منطقي). وهي تعمل لكي تجري "العولمة الإقليمية" وفق قواعد موحدة. ويمكن النظر إلى "العولمة الإقليمية" حتى لحظة معينة على أنها مقدمة "للعولمة الكونية".

هذا ما كان حتى نهاية "الحرب الباردة"، عندما قامت الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها مركزًا وقطبًا "للعولمة الكونية" والمنتج لرموزها، بدعم توحيد أوروبا اقتصاديًا وبمساندة التنمية في منطقة المحيط الهادئ (بما في ذلك الصين).

تغيرت النسب بعد انتهاء "الحرب الباردة" بين "العولمة الكونية "(العولمة بالذات) و"العولمة الإقليمية" ("تكامل الفضاءات الكبيرة"). بدأ عدم التجانس بين "الفضاءات الكبيرة" (الاتحاد الأوروبي ومنطقة المحيط الهادئ) يخلق نوعًا من التنافر في مسار "العولمة الكونية". أما دور الفضاء الأساسي هنا فيقوم به وجود "منطقة رابعة" محتملة - "الفضاء الأوراسي الكبير".

يبدو المشهد اليوم على النحو التالي:

- يقوم القطب الأميركي (مركز العولمة الكونية) بدور الحامل للرمز أو للشيفرة التي توجد فيها اتجاهات العقلانية الذاتية، حيث بلغ تطور الرأسمالية ذروته النهائية منطقيًا. من هنا مصطلح "الاقتصاد الجديد"، و"تبخّر رأس المال"، و"مذهب المالية" (يو. م. أوسيبوف)، وأيضًا "الرأسمالية التوربينية (لوتواك)"[(69)]، و"الهيمنة الفعلية لرأس المال" (كارل ماركس من "الموجز" و"مخطوطات اقتصادية وفلسفية"). هذا هو فحوى الرمز في العولمة. العولمة الكونية تعني نشر "الاقتصاد الجديد" على نطاق عالمي.

- القطب الأوروبي يمثِّل نتاجًا لتطور الرأسمالية في مرحلة سابقة. إنه نمط الاقتصاد غير المتجانس في أفضل صيغة له وأكثرها دقّة ونقاوة. تتم المحافظة فيه على التوازن في "أساسيات السوق" وفي هذه الحالة يمكن النظر إلى "الفضاء الكبير المتكامل" على أنه "مقدمة للعولمة الكونية"، وأنه إنكار لطور من أطوارها، في حال أنّ هذا الأنموذج الراين - نيبونسكي (بحسب م. ألبرت) سيتعزز من خلال مناهضة الأنموذج الأنكلوسكسوني: هنا تصبح واردة "احتكاكات بنيوية براغماتية" بين القطبين؛

- القطب الاقتصادي في المحيط الهادئ شبيه بالقطب الأوروبي (مع درجة أقل من التكامل)، حيث يمكن لاحتمال التعارض مع "العولمة الكونية" أن يتعزز على حساب الاختلافات الجدية في نمط العقلانية ("المجتمعات التقليدية")، وهذا ما يمكن أن يعبر عن نفسه من خلال تعميق وتفاقم التناقضات التناحرية الاقتصادية حصريًا؛

- أما المنطقة الافتراضية "الأوراسية" الرابعة، فيمكن لاتحادها الاقتصادي المحتمل أن يتحول إلى عائق رئيسي على طريق "العولمة الكونية". من الواضح هنا ذلك الرفض العميق للرمز الرئيس في العولمة، حيث يسود نوع من العشوائية الاقتصادية، والنقيض القيمي الكامل للأسس العقلانية والمنهجية في "الاقتصاد الجديد". وفي الوقت نفسه، إنّ القدرات الاحتياطية من حيث الثروات وحوامل الطاقة، والقوة العسكرية الاستراتيجية إضافةً إلى المخزون السياسي والجيوسياسي لهذه المنطقة هائلة جدًّا إلى درجة أنها قادرة أن تصبح حجّةً حاسمة عبر التحالف مع "الفضاءات الكبيرة" المجاورة، بما في ذلك في حال تجاوزت التناقضات النسبية بين "العولمة الكونية" و"العولمة الإقليمية" نوعًا من العتبة المحرجة. هذا ما يدركه بصورة رائعة مهندسو العولمة والمفكرون الاستراتيجيون الأميركيون، وهم يصورون "أوراسيا المتكاملة الافتراضية" على أنها الخصم الاستراتيجي المحتمل الأساسي والعدو الرئيس للولايات المتحدة الأميركية في القرن الحادي والعشرين (بحسب بول وولفويتز).

إنَّ "الاقتصاد الجديد" باعتباره رمز العولمة الكونية يشكِّل تجسيدًا للشر العالمي، وهو "المسيح الدجال الروحي".

(68) ورد تعبير oecumene بالأحرف الروسية في نص الأصل، وهو مصطلح يوناني ويعني العالم المعروف. (المراجع)

(69) نوع جديد من الاقتصاد تحدث فيه جميع العمليات بشكل أسرع ويرجع ذلك أساسًا إلى العولمة وثورة المعلومات. في مثل هذه السوق يتم جزء كبير من التجارة في الفضاء الافتراضي ويجري تحرير رأس المال من حدود الدولة الوطنية. كان عالم الاقتصاد الأميركي إدوارد لوتواك أول من استخدم هذا المصطلح. (المترجم)

الفصل الثامن عشر: النظرية الاقتصادية لأوراسيا الجديدة «فرضية الخلود»، وتزامن الأنماط الثلاثة، وضرورة التكامل

«فرضية الخلود»

لا يعرف التاريخ من وجهة نظر الفلسفة الأوراسية تقدّمًا في بعدٍ واحد أو أحادي الجانب. وتعتبر الفلسفة الأوراسية ذلك التصور القائل بأنّ العالم يتقدّم إلى الأمام باطراد، ومن الأسوأ إلى الأحسن، تصوّرًا خاطئًا. وهي ترى أن تطور العالم، بما في ذلك التطور الاقتصادي للمجتمع، إنما يجري بطريقة لولبية، أو على شكل حلقات وأدوار. وحتى أنّ أكثر الثقافات تطورًا وازدهارًا تعود إلى مستواها السابق بعد أن تتعرض لسلسلة من النكسات والأزمات، وكل تقدّم لا بدَّ سيعقبه تقهقر وتراجع. ومع مثل هكذا مقاربة لا يوجد تصوّر كما لو أنّ التحديث هو مسار مطلق ووحيد، وأنه يسير دائمًا وبشكل حتمي من الأسوأ إلى الأفضل. لذلك يعد مصطلح «التحديث» في حدِّ ذاته، بما في ذلك تحديث الاقتصاد، موضع تساؤل وينظَر إليه على أنه ظاهرة دورية. فالتحديث ظاهرة قابلة للنكوص والتراجع وهي محلية ومحدودة، يمكنها أن تطاول جوانب معينة فقط من المجتمع، كما يمكنها أن تتغيّر إلى منحى نقيض لها تمامًا. وقد أثبتت الأحداث في الفضاء ما بعد السوفياتي هذه المقولة: تجري أمام أعيننا مباشرة عملية تقادم وانحطاط الكثير من العمليات الاقتصادية. حتى لحظة معينة كنا نتطور في الاتجاه الصناعي، في حين أننا انتقلنا اليوم إلى الحالة ما قبل الصناعية في بعض القطاعات، وفي بعضها الآخر إلى ما بعد المجتمع الصناعي.

إنّ الاستيعاب الدوري للتاريخ وفهم ازدواجية التحديث يتطلبان الخلود، أو نوعًا من بُعدٍ عمودي وروحي، كما لو أنه يتقاطع عموديًا مع الواقع اليومي. وهنا يجب أن نتذكر تلك الفكرة بشأن العوالم الثلاثة التي تعتبر أنَّ تصوّرًا عباديًا وفولكلوريًا وأسطوريًا في المجتمع التقليدي، ما زال قائمًا حتى يومنا هذا لدى الكثير من الشعوب. وفي الكنيسة الأرثوذكسية أيضًا توجد ثلاثة عوالم متوازية: الجحيم والجنة والحياة البشرية. وإذا ما أسقطنا التعاليم بخصوص العوالم الثلاثة على حادثة تاريخية بعينها، سوف ينشأ عندئذ في العالم بُعدٌ عمودي إضافي هو عبارة عن رمز للخلود. فالخلود الذي لا يرتبط بأي شيء ويجعل كل الأحداث في العالم الأفقي نسبية، يخلق صلة نسبية بين الزمن والتقدم ويكشف عن إمكان الأوقات المتوازية كما أنه يقود إلى رؤية دورية أو لولبية للعالم.

وإذ يعتمد الأوراسيون «فرضية الخلود» على أنها منهاج عمل ويقومون بإسقاطها على ميدان الاقتصاد، فإنهم يحصلون من جراء ذلك على نظرية الدورات الاقتصادية، أي التصوّر عن تطور النمط الاقتصادي على شكل لولبي أو حلقات وليس بطريقة مستمرة ومستقيمة. هذا انتقال من القياس التاريخي أو الدياكروني في الاقتصاد الذي يتم توصيفه من خلال مصطلحات «قبل -

بعد" و"تمَّ - ليس بعد"، "تطور - تخلّف" وغير ذلك مع التقويم الموافق، إلى التزامن في الاقتصاد الذي يقترح النظر إلى التطور باعتباره عملية دورية أو لولبية، حيث توجد تشابهات بين الدورات من منحى عام للحركة مشترك وموحّد بالنسبة إلى الجميع. إنّ التزامن الاقتصادي يؤدي إلى استنتاج مفاده أنه يمكن وجود تشكيلات تكنولوجية وأنماط اقتصادية مختلفة في المجتمع الواحد وبشكل أكيد أكثر في مجتمعات متباينة. تتمايز هذه الأنماط عن بعضها من الناحية النوعية، ولكنها لا تمثِّل في حدّ ذاتها درجات في التطور المطرد، وإنما مراحل خاصة على الأرجح أشبه بمراحل الحياة البشرية، ما يجعل من وضع تسلسل هرمي بينها مسألة إشكالية ومعقدة. إذ إنه من الغريب الاعتقاد أو التفكير كما لو أنّ الطفل هو ببساطة شخص بالغ غير مكتمل النمو أو غير متخلّف، أو أنّ الشخص البالغ مجرّد عجوز غير متكمل النمو وأن العجوز هو جثة غير ناضجة. لكلِّ مرحلة عمرية معناها وأهميتها النوعية ومعايير خاصة بها وحدها لما هو طبيعي وللكمال. بالطريقة نفسها تمامًا يمكن التأكيد من منظور الاقتصاد الأوراسي أنّ الأشكال التقليدية من النشاط الاقتصادي - مثل تربية الغزلان ومهنة الصيد عند أبناء الأقليات من التشوكشي واليوكاغير وياقوتيا ليست سوى مرحلة بدائية في التطور، متدنية جدًّا بالمقارنة مع المجتمع الصناعي وما بعد الصناعي.
يعتقد الأوراسيون أنه توجد دورات مختلفة من النشاط الاقتصادي، وأنَّ الانتقال من دورة إلى أخرى ليس بالضرورة أن يكون تقدّمًا نحو الأمام. وبشكل أدق: يمكن للتقدم في المجال التقني أن يترافق بتراجع وبنكوص في مجالات أخرى من الحياة الاقتصادية التي تشكِّل بذاتها عملية هائلة ومتعددة الأبعاد، مقترنة مع الثقافة والتقاليد، ومع البناء النوعي للطاقات الحيوية.
يلجأ الناس إلى تثبيت النقاط الأكثر عالمية وشمولية من تطورهم الذاتي، إلّا أنَّ الجوانب السلبية تصبح بعد الوصول إلى نوعٍ من عتبة حرجة منتشرة بكثرة حيث إنها تتفوق على تلك النقاط الإيجابية، وعندئذ تصطدم البشرية مع أزمة جدّية تترافق بتراجع في مستوى الحياة الاقتصادية لتصل إلى مستويات سابقة، بل وتبلغ في بعض الأحيان الانحطاط الكامل. توجد في الاقتصاد الصناعي وما بعد الصناعي أزمات أساسية، وأكثر أشكالها وضوحًا وتجسيدًا هو اقتصاد الحروب والنزاعات، ذلك الاقتصاد الذي يصبح خطيرًا بالنسبة إلى الكينونة البشرية بالتوازي مع تطور أسلحة الدمار الشامل، أي إنَّ مثل ذلك الاقتصاد يصبح حاملًا في طياته لشحنة سلبية صرف.
ترى الفكرة الأوراسية أنَّ الحضارة البشرية المعاصرة في المجتمع ما بعد الصناعي تقترب من مثل هذه الأزمة الرهيبة: إنه احتمال وقوع كارثة بيئية، وانفجار سكاني، ونفاد الثروات أو الموارد الباطنية للطاقة، فضلًا عن انحطاط وتدهور أخلاقي عند الجنس البشري ذاته الذي يقترب بشدّة من موضوع الاستنساخ وانحلال كافة الأشكال التقليدية للحياة الجماعية بما في ذلك الأسرة. حلّ المنطق الذاتي للتقدم التقني بالتدريج مكان العناصر المركزية الرئيسة في النشاط الاقتصادي، إذ انتقلنا من أفراد محددين ومن مجموعات بشرية بعينها، مثل الأمّة، إلى مفهوم غامض وغير واضح نهائيًا عن "الجموع الفردية" التي فقدت أي تعاريف وتحديدات نوعية وأصبحت على أعتاب إعادة إنتاج صناعي للأنماط البشرية الزائفة. وهذا ينسجم بصورة رائعة مع منطق الرؤية الأوراسية الدورية: يتناوب التقدم مع التراجع والتخلّف، وسوف يتبع ذروة الصعود انحدار حتمي. في الوقت نفسه، يعتقد الأوراسيون أنه طالما أنّ العودة مشروعة وأنَّ

الماضي لا يعتبَر أمرًا سلبيًا في حدِّ ذاته، يمكن في لحظة محددة تغيير مسار التنمية بطريقة واعية وبسلاسة ومن ثم الانعطاف بكل هدوء بزاوية مقدارها 180 درجة، وتحقيق الانتقال إلى دورات اقتصادية سابقة. على أي حال، تعترف النظرية الاقتصادية الأوراسية بأحقية وشرعية الدورات، وهذا ما يفترض وجود استنتاجات أخرى أكثر خصوصية سلفًا.

انطلاقًا مما قيل أعلاه، يمكننا صوغ الفرضية الأساسية الأولى في التفكير الاقتصادي الأوراسي على النحو التالي: يجب النظر إلى أي وضع اقتصادي على أنه ذو طبيعة دورية، وليس على أنه متطور باطراد وبطريقة منتظمة على الإطلاق. ولكي يتم تقويم الحالة الاقتصادية لا بدَّ من وضعها في سياقها التاريخي والثقافي والجغرافي، وأيضًا الوطني والديني. وإنّ هذه السياقات بالتحديد هي التي تساعدنا لأن نعرف مع أي دورة وأي مرحلة نحن نتعامل، وما الذي يجب علينا أن نعتبره معيارًا وكيف يمكننا أن ندعم هذا المعيار في كلِّ حالة مأخوذة على حِدة.

إذا ما استخدمنا مع كل حالة اقتصادية مقاييس عالمية للتقدم أحادي الاتجاه، فإننا سنغفل الجوانب النوعية، وعندئذ يمكن لأفعالنا أن تقود إلى تكاليف لا يمكن تعويضها وغير مبررة. هكذا، أدت وصفات صندوق النقد الدولي التي تم تطبيقها على اقتصاد الصومال القديم، إلى انهيار كامل للاقتصاد هناك وذلك على الرغم من الضخ المالي والقروض، وهذا ما جعل البلاد التي كانت تصدر منتوجات غذائية حتى وقت غير بعيد إلى كل من الكويت والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تصبح تحت خط الفقر وتعيش حالة مجاعة عامة. جرى خرق التوازن التقليدي في النشاط الاقتصادي، وبدلًا من حقول تنتج الذرة والألبسة القطنية الرخيصة ولكنها ضرورية، تمّ إعادة تأهيل الحقول لكي تنتج ثمارًا مرتفعة الثمن ولكنها تنمو بشكل سيئ، وعلاوة على ذلك كله، أدت خصخصة آبار المياه إلى جوع شامل وإلى انحطاط وتدهور المجتمع بأكمله. من السهل أن نرى من خلال هذا المثال بماذا يختلف النمط الاقتصادي الدوري عن الليبرالية العالمية الشاملة: كانت الأوراسية ستبدأ من دراسة البنية القائمة في الاقتصاد الصومالي لتكرّس كامل جهودها من أجل تعزيز ودعم الاتجاهات الموجودة مع تحديث جزئي في قطاعات محددة في الصناعة والزراعة مع مراعاة دقيقة للتوازن العام. كان ذلك سيتطلب مدة زمنية أطول، ولكنه كان سيعطي نتائج مؤكدة وإيجابية. في حين أنّ الإصلاحات الليبرالية التي أجريت وفق تعليمات صندوق النقد الدولي كانت سريعة جدًّا، ولكنها انتهت بكارثة ما زالت نتائجها وخيمة حتى يومنا هذا.

تجعل فرضية "الخلود" مفهوم الزمن الخطي نسبيًا، حيث إنها لا تعود تتعلق سوى بأحد العوالم فقط، أي العالم الوسيط الذي تجري فيه عملية التطور والتنمية، في حين أنّ العوالم الأخرى علوية وسفلية تشهد جريان زمن آخر، وتجري فيها أحداث مختلفة. وإنَّ إشراك هذه الأبعاد - أبعاد الروح والثقافة والجمال في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تغير المشهد بصورة كاملة.

لنأخذ على سبيل المثال، التقدم على الطريقة الأميركية. نرى هناك مستوى رفيعًا جدًّا من التقانة ومن الرخاء المادي، من الدخل العالي وصناعة ترفيه مزدهرة جدًّا. ففي "العالم الأوسط" يلاحظ وجود التطور والتقدم بشكل واضح. ولكن إذا ما تأملنا الحالة الثقافية للمجتمع الذي يعيش في شروط هذا التقدم المادي، سوف نرى هنا إشارات مثيرة للقلق: تأكّل وانحطاط، مع انحلال وشذوذ، إضافةً إلى فقدان القيم والمعايير الأخلاقية. هذه مظاهر "للعالم السفلي" وانعكاس للوحات

جهنمية. إن التقاء كلا هذين العالمَين وتراكبهما مع بعضهما بعضًا يجعل التقدم والتطور المطرد للاقتصاد، والحضارة التقنية والأنموذج الأميركي ككل مفاهيم نسبية.

اقتصادات المجتمع ما قبل الصناعي

مع الأخذ بعين الاعتبار هذه التوضيحات وتلك العمليات المحدّدة التي نشهدها من حولنا يصبح بإمكاننا التوصل إلى استنتاج مهم جدًّا بالنسبة إلى النظرية الاقتصادية الأوراسية. من الضروري مناقشة ثلاث بنى أنموذجية هي الأكثر شيوعًا في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية.

الأولى: المجتمع ما قبل الصناعي أو مجتمع ما قبل الحداثة. يقصد علم الاجتماع بمفهوم "ما قبل الحداثة"، و"المجتمع ما قبل المعاصر" أو "المجتمع التقليدي" ذلك المجتمع الذي يقابله نمط الاقتصاد ما قبل الصناعي. يمكننا هنا أن نميّز بين مراحل مختلفة جدًّا، بيدَ أنّ المستوى قبل الصناعي للتطور يمتاز بعدد من الخصائص، مثل غلبة الزراعة وتربية الماشية والصيد (بما في ذلك التحويش أو التجميع)، وأيضًا تمركز مجموعات العاملين في مستوطنات صغيرة، إضافةً إلى التطور الضعيف في العلاقة بين النقد والسلع وغياب أي شكل من أشكال تراكم رأس المال. فإذا ما تم غرس البنية التحتية للسوق في ذلك المجتمع بطريقة مصطنعة ومستعجلة، أي أن نقوم بنقله إلى العجلة الصناعية "وجهًا لوجه"، فإننا سنحصل على شيء ما مشوّه وقبيح. عندئذ سوف يتم تعويض المهارات الاقتصادية الضرورية بتدفق المهاجرين الذين ينتمون إلى مجتمعات من دورة أخرى، وسيبدأ التناغم بين القوة العاملة والعلاقات الإنتاجية بالانهيار، أما المنظومة الاجتماعية فسوف تتحلل وتتفكك.

من المفيد أن نشير إلى أنّ عملية تحديث "المجتمعات التقليدية" ليست على أي حال عملية عضوية وطبيعية واسمة لكافة الثقافات والشعوب. وعلى الرغم من أنّ عناصر النمط الصناعي والرأسمالي متوفرة في كل مكان تقريبًا، إلّا أنّها لم تبلغ درجة تحقيق كامل سوى في سياق تاريخي جغرافي محدد بشكل حصري في أوروبا الغربية اعتبارًا من عصر الإصلاح. وقد قام بدور الدعامة الثقافية والأيديولوجية لتلك العمليات ذلك التفسير النوعي المميز للمسيحية من قبل علماء اللاهوت البروتستانت، الذين رفعوا من شأن الفردية والرفاه المادي إلى مرتبة الفضيلة الدينية[70]. بعبارة أخرى، تعتبر حقيقة الانتقال الطبيعي من المجتمع ما قبل الصناعي (التقليدي) إلى المجتمع الصناعي حالة فريدة ومعزولة حدثت في أوروبا الغربية في العصر الحديث. أما في بقية الحالات فقد جرت عملية تحديث قسرية (مصطنعة) كانت إما نتيجة للاستعمار المباشر لمناطق معينة من قبل الأوروبيين الغربيين، أو أنها كانت شكلًا من أشكال الحماية من اعتداءات تلك الدول الأوروبية الغربية نفسها. لقد صبغ منظّرو التطور الشامل والتقدم الكلي صفة المطلق على التجربة الخاصة من تاريخ أوروبا الغربية الاقتصادي والاجتماعي وجعلوا منها تجربة ملزمة عالميًا وصالحة "للعالم بأكمله". مع العلم أنَّ السيناريو التكنولوجي والاقتصادي للتصنيع مرتبط بشكل وثيق جدًّا مع سيطرة أيديولوجية محددة كانت غائبة في أنماط أخرى معينة من المجتمع التقليدي، أنماط بنيت على أسس أخرى تمامًا وتتطور وفق سيناريو مغاير بالكامل.

وإنها لمثيرة للاهتمام من هذه الناحية تلك الأبحاث التي قام بها مارسيل موس بشأن المحرمات المقدّسة للمنتج الفائض في "المجتمعات التقليدية" والحاجة إلى استخدامه في أغراض منافية للنفع، على وجه خاص، من خلال طقوس الأضاحي والاحتفالات الجماعية. كان ثمة تقليد ديني

عند شعوب كثيرة يقضي بأن يقوموا في أيام محدّدة بتجميع مصحوب بجهد كبير وبحرص شديد لثمار النشاط الاقتصادي المتراكمة لكي يعمدوا وبطريقة خالية من أي عقلانية بتدميرها وبتخريبها دفعة واحدة من طريق وليمة أو خدمة طقسية (مثل التعميد أو زفاف أو خدمة جنازة ...إلخ) أو تقديم قربان وغير ذلك. وأكثر ما هو واضح، بصورة خاصة، طقس "البوتلاتش" الذي تمارسه بعض القبائل الهندية في أميركا الشمالية، حيث يقومون خلاله بتدمير الهدايا والهبات. كان سائدًا الاعتقاد بأن الهندي سوف يكتسب المزيد من الشرف بمقدار ما تكون الهدية التي يقوم بتدميرها أمام أعين هندي آخر أغلى وأثمن. ذلك أنه كانت ترتبط بالسلع وبالمنتجات المتراكمة وغير المستهلكة أساطير سوداء وشريرة تنتمي إلى "الجزء الملعون" الذي كان يفترَض أن يتم استخدامه لأغراض مقدسة، أي لأهداف غير عقلانية وغير مثمرة، وإلّا في الحالة المناقضة سوف تجلب التعاسة وسوء الحظ للجماعة بأكملها.
كان اقتصاد الهبة هو الأكثر شيوعًا في المجتمع التقليدي: في حال ظهر فائض بمحصلة النشاط الاقتصادي، كان يقام احتفال يجري خلاله إما التهام هذا الفائض أو حرقه أو يتم تقديمه على شكل قربان للآلهة والأرواح. الفائض خطير، وهو يعني خرق التوازن لذلك يصبح غير ضروري من الناحية المقدّسة، وبالتالي يقدمونه على سبيل القربان للقوى المنتِجة في الطبيعة. من هنا أصل اقتصاد الأضاحي أو التضحية. ثمة شيء مشابه وتحديدًا تحريم الربا، وأخلاق عدم الحيازة وغير ذلك كان موجودًا في الأديان التوحيدية الرئيسة. ولم يحدث انتقال جذري إلى الفائض في الإنتاج سوى في أوروبا في العصر الحديث وبالتوازي الصارم والدقيق - تاريخيًا وجغرافيًا - مع انتشار الأخلاق البروتستانتية التي أشادت بجمع المال وبالملكية إلى جانب الشح والجشع إضافةً إلى العقلانية المفرطة في العملية الاقتصادية، وذلك بالتعارض مع كل الديانات التوحيدية الأخرى وفروع المسيحية الأخرى، وفي المقام الأول الأرثوذكسية والكاثوليكية.
أقدمت البلدان البروتستانتية في أوروبا في لحظة تاريخية محددة على القيام بهذه اللفتة الدينية والأخلاقية التي جرّت خلفها عملية الانتقال إلى نمط اقتصادي آخر وخلقت المقدمات الضرورية للتطور الصناعي ولانتصار نهائي للعلاقات النقدية - السلعية. أما باقي البلدان الأوروبية، ولكن غير البروتستانتية وغير الأوروبية، فقد جرى تقديم هذا الأنموذج الصناعي اعتبارًا من لحظة معينة على أنه إلزامي وشامل. إلّا أنّ أنموذج التصنيع، ولكي يترسخ في "مجتمع تقليدي" بعينه، كان يجب عليه أن يعمل على تفكيك ونسف الأساس الروحي لهذا المجتمع، وتحديدًا، إلغاء الحظر على التملك، إلى جانب تخريب الجوانب الأخرى في الأخلاق غير البروتستانتية. إنّ التصنيع، مثلما هو الأنموذج الصناعي على حدٍّ سواء، مجرد نتاج للتأثير الخارجي بالنسبة إلى معظم أنواع "المجتمع التقليدي"، وليس مرحلة طبيعية وقانونية في مسيرة تطوره العضوي. هناك حيث لا يوجد "تغريب"، أي تأثير للتدخل الاستعماري المباشر من قبل الغرب، لا يوجد أي تصنيع، لا على شكل استعمار ولا لغرض الحماية، بل بقيت قائمة هناك أعراف ومعايير "المجتمع التقليدي"، من دون أن تنشأ علاقات نقدية - سلعية، وما هو نظير للأخلاق البروتستانتية. لم يحدث هناك تطور لاقتصاد المراكمة، بل بقي موجودًا اقتصاد الهبة بشكل مستقر.
يتم النظر إلى اقتصاد "المجتمع التقليدي" من منظور النظرية الاقتصادية الأوراسية على أنه أنموذج مكتمل ومنجز بصورة تامة، وأنه يقوم على أساس منظومة آراء ومعتقدات متبلورة

بالكامل ومصوغة بشكل دقيق ومثالي. يمكن مقارنة المجتمعات التي تعيش في حالة ما قبل صناعية من النشاط الاقتصادي، مع المجتمعات الأخرى من حيث مجموعة المعايير بصورة تامة: إذا كانت أدنى منها من ناحية الرخاء والوسائل التقنية، فإنها تتقدم بشكل واضح تمامًا على البلدان الغربية والمجموعات التي تم تغريبها من الناحية البيئية ومن جهة مصادر الطاقة في الحياة، فضلًا عن الغنى الروحي والجانب الطقوسي.
إنّ إشراك "ثلاثة عوالم" معًا وليس عالم واحد فقط في التقويم المقارن، إلى جانب استخدام "فرضية الخلود" يسمحان باستخلاص نتائج مختلفة تمامًا من حيث الموقف من تلك الأشكال من المجتمعات التقليدية التي بقيت قائمة حتى يومنا هذا. والأوراسية تنظر إليها باعتبارها الأشكال الأكثر شيوعًا، وبالتالي الأكثر مُبرّرَة تاريخيًا ومتناغمة من النشاط الاقتصادي والتي تقوم على أساس رؤية جدّية للعالم، فضلًا عن الأساس الثقافي والديني. من هنا يصبح الابتعاد عن أي تقويم سلبي وعن ازدراء النظم الاقتصادية ما قبل الصناعية، إلى جانب الاهتمام ببنائها الداخلي وإعادة تقويم إيجابي لهياكلها ولسياقاتها عنصرًا مهمًا جدًّا في التعاليم الاقتصادية الأوراسية.

التحديث وما بعد التحديث

ظهر المجتمع المعاصر وما ارتبط معه من دورة التصنيع في التطور الاقتصادي بشكلها الصرف في أوروبا الغربية خلال عصر التنوير. ففي أوروبا الغربية وفي تلك الفترة تحديدًا بدأ اعتماد مجموعة جديدة من المعايير الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية السياسية، التي شكّلت أساس الرأسمالية، أو الاشتراكية كنوع من إجابة نقدية ومناقضة للرأسمالية. كان الحديث يدور حول التحديث. تحديث المجتمع التقليدي في أوروبا وفي كلِّ مكان وصل إليه تأثير أوروبا.
لقد ارتبط الانتقال من النمط الزراعي في الاقتصاد إلى الإنتاج الصناعي بتبدلات معينة: نقل مركز الثقل من القرية إلى المدينة، وتأكيد مقاييس ونماذج جديدة لتوزيع الخيرات ونشر مبادئ عقائدية وأخلاقية جديدة، مقارنة بتلك الإقطاعية التي كانت قائمة. نشأت ظاهرة تراكم رأس المال التي قام كارل ماركس بتوصيفها بصورة رائعة في كتابه **رأس المال**. "بات ما هو صناعي هنا مُدركًا ومفهومًا على أنه أكثر اكتمالًا مما هو 'زراعي'".
ثم ظهر ظرف آخر مثير للاهتمام: كانت تغلب في المجتمع التقليدي ذات النمط الزراعي لوحة دورية للعالم مرتبطة بالفصول. أما في المجتمع الصناعي فقد بدأ تفوّق الزمن باعتباره عملية أحادية الاتجاه. كان التركيز ينصبُّ في المجتمع التقليدي على الديمومة والخلود، أما في المجتمع الصناعي - على الحركة والتقدم. تحوَّلَ الإنتاج الصناعي أو الأنموذج الصناعي في الاقتصاد بدءًا من حالته الجنينية في القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين إلى ظاهرة جماهيرية.
راح التصنيع ينتشر في أنحاء العالم، وبحلول نهاية عقد السبعينيات - بداية الثمانينيات [من القرن العشرين] بلغ عدد من المجتمعات مرحلة جديدة، مجتمعات كانت تقف في طليعة الانتقال من الاقتصاد ما قبل الحديث وما قبل الصناعي إلى الصناعي والحداثي - إنها مرحلة المجتمع أو الاقتصاد ما بعد الصناعي. أصبحت الصناعة قليلة الأهمية إلى الدرجة نفسها التي كان عليها الاقتصاد الزراعي في حينه (في ذروة التصنيع). نشأ مجال مالي مستقل، أكثر أهمية من الاقتصاد الفعلي بكثير. أصبحت كمية العقود المالية والتداول العام للأوراق النقدية، بما في ذلك العقود الآجلة ووثائق التحوّط أو العقود الحمائية - مثل مبادلات ومقايضات الأصول والخيارات،

وخيارات على الخيارات وغير ذلك - تفوق بأضعاف كثيرة الحجم الحقيقي لتلك السلع والبضائع التي يتم اقتناؤها أو اكتسابها مقابل تلك الأموال الافتراضية. أصبح المجال النقدي وسوق الأوراق النقدية ذوَي طابع مستقل، كما أنهما أصبحا منفصلين ومستقلين بشكل كامل تقريبًا عن الإنتاج الفعلي. فاقت بعض العمليات الافتراضية المحددة، مثل عملية التلاعب بديون بلدان العالم الثالث، حجم الدخل القومي حتى للدول المزدهرة والقوية في بعض الأحيان. وأما بعض الدول التي تم تحديثها والتي كانت متطورة جدًّا بالمعنى الصناعي، مثل ماليزيا، فقد أصبحت بين ليلة وضحاها مفلسة بسبب لعبة المضاربة بالأسهم في بورصة الأوراق النقدية. دعونا نتذكر الأزمة التي هزّت النظام المالي العالمي في عام 1998. لم تتعرض روسيا يومذاك للأذية فقط لأنها لم تكن منخرطة على الإطلاق في اللعبة الدولية ما بعد الصناعية.

العالم ما بعد الصناعي عبارة عن نمط اقتصادي واجتماعي سياسي محدد تمامًا، ينشأ في مرحلة معينة من تطور المجتمع الصناعي. إنه يمثِّل أنموذجًا اقتصاديًا محدّدًا، مختلفًا بصورة كلّية عن أنموذج النمط الصناعي للعالم. ثم تنتهي وتكتمل عملية "التحديث" بعد بلوغها حدًّا معيّنًا، لأنها تنهي عملية اجتثاث آخر بقايا "المجتمع التقليدي" ولا يعود ثمة ما ينبغي التغلب عليه.

ابتداءً من هذه اللحظة يصبح الكلام عن التحديث غير دقيق وخاطئًا. تبدأ المرحلة ما بعد الصناعية أو ما بعد الحداثية. هذا يعني أنها تبرز إلى المقدمة معايير ومنهجيات ومبادئ مختلفة بشكل جوهري عن معايير الحداثة. ومرة أخرى، كما هو الحال في المجتمعات التقليدية غير الأوروبية، تأتي ما بعد الحداثة من الخارج، من الغرب الذي كان أول مَن سار في طريق الحداثة وأول مَن اكتشف مفارقات العولمة وما بعد الحداثة. لم تبلغ ما بعد الحداثة أوجَ نضجها في أي مكان آخر من العالم حتى الآن باستثناء الغرب، وخصوصًا في الولايات المتحدة الأميركية؛ منذ تلك اللحظة وصاعدًا سوف يصبح الغرب قطبًا ومحرّكًا لما بعد الحداثة وليس الحداثة، حيث يقوم بنشر ذلك الأنموذج الذي وصل إليه هو بالذات في جميع أنحاء الكرة الأرضية، ذلك الأنموذج الذي لم يكن نتاجًا منطقيًا في تطور المجتمعات الأخرى غير الأوروبية التي جرت عملية تحديثها وفق مسار خاص بها.

تُعتبَر العولمة الاقتصادية تجسيدًا للمعايير ما بعد الصناعية في الفضاء الكوني. وأكثر ما تجسدت ما بعد الحداثة بشكل واضح وصريح في الميدان الثقافي وفي وسائل الإعلام الجماهيرية التي نجحت في فك الشيفرة ما بعد الحداثية بسرعة. وبالدرجة نفسها التي تتصل وسائل الإعلام الجماهيرية بقطاع الاقتصاد، هي تمثّل أيضًا عنصرًا في اقتصاد ما بعد الحداثة، وذلك إلى جانب صناعة الاتصالات اللاسلكية وعدد من تقنيات البورصة والتبادل المالي، وسوق الأوراق النقدية والتحوّط المالي وغير ذلك.

ثلاثة أنماط اقتصادية في روسيا الحديثة

يمر الاقتصاد الروسي اليوم في طور الدورة الصناعية المنحسرة أو الانكفاء، مع عناصر مرحلة قبل صناعية (غير هامّة من الناحية الاقتصادية ولكنها مهمّة في المجال الاجتماعي الثقافي). تعتبر عملية التحديث في الاقتصاد الروسي ظاهرة غامضة جدًّا وذات معنى ملتبس.

سعينا خلال الحقبة السوفياتية للتنافس مع الغرب في إطار الأنموذج الصناعي. وعندما انتقل الغرب إلى المرحلة ما بعد الصناعية، أصابنا ارتباك وشعرنا باليأس وبالعجز فرفعنا أيدينا

وانهار كل شيء. حتى أننا لم ندرك ما الذي يجري. مع العلم أنّ التاريخ يعرف حالات كثيرة قاومت فيها المجتمعات الزراعية عملية التحديث الصناعي بحزم وبصرامة، وصولًا حتى اندلاع حروب وطنية تحررية طويلة الأمد. يوجد اليوم في روسيا ثلاثة أنماط اقتصادية في آن واحد، جنبًا إلى جنب وبشكل متزامن، من دون أن تتقاطع.

تمّ دمج جزء (قليل الشأن) من الاقتصاد الروسي في الاقتصاد المالي ما بعد الحداثي، أي في المجتمع ما بعد الصناعي. يضم هذا الجزء بشكل رئيس التكنولوجيات المالية والبورصات الكبيرة لسوق الأوراق النقدية. ومع أن هذه لا تزال بدائية وضعيفة في مجتمعنا، إلّا أنها تندمج بالتدريج وباستمرار وبصورة ثابتة في السوق العالمية المشتركة. إنه سوق مالي عابر للبلدان والحدود. كما تنتمي إلى تلك المنظومة العولمية نفسها، ولكن بدور مصدّرين عاديين للموارد والثروات، تلك الشركات الاحتكارية الأوليغارشية الضخمة التي نمت وترعرعت من خلال التلاعب بعملية الخصخصة لأملاك الدولة. إنَّ الاقتصاد الروسي بأكمله لا يمثل سوى جزء بسيط جدًّا وغير ذي أهمية على الإطلاق في النظام الاقتصادي العالمي بعد الصناعي. وكما يحبُّ أن يردد الليبراليون: "إنَّ روسيا بأكملها مع كامل اقتصادها ومع كل ما فيها من بشر ومن فضاءات، هي أقل شأنًا في المجتمع ما بعد الصناعي وفي العالم ما بعد الحداثي بكثير من عشر ثوان من المبادلات المالية في بورصة نيويورك". وبالفعل، إذا ما نظرنا إلى الأرقام الصرف، فإننا سنرى على سبيل المثال أن التلاعبات اليومية في أسواق الأوراق المالية بالدين الافتراضي بالمطلق للبرازيل يعادل أضعاف الدخل السنوي لروسيا.

يتلخص الهدف من برنامج الأوليغارشيين والليبراليين الروس المتطرفين في أن يطلبوا الانضمام إلى النادي العالمي للاقتصاد ما بعد الصناعي بشكل إفرادي، متنكرين للمجتمع الروسي المتخلف والذي لم يتم تحديثه باعتباره يشكل عبئًا باهظ الكلفة وعديم الأهمية بالنسبة إليهم. وهناك مَن يندمج في ذلك النادي بشكل إفرادي من الأوليغارشيين، بيدَ أنهم لا يشكلون هناك سوى قيمة صغيرة جدًّا، أما روسيا التي قاموا بخصخصتها (مع كامل الهيكل الصناعي فيها، ناهيك الحديث عن المناطق قبل الصناعية) لمصلحتهم مجانًا، هي الأخرى قيمة متناهية الصغر إلى أقصى درجة.

فكّر ميخائيل خودوركوفسكي بالتصنيفات ما بعد صناعية، حيث لا توجد مفاهيم وقيم مثل الدولة والشعب والأمة أو الصناعة، فكّر بتصنيفات الشبكات العولمية العالمية والشركات العابرة للحدود. قال خودوركوفسكي ذات مرة أنه حاول أن يوضّح لرئيسنا أنّ الدولة والسلطة مجرد مفارقة تاريخية، لكن الرئيس لم يفهم عليه فاستاء منه وقام بوضعه في السجن. لكن خودوركوفسكي ليس مجنونًا ولا أحمق. ففي كلامه بعض الحقيقة، لأنه إنما يوصّف بشكل صحيح عملية ما بعد التصنيع ويذهب في هذا المسار إلى أقصاه بطريقة جسورة ومغامرة. في حال قبلت روسيا منطق ما بعد الحداثة بصورة تامة، سوف تنخرط في عملية الاقتصاد المالي الافتراضي، وعندئذ سوف تتحول إلى قيمة متناهية الصغر وقليلة الشأن لتصبح مجرد موضوع بسيط للعولمة بعد أن تكون قد قبلت بمعاييرها. وفقًا لهذه القواعد والمقاييس تصبح روسيا الحديثة منظومة صناعية ولكنها ليست الأكثر نجاحًا. وتصبح أهميتها عند الانتقال إلى مرحلة ما بعد الحداثة مساوية للصفر في واقع الأمر، بما في ذلك مؤسساتها السياسية والاجتماعية وهياكل

السلطة فيها، والسكان والثقافة وغير ذلك، مثلما تصبح بلا أي قيمة منظومات الإنتاج الزراعي على خلفية التطور في قطاعات الصناعة والعلاقات الرأسمالية.
تستخدم أميركا فئات الاقتصاد ما بعد الصناعي الذي تنتقل فيه كل ثانية مليارات كثيرة من الدولارات في اتجاه تلك القطاعات التي لا تمت بأي صلة لنا نحن الروس، وبحياة الناس في روسيا. إنَّ أرقامًا بحجم تريليونات الدولارات في الاقتصاد المالي الافتراضي ما بعد الحداثوي أقرب إلى التجريد، لأنها لا تتعلق بالقطاع الفعلي سوى بدرجة قليلة ولكنها عامل فعال جدًّا، لأن التلاعب بهذه الأرقام قادر بالفعل وتمامًا أن يؤثّر في نظام السلع المحددة والملموسة.
يمكن لخبراء الاقتصاد من المدرسة الليبرالية أن يقنعوا أيًّا كان في أي أمر من طريق عرضهم لمخططات خيميائية في حقيقة الأمر لتلك العمليات المالية في داخل هذا الاقتصاد الافتراضي. ولا يكلفهم جهدًا كبيرًا أن يبرهنوا أنه لا يوجد من وجهة نظر اقتصادية (نشدِّد - في ظروف بعد صناعية) أدنى فرق ما إذا كانت روسيا موجودة أو غير موجودة، وبغض النظر عن أي مصير يصيبها، وسواء كنا نحن في روسيا موجودين أم لا. وذلك لن يؤدي عمليًا إلى أي تغيير في نظام السوق المعولم والعالمي. ومن هنا تلك اللامبالاة والإهمال بحق الاقتصاد الروسي وحيال السياسة الروسية.
الشيء الوحيد الذي يمكن لروسيا أن تردَّ به على هذا الموقف المهين (ولكنه مبرر منطقيًا من خلال لغة الأرقام السكولاستية في الاقتصاد) هو أن تمسك بالقنبلة الذرية وأن تعلن: "في حال أنكم رحتم تتحدثون معنا بهذه الطريقة، ينبغي عليكم أن تعرفوا ماذا بإمكاننا أن نفعل بكم جميعًا". وإذ يدرك الغرب مثل هكذا احتمالية، فإنه سيقترح علينا أن ندمّر كافة الصواريخ وأن ننزع كافة الرؤوس النووية. وعندئذ سوف يعلنون لنا بفظاظة أننا فشلنا مع مرحلة ما بعد الحداثة، وبالتالي، يكون منطق التطور الاقتصادي قد تفوق علينا باعتبارنا "ظاهرة قديمة" لا ضرورة لأخذها بالحسبان من الآن فصاعدًا.
يُعدُّ التحديث جوهر المأساة بالنسبة إلى الشعب الروسي. أضاع الروس إلى حدٍّ كبير، بعد دخولهم في مرحلة التحديث وبعد أن أصبحوا وكلاء وحاملين له، الصلة مع الزمن والاحتكاك مع المجتمع التقليدي، مع جذورهم ومع ديانتهم، مع عقيدتهم وثقافتهم ومع صوت الرابطة الدموية عندهم. كان الروس بالتحديد قبل غيرهم في القرون الأخيرة الماضية هم حملة العملية التصنيعية، وذلك عندما كانت المجموعات العرقية والشعوب الأخرى في روسيا والاتحاد السوفياتي في تلك الفترة، تعيش محتفظة بمعايير المجتمع التقليدي والنمط ما قبل الصناعي. أما الروس فقد انخرطوا في تحديث الاقتصاد ودفعوا ثمنًا باهظًا لقاء ذلك. لكن هذا الثمن لم يكن كافيًا لكي يجتازوا الطريق حتى نهايته. هذا إذا ما نظرنا من زاوية نظر التطور المطرد والمتواصل. أما في المنظور الأوراسي فيمكن القول إنّ روسيا دخلت مرحلة الحداثة، ولكنها مضت في هذه الدورة في طريق خاص بها. في مثل هذه الحالة لا يجوز تقويم ميزة التحديث الروسي على أنه فشل كامل، وإنما يجب تقويمه باعتباره تجسيدًا لمسار تاريخي فريد وغير مسبوق، فرضه وأضاف إليه منطق "الأحداث" التي اندلعت في "عالمَين اثنين آخرين" انطلاقًا من "فرضية الخلود".
في الوقت الراهن تمر الدورة الصناعية في روسيا بحالة أزمة. أصبحت الصناعة، ربما مع استثناء بعض القطاعات في المجْمَع الصناعي العسكري فحسب، تعيش وضعًا متدهورًا جدًّا

وفقدت إيقاع التنمية والازدهار. كمْ بذل الاتحاد السوفياتي من جهد وكم هدر من طاقات، وكم قُضيَ على أعداد كبيرة من الأفراد وعلى شعوب كاملة على مذبح التحديث! تم تحقيق نتائج مذهلة، إلّا أنَّ تلك البطولات وتلك التضحيات انتهت اليوم إلى لا شيء، إلى الصفر عمليًا. إذ إنَّ التطور الصناعي إما أن ينجز وإما أن يحلّ الانحطاط والتدهور في المجتمع، وعندئذ تفقد كافة المنجزات قيمتها أمام المنافسين الخارجيين وخصوصًا أمام التكنولوجيات ما بعد الصناعية. من الواضح تمامًا أنَّ مستوى الإنتاج الصناعي غير كاف لكي يتم الانتقال إلى المجتمع ما بعد الصناعي بنجاح. كما أنَّ الاقتصاد الروسي يخسر بسرعة رهيبة تلك الامتيازات التي كان قد كسبها خلال الحقبة السوفياتية. لهذا السبب تقوم روسيا بدور المورّد للمواد الخام، من نفط وغاز ومعادن وغير ذلك. إن روسيا تنتقل من اقتصاد صناعي متطور إلى اقتصاد صناعي "جنيني" وهي تتحرك ضمن الدورة الصناعية للحداثة في "الاتجاه المعاكس"، أي نحو التقهقر والتدهور.

بالتوازي مع ذلك تستمر حالة التدهور، كما لو بفعل العطالة من مرحلة التحديث، في كلٍّ من القطاع الزراعي والأشكال الأخرى التقليدية في الاقتصاد، وتقوم أعداد كبيرة من سكان الريف - الشباب بالدرجة الأولى، بالانتقال إلى المدن الكبرى ومراكز الأقضية والنواحي. تُضاف إلى ذلك موجات من المهاجرين الجدد من بلدان رابطة الدول المستقلة الذين اقتلِعوا من أماكن عيشهم الأصلية ومن الوظائف الاقتصادية الطبيعية التي كانوا يقومون بها. يترافق ذلك بانقراض القرى والبلدات بسرعة كبيرة؛ ومع انخفاض الطلب على اليد العاملة الصناعية وتقليص فرص العمل في القطاع الصناعي، في حين أنه يزداد دور البروليتاريا المحتملة أو الكامنة - سكان المدن من غير أصحاب الكفاءات المهنية والحرفية والقادرين على القيام بعمل غير محترف وغير ماهر فقط.

هكذا نجد أنه يوجد في روسيا ثلاث تشكيلات في آن واحد أو ثلاثة نماذج: المقطع قبل الصناعي في "الاقتصاد التقليدي" (غالبًا في مجال الزراعة)، والمقطع الصناعي المتدهور إلى جانب المقطع ما بعد الصناعي في مجال المال والبورصة، هذا المقطع الذي اندمج بشكل أو بآخر في الاقتصاد العالمي ولكنه لا يمثل سوى عنصر ضئيل جدًّا فيه. مع العلم أنه يوجد في هذه الحالة بضعة عوامل شبه اقتصادية أو غير اقتصادية تضفي على الوضع أهمية خاصة ومختلفة تمامًا: ما زالت روسيا تحتفظ بكميات كبيرة من الأسلحة النووية، وبمساحات شاسعة غنية بشكل لا يمكن تصوره بالثروات الطبيعية (التي تعاني الدول المتطورة اقتصاديًا من نقص خانق فيها) إلى جانب تجربة تاريخية كرسالة "إمبراطورية" صاغت الهوية الجماعية عند الإنسان الروسي-السوفياتي. من المشكوك فيه أن يتم تقويم هذه العوامل الثلاثة بالغة الأهمية بطريقة موغلة في الوضوح والمباشرة بمكافئ اقتصادي، فالسلاح النووي باعتباره طاقة قادرة على تدمير الوجود البشري ككل، ليس له ثمن محدد ويعادل لا أقل من جميع ثروات العالم بالحد الأدنى؛ أما قيمة الموارد الطبيعية فيمكننا احتسابها، إلّا أن تقليص حجمها بشكل حاد بالمقارنة مع التطور الاقتصادي للدول الكبرى الرئيسة في العالم يمكنه أن يؤدي في المستقبل القريب جدًّا إلى جعلها العملة الصعبة الاحتياطية الرئيسة في الاقتصاد العالمي؛ وأما المخزون الروحي والهوية "الإمبراطورية" للشعب الروسي فهما قادران في ظروف معنية أن يفجرا طاقات تعبوية جبارة يمكنها أن تؤثر بصورة فاعلة جدًّا على العمليات الاقتصادية، في حال شعر الروس بوجود "هدف عظيم" في المقدمة أمامهم.

تصرّ المقاربة المفاهيمية الأوراسية على الأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل غير الاقتصادية تمامًا إلى جانب مؤشرات أخرى، وذلك على الرغم من صعوبة اعتماد علامات كمية مباشرة، في الأرجح. علاوة على ذلك، يتيح تأكيد ذلك التأثير الذي تمارسه مثل هذه العوامل على الدراسة الدقيقة لتاريخ العمليات الاقتصادية في روسيا، نظرة جديدة على فهم الكثير من الظواهر الروسية التي لا يمكن وضعها في إطار الخطط الكلاسيكية إلّا بصعوبة كبيرة.

ما بعد الحداثة الأوراسية: المِصفاة

ثمة موقف متمايز للنظرية الاقتصادية الأوراسية تجاه كلِّ واحدة من تلك التشكيلات الاجتماعية الثلاث الموجودة في روسيا الحديثة. وسوف يكون الأكثر أهميةً من هذه الزاوية، أن يتم رسم دقيق لحدود كل واحدة من تلك المراحل في تفاعلها المتزامن بعضها مع بعض.

لا يمثِّل التحديث هدفًا في حدِّ ذاته بالنسبة إلى الأوراسيين، بل إنّ التحديث هو حاجة وضرورة إيجابية في بعض الحالات، ولكنها ضارة ومدمِّرة في حالات أخرى. لذلك يمكن للنماذج الاقتصادية الثلاثة: قبل الصناعي (المجتمع التقليدي)، والصناعي وما بعد الصناعي، أن توجد مع بعضها في آن، وضمن قطاع جغرافي واحد بالمناسبة. وهذا يتطلب توفّر تمايز واضح ودقيق: تحتاج روسيا لما بعد حداثة أوراسية (المكون ما بعد الصناعي لها)، وللحداثة الأوراسية (المكوّن الصناعي) ولما قبل الحداثة الأوراسية (المكوِّن قبل الصناعي).

يُنظَر إلى ما بعد الحداثة الأوراسية باعتبارها وحدة اقتصادية نوعية وخاصة، تربط النظام الاقتصادي الروسي مع نظام العولمة العالمي. ينبغي على تلك الوحدة أن تكون شبه شفافة، أي أن تقوم بدور الربط من جهة وبدور العزل من جهة ثانية في الوقت نفسه، أي يجب أن تقوم بعمل المصفاة أو الفلتر. ينبغي أن يتم استيعاب وإتقان المنطق الاقتصادي لعمل النظام المالي العالمي من قبل مجموعة خاصة من الخبراء الروس في قطاع المال، حيث يكون بإمكانهم أن يؤدوا دور الواجهة من أجل تحقيق تفاعل متبادل مع الهيئات المالية الدولية، وأن يضبطوا في الوقت نفسه تحديد الجرعة والتمايز النوعي اللذين يتم الحصول عليهما في سياق الدفقات المعلوماتية. ينبغي على التقنيات والقدرات ما بعد الصناعية أن تتأقلم مع الخصوصية الروسية بعد الأخذ بعين الاعتبار الفهم متعدد الأبعاد للنظام الاقتصادي هناك - على شكل أنموذج "ثلاثي العوالم" ومع وجود "فرضية الخلود". يجب أن يتم اختيار اختصاصيين لهذا الغرض بصورة دقيقة وبتأنٍّ، على غرار العاملين في أجهزة الاستخبارات الذين يطلب منهم معرفة لغة السياقات المعادية بإتقان، وأن يبقوا مخلصين لهويتهم الخاصة في الوقت نفسه. في واقع الأمر، يجب على حاملي ما بعد الحداثة الأوراسية أن يستعدوا للقيام بوظيفة "العملاء المزدوجين"، حيث إنهم يمرّرون من خلال أنفسهم ومن خلال المؤسسات التي يشرفون عليها - البورصات الأوراسية وسوق الأوراق النقدية، البنوك والشركات العابرة للحدود - تيارات ما بعد الحداثة ثم يقومون بفرزها إلى صالحة ومفيدة وإلى غير صالحة وغير مناسبة للاستعمال الداخلي. وهذا ما يمكننا أن نرصده في الممارسة الاقتصادية الخارجية عند كل من الصين واليابان: انتشار وتوسع الشركات اليابانية والصينية على المستوى الكوني، من دون أن يسبب تداخلها وتشابكها مع الشركات الأجنبية العابرة للحدود إلى نوع من عدم التزام نواتها وجوهرها بالقيم الوطنية اليابانية والصينية، ما يسمح لها بأن تقوم بدور الفلتر لتطور القدرات الداخلية في مجال

التكنولوجيا الدقيقة. إنَّ استخدام مثل هذه الواجهة من قبل المجتمعات التقليدية في كل من اليابان والصين في العلاقة مع البلدان الغربية التي تمر بدورة تكنولوجية واقتصادية مختلفة، هو الذي أتاح لهذين البلدين تحقيق نمو عاصف للنظام الاقتصادي فيهما، مع المحافظة على الهوية الوطنية. وتعمل مثل هكذا منظومة في هذين البلدين بخصوص الموقف من ما بعد الحداثة، وذلك على الرغم من أنَّ الخبراء الاستراتيجيين في الغرب نجحوا مع ذلك وبطريقة ما، في فتح ثغرة في ذلك النظام الدفاعي أو الوقائي للبلدين، وهذا ما جعل انخراط النظام المالي الياباني في لعبة البورصات الافتراضية يكلِّف اليابان أزمات صعبة وخطيرة جدًّا. في حين أنَّ الصين تفضِّل حماية نفسها من الاستراتيجيات ما بعد الصناعية، وهذا ما يدفعها إلى فرض قيود على التوسع الإعلامي للغرب من خلال إصدار قوانين تحظر، على سبيل المثال، استخدام نظام تشغيل "ويندوز" (Windows) على الأراضي الصينية.

يجب على روسيا أن تتحرّك في هذا الاتجاه بالتحديد وأن تركِّز جهودها في هذا المجال من أجل إنشاء فلتر اقتصادي أوراسي كامل الصلاحية في وجه ما بعد الحداثة العولمية. ويعتبر مشروع "العولمة الإقليمية" أحد الاتجاهات المحددة في هذه العملية، أو ما يعرف "بعولمة الفضاءات الكبرى"، حيث تخضع للتكامل الاقتصادي والمعلوماتي مساحات متجاورة ومتشابهة، وليس الفضاء الكوني بأكمله كما يصرُّ مشروع العولمة على ذلك. وهذا ينطبق على أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، إضافةً إلى البلدان الآسيوية وبلدان العالم الإسلامي وغير ذلك.

ينبغي على القطاع ما بعد الصناعي في الاقتصاد الروسي أن يعطي الأولوية للمجال المالي، ولضمان قانونية المعاملات والصفقات فضلًا عن مسائل تتعلق بسلّة العملة الصعبة أو بتكامل العملات (إصدار أوراق نقدية تكاملية جديدة للاستخدام على نطاق إقليمي - على غرار اليورو)، كما يجب أن يعطي اهتمامه الأول لشبكات المعلومات وللسياسات الجمركية إلى جانب تصدير المواد الخام ذات الاستخدام الاستراتيجي واستيراد سلع ومنتجات ذات أهمية حيوية. ومن المهم جدًّا هنا امتلاك كامل لتقنيات ما بعد الحداثة الاقتصادية، والإلمام بروحيتها وبمنهجياتها. وهذا يتطلب تحضيرًا خاصًّا وانتقاء مدروسًا للكوادر، بما في ذلك توفر خصائص سيكولوجية معينة وصفات عقلية محددة بالمنطق نفسه الذي يتم على أساسه اختيار وتجنيد العاملين في أجهزة الاستخبارات. كما يجب أن يكون تدريس هذه المناهج والأبحاث المتعلقة بها انتقائيًا وتخصصيًّا بشكل صارم جدًّا، وأن يكون مغلقًا على العامة بصورة كاملة أو جزئية. تجدر الإشارة هنا: ليست الدولة في خدمة الاقتصاد ما بعد الصناعي (كما هو الحال عند خودوركوفسكي)، وإنما الاقتصاد ما بعد الصناعي هو الذي يقوم في خدمة قضيتنا الحضارية المشتركة.

تعافي القطاع الصناعي: التحديث الانتقائي الهادف وعامل المواد الخام

يجب على المستوى الصناعي الثاني تصحيح الوضع في القطاع الصناعي، والعمل على إخراجه من مرحلة التدهور، ومن ثم العمل على تحسينه وتوجيهه في منحى إيجابي. فضلًا عن ذلك، يجب هنا التخلي سلفًا عن مبدأ التحديث بأي طريقة ومهما كلّف الأمر. إذ إنَّ تحديث الاقتصاد ليس هدفًا في حدِّ ذاته وإنما وسيلة - وبالمناسبة وسيلة غالبًا وعلى الأرجح للحماية من التحديات الخارجية التي تهدِّد بجعل روسيا تفقد هويتها وحريتها واستقلالها. بعبارة أخرى، إنّ تحديث الاقتصاد مجرّد أداة لتقديم إجابة عن سؤال سياسي. من مثل هكذا مقاربة أوراسية ينبثق مبدأ

التحديث الانتقائي. يجب عدم تحديث كل القطاعات الإنتاجية، وإنما تلك الضرورية بشكل براغماتي في وضح محدد بعينه فحسب، وذلك من أجل ضمان الاستقلال الاقتصادي العام عن الأعداء الخارجيين المحتملين. هذا يعني أولوية الابتكارات والتطورات في مجال المجمع الصناعي العسكري، وحدًّا أدنى ضروريًا من الإنتاج الصناعي، وما هو أكثر أهمية في هذه المرحلة هو تصميم وحدات لمعالجة المواد الخام الطبيعية بهدف تصدير مشتقات هذه المعالجة، ويُفضَّل أن تكون على شكل سلع جاهزة للتسويق. إنّ وجود دورة تكنولوجية طويلة جدًّا في عملية تدوير ومعالجة المواد الخام هو المسألة الملحّة أكثر من غيرها اليوم بالنسبة إلى الاقتصاد الروسي الحديث. وعلى النجاح في حلّ هذه المعضلة تتوقف قضية ما إذا كان تطور الاقتصاد الصناعي سوف يمضي بنجاح أو إنه سوف يتعثر وبالتالي سوف يستمر التدهور. يركّز الاقتصاد الروسي في الوقت الحاضر على تصدير الموارد الطبيعية بشكلها الخام، وعلى البحث عن تمويل قصير الأمد من أجل تحقيق أرباح سريعة جدًّا وخاطفة ...إلخ، وهذا يفاقم من انحطاط الاقتصاد ومن تخلّفه. يجب استخدام التركيز على تصدير المواد الخام في روسيا المعاصرة والبيئة الجذابة في التسعير من أجل تحقيق قفزة اقتصادية.

إنَّ النظام القائم اليوم على استخدام الأوليغارشية من أجل تصدير المواد الخام - مع "ارتداد أو رشوة" تذهب إلى خزينة الدولة - يشكِّل عائقًا جدّيًا على طريق النهوض الصناعي وتطوير الصناعة. ذلك لأن سيكولوجية الأوليغارشيين ترفض فكرة الاستثمارات طويلة الأجل في تحضير وخلق سلاسل صناعية، وهذا يعني أن الإبقاء على الوضع الراهن في الاقتصاد الروسي يمنع أي حركة في الاتجاه الإيجابي. ومن أجل تغيير هذا الوضع لا بد للدولة من أن تستخدم القوة والإرادة والعزم، فتلزم بصورة واضحة الشركات العملاقة في مجال النفط والغاز وغيرها إمّا بأن تستثمر الأرباح من أجل إنشاء دورة كاملة من المعالجة العميقة، أو أنه سيتم تأميم الاحتكارات الضخمة. وهنا نحن بأمس الحاجة لنظرية نيوكينزية صحيّة ومستنيرة. وهذا هو جوهر الوصفة الأوراسية بما يتعلق بالمستوى الصناعي.

في الوقت نفسه، يجب إدراك عامل التصدير للمواد الخام باعتباره عاملًا استراتيجيًا فائق الأهمية، والذي يتفوق من حيث أهميته على المؤشرات الكمية للوائح الأسعار والأرقام الجامدة للأرباح الناتجة. إذ إنّ المادة الخام اليوم تمثِّل أداة للتأثير وللضغط وللابتزاز، وهي "تكلف" أعلى من "ثمنها"، وهذا يعني أنها أكثر أهمية مما هي المادة الإضافية أو الملحقة. عندما نبيع المواد الخام إلى هذا الزبون أو ذاك، فإننا إما أن نكون ندعم صديقًا ما أو شريكًا استراتيجيًا، وإما أن نقوم بتسليح العدو وبذلك نحفر قبرنا بأيدينا. يجب أن تكون الجغرافيا السياسية للمواد الخام دليلًا دائمًا وثابتًا في أيدي تجار المواد الخام الأوراسيين، كما أنّ الأطراف التي تحصل على المواد الخام وأيضًا طرق نقله - من أنابيب وغير ذلك، لا تتمتع بأهمية اقتصادية وحسب، بل وأيضًا بأهمية سياسية واستراتيجية. ينبغي أن يحظى ذلك بالأولوية من حيث الاهتمام. يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي وبلدان آسيا شركاء رئيسيين في مجال نواقل الطاقة (أي المستهلكين للمواد الخام الروسية).

تكمن الفكرة الأوراسية لحل مسألة الاعتماد في مجال الطاقة في مدّ تلك الأنابيب والسبل (نحو أوروبا وآسيا) المناسبة والمفيدة لمصلحة روسيا من الناحية الاستراتيجية، وفي إعادة استثمار فائض الأرباح الناتج عن ذلك في تطوير قطاعات تكنولوجية جديدة. أي أن ينشط في إطار

الحداثة، ولكن مع العمل في الوقت نفسه من أجل تطوير قطاع الصناعة بما يتناسب مع المصلحة الوطنية. يشترط هذا المشروع بناء عدد من معامل تكرير النفط من أجل معالجة عميقة للنفط ومشتقاته عند الحدود الغربية لروسيا وفي منطقة الشرق الأقصى حيث لا يوجد حتى الآن أي معمل حقيقي في هذا المجال. أما تلك الموجودة في كل من بشكيريا وموسكو، فإنها تعمل لتلبية حاجات السوق الداخلية فحسب، وتكاد لا تلبّي حاجات الطلب الداخلي إلّا بصعوبة بالغة. تصدّر روسيا إلى السوق الخارجية النفط الخام كما يفعل ذلك البدو المتخلفون الذين يعيشون في "مجتمع تقليدي" وحيث لا يوجد لديهم أدنى تلميح إلى الصناعة. ولذلك فإنَّ روسيا سوف تتدهور وتنقرض إذا ما واصلت سيرها في هذا الطريق. علمًا أنّ بناء مثل تلك المعامل لتكرير النفط قادر على تغيير إيجابي في حالة المشتقات النفطية الوطنية بأضعاف كثيرة.

يرى الليبراليون أنه إذا ما تم وضع الأموال الموجودة في صندوق الاستقرار[71] والتي تراكمت من جراء الأسعار المرتفعة على النفط، في بورصة نيويورك، فإنها ستجلب أرباحًا خيالية. بيدَ أنّه لن يكون من السهل سحب تلك الأموال من هناك، ولكن للأرقام سحرًا مذهلًا مع ذلك. تتضاعف الأموال وتتحقق مؤشرات جيدة من دون أن يعمل أحد من الناس. هذه العمليات المزيفة من استخدام الأرقام هي لغة الجزء ما بعد الصناعي من النخب الاقتصادية في روسيا الحالية. بطبيعة الحال، هذه ليست مجرد عملية بسيطة لجامعي أموال على غرار شركة هرم MMM[72]. إذ إنَّ حركة الأموال الافتراضية تخضع لمنطق خاص بها؛ تلك هي منظومة السوق المالية الحديثة بالفعل. إلّا أنه لا يوجد في مجمل نشاط تلك المجموعة من الليبراليين الروس أي مكان لفكرة روسيا باعتبارها عنصرًا في الاقتصاد العالمي، وبالتالي لا تطرح عندهم (حتى ولو نظريًا) مسألة نقل تلك الأموال في صندوق الاستقرار من الغابة الافتراضية من أجل استثمارها في بناء ملموس ومحدد لمصفاتين اثنتين أو من أجل تحديث هذا القطاع الهام استراتيجيًا من قطاعات الصناعة. لكنَّ هذه باتت قضية سياسية وليست اقتصادية. تصرُّ النظرية الاقتصادية الأوراسية على حلِّ مثل هكذا مسائل سياسية في ضوء المصالح الوطنية الملموسة، وليس على أساس مخططات ليبرالية مجرّدة.

الاقتصاد التقليدي: مفتاح الهوية الوطنية

المستوى الثالث هو الاقتصاد التقليدي، أي القطاع الزراعي والإنتاج ما قبل الصناعي. مع الأخذ بعين الاعتبار وجود خسارة مؤكدة سلفًا (بحسب معايير الإنتاج الصناعي وبشكل خاص النمط ما بعد الصناعي) في الاقتصاد التقليدي، وبرغم إدراك أنه لا يشكل سوى قيمة صغيرة جدًّا لدرجة أنه يجوز تجاهلها من منظور المؤشرات الاقتصادية البحتة سواء في السياق الصناعي أو ما بعد الصناعي، فإنه من الضروري أن تتم المحافظة على ذلك الاقتصاد التقليدي إلى جانب العمل على تطوير هذا المستوى، ولكن من منطلق أخلاقي أدبي وثقافي روحي. بالمناسبة، هذا القطاع من الاقتصاد خاسر في كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، وهو لا يشكِّل سوى قيمة متناهية في الصغر من وجهة نظر المؤشرات الاقتصادية، لكنه مع ذلك يحظى بالدعم وتضخ فيه الأموال بسخاء من الميزانية العامة لهذه البلدان (الليبرالية وما بعد الصناعية تمامًا). من حيث الشكل، إنه أكثر ربحًا أن يتم شراء كل ما يتم إنتاجه خارج الولايات المتحدة الأميركية

وفرنسا وغيرهما، في المكسيك وفي بلدان العالم الثالث حيث توجد قوة عاملة رخيصة وأجرة الأراضي منخفضة ...إلخ. إلّا أنَّ القطاع الزراعي الخاسر يحظى بالدعم حتى من قبل الأميركيين. لماذا يقومون بدعمه؟ لو أنهم استرشدوا بالمنفعة الاقتصادية وحسب وتوقفوا عن دعم الزراعة، لكان هذا القطاع اختفى. مثلما اختفى اليوم الإنتاج الصناعي في كل من أميركا وأوروبا. ثمة عملية تتم مناقشتها على نطاق واسع في الاقتصاد الأميركي والأوروبي - نقل العملية الإنتاجية، أي نقل الإنتاج الصناعي إلى خارج أوروبا وأميركا. يجري اليوم إنتاج كل ما يملكه الأميركيون في الصين وهونغ كونغ وسنغافورة. وبالمناسبة، يعمل 70 في المئة من الأميركيين في القطاع الثالث - في قطاع الخدمات. أي إنّ أميركا في حقيقة الأمر لا تنتج شيئًا وهي تعيش على حساب التكنولوجيات المالية والصناعات المنقولة إلى خارج الحدود. لكن الحكومة الأميركية تدرك تمامًا أنّ المزارعين الأميركيين هم حملة الروح الأميركية، وهم نمط خاص ثقافي وسيكولوجي واجتماعي ضروري جدًّا لتعزيز الولايات المتحدة الأميركية وتوطيدها كدولة، ليكن لأسباب سياسية وثقافية وليست اقتصادية.
كما أنّ الفكرة الأوراسية تثمِّن بدرجة أكبر أيضًا العمل في أشكال الاقتصاد التقليدية - وخاصة العمل الزراعي وتربية الماشية والصيد إضافةً إلى مختلف الحرف والمهن اليدوية ...إلخ. ففي ذلك يتجلى رمز الهوية الوطنية، وينتقل من جيل إلى جيل عنصر جوهري في الثقافة الشعبية التي يتم تجسيدها في إيقاع وبنية العمل. وهذه قضية صالحة بيئيًا وأخلاقيًا وروحيًا، كما أنّ دورها لا يُقدَّر بثمن بغرض رعاية الروح الوطنية والوعي الذاتي الشعبي أو الهوية الوطنية.
ولذلك لن يكون مفيدًا وعديم الجدوى أن يتم استخدام معايير الأنموذج الصناعي وبدرجة أكبر الأنموذج ما بعد الصناعي في مجال "المجتمع التقليدي"، بل يجب عند الضرورة أن يقدّم الدعم لهذا المستوى من الاقتصاد، وسوف يكون من الأفضل خلق بيئة طبيعية من أجل تدوير السلع التي يتم إنتاجها هنا، وصولًا حتى إعادة إحياء التبادل الافتراضي واقتصاد الهبة والتضحية. مطلوب من هذا القطاع الاقتصادي في السياق العام أن يقوم بوظيفة ثقافية وحتى عبادية. بالمناسبة، كانت [المستوطنات الزراعية] الكيبوتسات في المرحلة الأولى من نشوء الاقتصاد الإسرائيلي الذي يمتاز بوجود روح ميسيانية قوية، مدعوّة لأن تقوم بهذه الوظيفة "السوتريولوجية أو الخلاصية". كان الناس ينخرطون في العمل بدافع أخلاقي وبتأثير من التكوين الكوكبي العاطفي للشخصية البشرية، حتى ولو أنه أتيحت لهم فرصة اقتصادية لعدم القيام بأي عمل. لأن العمل الحر - هو العمل لا تحت تأثير الحاجة وإنما العمل الذي يتم إدراكه باعتباره دافعًا أخلاقيًا وعلى أنه تفجّر طبيعي وخلاق للقوى الداخلية الكامنة.
العمل هو واجب أخلاقي، أما العيش على المساعدات فلا يُعدُّ حياةً، بل إنه انحلال. لذلك نحن نعتقد أنّ العمل في إطار الاقتصاد التقليدي واجب أخلاقي (وعرقي في الوقت نفسه)؛ إنه يسمح بإطعام الشخص نفسه وبأن يحيا بتناغم ضمن مجتمع تاريخي وعرقي محدد في الوقت نفسه، أي في فضاء كوني مقدّس. ولا يجوز تطبيق معايير الدورات الأخرى على هذه الدورة التقليدية.
لا تمتلك النظرية الاقتصادية معيارًا واحدًا ثابتًا: لا معيارًا للتطور ولا معيارًا لمكافئ عام. ومن هذا المنظور تقف المصالح الوطنية أو المهمات السياسية أعلى من الاقتصاد. إذا ما قلنا أنَّ الشعب يجب أن يكون العنصر الرئيس في النشاط الاقتصادي، فإنه تنشأ لدينا قيمة الإنتاج التقليدي أيضًا (باعتباره بنية طقوسية في الحياة المجتمعية)، وقيمة التطور الصناعي للاقتصاد

(الضروري للحماية من المخاطر الخارجية)، وإنشاء مقاطع بعد صناعية (في دور فلتر وواجهة للتفاعل المتبادل مع الشبكات المالية والمعلوماتية العالمية).

ثلاثة أشكال للمنطق الاقتصادي وإشكالية التحولات المرحلية

وهكذا، تؤكد النظرية الاقتصادية الأوراسية أنه لا يوجد اقتصاد واحد ومنطق اقتصادي واحد، وإنما ثلاثة أشكال للمنطق الاقتصادي: الشكل الأول هو منطق الاقتصاد ما بعد الحداثي، والثاني - منطق الاقتصاد الحداثي، والثالث - منطق الاقتصاد في المجتمع التقليدي، أي ما قبل الحداثي.
في واقع الأمر إنَّ الإقرار بشرعية وبإمكانية وجود وتعايش متزامن لجميع هذه الأشكال من المنطق الاقتصادي، يمثِّل ميزة فريدة في الفكر الاقتصادي الأوراسي. بالتالي ينتج عن ذلك أنه يجب توفير ثلاثة كيانات اقتصادية بدلًا من كيان واحد، وأنه يجب تقسيم المشاكل الاقتصادية إلى ثلاثة أنماط من المهام وأن يتم حلّها بواسطة ثلاث طرائق مختلفة. ولا يجوز الخلط بينها بأي حال من الأحوال. والأكثر تعقيدًا عندئذ هو إيجاد أطوار الانتقال القائمة بينها. يجب استكشاف كيف يمكن العبور من نمط إلى آخر، وأين تقوم حدود ظاهرة بعينها وأين حدود ظاهرة أخرى.
ذلك أننا لا نفكر ونعمل في الفراغ، وإنما في ظروف أزمة عالمية يتنبأ بها كثير من علماء الاقتصاد البارزين، أزمة تعصف بالنظام المالي العالمي الذي يقترب من نهايته. هذا يطرح أمامنا مسألة جديدة كلّيًا. من الضروري أن نعمل على تطوير هذا الأنموذج الاقتصادي متعدد الأنماط ومتعدد المستويات أو ثلاثي المستويات، أيضًا من أجل الحفاظ على روسيا في شروط الانهيار الاقتصادي العالمي الذي يمكن أن تقود إليه الحركة المُسرَّعة في الإدارة ما بعد الصناعية. من المرجّح جدًّا أن تبدأ العمليات في النظام المالي العالمي بالتعثّر وبالاضطراب في القريب العاجل.
سوف تبدأ، وفق مؤشرات عديدة، بالتعطّل وبالارتباك بالمعنى السياسي والمالي والاقتصادي، وبالمعنى الأخلاقي أيضًا. هكذا، يوجد تناقض عميق جدًّا بين وظيفة الدولار كعملة احتياطية عالمية وكعملة وطنية للولايات المتحدة الأميركية. عندما يبلغ هذا التناقض العالمي الكلّي في الاقتصاد حدًّا حرجًا، سوف تنشأ أزمة اقتصادية هائلة - أزمة النظام المالي العالمي القائم على العملة الاحتياطية العالمية - أي الدولار. سوف يحدث هذا عندما تبلغ الفجوة بين حجم الأموال الافتراضية والأوراق النقدية من جهة، والإنتاج الفعلي وما يغطي الأموال من السلع من جهة أخرى، مستوى حرجًا. عندئذ سوف يصبح الحفاظ على الدورة الصناعية وما قبل الصناعية في الاقتصاد الروسي ضمانة للنجاة والبقاء في هذه الظروف.

بخصوص نظرية التكامل الأوراسي

أما العنصر الآخر بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي الأوراسي فهو نظرية التكامل في الفضاء الكبير، أو "اقتصادات الفضاءات الكبيرة". لم يعد بإمكان روسيا في حدِّ ذاتها كدولة منفردة، مثلها مثل العديد من الدول الأخرى، أن تضمن سيادتها الخاصة في ظروف عالم أحادي القطب والعولمة الاقتصادية. لا يبقى من بديل مقبول ومناسب لذلك سوى إنشاء "فضاءات كبيرة" - مناطق خاصة يقوم بعضها بجانب بعض، ولها مستوى تحديث متشابه في أسلوب الإنتاج الاقتصادي.

وهذا يعني على أرض الواقع بالنسبة إلى كل من روسيا والهند وإيران والصين وبلدان رابطة الدول المستقلة، إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في شرق القارة الأوراسية، يمكنها أن تكون شبيهة بالاتحاد الأوروبي، ولكن مع مراعاة مرحلة أخرى من التطور الاقتصادي في تلك البلدان التي تشكّل القوام الأساسي "للفضاء الاقتصادي الموحد" الأوراسي. لا تستطيع هذه الدول منفردة أن تنافس الغرب، ولكن مواردها وقدراتها الفكرية والسكانية مجتمعة يمكن أن تتمتع بقدرات تكفي للمنافسة. ويمكنها إذا ما وحّدت جهودها وطاقاتها أن تتطور وأن تزدهر بشكل مستقل وأن تساعد بعضها بعضًا على المضي في عملية التحديث حتى نهايتها المنطقية، وأن تنتقل بعد ذلك إلى المرحلة ما بعد الصناعية (وإلى ما بعد الحداثة)، من دون أن تفقد مع ذلك هويتها الوطنية، ومن دون أن تذوب في العولمة أو أن تتحول إلى ملحق استعماري لبلدان "الشمال الغني".

يمكن لأوراسيا في مثل هذه الحالة أن تصبح أهم قطب في عالم متعدد الأقطاب، وأن تصبح أيضًا شريكًا للولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، فضلًا عن أنها ستصبح محرِّكًا لتطوير المناطق الأخرى المتأخرة عن البلدان الأوراسية من حيث مستوى التطور. والحديث لا يدور حول عزلة تامة حتى لمثل هكذا "فضاء كبير" عن الغرب أو عن اليابان مع نمط تكنولوجي متقدّم جدًّا في كلا الفضاءين، بل إنّ العلاقات سوف تتطور وسوف يتصاعد التعاون باطراد. إلّا أنَّ المنطقة الأوراسية سوف تحافظ على نوعية العنصر المستقل والقادر على المنافسة، وسوف تحرص بمنتهى الصرامة لكي يجري التطور الاقتصادي بطريقة متكافئة إلى أن تنتقل العمليات الطبيعية في تصنيع أوراسيا بشكل سلس وبثبات إلى المرحلة ما بعد الصناعية. هذا هو اقتصاد ما بعد الحداثة الأوراسية التي ستكون مختلفة بصورة جوهرية عن ما بعد الحداثة العولمية والغربية في عدّة معايير، لا سيما في المعايير الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية وغير ذلك.

(70) ينظر كتاب ماكس فيبر الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية وغيره.

(71) صندوق حكومي في الاتحاد الروسي تم إنشاؤه في عام 2004 ويستخدم لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. (المترجم)

(72) شركة جامعي أموال سُمِيت باسم الأحرف الثلاثة الأولى من كنى مؤسسيها (Sergei Mavrodi, Vyacheslav Mavrodi, Olga Melnikova) في روسيا. قد نشطت بين عام 1989 وعام 1994 اتهمت بداية بالتهرب من الضريبة، ثم بالاحتيال. (المترجم)

الفصل التاسع عشر: الجغرافيا السياسية للغاز على الخريطة الجديدة للقارة الأوراسية

الغاز في الاقتصاد العالمي

هذه مسألة جدية للغاية. ولكن عند مناقشتها يجب البدء من أشياء أكثر بساطة وتحديدًا من أنَّ الغاز هو أحد أهم مصادر الطاقة. يمكن القول، في حقيقة الأمر، إنّ الغاز هو "سَمِيُّ النفط". على سبيل المثال، إنّ النظم الأميركية للطاقة في الكثير من المعامل والمجمعات الصناعية والمحطات الحرارية، يمكنها أن تعمل على مصادر الطاقة المسيلة كما وعلى الغاز. وإنَّ مثل هذه المنظومة المزدوجة موجودة أيضًا في الكثير من المراكز الصناعية الكبرى في أوروبا.

إنّ عامل النفط واضح من وجهة نظر الطاقة. فالجميع يعرفون أن النفط هو المحرّك الذي لا يمكن للاقتصاد الحديث أن يعمل من دونه. أما الغاز في بنية الاقتصاد وحوامل الطاقة فيقوم بدور بديل أو سميِّ النفط. وإذا كانت سوق النفط تؤدي دورًا كاسرًا للاحتكار، وهذا في واقع الأمر بسبب تأثير قوانين السوق هنا، فإنّ شركات الغاز تؤدي كقاعدة دورًا احتكاريًا في جميع البلدان الأوروبية باستثناء الدنمارك، حيث توجد منافسة في منتهى الصغر وشبه صورية بين شركات الغاز.

لماذا يوجد إذًا سوق حرّة للنفط، أما الغاز فيوجد احتكار كامل له؟ يمكننا أن نقرأ بضعة آلاف من الصفحات المتعلقة بدراسات مخصصة لكي نعثر على توضيح يفيد بأنّ الغاز وكل ما يرتبط معه، يحمل درجة عالية من الخطورة وبأن التعامل مع الغاز قد يجر خلفه احتمال انفجارات وإمكانية أعطال تقنية ما يمكنها أن تؤدي إلى كوارث هائلة ذات طبيعة اقتصادية وبيئية وجسدية أو فيزيائية. لكن الأمر لا ينحصر في ذلك.

تتحدث حضارتنا واقتصادنا عادة لغة مزدوجة، كما أنه توجد معايير مزدوجة. فعلى المستوى الخارجي يجري الإعلان عن مبادئ ليبرالية مثل حرية المنافسة وقانون السوق، والديمقراطية وغير ذلك. ولكي لا تتخذ هذه العمليات في لحظة محددة طابعًا كارثيًا، يوجد في حضارتنا مقطع محدد يعمل وفق قواعد وعلى أساس مبادئ مغايرة تمامًا.

أي إنه في حال ذهبت مسألة الديمقراطية أو السوق في منحى غير "مرغوب"، فإنَّ آليات معينة تبدأ بالعمل من أجل تصويب تلك العملية أو أنها تقوم بكل بساطة (عند الضرورة) باستبدالها. وهذا بالتحديد ما حدث، مثلًا، أثناء اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأميركية، عندما تم وضع المنظومة الإضافية أو الاحتياطية لإدارة البلاد قيد العمل حيث لم يعد ثمة وجود للديمقراطية ولا للسوق ولا لشيء، بل راحت تطبق مبادئ وأسس مختلفة تمامًا في إدارة المجتمع والاقتصاد.

وفق هذه الفرضية، يقوم الغاز بوظيفة مصدر بديل احتياطي للطاقة. إذا ما حصل انهيار أو انقطاع في مجال الإمدادات بالنفط مرتبط بآليات السوق أو بمشاكل سياسية معينة، فإنَّ الغاز

سوف يقوم في هذه اللحظة المحددة بأداء دور منتج إضافي للطاقة، ما يمنع انهيار الاقتصاد العالمي واقتصاد البلدان الغربية بالدرجة الأولى في لحظة واحدة.
بعبارة أخرى، لا يمثِّل الغاز مجالًا احتكاريًا من طريق الصدفة المحض - بل لأن الغاز يقوم بدور طاقة احتياطية بديلة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. هذه ميزة في غاية الأهمية، ولذلك نجد أن الجغرافيا السياسية للغاز تختلف بصورة مبدئية عن الجغرافيا السياسية للنفط. تنتمي الجغرافيا السياسية للغاز إلى دورات اقتصادية أكثر جدّية مما هي الجغرافيا السياسية للنفط، وبالتالي فإنَّ التذبذبات في مجال الغاز تجري هي الأخرى وفق وتيرة مغايرة وبسرعة مختلفة مما هي في مجال النفط.
الغاز والنفط عنصران مختلفان تمامًا. النفط أكثر مرونةً وأما الغاز فأكثر ثباتًا وأقل حركة وأكثر استقرارًا كما أنه أكثر احتكارية. وإنّ التسعير في مجال الصناعات المرتبط بالغاز أكثر شفافية. فالتسعير في مجال منتجات الغاز الطبيعي يرتبط بشكل وثيق مع منتجات أخرى، مع موارد موازية للطاقة: مع الفحم الحجري والنفط. كما أنَّ الغاز ينسخ أو ينوب عن تلك العمليات التي تجري في سوق مصادر الطاقة الأخرى.

الجغرافيا السياسية في الوقت الحاضر

من خلال دراسة مجال الغاز يمكننا الوصول إلى الخريطة الأساسية مبدئيًا للهيكلية الجيوسياسية للعالم.
عندما نتحدّث عن الجغرافيا السياسية يجب أن نتذكّر أنَّ كلمة "الجغرافيا السياسية" ليست مجرّد مصطلح بسيط. وهي ليست نوعًا من التجريد ولا مرادفًا لمصطلح العلاقات الدولية، بل إن الجغرافيا السياسية هي علم واختصاص له منظومة إحداثيات خاصة به، ولديه منهج وأنموذج خاص به في رؤية الواقع وفي رؤية المغزى من تلك العمليات التي تجري في عالمنا اليوم.
يوجد من منظور الجغرافيا السياسية صراع أو معارضة بين نمطين من الحضارة، بين حضارة البحر وحضارة اليابسة، بين الفكرة الأطلنطية والفكرة الأوراسية، بين القطب الأنكلوسكسوني والقطب الأوراسي. هذا موجود في أساس الرؤية الجيوسياسية للعالم: إنَّ التناقضات التي لم تجد حلًّا لها، والمنافسة مع التعارض في الوقت نفسه، الحروب والمعارك، الصدام والسباق - كما تشاؤون - بين القطب الأطلسي والقطب الأوراسي تشكل قوة محرِّكة للعمليات الأساسية في السياسة الدولية. هذه مسلمة أو هي من بداهيات الجغرافيا السياسية. في حال قلنا إنّ الأمر ليس كذلك، أو فكّرنا أنه ليس تمامًا على ذلك النحو، أو لم نكن موافقين على ذلك أو أننا لم نسمع بشيء من مثل ذلك، فنحن لا نكون نستخدم كلمة "جغرافيا سياسية". لذلك، عندما نتحدث عن الجغرافيا السياسية للغاز، إنما نتحدث عن مدى انسجام وتوافق منظومة الإمداد بالغاز، وإنتاج الغاز إضافةً إلى نقل الغاز وتسويقه مع أنموذج جيوسياسي معين.
تجري في عالمنا المعاصر عمليات جيوسياسية أساسية عميقة ترتبط مع بناء عالم أحادي القطب يمثِّل نتيجةً لانتهاء الحرب الباردة، حين كانت قائمة المجابهة بين معسكرين: غربي وشرقي، مجابهة تتفق تمامًا وبدقة مع الأنموذج التقليدي للصراع بين البحر واليابسة. وقد انتهت الحرب الباردة بتوطيد وتعزيز انتصار أحد القطبيَن، القطب الأطلنطي، مع العلم أن المهم لا يكمن في

أنّ إحدى المنظومتين انتصرت على الأخرى، بل إنّ المهم أمر آخر، هو أنّ أنموذجًا جيوسياسيًا محدّدًا هو الذي انتصر على الأنموذج الآخر وبقي قطبًا وحيدًا.
يتمثّل العالم اليوم بحقيقة أحادية القطب، حيث يوجد مركز أحادي القطب للعالم (الولايات المتحدة الأميركية) وحيث يوجد نظام الطبقات. الطبقة الأقرب هي الطبقة العابرة للأطلسي، والطبقة الثانية هي بلدان العالم الثالث، أما في قلب الطبقة الرابعة التي يُطلق عليها في الجغرافيا السياسية للأطلنطية "الثقب الأسود" (تذكّروا كتاب بريجينسكي **[رقعة الشطرنج الكبيرة]**)، فتوجد روسيا باعتبارها أساس الفضاء الأوراسي. بعبارة أخرى، يتم بناء العالم أحادي القطب على حساب إضعاف تلك الحقيقة القائمة التي تقف عائقًا في طريقه - الفضاء الجيوسياسي الأوراسي، حيث تتكامل أجزاء ذلك الفضاء من القارة الأوراسية بدرجة أكبر وأكبر أو تصبح تحت سيطرة وتحكّم العالم أحادي القطب. تلك هي العملية التأسيسية للتحولات الجيوسياسية المعاصرة، والانتقال من عالم ثنائي القطبية إلى عالم أحادي القطب، من توازن النفوذ الاستراتيجي نحو انزياح العالم بشكل كامل إلى منحى أو مستوى آخر.
نحن نعرف أنه توجد منظومات تقوم على أساس ثنائية القطبين. على سبيل المثال، الزائد والناقص، الأبيض والأسود؛ هذه منظومات دائرية حيث يوجد قطب ومحيط. الشيء نفسه ينطبق على الجغرافيا السياسية. أما في حالة العالم أحادي القطب، فإنّ القارة الأوراسية ذاتها تتحول، في حقيقة الأمر، من عنصر فاعل إلى موضوع.
كان القطب الثاني الذي يؤدي دور المحرّك في المجابهة الماضية مجسّدًا بالاتحاد السوفياتي السابق، أما اليوم فيستمر موجودًا بشكل مجزّأ في روسيا، التي تؤدي دور "كبش الفداء" بالنسبة إلى هذه العملية، والانتقال من أنموذج ثنائي القطبية إلى أنموذج أحادي القطب. وهذه هي تلك العملية الجيوسياسية التأسيسية التي تجري اليوم في العالم.
بيدَ أنه من المعروف أن تلك الصيغة التي وضعها هالفورد ماكيندِر، المؤسس لعلم الجغرافيا السياسية، لا تزال صالحة وصحيحة من منظور جيوسياسي. إنَّ ذاك الذي يسيطر على قلب الكون (Heartland) (أي أراضي روسيا)، يصبح وفقًا لتلك الصيغة، مسيطرًا على أوراسيا، ومَن يسيطر على أوراسيا يصبح مهيمنًا على العالم بأسره.
بطبيعة الحال، نحن لا نحظى اليوم بمثل هكذا خريطة جيوسياسية صريحة وكلاسيكية إلى هذا الحد إلّا عند أكثر خبراء الجغرافيا السياسية تطرّفًا وأرثوذكسية، من أمثال زبيغنيو بريجينسكي. وغالبًا ما يستخدم الفكر الاستراتيجي الأميركي والدبلوماسيون الأميركان بطريقة مختلفة بعض الشيء مصطلحات مغايرة ولكنها متشابهة إلى أقصى درجة. وفي حال أننا استوعبنا منطق الرؤية الجيوسياسية عندهم، سوف يكون بإمكاننا أن نفهم الكثير من القوانين والقواعد التي ترتبط بسوق الغاز وبتلك العمليات التي تجري في هذا المجال.
يوجد بحسب وجهة نظر العقيدة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية ثلاث حقائق أو كيانات تتركز بآن واحد في الفضاء الأوراسي وتحدّ من الهيمنة الأميركية بحلول عام 2050. أولًا، الصين التي تتحوّل إلى قطب مستقل وتمتلك لأجل ذلك أسسًا ومبررات كافية وجدّية: اقتصادية وديموغرافية وثقافية وسياسية. وهناك أيضًا العالم الإسلامي الذي يشكِّل نقيضًا سياسيًا للعالم أحادي القطب ويرفض فكرة عالم أحادي القطبية، وذلك بسبب تعارض القيم الإسلامية مع قيم

النظام العالمي أحادي القطب (القيم الليبرالية الديمقراطية والأميركية). كما يوجد هنا الاتحاد الأوروبي الذي يطمح لكي يصبح عنصرًا جيوسياسيًا مستقلًّا بذاته مع سياسة مستقلة خاصة به ومع مصالح خاصة في مجال الطاقة، فضلًا عن أنه يسعى لإقامة علاقات مباشرة مع العالم العربي وللوصول بشكل مستقل إلى مصادر الطاقة العربية من دون وساطة الولايات المتحدة الأميركية. وهذا القطب الأوروبي يدرك ذاته أكثر فأكثر باعتباره نقيضًا للعالم أحادي القطب.
ومما لا شكّ فيه هو أنّ أراضي بلدان رابطة الدول المستقلة، وبالدرجة الأولى مساحة روسيا الاتحادية، تمثِّل الحلقة الأكثر أهمية في تلك المنظومة الأوراسية.
إذا ما قمنا بعملية "Update" و"Upgrade"[(73)] للنظرية الجيوسياسية الكلاسيكية، فإننا سنحصل على اللوحة التالية: لكي تتمكن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الأطلنطيون من تحقيق كامل لفكرة العالم أحادي القطب، يجب عليهم أن يبسطوا سيطرتهم على تلك الفضاءات الثلاثة - أوروبا والعالم الإسلامي والصين - ومنعها من تحقيق صعود في قدرتها التنافسية المستقلة، وبما أنّ روسيا تؤدي دورًا مركزيًا من الناحية الجيوسياسية والاستراتيجية، فإن إعاقة روسيا عن أن تصبح دولة قوية جيوسياسيًا حيث تكون قادرة على اعتماد سياسة خاصة ومستقلة، سوف يسمح بتقسيم القارة الأوراسية إلى أربعة فضاءات رئيسية كبيرة. وكان قد صاغ هذه المهمة منذ عام 1992 بول وولفويتز ولويس سكوتر ليبي (I. Lewis "Scooter" Libby) في تقريرهما حول المخاطر التي تهدد مصالح الولايات المتحدة الأميركية في القرن الحادي والعشرين. ينبع الخطر الأكبر من إمكانية نشوء محور أوراسي في القارة الأوراسية، أي ظهور سيناريو بديل يمكنه أن ينسف مشروع بناء عالم أحادي القطب. أي في حال نشأت شراكة استراتيجية وتعاون استراتيجي بين تلك الفضاءات الكبرى الأربعة إضافةً لتلك الفضاءات «الجانبية» من مثل الهند التي تمثّل بمفردها قارة كاملة تقريبًا، ومعها جنوب شرق آسيا، مما يجعل مشروع العالم أحادي القطب يُمنى بالفشل. بهذا الشكل، يصبح الفضاء الأوراسي في مركز اهتمام كلتا القوتين العالميتين الأساسيتين.
لا يمكن للمرء في هذا الصدد إلّا أن ينتبه إلى إنشاء صندوق «أوراسيا» الذي يقوم مركزه في أميركا، أما في روسيا فيعمل تحت يافطة «أوراسيا الحديثة»، حيث يعمل السفير الأميركي السيد فيرشباو الآن بشكل نشط من أجل تطوير البنى في شبكة هذا الصندوق في منطقة القوقاز بحجّة محاربة الأصولية والتطرف، وأيضًا في سيبيريا الغربية والشرقية، تحت مبرر دراسة العمليات الديموغرافية في الهجرة الصينية وهلم جرًا. بعبارة أخرى، تولي الولايات المتحدة الأميركية اهتمامًا فائقًا بأوراسيا باعتبارها موضوعًا في إطار العقيدة الأطلنطية. يدور الحديث حول السيطرة على ذلك الموضوع وحول الإبقاء على أوراسيا في حالة موضوع وحسب. يوجد موقف أوراسي مناقض تشغل فيه أوراسيا موقع العنصر، حيث ترتسم ملامح استراتيجية مضادة بديلة. تقوم هذه الاستراتيجية المضادة على إيجاد نقاط تقاطع مشتركة بين جميع الفضاءات الكبيرة في القارة الأوراسية، وذلك بهدف الموازنة مع القطب الأميركي ومن أجل خلق نوع من التوازن.
عندما حصل الغزو الأميركي للعراق، نشر الصندوق الأميركي المحافظ (""Heritage Foundation) مقالة مثيرة للاهتمام جدًّا بتوقيع المدعو هالستون وبعنوان «استراتيجية قطف

أو جمع ثمار الكرز"، حيث يشبِّه التحالف الذي ظهر يومذاك بين فرنسا وألمانيا وروسيا، أي محور باريس - برلين - موسكو الذي أعرب عن معارضته للعدوان الأميركي على العراق، بمجموعة دوروثي من حكاية "ساحر من بلاد أوز". كانت توجد في مجموعة دوروثي مخلوقات يمتاز كلّ واحد منها بأنه محروم من صفة أساسية معينة: فقد كان الوحش الفزاعة بأدمغة من قش، ولم يكن ثمة قلب عند قاطع الأخشاب الحديدي، أما الأسد فكان خاليًا من أي شجاعة، أي إنّ كل واحد منهم كان عاجزًا وناقصًا، ولكنهم كانوا وقد التفوا حول دوروثي قادرين على تحقيق المهام التي توضع أمامهم وأن يحققوا ما يصبون إليه. وهكذا شبّه مؤلف المقالة فرنسا وألمانيا وروسيا بأصدقاء دوروثي أولئك: لا يوجد لدى ألمانيا سياسة خارجية ولا يوجد جيش؛ الاقتصاد الفرنسي يمر بأزمة؛ وروسيا على العموم تقيم في حالة غيبوبة، ولكن في حال تم جمع طاقات هؤلاء "الأصدقاء الثلاثة لدوروثي" مع بعضها، فسوف تظهر خطورة جدّية بالنسبة إلى الأميركان. لذلك كانت مهمتهم هي الحؤول دون قيام ذلك، والعمل على إسقاط ذلك التحالف بأي طريقة ومهما كان الثمن. راحوا يوهمونهم بأنه غير ضروري، وأنه زائد عن الحاجة ولا معنى له، وأنه بجميع الأحوال لن يجعل العالم أكثر ضياء، وأنه بصورة عامة ليس تحالفًا على الإطلاق، وقد نجحوا في مسعاهم بالتدريج.

إنَّ الجغرافيا السياسية الأطلسية، وإذ تدرك تمامًا أن التحالف بين أوروبا وروسيا والصين والعالم الإسلامي إضافةً إلى الفضاءات الكبرى الأخرى في القارة الأوراسية، يمكنه أن يشكِّل منافسة جدّية إلى أقصى درجة وأن ينسف مخططات الهيمنة على العالم من قبل نظام أحادي القطب، تعمل كل ما بوسعها لكي لا تسمح بقيام مثل هذا التحالف.

وهكذا، إنَّ اللعبة الكبيرة في نسختها المعاصرة، كما كانوا يتحدثون بالمناسبة، عن لعبة كبيرة بين الإمبراطورية الروسية والأنكلوسكسون في القرن التاسع عشر، تجد تطبيقًا لها على كامل رقعة الفضاء الأرواسي. والجوهر هنا من حيث المبدأ لا يتغير، وإنما الوقت وحده هو الذي يتبدل، كما تتغير الدول. إنّ اللعبة الكبرى في القرن الحادي والعشرين، هي اللعبة بين الأوراسيين والأطلنطيين.

يخطط الأطلنطيون من أجل منع الفضاءات الأربعة الكبرى الأساسية في القارة الأوراسية من تشكيل تحالف يمكنه أن ينسِّق بين مواقفها الاستراتيجية، وهذا ما يتيح لها أن تعيق وتفشِّل الهيمنة الكاملة والسيطرة التامة للولايات المتحدة الأميركية على العالم بأكمله، أي أن تنسف عملية العولمة وترسيخ عالم أحادي القطب. تلك هي الجهة الأطلسية في اللعبة الكبرى، وهذا هو الطرف الذي يلعب الشطرنج من الجهة المقابلة. أما من هذه الجهة الأخرى فيلعب الأوراسيون، الذين تكمن مهمتهم في تحقيق نوع من التوازن القائم على عدد من الفضاءات الكبرى، حيث لا يمتلك كل منها بمفرده ما يكفي من الطاقات، كما هو الحال مع دوروثي وأصدقائها. لا يوجد لدى روسيا اقتصاد ملائم وإرادة سياسية، والصين لا تمتلك ما يكفي من الموارد والثروات الطبيعية، وأوروبا ليس لديها أيضًا ما يكفي من الموارد، أما العالم الإسلامي لديه أيديولوجيا عاطفية وحماسية قوية ولديه موارد كافية ولكن لا يوجد لديه اقتصاد ولا تفاهم متبادل مكافئ، أي إنه يوجد عيوب ونواقص لدى كلٍّ واحدٍ من المشاركين في التحالف الأوراسي، ولذلك تكمن المهمة الأوراسية في التغلب على هذه النواقص وفي جمع الطاقات مع بعضها من أجل خلق

مقدمات وشروط لنشوء عالم متعدد الأقطاب وليس عالم أحادي القطب. هذا هو مغزى اللعبة الكبرى، وهذه هي فكرة الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين.

الغاز والجغرافيا السياسية

كيف ينعكس كلُّ ذلك على مجال الغاز؟ تبرز هنا على الفور لحظة واحدة في غاية الأهمية: إنَّ الاحتياطي الرئيس من الغاز الذي يشكِّل، كما سبق وأوضحنا، المصدر الأساسي للطاقة في العالم، موجود في القارة الأوراسية، وهذا ما نسبته 70 في المئة من احتياطي الغاز العالمي. تشغل روسيا المرتبة الأولى من حيث كمية الاحتياطي، تليها إيران ثم العربية السعودية. كما توجد كميات كبيرة في كل من تركمانستان وكازاخستان وهكذا دواليك. في واقع الأمر، ثمة حقول للغاز في أماكن أخرى من العالم بالتأكيد، لكن الكمية الرئيسة موجودة في الفضاء الأوراسي، أي في مناطق غير متاحة للاحتلال البحري إلا بصعوبة كبيرة جدًّا. في حين أن مستهلكي الغاز يقومون غالبًا على أطراف القارة الأوراسية.

إذا ما تأملنا اقتصاد أوراسيا بطريقة مجرّدة، من وجهة نظر اقتصادية بحت من دون تحميلها أي اعتبارات فإننا سنرى أن توازن سوق الغاز كان سيقود إلى تطور سريع متناغم وثابت لتلك الفضاءات الأوراسية. دعونا نتخيّل أنّه ما مِن أسباب سياسية تعيق روسيا عن إمداد أوروبا والصين وتركيا أيضًا بالغاز. بفضل مثل هكذا مقاربة نظرية بحتة لاقتصادات تلك البلدان، خصوصًا اعتماد اقتصاد كلٍّ من أوروبا والصين على الطاقة، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصادين كليهما نشطان وفاعلان بشكل طبيعي، فإنَّ كلًّا منهما سوف يحصل عندئذ على قاعدة مستقرة من أجل تحقيق تنمية مكثفة وقوية وثابتة، أي إنه سوف تظهر لديهما ضمانات للمستقبل.

إذا ما نظرنا إلى الغاز الروسي على أنه قوة استراتيجية، مع الافتراض بأنه توجد في روسيا حكومة عقلانية وواعية، وليس حكومة حمقاء كما هو الحال اليوم، فإنّ تلك الأموال الهائلة التي نحصل عليها من جراء بيع ونقل الغاز سوف تذهب عندئذ من أجل تحقيق التنمية في الاقتصاد وسوف يتم استثمارها في تطوير تكنولوجيات دقيقة، وفي إنشاء جيل جديد من الاقتصاد وبهدف تحديث قطاعات محددة ومعينة وما بعد تحديثها، وليس لكي يتم سرقة تلك الأموال ونهبها مثلما يحدث اليوم. إنّ الاستخدام السليم والمناسب لموارد الغاز كان سيسمح بتحقيق تسوية وتوازن بين القدرات المتوفرة في مقاطع مختلفة من القارة الأوراسية.

كان يمكن لسوق الغاز الليبرالي في إطار القارة الأوراسية أن تصبح تجسيدًا لأوراسيا حقيقية ومستقرة تمامًا. كما كان يمكن أن تنشأ منظومة طاقة غازية موحدة في أوراسيا، وإذا ما ابتعدنا عن العوامل الجيوسياسية وغير الاقتصادية التي لا تمت للغاز بأي صلة، بشرط أن تكون تلك المنظومة متسقة مع الوضع الحالي للأمور بين العرض والطلب، لكان هذا الأساس المتصل بالسوق قد خلق اليوم من تلقاء نفسه ظروفًا مثالية من أجل تطوير اقتصادات جميع الدول الأوراسية. ولكن الولايات المتحدة الأميركية تسعى لعرقلة ذلك بكل ما تستطيع وبأي ثمن ولاعتبارات غير اقتصادية لا ترتبط بالسوق، مستخدمة من أجل ذلك أشكالًا أخرى مختلفة من التأثير الذي لا يتعلق بالسوق. وإنّ العولمة والعالم أحادي القطب يتجنبان نشوء مثل هكذا منظومة للطاقة معتمدة على الغاز.

الأحزمة الصحيّة

هم يحاولون عرقلة مثل هكذا تطور للأحداث بأي طريقة. ويستخدمون في سبيل ذلك استراتيجية الأحزمة الصحية التي تعتبر كلاسيكية بالنسبة إلى الأطلنطيين وسبق واستخدمتها إنكلترا في اللعبة الكبرى في القرن التاسع عشر - بداية القرن العشرين. يدور الحديث كيف أنه عندما يظهر حليفان في القارة الأوراسية يمكن للاتحاد بينهما أن يشكِّل خطرًا جدّيًا بالنسبة للقطب الثالث، الأطلسي، يتم حينئذ خلق حواجز أو أحزمة "صحية" بين هذين الحليفين - أي إنشاء منطقة محددة لا تكون قريبة لأي من الحليفين وتمثِّل رقعة قابلة للاتساع ولنشوء نزاعات فيها، ويتم استخدامها من أجل خلق عداوة أو مجابهة مصطنعة والعمل على تأجيجها بين المشاركين في تحالف قارّي استراتيجي.

واليوم يجري إنشاء مثل هذه المنقطة بالتحديد ولمثل هكذا أهداف جيوسياسية بالضبط بين أوروبا وروسيا. ذلك أنّ أوروبا وروسيا، ومن منظور كافة التصورات الجيوسياسية، محكومتان بكل بساطة بنوع من التقارب فيما بينهما. لدى أوروبا ما تحتاجه روسيا ولدى روسيا ما ينقص أوروبا. وإنّ التبادل الحر بينهما وفق قوانين السوق، بما في ذلك تبادل تكنولوجيا معينة وموارد محددة إلى جانب الإمكانات في مجال الأمن ينسجم بشكل عفوي وطبيعي مع مصالح كلا الفضاءين، ولكنه لا ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية.

ولكي يمنعوا قيام مثل هكذا تقارب أوروبي روسي خطير بالنسبة إلى أميركا، يقومون بإنشاء ما يقال لها "أوروبا الجديدة" - وهي تتكون من بلدان أوروبا الشرقية التي تم قبولها في صفوف الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي بشكل مستعجل واستثنائي، وهي أكثر ميلًا نحو واشنطن مما نحو برلين وبروكسل أو باريس. كما أنها تتخذ مواقف معارضة بقوة من روسيا؛ إنها البلدان السابقة في المعسكر الشرقي. هذا هو الحاجز الصحي الذي راح يتوسع اليوم أمام أعيننا. وتنتمي إليه بلا أدنى شك بلدان بحر البلطيق وأيضًا أوكرانيا "البرتقالية". نحن نعرف أن هذه البلدان في "أوروبا الجديدة" بالتحديد تشغل موقفًا عدائيًا نشطًا ضد روسيا في كافة المؤتمرات واللقاءات الأوروبية وتطالب على الدوام باتخاذ إجراءات صارمة وقاسية إلى أقصى درجة ضد روسيا.

كما يجري إنشاء مثل هكذا حزام صحّي في القوقاز. والهدف الذي يضمره استراتيجيو الأطلنطية هناك هو زرع الشقاق بين روسيا والعالم الإسلامي الذي شاء أم أبى سيتفاعل مع ما يحدث في القوقاز الروسي حيث تقطن أغلبية مسلمة.

وهناك شيء مشابه يتم العمل عليه في قلب آسيا وفي آسيا الوسطى. لا يوجد عمليًا مثل ذلك الحزام الصحي بين روسيا والصين في واقع الأمر، لكن شينجيانغ والتيبت مرشحتان محتملتان من حيث المبدأ لأن تقوما بدور حزام أمني. ما زال العامل الديموغرافي الصيني هناك، أي الهجرة الصينية المكثفة إلى سيبيريا الشرقية والشرق الأقصى، ينعكس بشكل سلبي بطبيعة الحال. هذا كله من جديد يخلق نوعًا من التوتر والمشاكل التي تعيق التطور الطبيعي للعلاقات بين روسيا والصين.

بهذا الشكل، يتم استخدام نظام الأحزمة الصحية كأداة فائقة الأهمية في اللعبة الكبرى على الطريقة الكلاسيكية بشكل فعال جدًّا مرة أخرى. إنّ الحزام الصحي الذي يمتد على حدود روسيا من البلطيق حتى الشرق الأقصى مرورًا بالقوقاز وآسيا الوسطى، هو الوسيلة الأكثر فاعلية في

الإدارة أحادية القطب الأطلسية للعمليات الجيوسياسية في قارة أوراسيا. وبمساعدة هذا الحزام يمنع أي تقارب بين روسيا من جهة وبين أوروبا والعالم الإسلامي والصين من جهة أخرى. هذا التقارب الذي يشكل الضمانة الوحيدة لتحويل أوراسيا كقارة من موضوع للتلاعب الخارجي إلى عنصر فاعل.

الغاز وسيلة للتكامل

نحن نقترب هنا بصورة حثيثة من مسألة الغاز، لأن الغاز يشكِّل تلك البنية التحتية الأساسية التي تنشِّط وتفعِّل ذلك التحالف إلى درجة كبيرة. تكمن القضية في أنّ الغاز الروسي يعتبر ضمانة للعلاقات الروسية - الصينية والروسية - الأوروبية. ذلك أنَّ حوارًا أساسيًا وعميقًا يجري من خلال الغاز بين تلك الفضاءات الثلاثة. تلك الفضاءات الكبرى الثلاثة مرتبطة ببعضها بواسطة الغاز، وبهدف منع نشوء مثل هذه العلاقة بالتحديد يتم استخدام الأحزمة الصحية التي تقوم بين تلك البلدان.

يطرح نفسه هنا سؤال آخر مثير للغاية. يعتبر الغاز على وجه التحديد المبرر الرئيس الذي ترتبط به مسألة الحفاظ على رابطة الدول المستقلة أو تفككها وانهيارها. في حال قامت رابطة الدول المستقلة بتحقيق الأنموذج الأوراسي، فإن جميع البلدان التي تعتمد بشكل مباشر على الغاز الروسي، مثل أوكرانيا، وروسيا البيضاء ومولدوفا، ولأنها تشكل جسرًا بين روسيا وأوروبا، أي إنها تقوم بوظيفة اتصال أوراسية، سوف تصبح منطقة تطور مشترك. إذ إن تلك البلدان سوف تحصل بشكل آلي من خلال الغاز الروسي والتقارب بين روسيا وأوروبا على كلا العاملَين الأساسيَّين في التنمية الاقتصادية: مصادر الطاقة الروسية والتكنولوجيا الأوروبية. وهذا هو المغزى من إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوراسية (EurAsEC) والفضاء الاقتصادي الموحّد (ЕЭП) - بهدف تحويل تلك البلدان إلى شركاء في التنمية الأوراسية. هذا ما تحتاجه أوروبا (التي تخشى الإعلان صراحة عن مطالبها) ويعارضه الأميركيون. لذلك يكتسب الوضع بخصوص إمدادات الغاز الروسي إلى كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء وكل ما يرتبط مع هذه المسألة، أهمية مختلفة تمامًا ويتحول من عامل تكامل وتوحيد إلى عامل تفكيك واضطراب.

الأمر نفسه ينطبق على الموقف من الشراكة الروسية - الصينية في مجال الغاز. إذ إنّ أنموذجًا سياسيًا محددًا يقوم وراء كافة المسائل التي تتعلق بمسار أنابيب الغاز ووضع لائحة بأسعار الغاز في مجمل العلاقات الروسية - الصينية. فالغاز الروسي يكفل للصين نموًّا اقتصاديًا عميقًا بما في ذلك في المجالين العسكري والتقني. ولكي تمضي روسيا في هذا المنحى لا بد لها أن تسترشد بمصالحها الجيوسياسية. كما يجب على الصين بدورها أن تدرك ضرورة القيام بخطوة غير متناظرة وأن تعمد إلى ضبط الهجرة السكانية إلى الشرق الأقصى وإلى سيبيريا الشرقية، بل وربما أن تعكس هذه العملية. هذا ليس مجرّد من باب النية الحسنة، بل إنه منطق المفاوضات الدبلوماسية الحقيقية. لكي يتم التوصل إلى أنموذج صحيح، لا بد من إيجاد قاعدة عامة مشتركة تخدم مصالح الطرفين. وهذا ما يعمل الأميركيون بفاعلية من أجل عرقلته ومنع حصوله من خلال دفع الصين عبر أدوات التأثير الخاصة للهجرة بكثافة إلى سيبيريا الشرقية والشرق الأقصى وتقديم الوعود لروسيا في الوقت نفسه بالدعم في مواجهة هذه العملية: يقولون عندما

تصل الأمور إلى درجة النزاع، فإننا سوف ندعمكم أيها الروس عسكريًا، وهذا ما يكرره المبعوثون الأميركان باستمرار أثناء زياراتهم لموسكو.
المشكلة نفسها المرتبطة بالغاز موجودة أيضًا في منطقة القوقاز. إنّ مجمل المواضيع الخاصة بالقوقاز في حدِّ ذاته تخلق فجوة معينة بين مصالح روسيا ومصالح الإسلام السياسي، ولكن من مستوى آخر. فالبلدان الإسلامية وروسيا هي دول مصدّرة للغاز وليست مستهلكة للغاز، وينبغي أن يقوم التحالف في ما بينهما على أساس فهم مشترك للأهداف الجيوسياسية. في مثل هذه الحالة سوف يكون بالإمكان الاتفاق حول حصص معينة مشتركة وحول التعرفة الجمركية وسياسة توريد الغاز الطبيعي إلى المستهلك، وأن يتصرف الطرفان كحليفين وليس كمنافسين، فيتقاسمان الأسواق وخطوط أنابيب الغاز، مع السعي معًا من أجل تحصيل أقصى منفعة اقتصادية ممكنة.
بيدَ أنّ الأطلنطيين يسعون بكافة الوسائل من أجل إحباط مثل هكذا تنسيق من طريق الأحزمة الصحية.
وطالما أنّ مهمة العالم أحادي القطب هو محاصرة السوق الطبيعية لمشتقات الغاز بواسطة الأحزمة الصحية، فإنّ استراتيجية العالم متعدد الأقطاب والعالم الأوراسي، تكمن في النقيض من ذلك مباشرة، أي إنه من الضروري فك الحصار وإزالة العوائق والأحزمة الصحية، وهذا بدوره يتطلب القيام بعدد من الخطوات.
من الضروري أن تُمنح منطقة توريد الغاز صفة الأداة الجيوسياسية الأكثر أهمية بالنسبة إلى روسيا. يجب النظر إلى "غازبروم" لا على أنها مجرّد ظاهرة اقتصادية أو صناعية فحسب، بل على أنها مؤسسة سياسية وجيوسياسية فائقة الأهمية إلى جانب كونها موردًا للحكومة الروسية وللسلطة الروسية.
ينبغي إيجاد شركاء كفوئين ومستقلين يدركون مركزية الموضوع المتعلق بالغاز في الاستراتيجية الأوراسية بالنسبة إلى بلدان القارة الأوراسية: في أوروبا وفي الصين، وفي العالم الإسلامي، وأيضًا في الهند واليابان وغيرهما من البلدان الآسيوية. هذا غاية في الأهمية لأن التعليل والمناقشة الكافية يمكنهما، إلى جانب الاختيار الصحيح للشريك، التأثير بشكل كبير في العمليات والنتائج.
من الضروري بشكل عاجل إنشاء منظومة الشركات الاحتكارية الأوراسية في قطاع الغاز من أجل تطوير حقول غاز جديدة في أوراسيا مع استخدام واسع النطاق للامتيازات. لا سيما في مكامن الغاز التي تم اكتشافها في روسيا. الجميع يعلم أنّ ما نسبته 80 في المئة من الإنتاج الحالي للغاز الذي يتم بيعه، يعود ريعه إلى ثلاثة أو أربعة حقول كبيرة من حقول الغاز في روسيا: فيانغابرسكوي، ميدفيزيي، يامبورغسكوي، وأورنغكوسكوي - وقد بدأت مرحلة التراجع في كميات الغاز المستخرَج في جميع تلك الحقول، ما يجعل من استكشاف واستثمار حقول غاز جديدة مهمة استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة إلى كافة مراكز القوة في أوراسيا.
كما أنه من الضروري مدّ خطوط أنابيب غاز جديدة، حيث إنها تكون بعيدة عن الاعتماد على كامل دورة الإمداد بالغاز، أي بعيدًا عن الأحزمة الصحية. هذه مسألة مبدئية. في حال أنه تم إنشاء صلة وصل مباشر قائمة على الغاز بين كيانات القوة الفعلية في الجغرافيا السياسية لأوراسيا، ومهما كانت كلفتها كبيرة، فإنَّ مردودها سوف يكون أكبر بمئات الأضعاف، في حين أنَّ مرور خطوط أنابيب الغاز عبر أوكرانيا، على سبيل المثال، يكشف عن نقطة ضعف خاصة

به، لأن تلك هي وظيفة الحزام الصحي. لقد وقعنا مع يوشينكو وأنصار "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا في فخ جيوسياسي مرتبط بتوريد الغاز.
من الضروري تنسيق سياسة الأسعار والتعرفة الجمركية مع جميع البلدان الأوراسية المنتجة والمصدِّرة للغاز الطبيعي: مع إيران والعربية السعودية، وتركمانستان، وكازاخستان، وأذربيجان ...إلخ. وربما، يجب التفكير مستقبلًا بتأسيس منظمة شبيهة بمنظمة أوبك، تقوم بوضع استراتيجية تضامنية، حيث يتم ربط العوامل الاقتصادية مع المصالح الجيوسياسية العولمية.

عامل الغاز في الفضاء ما بعد السوفياتي

يمكن القول إنّ روسيا تتعامل مع بلدان رابطة الدول المستقلة في مسألة الإمداد بالغاز بروحية العطالة ما بعد السوفياتية. هنا تتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية، كما هو الحال في كلِّ مكان، مع الجغرافيا السياسية للموارد الطبيعية من دون أن يكون ثمة تصوّر واضح وأنموذج صريح وصيغة محددة لشبك هذه المصالح الجيوسياسية في توريد الغاز الروسي إلى البلدان المجاورة، أي إنه لا يوجد أنموذج كهذا. علمًا أنَّ ذلك يوفِّر مساحة هائلة جدًّا من أجل تلاعبات ومكائد سياسية واقتصادية. عندما لا تكون هذه الأمور محددة بشكل واضح ولا تعمل قوانين اقتصادية ولا قوانين سياسية بحتة، وإنما تكون متداخلة ومتشابكة، فإنه ينشأ فضاء ضخم يسمح بالكسب غير المشروع من قبل مختلف الوسطاء والإداريين وغير ذلك، ممن يقومون بألاعيب ومكائد سوداء تقع ما بين الاقتصاد والسياسة. لذلك لا بدَّ من بلورة هذا الأنموذج.
بكل الأحوال سوف يتم تغيير تلك العلاقة في مسألة الغاز بين روسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة، وفي القريب العاجل. ومن الوارد أن يجري هذا التغيير في اتجاهين. إمّا أن تقوم روسيا بعد أن تكون قد أُجهِدت من جراء موقفها الخاص الغامض تجاه تلك البلدان، بإرغام تلك الدول في رابطة البلدان المستقلة على دفع القيمة الكاملة للغاز المورَّد إليها بحسب لوائح الأسعار العالمية، وهذا سوف يؤدي إلى نسف أي عمليات تكاملية تُتخَذ في الفضاء ما بعد السوفياتي، تلك العمليات التي لا تزال قائمة ومستمرة بمشقة كبيرة، أو أن يتم إنشاء أنموذج أوراسي واضح: الغاز مقابل التكامل. وفق المبدأ التالي على وجه التقريب: إذا كنتم تريدون أن تدفعوا ثمنًا أقل للغاز، يجب عليكم أن تنضموا إلى المجموعة الاقتصادية الأوراسية (EurAsEC) والفضاء الاقتصادي الموحّد (ЕЭП) مع كل ما يترتب على هذا الانضمام من التزامات، من دون أن تعرقلوا تنفيذ سياسة أوراسية بشأن الفضاءات الأخرى، أي إنه يتعين عليكم أن ترفضوا القيام بدور حزام صحي، وعندئذ سوف تحصلون على الغاز بسعر أقل بخمس مرّات. وفي حال أنكم لم تتخلّوا عن دور الحزام الصحي، فإننا سوف نتوقف عن توريد الغاز بأسعار مخفّضة. كان هذا سيكون منطقيًا وكان سيمنح من منظور أوراسي فرصة حقيقية من أجل تحقيق تنمية ناجحة في اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة. أما في الحالة المناقضة، فسوف يكون كلّ شيء صارمًا وفظًا بدرجة كبيرة.
بيدَ أنّنا لا نقوم اليوم لا بهذا ولا بذاك، ما يجعل الأمر متناقضًا جدًّا.
كما ينبغي العمل مع المورّدين الآخرين للغاز من بلدان رابطة الدول المستقلة وفق مخطط تكاملي. ففي بعض الأحيان يكون أكثر ربحًا توريد الغاز على أساس النظام التقاطعي أو على

أساس نظام الملكية المشتركة لأنابيب الغاز ولمحطات الضخ. يمكن هنا، بالمناسبة، تطوير أنموذج خاص لمنظومة واسعة من التسهيلات والإعفاءات بحق المشاركين في شبكة الغاز الأوراسية، وبالنسبة إلى تلك البلدان التي تدعم العمليات السياسية التكاملية، كما هو حال كازاخستان، مع إشراك بعض البلدان من طريق الغاز في العمليات التكاملية مثل تركمانستان، علاوة على الفهم الواضح لوجود مصالح مشتركة في هذا المجال.
هكذا، يمثِّل الغاز أداة فائقة الأهمية في عملية التكامل في الفضاء ما بعد السوفياتي من أجل قيام كيان أوراسي ما فوق وطني بروحية الأفكار التي طرحها نور سلطان نزاربابييف.

الغاز في العلاقة مع أوروبا

يزداد الطلب على الغاز في أوروبا باطراد. والغاز الروسي هو ضمانة لتطور أوروبا ككيان جيوسياسي ذاتي ومستقل. إن القاعدة المنبثقة من السوق للغاز الأوراسي هي عامل نفوذ وقوة ثابت ينبغي إدراك أهميته في علاقات روسيا مع أوروبا، وهذه الأهمية أعمق بكثير من المنافسة الحالية من ناحية الطلب والعرض.
إنّ نماذج ومنهجيات توريد الغاز الروسي إلى أوروبا أكثر أهمية بكثير من مسألة إغلاق أو عدم إغلاق الميزانية. إنه مستقبل روسيا ومستقبل القارة بأكملها ومستقبل البشرية. إنّ الأنموذج الصحيح للتعامل مع الغاز الروسي في أوروبا يعني إنشاء مقدمات وظروف لتشكّل عالم متعدد الأقطاب، في حين أن الأنموذج الخاطئ للعمل مع الغاز الروسي في أوروبا يعني مساعدة أولئك الذين يريدون بناء عالم أحادي القطب.
الغاز هو أساس راسخ إلى أبعد حد في العلاقات الروسية - الأوروبية.

الغاز في العلاقة مع الصين

يكتسب الوصول إلى حقول الغاز الروسية في شرق سيبيريا أهمية حيوية فائقة بالنسبة إلى الصين. لقد أخذت الصين على كاهلها مثل هذه المسؤولية، إذ إنها تحقق وتيرة نمو كبيرة جدًّا ولكن مصادر الطاقة لديها شحيحة وضئيلة إلى حدٍّ كبير، ما يجعل الصين غير قادرة على المشاركة في تلك العملية في القرن الحادي والعشرين ما لم يكن لديها وصول إلى الموارد في سيبيريا. وسوف تسعى الصين لتحقيق ذلك - بأي وسيلة كانت ["إن لم يكن بالوضوء فبالتيمم"[(74)]]، وهي على حق بالمطلق هنا لأن هذه ضرورة ودافع داخلي لتحقيق النمو.
المسألة الأخرى هي أنه في حال كانت روسيا معنية بشكل جدي بقضايا التخطيط الاستراتيجي، على غرار جمهورية الصين الشعبية حيث كل شيء يسير هناك بصورة صحيحة وجيدة، سوف يكون على روسيا أن تطوِّر أنموذجًا خاصًّا بها بخصوص طريقة تقديم الاقتراحات للصين من أجل استخدام تلك الموارد. ما هي الشروط والصيغة التي يمكن لذلك أن يتم في إطارها؟ لا شك في أنّ هذه العملية إذا ما تمت لمصلحة روسيا وتحت إشرافها، فإنَّ الحديث سوف يدور حول الانفصال الجغرافي والتوسع الديموغرافي. يمكن لروسيا، على سبيل المثال، أن تقترح على الصينيين أن ينتشروا باتجاه الجنوب - هناك مناطق كثيرة غير آهلة بالسكان، وسوف نقترح عليهم الوصول بشكل مستقر إلى موارد سيبيريا، ولكن من دون أي توسع ديموغرافي. بهذا الشكل، سوف تنجح روسيا في الحصول على فوائد اقتصادية من جراء تلك العملية.

يجب أن نواجه الحقيقة كما هي: لا يوجد أي مهرب لروسيا من الصين، فالصين جار قريب جدًّا، كما أنها تحتاج في الظروف الحالية إلى صياغة جديدة للعلاقات مع روسيا على أرضية جيوسياسية جدّية. وقد يكون الغاز هو الأساس الموثوق في العلاقات الروسية - الصينية.

سوق الغاز الطبيعي المُسال

يمثِّل الغاز المسال شكلًا جديدًا إلى حدٍّ ما لتوريد الغاز. والغاز المسال سوف يشكِّل، وهو يشكِّل بلا ريب، مصدرًا للطاقة أكثر سهولة وسيولة بكثيرٍ من وجهة نظر النقل من المورِّد إلى المستهلك، كما أنّ سوقه سوف تتوسع بكل تأكيد. فضلًا عن أنَّ عملية نقله أبسط بما لا يقارن وأقلّ حجمًا وأكثر إحكامًا. وأنا أعتقد أن تطوير هذه السوق للغاز الطبيعي المسال يمثِّل أداة بالغة الأهمية في تحقيق قفزة اقتصادية من قبل روسيا. وإذا ما أعطينا اهتمامنا الصحيح والمناسب لهذا المجال، سوف يكون بإمكاننا تنويع إمدادات الغاز، وهذا جانب مهم جدًّا بالنسبة إلينا. إنَّ الغاز الطبيعي المسال يوازي في قطاع الغاز ما يعادل تجهيز أسطول بحري بالنسبة إلى دولة بريّة في المجال الاستراتيجي. ونحن لن نستطيع ضمان سرعة الحركة في المناطق البعيدة من دون أسطول، ولن يكون بمقدورنا أن نضمن تنمية راسخة ومطردة في هذا الميدان من دون تطوير مجال الغاز المسال في ظروف جديدة من الحروب الجيو-اقتصادية.

عامل الغاز في السياسة الداخلية للاتحاد الروسي

يُعد الغاز بالنسبة إلى روسيا أيضًا أحد أهم العوامل الجيوسياسية. لنأخذ على سبيل المثال، كيف إنه يوجد ست مناطق لتسعير الغاز في الاتحاد الروسي: كلما كانت المسافة أبعد عن مركز استخراج الغاز، كان السعر أعلى. من الواضح أنَّ الحديث يدور حول لغم معروف سلفًا وذي أهمية اجتماعية تم زرعه تحت المناطق البعيدة عن حقول الغاز، وبالتالي عن خطر يهدد سلامة الأراضي الروسية. من ناحية أخرى، إن تغويز[75] الفضاء الروسي هو الضمانة لتنمية اقتصادية واجتماعية ومن أجل تطوير البنية التحتية.

كما أنَّ الغاز يقوم بوظيفة كبيرة جدًّا داخل روسيا. يفترَض بشبكات الغاز أن تكون، بل وينبغي أن تكون، أداة في تكامل الفضاء الروسي بأكمله، ولكنها في ظروف معينة وفي حال لم تكن الشبكة مرنة بما فيه الكفاية وما لم يتم قرن تأمين إمداد الغاز مع العمليات والمعايير الاجتماعية والسياسية، فإنها قد تؤدي دور أداة في تفكيك روسيا. وهذا أمر جدّي ومهم جدًّا.

يجب أن يتم تحرير أسعار الغاز وتحديد التعرفة عليه بشكل حذر إلى أقصى درجة، أكبر مما يجري ذلك في جميع القطاعات الأخرى. من الواضح أن تحرير أسعار النفط هو الآخر عملية خطيرة جدًّا، لكن الغاز هو الأساس الاستراتيجي الذي يتطلب التعامل معه بحذر شديد. هذه مسألة مبدئية وفي غاية الأهمية، لأن مجال الغاز يشكِّل المكوّن الأساسي تحت الأرضي للنظام الجيوسياسي الروسي.

من المهم جدًّا أن يكون تصدير الغاز مربحًا وألا يجري الاستثمار في تطوير قطاع الغاز وحسب، بل وفي تطوير السوق والتقنيات الدقيقة بشكل عام. إذا ما بقيت روسيا في وضع مورِّد فقط للثروات الطبيعية، فإنّ هذا يعني أن روسيا لن تصمد طويلًا. يجب علينا أن نستخدم مزايا الطاقة في توفر الموارد الطبيعية من أجل البدء بعملية بناء جاد لاقتصاد وطني فاعل وحديث.

"غازبروم" - مرادف لروسيا

في حقيقة الأمر، إنَّ "غازبروم" هي مرادف لروسيا من منظور الجغرافيا الاقتصادية، ولذلك يجب أن يكون المعيار لنشاط ووجود "غازبروم" هو التخطيط الاستراتيجي والعمل الاستشاري السياسي الدائم والتحليل رفيع المستوى. من الواضح اليوم بالنسبة إلى كافة الاختصاصيين والخبراء أنّ الأمر بعيد تمامًا عن ذلك. بالطبع، كان يمكن للمرء أن يرتاب بأنَّ محللين أذكياء جدًّا ورفيعي المقام يجلسون هناك ويقومون بعملٍ ما لا يعرف أحد شيئًا عنه، ومن حسن الحظ أنه لا أحد يعرف شيئًا عن ذلك، ولكن هذه مجرّد صورة فحسب، أما الواقع فهو عكس ذلك ومثير للحزن والإحباط، وأنه تقف وراء السريّة وغياب الشفافية في "غازبروم" دوافع أخرى تمامًا أقل نبلًا بكثير.

من الضروري أن تكون العلاقة والصلة بين الرئيس والسلطة الروسية من جهة و"غازبروم" من جهة أخرى قائمة على أساس أنموذج مدروس بشكل جيد ومتبلور بمنتهى الدقة والوضوح، نظرًا إلى أنَّ "غازبروم" تقوم بحلِّ مسائل ومهام تتعلق بالدولة، ولأنّ الدولة تقوم على قدم وساق بحلّ مهام ترتبط مع "غازبروم". هذا أمر صحيح بالمطلق، إلّا أنه ما مِن أحد يعرف صيغة وطبيعة تلك العلاقة والتفاعل المتبادل القائم، لأن المسألة تُحلّ كما جرت العادة، من خلال المحادثات الشخصية. مَن يقول هذا، وماذا يقول ذاك، ولمن لا يتفق مع أي معايير أو "كليشيه" منطقية أو أيديولوجية أو جيوسياسية. إنه أمر جيّد أنّ تقول كل من السلطة و"غازبروم" لبعضهما بعضًا أمورًا حسنة في بعض الأحيان. ويحدث أنهما تقولان ما يخطر ببال كلٍّ منهما... ولكن لا يجوز بأي شكل من الأشكال أن نكون مرتبطين في مثل هذا الوضع الجيوسياسي المعقّد جدًّا والذي وجدنا أنفسنا فيه، مع عامل الصدفة.

(73) هكذا وردت في نص الأصل وتعني "تحديث" و"تطوير". (المراجع)

(74) ورد في النص الأصلي قول مأثور روسي ترجمته الحرفية: بالغسيل أو بالدحرجة. وأفضل ما يقابله في العربية: ما لم يكن الماء متوفرًا فليكن التيمم، أو: بالصليب أو بالمدقة. (المترجم)

(75) تغويز (Gasification): عملية تحويل المواد التي تحوي في تركيبها على الكربون مثل الفحم والكتلة الحيوية إلى أول أوكسيد الكربون والهيدروجين وذلك بتفاعل المواد الخام عند درجات حرارة عالية مع كميات من الأوكسجين متحكم بها ينتج عن هذه العملية مزيج غازي يدعى غاز الاصطناع، وتعتبر عملية التغويز من العمليات الفعالة لاستخراج الطاقة من المواد العضوية. (المترجم)

"GEOPOLITICS ON-LINE"

الملحق (1): أشباح النمو وإلغاء تحديث الاقتصاد وفيروس الليبرالية المُفرِطة

مقابلة صحفية أجراها موقع "OPEC.RU" المعلوماتي التحليلي مع أ. دوغين في 8 شباط/ فبراير 2005

س: تشغل روسيا، سيّد ألكسندر غيلييفيتش، المرتبة التاسعة من حيث وتيرة النمو الاقتصادي من بين بلدان رابطة الدول المستقلة. وهذا أمر واضح على العموم، لأن البلدان الأخرى تنمو انطلاقًا من نقطة متدنية جدًّا، نظرًا إلى أن الإخفاق الاقتصادي في حينه كان هناك أكثر عمقًا مما في روسيا. بيدَ أنّ روسيا بالتحديد هي التي تخلق بيئة منافسة خارجية ملائمة لتلك البلدان في جوانب عديدة، تلك البيئة التي تسمح بتحقيق مثل هكذا وتيرة في النمو. وفي الوقت نفسه ثمة رأي كما لو أنَّ فكرة الفضاء الاقتصادي الأوراسي قد انتهت وماتت الآن بهدوء وإلى غير رجعة. ولكن، طالما أنه توجد مثل هذه العلاقات الاقتصادية ومثل هذا الجيب الاقتصادي الفريد، ربما كان بالإمكان مأسسة ذلك بطريقة ما؟

أ. دوغين: تمر روسيا وبقية البلدان في رابطة الدول المستقلة بأوضاع تاريخية مختلفة. القضية هي أنَّ بلدان رابطة الدول المستقلة، بما فيها حتى تلك الأكثر إخفاقًا، ربما باستثناء جورجيا وطاجيكستان، تتحرك في اتجاه تحديث الاقتصادات الوطنية. لقد جرى تحديث الفضاء الهامشي أو الطرفي في الاتحاد السوفياتي بدرجة أقل مما في روسيا الاتحادية باعتبارها الجزء المركزي من الاتحاد السوفياتي، ولذلك فإن تلك البلدان منهمكة اليوم في تحديث اقتصادها الخاص. وقد تم اعتماد مثل هذا المسار في جميع البلدان. البعض منها يعمل في ظروف مناسبة وجيدة في حال كان ثمة مخزون كبير من الموارد الطبيعية، كما هو الحال في كازاخستان، والبعض الآخر يتطور في ظروف أكثر صعوبة وتعقيدًا، ولكن هذه البلدان على اختلافها تستثمر طاقاتها في ذلك فقط.

روسيا هي البلد الوحيد من بين بلدان رابطة الدول المستقلة الذي لا يعمل في واقع الأمر على تحديث اقتصاده الوطني. بل إنّ التركيز في العملية الاقتصادية في روسيا منصبٌّ على قطاع المواد الخام، هذا من ناحية، وعلى إدخال عناصر متفرقة من مجتمع المعلومات ومن ما بعد الحداثة الاقتصادية في البنية الفوقية، وذلك على شكل تقنيات الشبكة وفي مجال المال والمعلومات. أما الصناعة بالذات - القطاع المتوسط - فتتلاشى وتتدهور بسرعة هائلة في روسيا. وعدم التناظر الأساسي هذا بالتحديد هو الذي يميز روسيا من باقي بلدان رابطة الدول المستقلة، وهو المسؤول عن تعثّر عجلة التنمية الاقتصادية الكاملة.

إنّ القسم الأكبر من الربح الناتج عن بيع المواد الخام إنما يذهب إلى الخارج أو أنه يغذّي شريحة اجتماعية ضيقة مرتبطة بتصدير الموارد الطبيعية - ذلك أنّ المؤشرات الاقتصادية

مرتفعة في هذا المجال، إلّا أنه نظرًا إلى عدم استثمار الأرباح في القطاع الإنتاجي، فإنَّ الصناعة لا تتطور ولا يجري تحديثها، بل على العكس تتدهور وتتراجع. كما أنّها مرتفعة مؤشرات الربح في المقاطع الاقتصادية للقطاع المعلوماتي والمالي، بيدَ أنّ المؤشرات هنا مقرونة مع التكامل في الشبكات العولمية، ولذلك فهي تمتلك في جوهرها طبيعة عابرة للقوميات، وتأثيرها في الصناعة محدود. إذ إنّ البنوك الروسية لا تقوم بالمهمة الأساسية للقطاع المصرفي: تقديم القروض لرجال الأعمال في قطاع الإنتاج الفعلي. ذلك أنه يستحيل العمل مع مثل هكذا فوائد عالية جدًّا ومع مخاطر كثيرة. بالنتيجة، يقوم القطاع المالي بعمل لا يمت بصلة لعملية إقراض الصناعة الوطنية. كما أنّ تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات الإعلام الجماهيري تشكل سوقًا رابحة جدًّا، ولكنها سوق تتطور من دون أي ربط مع الإنتاج الصناعي - هذا اقتصاد افتراضي بحق.

لذلك لن يكون دقيقًا أن نقارن بين اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة واقتصاد روسيا الاتحادية. ولا بدَّ من أخذ الاختلاف النوعي بعين الاعتبار. فروسيا تعيش، من ناحية، في مرحلة قديمة ما قبل صناعية من تصدير الموارد الطبيعية، وهذا هو المهم بالنسبة إلى الميزانية الروسية، ومن ناحية أخرى، إنَّ روسيا مدمجة مع العولمة بشكل أخرق وبما لا يتفق مع مصالحها الوطنية وذلك بسبب تكنولوجيا المعلومات والمال. إنَّ روسيا غير نمطية، في حين أنَّ معظم بلدان رابطة الدول المستقلة تقترب من الحالة الصناعية ببطء ولكن بثبات، وتقوم على مراحل مختلفة من التحديث الصناعي بالتحديد. من هنا، لا يسمح الاختلاف النوعي في الأنماط الاقتصادية بين روسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة، وأيضًا الفرق من حيث حجم الموارد وبنية الصناعة، بإجراء مقارنة دقيقة بينهما. وعدم التناظر هذا ينعكس على وتائر التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

أما المهمة التي وضعها الرئيس بخصوص مضاعفة الناتج القومي الإجمالي فقد تمَّ شطبها من جدول الأعمال ومن ثمَّ ألغيت نهائيًا، وبذلك يكون قد جرى إفشالها بنجاح. لم يكن بإمكان هذه الفكرة أن تُنجَز إلّا في ظروف زيادة غير معقولة أقرب للخيال على أسعار النفط، أو بفعل تحديث الاقتصاد وتطوير التكنولوجيات الرفيعة. لكن الحكومة الروسية الليبرالية وحالة المجتمع لا تستطيعان في مثل هذه الظروف الحالية أن تنجحا في تحديث الاقتصاد الروسي ولا أن تضعا مهمة كهذه أمامهما. وقد بدت فكرة مضاعفة الناتج الملحي الإجمالي منذ البداية وكأنها نوع من السخرية أو مجرّد كلام فارغ. لو أنّ الحديث عنها كان جدّيًا لكان العمل أعقب الكلمات - وتحديدًا، كان تم التخلّي عن الليبرالية المفرطة وتغيير عقيدة الدولة باتجاه التعبئة والفكرة الوطنية إلى جانب التغيير السريع من قبل النخب. لكن هذا لم يحصل، وأما أسعار النفط الملائمة إلى أقصى درجة لم تكن كافية بجميع الأحوال من أجل تحقيق المهمة المنشودة.

ومن هنا، من وجهة نظري، ذلك التفاوت في وتائر النمو. ففي روسيا لا يوجد اقتصاد فعلي، بل يوجد قطاع لاستخراج الموارد الطبيعية وقطاع لتصديرها، كما توجد أجزاء من بنية تحتية ما بعد صناعية. وهذه البنية ما بعد الصناعية هي التي تسمح باندماج روسيا في العولمة ولكن على مستوى وعي النخب الفكرية في المدن الكبرى والتيارات المعلوماتية. إنه اندماج افتراضي من دون أساس اقتصادي حقيقي. وعلى خلفية الإحساس بالمشاركة في العولمة يجري ابتعاد مستمر ومتزايد للاقتصاد الفعلي عن المعايير الغربية. ينشأ نوع من عولمة وهمية أو متخيلة

وافتراضية، اسمية، هذا من ناحية، وتدهور حقيقي دراماتيكي وسريع للقطاع الاقتصادي من ناحية أخرى. وفي مثل هذه الحالة لا يوجد قاعدة ولا أنموذج ولا أساس ملموس ولا أساس اقتصادي من أجل تحقيق تنمية اقتصادية. إذ إنّ الاقتصاد الحالي في روسيا هو اقتصاد هش، في حين أنَّ اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة الضعيفة والسقيمة تتطور مع ذلك بطريقة منطقية ومستقرة ولو كان مع تأخر هائل عن البلدان الغربية.
لذلك جاء مشروع الفضاء الاقتصادي الأوراسي بهدف توحيد جميع الأنماط في بلدان رابطة الدول المستقلة في إطار مشهد واحد، حيث يفترَض أن يتشابك المقطع القائم على تصدير الموارد الطبيعية (وهذا في جوهره اقتصاد المجتمع ما قبل الصناعي) ومقطع المعلومات (نمط ما بعد صناعي) والقطاع الصناعي الذي يتجسد في بلدان رابطة الدول المستقلة أكثر مما في روسيا، مثل أوكرانيا التي تنتج آلات صناعية أو روسيا البيضاء التي تنتج تراكتورات. كان يجب على هذا الدمج بين الأنماط الثلاثة في إطار فضاء اقتصادي أوراسي موحّد أن يؤثِّر بصورة إيجابية وعضوية على جميع الكيانات المشاركة.
كان المفروض أن يقود ذلك على المستوى الأول إلى توحيد استراتيجية التصدير في بلدان رابطة الدول المستقلة مع اعتماد تعرفة موحدة وسياسة تسعير مشتركة، إضافةً للاتفاق بشأن أشكال وخطوط توريد المواد الخام وإمدادات الطاقة. بعد ذلك، كان يجب على منطق تطوير الصناعة الوطنية أن يطاول الأمر فيها روسيا أيضًا، وأن يرغمها على تطوير كافة أنماط الاقتصاد الفعلي داخل الاتحاد الروسي المرتبطة مع العمليات الإنتاجية في بلدان رابطة الدول المستقلة. وهذا بدوره كان سيربط بالقطاع الإنتاجي تلك البنية ما بعد الصناعية والمعلوماتية التي تخلّفت في روسيا إلى درجة كارثية عن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية السياسية الحقيقية.
بهذه الطريقة، كان الرهان على فكرة الفضاء الاقتصادي الأوراسي الموحّد بأن يؤدي إلى خلق جوٍ من الاستقرار والتناغم بين العمليات المعقدة جدًّا والكارثية إلى حدٍ ما في اقتصادات الفضاء ما بعد السوفياتي.
بالفعل، كان يمكن للاقتصاد الروسي على المدى القصير أن يخسر. أما على المدى المتوسط فقد كانت مكاسب كل من الأطراف ستصبح متساوية، وعلى المدى الطويل كانت روسيا بالتحديد هي التي ستحصل على أكثر الأوراق الرابحة من طريق استخلاصها الأرباح من البنية الاقتصادية الأوراسية العضوية وقد راحت تتطور بشكل ثابت ومستقر. لذلك تكتسب مسألة الفضاء الاقتصادي الأوراسي الموحّد والتكامل الاقتصادي في الفضاء ما بعد السوفياتي، أهمية أساسية وكبيرة بالنسبة إلى روسيا وتشكِّل امتيازًا تنافسيًا فائق الأهمية فضلًا عن أنها تمثِّل ضرورة سياسية استثنائية من حيث أهميتها وليس مجرّد جدوى اقتصادية بسيطة.
يدرك خصومنا الجيوسياسيون بصورة جيدة كل ما تحدثتُ عنه للتو، وهم يضعون نصبَ أعينهم عرقلة ومنع تحقيق هذا المشروع. ونحن نرى كيف أنّ هذا المشروع تمّ تعطيله في أوكرانيا، وأنه تم توجيه ضربة سياسية إلى إمكان التكامل الاقتصادي. وقد بات الحديث الآن عن فضاء اقتصادي موحّد مكون من أربع دول: روسيا وكازاخستان وأوكرانيا وروسيا البيضاء، في حكم المنسي. كانت روسيا في حاجة ماسة وحيوية إلى أن تدعم وصول رئيس بميول أوراسية، مقرّب من روسيا، إلى منصب رئيس أوكرانيا. لكن هذا لم يحصل، ما أدى إلى خروج أوكرانيا

من اللعبة. يعلن يوشينكو (رئيس أوكرانيا الأسبق - المترجم) بكل وضوح أنّ علاقة أوكرانيا مع منظمة الشراكة الاقتصادية الموحدة قد انتهت عمليًا.
لم يبق سوى هيكل منظمة التعاون الاقتصادي الأوراسي (EurAsEC). وهذه صيغة ضيقة ومحدودة أكثر. وقد تلقت عملية التناغم الاقتصادي في الفضاء ما بعد السوفياتي ضربة سياسية في حقيقة الأمر، لدرجة أنّ الخروج من تأثيراتها لن يكون سهلًا. ذلك أنَّ منظومة التطور العضوي والإيجابي للفضاء ما بعد السوفياتي في الاتجاه الاقتصادي، قد تلقت ضربة سياسية أثناء الانتخابات التي جرت في أوكرانيا، التي كانت ملغومة وتم تفجيرها. لقد كانت تلك عملية تخريبية موجهة ضد النهوض الاقتصادي في كل من روسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة. وأنا أعتقد أنّ هذه اللحظة جوهرية أكثر مما يبدو للوهلة الأولى، وأنها عملية، للأسف، غير معكوسة وغير قابلة للتصحيح.
ولا بدَّ لروسيا أن تردَّ على ذلك بكل تأكيد، من خلال تطوير سياسة جديدة بخصوص العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية التي تقف وراء طرد وإخراج روسيا من الفضاء ما بعد السوفياتي، وأيضًا من خلال دمج فوري حيث ما تزال ثمة إمكانية للدمج، مع وضع كل الاعتبارات الأخرى جانبًا. بيدَ أنّ ذلك ليس هو الأمر الأكثر أهمية، لأن السبب في جميع الإخفاقات غالبًا ما يكمن في وجود طابور خامس، طابور موال لأميركا في داخل روسيا بالذات، يقوم بتخريب وإفشال أي عمليات إيجابية اقتصادية وسياسية في روسيا، وينسف كافة المشاريع والمبادرات السياسية الإيجابية التي يطرحها الرئيس الروسي. إنها مجموعة عملاء النفوذ الأميركي في شخص الوعاظ والمستشارين، المحللين والليبراليين المتطرفين، تلك المجوعة التي لا تسمح بطرح القضية المتعلقة بضرورة تحديث حقيقي للقطاع الإنتاجي الفعلي في الاقتصاد الروسي، ما كان سيجعل تحقيق العمليات التكاملية ضمنًا أكثر يُسرًا. طالما أنَّ الليبراليين موجودون في الحكومة، وطالما أنَّ عملاء النفوذ الأطلنطيين يحيطون بالرئيس بوتين ويمارسون تأثيرهم عليه، مستخدمين نماذج ديمقراطية وليبرالية متطرفة مستوردة أو مستعارة من الغرب، فإنَّ روسيا سوف تبقى أمام أفق مسدود، وسوف تبقى مشلولة ومحكومًا عليها بأن تقوم بتنفيذ الأنموذج المتنافر والكارثي في تصدير الموارد الطبيعية (وهذه حالة ما قبل صناعية)، وسوف يبقى ذلك التطور الكارثي نفسه للقطاع ما بعد الصناعي على شكل عولمة افتراضية، من دون أن يجلب أي منافع اقتصادية إيجابية عن العولمة، ولكنه سيغرق المجتمع الروسي بجوانب الظل وبنفايات العولمة. سوف تحصل روسيا في سياق هذه العملية أحادية الجانب والمتنافرة للعولمة الافتراضية، على عيوب ونواقص العولمة من دون أن تنال أي مكتسبات منها. هذا يقود إلى انحلال بلادنا ومجتمعنا، واقتصادنا. وأما حقيقة وجود رواتب وأجور بمعدل 3-4 آلاف دولار في قطاع النفط أو في قطاع الخدمات المعلوماتية في حين أنّ العمل في قطاع الاقتصاد الفعلي والضمان الاجتماعي، من تسهيلات ورواتب تقاعدية، أقل بأضعاف المرات، يخلق اختلالًا تدميريًا ويشلّ التنمية الاقتصادية. يحدث نوع من الإبادة الجماعية للقطاع الفعلي في الاقتصاد. وهذا الخلل المرتبط مع فرط في النمو في قطاعين اثنين - ما قبل الصناعي وما بعد الصناعي - على خلفية تدهور قاتل للقطاع الصناعي، يخلق حالة من السكون الذي ينذر بحدوث عاصفة وفوضى. يجري التقليل بصورة متعمدة من أهمية وقيمة العمل الحقيقي والمبادرة الاقتصادية الفعلية. وهذا يهمّش ويدمِّر الاقتصاد الروسي، وإنّ مواصلة هذا النهج سوف تجعل روسيا عمّا

قريب عاجزة عن أي منافسة، في حين أنّ بعض البلدان في رابطة الدول المستقلة قد تنجح في تجنب مثل هذا السيناريو. وعلى الرغم من أنّها تجد منفعة ومكسبًا في التعاون مع روسيا الآن، فإنّ هذه المنفعة سوف تصبح قليلة جدًّا وغير ذات أهمية في المدى المتوسط، ما لم تغير روسيا من استراتيجيتها (وهذا سيكون حينئذ محفوفًا بخطر تفكك الدولة الروسية بحدِّ ذاتها وبانهيار كامل للاقتصاد الروسي). لذلك، إنّ الوقت المخصص لنا من أجل تحقيق الاندماج والتكامل، ينفد بسرعة كبيرة.

إنَّ روسيا تتصرف بكل بساطة بطريقة انتحارية، ويمكن لهذه اللعنة ولهذا الفيروس أن ينتشرا إلى بقية بلدان رابطة الدول المستقلة. وأنا أعتقد أنَّ المصيبة موجودة في روسيا بالتحديد، وليس في تلك البلدان. نحن لم نخسر أوكرانيا لأننا واجهنا هناك خصمًا قويًّا لم نكن نتوقعه، وإنما لأننا أرسلنا إلى هناك خبراء وتقنيين سياسيين مع ميول معادية للدولة الروسية، سبق وقامت الصناديق الأميركية بتربيتهم ورعايتهم عندنا. أي إننا أرسلنا إلى هناك "كلاب" واشنطن، لكي يعملوا ضد الآخرين الموالين لروسيا. كان الفشل مبرمجًا في انتقاء الكوادر الذين اختارهم الكرملين وأرسلهم إلى كييف. لذلك لم يكن صدفة أنّ الكاتب ما بعد الحداثي والمصاب برهاب الروس مارات غيلمان كان يمثِّل خلال بضع سنوات "ذراع موسكو" بطريقة شبه رسمية في إدارة كوتشما (رئيس أوكرانيا ما قبل الثورة البرتقالية - المترجم). ومع مثل هكذا "أذرع"، كان يمكن لموسكو أن تقطع لنفسها أذنها هناك وحسب. وهذا ما فعلته. كما أنّ بقية الكوادر من "التقنيين" كانوا من الفصيلة نفسها. أي في واقع الأمر، لقد أرسلوا "برتقاليين" روس بهدف مواجهة "البرتقاليين" الأوكرانيين. وماذا كان بإمكاننا أن نتوقع بعد ذلك؟ كانت النتيجة واضحة بشكل صارخ: تمّ تدمير الفضاء الاقتصادي الموحد، قبل أن يولد.

يُعد ذلك من علامات الثاناتوفيليا[76] عند الكرملين. يبدو أنّ الكرملين يريد الكارثة، ويتمنى أن يتم نسفه هو بالذات من طريق "ثورة برتقالية". لا يمكنني أن أفسِّر بطريقة أخرى أفعال وتصرفات السلطة في مجال الاقتصاد. فأنا لا أستطيع أن أفترض أن حكامنا حمقى تمامًا وأغبياء حيث أنهم لا يدركون ما يحدث. وطالما أنهم ليسوا حمقى بالكامل، لا يبقى سوى تفسير واحد - إنه سعي للهلاك، إلى الدمار والكارثة. بالمناسبة، هذا أمر ثابت ومميز في الوعي الروسي، وهو يتكرر دوريًا من حين إلى آخر - إنه نوع من العدمية والميل إلى الموت، ثم انجذاب قاتل نحو الانتحار وأخيرًا وعي ذاتي للانحطاط والانحلال.

ثمة طابور خامس في القطاع الاقتصادي للحكومة، وهذا الطابور هو المسؤول عن جميع العمليات التدميرية. ولكن، مَن ذا الذي يعطيه الضوء الأخضر في أعلى هرم السلطة؟ يتحكم بالبلاد وبالاقتصاد أشخاص يختارهم الشعب. ينتج من ذلك كما لو أنَّ الشعب يختار السير إلى حتفه بنفسه. إنها حالة كئيبة، ومع هذا بالتحديد ترتبط العملية غير القابلة للتصحيح في نسف الفضاء الاقتصادي الموحّد، وأيضًا توقع أكثر السيناريوهات سوداوية وسوءًا في الاقتصاد، وفي السياسة خلال السنوات القليلة القادمة. أعتقد أنَّ الوضع يكتسب بالنسبة إلى روسيا طابعًا مريعًا وكارثيًا بصورة متزايدة ومكشوفة. على الرغم من أنّ الأمر لا يبدو كذلك بناء على الكثير من المؤشرات الاقتصادية ووفق التحليلات السوسيولوجية الساذجة. بطريقة مشابهة جدًّا انهار معسكر الاتحاد السوفياتي والاتحاد السوفياتي نفسه. ألا ينتظر روسيا بالذات ذلك المصير

المشابه نفسه؟ لا قدّر الله. ولكن لكي نمنع مثل هذه النهاية المأسوية، يجب علينا أن نعمل منذ الآن، بصورة جذرية وفورية. ينبغي إنقاذ روسيا حقًّا.

(76) ثاناتوس (thanatos) اليونانية - الموت +... فيليا: نوع من الماسوشية عندما ترتبط الإثارة الجنسية ارتباطًا وثيقًا بموضوع الموت. (المترجم)

الملحق (2): "لا يمكن أن ينقذ روسيا سوى المخلصين والمتحمسين..."

مقابلة صحفية أجراها أ. دوغين مع بوابة المعلومات والتحليل (OPEC.RU) بتاريخ 23 حزيران/يونيو 2005

س: سيد ألكسندر دوغين، تناقش الصحافة الروسية والتلفزيون الروسي اليوم بشكل نشط تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ОЭСР) "روسيا - بناء قواعد السوق". وقد كتبت صحيفة **نيزافيسيمايا غازيتا** أنَّ الحكومة دفعت لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبلغ 250 ألف دولار أميركي لقاء ذلك التقرير، ولكنها حصلت في النتيجة على مؤشر علاقات عامة أسود بدلًا من أن تحصل على ما كانت تطمح إليه، ذلك لأنّ تقرير المنظمة انتقد بشدّة ما يجري في روسيا. وقد تمّت الإشارة إلى الفساد وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وغياب أي فاعلية له. فهل تعتبَر هذه النتيجة سيئة إلى ذلك الحد بالنسبة إلى الحكومة الروسية؟ إذ إنّ النقد الذي تمّ توجيهه بنّاء، كما أنَّ التوصيات معقولة جدًّا. وبالمناسبة، لقد شكّلت تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية برنامج عمل بالنسبة إلى الحكومات في عدد من البلدان.

أ. دوغين: في حقيقة الأمر، إنَّ الوضع في الاقتصاد الروسي، من وجهة نظري، أسوأ بكثير مما ورد في التقرير، ففي روسيا لا يوجد اقتصاد على الإطلاق، إذ إنَّ كل بلد يشكِّل تصدير الموارد الطبيعية المصدر الرئيس للميزانية فيه، لا يكون ثمة اقتصاد حقيقي فيه، بالمعنى الكامل والدقيق للكلمة. ولسبب بسيط واحد: طالما أنّ فعلًا واحدًا بدائيًا إلى أبعد حد يخلق كل هذا الكم من النقود وبسرعة فائقة، فإنه من غير المنطقي تمامًا أن يوجد أي معنى للقيام بعمل طويل الأمد ومعقّد، لا يجلب سوى كمية أقل من النقود في نهاية الأمر. بالتالي، إنَّ منطق نشوء الاقتصاد القائم على المواد الخام يتعارض مع إمكان التحديث الاقتصادي في حدِّ ذاته. يمكن إنفاق الأرباح الفائضة التي تنتج عن تصدير الموارد الطبيعية بشكل مختلف. بيدَ أنّه أكثر غباء، كما يُخيَّل للنخب الاقتصادية في مثل هذه المجتمعات التي تعتمد على التصدير، هو استثمار تلك الأموال في قطاعات أقل ربحًا وأكثر صعوبة في تحقيق الربح، أي في الاقتصاد الوطني بالذات، لأنّ هذا الأمر كما هو واضح يدرّ ربحًا أقل من تصدير الموارد الطبيعية. وهذا ليس محاولة لتصوير الوضع بصورة دراماتيكية، بل إنه تشخيص موضوعي لحال الاقتصاد الروسي المعاصر. كل ما عدا ذلك من فساد ودولة ضعيفة وبيروقراطية "قوية" وغرائب في تطور السوق هو مجرد اشتقاقات لغياب الاقتصاد الحقيقي، ولغياب سياسة اقتصادية في روسيا. وفي روسيا لا توجد سياسة اقتصادية بكل بساطة وحسب. بل سوف أقول أكثر من ذلك: لا يمكن أن يكون ثمة سياسة اقتصادية في روسيا، لأن هذا أمر زائد عن الحاجة ببساطة. إن بلدًا يمتلك كل هذه الثروات الباطنية الهائلة، مع مثل ذهنية قصيرة الأمد كهذه، ومع وجود ظروف تنافسية ملائمة جدًّا، ومثل هذه الأسعار على النفط واعتماد أوروبا بنسبة 40 في المئة على الغاز الروسي، بلد كهذا لن يكلف نفسه العمل في الاقتصاد على الإطلاق. ففي بلد كهذا يمكن أن توجد استثمارات

معينة لحسومات محددة على الأرباح الزائدة، بما في ذلك في قطاع الاقتصاد، بيدَ أنّ هذه الاستثمارات لا تخضع للمنطق الاقتصادي، بل للمنطق السياسي أو التقني السياسي على الأرجح. كل ذلك لا يمت بأدنى صلة للتطور الاقتصادي الفعلي. إنه منطق الدوران أو التداول الدوامي [العشوائي] المضطرب والعنيف للأموال "الساخنة" وقصيرة الأجل، التي يتم استخراجها بسهولة وبسرعة من باطن الأرض. طالما أنّ هذا الاستخراج الحامل للثروة والغنى الفائق يجري من دون أي عوائق بالنسبة إلى النخب الحاكمة، كل ما عدا ذلك سوف يكون مجرّد غطاء لهذه العملية لا أكثر. إنَّ الاقتصاد الروسي مجرّد نسخة أو محاكاة افتراضية، مفهوم تجريدي وستارة من دخان تغطي عملية استخراج وبيع فوري للثروات الطبيعية للبلاد، طالما أنها توجد ظروف كهذه مناسبة وفرصة كهذه مواتية. كل ما يجري في روسيا من كلام عن التحديث، وعن الدولة والنشاط الاقتصادي، وعن المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال هو مجرد غطاء لعملية الإباحية الاقتصادية الفظة. لا يوجد في روسيا سوى النفط وما يتصل به من مشتقات بشكل مباشر - أموال نفطية أو أموال مرتبطة بالغاز، وهي التي تشكّل أساس الميزانية، وأساس العمليات الاجتماعية، وأساس العمليات السياسية.

إنَّ كبريتيد الهيدروجين هو رمز الحياة وشيفرتها في روسيا المعاصرة.

إنَّ انتقاد ذلك الوضع أو عدم انتقاده، الإعجاب به أو صبّ اللعنات عليه، أن يستفيد المرء منه أو أن يبتعد عنه بطريقة الزهد، كل هذا أمر واحد وبلا أي معنى، لأنه يستحيل تغيير هذا الوضع. ما لم تحدث، بالطبع، كارثة كأن تتفكك روسيا على سبيل المثال.

سوف يكون كلُّ شيء كما هو عليه في واقع الأمر في ظلّ أي حكومة وبغض النظر عن توزّع القوى في البلاد.

فأي بديل لمثل هذا الوضع الراهن يمكن اقتراحه؟ البديل هو وصول غير متوقع، ثوري (أو كارثي) إلى السلطة لمجموعة من المتعصبين، المهووسين بأيديولوجيا معينة تتجاوز التعطش للربح وحيث تكون خارج جاذبية الاستراتيجيات البسيطة إلى أبعد حد من الفساد وذات الطابع التدميري. ولا وجود لأي أيديولوجيا في المجتمع الليبرالي يمكنها أن تتفوق على التعطش للربح. من هنا يصبح الوفاء للمسار الليبرالي ومناهضة أي نماذج أخرى بديلة للأيديولوجيا عقبة كأداء على هذا الطريق.

لا يمكن إنقاذ روسيا إلّا بمساعدة المتعصبين والمتطرفين. ليكن على سبيل المثال، المتعصبين للفكرة الأرثوذكسية. وبشرط أن يكونوا متعصبين تمامًا، وليس مجرّد أناس أرثوذكس مؤمنين. يحتاج الأمر لشخص يؤمن ويصرّ ويعلن ويعمل من أجل الحقيقة بطريقة هوسية أو جنونية: "الفكرة الأرثوذكسية أرفع وأعلى من النقود". مثل هؤلاء الناس فقط قادرون على تغيير سيناريو العطالة، وتحقيق صدمات قوية وهزّات عنيفة وكبيرة. يمكن القيام بذلك إيمانًا بفكرة وطنية وفي سبيلها، من خلال الإرهاب الشامل وبواسطة القمع. إذا ما تمّ ترويض السلطة المطلقة للمال باعتبارها قيمة عالمية ومكافئًا شاملًا على مستوى السيكولوجيا الفردية أو الجماعية، وفي حال تمكنت هذه الجماعة من التعاضد والرسوخ في روسيا، سوف ينشأ عندئذ عنصر استراتيجية بديلة، أي نخب مضادة. إنَّ مثل هذه النخب المضادة المفعمة بالشغف وبالعاطفة يمكن أن تكون قادرة على ترويض الإدمان أو الاعتماد على النفط والغاز في الاقتصاد الروسي.

من المفيد أن نلقي نظرة على الوضع من هذه الناحية في بلدان أخرى مصدرة للنفط الخام. ففي العربية السعودية، على سبيل المثال، يقوم الإسلاميون - الوهابيون بدور مثل ذلك البناء الفوقي الأيديوقراطي، حيث يرغمون المجتمع على التزام قيم دينية صارمة وذلك بالرغم من طبيعة الاقتصاد القائم على التصدير. وهناك تتم إعادة استثمار الأرباح الزائدة في تعزيز الهوية الإسلامية، وفي المجتمع الإسلامي والتوسع الإسلامي، إلى جانب الإنفاق على مشاريع "الخلافة العالمية". وفي إيران، على سبيل المثال أيضًا، توجد نسخة أخرى، نسخة شيعية من الأيديوقراطيا الإسلامية. كما كان يوجد في العراق في عهد صدام حسين اشتراكية إسلامية، اشتراكية بعثية وهي أيدويوقراطيا ولكن من نوع آخر. بجميع الأحوال كان الحديث يدور حول بناء فوقي أيديولوجي مع مركّب ديني وقومي واجتماعي عميق وقوي (أي غير ليبرالي) يكبح ويحدّ من النزعة الطفيلية في الاقتصاد ويعوِّض بشكل جزئي عن وجودها وعن انحطاط النخب السياسية.
هذا ممكن من الناحية النظرية في روسيا أيضًا، ولكنه قليل الاحتمال. لا توجد حتى الآن أي مؤشرات واضحة على الانعطاف باتجاه الأيديوقراطيا. ولن يحدث مثل هكذا انعطاف في إطار الليبرالية والديمقراطية: ذلك لأنّه جرى هنا تحريم وشيطنة كل من الفكرة الوطنية والأحكام أو الضرورات الدينية والتطرف السياسي إضافةً إلى مختلف المجموعات ذات الصبغة الأيديولوجية التي تطمح للوصول إلى السلطة، لا من أجل استغلالها والاستفادة من خيراتها وإنما من أجل تحقيق المشروع. كما أنه تم تشويه سمعة الأيديوقراطيا الاشتراكية. ثمة فرصة ضعيفة جدًّا لأن تصل إلى السلطة مجموعة من المتعصبين، وذلك على خلفية كارثة اجتماعية أو تكنولوجية أو سياسية مباغتة. إلّا أنه لا توجد في المدى المنظور أي علامات حتى ولو كانت ضعيفة لنشوء مثل هكذا مجموعة. إذ إنه لا يوجد في البيئة المحيطة سوى محاكاة ساخرة أو نسخ متوهمة...
بناء على ذلك، وفي حال الإبقاء على الوضع الراهن فإنَّ الاقتصاد الروسي سيبقى موجّهًا إلى قطاع النفط، من دون أن يعوِّض أي مشروع وطني عن التطفل على الموارد الطبيعية. وسيكون المصير المنظور للاقتصاد الروسي هو الانحلال المستمر، وبالتوازي مع ذلك - تفسخ المجتمع وتفكك الثقافة والدولة. وهذه العمليات هي كارثية أكثر من تلك التفاصيل التي ينتقدها الخبراء الغربيون.
أنا أعتقد أنَّ الغرب أكثر ما يخشاه هو حدوث انقلاب أيديوقراطي في روسيا، ولهذا الغرض يتم توجيه الانتقاد مسبقًا ووقائيًا إلى تلك المقدمات والظروف البعيدة التي تخلق تربة مناسبة لنشوء مثل هكذا أيديوقراطيا في روسيا. للغرب اليوم مصلحة في بقاء الاقتصاد الروسي على وضعه الراهن. ليكن الاقتصاد الروسي مافيوزيًا ومليئًا بالعناصر الإجرامية أكثر بمئة ضعف، وليجري قتل رجال المال والأعمال بشكل يومي - كلّ هذا لا يثير في حقيقة الأمر أي اعتراض عند الغرب. سوف يعترض الغرب بمجرّد أنه يلمس أولى علامات الثورة الأيديوقراطية. سوف يبقى الغرب هادئًا ومطمئنًّا طالما أنه لا توجد مثل هذه الإشارات، وسوف تبقى على حالها توصياته للاقتصاد الروسي، السياسية بالدرجة الأولى. إني أعرف الخبراء الغربيين بشكل جيد، بمن في ذلك الخبراء في المجال الاقتصادي: إنهم أناس مؤدلجون بقوّة. ولديهم أنموذجهم الديمقراطي الليبرالي الخاص بهم، ولكنهم يقدمون لروسيا النصائح التي تنسجم وتتفق بصورة تامة مع تلك الأطر وبما يخدم مصالحهم الخاصة فحسب. لذلك أرى أنه لا يستحق الأمر شيطنة التقرير الذي

قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ إنَّ الوضع في روسيا في حقيقة الأمر هو أسوأ بألف مرة ممّا جاء فيه.
تعتبر تلك التوصيات معقولة وصحيحة من الناحية التقنية، ولكنها تتعلق بالتفاصيل وحسب. أما أنه يسود في روسيا فساد مستشرٍ عام، فهذا أمر مرعب. ذلك أنَّ الفساد يخترق دماغ الدولة وأحشاءها والعقد العصبية فيها، إضافةً إلى مراكز اتخاذ القرار. الفساد ليس مرضًا يصيب المجتمع فحسب... بات واضحًا اليوم أنّ الفساد أشبه بورم سرطاني خبيث في الجسد الحي أو في بقايا لنسيج حي ببساطة في فضاء سرطاني. لقد تحوّل سرطان الفساد إلى عنصر فاعل في الكينونة الروسية حيث إنّ الناس لا يستطيعون العيش نهائيًا من دونه. إنَّ عملية الحصول على المال (منفعة أو رشوة) وعملية النهب والاحتيال في الحياة الروسية المعاصرة متماثلة بصورة صارمة جدًّا. وأنا أعتقد أنه لن يكون بالإمكان تغيير ذلك وأنَّ للغرب مصلحة أكيدة في تزيين هذه التيارات والنزعات وفي انتقاد كل ما من شأنه تصحيح الوضع والعمل لتعافيه. يرفض الغرب أمرًا واحدًا فقط - إمكان حدوث ثورة أيديوقراطية في روسيا. وبما أنّ الأمر يبدو كذلك على الأرجح، فإنّ الغرب يميل إلى انتقاد أي مقدمات أو ظروف اقتصادية قد تؤدي إلى ثورة أيديوقراطية، ومن حيث المبدأ يعمل الغرب للإبقاء على الوضع كما هو. وهذا ما وجد تعبيرًا له في التقرير الذي نناقشه الآن. بيدَ أنّ هذا هو جانب خاص وضيّق...
س: وهل تعتقد، من وجهة نظرك، أنّ الأيديوقراطيا هي السبيل الوحيد الممكن والصالح من أجل مستقبل روسيا وخيرها؟
أ. دوغين: نعم، وحدها الأيديوقراطيا قادرة أن تنقذ روسيا، وإلّا فإنَّ روسيا سوف تختفي في الحالة المقابلة. وروسيا اليوم في حالة تفكك وانهيار. ذلك هو معنى كينونتها المعاصرة.
ولكن، يجب ألّا ننسى: يمكن لعملية التفكك والانهيار أن تكون سهلة ولطيفة ومريحة؛ يمكنها أن تحمل معها بعض الفائدة والمتعة، وأن تخلق افتتانًا هذيانيًا... ذلك أنَّ عملية الإثم، السقوط الآثم، والفسق يمكنها أن تسبب إحساسًا باللذة وبالاستمتاع. عندما ننتقل من مستوى أعلى من الطاقة والتنظيم إلى مستوى أدنى، تتحرر قوى جبارة وقدرات هائلة. تلك هي متعة الخطيئة، وفيه تكمن جاذبية السقوط الآثم، وهنا يكمن سحر الفساد وفتنة السرقة وجرأة التدمير وحلاوة الانحلال. وهذه الطاقة الناتجة عن التفكك والتحلل تصبح مريحة ومربحة بالنسبة إلى أولئك الذين يماهون بين أنفسهم وتلك العملية. كما أن السقوط يشكِّل عملًا مثيرًا جدًّا وجذابًا: تتحرر طاقات التوتر العالي والتيارات الخفية التي تسبب متعة حادة وقوية وعابرة. إنَّ روسيا واقتصادها اليوم يمران بحالة تحوّل أو إنتروبيا. تجري عملية الانزلاق نحو الهاوية بشكل غير ملحوظ، فلا يوجد سوى الشعور بالدوار...
أمّا الأيديوقراطيا فعلى العكس هي حركة نحو الصحة والتعافي، باتجاه الصيرورة والحياة، ولكنها تحتاج إلى بذل جهود جبارة، تضحيات كبيرة وتقشف، إضافةً إلى مقاومة قوى الجاذبية. إنَّ الأيديوقراطيا هي (نقيض الإنتروبيا) اجتماعية سياسية واقتصادية. إن دعم النظام في أي منظومة، يعني بذل طاقة كبيرة في سبيل الإبقاء على عمل هذه المنظومة.
لكن مجتمعنا غير جاهز لمثل هكذا تدبير أيديوقراطي جديد، وبما أنَّ الأمر على هذا النحو فهذا يعني أنّ المجتمع محكوم عليه بالدمار والتفكك والانحلال، والتحول الداخلي. لن تصمد روسيا

في ظلّ مثل هكذا وضع للأمور. روسيا اليوم مجرّد مساحة أو رقعة جغرافية يستخرجون منها النفط والغاز ويطلقون في الأثير نسخًا من أشباه [يفغيني] بتروسيان[77] المجانين. إنها عبارة عن أرض تحتوي على الهيدروكربونات وحسب؛ لم تعد بلادًا ولا دولة، بل إنها مجرّد شبح.
أنا أشعر بحزن عميق وبألم كبير بسبب ذلك، لأنني في الجهة المقابلة، في جهة النظام والانضباط، في جهة الحياة والأيديوقراطيا. لكن قوى [إله الموت غير العنيف] ثاناتوس (Thánatos) والتفسخ والخطيئة، بما في ذلك في الاقتصاد (إذ إنَّ الاقتصاد مؤشر نوعًا ما وتعبير عن الظروف الاجتماعية والسياسية الأكثر عمقًا) هي السائدة والغالبة اليوم. لا يوجد أي آفاق لدى روسيا في حال مواصلة النهج الاقتصادي الحالي، حتى أنه لا يوجد أي مسار. ولن يتغير أي شيء إذا ما تغيرت الحكومة، بل يمكن حتى تغيير الرئيس من دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير جدّي وحقيقي. المسألة تقوَّم فقط في ما إذا كانت ستقوم ثورة أيديوقراطية لمتعصبين ومهووسين. أنا شخصيًا لدي مصلحة كبيرة وحيوية فيها، وأرى أنها المخرج الوحيد والخير الوحيد الممكن. ولكني مضطر للتأكيد على أنه لا توجد حتى الآن شروط موضوعية لحدوث مثل ذلك.
إنه وضع مأساوي. من دون ذلك سوف نختفي ونزول على الرغم من ضعف مثل هذا الاحتمال. ولذلك أنا أصنِّف الوضع على أنه كارثي. أما ذلك الشعور بالاستقرار وبالطمأنينة الذي تعيشه النخب السياسية والجماهير التي تمّ تحويلها إلى زومبي تلفزيونيًا، فهو شيء عابر.
- ولكن، من ناحية أخرى، سوف يؤدي انهيار وتفكك كيان معين إلى ظهور شيء ما جديد في المكان نفسه.
أ. دوغين: ليس دائمًا. لقد انهار الاتحاد السوفياتي فظهرت على أنقاضه دول وطنية هامشية ما زالت حتى الآن تحاول التأقلم مع العالم، وما زالت تتشبث بكينونتها التاريخية، ولكن ثقبًا أسود بقي في مكان روسيا حيث لم يظهر شيء البتة. الشيء نفسه سوف يكون في حال تفككت روسيا وانهارت، ولكني أتوقع نشوء نويات طاقة على أطرافها، لنقل، في الجمهوريات الوطنية التي تمتلك قدرة على الأيديوقراطيا والمرتبطة بالعرق وبالثقافة وبالدين. إلّا أنه بعد انهيار روسيا لن ينشأ أي شيء في مركزها، وإنما ستكون ثمة حالة مشابهة مع حالة ما بعد الاتحاد السوفياتي. أي إنه سوف ينشأ شيء ما جديد على الأطراف، مع بقاء المركز مشلولًا من جديد. الشيء الرهيب والمرعب هو أن النخب السياسية الروسية بمجملها، دفعة واحدة، من دون أي استثناء، قد تخطّت خلال عملية الفساد جميع الأطر وكافة المحظورات، جميع النقاط واللحظات الآثمة. لقد ارتكب كلٌّ واحد كمية كبيرة من الجرائم وقام بعدد هائل من الكذب والافتراء، وشارك في كمية لا تقاس من العنف والقسوة، لدرجة أنه لم تبق ثمة أي إمكانية للتراجع عن ذلك. إنّ الغرق في القذارة هو أكثر فاعلية من الغرق في سفك الدماء. لا يمكن أن ينجو من تحت مثل هذا الظلام سوى مجموعة صغيرة من المتعصبين المهووسين، ولكني لا أرى حتى الآن ما يشير إلى نشوء أي تنظيم لهم. فالمجتمع يتعفن بسرعة وغالبًا بشكل غير ملحوظ، وهو يتدمّر ويتفكك. هذا أشبه بانتحار روسيا، وهذه العمليات في الاقتصاد واضحة تمامًا. ولا يمكن أن يكون أي شيء آخر غير ذلك في ظل الظروف الحالية من الأسعار على النفط. لقد أهلكتنا أسعار النفط. لو أنّ سعر النفط كان حوالى 8 - 10 دولارات للبرميل، لكانت انطلقت، من وجهة نظري، عملية

تحديث حقيقية في الاقتصاد الروسي، ولكان جرى تطوير فكرة وطنية، ولكانت الطبقة السياسية تبدلت بسرعة وحلّ محلها أناس آخرون مختلفون تمامًا. أما السعر 60 دولارًا للبرميل - يعني الموت، إنه أشبه بالمخدرات، وسوف يقتلنا بكل تأكيد. لا يوجد أي خلاص من ذلك، وعاجلًا أو آجلًا سوف يقتل إيران أيضًا وغيرها من الدول المصدّرة للنفط والغاز، التي وجدت نفسها، من حسن حظها، على درجة أقدم وأعرق وفي مستوى أعلى من حيث الحيوية الكامنة في التطرف الديني. وإذا كان ثمة ما يمنع الدول الأخرى المصدرة للنفط الخام من التفسخ والانهيار، فهذا الشيء هو الأيديوقراطيا والتعصب الديني. أما في روسيا فالوضع على النقيض من ذلك تمامًا، ولذلك نحن بحالة ميؤوس منها. 60 دولارًا للبرميل - هذا حكم بالموت. إنه قرار الانحلال وغياب الاقتصاد والإمكانية المفتوحة أمام أي كارثة اقتصادية أو قومية أو دينية. إنّ النخب الروسية المعتمدة على النفط والغاز ومع سعر 60 دولارًا للبرميل والتي تقبض على السلطة الفعلية بأيديها، ستكون مستعدة للذهاب إلى أي احتمال وستكون مستعدة لأن تفعل كل ما يخطر ببالها. سوف تضع أي مسرحية أو سيناريو، وسوف تختار الممثلين المناسبين. وسوف تبدو الهاوية حديقة زاهية بالنسبة للمتفرجين المذهولين، أما الهلاك فسوف يبدو حفلة مسائية ممتعة ومرحة.

(77) ممثل كوميدي وكاتب ساخر روسي ومقدم برامج تلفزيونية. يريد الكاتب هنا أن يشير إلى أجواء الخفة في البرامج التي يقدمها بتروسيان ويحضرها بقصد تسخيف الوعي وتسطيح العقول. (المترجم)

الملحق (3): التصديق على بروتوكول كيوتو جبهة بيئية مناهضة لأميركا

حوار صحفي أجراه أ. دوغين مع بوابة المعلومات والتحليل (OPEC.RU) بتاريخ 16أيلول/ سبتمبر 2004.

- ألكسندر غيلييفيتش، لقد دحض [رئيس حكومة روسيا الأسبق] ميخائيل فرادكوف في أثناء لقائه مع سفراء 25 دولة من الاتحاد الأوروبي تلك الأخبار التي ظهرت في عدد من وسائل الإعلام الجماهيري حول الموقف السلبي لموسكو من مسألة التصديق على بروتوكول كيوتو. وقد أشار في تعليقه إلى أنَّ المشاورات ما زالت مستمرة وأنّ العمل على مستوى الخبراء يقترب من نهايته. لكن جريدة **فريميا نوفوستي** كتبت أنّ مشروع التقرير الذي قدّمه رئيس الوزراء إلى الرئيس الروسي يصف بروتوكول كيوتو بأنه "غير عادل" و"غير مُعلَّل علميًا". أي من الواضح أن عملية التصديق على بروتوكول كيوتو قضية سياسية بحتة. فما هي من وجهة نظرك، احتمالات "نعم" و"لا" بخصوص التصديق على البروتوكول؟ وما هو موقفك شخصيًا من البروتوكول؟

أ. دوغين: أعتقد أن مشكلة بروتوكول كيوتو والتوقيع على البروتوكول المتعلق بالبيئة وفرض قيود على أشكال محددة من النفايات الصناعية - مسألة رمزية وسياسية. أما المبادرون والداعون للتوقيع على بروتوكول كيوتو فهي بلدان الاتحاد الأوروبي. ذلك أنَّ فكرة الاهتمام بالبيئة وحمايتها تعتبر أحد أهم العناصر الأيديولوجية في السياسة الاجتماعية الأوروبية، إلى جانب حقوق الإنسان والضمان الاجتماعي وغير ذلك. وإذا ما تحدثنا عن الأسلوب العام للمجموعة الأوروبية، فسوف نجد أنَّ الاهتمامات الإنسانية والبيئية والاجتماعية، وحماية البيئة هي جزء لا يتجزأ من الصورة السياسية لأوروبا. أوروبا التي تميل بحسب تعبير المحلل السياسي كابلان، أكثر فأكثر نحو الأنموذج الكانطي، بخلاف أميركا التي تميل نحو الأنموذج الهوبزي. أي إنّ الاهتمام بالبيئة هو من مزايا أوروبا المنفتحة والديمقراطية والمدنية. نظريًا أكثر مما هو في الحقيقة، لكن هذا ليس بذي قيمة لأن الحديث يدور حول التعبير السياسي للهوية الأوروبية. تدعم أوروبا في ذلك اليابان التي كانت ضحية لاعتداء نووي من قبل الولايات المتحدة الأميركية، إضافةً إلى الكثير من دول العالم الثالث التي تعاني من تدهور كارثي للوضع البيئي نظرًا إلى انتقال القسم الأكبر من الإنتاج الصناعي إليها في العالم المعاصر، وتعتبر منطقة المحيط الهادئ من أكثر المناطق التي تأثرت من ناحية هذا التقسيم للعمل على المستوى العالمي. وهكذا، تقوم أوروبا بدور الراعي السياسي للتوقيع على بروتوكول كيوتو.

نحن نعرف موقف الولايات المتحدة الأميركية بهذا الخصوص. وهو موقف ذو دلالة كبيرة، لا سيما موقف الحزب الجمهوري هناك. فهو غير مبال البتة بالهوية الإنسانية الأوروبية. وقد رفضت الولايات المتحدة الأميركية (في عهد إدارة الجمهوريين) بطريقة استفزازية التوقيع بأي شكل من الأشكال على أي وثيقة يمكنها أن تحدَّ من الإنتاج الصناعي في أميركا. على الرغم من

أنّ بنود بروتوكول كيوتو تقيّد قطاع الصناعة الأميركية بشكل بسيط وقليل جدًّا. لكن أميركا لا تريد أن تأخذ موقف أوروبا بعين الاعتبار، وهذا هو أسلوب رعاة البقر الأناني الأميركي في السياسة.

والآن موقف روسيا من هذه المسألة الرمزية. لن يؤدي التوقيع على بروتوكول كيوتو إلى إلحاق أذى كبير بالصناعة الروسية بصورة عامة وكلّية، على الرغم من أنّ بعض القيود سوف تنشأ بالطبع من جراء ذلك. السؤال هو هل يستحق الأمر المضي في هذا الاتجاه، في اتجاه أوروبا، أم على العكس، يجب تجاهل البروتوكول كما فعلت الولايات المتحدة الأميركية. هذه مسألة مبدئية ومهمة ولها امتداد أبعد بكثير من مجرّد التوقيع على بروتوكول كيوتو بحدِّ ذاته.

هذا يعني خيار روسيا لأحد قطبين: إمّا أميركا الأطلنطية مع إنكلترا، وإمّا أوروبا القاريّة. بروتوكول كيوتو هو فعل سياسي، وليد أوروبا القاريّة الذي قد يكون ساذجًا وبسيطًا ومثيرًا للسخرية وحتى كاذبًا. إنها مجازفة "كانطية" بحسب مصطلحات كابلان، وليست "هوبزية" بأي حال من الأحوال. ويقف خلف أولئك الذين يدعمون تصديق بروتوكول كيوتو في روسيا أصحاب الميول أو النزعة الأوروبية وليس خبراء البيئة على الإطلاق الذين ما مِن أحد يكترث برأيهم عندنا. لدينا نفوذ أوروبي "لوبي" صغير وقليل الشأن، مع العلم أنَّ الرئيس بالذات هو أوروبي الهوى إلى درجة كبيرة. وإنّ تصديق بروتوكول كيوتو هو مشروعهم الخاص.

بيدَ أنه يوجد في محيط الرئيس وفي نخب السلطة نفوذ "لوبي" أطلنطي كبير وجبار، راسخ ومتضامن أكثر بكثير من النفوذ الأوروبي، وهو يلعب لعبته الخاصة به وقد تمّت تنشئته على أموال الصناديق الأميركية (المحافظة والجمهورية بالدرجة الأولى مثل صندوق (Heritage, Rand Corporation) ...إلخ)، ذلك النفوذ الذي غرس في سلطتنا في بداية عقد التسعينيات وربما حتى قبل ذلك. هذا اللوبي الموالي لأميركا على اتصال دائم مع الرئيس، وهو يوحي له باستمرار أنه "يجب تقليد أميركا"، و"السير خلف أميركا"، و"الإصغاء لما تقوله أميركا". وبما أنَّ أميركا تتجاهل بروتوكول كيوتو لكي لا يتم رفع الشأن السياسي لأوروبا، لا قدّر الله، فمن الضروري أن تتجاهل روسيا أيضًا البروتوكول. وهذا اللوبي الأطلسي ينشط اليوم بطريقة فعالة جدًّا، وبشكل فظ ووقح في بعض الأحيان، وربما بأسلوب أحمق وخارج عن أي منطق كان (فضلًا عن تجاهله للمصالح الوطنية). على أي حال، هذا اللوبي قوي جدًّا في روسيا، وهو يقدِّم حججه الخاصة التي تقول بأنه لا يوجد لدى الكرملين مبررات اقتصادية أو سياسية من أجل تصديق بروتوكول كيوتو. وهذا صحيح إلى حدٍّ ما، لأن ذلك يعني فرض التزامات معينة على روسيا وحسب من دون أي نتائج إيجابية تترتب على ذلك التصديق. إلّا أنَّ ذلك مجرّد برنامج سياسي فقط، وبالتالي فإنَّ دعمه يتوقف على طبيعة ومحتوى السياسة الأوروبية لروسيا.

والآن بشأن فرادكوف. مما لا شك فيه أنَّ فرادكوف بالذات من الميالين إلى أوروبا. وهذا ما أودُّ التشديد عليه: لدينا رئيس حكومة موال لأوروبا. ومن هنا تصبح مفهومة رغبته بالتقارب مع أوروبا. سبق وعمل في الاتحاد الأوروبي، وهو موال لأوروبا في آرائه ومواقفه، كما أنه موال لأوروبا بطبيعته الشخصية. كما أنّ أسلوبه الاقتصادي هو أوروبي إلى درجة معينة: أنموذج اشتراكي - ديمقراطي معتدل ومدروس، ونوع من الكينزية المعتدلة. ومن الطبيعي أنه يسعى لتمرير خطّه هذا في الأفعال السياسية ضمنًا مثل تصديق بروتوكول كيوتو. لكنه أوروبي الهوى محاط بشخصيات ليبرالية مع هوى أميركي. مع العلم أنّ الاقتصاد الفعلي بأكمله في روسيا بيد

الموالين المتطرفين لأميركا والليبراليين المتطرفين ولهذا الاقتصاد طبيعة مناهضة لأوروبا. إن القطاع الاقتصادي بالكامل عمليًا في حكومة روسيا الاتحادية مؤلف من ليبراليين موالين لأميركا ومن عملاء نفوذ لأميركا. وعلى نحو خاص، يتطور الصراع داخل الحكومة مؤخرًا على هذا الخط - إنه الصراع بين فرادكوف، الأوروبي الهوى والاشتراكي - الديمقراطي المعتدل والقطاع الليبرالي الموالي لأميركا (من أمثال غريف وكودرين). وللأسف، لم يخسر القطاع المؤيد لأميركا مواقعه خلال فترة حكم بوتين بأكملها، وذلك على الرغم من أنّ المنطق يقول بضرورة تهميش هؤلاء الليبراليين.
يقوم بوتين في هذا الاتجاه بأفعال متفرقة ومجتزأة، إلّا أن الحماسة لديه لا تكفي للمضي بما يبدأ به حتى النهاية، ومن جديد يتم الاختيار بين الليبراليين المتطرفين والشخصيات الموالية لأميركا: إما غريف وإما إيلاريونوف، مع العلم أنهما عمليًا لا يختلفان عن بعضهما من الناحية العقائدية.
إذا ما لخصنا ما قيل أعلاه: أنا باعتباري خبيرًا في الجغرافيا السياسية ولدي ميول أوراسية، أدعم بكل تأكيد ومن دون قيد أو شرط تصديق بروتوكول كيوتو. بلى، هذه الديماغوجيا البيئية ليست بالشيء الجدّي. لكن مهمة روسيا هي التقارب مع أوروبا القاريّة مهما كان الثمن وبأي شكل من الأشكال: وفي هذه الحالة لن تكون الكلفة كبيرة، ويمكننا أن نتنازل عنها. أما الفوائد فعلى العكس كبيرة جدًّا: تعزيز محور باريس - برلين - موسكو، وتحسين كبير لصورة روسيا في أوروبا، إلى جانب تطوير الشراكة القارية. كان سيكون طليعيًا العمل معًا على مبادرات استراتيجية لبلدان "النادي البيئي" (أوروبا، وروسيا والعالم الثالث) من أجل حماية أنفسها ضد "اليانكي الأنانيين" الذين يشكِّلون تهديدًا للكرة الأرضية وللبشرية جمعاء والذين يتصرفون بصلف وبتجاهل تام للبيئة. إنها جبهة بيئية مناهضة لأميركا، إنه حلف أوراسي.
وهذا فعل فائق الأهمية من منظور جيوسياسي. هذا ما يدركه فرادكوف، ويعمل بالطبع من أجل تعطيله وإفشاله ذلك اللوبي الأميركي المؤيد للأطلسية والذي يحيط بالرئيس، ومعه القطاع الاقتصادي في الحكومة.
هذا هو التناقض الرئيس في سياسة روسيا، ذلك التناقض الذي يتظاهر في التفاصيل كما في المشاريع الكبرى، في الجدل الاقتصادي وفي السياسة الداخلية وفي كل الأمور الأخرى. الخلاف هو بين الموالين لأوروبا والموالين للأطلنطية في محيط الرئيس بوتين، وهو لا يشمل الجانب الأساس في السياسة الخارجية وحسب، بل وفي السياسة الداخلية أيضًا، وإنّ تصديق أو عدم تصديق بروتوكول كيوتو ليس سوى حلقة من حلقات لعبة المواقع ذات المخاطر التاريخية الكبيرة والمكلفة جدًّا.

القسم الرابع: الجغرافيا السياسية للمخاطر غير المتناظرة حرب ما بعد الحداثة

الفصل العشرون: الإرهاب: هراطقة القرن الحادي والعشرين

الوظائف الاجتماعية والسياسية

الإرهاب هو طريقة أو أسلوب للفعل السياسي الذي تتصف به تلك المجموعات والقطاعات من الطيف السياسي (القومي والديني) التي تكون عاجزة لأسباب معينة عن تحقيق أهدافها الخاصة (أو أن تعبِّر عن نفسها ببساطة وأن تعلن عن وجهة نظرها في المدى المرغوب)، وذلك من خلال العمل خارج نطاق القانون. أما شرط ظهور الإرهاب فيكمن في وجود فراغ أو فجوة معينة بين القيود الجدية في الميدان الاجتماعي السياسي والتساهل النسبي للنظام الأمني، ما يجعل المجتمعات ذات البناء الليبرالي الديمقراطي ملائمة بشكل مثالي لنشوء هذه الظاهرة.
تختلف الفعالية السياسية للإرهاب. فقد تتحقق الأهداف التي يضعها الإرهابيون نصب أعينهم في بعض الأحيان. وفي حالات أخرى قد تنجح المنظومة القائمة في التعامل مع التحدي. كمثال على الإرهاب غير الفعال نذكر الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA)، ومنظمة إيتا الانفصالية في إقليم الباسك الإسباني، ومنظمة الجيش الأحمر الألماني (RAF)، وحزب العمال الكردستاني في تركيا، وكمثال على الإرهاب الفعال - نذكر أعمال المقاتلين الشيشان في مدينة بودينوفسك (وما أعقبها في خاسافيورت)، ومنظمة التحرير الفلسطينية في إسرائيل[78]، والمجاهدين الإسلاميين في كشمير، والحزب الاشتراكي الثوري في روسيا عشية ثورة عام 1905.

تتراوح التشكيلات الإرهابية بين تنظيمات عرقية ودينية كبيرة تدخل في تكوين كيان حكومي أكبر حجمًا (وعندئذ يدرك الإرهابيون نشاطهم باعتباره اتجاهًا تكتيكيًا في حرب تحرير وطنية) وصولًا حتى إرهابيين فرادى يقومون بخطوات يائسة بهدف تحقيق برنامجهم السيكولوجي أو السياسي الذي لم يتحقق من خلال أفعال ووسائل قانونية ومشروعة (مثل قيام أوزوالد باغتيال الرئيس كينيدي، ومثل إيغال عامير الذي اغتال يتسحاق رابين وغيرهما). كثيرًا ما تكون التنظيمات الإرهابية عبارة عن مجموعة من ممثلي أحزاب أو فرق سياسية صغيرة وهامشية. في مثل هذه الحالة غالبًا ما تكون حاضرةً فيها ظاهرة "التنويم المغناطيسي الجماعي": يتلقون الواقع من خلال موشور عقائدهم وأفكارهم الدوغمائية. وقد تلجأ في بعض الأحيان حكومات دول بعينها إلى أساليب الإرهاب في سياق مواجهة ساخنة (أو باردة) مع دول معادية. يطلق على هذا النوع من النشاط الإرهابي عادة اسمَ "نشاط تخريبي".

الجوانب الجيوسياسية

ينطلق علم الجغرافيا السياسية من رؤية الطبيعة الصراعية للجغرافيا السياسية في العالم المعاصر. وعلم الجغرافيا السياسية لا يناقش التناقضات بين الدول بقدر ما يناقش التناقضات بين الحضارات، وبشكل أوسع، بين أنماط الحضارة.

يقترح علم الجغرافيا السياسية كموضوعة أساسية وجود عنصرين اثنين قطبيين في التاريخ السياسي للعالم: الأطلنطية والأوراسية، البحر واليابسة. ويصبح التحليل الجيوسياسي لأي مشكلة

صحيحًا أكثر في حال تم نقل الحالة قيد النظر إلى الثنائية الجيوسياسية الأولى أو الأصيلة. والحديث عن خلفية جيوسياسية للإرهاب يعني أن الحديث يدور عن تلك الحالات التي يستخدم النشاط الإرهابي فيها من أجل خدمة مصالح أحد القطبين العالميين في صراعه مع الآخر.
يؤكد علم الجغرافيا السياسية أنّ منطقة الصدام بين مصالح القطبين هي التي تكتسب الأولوية: تمتد المنطقة الساحلية (ريملاند[79]) عبر القارة الأوراسية من أوروبا الغربية حتى الشرق الأقصى لتشمل منطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا الوسطى والهند. هنا يجد ذلك التناقض بين المحاور الجيوسياسية تعبيرًا أكثر وضوحًا. تمثِّل هذه المنطقة إلى جانب مناطق أخرى طرفية أو هامشية في السياسة الدولية، مثل أفريقيا أو أميركا اللاتينية، شريطًا للصراعات الدولية المتوقعة. إذ إنَّ كلًّا من الفكرتين الأطلنطية والأوراسية تسعى بحسب قواعد اللعبة الجيوسياسية من أجل تعزيز مواقعها، وبطبيعة الحال على حساب إضعاف مواقع الطرف الآخر. ليس من قبيل الصدفة أن هذه المنطقة الجغرافية بالتحديد تشكِّل مسرحًا لأكثر الأعمال الإرهابية تطرفًا.
تمَّ التعبير عن الإرهاب الجيوسياسي في فترة الحرب، في حقيقة الأمر، بأشكال أيديولوجية من خلال المجابهة بين منظومتين. ثم جرى إلغاء الشكل الأيديولوجي بعد تفكك حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفياتي، لكن المحتوى الجيوسياسي للعبة من أجل السيطرة على المنطقة الساحلية ظلَّ قائمًا على حاله، وهذه المرة مع رجحان كبير وخطير لمصلحة القطب الأطلنطي. وهذا ما جعل العمليات الجيوسياسية المرتبطة بذلك وما رافقها من توزيع للقوى تخضع اليوم لتبدلات نوعية مهمة. إذ إنَّ الولايات المتحدة الأميركية تعمل وفي إطار الاستمرار بالاستراتيجية الأطلسية، على عزل الدول أو الكيانات السياسية التي كانت في المرحلة الماضية جزءًا من الهيكل الحامل للجغرافيا السياسية الأوراسية أو يمكنها أن تصبح متكاملة ومندمجة ضمن الحلف الأوراسي في المرحلة الجديدة، وتمارس عليها ضغوطًا كبيرة خصوصًا إذا ما راح هذا الحلف يعزز من مواقعه.
ومن بين تلك الأدوات الجيوسياسية تشكِّل الأصولية الإسلامية أو الإسلاموية (خصوصًا الوهابية) التي استخدمها الغرب لمواجهة الأنظمة الموالية للاتحاد السوفياتي في العالم الإسلامي أو لتلك الأشكال من الإسلام المُسيَّس التي ترتكز على المذاهب التقليدية (المدارس الشرعية للتفسير) والشيعية السياسية، والتي بذلت جهدها من أجل الدفاع عن بعض الاستقلالية عن الغرب وعن الشرق الاشتراكي. بكلمة أخرى، إنَّ الأشكال المتطرفة للإسلاموية المعاصرة تقوم على أساس الاتجاه الجيوسياسي الأطلنطي، وبالتالي، يكون هذا التيار من الإرهاب مجرّد مشتق جيني للأطلنطية. وإلى هذه الفئة تنتمي المجموعات الإرهابية الأكثر تطرفًا من المتمردين الشيشان أو حركة طالبان الأفغانية. من هنا نستنتج أن بنية الشبكة الإرهابية للإسلاموية تعود بجذورها إلى أجهزة الاستخبارات الغربية وتمثِّل تطورًا للمنطق الجيوسياسي في الصراع من أجل السيطرة على "الريملاند".
بيدَ أنّ التراجع الكبير في المواقع الاستراتيجية للقطب الشرقي (الأوراسي) أدى إلى حدوث تغيير نوعي في ميزان القوى في هذا المجال. وقد تراجعت بشكل خاص، وربما اختفت تمامًا تلك التنظيمات السياسية والإرهابية المتطرفة التي كانت تقوم في السابق بدور أداة في الجغرافيا السياسية لأوراسيا وحتى تشتت كليًا. هكذا، اختفى عن مسرح الحياة السياسية القطاع اليساري

المتطرف للإرهاب بعد أن كان حتى الماضي القريب فعالًا وخطيرًا إلى درجة كبيرة، خصوصًا في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية. لقد تلاشت واختفت هياكل الإرهاب الأوراسي بالتدريج أو أنه جرى "تعليبها"، وذلك بعد أن خسرت الدعم الذي كانت تتلقاه من طرف ثالث.

لقد أدى الاحتفاظ بشبكة الإرهاب الأطلسي في مثل هذه الحالة، بعد القضاء على التنظيمات الإرهابية ذات الأهداف الجيوسياسية المناقضة، إلى تغيير وظيفي محدد. يمكن القول إنَّ الإرهاب الأطلنطي الموجّه لخوض مجابهة على نطاق واسع مع القطب النقيض، وبفضل العطالة المتراكمة والتدمير الذاتي السريع للفضاء الاستراتيجي الأوراسي، انقلب ضد أولئك الذين قاموا بتكوينه وتسليحه وتمويله.

بالتالي، حدثت طفرة جوهرية وعميقة في الإرهاب: كشف عن نفسه في هذا العالم أحادي القطب، وليكن اسميًا، عامل تأثير مناظر له أطلق عليه اسم "الإرهاب الدولي" مع عبء وظيفي جديد. من الآن فصاعدًا أصبح هذا المصطلح يعني تلك الأعمال المتطرفة التي يقوم بها جميع أعداء العولمة أحادية القطب. والحديث لا يدور في الوقت نفسه حول حقيقة منتهية أو منجزة، وإنما حول عملية ديالكتيكية. لم يحدث انتصار نهائي للنظام أحادي القطب حتى الآن على الرغم من الجبروت غير المسبوق للقطب الأطلنطي وضعف القطب الأوراسي، وما زالت إمكانية إعادة التمركز الأوراسي البرّي في نطاق جديد أحد الاحتمالات القائمة. وبما أنّ النظرية الجيوسياسية تجزم بأن توازنًا ما في هذه المسألة يشكِّل ثابتة تاريخية، فإنَّ التيارات الأوراسية سوف تجد تعبيرًا عنها في كلِّ مكان ولو على شكل عائق في طريق العولمة. بيدَ أنَّه لا يمكن الاعتراف بأنَّ انتقال الإرهاب إلى موقف المعارضة لمنظميه ولمشغليه السابقين أمرًا مطلقًا، إذ يوجد احتمال معين معاد للفكرة الأوراسية ما زال كامنًا في تلك الظاهرة. لا تزال منظمة القاعدة ومعها بن لادن (من صنع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية) يخدمان المصالح الاستراتيجية للمذهب الأطلنطي، حتى وهما يدّعيان أنهما من أعدائه اللدودين. لنتذكّر أنّ من عواقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر في أميركا كان تعزيز الوجود العسكري الأميركي في آسيا الوسطى وتقوية نفوذ الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة الساحلية.

سيكولوجية الإرهاب

يميل للقيام بأنشطة إرهابية أناس من نمط معيّن. يمتازون عادة بنشاط عقلي ونفسي كبير وبمزايا قيادية واضحة، إضافةً لعدم القدرة على عقد أي صفقات وازدراء القيم المادية والحياة الهانئة. هؤلاء هم في العادة ممثلو النخب المضادة (بحسب فيلفريدو باريتو) الذين يفشلون في تحقيق مكانة رفيعة لكنهم يتمتعون بقدرة كبيرة على تركيز الطاقة النفسية، وبالحماسة وعدم الاكتراث بالمخاطر وبالموت. وقد تقترب هذه المزايا في بعض الأحيان من حالة الاضطراب العقلي، لتتطور إلى حالة مرضية صريحة. لكن الإحصاءات تشير إلى أنَّه يتم تشخيص انحرافات سريرية في الحالة النفسية لدى عدد قليل من بين أولئك الذين يمارسون الإرهاب بشكل احترافي. ذلك لأن تعقيدات المهمة التي يقومون بها تتطلب منهم طريقة عقلانية ومستقرة في السلوك.

يمتاز الإرهابي بازدراء الحياة وبغياب الإدراك عنده للحد الفاصل ما بين الحياة والموت. وهذا ما يتجلى في موقفه لا من حياة الآخرين فحسب، بل ومن حياته الشخصية الخاصة أيضًا. لذلك نلاحظ أنه يوجد عدد كبير بين الإرهابيين من المتطرفين الدينيين وأبناء الفرق الدينية والمشعوذين، وقد يستخدم هؤلاء موادَّ وعقاقير ذات تأثير نفسي في بعض الأحيان. تجدر الإشارة إلى أنَّ الراعي الروحي لمنظمة إيتا في مراحلها الباكرة مود غون (Maud Gonne) كانت ناشطة في الأخوية الباطنية الإنكليزية "غولدِن داون" التي كان ينتمي إليها أيضًا كل من الشاعر ييتس (William Butler Yeats) والكاتب برام ستوكِر (Bram Stoker) وغيرهما. كما أنَّ الكثير من الناشطين المعاصرين في منظمة "الألوية الحمراء" الإيطالية كانوا من السحرة والمشعوذين الممارسين.

شيطنة الإرهاب

إنَّ التعامل مع هذه الظاهرة على أنها تشكِّل خطرًا عالميًا (شيطنتها) هو سمة مميزة للأساطير المنتشرة في المجتمعات الليبرالية الديمقراطية من النمط العلماني. وهنا تتجلى خصوصية النظام السياسي هناك في حدّ ذاته. حيث يجري تصوير شخصية الإرهابي من الناحية النفسية والسياسية وتصنيفها في تلك المجتمعات باعتبارها تجسيدًا "للآخر" و"للغريب" و"العدو". الإرهابي هو أنموذج مثالي للتمييز الاجتماعي، للمنبوذ والطريد. كما أنّ جميع المكونات في الإرهاب (سواء سياسية أو جيوسياسية أو سيكولوجية) تنتمي إلى مركّب الشروط التي تم نقلها بشكل صارم إلى خارج قوس المعايير الاجتماعية.
سوف تتطور بالتدريج، وبالتزامن مع النجاحات التي تحققها العولمة التي ينفذها القطب الأطلنطي وما يرافقها من منظومة ليبرالية للقيم، الفئة التي تصنّف على أنها إرهابية وستنتشر لتشمل كافة المجموعات الاجتماعية السياسية والدينية ومختلف الجماعات الإثنية وحتى أنماطًا نفسية محددة، تلك التي لا تندمج ولا تتسق مع الأنموذج الليبرالي الديمقراطي للحضارة. في حال راحت التيارات أحادية القطب تتطور لاحقًا على حساب التوازن الجيوسياسي، فإنَّ مفهوم الإرهاب الدولي قد يصبح مقولة اجتماعية وسياسية وحضارية مستقلة. بيدَ أنّ هذه الظاهرة سوف تبدِّل من مضمونها في هذه الحالة. إذ يمكن لصورة الإرهابي (مثل بن لادن أو كارلوس أو خطّاب) أن تتحول بالتدريج إلى شبيه أو نظير ما كان يقال له في عصر محاكم التفتيش بالساحرة.
سوف يصبح الصراع مع "الإرهاب الدولي" في العالم الليبرالي أحادي القطب، إذا ما انتصر هذا الأخير وترسّخ بشكل نهائي لا رجعة فيه، في حقيقة الأمر، صراعًا مع تلك المقاييس الإنسانية التي تنشأ خارج حدود المعايير الليبرالية "للمجتمع المفتوح".

[(78)](#) هكذا وردت في الكتاب، وآثرنا إبقاءها كما هي لأن من الضروري أن يتعرف القارئ إلى أفكار دوغين من دون تجميل. (الناشر)

[(79)](#) الأرض القوسية - مفهوم جيوسياسي قدمه المفكر السياسي الأميركي نيكولاس سبيكمان ويقصد به الشريط الساحلي الذي يحيط بمنطقة هارتلاند من الغرب والجنوب والجنوب الشرقي. ويعتقد سبيكمان أن تلك الأرض كانت ذات أهمية استراتيجية حاسمة للسيطرة على أوراسيا. (المترجم)

الفصل الحادي والعشرون: الإرهاب في الفضاء الإعلامي

الإرهاب المعاصر كظاهرة

يمتاز الإرهاب المعاصر بعدد من الخصائص التي تميّزه بالمقارنة مع حقب تاريخية سابقة، لذلك ينبغي إعطاء السمات الرئيسة للإرهاب باعتباره ظاهرة. ثمة للإرهاب جذور عقائدية وسياسية على الدوام تغذّي نشاطًا إرهابيًا محددًا، إلى جانب الشروط السيكولوجية والظروف الاجتماعية التي يعيش فيها المنفذون المحتملون للتفجيرات الانتحارية. يتحدّد النمط النفسي للإرهابي بالقدرة على القيام بأعمال عنفية تجاه المواطنين المسالمين من أجل تحقيق جزئي لمشروع سياسي أو أيديولوجي. إنّ وجود مثل هذا المشروع على وجه التحديد هو الذي يميّز الإرهابي من المجرم الجنائي العادي.

كما أنّ السياق الجيوسياسي يشكِّل قاعدة أساسية ومهمة جدًّا لنشوء الإرهاب، لأن راديكالية هذه الأداة السياسية مقترنة دائمًا وفي كل مكان وزمان مع الحل الذي تقوم به دول عظمى لمسائل جيوسياسية كبيرة، تفوق بكثير الإطار الشكلي للعملية الإرهابية ولمطالب المنفذين لها وغير ذلك. يمكن للخلفية الجيوسياسية التي ترافق الإرهاب أن تختلف بشكل جذري عن ذلك الأنموذج السياسي الذي ينتشي ويهتدي به الإرهابيون أنفسهم، ولهذا السبب يتحول هؤلاء في مثل هذه الحالة إلى مجرّد أداة عمياء ولا واعية في يد تلك القوى الجيوسياسية التي قد لا يرتابون بوجودها غالبًا هم بالذات.

وسائل الإعلام الجماهيري عنصرًا أساسيًا في السيناريو الإرهابي

يمتاز المجتمع المعاصر بأهمية عالية ومتزايدة للمعلومات. إذ إنَّ الكثير من العمليات السياسية والعقائدية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، يرتبط بشكل وثيق مع منظومة وسائل الإعلام الجماهيري. كما أنَّ النشاط الإرهابي بطبيعته موجّه لكي يترك تأثيرًا كبيرًا على الشرائح الاجتماعية العريضة التي لا يمتلك الإرهابي وصولًا مباشرًا إليها، ولكي يمارس تأثيره في الدوائر السياسية من خلال "الرأي العام" الغارق في حالة الصدمة. ذلك أنّ الإرهابيين وإذ يرتكبون جرائمهم، إنما يشترون بدمائهم إلى حدًّ ما مدة معينة من "البث الإعلامي". يكمن مغزى العملية الإرهابية بالتحديد في أن يتم نقله على الفور وبشكل واسع على الهواء مباشرة. فالعملية الإرهابية بحسب منطق التفكير الإرهابي عبارة عن أسلوب فعال لا يحتمل الفشل لإيصال معلومات بشأن مواقف سياسية بنجاح كبير إلى أبعد حد. يمكننا القول، ومع بعض المبالغة، أنّ العملية الإرهابية تُنفّذ بالدرجة الأولى لكي تقوم وسائل الإعلام الجماهيري بالإعلان عنها. لا يمكن لوسائل الإعلام الجماهيري بحدِّ ذاتها أن تتجاهل الأحداث الهامة أو الأوضاع المتطرفة والخطيرة، ما يجعلها في لحظة تنفيذ العملية الإرهابية رهينة الهيكلية الداخلية الخاصة بها. إذ إنّ التقييد الصارم في إيصال المعلومة بخصوص الحدث الذي أكثر ما يرغب بمعرفته مواطنو مجتمع المعلومات، يتناقض مع طبيعتها بالذات ومع الغاية والهدف من وسائل الإعلام

الجماهيري المعاصر. هذا يخلق مشكلة حقيقية. لأن العمليات الإرهابية سوف تستمر إلى أن تقوم وسائل الإعلام الجماهيري الرئيسة بالإضاءة عليها وتظهيرها. وسوف تستمر هذه الأخيرة بدورها في عرض ومناقشة العمليات الإرهابية طالما أنها تقوم في مركز اهتمام المجتمع المعلوماتي.

وسائل الإعلام الجماهيري في مواجهة الدولة

لقد برهنت الأحداث التي جرت في حي دوبروفكا في موسكو وفي إحدى مدارس مدينة بيسلان وفي نالتشيك، أن الضحية المحتملة من جراء ذلك التزامن أو الترادف المتبادل (بين وسائل الإعلام الجماهيري والإرهاب) ستكون الدولة، حيث يمكن أن يتحول المجتمع بأكمله في نهاية المطاف وفي حال عدم تدخلها، إلى مشارك في "العرض الحقيقي". أما العيب الرئيس في مثل ذلك العرض الجماهيري فهو وجود ضحايا حقيقيين...

لن يكون غريبًا ومثيرًا أن يتحول القانون "حول سلوك وسائل الإعلام الجماهيري في الحالات الاستثنائية" إلى قضية أساسية يناقشها الرأي العام مؤخرًا، ذلك القانون الذي كانت الدولة هي المبادر وصاحبة الدعوة الرئيسة إليه. بيدَ أنَّ كثيرين عدّوا تلك التعديلات المقترحة على القانون بخصوص وسائل الإعلام مجرّد محاولة لحلّ مشكلة حساسة بوسائل متوحشة. وهذا العامل على وجه التحديد هو الذي يفسّر موقف لجنة الصياغة والرئيس الروسي الذي وضع فيتو على هذا القانون. إنه مجال دقيق جدًّا لكي تتم المراهنة هنا على قرارات وحلول شكلانية. في حين أنّ فكرة التوقيع على "اتفاق" أو "ميثاق" بين السلطة ووسائل الإعلام الجماهيري سوف تبدو مقبولة أكثر، حيث ينص الاتفاق على تنسيق العلاقات المتبادلة وعلى مجموعة من القواعد التي تنظِّم سلوك العاملين في وسائل الإعلام الجماهيري في الحالات الحرجة والاستثنائية.

يقترح كثيرون أن يؤخَذ كقدوة ذلك الأنموذج من العلاقات القائمة بين الصحافة والسلطة في إسرائيل، بالرغم من أن التدقيق في الأمر سيكشف أنّ ذلك الأنموذج لا يشكِّل البتة مثالًا للاحتذاء به. إذ إنَّ وسائل الإعلام الجماهيري في إسرائيل تمارس سياسة معادية للدولة على قدم وساق كما هو حال أغلبية وسائل الإعلام الروسية. وإذا ما اقتدينا بهذا المثال، فإننا سوف نخسر في نهاية المطاف سلامة الدولة ككل. ثمّ هل يمكن أن نتخذ مثالًا يحتذى ذلك النظام السياسي الذي يكون فيه المناضلون الوطنيون معرضين لخطر الاعتقال بسبب وجهات نظرهم المتعلقة ببناء الدولة وسيادتها، كما حدث مع الصحافي والناشط السياسي الإسرائيلي المعروف أفيغدور إسكين؟

لقد أخبرنا أحد كبار المسؤولين في مؤسسة الدولة العميقة في إسرائيل ذات يوم عن الدورات العسكرية التي تخضع لها مجموعة من الصحفيين الإسرائيليين. وعندما قام بطرح سؤال عن المهمة الرئيسة للصحفي كان الجواب على النحو التالي تقريبًا: توجيه النقد إلى دولة إسرائيل الإجرامية البغيضة وغير الإنسانية، وفضح أكاذيب الموظفين فيها، فضلًا عن كشف الغطاء عن جرائم وفظائع الجيش الإسرائيلي إضافةً لوحشية آكلي لحوم البشر من رجال الدين المتعصبين. كما لو أنه شيء مألوف، أليس كذلك؟ أعلن محدّثي حينذاك عن فرضية مفادها أن مهنة الصحفي في حدِّ ذاتها تجعل من أولئك الأشخاص على ذلك النحو. إذ إنّ الصحفي يتعامل مع أولئك الذين يتخذون قرارات ذات أهمية اجتماعية كبيرة، وهو بالتالي يقوم بدور مشارك رئيسي في مواقف

مهمة للغاية. أي إن الصحفي يكون في الخطوط الأمامية دائمًا، ولكن ليس في دور عنصر متصدر للموقف. ومن هنا نجد أنَّ الازدواجية النفسية، أي "الانفصام" على وجه الخصوص "انقسام الوعي" حرفيًا باللغة اليونانية القديمة هي مرض مهني عند العاملين في وسائل الإعلام الجماهيري. إذ يبدأون تدريجيًا بكراهية أولئك الذين يمثلون الموضوع ويتخذون موقفًا معارضًا منهم. عدا ذلك، يميل للعمل في هذه المهنة أناس ذوو ميول محددة. لذلك، لكي يكون ممكنًا الحديث عن التصالح بين الصحفيين من جهة والدولة والسلطة من جهة أخرى، من الضروري قبل أي شيء، أن يتم طرح مسألة استنباط "عرق" ما معين وتغيير الميول الأنثروبولوجية والمنطلقات العقلية عند العاملين في وسائل الإعلام الجماهيري.
عدا ذلك، إنّ وسائل الإعلام الجماهيري تميل بطبيعتها "الشمولية الكاملة" نحو العولمة والكونية التي يتم فهمها باعتبارها منظومة عالمية مستقلة لوسائل الإعلام الجماهيري. ولهذا السبب وحده تجد نفسها في درجة من التناقض مع الإدارة الوطنية ومع السلطة الوطنية التي تعمل بحكم وظيفتها في سياق تؤطره المصالح الوطنية. أي إنّ طموحات وتطلعات وسائل الإعلام الجماهيري أوسع وأكبر على الدوام، وهذا ما يجعلها تسعى للهروب من رقابة السلطة. هذا موجود في الطبيعة الكوزموبوليتية لوسائل الإعلام الجماهيري الحديثة التي تتطابق إلى حدٍّ ما مع تقنياتها.
بعد أن تتحرر وسائل الإعلام الجماهيري من رقابة السلطة، تصبح بشكل آلي طعمًا مغريًا ومثيرًا بالنسبة إلى الإرهابيين من مختلف الألوان. فالعملية الإرهابية عبارة عن عرض جماهيري، والعرض المقتطَع من سياقه ومضمونه هو عنصر طبيعي مفضَّل لدى وسائل الإعلام الجماهيري. لذلك لن يكون مدهشًا أنّ يستخدم الإرهابيون النظام العالمي لوسائل الإعلام الجماهيرية لأهدافهم الخاصة. لدرجة أنّ الإرهاب المعاصر غير معقول ولا يمكن تصوره بكل بساطة من دون مشاركة وسائل الإعلام الجماهيري الحديثة. لهذا السبب سوف تعمل وسائل الإعلام باستمرار انطلاقًا من المنطق الذاتي لتطورها من أجل استثارة الإرهاب بحقيقة أنها موجودة وحسب وأنها تقوم بحكم طبيعتها الخاصة بخدمة عمليات إرهابية معينة. وفي الوقت نفسه، لا تأخذ محاولات السلطة أو الإدارة الوطنية لفرض قيود على عملية عولمة وسائل الإعلام الجماهيري بعين الاعتبار منطق تطور تلك الوسائل واتجاهه. لا تسعى السلطات لكي تعيد توجيه العملية، وإنما بكل بساطة لكي توقفها وتمنعها أو في الأقل من أجل عرقلتها. وهذا السبيل محكوم عليه بالفشل مسبقًا لأن النجاح الكامل في كبح عملية العولمة يجب أن يعني رفضًا تامًّا لفكرة وجود وسائل الإعلام الجماهيري بحدِّ ذاتها، وهذا غير واقعي من حيث المبدأ.
المخرج الممكن توحي لنا به قناة "الجزيرة" العربية. إنها مثال على عولمة جزئية لوسائل الإعلام. فمن ناحية، تتوجه قناة "الجزيرة" إلى جمهور واسع وكبير من المسلمين في العالم الذين يشتركون في مواقف وتوافقات حضارية معينة. ولكن من ناحية أخرى، تتجاوز تلك المواقف والاعتبارات النطاق الوطني للدول بكثير، وهذا لا يمنع القناة التلفزيونية من الدخول في نزاعات مع هذه الدولة الإسلامية أو تلك، محتفظة بشعبيتها لدى الأغلبية الساحقة من المناطق المسلمة. أي إنَّ قناة "الجزيرة" لا تتقيد بالحدود الوطنية، ولكنها تركِّز بشكل واضح على الأطر الحضارية. ينبغي على روسيا أن تفعل الشيء ذاته. يجب على التلفزيون الروسي ألا يكون وطنيًا ضيّقًا، وإنما أوراسيًا بالمعنى الحضاري للكلمة. وتنتمي إلى المنطقة الأوراسية إضافةً

لروسيا بلدان رابطة الدول المستقلة، ودولة إسرائيل أيضًا والشتات الروسي في جميع أنحاء العالم، إضافةً لجزء لا بأس به من الشعوب الأرثوذكسية ومناطق في تركيا وغير ذلك. أما الآن فسوف يتم طرح المسألة من منظور مثنوي: وسائل الإعلام الجماهيري بمواجهة الدولة، وسوف تشكِّل هذه القضية أفقًا مسدودًا لا طائل منه.

الإشباع المفيد لاستراتيجيات محاربة الإرهاب

لا يمكن مواجهة الإرهاب في مثل هذه الحالة، و"الإرهاب الدولي" بصورة خاصة، إلّا من خلال استراتيجية متكاملة ومدروسة. لا يكفي مكافحة الإرهابيين بعد أن يقوموا بارتكاب عملهم الإجرامي، بل من الضروري منع وقوع الأعمال الإرهابية من أصلها واجتثاثها من جذورها. أي إن الوقاية من الإرهاب هي عمل غير مرئي ولكنه في غاية الأهمية، وقد تكون غير حميدة في بعض الأحيان لأن المشاركين في العملية الإرهابية التي تم تنفيذها يصبحون أبطالًا بحسب منطق المجتمع المعلوماتي، في حين أنَّ الأشخاص الذين يمنعون وقوع العملية الإرهابية يبقون مجهولين بصورة عامة. ومن أجل إنجاح الوقاية من العمليات الإرهابية يجب إيلاء الاهتمام الكافي لدراسة الأيديولوجيات السياسية المعاصرة والأنظمة الدينية والتيارات الاجتماعية، وإشباع العمليات الاجتماعية بالمحتوى، إضافةً إلى غرس احترام التقاليد والعادات سواء الخاصة بشعبنا أو بالشعوب الأخرى. وقد أثبتت التجربة أنّ هذا المجال "الإنساني" و"الفلسفي" يشكِّل عاملًا مهمًّا قادرًا في اللحظة الحاسمة أن يؤثِّر في تنفيذ العملية الإرهابية أو عدم تنفيذها، وعلى تطور النشاط الإرهابي، أو بالعكس تقليصه وتراجعه. ينبغي أن تتم محاربة القاعدة الأيديولوجية للإرهاب الكامن أو المحتمل على المستوى الأيديولوجي أيضًا؛ لأنه لا يمكن حلّ المشكلة من طريق المنع والاضطهاد. بيدَ أنه لا يجوز إغفال حقيقة أنّ العنصر الرئيس في الاستراتيجية المضادة للإرهاب هي الخلفية الجيوسياسية للإرهاب التي لا تزال ظاهرة ثابتة، لأنها تتلقى "دعمًا خارجيًا" وتمثِّل موضوعًا للتلاعب من قبل قوة ثالثة، العميل أو الزبون الجيوسياسي الذي غالبًا ما يخدم مصالحه الخاصة. أي إنّ الوقاية الجيوسياسية من النشاط الإرهابي والمستوى الجيوسياسي لمحاربته يتطلبان وجود هيكلية عالية التنظيم وكفوءة حيث تكون قادرة على استخدام أساليب جيوسياسية. وقد سبق وتمّ إنشاء معاهدة الأمن الجماعي في حينه بهدف حلّ مثل هذه المسألة بالضبط من الشراكة الاستراتيجية في مجال الأمن.

دور وسائل الإعلام الجماهيري كأداة في الاستراتيجية المضادة للإرهاب

لا تستطيع وسائل الإعلام الجماهيري، نظرًا إلى ما للعملية الإرهابية من مغزى إعلامي، أن تبقى محايدة وأن تقوم بدور المراقب عن بُعد للنزال القائم بين منظومة إرهابية وبنية مضادة للإرهاب. وبحكم أن وسائل الإعلام الجماهيري تقف إلى جانب الأغلبية، وفي صف المجتمع، فمن المفروض بها أن تأخذ موقفًا واضحًا لا لبس فيه إلى جانب الجبهة المعادية للإرهاب. وفي الوقت نفسه هذا لا يعني القيام بمهمات خدمية لدى أجهزة الأمن أو غيرها من المؤسسات التي تعمل بشكل احترافي من أجل منع حدوث أعمال إرهابية ومكافحة الإرهاب، لأنّ دور ووظيفة وسائل الإعلام الجماهيري في المجتمع المعلوماتي شأن جدّي ومهم، حيث إنه لا يجوز لها أن تتحول إلى مجرّد ساعي بريد لهذا الموقف أو ذاك. ولا يمكن لوسائل الإعلام الجماهيرية أن تجمع بين سعيها الطبيعي لإرضاء فضول واهتمام المجتمع بشأن الأحداث الأساسية والمسؤولية

الاجتماعية تجاه ذلك المجتمع نفسه، بخصوص السلام فيه وبخصوص أمنه وحمايته من العنف وأعمال الإرهاب، إلّا في حال الانخراط الواعي فقط في مسار الأحداث. بعبارة أخرى، يجب على وسائل الإعلام الجماهيري أن تتذكّر باستمرار مهماتها التربوية. ذلك أنّ المشاهدين لا يتلقون المعلومات بصورة سلبية وحسب، بل وتتم بلورتهم على أساس تلك المعلومات. وفي هذا الإطار ينبغي على وسائل الإعلام الجماهيري في الظروف الحديثة أن تولي اهتمامًا خاصًّا بتنوير الناس سيكولوجيًا وعقائديًا وجيوسياسيًا. والحديث في المجتمع الديمقراطي المنفتح لن يدور بالتأكيد حول فرض وجهة نظر محددة. بل إنَّ مهمة وسائل الإعلام الجماهيري هي تقديم المعلومات حول وجود فرضيات وآراء مختلفة واحتمالات لأيديولوجيات متنوعة وغير ذلك من النماذج الاجتماعية والسياسية. وفي الوقت نفسه ينبغي على وسائل الإعلام أن تولي اهتمامها الخاص بعملية التنوير في مجال الجغرافيا السياسية. إذ إنَّ العمليات الدولية متشابكة في العالم المعاصر إلى درجة كبيرة أحيانًا، حيث إنَّ الشخص الذي يشاهد أو يسمع أو يقرأ يكون قادرًا بصعوبة على فهم ما يجري وعلى الربط بين الأحداث التي يتم عرضها في نشرة أخبار بسيطة. ذلك لأنّ التطور العاصف للبشرية يتطلب توضيحات دائمة ودقيقة ومدروسة. وإلّا فإنَّ غزارة المعلومات سوف تؤدي في الحالة المناقضة إلى تشوش ذهني يساعد بقوة في نشر أفكار وتيارات قادرة أن تتحول إلى أساس للنشاط الإرهابي. ذلك أنّ الإرهابيين يمتلكون، عادة، قناعات واضحة وراسخة بخلاف الناس العاديين الذين تكون تصوراتهم غامضة جدًّا. وهذا ما يغري الكثيرين في الأوساط الراديكالية، بما في ذلك ذات الصفة الدينية المتزمتة: عدم وضوح التيار العام للمعلومات يتناقض مع الوضوح في الآراء المتطرفة. إذ إنّ الجري المحموم من قبل وسائل الإعلام الجماهيري وراء الشعبوية والبرامج الترفيهية يؤدي إلى تراجع الحدّة في الجانب الأخلاقي، وإلى تمجيد السطحية وغرس الخواء، إضافةً إلى ضمور الجانب الجمالي وتجزئة التلقي والإحساس، فضلًا عن نشر الموقف الأناني والنفعي العابر من الحياة. في مثل هذا السياق الإعلامي يتم قبول الإرهابي باعتباره بطلًا حقيقيًا، "سوبرمان"، يحمل الصحوة والحقيقة "للناس النائمين" مع أدمغة مغسولة بتيار معلوماتي فارغ من أي محتوى.

التفاعل مع وسائل الإعلام الجماهيري

يجب على وسائل الإعلام الجماهيري أن تأخذ على عاتقها وظيفة منع الإرهاب، محتفظة بحقها في الوقت نفسه بأن تسعى للجماهيرية أو الشعبوية والترفيهية. ما يدفع الإرهابيين للقيام بعملية إرهابية تحظى باهتمام وسائل الإعلام هي قناعتهم الراسخة بأنه لا يوجد أمامهم أي فرصة أخرى للظهور على المسرح. وهنا يمكن لوسائل الإعلام الجماهيري أن تؤدي دورًا في غاية الأهمية: يجب إتاحة الفرصة في سياق مدروس بعناية ومع قيود معينة، أمام حاملي مختلف الآراء والأفكار ووجهات النظر بغض النظر عمّا إذا كانت الأغلبية تشاطرهم موقفهم ورأيهم أو لا. كما أنّ سلوك وسائل الإعلام في لحظة ارتكاب الفعل الإرهابي يشكِّل بُعدًا آخر فائق الأهمية أيضًا. من المفيد والضروري هنا الجمع المدروس والدقيق بين بعض القيود الشكلية (إذ لا بد من حدٍّ أدنى من الشروط والمحظورات لأن غياب الرقابة بشكل تام في هذه المسألة يمكنه أن يقود إلى وقوع ضحايا بشرية)، وما هو أكثر أهمية هو توفّر "ميثاق طوعي لمكافحة الإرهاب عند العاملين في وسائل الإعلام" تنطوي في ذاتها على التزامات كبرى الشركات الإعلامية الوطنية

بشأن قواعد السلوك في أثناء تنفيذ الأعمال الإرهابية. يدور الحديث حول ضرورة الالتزام الطوعي برفض السماح للأشخاص الذين ارتكبوا العملية الإرهابية بالظهور في الحقل الإعلامي، وعدم الكشف عن المعلومات المتعلقة بنشاط الهيئات المكلفة بمحاربة الإرهاب، وأيضًا حول إيقاف التعليقات السياسية والدينية والإثنية وغير ذلك من تعليقات في لحظة وقوع العملية الإرهابية وبعد وقوعها فورًا. إن وضع مثل هكذا صيغة موحدة وعملياتية لتغطية الأحداث المرافقة للعملية الإرهابية ومع الأخذ بعين الاعتبار موقف أجهزة الأمن الوطني وغير ذلك من مؤسسات وتنظيمات لمحاربة الإرهاب، يتحول إلى مهمة أساسية لمعاهدة الأمن الجماعي. في الواقع، يجري الحديث عن إنشاء منظومة كاملة متكاملة لمحاربة الإرهاب تقوم على قاعدة الهيئات المكلفة بمكافحة الإرهاب مثل وزارة الداخلية وأجهزة الأمن القومي، ووزارة الدفاع ووزارة الطوارئ، إضافةً لمختلف البنى والمؤسسات في بلدان رابطة الدول المستقلة، هذا من جهة، وبين وسائل الإعلام الجماهيري من جهة ثانية، ومجمع الخبراء من جهة ثالثة.

الوظائف فوق الوطنية في منع الإرهاب

تستغل المجموعات الإرهابية الفرص المتاحة على طريقتها في هذا العالم المعولم. وبالتوازي مع هذا الظرف يجب على المنظومة المكلفة بمكافحة الإرهاب أن تكون هي الأخرى منفتحة من دون أن تتقيد بإطار الدول الوطنية. وعلى الرغم من أنَّ الإرهاب يمثِّل تحديًّا لجميع الدول والشعوب في العالم، هناك للأسف دول تنظر إلى هذا السلاح الفظيع والوحشي على أنه فرصة أو لحظة متطرفة يجب عدم تفويتها في اللعبة السياسية. يجب أن يحظى مثل هذا النهج بالإدانة من قبل الرأي العام بغض النظر عن صاحبه، سواء كانت دولة عظمى أو دولة شمولية تنتمي إلى "محور الشر". أما بالنسبة إلينا، فإن الجهود المشتركة من الناحية السياسية والعسكرية لمحاربة الإرهاب متاحة، بالدرجة الأولى، في حدود بلدان رابطة الدول المستقلة، وخصوصًا تلك البلدان منها المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي وبالتالي في معاهدة الأمن الجماعي. وتعتبَر معاهدة الأمن الجماعي بالتحديد تلك المنظمة المدعوة للتنفيذ المنهجي لمشاريع مكافحة الإرهاب على المستوى الأوراسي. وهذا لا ينفي على الإطلاق إمكان الشراكة مع البلدان الأخرى في رابطة الدول المستقلة التي لا تدخل في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وأيضًا مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وبلدان الناتو إلى جانب بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ...إلخ. بيدَ أنّ أوراسيا هي أصغر فضاء ممكن وضروري لقيام جبهة موحدة لمحاربة الإرهاب، حيث يغطي نشاط معاهدة الأمن الجماعي القسم الأعظم من تلك المساحة. وفي هذا الإطار يجب تحقيق أكبر قدر ممكن من تنسيق الجهود التنظيمية والعلمية والاستراتيجية والمعلوماتية للبلدان المشاركة في معاهدة الأمن الجماعي، حيث يكون ممكنًا تشكيل "مقر قيادة موحد لمحاربة الإرهاب" ولا يلتزم بالحدود الوطنية للدول المشاركة فيه. على العموم وإجمالًا، تملك البلدان المشاركة في معاهدة الأمن الجماعي تجربة هائلة من النزاعات المأساوية المرتبطة بشكل مباشر بالأنشطة الإرهابية. لذلك يمكن للخبرة الموجودة في مكافحة هذا الشر بشتى أشكاله وتنويعاته، أن تقدّم خدمة لا تُقدَّر بثمن لمجموعة هذه البلدان. وبالتوازي مع ذلك ينبغي لفت نظر وسائل الإعلام في هذه البلدان التي تشترك في معاهدة الأمن الجماعي، إلى جدية وخطورة تلك المشكلة المطروحة، ودمج جهودها مع عملية محاربة الإرهاب ضمن

استراتيجية إعلامية مشتركة. وفي هذا الصدد يجب النظر إلى مبادرة معاهدة الأمن الجماعي حول إجراء منتدى إعلامي دولي لمكافحة الإرهاب في شهر نيسان/أبريل 2004، على أنها خطوة أولى على طريق وضع استراتيجية مدروسة ومخطط لها لمواجهة هذا الشر العالمي، الذي يفترَض به أن يكشف عن استعداد وسائل الإعلام الجماهيري للتعاون الشامل في قضية تحقيق الأمن الجماعي والمشترك.

الفصل الثاني والعشرون: الهجمات الإرهابية في لندن - دعوة للتفكير

ساعة الحساب

شغلت بريطانيا في عام 2005 منصب رئيس الاتحاد الأوروبي، وفازت في سنغافورة في المسابقة لتنظيم أولمبياد عام 2012، كما استضافت على أرضها زعماء بلدان مجموعة "الثمانية الكبار". وأصبحت هدفًا لسلسلة من التفجيرات الإرهابية التي أودت بحياة بضع عشرات من المواطنين. لم تتعرّض لندن خلال نصف قرن ونيف، منذ الحرب العالمية الثانية، لهجمات كهذه. إذ يمكن توصيف ما تعرضت له عاصمة بريطانيا في 7 تموز/يوليو بـ "أنه هجوم" تمامًا.
ثمة قاعدة غريبة في السياسة، وليس في السياسة فحسب: يجب أن تدفع ثمنًا باهظًا لقاء النجاحات الكبيرة. وقد يكون ثمن النصر في بعض الأحيان كبيرًا جدًّا بالفعل.
العالم بأكمله يتعاطف اليوم مع الضحايا البريئة للتفجيرات الإرهابية، ويعرب عن حزنه وتعازيه. هذا أمر صحيح، وهذا من صميم العقيدة المسيحية أن تتعاطف وتقدِّم التعازي والمواساة. بيدَ أنه لا يجوز في هذه الحالة المحددة ألّا نشير إلى أنَّ الضحايا الذين يسقطون من السكان الأبرياء المسالمين في كل من أفغانستان والعراق، والأجساد الممزقة للأطفال بسبب التفجيرات في هذين البلدين، لا تثير اهتمام المجتمع الدولي لسبب ما إلّا بدرجة أقل بكثير. يبدو أنَّ "الشمال الغني" يقدِّر حياة مواطنيه أكثر من حياة أبناء "الجنوب الفقير".
في حال ثبت المصدر الإسلامي للهجمات الإرهابية هناك، فهذا سوف يعني قبل كلّ شيء أنَّ لندن تدفع ثمن دعمها للتدخل الأميركي في أفغانستان والعراق، وبسبب ولائها الأعمى للشريك الأميركي في حين أنّ بقية الدول الأوروبية، بل وحتى مجلس الأمن بالذات، وجدت أنه من الأفضل الامتناع عن التأييد، وأن تبقى على الحياد.
وبما أنّ [رئيس وزراء بريطانيا الأسبق] طوني بلير نجح في إقناع الأمة البريطانية بدعم الولايات المتحدة الأميركية لتكون حكمًا عالميًا، يحتفظ لنفسه بحق التدخل في شؤون الدول ذات السيادة، كان يجب عليه أن يتوقع إمكانية دفع الحساب. ولكنه حدث ما يحدث في هذا العالم المعاصر بشكل دوري وبانتظام عجيب: اتخذ رجل السياسة القرار، ولكن الناس البسطاء والأبرياء هم الذين دفعوا الثمن.
وهذه الفكرة بالتحديد هي التي يعبّر عنها اليوم الكثير من البريطانيين. لقد بدأوا يدركون في نهاية الأمر النتائج التي تترتب على الدعم غير المشروط والأعمى لسياسات الولايات المتحدة الأميركية التي تشير للعالم كيف ينبغي عليه أن يعيش. وتحديدًا ما قاله جلعاد آتزمون، الموسيقار والكاتب من لندن وصاحب الشهرة العالمية: "لقد سمعت قبل لحظات خطاب طوني بلير بشأن عزم أمتنا على حماية قيمنا والدفاع عنها. وأن ذلك 'التصميم' يفوق تصميمهم على بث الرعب والموت والخراب. إني أتساءل، عن أي قيم يتحدث طوني بلير. من الواضح أنه يقصد الاستمرار بنهب النفط العربي بطريقة لصوصية. ولكن تلك هي قيم السيد طوني بلير، الشخص

الذي قام بالعدوان وشنَّ الحرب من دون موافقة مجلس الأمن الدولي، وليست القيم التي أؤمن بها أنا. سواء أأعجبنا أم لا، يجب علينا الاعتراف بأنَّ الإرهاب هو رسالة، وأنه من الأفضل لنا أن نقرأ هذه الرسالة بشكل صحيح وبتمعّن. سوف يتضح عندئذ أنه، أولًا، نحن الإنكليز لسنا بمنأى وأن لدينا نقاط ضعف مثل جميع الآخرين. وثانيًا، أننا ملزمون بتوفير الفرصة للشعوب الأخرى لأن تعيش بطريقة حرّة بما ينسجم مع قيمها ومعتقداتها الخاصة بها. وثالثًا، أنه يجب أن لا نصوِّت أبدًا للمجرمين من العسكر الذين ورّطوا بلادنا وشعبنا في حرب ظالمة وعدوانية".

المعايير المزدوجة في تعريف الإرهاب

لقد أثارت هجمات لندن بتاريخ 7 تموز/يوليو مسألة المعايير المزدوجة في تصنيف أو تعريف الإرهاب. فقد كانوا يشعرون في روسيا بالحيرة الدائمة من ذلك الموقف الغريب، في الحد الأدنى، لبريطانيا العظمى من الإرهابيين الشيشانيين الذين يستخدمون في حربهم ضد روسيا تلك الأساليب نفسها التي واجهتها لندن. بات من الضروري الآن على البريطانيين أن ينظروا بطريقة أخرى جديدة إلى كون بلادهم تشكِّل ملاذًا آمنًا للإرهابي [أحمد خاليداويج] زاكاييف[(80)].

لطالما استخدمت أجهزة الاستخبارات البريطانية ومنذ القرن الثامن عشر مختلف الفرق الإسلامية المتطرفة من أجل حل مسائل جيوسياسية خاصة ببريطانيا. وكان الجاسوس الإنكليزي **هامفِر** قد ساهم في نشوء الحركة الوهابية من خلال مساعدته في تأسيس هذه الحركة الإصلاحية في الإسلام التي تعتبر نسخة عن أكثر أشكال البروتستانتية تطرفًا. بطبيعة الحال، تمَّ ذلك من أجل تحقيق المصالح البريطانية في الشرق الأوسط فقط. وفي بداية القرن العشرين قام الجاسوس البريطاني الآخر لورانس العرب بتقديم مساعدة كبيرة من أجل خلق حركة قومية عربية متطرفة، ساهمت في نهاية المطاف في تقويض تركيا العثمانية. كما أنَّ الاستخبارات البريطانية (MI-6) ما زالت تنشط بقوّة حتى الآن في كلٍّ من أفغانستان وتركيا والعالم العربي، وفي القوقاز الشمالي من روسيا. ويمثِّل الشيشانيون الانفصاليون عنصرًا بالغ الأهمية في هذه الشبكة من النفوذ.

يعمل البريطانيون بطريقة أكثر دقة واحترافية من الأميركيين السذَّج. ذلك أنَّ التجربة الطويلة كإمبراطورية استعمارية عالمية أكسبتهم خبرة كبيرة. فهم لا يقطعون بشكل نهائي صلتهم حتى مع أكثر الجماعات البغيضة تطرفًا، بل يسعون للدخول في تفاصيل المشاكل الإثنية والدينية. ثمة قول مأثور إنكليزي: "الشرق - مسألة دقيقة". إنها مقولة استعمارية، بل ومقولة جاسوسية، إذا شئتم.

يُعتبر "المعيار المزدوج" في تصنيف التيارات الراديكالية، الإسلامية بشكل خاص، نوعًا من الخبرة الإنكليزية، مفهومًا استخباراتيًا من مفاهيم (MI-6). وإلى الآن يصطدم البريطانيون مع تبعات مثل هذه التكتيك، وعلى أرضهم بالذات، وليس في أي مكان آخر. أصبحت بريطانيا منذ زمن بعيد مركزًا للإسلام الراديكالي في أوروبا، ومركزًا للشبكة الإسلاموية العالمية المنتشرة. وقد استخدم البريطانيون حتى وقت قريب هذه الشبكة لخدمة مصالحهم، من طريق تأجير مقاطع من هذه الشبكة للشركاء الأميركيين. ثم قام البريطانيون، للعلم، ببيع إمبراطوريتهم الاستعمارية للأميركيين بأكملها تقريبًا وبالتدريج على مدار القرن العشرين.

سبق أن قال الرئيس بوتين (فلاديمير) ومنذ مدّة بعيدة أنّ محاربة الإرهاب قضية مشتركة. لكن الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا "تفكران" بطريقة مغايرة. فهل ستبقى لندن على الموقف نفسه في المستقبل، يا تُرى؟ أنا أعتقد أنها سوف تفعل ذلك.

مسار مجموعة "الثمانية الكبار" (G8)

أظهرت الدراسة الاجتماعية التي أجريناها بخصوص "المعايير المزدوجة" تجاه الإرهاب والموقف منه أنَّ 65 في المئة ممن شملهم الاستطلاع يعتبرون الإرهابيين الذين نفذوا هجمات لندن مسؤولين مباشرين عنها، و20 في المئة منهم يحمّلون المسؤولية لمجموعة "الثمانية"، بينما وجد 15 في المئة، كما هي العادة، "صعوبة في تحديد إجابتهم". أمّا 65 في المائة الذين اتهموا الإرهابيين مباشرة فقد كرّروا في حقيقة الأمر ما سمعوه عبر وسائل الإعلام الجماهيري الروسية. إنها وجهة نظر مفهومة ومبررة. لكن المثير في الأمر هو ما الذي يقصده أولئك الـ 20 في المئة الذين حمّلوا مسؤولية الهجمات الإرهابية لدول مجموعة "الثمانية"؟

من المرجح أنّه بدأت تتسلل تدريجًا شكوك إلى الكثيرين بوجود خلفية مؤامرتية في حكاية الإرهاب الدولي بمجملها. ألا يعتبر هذا الإرهاب من صنع أجهزة الاستخبارات البريطانية والأميركية؟ ومن ناحية أخرى، من المؤكد أنه يوجد بين هؤلاء الـ 20 في المئة مَن يعتقد أنَّ "الشمال الغني"، والبلدان الأنكلوسكسونية بشكل خاص، استحقت مثل ذلك الهجوم الإرهابي.

لا يمكن فهم الهجمات الإرهابية في لندن بمعزل عن قمة "الثمانية الكبار". مما لا شك فيه أنّ المشرفين على اللقاء كانوا قد توقعوا عملًا دمويًا بالتزامن مع انعقاد القمة في غلينيغلز.

بحثت القمة هناك أمرين اثنين: تقديم المساعدة لأفريقيا وقضية المناخ. ثمة مصطلح خاص في اللغة العلمية هو "العوامل الخارجية" [(81)](externalities). وهو يحدد تلك المجالات التي لا تمت بصلة للمسائل والتيارات الاقتصادية والسياسية - أي ما يقوم على هامش الاهتمام، شيء ما زائد عن اللزوم. نادرًا ما يشغل الساسة الجادون أنفسهم بالعوامل الخارجية، إذ إنّ الاهتمام بها يكون من اختصاص مختلف المؤسسات غير الحكومية والصناديق الإنسانية والمتطوعين الاجتماعيين. إنّ مصطلح "العوامل الخارجية" غير مثير للاهتمام وخاسر فضلًا عن أنه بشكل عام غير مريح ويشكِّل عبئًا بالنسبة للزعماء الجديين في البلدان الجدية، ولها أهداف ومهمات جدية. إلّا أنه يصبح من الضروري في بعض الأحيان، ومن منطلق متطلبات الصلاحية السياسية، التعامل مع هذا المصطلح. وكانت قمة "الثمانية" مكرّسة للعوامل الخارجية بالتحديد.

كانت لندن هي التي اقترحت جدول الأعمال ذاك. إذ إنّ إنكلترا تولّت رئاسة الاتحاد الأوروبي في ذلك العام وراحت تسعى على مستويات مختلفة من أجل تطوير أسلوب يعكس زعامتها المؤقتة على أوروبا. وفي الواقع تمَّ تخيّل الجلسة الحالية لقمة "الثمانية" باعتبارها عرضًا للأسلوب البريطاني الجديد في السياسة الدولية. وكانت النقاط الأساسية في ذلك الأسلوب قد صيغت في حوار أجرته صحيفة **فايننشال تايمز** مع طوني بلير عشية وصوله إلى غلينيغلز.

لم يخفِ طوني بلير أنه سيكون ثمة اعتراض جدّي على الأجندة الأفريقية - المناخية في القمة. وقد أطلق عليهم تسمية "المتشككين من الشرق" و"المتشككين من الغرب". كان الحديث يدور حول فرنسا (وهذه تعتبر بلدًا آسيويًا تقريبًا بالنسبة إلى إنكلترا) والولايات المتحدة الأميركية. وفي الحقيقة تعتبر فرنسا القائد السياسي للفكرة القارّية الأوروبية، في حين أنَّ الولايات المتحدة

الأميركية هي نواة الفكرة الأطلسية أحادية القطب. كانت المهمة الأساسية في الأسلوب البريطاني الجديد تكمن في المحافظة على توازن معين بينهما.
كانت المواضيع المتعلقة بأفريقيا وبتقديم المساعدة لبلدان القارة السوداء في محاربة مرض الإيدز ومختلف الأوبئة، وفي مواجهة المجاعة والعنف والفساد، وذلك على الرغم من هامشيتها، ذات خلفية استراتيجية معينة. لبُّ القضية هو أنّ المساعدات الإنسانية والاجتماعية من قبل الغرب هي بجميع الأحوال وفي كل الأوقات مجرّد شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية الجديدة [النيوكولونيالية] التي يتم تنفيذها من خلال شراء النخب الأفريقية ما بعد الاستعمارية. وأما «الهدف الأعلى» لهذه المساعدة فهو الوصول إلى الثروات الطبيعية، وخصوصًا إلى النفط الذي يتعاظم الاهتمام به أكثر فأكثر.
بدأت ملامح التناقضات بين المصالح الأميركية - الإنكليزية في أفريقيا وسياسة أوروبا القاريّة التي تعبّر عنها باريس، تصبح أكثر وضوحًا يومًا بعد آخر. كانت النية بأن يتم إقناع «المتشككين من الشرق» (أي شيراك) بالحماسة الاجتماعية، حيث إنه كان يفترَض بشيراك أن يختلق الأعذار: كما لو أنّ انتقاده للخطة البريطانية بشأن أفريقيا لا تشكِّل تعبيرًا عن «أنانية أوروبية» و«تعصب وطني فرنسي» يخشى المنافسة من السلع والأغذية الأفريقية الرخيصة.
أما «المتشككون من الغرب»، أي الولايات المتحدة الأميركية، فكان يثير لديهم نوعًا من الشك ذلك الاهتمام البريطاني بقضايا المناخ. وأشير هنا إلى أنّ رفض الولايات المتحدة الأميركية التصديق على بروتوكول كيوتو لم يكن موقفًا شخصيًا من قبل بوش الابن، بل كان نتيجة التصويت بالإجماع في مجلس الشيوخ. ففي الولايات المتحدة الأميركية يوجد توافق كامل بخصوص هذا النوع من «العوامل الخارجية»: يجب تدمير الطبيعة بل ومن الضروري القيام بذلك. وهذا الاستنتاج ينبع بشكل مباشر من النظرية الاقتصادية الليبرالية التي تعترف بأنّ المفيد والعقلاني هو كل ما يجلب الربح السريع فقط لا غير. أما المجموعة الأوروبية فتلتزم بوجهة نظر مناقضة تمامًا في هذا الشأن وقد أصبحت المسألة البيئية منذ مدة طويلة أحد أهم مكونات الهوية الأوروبية المعاصرة.
جرى التخطيط لأن يكون لقاء القمة في غلينيغلز مجرّد منفعة لبريطانيا العظمى. كانت لندن تريد تقديم عرض للأسلوب الجديد مع توصية بأن تتبناه بقية الأطراف الأخرى وأن تقتدي به. وتكمن فحواه في النقاش المركز لقضايا «ذات أهمية ثانوية» («العوامل الخارجية») لها طبيعة إنسانية وبيئية. وفي الوقت نفسه يعني الموازنة بين واشنطن وباريس، وبين الأطلنطية والأوروبية القاريّة.
في حال أنّه لم يتم تعطيل لقاء القمة في غلينيغلز لأسباب تقنية، فإنَّ تقديم «الأسلوب الإنكليزي الجديد» لن ينجح بكل تأكيد. لقد نجح الإرهابيون في تحقيق ما عجز مناهضو العولمة عن تحقيقه.

مناهضو العولمة في وضع مثير للاهتمام

وجد مناهضو العولمة الذين جاءوا إلى إنكلترا من أجل المشاركة في الاحتجاجات التقليدية ضد «مؤامرة» الدول الاستعمارية أنفسهم في وضع صعب ومعقّد للغاية. ذلك أنّ طروحاتهم التقليدية للنضال ضد «الشمال الغني» وزعمائه تتلخص في توجيه التهمة لهم بأنهم يتجاهلون بالكامل

مشاكل "الجنوب الفقير" و"قضايا البيئة". وعلى هذه الموجة ينضم إلى صفوف مناهضي العولمة أناس لبقون تمامًا وبعيدون نهائيًا عن أي تطرف، لأنهم يرون في هذا النقد تفكيرًا سليمًا واستياء عادلًا. ولكن ما حدث في غلينيغيلز هو أنَّ "العولميين" بالضبط هم الذين سلّطوا الضوء على "العوامل الخارجية" - "أفريقيا الفقيرة والمريضة" و"الكوارث المناخية".
وبنتيجة الهجمات الإرهابية في مترو الأنفاق في لندن، فرض التماهي نفسَه وبطريقة قسرية، بين الاعتداء المنمّق للفوضويين من حركة "ضد العولمة" (No Global) والأبعاد الحقيقية للإرهاب في الممرات تحت الأرضية وفي محطات الحافلات اللندنية. أعتقد أنّ الحركة المناهضة للعولمة سوف تتراجع من الآن فصاعدًا. إذ إنَّ الدعاة المتحمسين بقوّة لها يصبحون راديكاليين، بينما المعتدلون منهم يرتدون عنها.

أواه، أيتها الرياضة - أنت السلام

ينبغي التوقف عند المسألة الأولمبية مع قليل من التفصيل. ذلك أنَّ الرياضة هي الأخرى تتحول إلى أداة سياسية. كان قرار اللجنة الأولمبية في دورتها التي عقدت في سنغافورة بأن تستضيف إنكلترا الألعاب الأولمبية لعام 2012 قرارًا سياسيًا بامتياز. ذلك أنَّ غربلة المرشحين أظهرت أي بلد سيكون في مركز الاهتمام في المستقبل القريب. جاء اختيار إنكلترا لكي يكون متطابقًا بشكل كامل مع التوجه إلى "الأسلوب الإنكليزي الجديد" في السياسة العالمية. وقد توقعنا مثل هذا القرار من قبل اللجنة الأولمبية الدولية، لأنه كان واضحًا في الأقل أنَّ محاولات ومساعي موسكو في هذا الموضوع عبثية وغير مجدية. نحن نكرر أنفسنا: بلى، يجب علينا أن نستحق الأولمبياد. وقد كانت من نصيب بريطانيا العظمى، ولكن لقاء أي ثمن؟

مَن يقف خلف تنظيم "القاعدة"؟

لا يشكِّل الإرهاب ظاهرة عفوية من تلقاء ذاتها، بل إنه المرحلة الأخيرة من الصراع المرير والعنيف، والمرحلة الأكثر رعبًا والأكثر وضوحًا وشراسة. لا يجوز ربط جذور الإرهاب بمنتهى البساطة بمسألة وجود نمط سيكولوجي معين - نمط الشرير والمهووس والمتعصب الأعمى - أو بأيديولوجيات ذات توجّه ديني متطرف. بل إنَّ جذور الإرهاب عميقة جدًّا وتعود إلى ظواهر مختلفة وأحيانًا متناقضة. وإذا ما صدّقنا الجنرال كلاوزفيتز من أنَّ "الحرب هي استمرار للسياسة"، فإنَّ الإرهاب في هذه الحالة سوف يكون استمرارًا للحرب، وغالبًا لتلك الحرب الخفية والسرية التي تدار بشكل سرّي وتعبّر عن نفسها من خلال الصور الفظيعة والرهيبة للعمل الإرهابي فقط.
لكلّ عمل إرهابي رسالة سياسية خاصة به. ونحن ملزمون، بحسب التنويه العادل والصائب لجلعاد آتزمون، بأن نفكّ شيفرتها. مع العلم أنّ لكل عملية إرهابية رسالتها الخاصة بها والتي ترتبط بمكان وزمان محددَين.
ترسخ مفهوم "الإرهاب الدولي" في اللغة السياسية المعاصرة في الآونة الأخيرة بشكل ثابت. ومع وجه إسلامي بالمناسبة. من ناحية، توجد كل المبررات لمثل هكذا تعميم. ومن ناحية أخرى، توجد قاعدة غريبة. وللعلم، تم تقديم هذا المفهوم إلى الرأي العام العالمي بعد أن بدأ الأميركيون ببناء نظام عالمي أحادي القطب على وجه التحديد. ففي هذا العالم توجد حكومة عالمية واحدة - في واشنطن، وأما المصالح القومية الأميركية فتمتد لتشمل جغرافيا الكرة

الأرضية بأكملها، كما ورد في العقيدة الاستراتيجية المعاصرة للولايات المتحدة الأميركية. ومن هنا استحواذ الأميركيين على الحق في غزو أحادي الجانب لدول ذات سيادة، في حال قررت واشنطن أنّه ثمة ما يهدِّد الأمن القومي الأميركي في تلك الدول.
هنا يظهر "الإرهاب الدولي" باعتباره صورة للعدو الرئيس للنظام العالمي أحادي القطب. ففي العالم الثنائي القطب كان ثمة أعداء مختلفون: المعسكر السوفياتي بالنسبة إلى الغرب، والمعسكر الغربي بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي. إلّا أنه بعد انتهاء "الحرب الباردة" ظهرت الحاجة إلى عدو جديد. يفترَض به أن يكون عالميًا، وأن يكون في الوقت نفسه غير مرتبطٍ ببلد محدد وبرقعة جغرافية محددة. هذا ما أعطى الأميركيين مبررًا للنظر إلى قواتهم المسلحة والقوات المسلحة لشركائهم وحلفائهم الإنكليز بالدرجة الأولى، على أنها "شرطة عالمية". وبالنسبة إلى هذه "الشرطة العالمية" لا يوجد حدود أو دول مستقلة وذات سيادة. لقد سمحت محاربة "الإرهاب الدولي" بتجاهل هذه الشكليات.
كشفت الأحداث في العراق كيف يعمل ذلك المخطط. يتم توجيه الاتهام إلى دولة ذات سيادة من دون دليل بتورطها وعلاقاتها مع الإرهاب الدولي وهذا يتحوّل إلى حجة للغزو.
يُعد "الإرهاب الدولي" ظاهرةً مناسبةً وملائمة، بل وضرورية بالنسبة إلى أولئك الذين يسعون لبناء إمبراطورية أميركية كونية. ولكي يتم النظر إلى الأميركيين باعتبارهم حملة "للخير العالمي للبشرية"، لا بد من أن يكون ثمة "شر عالمي".
خلقت مثل هذه الاستنتاجات لدى الكثيرين من خصوم وأعداء العالم أحادي القطب، شكوكًا في أنَّ "الإرهاب الدولي" يقوم بدور الواسطة أو الوسيلة، أو حتى بدور أنه عنصر في استراتيجية العلاقات العامة الساخرة والرهيبة للولايات المتحدة الأميركية والتي تسعى لفرض سيطرتها العالمية. وقد ظهرت بعض التلميحات إلى هذا الأمر في أميركا بالذات، خصوصًا في مرحلة ما قبل الانتخابات. كما هو الحال، على سبيل المثال، في فيلم "فهرنهايت 9/11" المثير لمايكل مور. بالطبع، لم يعثر أحد على أدلة تثبت ذلك، إلّا أنه في الوقت نفسه لا توجد أي براهين لدى الولايات المتحدة الأميركية على وجود علاقة لصدام حسين بتنظيم "القاعدة". علمًا أنّ تنفيذ الهجمات الإرهابية نادرًا ما يتم تنفيذها من قبل الراعين لها، بل درجت العادة على أن يتم تقسيم العملية إلى عدّة مراحل أو أطوار، ما يجعل المنفذين المباشرين يجهلون تمامًا الأهداف الحقيقية لمنظمي مثل هذه الجرائم الدموية. لذلك نجد أنَّ الأشخاص ذوي الطبيعة الحماسية المتطرفة يصبحون ضحية سهلة في تلك اللعبة التي خُطِّط لها بأعصاب باردة من قبل القوى التي هم أنفسهم لا يطيقونها ولا يتعاطفون معها بل ويعتبرونها من أعدائهم.
بغض النظر وفي كافة الأحوال، يعتبَر الإرهاب ظاهرة مرفوضة ومدانة. خصوصًا في سياق الثقافة والأخلاق الأرثوذكسية، التي يجب أن يقوم مجتمعنا على أساسها. وللعلم، ما مِن دين تقليدي يحمل في طياته تبريرًا صريحًا أو دفاعًا عن الأعمال الإرهابية ضد السكان المدنيين الأبرياء. وذلك بالرغم من أن تاريخ المجتمعات كافة، بما فيها المجتمعات الدينية، للأسف، مليء بأمثلة كثيرة عن القسوة والعنف.
لا بدَّ من مواجهة الإرهاب ومحاربته. ولكن إذا ما حوّلنا ذلك إلى غاية في حدِّ ذاتها، فقد لا يتم تحقيق الكثير مما نرجوه، بل يجب السعي من أجل بناء نظام سياسي واجتماعي دولي عادل،

يكون بإمكان جميع الشعوب والأديان أن تعيش فيه بحريّة حسب مبادئ وقواعد خاصة بها، وأن تبقى متمسكة بقيمها. بهذه الطريقة فحسب يمكننا أن ننتصر.

---

(80) قائد عسكري وسياسي، شغل منصب رئيس وزراء سابق، ونائب رئيس مجلس الوزراء لجمهورية الشيشان (جمهورية إيشكريا الشيشانية) غير المعترف بها. كما شغل منصب وزير خارجية حكومة، اتهمته روسيا بالتورط في سلسلة من الجرائم بما في ذلك المشاركة في أعمال إرهابية ومنذ ذلك الوقت هو خارج روسيا. (المترجم)

(81) في علم الاقتصاد، أثر إيجابي أو سلبي غير مباشر من عميل اقتصادي على عميل اقتصادي آخر، لا يُترجم في توازن السوق التنافسية. (المراجع)

الفصل الثالث والعشرون: الشيطان الصغير للفاشية الإسلامية (دراسة نقدية لمقالة فرانسيس فوكوياما "الفاشية الإسلامية")

التصويرية عند فوكوياما

يجب أن نصغي إلى ما يقوله فوكوياما. إنه يطرح مقولات تتجاوب أصداؤها مع أحد أكثر المسارات المفاهيمية السائدة عند القيادة الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأميركية. سبق وأكدتُ أكثر من مرّة أنَّ فوكوياما يعلن عن أشياء مسؤولة ومهمّة. تحليله سطحي، بيدَ أنَّ هذا هو حال الوعي التاريخي والتخطيط الاستراتيجي لدى قادة العالم المعاصر اليوم، وهذه هي منظومة أدواتهم التنفيذية أو العملياتية. أما انتقاد فوكوياما فيبدو لي أمرًا بدائيًا ومبتذلًا وقليل الأهمية. لذلك سوف يكون مفيدًا أكثر التعامل مع مقولاته بكامل الجدية.

الصلاحية الجيوسياسية للاستعارة الإسلاموية = الفاشية

دعونا نركّز على المقولة الرئيسة ممثلة بالاستعارة: الإسلاموية تعادل فاشية، أو ما يقال له الإسلاموفاشية. هل يمكننا أن نقبل بهذا المجاز على أنه أنموذج توضيحي فعال؟

يوجد في مقالتي بعنوان «أنموذج النهاية» مقارنة مشابهة: "... يبدأ الإسلام أو 'الأصولية الإسلامية' ذائعة الصيت، قيامه بوظيفة الفاشية غير الموجودة في العصر الحديث. سبق ورأينا الدور المزدوج للفاشية على كافة المستويات والأصعدة من المبارزة الأخروية الحقيقية. وإنه لأمر في غاية الخطورة أن نحاول إعادة إنتاج حالة مماثلة، ولكن هذه المرة مع الإسلام".

إنَّ فوكوياما في حقيقة الأمر، يفعل هذا بالضبط في نصه. سوف يكون من الجيد والمفيد أن ننتبه إلى التواريخ. كتب فوكوياما مقالته تلك في صيف عام 2002، في حين أنّ العبارة المقتطفة عندي فهي من مقال لي يعود إلى عام 1997.

إنَّ الإسلاموية باعتبارها بديلًا حديثًا للفاشية في المنظور العولمي تمثِّل حقيقة بالغة الأهمية من أجل فرض أحادية قطبية حقيقية. إذ إنَّ أحادية القطب في حاجة ماسة لقطب افتراضي، لشخصية اعتبارية تمثِّل الوجه القبيح أو السلبي للعالم الطرفي. ومن المهم أيضًا أنَّ مفهوم الإسلاموية لا يخضع لحدود إقليمية محددة - فهو موجود «في مكان ما من الجنوب»، ولكنه سائد في كلِّ مكان، إنه أشبه بالظل واسع الانتشار «للجنوب الفقير» وموجود في كلّ مكان، ظلّ يثير الرعب لدى سكان «الشمال الغني».

أنصح بمناقشة مقالة «أنموذج النهاية» بمنتهى الهدوء والتمعن، لأنَّ قراءتها المتأنية سوف تعطي المفتاح لأفكار ومقولات فوكوياما.

الخلل الميتافيزيقي والمعرفي للاستعارة: الإسلاموية تساوي الفاشية

يقيِّم فوكوياما الأصولية الإسلامية على أنها «نقيض الحداثة»، أي إنه ينظر إلى الإسلاموفاشية بديلًا زائفًا للفكرة الأوراسية.

دعونا ندقِّق في الأمر: الإسلاموية أو الأصولية الإسلامية هي الإسلام بعد انتزاعه من تقليديته، أي من أوراسيته أو بكلمة أخرى، من تأثير "أنموذج المجال أو الوسط"[82]. الإسلاموفاشية، في حقيقة الأمر، هي عودة صارمة إلى الخلق أو الإبداع الراديكالي، نحو "أنموذج الشعاع" المنقح والصريح. بيدَ أنَّ هذا الأنموذج في صيغته الخالصة لا يعني نفيًا للحداثة (أي "لأنموذج الوسط")، وإنما مقدمة ونقاش متصل مرتبط بالحداثة.

بالمناسبة، إنَّ "الفاشية" (ليس بصورة عامة ولا بطريقة مجازية أو تقريبية) لم تكن تحمل في طياتها مثل ذلك قط. أي إنّ قيمة المجاز الفوكويامي تصبح هنا مساوية للصفر. إذ إنَّ الفاشية اقترحت مسألة العودة إلى الأنموذج القديم، أي إلى "أنموذج المجال أو الوسط". إنه أمر آخر، ألا وهو ضآلة النجاح الذي حققه في هذا المضمار وكيف أنه ضلّ طريقه، إلّا أنه كان مبدعًا وخلاقًا بالضبط في قلب النقد الميتافيزيقي للفاشية. في حين أنَّ الإسلاموية، على العكس، تحدد لنفسها موقع النقيض المباشر "لأنموذج الوسط".

لا تستنجد الإسلاموية بنقيض الحداثة، وإنما تخاطب المراحل الأولية من الحداثة. إنها نوع من العقلانية المخفّفة أو المقلّصة وغير المشبعة بالتجربة المأساوية للحقبة المكثفة من تطور "أنموذج المقطع"، حين راح الأوروبيون ثاقبو النظر في القرن العشرين يدرسون، على خطى نيتشه، بعمق وبتمعن تلك الثنيات الأنطولوجية لتيار العدمية. لم يعد العالم الذي يعيش فيه الغرب اليوم حداثيًا تقريبًا، بل إنه مرحلة انتقالية أو حدّية ما بين الحداثة وما بعد الحداثة. إن عقلانية هذه المرحلة نوعية ولها خصوصية ما، حيث يتم الإعلان فيها بطريقة تهكمية وعرضية عن قواعد وأحكام ملحة بشكل متسلط ورغمًا عن العقل الذاتي.

أنا لا أقول أننا بلغنا عقلانية جديدة لما بعد الحداثة، وإنما أقول إن عقلانية هذه المرحلة غير واضحة المعالم. لم يتم تجاوزها وإنما طرأت عليها تبدلات. ما كان يبدو واضحًا ومفهومًا بات شفافًا، أي إنَّ الانفتاح والشفافية طردت ثبوتية الأدلّة الكتيمة. من المبكر الاستعجال والقول كما لو أنّ الفكرة الأوراسية اجتازت بنجاح أوهام العقل (لقد تحرر الجسد من الإدراك، بحسب لاكان). ولكن مع ذلك يكاد لا يوجد أحد في الغرب، باستثناء الحمقى تمامًا (من أمثال أهل الشرق المتغرّبين)، يمكنه أن يتحدث عن الحداثة من دون لعاب قاتل ومبهج في زوايا الشفاه.

إنَّ الخطاب الساذج لإسلام حسن البنا والمودودي وغيرهما، الساذج وعلى طريقة كالفِن، أو المهرّج الإلكتروني بن لادن الذي جرى تصويره بطريقة ثلاثية الأبعاد، يشكِّل نوعًا من الخلاص للحداثة. فالحداثة التي تم صهرها في خلّها الذاتي، كما لو أنها تسكب على نفسها الماء البارد. "هنا راديو بن لادن الروحاني! لقد جئتُ لكي أستعيد الثورة الفرنسية منكم!". كيف ذلك؟ - يسأل المواطن بارتباك وحيرة، فقد حوّلتها أنا بنفسي إلى فيديو كليب عن اللواط، كما أني تفننتُ على طريقة [العالم فيتالي لازريفيتش] غينزبورغ[83] وبشكل مثقفاتي يائس من أجل تطبيقها على أسلوب الريغي[84] في الموسيقى، وإذ به يخرج من العدم ذلك العفن العدواني والإصلاحي الذي تم تجاوزه والتغلب عليه منذ أمد طويل...

تعتبَر الإسلاموية نسخة طبق الأصل عن حركة الإصلاح من دون أن يوجد فيها أي شيء من القرون الوسطى مما هو قديم وبالٍ، وما يعتبر أساسيًا بالفعل. إنها حالة تخمّر وهيجان بليد

وواعد، محروم بالكامل من الكياسة المفرطة للفكر العدمي السام، وللعقل الريفي المتخلّف والغبي، واضح وصريح مثل كانط، وعدواني مثل كالفن المتعجرف في حماقته الغبية.
والإسلاموية ليست بأي حال نقيضًا للحداثة، بل إنها على الأرجح محاولة للمتخلّفين في سعيهم من أجل اللحاق بها بأشكال نازية بدائية وريفية ومثيرة للقرف.
تنفي الإسلاموية التقاليد وتنكر الإسلام كتقليد، وهي تسعى للخروج منه. فالإسلاميون يمقتون إلى أقصى درجة الشيعة، والتصوف، وأي تلميحات لأي تقاليد أو عادات وطنية أو قومية. وهم يفرون من كلِّ هذا كما لو أنه عار وجنون.
وحدها الفكرة الأوراسية ("أنموذج المجال أو الوسط") هي نقيض الحداثة (نقيض "أنموذج المقطع").

استعارة الإسلاموية كفاشية هي أداة مفاهيمية للعولمة

إنَّ الإسلاموفاشية (الإسلاموية) حاجة بنيوية للأطلنطية وللعولمة أحادية القطب. إنها من أهم أدواتها المفاهيمية. عندما تقوم العولمة ببلورة الحالة على النحو التالي: إما الحداثة-الغرب، وإما نقيض الحداثة - الإسلاموفاشية، فإنها تجعل الاختيار الحقيقي مستحيلًا. ليس البديل الإسلاموي (Islamic World State) هو البديل عن العولمة، وإنما العالم متعدد الأقطاب حيث تعيش التقاليد في دوائر نابضة واضحة الملامح. لكنّ فوكوياما لا يريد أن يترك مجالًا لأحد من أجل القيام بخيار فعلي. كل مَن يرفض وينكر الإسلاموفاشية، فهو يقف إلى جانب الغرب بشكل آلي، ومَن يرفض الغرب فمرحّب بهم في الصورة ثلاثية الأبعاد للدمية بن لادن.
تريد الولايات المتحدة الأميركية أن تحاصرنا ضمن الحدود بين طفولة الحداثة الوقحة والقذرة في هيئة ميتافيزيقا خلاقة سامية مختزلة وبدائية والعته الشيخوخي للحداثة في شكل دانييل بل[85] المغطّى ببقع الجثث البليدة. وهكذا فإنَّ كل ما هو في الحضارة الحديثة لا يتناسب مع سرير بروكرست[86]، ينبغي أن يخضع للقولبة.
إن المذهب الأوراسي ينكر بشكل جذري هذه الطريقة في طرح المسألة. وتعتقد الأوراسية أن الحداثة هي طفرة فاشلة. كان ذلك مبهرًا ولكن أثر الصدمة انتهى. وداعًا، انزعوا الديكور واحزموه، لأنه لدينا اليوم جدول أعمال جديد.
الإسلاموية شيطان صغير، والعولمة هي الشيطان الأكبر.

---

(82) ينظر: ألكسندر دوغين، تطور الأسس الأنموذجية في العلم (موسكو: 2002).
(83) أحد آباء القنبلة الهيدروجينية السوفياتية. (المترجم)
(84) أساليب من الموسيقى الجاميكية الكاريبية الأفريقية. (المترجم)
(85) صاحب نظرية المجتمع ما بعد الصناعي (مجتمع المعلومات). (المترجم)
(86) بروكرست: شخصية من الميثولوجيا اليونانية. (المترجم)

الفصل الرابع والعشرون: نظرية الحروب القائمة على الشبكات

النظرية الجديدة (الشبكية) للحرب تبنتها القيادة العسكرية للولايات المتحدة الأميركية

تم تطوير مفهوم جديد لإدارة الحروب (emerging theory of war) من قبل مكتب إعادة تشكيل أو إصلاح القوات المسلحة (Office of Force Transformation) تحت إشراف سكرتير وزارة الدفاع الأميرال آرثر ك. سيبروفسكي (Arthur Cebrowski). ويتم اليوم اعتماد هذه النظرية بشكل فعال في الممارسة العملية لإدارة الأعمال الحربية من قبل الولايات المتحدة الأميركية في كلٍّ من العراق وأفغانستان، حيث يجري اختبارها في أثناء التدريبات وبواسطة أجهزة تحاكي الأعمال القتالية. إنَّ أولئك الذين طوّروا هذه النظرية مقتنعون بأنها في المستقبل القريب جدًّا "وفي حال أنها لم تحلّ مكان النظرية التقليدية للحرب، فإنها سوف تغّير تلك النظرية التقليدية بشكل جذري وعميق إلى أبعد حد". أصبحت الإشارة إلى هذا المفهوم علامة بارزة في تقارير وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد، ومساعد سكرتير مجلس الأمن القومي بول وولفويتز وغيرهما من المسؤولين العسكريين الكبار في الولايات المتحدة الأميركية.

ثلاث دورات للحضارة وثلاثة نماذج للاستراتيجية العسكرية

تقوم نظرية الشبكات في الحرب على تقسيم أساسي لدورات التاريخ البشري إلى ثلاثة أطوار - حقبة زراعية، وحقبة صناعية، وحقبة معلوماتية، ولكلّ واحدة منها أشكال خاصة مناسبة لها من الاستراتيجية العسكرية. كما تقابل هذه الحقب مفاهيم سوسيولوجية صارمة - ما قبل حداثوية، وحداثوية وما بعد حداثوية. أما الحقبة المعلوماتية فتتطابق مع مرحلة ما بعد الحداثة التي تجري اليوم، حيث إنَّ المجتمعات المتطورة في الغرب (الولايات المتحدة الأميركية بالدرجة الأولى) تنتقل إلى مرحلة جديدة نوعيًا. وتمثِّل النظرية الشبكية للحرب أنموذجًا للاستراتيجية العسكرية في ظروف ما بعد الحداثة. مثلما أنَّ أنماط الاقتصاد الحديث القائمة على المعلومات والتكنولوجيا الرفيعة، تثبت تفوقها على الأشكال التقليدية من الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي للعصر الصناعي، كذلك هي الحروب الشبكية تطمح لأن تتفوق بشكل حاسم على المفاهيم الاستراتيجية التقليدية للمرحلة الصناعية (مرحلة الحداثة). إنَّ النظرية الشبكية للحرب عبارة عن نقل العناصر الأساسية للمنهج ما بعد الحداثي إلى مجال العلم العسكري.

ما هي "الشبكة" بالمعنى العسكري؟

يشكِّل مصطلح "الشبكة" المفهوم الأساس بالنسبة إلى هذه النظرية بمجملها. وقد ظهرت في اللغة الأميركية الحديثة إلى جانب الاسم (the network) - الشبكة - مفردة أو اصطلاح لغوي جديد هو الفعل (to network) ما يمكن ترجمته بشكل تقريبي "الإحاطة بالشبكة"، أو "إدراج الشبكة" أو "التوصيل مع الشبكة". يكمن معنى "شبكة" أو "المبدأ الشبكي" في أنّ العنصر الرئيس

لهذا الأنموذج بمجمله هو «تبادل المعلومات»، أي توسيع أشكال إنتاج هذه المعلومة إلى أقصى درجة ممكنة، والوصول إليها وتوزيعها إضافةً للربط التفاعلي. أي إنَّ «الشبكة» تمثِّل فضاء جديدًا، فضاءً معلوماتيًا تجري فيه تلك العمليات الاستراتيجية الرئيسة ذات الطابع الاستخباري والعسكري على حدٍّ سواء، إلى جانب الدعم والإمداد الإعلامي والدبلوماسي والاقتصادي والتقني. تتضمن «الشبكة» بهذا المفهوم الواسع في الوقت نفسه مكونات مختلفة كان يتم التعامل معها في الماضي كلًّا على حدة وبمعزل عن غيرها بصورة صارمة. أما اليوم فإنّ كلًّا من الوحدات القتالية، ومنظومة الاتصال، والدعم المعلوماتي للعملية، وتشكيل رأي عام، وخطوات دبلوماسية وعمليات اجتماعية، واستطلاع وتجسس مضاد، وعلم نفس الأعراق إلى جانب علم النفس الديني والجماعي، فضلًا عن الدعم والإسناد الاقتصادي والعلوم الأكاديمية والابتكارات التقنية وغير ذلك، كل هذا يتم التعامل معه باعتباره عناصر مرتبطة بضعها ببعض في «شبكة» واحدة، وحيث إنه ينبغي أن يقوم بينها تبادل معلوماتي متواصل ودائم. يكمن المغزى من الإصلاح العسكري في إطار «النظرية الجديدة للحرب» في عصر المعلومات في أمر واحد: خلق شبكة جبارة وشاملة تحلُّ بصورة مفاهيمية مكان النماذج والمفاهيم التي كانت موجودة سابقًا في الاستراتيجيات العسكرية، وتدمجها معًا في بوتقة منظومة واحدة. إذ إنَّ الحرب تتحوّل إلى ظاهرة شبكية، وتصبح الأعمال الحربية مجرّد تنويعات للعمليات الشبكية. يتم دمج كل من الجيش النظامي ومختلف أنواع الاستطلاع والاستخبارات، الاكتشافات التقنية والتكنولوجيات الرفيعة، الصحافة والدبلوماسية، العمليات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية، السكان المدنيين والكوادر العسكرية، الوحدات النظامية والمجموعات المتفرقة الضعيفة تعبويًا، كل هذا يتم دمجه في شبكة واحدة يتم تداول وتبادل المعلومات فيها. يمثِّل إنشاء مثل هذه الشبكة جوهر الإصلاح العسكري في القوات المسلحة للولايات المتحدة الأميركية.

العلاقة بين عمليات التأثيرات الأساسية (Effects-based operations- EBO) ومركز "الحروب الشبكية"

تتلخص المهمة المركزية لجميع «الحروب الشبكية» في تنفيذ «عمليات التأثيرات الأساسية» (Effects-based operations). سوف نرمز لها لاحقًا بالأحرف EBO. هذا هو المفهوم الأكثر أهمية في تلك النظرية بمجملها. ويتم تعريف EBO على أنها «مجموعة الأفعال الموجّهة لصوغ أنموذج سلوك الأصدقاء والقوى المحايدة والأعداء في حالات السلم والأزمة والحرب» [(87)].

إنَّ EBO يعني إقامة مسبقة لسيطرة كاملة ومطلقة على جميع المشاركين في أعمال حربية جارية أو متوقعة إضافةً للتحكم والتلاعب الكلّي بهم في كافة الحالات عندما تُشن الحرب، وعندما تصبح وشيكة، وعندما يحل السلام. هذا هو جوهر «الحرب الشبكية» بالكامل، أي إنها من دون بداية ولا نهاية، بل إنها تجري باستمرار وعلى مدار الساعة، وهدفها تزويد أولئك الذين يديرونها بالقدرة على السيطرة الشاملة والمتنوعة على جميع القوى البشرية الفاعلة. هذا يعني أنَّ إدراج «الشبكة» يشكِّل حرمانًا للبلدان والشعوب والجيوش والحكومات في العالم من أي استقلالية ومن أي سيادة أو ذاتية كيانية، وتحويلها إلى مجرّد آلات مبرمجة وخاضعة للتحكم. بعبارة أخرى، يقف خلف الاختصار «التقني» المتواضع EBO خطة للتحكم المباشر بالعالم،

وللسيطرة العالمية من نوع جديد، حيث لا تخضع للتحكم والسيطرة كيانات معزولة، وإنما محتواها ودوافعها، أفعالها ونواياها الخ. إنه مشروع للتلاعب العالمي والسيطرة الشاملة الكلية في نطاق عالمي.
هذا واضح من تعريف EBO. تكمن مهمة مثل هذه "العملية" في تشكيل بنية سلوكية عند الأصدقاء كما عند القوى الحيادية والأعداء، أي إنّ الأعداء والقوى التي تشغل موقفًا حياديًا تكون، في حقيقة الأمر، خاضعة للسيناريو المفروض رغمًا عنها وليس طواعية، أي طبقًا لرغبة وإرادة أولئك الذين يقومون ويشرفون على EBO، أي الولايات المتحدة الأميركية. في حال أنَّ الأعداء والأصدقاء والقوى المحايدة، قاموا بما يمليه الأميركان عليهم، فإنهم يتحولون إلى دمى مُتحكَّم بها (خاضعة للتلاعب)، وهذا قبل أن يتم إلحاق الهزيمة بهم بشكل نهائي. إنه تحقيق الفوز في المعركة أو في الحرب قبل اندلاعها. يجري استخدام EBO بالدرجة نفسها في مرحلة العمليات العسكرية كما في فترات الأزمات وفي مراحل السلم، وهذا ما يؤكد الطابع الشمولي والكلّي للحروب الشبكية إذ إنه لا يتم اللجوء إليها في فترات المجابهة المصحوبة بالتوتر وضد الخصم فقط، كما هو الحال في الحروب التقليدية التي كانت قائمة في الحقبة الصناعية، بل وفي فترات السلم والأزمات أيضًا، وليس ضد العدو أو الخصم فقط، بل وتجاه الحليف والقوى المحايدة. إنّ الغاية من الحروب الشبكية هو تحقيق EBO، والهدف من EBO هو السيطرة الكاملة والمطلقة على جميع المشاركين في عملية تاريخية معينة على نطاق عالمي.

تأثير التبدلات البنيوية في مجالات أخرى من المجتمع الأميركي على نظرية "الحروب الشبكية"

تركت أثرها على ظهور أول المفاهيم بخصوص "الحروب الشبكية" تلك التغيرات التي طرأت في مختلف قطاعات المجتمع الأميركي: في الاقتصاد، وفي مجال الأعمال والتكنولوجيا وغير ذلك. يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات للتحولات التي قامت في أساس تلك المفاهيم:
- نقل الاهتمام من مناقشة مفهوم "البرنامج أو النهج" إلى "الشبكة"؛
- الانتقال من مناقشة عناصر منعزلة ومستقلة (وحدات) إلى مناقشتها باعتبارها أجزاءً من منظومة اقتصادية تتكيّف باستمرار؛
- أهمية تحقيق خيار استراتيجي في شروط التكيّف وحفظ الذات في إطار نظم اقتصادية متغيرة.
- وهذا يعني بالمعنى العسكري - الاستراتيجي ما يلي:
- الانتقال من وحدات منفصلة أو مستقلة (جندي، كتيبة، قطعة عسكرية، نقطة نارية، وحدة قتالية ...إلخ) إلى منظومات أكثر عمومية وشاملة؛
- التعامل مع الأعمال الحربية في سياق واسع معلوماتي واجتماعي وجغرافي وغير ذلك من السياقات؛
- تزايد السرعة في اتخاذ القرارات مع علاقة تبادلية فورية تؤثّر في هذه العملية أثناء خوض العمليات الحربية أو الاستعداد لها.

أهداف وأساليب استخدام المنهج الشبكي في منظومة القوات المسلحة الأميركية

إنَّ الهدف من الانتقال إلى النماذج الحربية الشبكية هو:

- ضمان وجود حلفاء وأصدقاء؛
- الإيحاء للجميع بالتخلي عن فكرة التنافس العسكري مع الولايات المتحدة الأميركية؛
- استباق التهديدات ومنع حدوث أعمال عدائية ضد الولايات المتحدة الأميركية؛
- وفي حال وصلت الأمور إلى هذا الحد، العمل من أجل تحقيق انتصار سريع وحاسم على الخصم.
وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال مزايا محددة يقدمها النهج الشبكي:
- من خلال تنسيق وتزامن مثالي بين الأحداث ونتائجها في ساحة المعركة؛
- تحقيق أكبر سرعة ممكنة في نقل القرارات والأوامر؛
- مضاعفة أعداد الضحايا في أوساط الخصم، وتقليل عدد الضحايا بين الجنود والقوات الحليفة مع تنامي المسؤولية الشخصية للعسكريين والحرية في اتخاذ القرار المناسب في أثناء شن العملية الحربية والتحضير لها.

المبادئ الرئيسة للعمليات القائمة على الشبكة - التفوق المعلوماتي

ينبغي قبل كل الشيء خوض المعركة من أجل تحقيق تفوق معلوماتي:

- العمل على مضاعفة النقص في المعلومات عند الخصم والحاجة للتعويض عنه مع تقليص إمكان وصوله إليها؛

- تأمين وصول واسع وسريع للقوات الحليفة إلى المعلومة من خلال آليات الشبكة وأدوات العلاقة العكسية، مع حمايتها بطريقة مضمونة من إمكان استخدام العدو لها؛

- تقليص حجم المعلومات الضرورية للحليف في المعلومات الثابتة من طريق ضمان الوصول إلى أوسع طيف من وسائل الإعلام العملياتي والديناميكي.

"الاطلاع الشامل" (Shared awareness)

يتم تحقيق "الاطلاع الشامل والكلي" من خلال:

- إنشاء شبكة معلومات موحدة وعامة، مضبوطة ومدروسة يجري تحديثها باستمرار من طريق معطيات خام وطازجة تمت معالجتها، تقدمها الاستخبارات وغيرها من المراجع والمؤسسات؛

- تحويل مستخدمي المعلومات إلى مزوّدين بالمعلومات في الوقت نفسه، حيث يكون بإمكانهم تنشيط العلاقة التبادلية العكسية على الفور وحالًا؛

- حماية الوصول إلى هذه الشبكة من قبل العدو إلى أقصى درجة ممكنة، مع ضمان وصول سهل وسريع قدر المستطاع للغالبية العظمى من قبل جماعتنا والحلفاء.

سرعة القيادة

يجب تحقيق زيادة في سرعة القيادة بنسبة قصوى واستثنائية وذلك لكي:
- يتم تقليص سرعة اتخاذ القرارات ونقلها من خلال التكيّف مع شروط المعركة، وحيث يجري ترجمة هذه الميزة إلى امتياز وتفوق عملياتي محدد وصريح؛
- يجب محاصرة الخصم ومنعه من تنفيذ قراراته الاستراتيجية بوتيرة سريعة جدًّا وبالتالي ضمان التفوق المسبق في التنافس على مستوى اتخاذ القرارات.

المزامنة الذاتية

تهدف المزامنة الذاتية إلى تأمين الإمكانية للقطعات القتالية الأساسية بأن تعمل في الواقع بصورة آلية، وأن تصيغ وتحلَّ المسائل العملياتية بنفسها على أساس "الاطلاع الشامل" واستيعاب "نوايا القائد". وهذا يتطلب:

- رفع أهمية المبادرة من أجل زيادة السرعة الكلية لإدارة العملية؛

- المشاركة في تحقيق "نوايا القائد" حيث تختلف "نية القائد" عن الأمر الشكلي وتمثِّل إدراكًا للمغزى النهائي المضمر من العملية، بدلًا من الالتزام الصارم بالجانب الحرفي للأمر الصادر؛

- التكيف بسرعة مع التغيرات المهمة في ساحة المعركة وإزالة منطق الأعمال التدرّجية "الخطوة خطوة" في الاستراتيجية العسكرية التقليدية.

القوى الموزّعة

تكمن مهمة الحروب الشبكية في إعادة توزيع القوة من التكوين الخطّي في باحة الأعمال القتالية باتجاه خوض عمليات محددة بدقة. وهذا يتطلب:

- الانتقال بصورة أساسية من شكل الإشغال الفيزيائي لفضاء شاسع إلى السيطرة الوظيفية على العناصر الاستراتيجية الأكثر أهمية؛

- الانتقال إلى الأعمال غير الخطّية في الزمان والمكان، ولكن حيث تكون ثمة فرصة في اللحظة المناسبة لتركيز الحجم الحرج من القوة في مكان محدد؛

- تعزيز التفاعل المتبادل الحثيث للاستطلاع وللتجسس، وللقيادة العملياتية واللوجستية من أجل تحقيق التأثيرات الدقيقة وضمان التفوق الزمني بمساعدة القوى المتناثرة.

"إزالة الشيوع"

يميّز مبدأ إزالة الشيوع حروب ما بعد الحداثة عن حروب الحداثة، حيث كانت النتيجة تقرر سلفًا على أساس عدد الوحدات القتالية. يقوم مبدأ "إزالة الشيوع" على:

- استخدام المعلومات من أجل تحقيق التأثيرات المطلوبة والاقتصار على ضرورة حشد وتركيز قوات كبيرة في مكان محدد بعينه؛

- زيادة سرعة ووتيرة الانتقال في باحة المعركة بهدف خلق ظروف تمنع الخصم من إصابة الهدف بسهولة.

الاختراق الحسّي العميق

يمثِّل هذا المبدأ في الحروب التي تعتمد على الشبكة مطلبًا بزيادة كمية وتطوير نوعية أجهزة بث وتلقي المعلومات سواء في منطقة الأعمال القتالية كما في خارجها. ويتم تحقيق هذا الاختراق من طريق:

- توحيد ودمج المعطيات التي تحصل عليها أجهزة الاستطلاع والاستخبارات ومن خلال الرصد وأنظمة التمييز والتعرّف؛

- استخدام أجهزة الاستقبال كعناصر رئيسية في المناورة؛

- استخدام أجهزة الاستقبال ونقاط المراقبة كأداة من أجل التأثير الأخلاقي؛

- تزويد كل قطعة سلاح وكل وحدة قتال حربية (منصة) بمختلف أنواع أجهزة التلقي والحسّاسات المعلوماتية - بدءًا من المقاتل الفرد وحتى القمر الصناعي.

تغيير الظروف الأولية لبدء الأعمال القتالية

كشفت الاستراتيجيات العسكرية التقليدية أن اندلاع الحرب يرتبط بشكل مباشر بالظروف الأولية أو السابقة للحظة البدء. إذ يتوقف الكثير في مسار وتطور الأحداث اللاحقة على السياق وتوازن القوى الذي تبدأ الحرب فيه. لذلك تكمن مهمة الحروب الشبكية:

- في التأثير مسبقًا على ظروف البداية لاندلاع الحرب، وتضمينها مثل هكذا بنية حيث تؤدي إلى انتصار الجانب الأميركي بشكل مسبق؛

- في الحضّ على الجمع في الزمان والمكان بين مجموعة من الأحداث التي يفترض بها أن تمارس تأثيرًا على قدرات العدو ومحاصرة مبادرته المضادة.

العمليات المضغوطة

العمليات المضغوطة أو المُدْمَجة، عبارة عن عمليات يجري فيها تجاوز الفروقات البنيوية والإجرائية بين مختلف المؤسسات والخدمات العسكرية، وحيث يتم تأمين وصول كامل إلى شتى أشكال المعلومات حتى بالنسبة إلى المستويات الدنيا من الوحدات القتالية. وهذا يتطلب:

- زيادة سرعة الانتشار واستخدام القوة العسكرية، إضافةً إلى تأمين الذخيرة اللازمة؛

- إلغاء تجزئة العمليات (تنظيم، ونشر، واستخدام، وتأمين ...إلخ) والمجالات الوظيفية (عمليات، واستطلاع وجانب لوجستي ...إلخ)؛

- إلغاء الفروقات البنيوية على مستوى المجموعات الدنيا.

البنية في أربعة مجالات من الحروب الشبكية

تؤكد نظرية الحروب الشبكية أنَّ النزاعات الحديثة تنتشر في أربعة مجالات متداخلة من البنيان البشري: في المجال الفيزيائي أو المادي، والمعلوماتي، والإدراكي (العقلاني) والاجتماعي. ولكلِّ مجال منها أهميته الخاصة، لكن التأثير الحاسم في الحروب الشبكية يتحقق من خلال تآزر هذه العناصر كافة (الفعل في اتجاه واحد لجميع القوى).

المجال المادي

المجال المادي أو الفيزيائي هو مجال تقليدي في الحروب، وفيه يجري الاصطدام بين القوى المادية في الزمان والمكان. يتضمن هذا المجال الوسط الذي تخاض فيه الأعمال الحربية (بحر وبر، جو وفضاء)، والوحدات القتالية (المنصات) والحوامل المادية لشبكات الاتصالات. وهذا البُعد أكثر ما يخضع للقياس، وكان في ما مضى يقوم بدور الأساس عند تحديد قوة جيشٍ ما وقدرته على خوض المعارك. يصبح هذا البعد في عصر المعلومات غير واضح المعالم بدرجة كافية، لذلك ينبغي التعامل مع الجانب المادي باعتباره أثرًا نهائيًا لفعل التكنولوجيات الشبكية التي يوجد القسم الأساس منها في مجالات أخرى ولكنها تسقط تأثيراتها على المجال المادي.

مجال المعلومات

مجال المعلومات هو المجال الذي تتم فيه صناعة ومعالجة وتوزيع المعلومات. وهذا المجال يشمل منظومات نقل المعلومة، والحسّاسات الأساسية (أجهزة الاستقبال)، ونماذج معالجة المعلومات وغير ذلك. إنه في الأغلب مجال من عصر الحروب الشبكية برز ليصبح فئة مستقلة - "مجال معلوماتي" - إلى جانب الوسائط المادية واكتسب أكبر أهمية ممكنة إنْ لم تكن المحورية. يربط المجال المعلوماتي في عصر الحروب الشبكية بين جميع مستويات إدارة الحرب وبذلك يصبح الأفضل والأساسي. وهكذا تكتسب تدريجيًا المزايا أو النقائص في مراكمة المعلومات وفي نقلها ومعالجتها وحمايتها أهمية حاسمة واستثنائية.

المجال العقلاني أو المعرفي

المجال العقلاني أو الإدراكي هو إدراك المقاتل أو الجندي. وهذا المجال بالتحديد هو الذي يشكِّل ذلك الفضاء حيث تتجلى مزايا وأفضلية EBO. إذ إنّ جميع الحروب الكبيرة والمعارك الحاسمة تخاض ومن خلالها يتحقق الانتصار في هذا المجال بالتحديد. وفي مجال الإدراك تحديدًا توجد ظواهر مثل "نية القائد"، العقيدة والتكتيكات، والتقنية والإجراءات. تضفي الحروب الشبكية على هذا العامل أهمية كبيرة جدًّا وذلك بالرغم من أنَّ قياس العمليات التي تجري في هذا المجال أصعب بكثير مما في المجال المادي. بيدَ أنَّ قيمتها وتأثيرها أكثر أهمية بكثير في بعض الأحيان.

المجال الاجتماعي

يمثِّل المجال الاجتماعي التفاعل التبادلي بين الناس. تغلب هنا قيم تاريخية وثقافية ودينية، إضافةً لمبادئ وقواعد سيكولوجية وخصوصيات عرقية. تنتشر وتتطور في المجال الاجتماعي العلاقات بين الناس وينتظم التسلسل الهرمي الطبيعي في الجماعات - قادة، وأشخاص مشهود لهم بالكفاءة ...إلخ، كما تتشكل نظم العلاقات بين المجموعات. يشكِّل المجال الاجتماعي سياقًا للحروب الشبكية لذلك يجب أخذه بعين الاعتبار بمنتهى الدقة وبحرص كبير.

تقاطع المجالات

تتأسس حروب عصر المعلومات على التكامل الواعي بين تلك المجالات الأربعة. حيث تتشكل منها شبكة تقوم في أساس إدارة الأعمال الحربية.

تمتلك مجالات التقاطع بين تلك المناطق أهمية حاسمة. لذلك يضاعف ضبط جميع العوامل في الشبكة ضمن تركيبة متناغمة، من الأثر العسكري لفاعلية القوات المسلحة، في حين أن الأعمال الواعية الموجهة ضد الخصم، على العكس، تثير الارتباك في صفوفه وتشتت هذه المناطق عنده، فتحرمه بذلك من العامل الأكثر أهمية للتفوق.

(87) هذه العبارة مقتطفة من كتاب:

Edward A. Smith, Jr. Effects-based Operations. Applying Network-centric Warfare in Peace, Crisis and War (Washington, DC: DoD (CCRP, 2002

الفصل الخامس والعشرون: الحرب الشبكية ضد روسيا

تُشنُّ اليومَ حرب شبكية متواصلة ضد روسيا

إنَّ التحليل الموضوعي لنظرية الحروب الشبكية وللعمليات القائمة على الشبكة، والتي تقوم EBO (أي عمليات الأثر الأساسي) في أساسها، يقودنا إلى سلسلة من الاستنتاجات المهمة المتعلقة بروسيا.

يقوم جوهر الحرب الشبكية في حدِّ ذاتها كما تمَّ توصيفها في وثائق وزارة الدفاع الأميركية، على بسط سيطرة عالمية للولايات المتحدة الأميركية بالاعتماد على التكنولوجيا الشبكية التي تقوم بدور الأداة الرئيسة في فرض هذه السيطرة أو الهيمنة. ومن الملفت للنظر هو أنَّ EBO يفترَض بها أن تجري طبقًا لهذه النظرية بلا توقف وبصورة دائمة (في الحرب والأزمة والسلم) وضد الجميع بلا استثناء (من خصوم وحياديين وحلفاء أو أصدقاء). هذا يعني أنه ثمة "حرب شبكية" كاملة العناصر وأساسية تُشنّ ضد روسيا، وذلك بمعزل عن موقف أو نظرة الولايات المتحدة الأميركية إلى روسيا. يكمن مغزى EBO، كما أشرنا أعلاه، في "جملة الأفعال الموجّهة نحو تشكيل نمط سلوك عند الأصدقاء والقوى المحايدة والأعداء في حالة السلم والأزمة والحرب". هذا يعني أنَّ قوة خارجية هي التي تشرف على تشكيل نمط سلوكنا بمنتهى الدقّة والعناية. وهذا بدوره يعني أنه تُشنُّ ضدنا أعمال حربية من الجيل الجديد من عصر المعلومات.

إن الغاية من شن الحروب الشبكية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية هي "إيهام الجميع بضرورة التخلّي عن المنافسة العسكرية مع الولايات المتحدة الأميركية وبعدم جدوى مثل هذه المنافسة"، وهذا يعني أنّ أي محاولات تقوم بها روسيا من أجل بناء منظومة أمن استراتيجي انطلاقًا من مصالحها الخاصة وبالاعتماد على الاحتفاظ بكيانها الجيوسياسي المستقل، سوف تمنى بالفشل بسبب العمليات الشبكية المتساوقة والمدروسة بعناية والمحسوبة بدقة، ونتيجة لها.

في حقيقة الأمر، إنَّ إنشاء "شبكة" بالمعنى الذي يريده ويقصده المخططون الاستراتيجيون في البنتاغون، يعني إقامة نظام هيمنة عالمية من قبل الولايات المتحدة الأميركية على العالم بأكمله، أي إقامة نظير ما بعد حداثي للاستعمار والتبعية، ولكن هذه المرة في ظروف جديدة وبأشكال جديدة وبمساعدة وسائل وأدوات جديدة. لا يحتاج الأمر هنا لاحتلالات مباشرة أو لإدخال قوات عسكرية كبيرة أو لاستيلاء على الأراضي. لا معنى هنا لأعمال حربية ولنفقات عسكرية ضخمة. الشبكة سلاح أكثر مرونة، وهي تتلاعب بالعنف وتستخدم القوة العسكرية في حالات الضرورة القصوى فقط، إذ إنَّ النتائج الرئيسة تتحقق من خلال التأثير المفاهيمي على مجموعة واسعة من العوامل: معلوماتية واجتماعية ومعرفية وغير ذلك.

لا ينبغي أن يكون ثمة أي ضلال هنا: تقوم الولايات المتحدة الأميركية ببناء شبكة أميركية؛ شبكة يغيب فيها التموضع الواضح لمقر القيادة الرئيس، وتعمل لمصلحة أميركا. والولايات المتحدة الأميركية بالتحديد هي التي تشن حربًا شبكية، وهي تشنها ضد جميع البلدان والشعوب

الأخرى ضد الأعداء كما وضد الأصدقاء والقوى الحيادية. إذ إنَّ فرض السيطرة الخارجية إضافةً للتحكم الخارجي بالأفعال وبالسلوكيات هو الاستعباد بعينه ولكنه في عصر ما بعد الحداثة يتخذ أشكالًا مختلفة مما كان في العصر الصناعي. بيدَ أنَّ "الشبكة" ليست سوى منظومة لإدارة الحرب والأعمال الحربية، حتى ولو تمَّ تقديمها وعرضها كما لو أنها "فضيلة" أو "نعمة" و"ذروة التقدم التكنولوجي".
إنَّ أول استنتاج للتعارف مع نظرية الحروب الشبكية هو أنّ روسيا تتعرض لمثل هكذا حرب وأنَّ هذه الحرب موجّهة، مثلها مثل أي حرب، من أجل إخضاع روسيا واستعبادها وتحويلها إلى دولة تابعة، بغض النظر عن المصطلحات التي تستخدم لتقديم وتوصيف ذلك.

مقاطع الشبكة الأميركية في المجتمع الروسي

إن حقيقة شن حرب شبكية ضد روسيا ترغمنا على إعادة النظر إلى أمور وقضايا كثيرة تجري في المجتمع الروسي بطريقة جديدة. طالما أننا نتعرض للتأثير الشبكي وبما أنه توجد مرجعية جبارة ومتطورة تكنولوجيًا وفاعلة جدًّا تقوم بذلك وتشرف على هذا النشاط، فإنَّ الكثير من الظواهر في الحياة الروسية - بالمعنى الاجتماعي والسياسي والمعلوماتي وغير ذلك، يمكن تفسيرها بواسطة هذه التأثيرات الخارجية التي يتم تصميمها والتخطيط لها بصورة تامة وهي غير عشوائية بل موجّهة نحو تحقيق هدف محدد. والحروب الشبكية تتوجه بصورة دائمة إلى السياقات، وإلى العوامل المعرفية والمعلوماتية والسيكولوجية. إضافةً لذلك، إنّ مركزية المهمة من وراء التأثير في "المقدمات والشروط البدئية لنشوب الحرب" تشير إلى وجود مصلحة كبيرة جدًّا للولايات المتحدة الأميركية في التلاعب والتحكم بالعمليات الاجتماعية حتى قبل أن تلوح في الأفق البعيد إشارات لصدام حقيقي.
من هذا المنطلق تفرض نفسها مهمة محددة تمامًا: الكشف عن مقاطع "الشبكة" الأميركية في المجتمع الروسي، ودراسة منظومة التأثيرات والشحنات والتلاعبات في المجال المعلوماتي والاجتماعي فضلًا عن مجالات أخرى تمثِّل مناطق ذات أولوية خاصة للتأثير في بيئة "العمليات الشبكية".
من الواضح تمامًا أنَّ أجهزة الاستخبارات الروسية والمؤسسات السياسية، إلى جانب منظومات الدفاع والوزارات والهيئات السيادية، تبقى مفاهيميًا في إطار استراتيجيات عصر الحداثة والمجتمع الصناعي. وأكثر من ذلك، لا يوجد في روسيا فعليًا عملية تحديث وطنية، وإنما ما زالت بقايا الاقتصاد السوفياتي والثروات الطبيعية تستثمر مبدأ العطالة، وهذا يعني في واقع الأمر نوعًا من النكوص والتراجع حتى بخصوص الموقف من النماذج الصناعية المجتمعية باتجاه ملحق الموارد الخام والاستراتيجيات البدائية للعصر الزراعي. إنَّ مثل هذه الهياكل غير قادرة من الناحية المبدئية لمواجهة تحديات التكنولوجيات الشبكية لما بعد الحداثة بفاعلية وحسب، تلك التحديات التي يجري استخدامها في الحرب الشبكية ضد روسيا، الحرب التي تشن بنشاط دؤوب على الأرض الروسية ضمنًا، بل وإنها غير قادرة أيضًا على إدراك وتلمّس دقيق وصائب لحقيقة وجود مثل هذه الحرب. ذلك أنّ التقنيات الشبكية التي يجري استخدامها فائقة الدقة ومحسّنة بالمقارنة مع النظم المتهالكة والقديمة في عمل أجهزة الاستخبارات، تلك النظم

التي أصبحت عاجزة وبلا حماية فضلًا عن أنها غير فاعلة نهائيًا في عملها ضد الأنشطة المنظوماتية المتكاملة من جانب الولايات المتحدة الأميركية.
تتغلغل مقاطع الشبكة العولمية الأميركية بمنتهى الحرية في مستويات المجتمع الروسي كافة، بدءًا بمشاهد التلفزيون العادي ووصولًا حتى الكرملين، والبيت الأبيض [مقر الحكومة الروسية]، والنخب السياسية وأعلى الهرم في الوزارات والمؤسسات السيادية، من دون أن تواجه أدنى مقاومة مهما كانت صغيرة. هناك الكثير من العمليات والظواهر التي تبدو عفوية في الحياة الروسية، ولكنها في حقيقة الأمر تمثِّل عواقب ونتائج مباشرة لاستخدام التكنولوجيات عالية الدقة والمحسّنة ضدنا من الجيل الجديد.
تبرز مقاطع هذه الشبكة العولمية على شكل لوبي أميركي واضح وصريح من الخبراء ورجالات السياسة والمحللين والتقنيين الذين يشكلون حلقة ضيقة وكتيمة حول السلطة. ثمة صناديق أميركية لا تعد ولا تحصى تعمل بنشاط وبفاعلية، فتجذب إلى دائرة نشاطها النخب الفكرية والعلمية. كما أنَّ ممثلي رأس المال الروسي الكبير وشريحة الموظفين العليا مندمجون بصورة طبيعية مع العالم الغربي، حيث يحتفظون هناك بودائعهم. إضافةً إلى أنَّ وسائل الإعلام الجماهيري الروسية تصبّ على القراء والمشاهدين تدفقات من المعلومات المرئية والدلالية المصممة وفق الأنماط والمقاييس الأميركية. ومن المستحيل تصنيف معظم تلك العمليات على أنها من تأثيرات «الجواسيس الأجانب» كما كان ذلك سائدًا في العصر الصناعي. لأن تقنيات عصر المعلومات لا يمكن التقاطها من طريق النظم التقليدية وبوسائل أجهزة الاستخبارات الصناعية.

الخطر "البرتقالي" - خطر شبكي

أصبحت الحروب الشبكية في السنوات الأخيرة أكثر فأكثر وضوحًا. وتشنها الولايات المتحدة الأميركية بصيغتها الهجومية والعنيفة (hard) في كل من العراق وأفغانستان، ويجري التمهيد والاستعداد لها في كل من إيران وسورية. أما في شكلها الناعم (soft) فقد تمَّ تجريبها في كلّ من جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا. وهي موجهة في الفضاء ما بعد السوفياتي ضد روسيا وضد مصالحها بطريقة لا لبس فيها. تمثِّل الثورة «البرتقالية» في كييف مثالًا أنموذجيًا لاستخدام مثل تلك التقنيات بالضبط. وهكذا فإنّ مهمة عزل أوكرانيا عن روسيا تجري بنشاط وبعناد ومثابرة، مع استعمال مجموعة من العوامل ومن دون اللجوء إلى أساليب عنفية كلاسيكية ومألوفة. والمحصلة أن الثمرة تسقط في اليد تلقائيًا.
أما الأداة الأكثر أهمية في هذه العملية فهي الشبكة «البرتقالية». وقد تمَّ تصميمها وفق كل قواعد إدارة وشن «العمليات الشبكية». كانت مهمة EBO في أوكرانيا تكمن في تشكيل واضح وملموس لمنظومة السلوك عند كافة الأطراف - يوشينكو ويانكوفيتش وكوتشما، والنخب والحشود، إضافةً إلى الخبراء والمحللين السياسيين، والمجموعات الاقتصادية وطبقة الموظفين الكبار، إلى جانب الجماعات العرقية والاجتماعية. كان كلّ مشارك في خريف عام 2004 الدراماتيكي في أوكرانيا قيد التلاعب والتحكم به وبسلوكه. بعضهم بصورة مباشرة وصريحة، والبعض الآخر بطريقة غير مباشرة، البعض من طريق روسيا، والبعض الآخر من خلال أوروبا، بعضهم بواسطة أدوات تأثير اقتصادية، والبعض الآخر من خلال دوائر دينية

(بروتستانتية غالبًا) وغير ذلك. كانت العمليات "البرتقالية" تعبيرًا أو تظهيرًا واضحًا للعمليات الشبكية، حيث إنه يستحيل عدم رؤيتها بعد ذلك.
كان إخفاق روسيا والقوى الموالية لروسيا في أوكرانيا محسومًا سلفًا حتى قبل أن تبدأ الأحداث هناك، لأنَّه جرى تصادم بين قوى غير متناظرة البتة - بين تكنولوجيات صناعية من جهة بمواجهة تقنيات معلوماتية (ما بعد صناعية). كشفت الثورة "البرتقالية" في كييف بشكل فاضح عن الهوة العميقة التي تفصل بين التخلف الروسي من جهة والتفوق الأميركي الهائل من جهة ثانية. وبهذه الطريقة تكون الولايات المتحدة الأميركية قد قامت بخطوة أخرى معبّرة ومهيبة تستحق التقدير على طريق هيمنتها الشبكية على العالم.
لم تعد ثمة اليوم أدنى شكوك في أنّ مصيرًا مشابهًا ينتظر روسيا في عام 2008. إذ إنَّ منطق شن الحروب الشبكية يشير إلى أنّه ينتظر روسيا المصير نفسه. ومن المهم بمكان أنّ ذلك سوف يحدث حتى في حال بقيت روسيا بوضع دولة "حيادية" أو دولة صديقة للولايات المتحدة الأميركية. لأن عملية التأثيرات الأساسية EBO تُشن، كما هو واضح من النظرية الجديدة للحرب، ضد الجميع وباستمرار. بهذا الشكل سوف تنضج الأزمة في روسيا بحلول عام 2008 بصورة طبيعية. وسوف يقوم خبراء الحروب الشبكية الأميركيون بمتابعة سلوكها في تلك الأثناء وهم يفعلون ذلك منذ الآن بهمّة عالية. ومن أجل ذلك سوف يتم إشراك وجذب مختلف المقاطع الرئيسة في داخل روسيا بالذات، كما سيتم ممارسة التأثير في العمليات الاجتماعية والمعلوماتية والمعرفية، إضافةً إلى أنه سوف تفرَد أدوار مخصصة للجميع لكي يقوموا بتنفيذها، بمن في ذلك أنصار الثورة البرتقالية وخصومها، للمعارضة وللأجهزة الأمنية وللمواطنين (حتى أنه من المحتمل للجميع أن يتم استغلال سلبيتهم وعزلتهم في الحرب الشبكية على غرار التيارات الضعيفة في تكنولوجيا الكمبيوترات، وفي المعالجات الدقيقة "الميكروسيستيم" على وجه الخصوص).

الشبكة الأوراسية هي الرد الوحيد

إنَّ الرد الممكن نظريًا والمكافئ من قبل روسيا، في حال أنها كانت تنوي بالطبع أن تقاوم وأن تدافع عن سيادتها، أي إنها مستعدة لقبول تحديات الحرب الشبكية والانخراط فيها، هو أن تعمل على تطوير استراتيجية شبكية متناظرة مع تحديث وتطوير مواز وسريع لجوانب معينة في الدولة على مستوى الإدارة وأجهزة الأمن، وفي ميدان العلوم الأكاديمية والمجمعات التكنولوجية، وفي الحقل المعلوماتي باتجاه تحقيق ما بعد حداثة متسارعة. ينبغي تطهير جزء من الدولتية الروسية على أسس تطوعية وبسرعة كبيرة جدًّا من مقاطع الشبكة الأميركية، وأن يتم نقلها إلى نظام عمل استثنائي وحالة الطوارئ مع منحها صلاحيات كبيرة وغير محدودة وحيث تندفع نحو إنشاء بنية شبكية موازية قادرة على الأقل لمواجهة التحدي الأميركي ولو بشكل جزئي.
هذا يتطلب إنشاء مجموعة خاصة تضم عددًا معينًا من الموظفين الكبار وأفضل الكوادر المتحمسة والشغوفة من مختلف الأجهزة الأمنية، إلى جانب رجال الفكر والعلم ومهندسين وخبراء في السياسة، فضلًا عن فريق من الصحفيين ورجال الثقافة من ذوي التوجه الوطني.
يجب أن تكون مهمة هذه المجموعة تطوير أنموذج الشبكة الأوراسية حيث تستوعب في ذاتها

العناصر الرئيسة لما بعد الحداثة الأميركية والمنهج المعلوماتي، ولكن بشرط أن تكون موجهة ضد محور تأثير تلك الأخيرة. هذا يعني أنه من الضروري تحقيق تطوير "ما بعد حداثي" بالسرعة الكلية للقوات المسلحة الروسية ولأجهزة الأمن والمؤسسات السياسية، إضافةً إلى المنظومات المعلوماتية والاتصالات ...إلخ، إلى جانب تطوير منظومة EBO خاصة بروسيا، حيث تقوم باستخدام تقنيات الشبكة ضد أولئك الذين قاموا بإنشائها وأن تسعى اليوم لاستخدامها في خدمة أهدافها الخاصة.

إنها مهمة صعبة للغاية ولكن روسيا من دون حلّ هذه المسألة أو في الأقل من دون التفكير بطرحها، سوف تكون في عام 2008 (وربما قبل ذلك التاريخ) محكومًا عليها بأن تُمنى بهزيمة أمام التقنيات الشبكية "البرتقالية"، التي لن تنجح في مواجهتها بكل تأكيد. وبالتوافق مع الاستراتيجية الشبكية سوف يتم هنا استخدام رزمة من العوامل المتنوعة التي تعمل بطريقة متآزرة لدرجة أنّه لن يكون بإمكان أي مركز إدارة وتحكم أن يتتبع روابطها التفاعلية وهدفها النهائي.

يمكن الفوز في الحرب الشبكية بوسائل وبأدوات شبكية فقط، من خلال تكييف التكنولوجيات العالية والتي تتطور بسرعة قياسية مع الظروف والأهداف الخاصة.

الفصل السادس والعشرون: استراتيجيات العمليات الشبكية في منطقة القوقاز

سوف تصبح روسيا بحلول عام 2008 موضوعًا للعمليات الشبكية من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

يشكِّل عام 2008 لحظة حرجة في الحياة السياسية الروسية. سيكون من الضروري بذل جهود معينة في سبيل ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق الاستمرارية. ولكن السلطة في روسيا لم تحدِّد حتى الآن الاستراتيجية النهائية لمثل هذا الانتقال. ما يجعل الوضع برمّته هشًّا وقابلًا للتأثير.

وحسب منطق الحروب الشبكية تعتبر هذه الحالة حالة "أزمة".

تنظر الولايات المتحدة الأميركية إلى الحالة المشار إليها على أنها بحاجة للسيطرة الشبكية المباشرة من جانبها، على الأقل لأنَّ القدرات الاستراتيجية ومخزون الموارد والطاقات السياسية في روسيا تمثِّل حتى الآن عاملًا جوهريًا من أجل ضمان المصالح القومية لأميركا. لذلك سوف تسعى الولايات المتحدة الأميركية من أجل التأثير في تلك العملية من خلال شتى الأدوات والوسائل. من المنطقي أن نعتقد أنَّ أميركا سوف تشرك في هذه الحالة سلسلة من العمليات الشبكية التي تستخدم عادة في ظروف الأزمة.

بحسب منطق الحروب الشبكية تدار عمليات التأثيرات الأساسية EBO "ضد الأصدقاء والأعداء والدول الحيادية في الحالات كافة (في حالة الحرب والسلم والأزمة) وذلك بهدف التلاعب بسلوكهم"، والتأثير في الشروط الأولية وإخضاع أفعالهم وتصرفاتهم لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأميركية. انطلاقًا من ذلك سوف تكون روسيا من الآن وحتى عام 2008 بكل تأكيد هدفًا أو موضوعًا للعمليات الشبكية الموجهة إلى التحكم بسلوكها في ظروف الأزمة (بغض النظر عن نظرة واشنطن إلى السلطة في روسيا - سواء كانت صديقة أو حيادية أو عدائية بالنسبة إليهم - فإنّ العمليات الشبكية سوف تشن ضدها بكل الأحوال).

الهدف الجيوسياسي للعمليات "البرتقالية"

بات المنطق الجيوسياسي لاستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في فضاء رابطة الدول المستقلة واضحًا اليوم بشكل أكيد لا مجال لأي شكوك فيه: أظهرت الأحداث في كلٍّ من جورجيا وأوكرانيا، وفي مولدوفا وقيرغيزستان، أنَّ الولايات المتحدة الأميركية تخطط بصورة جدية من أجل القضاء على النفوذ الروسي في الفضاء ما بعد السوفياتي. إنَّ الهدف من الثورات "البرتقالية" هو طرد روسيا من رابطة الدول المستقلة وتسليم السلطة في هذه البلدان للقوى الموالية للغرب وللسياسيين المؤيدين للولايات المتحدة الأميركية، الذين يؤكدون استعدادهم للقطع مع موسكو بشكل نهائي، أي أن يتم استكمال الانهيار الذي حدث عام 1991 في الفضاء السوفياتي. تلجأ الولايات المتحدة الأميركية بهدف تحقيق غاياتها إلى استخدام التقنيات الشبكية من خلال إنشاء بنى وهياكل شبكية متعددة الأغراض والأبعاد، يمكن تحريكها في اللحظة

الحاسمة - بغض النظر عن المؤسسات السياسية الرسمية والمؤشرات الانتخابية والإجراءات المتعارف عليها. في حال لم ينجح سيناريو النقل السلمي والهادئ للسلطة، سوف يعملون على تحقيق أهدافهم بطرق أخرى. ولكن ليس من طريق العصيان والانقلابات أو الثورات (كما كان سائدًا في عصر الحداثة)، وإنما من خلال احتجاجات شبكية تجمع بين العوامل المعلوماتية والرموز الثقافية والسيكولوجية، إلى جانب الصناديق الإنسانية والتحالفات غير المتناظرة بين منظمات المجتمع المدني المتنوعة وغير المتجانسة فضلًا عن مختلف الاتحادات غير الرسمية، إضافةً إلى تعبئة الجماعات المتطرفة من الشباب واستخدام تشكيلات جاهزة ومنضبطة (لتكن على سبيل المثال، ذات توجه بروتستانتي) سبق وخضعت لتدريبات مسبقة في الخارج.

هيكلية الشبكة "البرتقالية"

وفقًا لأنماط الحروب الشبكية تتمتع الشبكة "البرتقالية" بالخصائص التالية:

- مستوى عال جدًّا من سعة الاطلاع عند جميع المشاركين فيها؛

- سرعة عالية في التحكم والإدارة من قبل القيادة (التي تبقى في الظل وخلف الستارة)؛

- القدرة على المزامنة الذاتية؛

- توزيع مدروس وعقلاني للقوى؛

- إزالة الغموض (أو الشيوع إنْ صحَّ التعبير) ولكن مع القدرة على حشد الجماهير بسرعة عالية وعملية في المكان والزمان المناسبيَن؛

- تغلغل حسّي أو استشعاري عميق (جمع معلومات مختلفة ومتنوعة ومعالجتها بسرعة وبدأب كبير)؛

- القدرة على تنفيذ عمليات مضغوطة. لقد نجح "البرتقاليون" (أو "الورديون" في جورجيا) في تأمين مواقع أو منصات انطلاق لأنفسهم في أربعة مجالات:

1) في المجال المادي (الكوادر الذين تم حشدهم من أجل تنفيذ عمليات شبكية في مقاطع المجتمع على اختلافها كانوا بشكل أساسي من الشباب)؛

2) في المجال المعلوماتي (السيطرة على وسائل الإعلام الجماهيري وعلى منظومات ومواقع إنترنت شاسعة)؛

3) في المجال المعرفي (تأثير سيكولوجي - نضج التحولات والدعوة للنشاط الفردي بمواجهة جهاز بيروقراطي فاسد في الأنظمة التي تم إسقاطها)؛

4) في المجال الاجتماعي (تعبئة مجموعات مختلفة ومتنوعة من السكان يجمع بينها العامل العرقي أو الثقافي أو الاجتماعي أو الديني أو المهني).

دمجت الشبكات البرتقالية تلك المجالات الأربعة في كلٍّ واحدة، ومارست نشاطها عند كل مستوى باستخدام استراتيجيات متباينة - مع التنويع في المقاربة إلى أقصى حدٍّ ممكن. وبلغت في هذا الصدد درجة فاعلة من التحكم بخليط في غاية التعقيد من القوى المشتتة وحتى المتناقضة في بعض الأحيان - قوى يسارية ويمينية، شبابية، ذات نزعة قومية وانفصالية، دينية ومهنية، ذات ثقافات ثانوية وغير ذلك. والشيء الجديد والمبتكر هنا هو القدرة على تنشيط وتعبئة مجموعات غير متجانسة بل ومتناقضة في المكان والزمان الضروريين، مجموعات تحمل في

بعض الأحيان وجهات نظر متناقضة - من متعصبين قوميًا وديمقراطيين، متطرفين وأصوليين دينيين إلى جانب مدافعين عن "حقوق الإنسان"، ليبراليين وأنصار الدكتاتورية، وأيضًا طلاب من دون اهتمامات سياسية إلى جانب أشخاص متعصبين ومتطرفين سياسيًا وآخرين هامشيين تمامًا وهكذا دواليك.

نقل الاستراتيجية "البرتقالية" إلى الأراضي الروسية

توجد مبررات كافية للاعتقاد بأن روسيا في أعتاب عام 2008 سوف تكون الفضاء الذي سيتم نشر "شبكات "برتقالية" فيه. سوف تقوم الولايات المتحدة الأميركية بذلك لثلاثة أسباب:

- بقصد التحكم بالأزمة في روسيا ومنع الخطوات اللاحقة لبسط وعودة نفوذ موسكو في الفضاء ما بعد السوفياتي؛

- بهدف السيطرة على الوضع السياسي في روسيا أثناء الأزمة، ومنع الانزياح المحتمل نحو الوطنية والذهاب إلى المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية؛

- من أجل الانتقال عند الضرورة إلى المرحلة التالية من تفكيك الفضاء ما بعد السوفياتي ولكن هذه المرة في داخل روسيا بالذات، والمساعدة في عملية تفكيك الاتحاد الروسي نفسه (مشروع زبيغنيو بريجينسكي).

هنالك قوى سياسية في الولايات المتحدة الأميركية تنظر إلى العلاقات الأميركية - الروسية بطريقة مغايرة - تبدأ من السعي لتدمير روسيا فورًا وحتى السعي لاستخدامها كشريك صغير ومطيع لخدمة المصالح الأميركية في المنطقة الأوراسية. إلّا أنَّ جميع تلك القوى وفق منطق EBO متفقة بالدرجة نفسها على ضرورة تعزيز التأثير البنيوي على روسيا، وهذا يعني أنها جميعها متحدة في موقفها من ضرورة إجراء حروب شبكية وعمليات شبكية ضد روسيا. وإذ تقوم الولايات المتحدة الأميركية بشن تلك الحروب، سوف يكون لديها القدرة والفرصة لأن تستبدل سيناريو معين بآخر، من خلال الانتقال من احتمال التفكيك إلى احتمال التأثير الناعم أو من الضغط الناعم إلى الانقلاب الثوري العنيف. سوف يتوقف الكثير من ذلك على القدرة بفرض السيطرة على المواقع النووية والمراكز الاستراتيجية الأخرى في روسيا، التي يمكنها أن تشكِّل تهديدًا جديًا وكبيرًا على الأمن القومي الأميركي وعلى سلامة البيئة العالمية. في ما عدا ذلك، سوف تسمح العمليات الشبكية بالتكيف والتأقلم مع الظروف المستجدة في وضع التشغيل.

على أي حال، سوف يتم نقل الاستراتيجيات الشبكية "البرتقالية" إلى الأراضي الروسية، وسوف نصطدم معها بكل تأكيد.

العمليات "البرتقالية" في القوقاز الشمالي

يمثِّل الفضاء في القوقاز الشمالي منطقة مثالية لخوض الحروب الشبكية. ذلك أنَّ شعوبًا مختلفة تقطن في تلك المنطقة (أي إنها تشكل مناطق محتملة للتشظي):

- لها ملامح كثيرة من ملامح المجتمع التقليدي (التخلف الاجتماعي)؛

- مع تقاليد دينية فريدة (الإسلام والتصوف)؛

- مع وضع اقتصادي مترِدٍ وصعب؛

- مع مشاكل إدارية في قيادة الجمهوريات هناك؛

- مع جغرافيا معقدة يصعب التحكم بها والسيطرة عليها؛
يوجد في تلك المنطقة مركز انفصالي نشط - في الشيشان، كما تنتشر هناك شبكة واسعة من الإسلام الراديكالي، وتساعده في أنشطته جورجيا التي تقع تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة الأميركية، إضافةً إلى أذربيجان حيث يتزايد نفوذ أميركا باستمرار.
وللعلم، إنَّ القوقاز الشمالي مليء بخطوط النزاعات والتصدّع بين الأعراق والأديان، بين الهياكل الإدارية، بين الفرق والمجموعات المافيوزية، بين النخب والحركات غير الشرعية أو غير المرخّص بها. كما أنَّ جميع المقاطع في القوقاز الشمالي غير متجانسة ومتناقضة (ولطالما اعتمد القياصرة الروس والزعماء السوفيات في إقامة سلطتهم في منطقة القوقاز على التحكم والتلاعب بتلك الفسيفساء هناك).
سوف يتم أخذ هذه العناصر بمجملها بعين الاعتبار وسوف تجمع معًا في بناء وتصميم عمليات شبكية حيث سيتم تفعيلها مع اقتراب عام 2008. سوف تقوم الولايات المتحدة الأميركية بدور المنسِّق بين تلك العمليات، ولكن سيجري استخدام أدوات إضافية في كلّ حالة محدّدة على حِدة بما في ذلك منظمات مجتمع مدني أجنبية، فدرالية وإقليمية، إلى جانب صناديق واتحادات وحركات عرقية، وبنى إسلامية متطرفة إضافةً إلى مجموعات إجرامية مافيوزية وغير ذلك.
تجمع الشبكات «البرتقالية» في سبيل تنفيذ تلك العمليات المضغوطة بين عناصر EBO وعناصر أخرى متنافرة ولا تقبل الجمع في ما بينها، حيث إنها في بعض الأحيان تعمل لخلق الأثر المطلوب من دون أن تكون على بيّنة من ذلك نهائيًا.
سوف تتكوّن الشبكة «البرتقالية» في القوقاز الشمالي من العناصر التالية:
- مركز تحكم خارج الحدود الإقليمية (يقوم على أراضي الولايات المتحدة الأميركية مع منظومة مراكز ثانوية أو فرعية)؛
- مركز الدعم والتأمين المعلوماتي خارج الحدود (يقوم خارج حدود روسيا الاتحادية وينسِّق أنشطة وسائل الإعلام العالمية والصناديق ومنظمات المجتمع المدني التي تجمع المعلومات عن المنطقة، كما تقوم بمعالجة المعلومات وبتقديم المواضيع اللازمة إلى وسائل الإعلام العالمية من أجل الحصول على الأثر المرغوب)؛
- المركز الروسي للتأثير أو النفوذ (مجموعة من «البرتقاليين» في قيادة المؤسسات والبنى السياسية الفدرالية الروسية ووسائل الإعلام الجماهيري الروسي التي تقوم بحسب سيناريو مرسوم بتسليط الضوء على المسألة القوقازية إضافةً إلى وسائل إعلام إقليمية أو محلية خاضعة لها؛
- قوى سياسية فدرالية تعمل من أجل رفع درجة التوتر بخصوص موضوع القوقاز (يمكنها أن تنشط تحت راية «الشوفينية الروسية» أو على أنها من أنصار «الدولتية الروسية») وذلك بهدف الاستفزاز واستدعاء ردّة فعل في القوقاز الشمالي؛
- قوى سياسية إقليمية تعمل على خلق أفعال سياسية هدّامة واستفزازية (سواء كانت ذات مواصفات قومية ودينية، أو كانت روسية وقوزاقية على خلفية تعصب قومي)؛
- شبكة الصناديق الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني، تشرف عليها الولايات المتحدة الأميركية وبلدان أوروبية وتركيا إلى جانب بعض البلدان العربية، وهي تقوم بجمع المعلومات وبتوزيع الجوائز لقاء أبحاث معينة، كما تموِّل مبادرات أهلية وتعليمية واجتماعية في المنطقة)؛

- حركات وطنية وقومية متعصبة "شوفينية" (مكوّنة من الشعوب الأصلية ومن مجموعات المهاجرين في الشتات)؛

- شرائح الأديان التقليدية (الإسلام، والأرثوذكسية، التصوف وأديان مستوردة مثل البروتستانتية)؛

- من الفرق (الإسلامية في الدرجة الأولى - مثل السلفية والوهابية، إضافةً أيضًا لحركة يهوَه والحركة الكاريزماتية وأتباع [رون] هوبارد وغير ذلك).

- تنظيمات إرهابية على قاعدة أهل الجماعة والخلايا السلفية؛

- شبكات مالية لاقتصاد الظل والنظام المالي من نوع "الحوالة" (تحويل النقود من بلدان مختلفة على أساس الضمانة الشخصية لأفراد محددين) والتواصل عبر الهاتف؛

- زمر وجماعات معينة في السلطات المحلية؛

- جماعات جنائية ومجموعات إجرامية؛

- منظمات شبابية وطلابية، أندية مختلفة؛

- بنى تحتية أساسية ذات طبيعة شبكية (مكتبات وفروع بريد ونقاط طبية ومكاتب تأمين ...إلخ)؛

- مبعوثون فرديون يقومون بالإشراف على قطاعات متجانسة وغير متجانسة من الشبكة.

أما أهداف الشبكة "البرتقالية" في القوقاز الشمالي فهي:

5) على المستوى المادي أو الفيزيائي:

- تأمين أكبر عدد ممكن من الأشخاص المستعدين للمشاركة بفاعلية في أعمال احتجاجية (تحت شعارات مختلفة ولغايات مختلفة - بحسب الظروف والمناطق)؛

- تعبئة الخلايا الإرهابية للقيام بأعمال دقيقة ومحدودة؛

6) على المستوى المعلوماتي:

- رفع درجة النشاط الاجتماعي؛

- توتير الأجواء؛

- تضخيم المشاكل الحقيقية الموجودة والنفخ فيها؛

- تأزيم الحالة السيكولوجية بخصوص المسائل المتنازع عليها؛

- تأمين اتصالات مباشرة بين مختلف التنظيمات الشبكية التي تتبنى وجهات نظر أكثر تطرفًا وراديكالية؛

7) على المستوى المعرفي:

- التأثير في وعي الناس ودفعهم للاقتناع بأنه من الضروري تغيير الوضع بوسائل وبأساليب راديكالية، وأنه "لم يعد ممكنًا السكوت" وأن "الحياة أصبحت لا تطاق"؛

8) على المستوى الاجتماعي:

- تنشيط وتعبئة مجموعات السكان العرقية والاجتماعية والإدارية والدينية في القوقاز الشمالي وتحريضهم من أجل حلّ المشاكل الملحّة بطرق راديكالية في ظروف الفوضى الناشئة.

بعد أن ينجح "البرتقاليون" في زعزعة الوضع في شمال القوقاز، سوف يكون بإمكانهم من طريق هذه الأزمة التي يتحكمون بها أن يمارسوا تأثيرهم على روسيا بالكامل، من خلال دفع العمليات على المستوى الفدرالي في المنحى الذي يريدونه. يمكن لتلك العمليات حسب السيناريو المحدد لانطلاق الأحداث أن تصل إلى درجة انفصال جمهوريات ومناطق معينة في القوقاز الشمالي، كما يمكنها أن تتوقف في مرحلة "الفوضى النسبية".

"GEOPOLITICS ON-LINE"

الملحق (1): "المليار الذهبي" يهاجم

مقابلة صحفية أجراها أ. دوغين مع صحيفة **موسكوفسكي كمسومولييتس** [م. ك.] بتاريخ 21 آذار/مارس 2003

صحيفة **م. ك.**: ماذا يعني الإرهاب اليوم، من وجهة نظرك؟

أ. دوغين: لا يمثِّل الإرهاب شيئًا في حدِّ ذاته على الإطلاق. كما أنَّ الإرهاب الدولي ليس شيئًا بذاته. إنه مجرّد تفسير لعمليات مختلفة تجري في الواقع السياسي العالمي. الإرهاب هو وسيلة أو طريقة تلجأ إليها قوى سياسية ووطنية ودينية في ظروف استثنائية، لأنها لا تملك القدرة على إيصال أفكارها ومطالبها إلى شريحة واسعة من الجماهير. وتلك هي مجموعات عقائدية ودينية وعرقية صغيرة لا يمكنها الوصول إلى الممارسة البرلمانية أو إلى وسائل الإعلام الجماهيري. ولذلك، تسعى هذه القوى لحلّ مسائل وقضايا سياسية من طريق الإرهاب، في حين أنَّ قوى أخرى تحل هذه المسائل بأساليب أخرى.

م. ك.: هل توجد شروط أو مقدمات معينة تجعل منظمة ما تنتقل بموجبها من الأساليب المشروعة للنضال إلى أساليب إرهابية؟

أ. دوغين: الشرط الرئيس لظهور الإرهاب هو تلك الفجوة القائمة بين القيود الصارمة في العمل السياسي وبين التهاون النسبي من قبل الأجهزة المسؤولة عن حفظ النظام. لذلك فإنَّ المجتمع الليبرالي الديمقراطي هو الأصلح لنشوء الإرهاب.

م. ك.: هل يوجد تصنيف محدد للتنظيمات الإرهابية؟

أ. دوغين: نعم. تتنوع التشكيلات الإرهابية ما بين الجمعيات الدينية والعرقية شديدة البأس، التي تمثِّل جزءًا من دولة كبرى، وإرهابيين أفراد. في الحالة الأولى يتم استخدام الإرهاب باعتباره أحد عناصر خوض حرب التحرير الوطنية (كما هو حال الأكراد في تركيا أو الجيش الجمهوري الإيرلندي). أما الإرهابيون الأفراد فيقدمون على مثل هكذا خطوة يائسة لكي يحققوا برنامجًا سياسيًا أو بسبب وجود مركّب نفسي معين. كما هو حال أوزوالد - قاتل الرئيس الأميركي كينيدي، وإيغال مائير - قاتل رابين.

م. ك.: ما هي طبيعة هؤلاء الأشخاص المستعدين للقيام بأعمال إرهابية؟

أ. دوغين: إنهم يتميزون بنشاط نفسي وعقلي كبير. كما أنَّ لديهم مواصفات قيادية، إلى جانب عدم قدرتهم على المساومة وتقديم أي تنازلات، فضلًا عن ازدرائهم للقيم المادية والحياة السهلة والهانئة. هؤلاء أناس عاجزون عادة عن بلوغ وضع اجتماعي رفيع ولكنهم يمتلكون قدرة عالية على تركيز الطاقة النفسية وعلى الصرامة واحتقار المخاطر والموت. وقد تصل هذه الصفات في بعض الحالات إلى حد الاضطراب العقلي وتصبح حالة مَرَضية. كما أنّ الإرهابي يكون فاقدًا لإدراك الحد الفاصل ما بين الحياة والموت. وهذا لا يتجلى في موقفه من حياة الناس

الآخرين فحسب، بل ومن حياته الشخصية أيضًا. لذلك نلاحظ أنه يوجد عدد كبير من الإرهابيين من المتعصبين دينيًا ومن مختلف الفرق والمشعوذين والصوفيين، وفي بعض الأحيان يلجأون إلى تناول عقاقير منشّطة عقليًا.

م. ك.: وهل تلجأ السلطات إلى ممارسة الإرهاب؟

أ. دوغين: في فترة الحرب الباردة وحتى في المرحلة السابقة لها، جرى استخدام الإرهاب في المجابهة بين الدول العظمى والأحلاف في ميادين معينة محايدة. لم تكن ترتكب أعمال إرهابية، عادة، على أراضي الدول المتجابهة، وإنما كانت تتم الهجمات في بلدان أخرى ثالثة حيث كان يوجد نفوذ لكلٍّ من القوتين. كان ثمة اتفاق ضمني بشأن المكان الذي يمكن ممارسة أعمال إرهابية فيه. وكانت تقف بكل تأكيد خلف الإرهابيين إحدى الدولتين العظميين. كان الاتحاد السوفياتي يدعم المجموعات اليسارية المتطرفة في أميركا اللاتينية والوسطى وفي الشرق الأوسط أيضًا. أما الولايات المتحدة الأميركية فكانت تدعم نمطًا آخر من الإرهاب، ما يطلق عليها اسم "المقاتلين من أجل الحرية"، إلى جانب أنصار الليبرالية المتشددين مثل مجموعة "كونترا" في نيكاراغوا أو قوى مناهضة للاتحاد السوفياتي في أنغولا. كما كان الإسلاميون المتطرفون إحدى تلك المجموعات التي قامت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بتشكيلها وكانت مدعومة صراحة وبصورة رسمية من قبل واشنطن. لقد تمت تنشئتهم ورعايتهم في حقبة الحرب الباردة لكي يكونوا أداة محددة للتأثير الجيوسياسي الأميركي في بلدان العالم الثالث - خارج الاتحاد السوفياتي وبلدان حلف وارسو.

م. ك.: يبدو الأمر اليوم وكأن الإسلاميين يفجّرون أسيادهم؟

أ. دوغين: ما يتعلق اليوم بالإسلام الراديكالي الذي تم تحميله المسؤولية عن الهجمات الإرهابية في كل من موسكو وواشنطن بموافقة ضمنية من المجتمع الدولي، فقد بقي في الحقيقة مجرّد أداة في لعبة الجغرافيا السياسية الأميركية، كما كان في الماضي. أما إلى أي درجة أصبح مستقلًّا عن أسياده ومشغّليه فهذا موضوع معقّد، لكن العديد من الأدلة والبراهين يشير إلى أنّ بن لادن والبنى القريبة منه بقيا حتى آخر لحظة خاضعين لأجهزة الاستخبارات الأميركية والأنكلوسكسونية بشكل عام.

م. ك.: هل هذا يعني أنه لا يوجد إرهاب دولي؟ مجرّد إسلاميين راديكاليين تديرهم أجهزة الاستخبارات الأميركية؟

أ. دوغين: ثمة غموض كبير هنا، إلّا أنه يمكن القول بكل وضوح أنّه لا توجد ببساطة هيكلية للإرهابين الدوليين ذات أهداف ومهمات واضحة حيث يمكنها أن تعمل لمصلحة تلك الأهداف بشكل مستقل. كان يوجد في الماضي إرهاب ثنائي القطب، أما اليوم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واختفاء إحدى الدولتين العظميين، أصبح الإرهاب أحادي القطب. من الممكن تمامًا أن تكون أقسام معينة في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لا تعمل بالتنسيق مع أقسام أخرى. وفي هذه النقطة بالتحديد، كما أعتقد، يجب البحث عن تفسير لبعض عوامل الإرهاب.

م. ك.: حسنًا، ولكن لماذا شهدت روسيا سلسلة من التفجيرات الإرهابية في فترة من الفترات، ثم جاءت أحداث 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأميركية، ليصمت الإرهاب بعد ذلك مدة طويلة؟

أ. دوغين: سؤالك يؤكد مفهومي وحسب. لو أننا كنا نتعامل مع إرهاب دولي منظّم كقوة مستقلة، فهل كان سيتوقف بعد هجمات نيويورك أو بعد تفجير عدة مباني في موسكو؟ كانت الهجمات الإرهابية ستتواصل. في حال كانت توجد منظمة ما مع هكذا قدرات، لما كان صعبًا عليها أن تقوم بعملية إرهابية واحدة بعد أخرى. أريد أن أؤكد أنَّ أميركا ربحت بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في جميع المجالات: سياسيًا، واقتصاديًا، وأخلاقيًا. وعمليًا، بعد تلك الهجمات وضعت أميركا العالم أمام معضلة: إمّا معنا، أو مع الإرهابيين.

م. ك.: وماذا عن موسكو؟

أ. دوغين: لا أميل للجزم بخصوص الطبيعة المصطنعة أو المبيّتة للتفجيرات في العاصمة الروسية، على الرغم من وجود فرضيات عديدة بهذا الخصوص. أريد أن أقول إنّ منظومة الإرهاب الشيشاني والحركة الوهابية إجمالًا تقودنا إلى المكان نفسه، إلى خارج حدود العالم الإسلامي. يمكن الافتراض بأنَّ الأمر هنا كما في جميع حالات النشاط الانفصالي في روسيا، مرتبط بأجهزة الاستخبارات الغربية.

م. ك.: هل هذا يعني أنّ الولايات المتحدة الأميركية هي الراعي عمليًا لجميع العمليات الإرهابية؟

أ. دوغين: لا أودُّ أن أقول ذلك بكل هذا اليقين. ولكن دعنا ننتقل إلى الحقائق. أولًا، لقد نشأ الإسلام الراديكالي في حقبة الحرب الباردة كسلاح في يد الولايات المتحدة الأميركية. ثانيًا، يمكن للشبكة الإرهابية الحقيقية أن تنشط بوجود دعم هيكلي قوي جدًّا من قبل أجهزة الاستخبارات التي تشرف على نشاط الإرهابيين وتستخدمهم من أجل تحقيق غاياتها. تعتبر وكالة الاستخبارات المركزية وحدها دون غيرها الجهة الوحيدة المنظّمة إلى تلك الدرجة. ذلك أنه لا يوجد مثيل لجبروت الولايات المتحدة الأميركية الاقتصادي والعسكري لدى البلدان الأخرى، ولا توجد أجهزة استخبارات أخرى بالقدرات نفسها التي لوكالة الاستخبارات المركزية. هذه مسلّمة. ثمة نقطة أخرى: لا يمكن سوى التكهن والتخمين بشأن ما تمّ تطويره في أعماق وكالة الاستخبارات المركزية، ولأي درجة يمكن اعتبار الإسلاميين مستقلين عن أسيادهم ورعاتهم. من المعروف فقط هو أنّ بن لادن شوهد في الكويت مع المسؤول عن التنسيق معه في وكالة الاستخبارات المركزية قبل شهر فقط من تنفيذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر، وقد تداول هذا الخبر عدد من وكالات الأنباء...

م. ك.: انتشرت بعد التفجيرات في موسكو وفولغودنسك أحاديث عن دور جهاز الأمن الفدرالي ومشاركته في تنفيذها، وبعد تفجيرات نيويورك كانت توجد وجهة نظر تقول إن التفجيرات من صنع قوة الشرطة البيضاء الوطنية الراديكالية والتي تعرف باسم "الميليشيا" (Militia)...

أ. دوغين: إنّ القدرات الهامشية لعناصر "الميليشيا" محدودة جدًّا حيث أن يكون بإمكانها تنفيذ مثل هكذا عمل كبير ومدوّي. وذلك بالرغم من أنهم قادرون على فعل شيء ما كبير وعميق في ولأي مونتانا، ولكن أحداث 11 أيلول/سبتمبر ليست في إطار قدراتهم. أما ما يتعلق بجهاز الأمن الفدرالي، فأنا لم أعرف بوجود أي براهين تثبت مشاركته في الهجمات الإرهابية. يدّعي كثيرون أنَّ ذلك واضح بما يكفي وأنهم سوف يقدمون الدليل حالًا ولكنهم يكتفون بعرض ورقة بيضاء نظيفة أو فيلم كاميرا مع صور لبعض الأحياء في موسكو مع صوت كئيب من خلف

الكادر. ينبغي علينا أن ندرك أنّه ليس بإمكان أي عنصر في جهاز الأمن الفدرالي تنفيذ مثل هكذا عملية من حيث المبدأ. بل حتى في عصر الحكم المطلق للحزب الشيوعي السوفياتي، عندما كان جهاز الـ كي. جي. بي. يمتلك حرية التصرف، لم يكن يقوم بمثل هذه الأعمال، فكيف الأمر في وقتنا الحالي! لم تعد أجهزة الأمن الروسية منذ زمن بعيد أدوات حماية وإنقاذ للنظام. لكن الأمر مختلف من حيث أنه أعطى الرئيس الروسي مطلق الحرية في توحيد الجهود من أجل تنفيذ العملية العسكرية في الشيشان، علمًا أنَّ ذلك كان يبدو في مصلحة روسيا لأنه جرى إيقاف عملية تفكك روسيا ولو مؤقتًا. إذ إنّ عصابات باساييف كانت قد غزت في تلك اللحظة أراضي جمهورية داغستان، ولم يكن ممكنًا إيقافهم من دون توفر مبررات كافية وجدية. بيدَ أنَّ ذلك مجرّد مصادفة لا أكثر.

م. ك.: هل هذا يعني أنَّ الأمر مصادفة في روسيا، ولكنه في أميركا لا؟

أ. دوغين: نعم. ففي روسيا كما في الولايات المتحدة الأميركية كلّ شيء واضح ويتسم بالشفافية إلى درجة كبيرة، وإلّا كان تمَّ رصد الإرهابيين فيزيائيًا، لكن جهاز الأمن الفدرالي غير قادر على تنفيذ هجمات إرهابية بغض النظر عن أي ظروف.

م. ك.: لنفترض ذلك. أخبرنا عن رأيك بخصوص الهستيريا التي يجري تضخيمها مؤخرًا بخصوص مفهوم "الإرهاب الدولي". لماذا يجري اليوم خلق رأي عام بطريقة نشطة يقول بأنّ الإرهاب هو شرٌّ مطلق؟

أ. دوغين: يحاولون اليوم أن يقولوا لنا أنَّ هناك أناسًا طيبين وإرهابيين سيئين أشرارًا. في ما مضى كان الشرُّ مجسّدًا في إمبراطوريتين بالنسبة لبعضهما بعضًا، أما الآن فيجري تصاعد المواجهة بين المركز والأطراف، بين ما يعرف بالمليار الذهبي وباقي العالم. ويقصَد بالمناسبة بالإرهاب ذلك الجزء غير المطيع والعدواني في الأطراف. في حقيقة الأمر لا علاقة للأطراف بالإرهاب بتاتًا، بل وأكثر من ذلك - ما نشهده اليوم من تفجيرات لا يعبّر على الإطلاق عن صوت وعن رأي الأطراف. وهكذا نجد أنّ الفكرة الحالية بشأن تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب، وبخصوص التكاتف والتضامن لمحاربة الشر العالمي، ليست سوى أساطير العولمة في واقع الأمر. لقد تمَّ خلق أسطورة الإرهاب مع تظاهراته الفاقعة والملونة من أجل توصيف التوتر بين المليار الذهبي وبقية العالم. وما هو أكثر إثارة للاهتمام أنَّ روسيا وجدت نفسها عند الأطراف مع العالم الثالث بأكمله، ولذلك عندما تتحدث القيادة الروسية عن محاربة الإرهاب الدولي، فإنها لا تفهم أنّ المقصود بذلك نحن أيضًا بشكل غير مباشر تحت هذا المصطلح. ذلك أنَّ مَن لا يمثِّل المركز معرّض باستمرار لأن يتمَّ اتهامه بجميع الآثام والخطايا الدنيوية، كما سبق وحدث مع كل من طالبان في أفغانستان أو كما يحدث الآن مع العراق.

م. ك.: هل هذا يعني أنه ينبغي علينا فضح زيف أسطورة الإرهاب الدولي وأن نخرج من جميع التحالفات المتعلقة بمحاربته؟

أ. دوغين: بطبيعة الحال، يجب علينا أن نتجنب تلك الأساطير التي يفرضها الآخرون علينا. وهكذا فإنَّ مصطلح "الإرهاب الدولي" يبدو في روسيا غير صالح سياسيًا. وإنَّ استخدام هذا التركيب اللفظي من قبل رجل سياسي معين، يجب أن يصبح مساويًا لاعترافه بأنه من أنصار تقسيم روسيا. أين هو الإرهاب؟ تعالوا لنكافح الإرهاب، دعونا لنرى أي نظام عالمي يشكِّل

غطاء وجدار حماية لهذا الإرهاب وإلى أين تقود خيوط ذلك الإرهاب. إذا ما اقتفينا آثار كل هجمة إرهابية بدءًا من المنفِّذ وحتى المستفيد منا والمشرف على تنفيذها، فسوف يشعر الكثيرون بالصدمة...

م. ك.: ما هي الاتجاهات التي يمكن للإرهاب أن يتطور فيها في القرن الحادي والعشرين من وجهة نظرك؟

أ. دوغين: إذا ما راح أنموذج أحادي القطبية يتطور لاحقًا، فإنَّ عامل الإرهاب الدولي سوف يصبح في مركز اهتمام الحضارة. سوف يتحول الإرهاب إلى أداة بيد الولايات المتحدة الأميركية حيث تتمكن بواسطته من إبقاء باقي الحضارة بالكامل تحت سيطرتها. على سبيل المثال، يمكن أن تحدث مجموعة من الهجمات الإرهابية في أوروبا التي تجد نفسها مرغمة لدعم التحالف الأنكلوسكسوني في العراق. وكمثال توضيحي وعملي من أجل ترهيب المواطن الأوروبي، سوف يكون أمرًا جيّدًا تنفيذ بضعة تفجيرات مع اتهام صدام حسين بالوقوف وراءها، كما يمكن أن يحدث أمر شبيه بذلك في روسيا أيضًا مع ربط العملية بالعراق. ويمكن لهذا أن يتحول إلى قاعدة في المرحلة الحالية: بمجرّد أن تنشأ فكرة توحيد المجابهة للنظام العالمي أحادي القطب في هذه المنقطة أو تلك من الكرة الأرضية، سوف يحدث هناك تفجير إرهابي. بعبارة أخرى، سوف يتحول الإرهاب إلى وسيلة صريحة ومفهومة ومقنعة لإضفاء الشرعية على النظام العالمي أحادي القطب. لأنه لن يبقى شكوك عند أحد بعد ذلك في الاختيار: إما الولايات المتحدة الأميركية وإما الإرهاب. وإنَّ بوش (الابن) يقود العالم بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر نحو ذلك بالضبط.

م. ك.: ومع ذلك بشأن مستقبل الإرهاب...

أ. دوغين: أعتقد أنه لن يكون ثمة إرهاب مبيّت وغير مبرر في المستقبل بصورة عامة، أو أنه سيكون إرهاب ضئيل وغير ذي شأن. وفي حال أنَّ العالم انتصر مع ذلك على أحادية القطب وأصبح متعدد الأقطاب حيث تظهر عدّة مراكز للقوة، فسوف يكون من الممكن الحديث عن معنى جديد للإرهاب، عن إرهاب غير خدمي. بيدَ أنَّ ذلك احتمال نظري وبعيد المنال جدًّا.

م. ك.: هل الإرهاب السياسي وارد في روسيا في الوقت الحالي وفي المستقبل؟

أ. دوغين: فقط عندما يكون لمصلحة وفي خدمة قوة خارجية محددة تمتلك قدرات كبيرة جدًّا. إذ إنَّ السياسيين الإرهابيين الروس في حاجة إلى داعم خارجي. لذلك أنا أعتقد أنَّ روسيا سوف تكون في المستقبل المنظور بمنأى عن الإرهاب السياسي. ذلك أنَّ القوى السياسية والجماعات السكانية إضافةً إلى الشركات الاحتكارية التي يمكن أن تلجأ إلى الإرهاب في ظروف معينة - لن تكون مضطرة للقيام بذلك إلّا في المستقبل البعيد جدًّا ربما.

م. ك.: وماذا بشأن الحزب الوطني البلشفي، والكمسموليين؟

أ. دوغين: مجرّد مشاغبة أو شقاوة لا أكثر وفي أفضل أحوالها. أنه عدم كفاية وحسب عند مراهقين، كما في حديقة للأطفال.

م. ك.: لكن محاكمة ليمونوف بسبب تنظيمه العصيان في كازاخستان كانت مسألة جدّية.

أ. دوغين: هناك أشياء لا يمكن مناقشتها: من أمثال فلاديمير جيرينوفسكي وبوريس مويسييف. يمكننا الحديث بخصوص موضوع الظاهرة التي يمثّلها بوريس مويسييف، لكنني لا أرغب بذلك.

ومن نفس هذا الصنف من الظواهر تلك الانتفاضة بقيادة ليمونوف في كازاخستان. قد تحاول بعض القردة تقديم نفسها في بعض الأحيان على أنها من البشر، وبعض الناس على أنهم من القردة، وهناك مَن يصدِّق: هذا هو مجتمعنا، ولكن لا نيّة عندي ولست على استعداد لمناقشة أمور كهذه. السؤال الوحيد الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي حاجة أجهزة الأمن الروسية للانشغال بمحاربة ليمونوف؟

م. ك.: بالفعل، لماذا؟

أ. دوغين: أعتقد أنَّه يوجد لدى بعض العاملين في جهاز الأمن الفدرالي تصور شكلي جدًّا حول فكرة محاربة التطرف السياسي. أي إنّ أحدًا ما كان يريد القيام بنوع من الاستعراض أمام جهة ما وهكذا ظهرت قضية ليمونوف. شيء ما يشبه لهو الأطفال ببنادق بلاستيكية في الروضة، ثم يأتي أحدهم ويقول لهم: أنتم تحاولون هنا تنظيم عصيان أو انتفاضة. أما الحقيقة فهي أنّ أولئك أشخاص غير كفوئين ولديهم نقص في المدارك العقلية، إنها شخصيات إبداعية. وهذا، بالمناسبة، يصلح مؤشرًا على انحطاط أجهزة الأمن الروسية، ولا يليق بها ذاك، كما أنه لا يجوز تعذيب الأطفال أو الحيوانات الأليفة...

الملحق (2): هل الحضارة إفرادية أم تعددية؟

حوار على راديو بي. بي. سي. بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2002
المشاركون:

يفغيني فولك - ممثل المكتب التمثيلي للصندوق الأميركي "التراث" في موسكو؛

ألكسندر دوغين - فيلسوف، زعيم الحركة الدولية الأوراسية.

مدير الحوار: كان ثمة سعي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 من أجل عدم التشديد على موضوع المجابهة بين الحضارتين المسيحية والإسلامية، لأنه تقرّر عدم توجيه إهانات إلى العالم الإسلامي بسبب أفعال مجموعة محدودة من الإرهابيين. أما اليوم، بعد التفجير الإرهابي مؤخرًا في جزيرة بالي، فقد راحت صحيفة **تايمز** تتحدث صراحةً عن حرب الإسلام الراديكالي ضد الحضارة الغربية.

فولك: يدور الحديث من وجهة نظري حول صدام جدي وعميق بين الحضارات. وبالرغم من أنَّ التعميم هنا، غالبًا، غير دقيق، فإنَّ الكلام عن مواجهة شاملة بين العالم المسيحي بأكمله من جهة والعالم الإسلامي إجمالًا من جهة أخرى، غير منطقي وخاطئ. بل إنَّ الحديث يدور على الأرجح حول صراع بين الجناح المتطرف في العالم الإسلامي والجناح الديمقراطي في العالم اليهودي المسيحي.

هذا الصراع ليس وليد الأمس أو اليوم، بل كانت ثمة أحاديث عن هذا الصراع على مدى عقود كثيرة. وقد تحدّث عنه الكثير من خبراء السياسة في الاتحاد السوفياتي السابق، عندما بدأت تنضج ظواهر سلبية في جمهوريات آسيا الوسطى وجمهوريات القوقاز من الاتحاد السوفياتي السابق. عندئذ لم تؤخذ تلك التحذيرات على محمل الجد. أما اليوم فإنَّ كلًّا من روسيا والولايات المتحدة الأميركية وبلدان أخرى كثيرة، وكلها تنتمي من وجهة نظري إلى العالم الغربي المسيحي، تصطدم مع خطر جدّي كبير يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة.

مدير الحوار: أودُّ التوضيح: لماذا لم يكن لديكم حماسة لمتابعة مثل هذا النقاش في العام الماضي؟ هل كان لمسألة تشكيل تحالف معين عشية الحرب في أفغانستان دور ما أم أنّ أمرًا آخر حال دون ذلك؟

فولك: أعتقد أنّ عوامل عديدة أدت دورًا هنا: إنها متطلبات سياسية محددة تنافسية فرضتها ضرورة توحيد وتعاضد الدول ذات التوجه السياسي المختلف؛ كما أدت دورًا هنا، بكل تأكيد، تلك اللباقة السياسية الغربية الليبرالية تقليديًا، التي لا تسمح بإهانة الضعفاء وقهر الصغار وأولئك الذين يفكرون بشكل مغاير. ويحدث في بعض الأحيان أن تكون مثل هذه اللباقة السياسية مؤذية لمصالح الأمن الوطني وللمصالح القومية لتلك الشعوب التي تمثِّلها وتدافع عنها تلك السياسات الليبرالية.

أ. دوغين: أعتقد أنّ هذه المقاربة خاطئة بالكامل. فالحديث هنا لا يدور إطلاقًا حول صدام الحضارات، وإنما حول تلك التكاليف التي يفرضها بناء عالم أحادي القطب.

سوف أذكِّر بكلمات الفيلسوف الفرنسي جان بودريار - وهو ليس مسلمًا ولا متطرفًا ولا إسلاميًا - حين راح يؤكد أنَّ الإرهابيين فرحوا وابتهجوا بالهجمات الإرهابية التي حدثت في واشنطن، لأن الهيمنة الأميركية المتفرّدة والمتعجرفة على العالم لا تروق لأحد. وإنّ حقيقة كون الإسلام الراديكالي هو الذي أخذ على عاتقه مسألة تحدي تلك الهيمنة الأميركية، لا تعني أنّ جميع الرافضين لذلك الواقع أحادي القطب يدعمون ذلك الإسلام المتطرف والمتشدد.
هناك طيف واسع جدًّا من القوى السياسية في العالم يرفض النظامَ الأميركي أحادي القطب ويتخذ موقفًا معاديًا له - سواء سرًّا أو علانية، أو بشكل مرن. وتمثِّل الحركة الإسلاموية المتشددة الحلقة الأضعف والأقل تمثيلًا فيه، بل إنها بالأحرى مجرّد كبش فداء في هذه القضية.
وأشير إلى أنه توجد تناقضات جيوسياسية حتى بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. ومن الطبيعي بالتأكيد، أن تكون روسيا مع ما لديها من رسالة تاريخية خاصة، ومع خصوصيتها الحضارية، مع ما فيها من ثقافة أرثوذكسية ومجتمع إسلامي تقليدي، لا تمت بأي صلة إلى الأنموذج الغربي، اليهودي المسيحي وبشكل خاص الأنكلوسكسوني والبروتستانتي الأميركي.
يجب ألا يغيب عن بالنا أنَّ الإسلاميين المتشددين كانوا قد ترعرعوا في أحضان أميركا ممثلة بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية للولايات المتحدة، من أجل محاربة النظام السوفياتي والأنظمة الحيادية في العالم العربي. ويجب ألا ننسى أيضًا الجهة التي قامت بتسليح الإسلام الراديكالي واستخدمته خلال عقود طويلة من أجل تحقيق غاياتها. وإذا ما تحوّل هذا السلاح الخفي اليوم إلى صدور رعاته الرسميين، فهذا يعني أنهم يستحقون ذلك تمامًا. لم يكن ضروريًا إنشاء مثل هذه المنظومة الإرهابية لكي يكيلوا لها في ما بعد ضربة انتقامية.
فولك: تنشأ عندي على الفور حالة من الاستغراب كردَّة فعل على عدد من المفردات النمطية لأنماط التآمر والعمل الخفي في إدراك العالم، أي وجهات النظر القائمة على نظرية المؤامرة، سواء كان ذلك أفعالًا سريّةً لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، على سبيل المثال، أو كان مفهوم العالم أحادي القطب.
إنَّ مفهوم العالم أحادي القطب هو من تخليق [يفكيني ماكسيموفتش] بريماكوف، أو وليد النهج المعادي لأميركا لدى النخب السياسية الروسية، ووليد تلك العقائد الأيديولوجية التي تمت رعايتها وتطويرها في الاتحاد السوفياتي: عقيدة بريجنيف حول السيادة المحدودة التي تهدف إلى قمع أي إرادة سياسية في نطاق معاهدة وارسو، ووليد عقيدة "الفنلدة"[88]، أي قمع الإرادة السياسية لبلدان أوروبا الغربية في مناهضة الشيوعية. جميع هذه المفردات الشعاراتية وذات الدلالات الرمزية تقودنا دومًا إلى الموضوع الدقيق نفسه بشأن جذور الأوراسية، وجذور تلك المخططات التي يعملون اليوم على تبنيها وتقديمها معلنين عن خصوصية روسيا وذاتيتها بالمقارنة مع الغرب.
من وجهة نظري، إنَّ روسيا هي جزء طبيعي من الحضارة الغربية. وهذا ما يؤكده، بالمناسبة، الرئيس الروسي بوتين في كتابه **بلسان الشخص الأول**. وكيفما نظرنا، فإنَّ ثقافة روسيا وبشكل خاص ثقافة روسيا الحديثة في القرنين التاسع عشر والعشرين، تشكلت وتبلورت بصورة تامة من خلال التكامل مع ثقافة الغرب. إنَّ أبطال كل من تولستوي وبوشكين يتحدثون باللغة الفرنسية، وليس باللغة الصينية أو التترية.

بطبيعة الحال، إنَّ روسيا بلد متعدد القوميات. ولكني سوف أنوِّه إلى أنها أقل تعددية من الناحية القومية مما كان الاتحاد السوفياتي. وإنّ الأغلبية الساحقة من الشعوب غير الأرثوذكسية أو الشعوب من غير العرقية الروسية، تندمج بالتدريج أكثر فأكثر في الحضارة الغربية. ونحن نادرًا ما نشهد ازدهارًا لثقافات قومية تتناقض أو تتعارض مع ازدهار الثقافة الروسية والثقافة الناطقة بالروسية في حقيقة الأمر...

أ. دوغين: للعلم، ما يحدث اليوم هو عكس ذلك تمامًا. وبوتين نفسه أيضًا قال: "روسيا بلد أوراسي"، وهذه الكلمات تعود له. كما أنّ فلاديمير بوتين بالضبط هو صاحب المبادرة في تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوراسية (EurAsEC)، وهو يدعم الكثير من الأفكار والمشاريع الأوراسية، وبالمناسبة، إنَّ الحركة الأوراسية تنظر إليه باعتباره رئيسًا أوراسيًا.

أما ما يتعلق بالثقافات القومية، فيمكن القول إن الشيء الوحيد الذي يتطور ويزدهر هو الثقافات القومية هذه. إذ إننا نشهد ميولًا قوية للعودة إلى الجذور القومية الدينية، وليس سعيًا بأي حال نحو الثقافة العلمانية الغربية. وأكثر من ذلك، في حال لم تقم روسيا بتقديم رسالة عالمية على نطاق العالم، رسالة إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب وعادل، حيث يحق لكل شعب ولكل حضارة ولكل منظومة قيم، وليس الغربية فحسب، أن تتطور بحريّة كاملة، إذا ما تخلّت روسيا عن تحقيق مهمتها التاريخية هذه، فإنها سوف تزول وتختفي.

فولك: ومع ذلك، من المثير واللافت أنهم يفكرون في جمهورية تتارستان بالانتقال إلى الأبجدية اللاتينية وليس إلى العربية، على سبيل المثال...

أ. دوغين: هذا ردّة فعل بسبب النزعة الغربية لديكم. إنهم يميلون هناك نحو تركيا. وتركيا أيضًا واقعة تحت تأثير الغرب.

مدير الحوار: بالمناسبة، إنَّ تركيا هي عضو في حلف الناتو وفي نفس الوقت ضيف محتمل في الاتحاد الأوراسي...

أ. دوغين: هذا صحيح تمامًا. ومع ذلك، هذا شكل مشوّه، غالبًا، وأنا شخصيًا ضد الانتقال إلى الأبجدية اللاتينية، وضد فقدان روسيا لقوتها الجيوسياسية.

إلّا أنه يوجد في روسيا اليوم، للأسف، أنصار وداعمون للاندماج الكامل وغير المشروط في العالم أحادي القطب الذي لا يمثِّل، بالمناسبة، أسطورة من أساطير بريماكوف وإنما يتبع من العقيدة الحالية للولايات المتحدة الأميركية التي تنطوي على إمكانية توجيه ضربات استباقية إلى مَن يشكِّل تهديدًا للمصالح القومية الأميركية.

العالم أحادي القطب موجود وهو حقيقة قائمة، لديه أنصار وداعمون، ولكن هنالك خصومًا وأعداء له أيضًا. ومن بين هؤلاء الخصوم لا يوجد تقليديون فقط من شيشان وتتار أو ممثلي الطوائف والديانات التقليدية الأخرى، بل يوجد بينهم عدد كبير جدًّا من المواطنين الروس العاديين، أناس عاديون شاهدوا فيلم "الشقيق - 2"، ويعتقدون أن لدى روسيا طريقًا خاصًا بها، وأنَّ القوة لا تكمن في المال وإنما في الحق وفي الروح والعدالة، في الوفاء للجذور وللتقاليد والقيم.

فولك: يخيّل لي أنّ أغلبية المواطنين الروس لا تكترث اليوم على العموم، بمسألة الفكرة الوطنية والهوية الوطنية. ففي الوقت الذي يعيش فيه حوالى ثلث السكان في ظروف تحت خط الفقر،

أعتقد أنَّ مسألة النجاة والبقاء تكتسب بالنسبة إلى أغلبية السكان أهمية أكبر بكثير، كما يبدو لي، من مثل هذه التراكيب والتعابير النظرية التي هي قدر النخب في موسكو وحسب.
مدير الحوار: أريد التوجه بالحديث إلى ألكسندر دوغين والعودة به إلى ما كان قد قاله. لقد قلت إنّ بوتين رئيس أوراسي. مما لا شك فيه أنَّ روسيا جغرافيًا بلد أوراسي، ومع ذلك يوجد رأي متعارف عليه وشائع مفاده أنه في أيلول/سبتمبر 2001 عندما أدلى الرئيس الروسي ببيان يعلن فيه عن دعمه وتضامنه مع الولايات المتحدة الأميركية، فإنَّ هذا كان يعني نوعًا من خيار حضاري لمصلحة التعاون الوثيق مع الغرب ولانتقال روسيا إلى تشكيل تحالف وطيد مع الغرب.
كيف يمكن انطلاقًا من ذلك فهم كلامك عن أنَّ الفكرة الأوراسية تشكِّل أساسًا لسياسة الرئيس؟
أ. دوغين: يتمنى الكثيرون أن يقوم بوتين بهذا الخيار التاريخي لكي يصبح خياره غير قابل للإلغاء. إلّا أنَّ روسيا في الواقع بلد قارّي أوراسي شاسع، وهي تتحرك في مسارها التاريخي منذ قرون كثيرة. وقد حاولت قوى مختلفة لدفعها باتجاه الغرب، ودعونا نتذكّر هنا في الأقل تروتسكي مع إعلانه عن تشكيل الولايات المتحدة الأوروبية - ولكن جميع تلك المحاولات فشلت في ذلك المسعى ولن تنجح أبدًا. لا يمكن أن تجري عملية تكامل وتقارب حقيقي بين روسيا والغرب مع إدماجها في عملية العولمة، من دون أن تفقد سيادتها ووجودها كدولة. نحن نمثِّل، إلى درجة معينة، نقيضًا حضاريًا.
كان بوتين مضطرًا بصورة ما لأن يعرب في تلك الحالة التي أشرتَ إليها عن تضامنه مع الغرب، وذلك بهدف إيجاد حل للمسألة الأفغانية، كما كان يعتقد بعض مستشاريه في ذلك الوقت. وما زلنا حتى الآن نجني ثمار ذلك الخطأ القاتل لذلك الخيار الخاطئ. ففي العراق لا يوجد لدينا مصالح مشتركة، بخلاف أفغانستان حيث كان يوجد عدو مشترك لنا هو حركة طالبان التي صنعها الأميركيون أنفسهم. لذلك سوف نكون مضطرين الآن لأن ندافع عن مصالحنا الوطنية، أو أن نستمر في دعمنا للغرب بما يخالف مصالحنا الوطنية. وها هو بوتين اليوم بالفعل يقف أمام خيار مصيري.
مدير الحوار: أنت تقول أنَّ روسيا هي نقيض الحضارة الغربية. أي نوع من الحضارة لدينا في هذه الحالة، إذًا؟
أ. دوغين: لدينا حضارة أوراسية.
مدير الحوار: وما هي الحضارة الأوراسية؟
أ. دوغين: كان يجب البدء من هنا... تمثِّل الحضارة الأوراسية نظامًا اجتماعيًا فريدًا ومتعدد الأبعاد والجوانب، يتطور تاريخيًا ويحتفظ في ذاته على نمط خاص من العلاقات، كما أنها تمثل نمطًا خاصًّا من المجتمع التقليدي القائم على روابط متناقضة تمامًا مع منظومة القيم التي تطور ويتطور الغرب في إطارها المفاهيمي. بدءًا من العصر البيزنطي ومن الانشقاق في الكنيسة، مضت الكنيسة الشرقية في طريق مغاير تمامًا، طريق الحفاظ على التقاليد الأصلية. وقد تقدمت روسيا القديمة باتجاه الشرق واتحدت مع الحشود التترية كما اندمجت مع الشعوب التركية، وبنتيجة ذلك أنتجت الحضارة الأوراسية بشكل نهائي وجهها المستقل والخاص الذي لا يوجد

نظير له. تلك هي رسالتنا أن نحمل حقيقة خاصة ومعينة للعالم، أن نحمل نورًا خاصًّا - نورًا من الشرق.

مدير الحوار: بحسب معلوماتي، كانت روسيا قد اندمجت بشكل كامل مع المجتمع الدولي بحلول تلك اللحظة التاريخية التي كفّت فيها روسيا القيصرية عن الوجود. بعد ذلك قام البلاشفة بإغلاق البلاد ومضوا في طريقهم الخاص. لقد انتهى كلُّ ذلك نهاية سيئة، إذ إننا ورثنا الفقر والبؤس الذي نعيش فيه اليوم عن ذلك النظام المغلق، على الأرجح. فهل أنت تدعونا الآن للعودة إلى ذلك الانغلاق نفسه؟

أ. دوغين: أما الفقر فقد حصلنا عليه بسبب الإصلاحيين الموالين للغرب.

مدير الحوار: لحظة من فضلك. هل تريد القول إن الشعب في عام 1990 كان يعيش بشكل جيد، قبل أن يأتي هؤلاء الليبراليون وقبل الإصلاحات في مجال السوق؟

أ. دوغين: حتى في ذلك الحين كان الناس يعيشون حياة أكثر عدلًا مع مساواة اجتماعية أكبر مما هي الآن.

مدير الحوار: هل تقصد أنّ الجميع كانوا فقراء؟

أ. دوغين: وماذا في ذلك؟ في الواقع هذا ينطوي على تهدئة أخلاقية وأدبية بالنسبة للكثيرين. أما اليوم نحن نرى أقلية ميكروسكوبية ربحت من الإصلاحات وجماهير واسعة وكثيرة العدد خسرت من جراء ذلك. يمكنك أن تسألهم!

مدير الحوار: لدي الآن سؤال إلى يفغيني فولك. يبدو لي، يا يفغيني، أنّ السنة الأخيرة لم تحمل أي نتائج طيبة وإيجابية على العموم، بالنسبة إلى أولئك الذين يؤيدون نظرية اندماج روسيا بشكل أوطد مع الغرب وأنها جزء تكاملي من الغرب. ألا تعتقد أن تطوير الصراع بين الغرب والإسلام الراديكالي دفع بالكثيرين لأن يخشوا توجيه ضربة في هذا الإطار إلى روسيا أيضًا، في الوقت الذي يكون فيها كفاحها قائمًا، كما يقول كثيرون، في مكان آخر مختلف عن كفاح الولايات المتحدة الأميركية؟

فولك: بل بالعكس، كما يبدو لي، لقد تكشفت الآونة الأخيرة عن مزيد من الإيجابيات من جراء التقارب بين روسيا والغرب. على سبيل المثال، تحقق نجاح في حل العقدة الأفغانية من دون أن تخسر روسيا مع ذلك جنديًا واحدًا، إذ تمَّ حلّ المعضلة بأيدي أميركية وأيدي حلفائهم في الناتو. من وجهة نظري، لا توجد خلافات كبيرة الآن بين روسيا والغرب بشأن العراق، بل إن الأغلبية تدرك أنَّ صدام حسين إذا ما تخلّينا عن اللباقة السياسية، هو ابن عاهرة، على الرغم من أنه ابن عاهرة حليف لنا. وقد كانت روسيا مستعدة للتخلي عنه وتسليمه. لذلك، إنّ التصوّر الأوراسي، بكل صدق، يبدو لي في هذه المرحلة مصطنعًا إلى درجة كبيرة، خصوصًا إذا ما نظرنا إلى جذوره التاريخية.

ثمة اعتقاد باطني ومستتر لدى المفكرين والمثقفين الروس كما لو أنَّ الفكرة الأوراسية من صنع مديرية الأمن السياسي المشترك لعموم روسيا، مثلها مثل عملية "تريست" التي وضعت كفكرة في العشرينيات من القرن الفائت...

دوغين:... وأيضًا موسكو - روما الثالثة، وأيضًا الكنيسة الأرثوذكسية الروسية (هازئًا من كلام شريكه في الحوار)...

فولك:... وذلك بهدف مراقبة المفكرين والمثقفين في أوساط الشتات المهاجر من خلال وضعهم في الخدمة وإعادة قسم من المثقفين لكي يعملوا في خدمة مجالس السوفيات. وإنّ إحياء الفكرة الأوراسية في هذه الأيام لتكون الفكرة الوطنية الأساس يبدو من هذا المنظور أيضًا مثل خلق الحزب الليبرالي الديمقراطي من قبل جهاز أمن الدولة كي. بي. جي. في أواخر الثمانينيات - بداية التسعينيات بقصد مواجهة الحركة الديمقراطية الروسية المتنامية.

بالطبع، هذه كلها عوامل داخلية وهذا مفهوم. ولكن إذا نظرنا إلى المستقبل البعيد، فأنا أعتقد أنَّه محكوم على روسيا بالرغم من ذلك أن تتعاون مع الغرب. يمكن أن نسمّي ذلك عالمًا أحادي القطب، لكن الواقع هو أنّ مشاكل العالم قائمة على هذا النحو حيث إنه يستحيل حلّها من دون الولايات المتحدة الأميركية ومن دون التعاون معها. ويجب على روسيا لكي ترسّخ مصالحها القومية وتحميها، ولكي تحفظ سلامة أراضيها وسيادتها، ينبغي عليها أن تتعاون بشكل وثيق مع الغرب وأن تمضي جنبًا إلى جنب معه...

دوغين: أريد أن أضيف بشأن حلّ المسألة الأفغانية، أن روسيا حصلت إضافةً إلى ذلك على قواعد عسكرية أميركية في بلدان رابطة الدول المستقلة، وهذا يتناقض بالكامل مع المصالح الاستراتيجية الروسية.

وأيضًا، ما مِن أحد يقول بأنه يجب على روسيا أن تدخل في مواجهة قاسية وعلاقة عدائية عنيفة مع الولايات المتحدة الأميركية. لكن من ناحية أخرى، يجب على أميركا أن تقصر قدراتها الاستراتيجية على القارة الأميركية، وأن تتيح للحضارات الأخرى، بما في ذلك للحضارة الأوروبية التي يوجد لدى الحضارة الروسية المزيد والمزيد من المصالح المشتركة معها - إمكانية المضي في طريقها الخاص بها وتطوير مفهوم متعدد الأقطاب وأيديولوجيا عالم متعدد الأقطاب.

فولك: أي يجب قطع الروابط عبر الأطلسي بين أوروبا وأميركا التي تقوم منذ أكثر من خمسين سنة؟

دوغين: إنها تنقطع بشكل تلقائي. لقد حرّر انتهاء النظام العالمي ثنائي القطب أوروبا من الحاجة إلى مثل هذه العلاقة، وسمح لأوروبا لأن تقوم بدور عنصر جيوسياسي عالمي جديد. هذه مسألة في غاية الأهمية، ويجب على روسيا أن تتجه نحو الغرب بكل تأكيد وأن تدعم الغرب، ولكن المقصود هنا هو أوروبا، بروكسل (الاتحاد الأوروبي) وبون (عاصمة ألمانيا الصناعية - المترجم) لأنَّ مصالحنا تكمِّل المصالح الأوروبية في هذا المجال.

مدير الحوار: إذا كانت حرب الحضارات قد بدأت بالفعل، أقصد الحرب بين الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية التي يتحدثون عنها كثيرًا الآن بعد الهجمة الإرهابية في بالي، فما هو الدور الذي ينبغي على روسيا أن تلعبه، وفي أي جانب يجب عليها أن توجد؟

دوغين: أولًا، أنا أعتقد أنّ حرب الحضارات لم تبدأ... لعلها تبدأ، ولكن ليس وفق السيناريو الذي يتم اقتراحه بكل تأكيد. هناك صيغة للتحليل التقني السياسي: (majority is always wrong) (الأغلبية دومًا على خطأ). طالما أنّ الجميع يتحدثون عن حرب حضارات، هذا يعني أنها لن تبدأ على الإطلاق. وأنا أرى أنه يجب على روسيا أن تتبع مصالحها الوطنية الخاصة في هذه المسألة.

أما ما يتعلق بالإسلام الراديكالي، فقد كان وسيبقى عدوًّا لروسيا من كافة الجوانب. يجب علينا أن نحارب الإسلام الراديكالي بجميع الوسائل المتاحة والممكنة. أريد أن أقول إنّ ضحايا الإسلام الراديكالي يصبحون اليوم ممثلي الإسلام التقليدي وليس أبناء الشعب الأميركي. وفي هذا الإطار، يجب على روسيا أن تعمل سواء بالتعاون مع أميركا أو مع الإسلام التقليدي من أجل محاربة الإسلام الراديكالي المتشدد.

مدير الحوار: قل لي، وكيف يمكن تنظيف الإسلام التقليدي من الراديكالي، كيف يمكن على العموم إرغام المسلمين المعتدلين على العمل والنشاط بطريقة ما، إذ إنَ الراديكاليين منهم ينشطون في حين أنّ المعتدلين يلتزمون الصمت والحياد؟

دوغين: هناك فرق بينهما، بين الفرقة العدوانية التي تنشط اليوم بطريقة أكثر وأكثر وبين الطائفة الدينية التقليدية. ولا يكمن الفرق في الأسلوب وحسب - الإسلاميون الراديكاليون يلجأون إلى العنف والإرهاب - بل هناك اختلاف في الرؤى والعقائد. الإسلاميون المتشددون ينكرون جميع المذاهب الإسلامية الأربعة التقليدية التي تشكِّل أساس العقيدة الإسلامية التقليدية الأصلية. الإسلام الراديكالي أشبه بفرقة أو بدعة، ونحن نتعامل في الحركة الإسلامية الراديكالية مع ممثلي فريق عدواني من صنف أساهارا شوكو[89] وليس مع ممثلي العالم العربي أو الإسلامي بأكمله.

(88) الفنلدة مصطلح يستخدم لوصف التأثير الذي قد يكون لبلد قوي على سياسات بلد أصغر مجاور. (المترجم)

(89) مؤسس جماعة أوم شنريكيو الدينية ومتهم بتنفيذ هجوم بغاز السارين في مترو أنفاق طوكيو في عام 1995 وبعدد من الجرائم الأخرى. (المترجم)

بدلًا من الخاتمة: روسيا والعالم في عام 2050

الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة

لقد تمَّ البدء في تحقيق الكثير من الاتجاهات المفاهيمية التي قُدِّر لها أن تحدِّد صورة العالم في عام 2050 منذ أمدٍ بعيد. وقد كُرِّس هذا الكتاب، والحق يُقال، لتحليلها ودراستها.
إنّ المشاكل الرئيسة التي تواجهها البشرية هي:

-1 خطر "نهاية الكون" من قبل العولمة.

-2 مشكلة المسيح الدجال (على اختلاف مسمياته في الإسلام والمسيحية واليهودية) وارتباطها بالعولمة.

-3 خطر تدمير الهويات السيادية (ثقافات الأمم والأديان، الدول والأعراق ...إلخ) تحت تأثير وضغط العولمة.

-4 خطر استبدال البشرية بمنظومات بيوميكانيكية[90] - مستنسخات وكائنات سيبورغ يتم تصميمها وتخليقها على أنها "بشر من دون مشاعر ومن دون انتماء عرقي"، باعتبارها "كائنات مستقلة ذاتية الحركة" و"صفحة بيضاء" (tabula rasa) وذلك من قبل العولميين.

التحديات الرئيسة أمام روسيا:

-1 خطر انهيار الدولة وتفككها، وفقدان السيادة إلى جانب أزمة شاملة في الهوية.

-2 معضلة الثورة الأوراسية.

-3 مشكلة الخيانة الجيوسياسية للنخب الموالية للعولمة والانحلال الأخلاقي الشامل للطبقة الحاكمة.

-4 تهديد التدمير الديموغرافي للعرق الروسي.

إلا أنه يمكن وكنوع من اختبار تنبؤي، الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك والانطلاق من الشروط المنهجية السابقة والمسائل التي تمّت صياغتها أعلاه، ومن ثم تقديم مخطط مستقبلي للتاريخ الكوني خلال الأربعين أو الخمسين سنة القادمة.

سوف تعلن الولايات المتحدة الأميركية وأتباعها في العولمة والفكرة الأطلنطية والعالم أحادي القطب في نهاية المطاف بوضوح عن إنشاء "حكومة عالمية" ومن ثم سوف تحاول فرض إرادتها على جميع البلدان بلا استثناء. سوف تنتهي هذه المحاولة بالفشل الذريع، ملحقة الدمار في المراحل الأولى بالمؤسسات الشرعية الدولية القائمة اليوم من "الطراز القديم" مثل الأمم المتحدة والناتو وغير ذلك.

إن ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية للدولة والهوية الثقافية الدينية بوجه المخاطر والتهديدات التي تشكلها أحادية القطب بتوحيد العالم وجعله متشابهًا، سوف تغيّر بصورة جذرية من وضع السلاح النووي وستحرِّض بلدانًا كثيرة على صنع المزيد منه. سوف يصبح انتشار السلاح النووي الشكل الوحيد الممكن للدفاع عن النفس على صعيد العالم. سوف يكون هناك سلاح

نووي لدى كل من كوريا وإيران وتركيا واليابان وبعض البلدان العربية، إضافةً إلى بلدان في أميركا اللاتينية والوسطى وفي منطقة المحيط الهادئ.
سوف تندلع حروب شرسة وعنيفة بين الدول الإقليمية، بتحريض من الأطلنطيين وسوف يخوض تلك الحروب أنصار مدركون للأطلنطية وخصوم واعون لها. سوف يتم استخدام السلاح النووي حتى عام 2050 أكثر من مرّة، مع سقوط أعداد كبيرة جدًّا من الضحايا البشرية. كما ستتفاقم الأزمة البيئية لتبلغ حدودًا كارثية. وسوف تتحول إلى آفة للبشرية وسببًا لهلاك قسم كبير منها. وسوف يصاب الكثيرون بأمراض غير معروفة من قبل.
سوف تبلغ تجارة المخدرات مقاييس خيالية غير مسبوقة، وسوف يقوم البديل عن الحكومة العالمية فجأة بشرعنة المخدرات، ما يؤدي إلى إغراق الجزء الواهن والضعيف من البشرية في حالة تنويم مغناطيسي بتأثير من المورفين، تدعمه في ذلك تقنيات افتراضية وتخليقات المجتمع المعلوماتي. أمّا الثورة الأوراسية فسوف تكون موجّهة ضد الإدمان على المخدرات وضد نقلها وترويجها، وفي سبيل العودة إلى الممارسات القديمة والدينية للانتشاء، وفي أسوأ الأحوال إلى الفودكا.
سوف يعلن العولميون في لحظة من اللحظات أنّ جميع "الإرهابيين الدوليين" هم أنصار الفكرة الأوراسية. لذلك سوف يقومون بتشويه صورة الإنسان الأوراسي في وسائل الإعلام الجماهيري المعولمة، لكن الثورة الأوراسية ستنتصر بجميع الأحوال وسوف تعيد الأمور إلى نصابها وتعيد كلَّ شيء إلى مكانه الصحيح، كاشفة أنّ الولايات المتحدة الأميركية وشركاءها في بناء نظام عالمي أحادي القطب هم "الإرهابيون الحقيقيون". عندئذ سوف ينقلب كلُّ شيءٍ رأسًا على عقب. سوف يظهر أنّ بن لادن وتنظيم "القاعدة" لم يكن لهما وجود قط، وأنَّ ذلك كلّه كان مجرّد صورة ثلاثية الأبعاد بمقاييس كونية، تهدف إلى ترهيب أعداء وخصوم العولمة. سوف تندلع حرب عالمية جديدة. إلّا أنها ستكون حربًا عالميةً أهلية.
سوف يجري استنساخ الإنسان. وستشكِّل الكائنات المستنسخة والسيبورغ قوام الجيش العولمي. سوف يقاتلهم المتمردون الأوراسيون. سوف تجتاح العالم سلسلة من الثورات الجيوسياسية بالتوازي مع إخفاق المشروع العولمي. سوف تطفو إلى السطح طاقات اجتماعية ووطنية ودينية وغير ذلك. سوف يتناقص الفارق بين الأغنياء والفقراء خلال الانتفاضات التي ستعم الكرة الأرضية والتي سوف تنطلق في ذروة الأزمة التي ستعيشها العولمة، ما سيؤدي إلى انخفاض حاد في مستوى المعيشة عند الناس في بلدان الغرب وتحسين كبير في مستوى المعيشة في بلدان العالم الثالث.
سوف يحل عصر الاستبداد الإعلامي في اللحظة التي تبلغ فيها العولمة أوجَها، ومن ثمَّ ستنفجر فقاعة "مجتمع التمثيل والمشهد"، وستشغل التيارات الإعلامية في النظام السياسي العام موقعًا مغايرًا تمامًا. سوف تبقى وسائل الإعلام الوطنية ولكنها ستصبح من النمط القديم المهجور - لوحات من الصلصال أو الطين، مخطوطات وبرديات مكتوبة بخط هيروغليفي ...إلخ. سوف تصبح وسائل الإعلام الإلكترونية محلية أو مناطقية فقط، ومع مدى بث دقيق وموجّه في نطاق معين - خصيصًا لطبقة النخب التي تقوم بخدمة كيانات استراتيجية. أما الناس العاديون فسوف يكتفون بالمطبوعات المحلية مثل منشور إخباري على مستوى القرية إضافةً إلى الاجتماعات على مستوى الطائفة والإشاعات.

بحلول عام 2050 لن يبقى هناك عمليًا دول مستقلة في صيغتها الراهنة. سوف يقود التحول الذي سيطاول السيادة الوطنية للدولة في ظروف العولمة على خلفية الأزمة الكونية والثورات الجيوسياسية إلى ظهور بضع حضارات: دول كبيرة ودول قارات، تتنافس في ما بينها (كما جاء في رواية **1984** للكاتب جورج أورويل). أما اللاعبون الجيوسياسيون الرئيسون فسوف يكوّنون أربعة "فضاءات كبرى" مع بنية داخلية بالغة التعقيد.

-1 أميركا الكبرى: سوف تضم ثلاث دول ضخمة - أميركا الشمالية (الولايات المتحدة الأميركية + كندا) إضافةً إلى أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية.

-2 أوروأفريقيا أو أفريقيا الأوروبية: وتضم الاتحاد الأوروبي + الخلافة العربية + أفريقيا السوداء.

-3 أوراسيا: أوراسيا الصغرى (روسيا+ بلدان رابطة الدول المستقلة)، + الإمبراطورية الإسلامية القارّية (إيران+ تركيا + باكستان) والهند.

-4 مجموعة الدول في المحيط الهادئ: الصين واليابان إضافةً إلى عدد من "الفضاءات الكبيرة" المعزولة في المحيط الهادئ مثل ماليزيا وإندونيسيا وأستراليا.

سوف يكون لكلّ منطقة عملتها الخاصة ولغة عامية خاصة بها، ومجموعة قوانين وتشريعات خاصة، إضافةً إلى أجهزة إدارة استراتيجية عسكرية وسياسية واقتصادية.

سوف تبقى القوى العظمى الوحيدة اليوم أي الولايات المتحدة الأميركية، لكنها ستخضع لتغييرات جوهرية تؤدي في النهاية إلى انحسار تأثيرها على العمليات العالمية إلى درجة كبيرة جدًّا. وهذا سيحدث بعد سلسلة من الكوارث التي ستصيب الولايات المتحدة الأميركية في سياق عملية بناء عالم أحادي القطب. كما سيكون احتمال حدوث كوارث نووية على أراضي الولايات المتحدة الأميركية كبيرًا جدًّا، سواء بسبب كوارث تكنولوجية في عصر الفوضى العارمة والشاملة، أو بنتيجة هجمات من قبل قوى معادية للعولمة خلال الثورات الجيوسياسية (تفجير محطات الطاقة النووية أو استخدام "قنابل قذرة" وغير ذلك). أما المجتمع الأميركي فسوف تمزّقه من الداخل صراعات ناتجة عن ثنائية قطبية بين السكان الأنكلوسكسون البيض من جهة والكاثوليك اللاتينيين والأميركيين الأفارقة من جهة أخرى. وبمرور الوقت، بعد استقرار الوضع وتخلّي الولايات المتحدة الأميركية عن "أطماعها الكونية"، سيكون واردًا اندماجها مع كندا على شكل دولة اتحادية كونفدرالية.

في حين أنَّ الصين سوف تحتفظ بتأثيرها وبنفوذها في المناطق القريبة منها، مع العلم أنه سيكون ممكنًا توسعها على حساب الشمال الروسي، بل وفي اتجاهات أخرى، بما في ذلك باتجاه الجنوب (استيطان أستراليا وغير ذلك).

كما سيزداد نفوذ الاتحاد الأوروبي بعد أن يتحوّل إلى أساس أو قلب القارة الأوروأفريقية.

سوف تتحد الدول العربية في إطار أحلاف متكاملة مختلفة ضمن "فضاءات كبيرة" - ضمن فضاء أوروأفريقيا (الخلافة الإسلامية) وأوراسيا (الإمبراطورية القارّية الإسلامية).

سوف تزول وتتلاشى إسرائيل كدولة قومية بعد سلسلة من الحروب الدامية في الشرق الأوسط، وستتحول إلى منطقة ثقافية دينية خاصة، تتمتع بحكم ذاتي مع وضع قانوني معترف به دوليًا.

لن تبقى روسيا الاتحادية على ما هي عليه في الوضع الراهن، بل ستصبح الجزء الأكبر من أوراسيا الصغرى (روسيا الاتحادية + بلدان رابطة الدول المستقلة) ونواة أوراسيا الكبرى (روسيا الاتحادية + بلدان رابطة الدول المستقلة + إيران + تركيا+ الهند+ أفغانستان+ باكستان). سوف تُبعث الإمبراطورية الروسية - السوفياتية على شكل اتحاد أوراسي ومحور أوراسي، بزعامة "سوبرمان" يصعد إلى أعلى هرم السلطة متجاوزًا انتماءه الدموي والقومي، وقد يكون من أصول سلافية تركمانية أو سلافية قوقازية، أي إنه سيكون فردًا بدماء أوراسية.
أما الأيديولوجيا القادمة والنظام السياسي في المستقبل فسوف يكونان أيديوقراطيا أوراسية عابرة للانتماء القومي في القمة، وديمقراطية محلّية أو إقليمية ذات طابع عرقي قديم في الأسفل.
سوف تصبح الفكرة الأوراسية أيديولوجيا عالمية فائقة الأهمية. وسوف تكتسب أبعادًا عالمية خلال الانتفاضة التي ستقوم بها الشعوب والبلدان ضد العولمة، لتصبح في ما بعد مصفوفة بالنسبة إلى عدد من الأيديولوجيات التكاملية في كلّ منطقة من المناطق، وفق منطق الأفكار العظيمة والشاملة، مع تنويعات وتعديلات ملائمة. سوف تصبح الفكرة الأوراسية في عام 2050 أشبه باللينينية في ستينيات القرن العشرين في الاتحاد السوفياتي أو بالليبرالية في الولايات المتحدة الأميركية في تسعينيات القرن العشرين. سوف تكون أيديولوجيا أرثوذكسية، أصولية، وعلى أساسها سوف تقام نماذج أكثر تحديدًا.
سوف تختفي الأنظمة الاستبدادية المباشرة أو الأنظمة الدكتاتورية العنيفة. كما سيصبح الشكل الأوروبي من الديمقراطية من مخلّفات الماضي، ولكن عناصرها ستبقى قائمة في المنطقة الأميركية الشمالية وبصورة جزئية في الاتحاد الأوروبي، ولكن مع تعديلات جوهرية. أما باقي المناطق فسوف تسود فيها نظم سياسية أخرى. ستكون المركزية الاستراتيجية الصارمة مسألة مشتركة في جميع الأنظمة السياسية، مضافة إليها إدارة حكم ذاتي واسعة الصلاحيات. ستقوم الشعوب بالذات في المناطق الإقليمية باختيار نماذج الإدارة الذاتية، مع الأخذ بعين الاعتبار تجربتها الثقافية والسياسية، بما في ذلك تلك القائمة على أساس التسلسل الهرمي - المدني، والعرقي، القبلي والديني. أما ما بعد الحداثة على مستوى المدن الضخمة ومتروبوليا "الفضاءات الكبرى" فسوف تمتزج مع أشكال قديمة من ما قبل الحداثة على المستوى المحلي. سوف تختفي الأحزاب السياسية بشكلها الحالي، ولكن سيبقى شيء ما شبيه بها مع مسحة دينية كبيرة في كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.
سوف تبقى الشركات العابرة للقارات والحدود وستبقى بمثابة العمود الفقري في الاقتصاد الأوراسي، ولكن ضمن نطاق محلي محدود، أي على مستوى التكامل الاقتصادي القارّي. في حين أنَّ الشركات المعولمة العابرة للقارات سوف تختفي وتزول بالتزامن مع انهيار العولمة.
سوف يبقى عدد السكان والنسب بين الأعراق وبعض الجماعات الإثنية عند مستوى عام 2005، لأنّ القسم الأعظم من البشرية سوف يُقتَل في أثناء الثورات المناهضة للعولمة التي ستشارك فيها شعوب وأمم بأكملها. سوف يموت الكثيرون، في حين أنَّ الصدامات الأعنف والأقسى ستكون بين الأطلنطيين - أنصار العولمة والأوراسيين - أنصار التعددية القطبية، وسوف تؤدي إلى كارثة بيئية وتكنولوجية وإلى ظهور فيروسات وأمراض جديدة.
سيختفي الملحدون وغير المؤمنين بعد صدمة أحداث نهاية الكون التي ستندلع من حولهم. سيزداد عدد المسلمين بطريقة حادة. كما سيزداد عدد المنتمين إلى فرق أرثوذكسية جديدة

وروحانيات جديدة. أما في أوروبا فسوف يسود ويسيطر الإسلام الأوروبي مع جيوب لأقلية كاثوليكية بروتستانتية.
سوف ينتشر الحكم بالإعدام بقوة، حتى ولو لقاء جرائم عادية وغير كبيرة. سوف تفقد حياة الإنسان تلك الأهمية التي تتمتع بها اليوم، وستبرز إلى المقدمة قيم أخرى، أقرب إلى القيم التي كانت سائدة في القرون الوسطى.
سوف تصبح الأسرة إحدى أهم الخلايا في الثورة الأوراسية بمواجهة الانتشار الأطلنطي للشذوذ الجنسي الشامل. ولكنها ستكون أسرة من صنف جديد باعتبارها نتاجًا للممارسة الإيروتيكية الثورية المحافظة، التي ستكون شكلًا من أشكال الاحتجاج الجنسي ضد الممارسة المعولمة لتغيير الجنس والمثلية الجنسية والاستنساخ.

المشاكل الرئيسة التي سوف تنشأ بحلول عام 2050

أمام البشرية:

-1 خطر الموت والهلاك في أعقاب مرحلة الحرب الأهلية الكونية الكبرى وسلسلة من الثورات الأوراسية؛

-2 التهديد بالانتقام من قبل الجيوش المهزومة للعولميين وأنصارهم من المستنسخين؛

-3 معضلة النهاية "المؤجّلة" للكون وحتميتها المنطقية.

أمام روسيا:

-1 خطر ضياع الهوية الروسية العظيمة خلال تحقيق الإدارة القارية لكلٍّ من أوراسيا الصغرى والكبرى؛

-2 خطر تقلّص الطائفة الأرثوذكسية بمواجهة أصحاب الديانات الأخرى - من إسلام وكونفوشية وهندوسية وبوذية ...إلخ؛

-3 معضلة السيطرة الجيوسياسية على "الفضاءات الكبيرة" الجنوبية والمناطق المجاورة لها لا سيما في آسيا الوسطى؛

-4 مشكلة التنافس مع المنطقة الأورو-أفريقية ومنطقة المحيط الهادئ.

---

(90) مصطلح يستخدم في أدب الخيال العلمي، وهو شكل من الحياة الميكانيكية الحيوية، هي جزء طبيعي من الجسم تم إنشاؤها بواسطة مزيج من الهندسة الوراثية وتكنولوجيا النانو. (المترجم)